

هيئة كبار العلماء

(١٩١١ - ١٩٦١)

د. زوات عرفان المغربي



تاريخ المصريين

٢٩٢



هذا الكتاب

هو في الأصل رسالة دكتوراه نجحت من خلالها المؤلفة في تحليل دور هيئة كبار العلماء الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ نشأتها سنة ١٩١١، وحتى إلغائها واستبدالها بمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦١، وخلال تلك الفترة شهدت مصر كثيرًا من القضايا التي شغلت بال الناس، وملأت وسائل الإعلام لغطا وجدلاً، بدءاً بقرار فرض الحماية البريطانية على مصر، وموقف الهيئة من ثورة ١٩١٩، وخاصة مسألة انتهاك القوات البريطانية لحرمة الأزهر، وكذلك مسألة إلغاء الخلافة الإسلامية بالدولة العثمانية، وكثير من القضايا السياسية التي يضيق هذا المقام بتفصيلها، ويجد القارئ العزيز متسعاً لها داخل صفحات هذا الكتاب. هذا بالإضافة إلى استعراض المؤلفة لموقف الهيئة من كثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية خلال عمرها الذي ناهز نصف قرن، مثل مقال "مدنية القوانين" لمحمود عزمي الذي نشر في الأهرام سنة ١٩٢٢ وأثار ضجة واسعة، وكذلك كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرزاق، وكتاب "في الشعر الجاهلي" لطفه حسين، وموقف هيئة العلماء من قضية التنصير التي انتشرت بشكل لافت للنظر في تلك الفترة، وموقف الهيئة من مسألة إلغاء الوقف الأهلي سنة ١٩٥٢، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى استعراض الباحثة لتاريخ الهيئة وتطورها الإداري، والمخصصات المالية لأعضائها، وتحليل الظروف التي أدت إلى إنشائها، وتلك التي أوجبت إلغائها واستبدالها بمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦١ ليوكب ظروف العصر.

هيئة كبار العلماء (١٩١١-١٩٦١م)

سلسلة

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد مجاهد

رئيس التحرير

أ. د. محمد صابر عرب

مدير التحرير

د. عماد أحمد هلال

سكرتير التحرير

مصطفى غنايم

الإشراف الفني

صبرى عبد الواحد

أسس هذه السلسلة

الدكتور / عبد العظيم رمضان

وترأس تحريرها

من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٧

المغربي ، زوات عرفان.

هيئة كبار العلماء (١٩١١ - ١٩٦١م) //

تأليف: زوات عرفان المغربي . القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢.

٥٦٠ ص ، ٢٤ سم . (سلسلة تاريخ المصريين)

تدملك ٥ - ٠٢٢ - ٤٤٨ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - مصر - تاريخ (١٨٠٥ م .)

٢ - الأزهر.

أ . العنوان:

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥٧٩٨ / ٢٠١٢

I.S.B.N 978-977-448-022-5

ديوى ٩٦٢.٠٣

حقوق النشر محفوظة بالكامل

للهيئة المصرية العامة للكتاب

ويحظر إعادة الطبع دون إذن مسبق من هيئة الكتاب

المالكة لكافة حقوق الطبع والنشر

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق

ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدي : ١١٧٤٩ رمسيس

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.egyptianbook.org.eg/e-mail:info@egyptianbook.org.eg.

هيئة كبار العلماء

(١٩١١ - ١٩٦١ م)

تأليف

د. زوات عرفان المغربي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٢

فهرس الموضوعات

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| على سبيل التقديم | ٧-٨ |
| المقدمة | ٩-١٨ |
| التمهيد | ١٩-٢٦ |
| الفصل الأول: نشأة الهيئة وتطورها | ٦٧-١١٤ |
| الفصل الثاني: الجهاز الإداري للهيئة | ١١٥-٢٠٢ |
| الفصل الثالث: موقف الهيئة من أهم القضايا السياسية | ٢٠٣-٢٩٦ |
| الفصل الرابع: الهيئة وبعض القضايا الثقافية والاجتماعية | ٢٩٧-٤٠٦ |
| الفصل الخامس: الحياة العلمية والعملية لرؤساء وبعض أعضاء الهيئة | ٤٠٧-٤٦٨ |
| الخاتمة | ٤٦٩-٤٧٢ |
| الملاحق | ٤٧٣-٥٢٠ |
| قائمة المراجع والمصادر | ٥٢١-٥٣٩ |

على سبيل التقديم

بالرغم من أن الأزهر كان موضوعاً رئيسياً أو جانبياً لكثير من الكتب التي صدرت عن سلسلة "تاريخ المصريين" ؛ إلا أن "هيئة كبار العلماء" لم تحظ بدراسة متكاملة بالرغم من دورها المهم، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي هو في الأصل رسالة دكتوراه أعدتها الباحثة المتميزة الدكتورة زوات عرفان المغربي، نجحت من خلالها في تحليل دور هيئة كبار العلماء الديني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، منذ نشأتها سنة ١٩١١، وحتى إلغائها واستبدالها بمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦١، وخلال تلك الفترة شهدت مصر كثيراً من القضايا التي شغلت بال الناس، وملأت وسائل الإعلام لغطاً وجدلاً، بدءاً بقرار فرض الحماية البريطانية على مصر، وموقف الهيئة من ثورة ١٩١٩، وخاصة مسألة انتهاك القوات البريطانية لحرمة الأزهر، وكذلك مسألة إلغاء الخلافة الإسلامية بالدولة العثمانية، وكثير من القضايا السياسية التي يضيق هذا المقام بتفصيلها، ويجد القارئ العزيز متسعاً لها داخل صفحات هذا الكتاب.

هذا بالإضافة إلى استعراض الدكتورة زوات لموقف الهيئة من كثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية خلال عمرها الذي ناهز نصف قرن، مثل مقال "مدنية القوانين" لعمود عزمي الذي نشر في الأهرام سنة ١٩٢٢ وأثار ضجة واسعة، وكذلك كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرزاق، وكتاب "في الشعر الجاهلي" لطفه حسين، وموقف هيئة العلماء من قضية التنصير التي انتشرت بشكل لافت للنظر في تلك الفترة، وموقف الهيئة من مسألة إلغاء الوقف الأهلي سنة ١٩٥٢، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى استعراض الباحثة لتاريخ الهيئة وتطورها الإداري، والمخصصات المالية لأعضائها، وتحليل

الظروف التي أدت إلى إنشائها، وتلك التي أوجبت إلغاؤها واستبدالها بمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦١ ليواكب ظروف العصر.

ومن هذا المنطلق فإنه يسعدني أن أقدم هذا الكتاب للقراء الأعزاء، ليكون إضافة إلى المكتبة العربية، ويساهم في سد ثغرة كانت واسعة في هذا المجال، وليثري الحوار الدائر الآن على الساحة الأزهرية حول ضرورة عودة هيئة كبار العلماء، إلى جانب مجمع البحوث الإسلامية.

وختاماً لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر لأسرة تحرير سلسلة "تاريخ المصريين" على ما بذلوه من جهد في إخراج هذا الكتاب، وأخص بالذكر الدكتور عماد هلال مدير تحرير السلسلة على مراجعة الكتاب وتحرير نصوصه، والأستاذ مصطفى غنيم على جهوده في متابعة الكتاب وتسهيل إجراءات طباعته.

والله وتاريخ أمتنا من وراء القصد

د. محمد صابر عرب

المقدمة

الحمد لله ذي الجلال ، الذى عجزت عن إدراك ذاته عقول العارفين ، والكمال الذى قصرت عن إحصاء ثنائه ألسنة الواصفين ، والقدرة التى وجلت من رهبتها قلوب الخائفين ، والعظمة التى عنت لعزيمها وجبوه الطائعين والعاكفين ، والصلاة والسلام على رسول الهدى محمد (ﷺ) صاحب الدعوة التامة والرسالة العامة إلى الإنس والجان أجمعين .

وبعد ،،،

حظى علماء الأزهر طوال التاريخ بميزة لم تبلغها فئة أخرى من قبل ، ولا غرو في ذلك فقد حفلت كثير من آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ﷺ) بالكثير من التقدير للعلم وطلبته ، فقد قال سبحانه وتعالى في كتابه الكريم بسم الله الرحمن الرحيم : ﴿... يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١)، وقال تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٣). صدق الله العظيم ، ومن هذا المنطلق كان اختيار موضوع الدراسة وهو بعنوان " هيئة كبار العلماء في الأزهر " (١٣٢٩-١٣٨١هـ/١٩١١-١٩٦١م) والتي لها أهمية خاصة ، حيث تلقى الضوء على أهمية هيئة (جماعة) كبار العلماء داخل مصر بصفة خاصة والعالم الإسلامى بصفة عامة - باعتبارها أكبر هيئة إسلامية - وما قامت به من جهود بارزة سواء في الدور التربوى التعليمى داخل الأزهر ، أم في الدور السياسى ، والثقافى ، والاجتماعى داخل المجتمع المصرى وخارجه .

ويرجع اختيار عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م) بداية لفترة البحث ؛ فلكونه شهد صدور القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) والذى نص في الباب السابع منه على

إنشاء هيئة كبار العلماء ، أما بخصوص تحديد عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م) نهاية لفترة البحث ؛ فلكونه شهد صدور القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) والذي بموجبه ألغيت جماعة كبار العلماء وحل محلها مجمع البحوث الإسلامية حتى تكون أعم نفعاً وأبعد أثراً في مسيرة التطورات الحديثة التي طرأت ليس فقط على الأزهر بل على العالم الإسلامي كله .

و بغض النظر عن الفترة التاريخية التي فرضت نفسها بحكم تاريخ نشأة الهيئة والتاريخ الذي حل محلها فيه مجمع البحوث الإسلامية ، فإن هذه الفترة قد شهدت تطورات متعددة في شتى الحقول السياسية والثقافية والاجتماعية ففي داخل الأزهر قد تميزت بالخيبة بين القديم والحديث ، وتفرقت وجهات النظر فيه ، وتوترت العلاقات الداخلية بين أهله ، حيث انقسم الأزهر إلى من يرفض الإصلاح انطلاقاً من أهمية الحفاظ على القديم فيه حتى يتم الحفاظ على أصالة الأزهر ، ومن ينادى بضرورة تحديث الأزهر وجعله يتلائم مع التطور الذي يمر به المجتمع ، وفريق ثالث يقف موقفاً وسطاً فيرى ضرورة الأخذ بالتحديث مع الحفاظ على الأصالة ، أما في مصر كلها والتي مرت بعدة تطورات بدءاً من فرض الحماية البريطانية على مصر عام (١٣٣٣هـ/١٩١٤م) وثورة عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م) ومروراً بثورة يوليو عام (١٣٧٢هـ/١٩٥٢م) ووصولاً إلى إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري ، وكان للهيئة - بلا أدنى شك - مواقف متعددة تجاه مجريات هذه الأحداث السياسية ، ومعالجة الكثير من القضايا الثقافية والاجتماعية التي جدت على المجتمع المصري خلال فترة البحث .

وعلى الرغم مما قامت به هيئة (جماعة) كبار العلماء من دور بارز ومؤثر في المجال التربوي والديني والسياسي والثقافي والاجتماعي ؛ فإنها لم تحظ باهتمام الغالبية

العظمى من المؤرخين والباحثين لتناولها بالدراسة العلمية الجادة ، و كان جل اهتمامهم منصباً على الأزهر وما يتعلق به من تاريخ نشأته وتطوره وقوانين الإصلاح التي مر بها وإن كانت هناك بعض الدراسات القليلة جداً التي تناولت هيئة كبار العلماء ، مثل : الدكتور / عاصم الدسوقي في "مجمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥-١٩٦١" وقد أشار إلى هيئة كبار العلماء وعلى الأخص إلى تاريخ نشأتها وشروط اختيار العضو فيها وتاريخ إحلال مجمع البحوث الإسلامية محلها ، والدكتور /محمد عماره في "معركة الإسلام وأصول الحكم" ، والذي تناول فيه وباستفاضة موقف هيئة كبار العلماء من كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وإيضاً كتاب "رد هيئة كبار العلماء على كتاب الإسلام وأصول الحكم" ، للدكتور/ السيد تقي الدين ، وهو كتيب صغير تناول فيه موقف هيئة كبار العلماء من كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وهذه الدراسات أغفلت العديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بالهيئة ، وما زالت الهيئة في حاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة للجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة ، مثل : الجوانب الإدارية ، والسياسية ، والثقافية ، والاجتماعية ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة متممة للدراسات السابقة لها .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق الجامع الأزهر المودعة بدار الوثائق القومية ، بالقاهرة . وعلى ما كتبه العلماء أنفسهم من دراسات مختلفة تفيد البحث ، أمثال : محمد عبد المتعال الصعيدي ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، ومحمد عبد الله ماضي وغيرهم، بالإضافة إلى الدوريات من صحف ومجلات بكافة اتجاهاتها وتياراتها ، فكانت بمثابة التسجيل اليومي للأحداث السياسية والثقافية والاجتماعية ، وقد وجدت فيها ما لم أجده في بعض الكتب والدراسات من مادة علمية ، وترجع أهمية هذه الدراسات إلى أن بعضها عايش الحدث ووصفه عن قرب مما أعطى الباحثة صورة واضحة لمعظم الموضوعات ، وكان من أهم هذه الدوريات الصحف اليومية

الصادرة في تلك الفترة ويأتى على رأسها صحف : الأهرام ، ونور الإسلام ، والأزهر وغيرها الكثير مما سيذكر في سياق الدراسة .

وفي الواقع إن التعرض لدراسة موضوع هيئة (جماعة) كبار العلماء في الأزهر يحتاج إلى الكثير من الحيلة والحذر في تناوله ، ولا سيما وأنه محفوف ببعض الصعوبات ، وأولى هذه الصعوبات التي واجهت الباحثة هي تحديد إطار البحث والموضوعات الفرعية التي تتناولها الدراسة ، وهى موضوعات متعددة ومتشعبة تحتاج إلى الكثير من الأبحاث المستقلة وليس بحثاً واحداً ، وكان من هذه الصعوبات أيضاً ذلك الركام الضخم للمادة العلمية ، والتي توافرت للباحثة في ثانيا المصادر والدراسات ، والتي احتاجت لجهد كبير وعناء من أجل فرزها واختيار الصالح منها للدراسة .

وتنقسم هذه الدراسة بالإضافة للمقدمة إلى تمهيد وخمسة فصول ، وخاتمة ، وعدد من الملاحق التي تخدم فصول البحث . أما التمهيد عرضت فيه " نبذة تاريخية عن الأزهر (٣٥٩-١٣٢٩هـ/٩٧٠-١٩١١م) ، من خلال الحديث عن نشأة الأزهر، وتبعت ويأبى شديداً أهم مراحل التطور التي مرت عليه حتى عصر الخديو إسماعيل (١٢٧٩-١٢٩٥هـ/١٨٦٣-١٨٧٩م) . ثم تطرقت إلى الدور السياسى لعلماء الأزهر منذ مطلع العصر الحديث وحتى قبيل عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م) ، وكيف أنهم كانوا في بعض الفترات التاريخية قوة لها وضعها السياسى البارز والمؤثر في مجريات الأحداث السياسية التي تعرضت لها مصر بالرغم مما كانوا يتعرضون له في بعض الظروف إلى مصادرة أموالهم وتجريدتهم من الألقاب والنفى خارج البلاد ، ثم تحدثت بعد ذلك عن مشيخة الجامع الأزهر، وكيف تطور الإشراف على الجامع الأزهر إلى نظام المشيخة الحالى ، وأخيراً تبعت مراحل تطور الدراسة بالأزهر من

خلال العديد من قوانين إصلاح الأزهر التي صدرت خلال تلك الفترة بدءاً من القانون الصادر عام (١٢٨٨هـ/١٨٧٢م) ونهاية بالقانون رقم (١ لسنة ١٩٠٨) الصادر في (٨ صفر ١٣٢٦هـ/١١ مارس ١٩٠٨م) .

ويتناول الفصل الأول " نشأة الهيئة وتطورها " من خلال الحديث عن نشأة هيئة كبار العلماء بموجب القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) الصادر بتاريخ (١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م) ، ثم التعرض لمعالم الهيئة كما ورد بهذا القانون من عدد أعضائها ، والفنون التي كلف بها أعضاء تلك الهيئة لتدريسها ، والشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن هذه الهيئة ، وواجب كل عضو تجاه الهيئة ، والمرتب الذي يتقاضاه كل عضو إلخ ، ثم تم إلقاء الضوء على مهام الهيئة وما اشتملت عليه من مهام علمية ، وروحية ، ومهام للإشراف الفني ، ومهام خلقية ، ثم تبعت مراحل تطور الهيئة خلال فترة البحث والتي جاءت نتيجة طبيعية لصدور العديد من قوانين إصلاح الأزهر خلال تلك الفترة ، ولعل أهمها الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء ، وتغيير اسمها إلى جماعة كبار العلماء بموجب القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) الصادر في (٣ المحرم ١٣٥٥هـ/٢٦ مارس ١٩٣٦م) ، وأخيراً حلول مجمع البحوث الإسلامية محلها بموجب القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) الصادر بتاريخ (٢٢ المحرم ١٣٨١هـ/٥ يوليو ١٩٦١م) والذي زاد في عدد أعضائها ليصبح خمسين عضواً من الجمهورية العربية المتحدة، كما زاد في شروط انتخاب الأعضاء ، وزاد كذلك في الهيئات التابعة له حتى تكون أبعد أثراً وأعم نفعاً .

أما الفصل الثاني فيدور حول " الجهاز الإداري للهيئة " ، حيث تم فيه الحديث عن رئيس الهيئة والذي يمثل شيخ الجامع الأزهر ، وأهمية هذا المنصب الديني والسياسي والاجتماعي ليس على المستوى المحلي فقط بل على مستوى العالم

الإسلامي أجمع ، ثم تتطرق الحديث إلى وكيلا الهيئة وهما مفتى الديار المصرية ، ووكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، وما يقوم به كلاهما من مهام داخل الجامع الأزهر ، كما أُلقيت الضوء على لجان الهيئة وما اشتملت عليه من لجنة هيئة كبار العلماء واللجنة التنفيذية ولجنة البحوث العلمية واللجنة المالية ، وما كانت تؤديه كل لجنة من خدمات دينية وعلمية واجتماعية ليس فقط داخل الهيئة بل في المجتمع ككل ، علاوة على ذلك فقد تم التعرض لأمناء سر الهيئة وما يقومون به من مهام داخل الهيئة ، وكذلك أمين صندوق الهيئة وأهم اختصاصاته ، وأخيراً فقد تم الحديث عن الكادر المالى للهيئة وما تضمنه من المرتبات والمعاشات والإعانات ووفر الميزانية .

ويتحدث الفصل الثالث عن "موقف الهيئة من أهم القضايا السياسية " من خلال الحديث عن القضايا التي تعرضت لها مصر خلال فترة البحث بدءاً من صدور قرار الحماية البريطانية على مصر في (٣٠ المحرم ١٣٣٣هـ / ١٨ ديسمبر ١٩١٤م) والمقدمات التي اتخذتها بريطانيا لكي تمهد البلاد لقبول هذا القرار دون اعتراض من قبل القوى التي كانت موجودة على الساحة السياسية حينذاك وعلى الأخص الأزهر وهيئة كبار العلماء ، ثم تطرق الحديث إلى ثورة عام (١٣٣٨هـ / ١٩١٩م) والدور الذي قامت به هيئة كبار العلماء خلال تلك الثورة ، وعلى الأخص إثبر وقوع حادث الاعتداء على الأزهر في يوم (١٨ ربيع الأول ١٣٣٨هـ / ١١ ديسمبر ١٩١٩م) والذي اهتزت له أرجاء القاهرة وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في جميع أنحاء البلاد ، ثم واصلت الحديث بعد ذلك عن موقف هيئة كبار العلماء من إلغاء الخلافة الإسلامية من الدولة العثمانية عام (١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م) ، ثم انتقل الحديث إلى موقف جماعة كبار العلماء من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في (١٤ المحرم

١٣٧١هـ/١٥ أكتوبر ١٩٥١م) وعلى الأخص من الأحداث التي ترتبت على إلغاء هذه المعاهدة .

كما شمل هذا الفصل أيضاً موقف جماعة كبار العلماء من الإخوان المسلمين ، وعلى الأخص بعد وقوع حادثة المنشية في (٢٨ صفر ١٣٧٤هـ/٢٦ أكتوبر ١٩٥٤م) ، ثم انتقل الحديث إلى موقف جماعة كبار العلماء من بعض القضايا الوطنية الأخرى والتي تمثلت في تدعيم الجيش بأحدث الأسلحة ، والعدوان الثلاثي على مصر ، والدستور المصري ، فضلاً عن هذا فقد تعرضت في هذا الفصل للحديث عن موقف هيئة (جماعة) كبار العلماء من بعض قضايا العالم الإسلامي ، كخلع سلطان المغرب عام (١٣٣٠هـ/١٩١٢م) ، وحلف بغداد الذي تم توقيعه عام (١٣٧٤هـ/١٩٥٥م) ، وأخيراً القضية الفلسطينية .

وعالج الفصل الرابع " الهيئة و بعض القضايا الثقافية والاجتماعية " من خلال الحديث عن الدور الثقافي لهيئة كبار العلماء في مواجهة الاختراق الثقافي الذي عم البلاد خلال فترة البحث ، وكان لها أكبر الأثر في ظهور بعض التيارات الفكرية الغريبة على الإسلام ، ومن هذه الكتابات : مقالة "مدنية القوانين جميعاً وتمثيل الأقليات" التي نشرت في الأهرام عام (١٣٤٠هـ/١٩٢٢م) لكاتبه محمود عزمي ، و كتاب الشيخ علي عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم " المنشور عام (١٣٤٤هـ/١٩٢٥م) ، وكتاب "في الشعر الجاهلي" الذي نشره طه حسين عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٦م) ، علاوة على هذا فقد تناول هذا الفصل الحديث عن دور هيئة كبار العلماء في مقاومة حركة التنصير ، و شمل الدور الثقافي أيضاً مشروعات الهيئة وقد تمثلت في التفسير الفاروقي للقرآن الكريم ومجمع فاروق الأول للشرعية الإسلامية .

علاوة على ما سبق فقد تناول هذا الفصل الدور الاجتماعي لهيئة (جماعة) كبار العلماء من خلال الحديث عن موقف الهيئة تجاه بعض القضايا الاجتماعية التي ظهرت خلال فترة البحث وقد تمثلت في الحجر على الملكة نازلي عام (١٣٩٦هـ/١٩٥٠م) ، وحل الوقف الأهلي عام (١٣٧٢هـ/١٩٥٢م) ، ومقاومة البدع والمنكرات التي انتشرت بصورة لافتة للنظر خلال تلك الفترة ، وأخيراً فقد تناول هذا الفصل الوقوف على مدى مشاركة الهيئة المجتمع المصري في المناسبات المختلفة من أعياد دينية وحفلات قومية ورسمية ، وأن الهيئة كانت دائماً على رأس المستقبلين لزوار الجامع الأزهر الشريف .

أما الفصل الخامس والأخير فقد خصص للحديث عن الحياة العلمية والعملية لرؤساء وبعض أعضاء الهيئة ليتم التعرف على بعض جوانب مسن حياتهم الخاصة ، ومدى مشاركتهم النشاطات البشرية المختلفة ، وعلى الأخص النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية .

أما الخاتمة فتشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

وأخيراً فإنني لا أملك إلا أن أشيد بما تفضل به على أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / صلاح أحمد هريدي على ، فقد عرفته أباً كريماً ومعلماً حكيماً وأستاذاً فاضلاً ، ويشهد له كل من حظي بشرف القرب منه بسعة علمه ، وعمق رؤياه ، وبراعة تحليله ، ودقة تصويره ، وروعة استبطائه ، ورحمة قلبه ، فجزاه الله عن خير الجزاء ، وشكر الله له سعيه ، وبارك له في خطواته ، وأطال عمره ، وأدام فضله ، ونفعنا بعلمه وأدبه ، فما أجدره بقول القائل :

وجه عليه من الحياء سكينه ومجة تجرى مع الأنفاس
وإذا أحب الله يوماً عبسده ألقى عليه مجة للناس

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى الأستاذ الدكتور /عاصم الدسوقي
 لقبوله مناقشة رسالتى المقدمة إليه ، وقد تشرفت به من قبل مناقشاً لى فى مرحلة
 الماجستير ، وقد سمعته متكلماً لبقاً وخطيباً فصيحاً ومهاوياً بارعاً ، وقد زادنى تشريقاً
 بأن هذا الموضوع من اختياره ، فله منى جزيل الشكر والاحترام والتقدير . مما زاد
 هذه الرسالة تشريقاً هو قبول الأستاذ الدكتور/ سمير طه مناقشتها فله منى أيضاً
 جزيل الشكر و الاحترام والتقدير .

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى الدكتور / أحمد عبد العزيز ،
 والدكتورة / فائزة ملوك ؛ لما قدماه لى من خدمات طوال مرحلة الماجستير
 والدكتوراه ، كما أشكر السادة العاملين بدار الوثائق القومية ، ودار الكتب المصرية
 ، والمكتبة المركزية لجامعة القاهرة ، ومكتبة مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ،
 ومكتبة الإسكندرية ، ومكتبة البلدية بالإسكندرية وغيرهم فأشكرهم جميعاً
 جزيل الشكر على ما قدموه من تسهيلات فى الاطلاع على كل ما لديهم من مادة
 خاصة بهذا البحث لاتمام هذه الدراسة ، وإلى كل من مد لى يد العون والمساعدة ؛
 لإخراج هذا العمل على هذا النحو ، وفى النهاية أتوجه بعظيم الوفاء والإمتنان إلى
 والدتى العزيزة ؛ لما شملتني به من عناية ورعاية يعجز اللسان عن التعبير عنها ،
 وأخص بالشكر إخوتى الأعزاء على ما قدموه لى من عون ومساعدة طوال فترة
 الدراسة .

وبعد،،،

فما كان فى هذه الرسالة من جهد وتوفيق وسداد فمن الله وحده ، فله الحمد فى
 الأولى والآخرة ، وما كان من زلل أو خطأ أو نسيان فمنى ومن الشيطان ، والله
 ورسوله منه براء وأستغفر الله تعالى منه ، وحسبى أنى اجتهدت ، والمجتهد المخطئ

معذور مأجور ، وإني أسأل الله تعالى - وهو أكرم مسئول - أن يكتب لهذا العمل توفيقاً من عنده ، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وصلى اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين .

والله ولى التوفيق

هوامش المقدمة:

- ١- سورة المجادلة : الآية رقم ١١ .
- ٢- سورة آل عمران : الآية رقم ١٨ .
- ٣- سورة فاطر : الآية رقم ٢٨ .

التمهيد

الأزهر الشريف منارة العلم، ودار العلماء هو الجامعة الدينية الإسلامية الكبرى التي ذاع صيتها، واشتهر أمرها؛ فكان كعبة العلم التي يؤمها طلاب العلم من كل صوب وحذب، وقد تعاقبت عليه الأجيال والقرون وهو راسخ رسوخ الجبال، قائم بتخريج رجال الدين، وقد اكسبه القدم مكانة بارزة؛ فأصبح علماً للدين وعلومه، لا يشاركه في اسمه معهد آخر، ولا يشاكلة في مقامه جامع أو مدرسة سواه. وعلى هذا الضوء فسوف يتم تناول في هذا التمهيد أربعة محاور رئيسة:

الأول: يتضمن الحديث عن نشأة الأزهر وتطوره في الفترة التاريخية السابقة لفترة البحث.

الثاني: يتناول الدور السياسي لعلماء الأزهر منذ مطلع العصر الحديث وحتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري/العشرين الميلادي.

الثالث: يتحدث عن مشيخة الأزهر منذ نشأتها وحتى عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م).

الرابع: فأعرج فيه على تطور الدراسة بالأزهر من خلال القوانين التي صدرت لإصلاح نظم الدراسة به، بدءاً من القانون الصادر عام (١٢٨٨هـ/١٨٧٢م) ونهاية بالقانون رقم " ١ لسنة ١٩٠٨ " الصادر في (٨ صفر ١٣٢٦هـ/ ١١ مارس ١٩٠٨م) وهذا ما سوف يتم إجماله على النحو التالي.

أولاً: نشأة الأزهر وتطوره:

الأزهر^(١) أول جامع أسس بالقاهرة، والذي أنشأه جوهر الصقلي^(٢) قائد جيش المعز لدين الله الفاطمي (٣٦٢-٣٦٥هـ/٩٧٣-٩٧٥م) بعد أن اختط مدينة القاهرة وشرع في بنائه في (٢٤ جمادى الأولى ٣٥٩هـ/٤ إبريل ٩٧٠م) واستغرق بناؤه نحو عامين وثلاثة أشهر، حيث أتم البناء في (٧ رمضان ٣٦١هـ/٢٢ يونيو ٩٧٢م) وأقيمت صلاة الجمعة فيه لأول مرة في ذات اليوم^(٣) وكان الهدف الاساسي من إنشائه أن يكون المسجد

الرسمي للدولة في حاضرتها الجديدة، وأن يكون مركزاً للدعوة الشيعية في الشرق، ورمز سيادة الدولة الروحية،^(٤) وبجانب ما كان يؤديه من خدمات دينية، كان مركزاً لتصريف بعض نواحي الحياة الرسمية في الدولة، فكانت تعقد به الاجتماعات المهمة؛ لكتابة صيغ الاتفاقات الرسمية كما كان مركزاً للاحتفالات الرسمية.^(٥)

فالجامع الأزهر عند إنشائه كانت له الصفة الدينية والرسمية كسائر المساجد الأخرى، بيد أنه لم يلبث أن اتخذ له صفة أخرى هي الصفة العلمية التعليمية، وذلك عندما فكر الخلفاء الفاطميون في نشر مذهبهم الجديد، عن طريق دروس تلقى في حلقاته^(٦) وأول درس ألقى في (الجامع الأزهر) ألقاه قاضي القضاة^(٧) (أبو الحسن علي بن النعمان) في (صفر ٣٦٥ هـ / أكتوبر ٩٧٥ م) - وأواخر أيام المعز لدين الله الفاطمي - قرأ فيه مختصر أبيه في فقه آل البيت المسمى (الاقتصار)، وحضر درسه جمع حافل من العلماء والكبراء، وأثبت أسماء الحاضرين في سجل تخليداً لهذا الحدث الجديد ثم توالى حلقات بني النعمان، وقد أسهمت هذه الأسرة في نشر المذهب الشيعي، وخدمت الفاطميين في بث دعوتهم، ونشر مذهبهم في المغرب ومصر، وكانت في الواقع دروساً مذهبية خالصة أعدت للدعاية السياسية والمذهبية.^(٨) ويعتبر الوزير يعقوب بن كلس^(٩) أول من فكر في اتخاذ الجامع الأزهر معهداً للدراسة المنظمة المستقرة، فقد استأذن الخليفة العزيز لدين الله (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦ م) عام (٣٧٨ هـ / ٩٨٨ م) في أن يعين بالأزهر جماعة من الفقهاء للقراءة والدرس، ويعقدون مجالسهم بالأزهر.^(١٠) فاستحسن الخليفة الفكرة واختارت الدولة خمسة وثلاثين عالماً^(١١)، وعينتهم للتدريس بهذا الجامع^(١٢) وكان هؤلاء يجتمعون كل يوم جمعة بين صلاحي الظهر والعصر.^(١٣) وكانت الصبغة المذهبية هي الغالبة على الدراسة فيه؛ لأنه كان مركزاً لمجالس الحكمة التي كان يعقدها الدعاة فيه والتي كانت غايتها بث الدعوة الفاطمية، وتوطيد أركانها، فكانت علوم الشيعة وفقه آل البيت تحتل من حلقاته الدينية المقام الأول، ولكن هذا لم يمنع من تدريس علوم الدين واللغة وفروعها، وحظيت العلوم الدينية بنصيب وافر، كما كانت تدرس به علوم: الفلسفة، والمنطق، والطب، والرياضيات وإن كان ذلك في حدود ضيقة.^(١٤)

وهكذا بدأت الدراسة في الجامع الأزهر، واتخذ منذ عام (٣٧٨هـ/٩٨٨م) صفته التعليمية، وقصده الطلاب من كل حذب وصوب، وأصبح به طلبة متفرغين للدراسة، وقد وفرت الدولة للمدرسين والطلاب ما يعينهم على الدراسة والتحصيل حتى لا تشغلهم مطالب الحياة، أو السعي وراء الرزق فرتبت لهم الأرزاق^(١٥)، والجرايات^(١٦)، وبنت لهم المساكن، وقدمت لهم الكسوة في كل عيد، ويسرت لهم سبل الركوب والانتقال احتراماً لهم، وتقديراً لعلمهم، واستطاع الجامع الأزهر بما فيه من أساتذة، وطلاب -تجربى عليهم جميعاً الأرزاق الدائمة- أن يكون معهداً للدرس، وأن يبدأ حياته العلمية الحافلة المديدة.^(١٧)

وظل الأزهر يشغل المكانة الرفيعة في العالم الاسلامي، حيث كان منار العلم وموئل المتعلمين إلى أن جاءت الدولة الأيوبية (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م) فبدأ نجمه في الأفول؛ لأن الأيوبيين عملوا قصارى جهدهم على هدم معاقل الشيعة والقضاء على مذهبهم، ونشر المذهب السني.^(١٨) وكان الأزهر هدفاً أساسياً للحملة على التشيع باعتباره ركن الشيعة الركين، وبدأ الأيوبيون على الفور بتنفيذ خطتهم، فبادروا بصرف الناس عن الأزهر، وأوغروا صدور علمائه بترك التدريس فيه، وحثهم على القيام بالتدريس في مدارسهم التي أسسوها، وأغدقوا عليهم الأموال الطائلة؛ لينافسوا الأزهر ويزعزعوا مكانته العلمية.^(١٩) وعلى الرغم من ذلك فالبعض يرى أن هذه المدارس تعتبر امتداداً للحركة العلمية التي حمل لواءها الأزهر، ولا سيما أن الذين حملوا مشاعل العلم وقاموا بالتدريس في تلك المدارس هم علماء الأزهر، الذين أحيوا تلك المدارس وواصلوا فيها مسيرة نشر الثقافة الإسلامية^(٢٠) أما المواد التي كانت تدرس في الجامع الأزهر في العهد الأيوبي، فهي: القرآن، والقراءات، والنحو، والصرف، والبلاغة، والتفسير، والحديث، وفقه المذاهب الأربعة، وأصول الفقه، والكلام، والرياضيات، والمنطق.^(٢١)

ظل الحال على ذلك النحو مدة قرن من الزمان حتى جاء العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٢هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)؛ فأدرك المماليك^(٢٢) - وكانوا سنين - ما غفل عنه الأيوبيون، من أن السنية لا تتأني مع وجود الأزهر ولا سيما بعد زوال الفكر الفاطمي و

سرعان ما أعاد الماليك الأزهر إلى نشاطه العلمى وتوجيه هذا النشاط توجيهاً سنياً^(٢٣). وعنى الكثير من سلاطين الماليك، بعمارة الجامع الأزهر ووقف^(٢٤) الأموال عليه، ومنح الهبات لعلمائه وطلابه، كما عادت إليه حلقات الدروس، التى ازدانت بعلوم الفقه، والتفسير، والحديث وعُمرت بمجالس الوعظ، ودرس فيه بعض الطلاب: الفلسفة، والرياضيات، والعلوم، والطبيعة، وتردد على حلقاته للاستفادة معظم كبار رجال الدولة، وعين له إمام يصلى بالناس، ويخطب فيهم خطبة الجمع والأعياد، كما عين له مشرف، يتولى الإشراف على مختلف شئونه، وكان كبار رجال الدولة يرعون كافة شئونه الإدارية، والمالية، والتعميرية. وعادت للأزهر مكانته السياسية كمركز لأعمال الدولة الرسمية، فقد كانت تتلى فيه المنشورات العامة وقوانين الدولة. وشغل علماء الأزهر فى ذلك العهد وظائف كبرى كالقضاء، إلى جانب مسئولياتهم فى الهداية والتوجيه، وكان لهم أثرهم فى توجيه سياسة الدولة العليا.^(٢٥)

وفى العصر العثماني (٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م) قام الأزهر بدور بارز فى تعميق الطابع العربى الإسلامى لمصر إبان الحكم العثماني حين أسهم فى دعم الترابط بين مصر وشقيقاتها الإسلامية فى المشرق والمغرب. كما كانت الحرية المطلقة التى تمتع بها الأزهر فى تقرير الدراسات التى تلقى على طلابه، وعدم خضوعه لأي توجيه حكومى عاملين مهمين جعلاً منه مركزاً عربياً قيادياً للفكر الإسلامى قهرى إليه أفئدة كبار العلماء والطلاب من كافة أنحاء العالم الإسلامى، ووجدوا فى رحابه الأمن، والملاذ، والرعاية، والزاد الروحى، والتراث الفكرى.^(٢٦) وفشلت جهود العثمانيين فى صرف هذه الوفود إلى الأستانة كما فشلت -من قبل- فى فرض لغتها التركية، التى لم تصمد أمام عظمة اللغة العربية، وبذلك استطاع الأزهر أن يحمى التراث الإسلامى طوال ثلاثة قرون.^(٢٧) فكان مؤسسة عربية إسلامية كبرى توثق فيها وشائج المحبة والتفاهم بين أبناء مختلف الشعوب الذين وفدوا إليه من أقاصى البلاد الإسلامية.^(٢٨)

ولما آل حكم مصر إلى محمد على (١٢٢٠-١٢٦٦هـ/١٨٠٥-١٨٤٩م) لم يجد الأزهر عطفاً من النهضة القومية فى بادئ الأمر، ولم يحفظ الحاكم الجديد الجميل لعلماء

الأزهر الذين ارتقى على أكتافهم إلى منصب الولاية، وابتدأ عهده بالاستيلاء على أملاك الأزهر الخاصة الواسعة، وفقد الأزهر بسبب ذلك الاستيلاء أهم موارده المالية.^(٢٩) وفرض رواتباً للعلماء والدعاة لا تكفى العيش الكريم، وخلع كسار^(٣٠) على بعض من يدين له بالولاء.^(٣١) ومع ذلك فإن رغبة محمد على في الإصلاح وفي إقامة دولته الجديدة على أسس علمية سليمة ساقته إلى إرسال البعثات العلمية للخارج؛ للاسترشاد بالأفكار الأوروبية، وعلى سبيل المثال: أرسل في عام (١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) البعثة العلمية إلى باريس، واختار لها نخبة من أنجب طلاب الأزهر؛ ليتلقوا العلم على أساليب جديدة، فكانت هذه خطوة عملية نحو إصلاح الأزهر وإدخال أساليب البحث الحديث فيه، والاهتمام بالعلوم الحديثة التي كانت مهملة، ولكن الأزهر لم يستجيب لهذه المحاولة، وظل متمسكاً بأسلوبه القديم^(٣٢) وظل الحال على هذا المتوال في عهد خلفاء محمد على، إلى أن حدث الانقلاب الكبير في عهد الخديو^(٣٣) إسماعيل (١٢٧٩-١٢٩٥هـ/١٨٦٣-١٨٧٩م) الذي ربما كان مدفوعاً إلى هذا الانقلاب بتلك التركة القومية التي كانت تحتلج في نفسه، والتي كانت ترمي إلى إقامة دولة عربية مصبوعة بالصبغة الأوروبية مكان تلك الدولة التي تتألف من عرب وعثمانيين، وكان لابد لتحقيق أغراضه من إصلاح الأزهر إصلاحاً يتفق والآراء الجديدة، وصدر في عهده أول قانون لإصلاح الدراسة بالأزهر.^(٣٤) وهذا ما سوف يأتي ذكره لاحقاً.

كما سبق يتضح أنه منذ إتخاذ الجامع الأزهر عام (٣٧٨هـ/١٨٨٨م) معهداً للدراسة المنظمة المستقرة حتى عصر خلفاء محمد على، وهو يقوم بدوره على أكمل وجه في نشر الثقافة الإسلامية ليس في مصر وحدها بل في العالم الإسلامي أجمع، كما استطاع أن يحمي اللغة العربية والتراث الإسلامي على مر السنين.

ثانياً: الدور السياسي لعلماء الأزهر:

لعب علماء الأزهر دوراً أساسياً في السياسة المصرية الداخلية، والخارجية خلال الفترات التاريخية المختلفة التي تعاقبت عليه، ولا يزال التاريخ المصري يشهد على مواقفهم الباسلة ضد طغيان بعض الولاة العثمانيين، وبقايا المماليك، وظلم الفرنسيين..... وغيرهم

وسوف يتم التعرض لبعض النماذج التاريخية التي توضح ذلك منذ مطلع العصر الحديث وحتى أوائل القرن الرابع عشر الهجري / العشرين الميلادي. لعل من أشهرهم الشيخ أحمد الدردير^(٣٥). فقد حدث وأن المجاورين من المغاربة^(٣٦) في الأزهر آل إليهم عام (١١٩١هـ/١٧٧٧م) مكان موقوف ونازعهم في ذلك شخص من أصحاب النفوذ يسانده بعض أمراء الممالك؛ فأقام المغاربة دعواهم في المحكمة التي أثبتت حقهم في الوقف، ولكن هذا الحكم لم يرض عنه يوسف بك^(٣٧)، الذي يساند خصمهم، ويجرضه على عدم تسليم الوقف. وقام بإرسال بعض رجاله إلى الأزهر؛ للقبض على رجل يدعى (الشيخ عباس) كان زعيم المتنازعين من المغاربة، فلما ذهب هؤلاء الرجال إلى الأزهر قام عليهم المجاورون فطردوهم وسبوهم. وأبلغوا الأمر للشيخ أحمد الدردير؛ فكتب خطاباً إلى يوسف بك يطلب منه عدم التعرض لأهل العلم، والخضوع لأحكام الشرع، وأرسل الرسالة مع اثنين من علماء الأزهر، فلما تسلمها منهما فخرهما، وأمر بسجنهما، وعندما علم بذلك الشيخ الدردير وأهل الأزهر، اجتمعوا في الصباح، وأوقفوا الدروس بالجامع الأزهر، ومنعوا الأذان والصلاة، وأغلقوا أبواب الأزهر، وصعد الأطفال فوق المآذن والمنارات يكثر من الصباح، والدعاء على الأمراء. وأغلق أهل الأسواق القريبة من الأزهر حوانيتهم^(٣٨). ولما بلغ الأمراء خبر هذا الهياج أرسلوا إلى يوسف بك؛ فأطلق المسجونين، و أرسلوا إلى العلماء خطاباً تعهدوا فيه بقضاء جميع ما يطلبه أهل الأزهر، وبصرف جرياتهم ومخصصاتهم، وأرسلوا لهم بالفعل جانباً منها؛ ففتح أهل الجامع الأزهر أبوابه^(٣٩)

ومما يذكر للشيخ الدردير أيضاً ما حدث في عام (١٢٠٠هـ/١٧٨٦م) عندما اعتدى حسين بك المعروف (بشفت)^(٤٠) وجنوده على بيت شيخ دراويش البيومي - ويدعى أحمد سالم الجزار بجهة الحسينية-^(٤١) ونهبوا ما فيه، حتى الفراش، وحلى النساء، ورجعوا والناس تنظر إليهم صامتين. ولكن أهل الحسينية ثاروا في اليوم التالي، وحضروا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول، وحضر معهم كثير من العامة. وذهب الجميع إلى الشيخ الدردير فشجعهم وأيدهم^(٤٢). ويؤرخ الجبرتي لهذه الواقعة بقوله: ".....وذهبوا إلى الشيخ الدردير فونسهم وساعدتهم بالكلام، وقال لهم: " أنا معكم " فخرجوا من نواحي

الجامع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق في حالة منكرة، وأغلقوا الخوانيت، وقال لهم الشيخ الدردير: في غدا نجتمع أهالي الأطراف، والحارات وبولاق^(٤٣) ومصر القديمة، وأركب معكم ونهيب بيوقهم كما يتهبون بيوتنا وغوت شهداء أو ينصرنا الله عليهم^(٤٤).

وكانت أخبار الجماهير الهانجة قد وصلت إلى إبراهيم بك^(٤٥)، كبير المماليك (شيخ البلد)^(٤٦)، وبلغه تصميم الشيخ الدردير على قيادة الشعب ضد الأمراء، وكان يعلم مقدار الشيخ ونفوذه ومكانته عند الأهالي؛ فخشى أن يستفحل الأمر؛ فأرسل نائبه ومعه أحد الأمراء إلى الشيخ الدردير واعتذر له عما حدث، ووعد بأن يكف أيدي الأمراء عن الناس، كما قرر توبيخ حسين بك شفت على صنيعه، وطلب قائمة بجميع ما هببه؛ ليأمره برده إلى صاحبه.^(٤٧)

ومن ذلك أيضاً الشيخ عبد الله الشرقاوى^(٤٨) (١١٥٠-١٢٢٧هـ/١٧٣٧-١٨١٢م) -شيخ الأزهر وقتئذ- ودوره المتميز والبارز في هذا الميدان ففى عام (١٢٠٩هـ/١٧٩٥م) حدث أن أسرف محمد بك الألفى^(٤٩) في فرض ضرائب جزافية على بعض فلاحي بلبيس^(٥٠)؛ فاتجه جماعة منهم إلى القاهرة، واستغاثوا بالشيخ عبد الله الشرقاوى وكانت له ضيعة فيها، فاتصل بالأميرين إبراهيم بك و مراد بك^(٥١) لوقف هذه المظالم. ولكنهما أعرضا عن الاستجابة لطلبه؛ فغضب الشيخ، وذهب إلى الجامع الأزهر، ودعا علماءه إلى الاجتماع فيه، فأمروا بإغلاق أبوابه وإبطال الدروس احتجاجاً على مظالم المماليك. وانطلق المنادون يأمرون بغلق الخوانيت وترك الأسواق، وسرعان ما استجاب أصحابها إلى دعوتهم.^(٥٢) واستمرت الثورة ثلاثة أيام متتالية وتطورت المسألة من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداء أحد الأمراء المماليك على بلدة بولاية الشرقية إلى ثورة شعبية عامة تنادى بوضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب، ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات، والحد من الإسراف في شراء المماليك، وتنفيذاً لمبادئ الشريعة الإسلامية تنفيذ سليماً، وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحهم.^(٥٣)

واستشعر إبراهيم بك خطر هذه الثورة الشعبية، فعقد اجتماعاً في داره شهده الباشا^(٥٤) العثماني صالح القيصرلى (١٢٠٩-١٢١١هـ / ١٧٩٤-١٧٩٦)، وقاضى القضاة، والأمراء، والبكوات -عدا مراد بك - وأجمعوا على تلبية مطالب العلماء؛ لإنهاء هذه الانتفاضة. وأرسلوا مندوباً عنهم إلى الجامع الأزهر حيث اجتماع العلماء. وبعد أن حادثهم صحبه وفد منهم مكون من اثني عشر عالماً - على رأسهم الشيخ عبد الله الشرقاوى- اتجهوا جميعاً إلى دار إبراهيم بك و حضروا اجتماعاً رأسه الباشا العثماني. وفي نهاية هذا الاجتماع قرر الأمراء المماليك " أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم". وانهقد الصلح على أن يقلعوا عن المظالم، و يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، و يفرجوا عن الحبوب وسائر الخاصيل الزراعية المودعة في خزائن الأمراء المماليك؛ ليشتريها الشعب، وأن يرفعوا أيديهم عن إيرادات الأوقاف الخيرية، و يرسلوا إيراد الأوقاف المرصودة للحرمين الشريفين في الحجاز من أموال و غلال، و يسيروا في الناس سيرة حسنة. وكتب القاضى حجة شرعية سجل فيها هذه العهود والمواثيق، ووقع عليها إبراهيم بك، ومراد بك - بعد أن أرسلت إليه- وختماها بخاتميها، واعتمدها الباشا العثماني، وأصدر معها فرماناً باللغة العربية إلى ولاية الأمور والقضاة في أنحاء مصر بوجوب تنفيذ ما تم التراضى عليه؛ " ليحصل النفع لكافة العباد".^(٥٥)

ويصف الجبرتي فرحة الشعب بتك الحجة بقوله: ".....انجلت الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة، وهم ينادون حسب ما رسم سادتنا العلماء، بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطاله من مملكة الديار المصرية.....".^(٥٦)

وينبغي عدم الإسراف في تقييم تلك الثورات الشعبية على نحو ما فعله بعض المؤرخين عندما أطلقوا على (الحجة) أو (الوثيقة) التي وقعها إبراهيم بك، ومراد بك اسم (الماجناكارتا) أى العهد الأعظم أو الوثيقة العظمى وأطلق عليها البعض الآخر اسم (الوثيقة السياسية الكبرى)؛ لأن هذه الحركة ومثيلاتها التي حفل بها تاريخ الشعب المصرى وخاصة في القرن الثاني عشر الهجرى / الثامن عشر الميلادى لم تكن تستهدف الاستقلال عن الدولة

العثمانية أو التخلص من حكم البكوات، المماليك؛ فالفكرة التي كانت سائدة في العالم الإسلامي بوجه عام كانت تعتبر السلطان العثماني خليفة المسلمين. وعلى ذلك فلم يناقش المسلمون في العصر العثماني الأول أحقية السلاطين العثمانيين في الخلافة، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون للسلطان على أنه خليفة رسول الله في حكم المسلمين. على هذا النحو فالنضال الشعبي الذي شهدته مصر خلال العصر العثماني لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام. وهكذا انبثق النضال دفاعاً عن مقومات حياة الشعب المصري في إطار الفكرة الإسلامية. ومما يدعم هذا الرأي ما ذكره أحد المؤرخين "إذا كان هذا اللون من النضال يعتبر في جوهرة كفاحاً من أجل الحقوق الطبيعية للفرد، فإنه كان يمضي وينتهي ببساطة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية التي كانت مهيمنة آنذاك". (٥٧)

وعلى أية حال فقد نجحت هذه الثورة وحقت أهدافها ولكن قُامون الشعب في الحرص على ما نال من حق، وجبروت المماليك وخداعهم جعلاً لنجاح هذه الثورة موقوتاً^(٥٨) وقد علق على ذلك الجبرتي بقوله: "...وخرج الناس وظنوا صحتهم، وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك، نحو شهر، ثم عاد كل مما ذكر وزيادة، ونزل عقيب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك". (٥٩)

وقد تجلت زعامة علماء الأزهر الشعبية والوطنية بأروع مظاهرها فترة الاحتلال الفرنسي لمصر (١٢١٣-١٢١٦هـ/١٧٩٨-١٨٠١م) على الرغم من السياسة التي انتهجها نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (١١٨٤-١٢٣٦هـ/١٧٩٩-١٨٢١م) في حكم المصريين أطلق عليها المؤرخون (سياسة بونابرت الإسلامية) وكانت تقوم على إظهار الاحترام العميق للإسلام والتقاليد الدينية، وإسهام الجيش الفرنسي مع الشعب المصري في الاحتفال بالأعياد الدينية والقومية، والتقرب إلى علماء الأزهر، وكسب تأييد العلماء للحكم الفرنسي، إذ يكون لهذا التأييد أصداء بعيدة في نفوس المصريين تجعلهم يخلدون إلى عدم المقاومة، على نحو يؤدي في النهاية إلى توطيد دعائم الحكم الفرنسي في مصر. (٦٠)

فقبل مرور ثلاثة أشهر على الاحتلال الفرنسي لمصر قامت القاهرة بثورة عارمة في (١١ جمادى الأولى ١٢١٣هـ / ٢١ أكتوبر ١٧٩٨م) نادى إليها الأزهريون وبدأت في الأزهر، الذى جعلوا منه مقراً لقيادتها، وتزعهما أحد كبار علمائهم وهو الشيخ السادات.^(٦١) واحتشدت الجموع في الجامع الأزهر يضحون ويصيحون ويهتفون بالقتال، وامتلات الطرق والشوارع بالناس حاملين الأسلحة قاصدين إلى أحياء الفرنسيين لمهاجمتها وعمت الثورة مدينة القاهرة كلها في أسرع من لمح البصر. وهنا أدرك الفرنسيون خطورة المسألة وأخذوا يتجمعون ويطلقون النار على الثوار وطفقت جموع الثوار تحتشد في حى الأزهر، واجتمع بالجامع الأزهر نحو خمسة عشر ألفاً من أشد الثوار حماسة، وأمر نابليون أن تنصب المدافع على المقطم لكى تطلق على الأزهر ومدينة القاهرة، وأخذت آلاف القنابل تنهال على الجامع الأزهر وتترامى في الأحياء المجاورة له، وتنفجر بصورة لم يعهدها سكان القاهرة من قبل، فألقت الرعب في نفوس الناس. وفي الوقت نفسه سيطر الجنود الفرنسيون على الشوارع الموصلة إلى الأزهر، وأصبح الثوار محصورين بين نارين: نار المدافع من فوقهم، ونار الجنود من حولهم، وأحدثت المدافع تخريباً في الجامع الأزهر والبيوت القائمة في الأحياء المجاورة له؛ فوقع الاختلال في صفوف الثوار وطلبوا الهدنة والتسليم، وانتهت المفاوضات بإلقاء السلاح، ودخل جنود الاحتلال الجامع الأزهر، وعسكروا فيه طوال الليل، وبذلك انتهت ثورة القاهرة الأولى. وانتهك المختل حرمة الأزهر غير مكترث بحرمته الدينية ومكانته العلمية، ومنعوا الطلاب والعلماء من دخوله. ولم تقف الخنة عند احتلال الجامع الأزهر وانتهاك حرمة على هذا النحو، بل إن نابليون أقم ثلاثة عشر عالماً من علمائه بالتحريض على الثورة وحكم عليهم بالإعدام رمياً بالرصاص، ونفذ فيهم الحكم يوم (٢٥ جمادى الأولى ١٢١٤هـ / ٤ نوفمبر ١٧٩٨م)^(٦٢)

وبالرغم من ذلك فقد ظل الأزهر يؤدي دوره في مقاومة الحملة الفرنسية، واندلعت ثورة القاهرة الثانية في (ذى القعدة ١٢١٥هـ / مارس ١٨٠٠م)، وكان السيد عمر مكرم^(٦٣) نقيب الأشراف^(٦٤) الرأس المفكر لهذه الثورة، وإليه يرجع الفضل في تعبئة القوات الوطنية التى قلما تتوفر في ثورة من الثورات، ولم يستطع الفرنسيون القبض عليه

عقب إخماد الثورة إذ تمكن من الفرار - من القاهرة - تاركاً أملاكه عرضة للنهب والمصادرة.^(٦٥) وصب كليبر Kleper جام غضبه على علماء الأزهر فجمعهم بعد إخماد الثورة في (٢٦ ذى القعدة ١٢١٥هـ/ ٢١ أبريل ١٨٠٠)، وفرض غرامة قدرها إثني عشر فرنكاً^(٦٦) وطالب علماء الأزهر بأداء نصيب موفور منها، واعتقل الشيخ السادات في القلعة^(٦٧) و كان ينام على التراب، ويتوسد بحجر، ويضرب ضرباً مبرحاً صباحاً ومساءً. وبعد مصرع كليبر في (٢١ محرم ١٢١٥هـ/ ١٤ يونيو ١٨٠٠م) قويت شكوك الفرنسيين في موقف علماء الأزهر^(٦٨)؛ إذ قتل كليبر على يد طالب أزهرى - هو سليمان الحلبي وتم إعدامه مع أربعة آخرين من طلاب الأزهر - ورأى الفرنسيون أن يتخذوا نحو الأزهر بعض الإجراءات التحفظية وعندئذ رأى شيخ الجامع الأزهر (عبد الله الشرقاوى) وبعض كبار علمائه أن استمرار الدراسة في مثل هذا الجو أمر متعذر، وأنه من الأفضل أن يغلق الجامع نهائياً حتى تتحسن الأحوال^(٦٩) وبالفعل تم إغلاق الجامع الأزهر وتسمير أبوابه من جميع الجهات في صباح يوم (٢٨ محرم ١٢١٥هـ/ ٢١ يونيو ١٨٠٠) ولأول مرة في تاريخ الأزهر يتم غلقه بعد أن لبث - منذ إنشائه - نحو ثمانية قرون ونصف مفتوح الأبواب لكل طالب وقاصد^(٧٠)، وظل كذلك حتى جلاء الاحتلال الفرنسي عن مصر، وفتحت أبوابه في (٢٠ صفر ١٢١٦هـ/ ٢ يوليو ١٨٠١م).^(٧١)

وكان للأزهر وعلمائه بعد جلاء الفرنسيين عن مصر شأن كبير في تعضيد محمد على وتأييده في الوصول إلى ولاية مصر وفي المعارضة في عزله واستبداله بغيره. وقد تدخل علماء الأزهر بعرائضهم إلى السلطان العثماني سليم الثالث (١٢١٣-١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩-١٨٠٧م)؛ لتأييد محمد على وقامت حركة شعبية تزعمها الشيخ عبد الله الشرقاوى، والسيد عمر مكرم هدفها خلع خورشيد باشا^(٧٢) الوالي العثماني ووافق السلطان العثماني على ما أحدثه الشعب من تغيير بإرادته، وصدر فرمان من السلطان العثماني بتنصيب محمد على والياً على مصر في (١٣ صفر ١٢٢٠هـ/ ١٣ مايو ١٨٠٥م) وكان العلماء قد اشترطوا على محمد على أن يأخذ بمشورهم في شئون الحكم نظير مساعدتهم له،^(٧٣) لكن محمد على كان يميل إلى الحكم المطلق، وسرعان ما ضاق ذرعاً

برقابة العلماء خصوصاً السيد عمر مكرم الذى أخذ يحاسب محمد على باشا على جمع الضرائب التى فرضها. وبلغ من حماسه فى الدفاع عن حقوق الشعب أن عقد مجلساً عاماً من العلماء فى (أواسط جمادى الأولى ١٢٢٤هـ/أول يوليو ١٨٠٩م) و أقسم المجتمعون على أن لا يلينوا حتى يجيب محمد على مطالبهم التى تتخلص فى عدم فرض ضرائب جديدة وإلغاء الضرائب المستحدثة. وتكر محمد على للسيد عمر مكرم، وأخذ يسعى فى التخلص منه، حتى سنحت له الفرصة فى (٢٧ جمادى الآخرة ١٢٢٤هـ/٦ أغسطس ١٨٠٩م) فقرر خلعه من نقابة الأشراف ونفيه إلى دياط. ^(٧٤) بنفى عمر مكرم وإقصائه عن ممارسة نشاطه القومى إثمار ركن الزعامة الشعبية وطويت صفحاتها بعض الوقت. ^(٧٥)

كما برز دور الأزهر وعلمائه فى مقاومة الحملة الإنجليزية على مصر عام (١٢٢٢هـ/١٨٠٧م) المعروفة بحملة فريزر Frazer. التى وصلت إلى الإسكندرية فى (٩ المحرم ١٢٢٢هـ/١٩ مارس ١٨٠٧م)؛ فأبى أهل الإسكندرية نزول الجند الإنجليز بها، بعد أن حاول قائد الحملة التفاوض معهم، وإذاء رفض أهل الإسكندرية وسلطانها ضربها أسطول الحملة بمدافعها، فطلب السكان الأمان فرفعوا عنهم الضرب ودخلوا البلدة فى (١٣ المحرم ١٢٢٢هـ/٢٣ مارس ١٨٠٧م) وكتب أهل الإسكندرية إلى القاهرة بخبر الحملة، وكان محمد على يحارب المماليك فى الصعيد. ^(٧٦) فعقد علماء الأزهر ونقيب الأشراف السيد عمر مكرم وبعض الأعيان عدة اجتماعات بالقاهرة؛ لمواجهة العدوان. وكان الاعتقاد السائد أن الحملة ستزحف على القاهرة كما فعل الفرنسيون من قبل. وتكرر فى هذه الاجتماعات حفر خندق وبناء سور فى شمال القاهرة؛ لمنع الإنجليز من دخول العاصمة إذا زحفوا عليها. وتقرر استنفار الشعب للتصدي للحملة، وتعطيل الدراسة فى الأزهر؛ ليتفرغ المدرسون والطلبة للجهاد. ^(٧٧)

ولكن الإنجليز قد أصيبوا بمزعة منكورة فى رشيد فى (٢٤ المحرم ١٢٢٢هـ/٣ إبريل ١٨٠٧م) بعد أن توقع أهل رشيد قدوم حملة انتقامية موجهة إليهم، وصدق توقعهم، وقدمت قوات إنجليزية من الإسكندرية إلى قرية الحماد جنوب رشيد؛ لتطويقها ومنع وصول المدد إليها، واحتلت منطقة أبى مندور فى ضواحي رشيد لضربها

بالمدافع ودعا عمر مكرم إلى عقد اجتماع بالقاهرة في (٣٠ محرم / ١٩ أبريل) وقرأ خطاباً من السيد حسن كريت - نقيب الأشراف في رشيد - يطلب فيه بسرعة إرسال متطوعين بأسلحتهم وحث عمر مكرم الحاضرين على السفر؛ فاستجابوا لدعوته وانضم إليهم طلبة الأزهر وبعض أهالي القاهرة، وسار عمر مكرم على رأس هذه الحشود إلى نائب محمد علي يستأذنه في سفر المتطوعين إلى رشيد؛ فرفض حتى يصل محمد علي نفسه من الصعيد. ولم يابه المتطوعون بذلك، وسافروا جماعات لقتال الإنجليز. وفي (٣ صفر ١٢٢٢ هـ / ١٢ أبريل ١٨٠٧ م) وصل محمد علي باشا إلى القاهرة، وعرض عليه العلماء وعمر مكرم الخروج جميعاً مع حشود جديدة من الشعب؛ لتعزيز موقف من سبقوهم؛ فرد عليهم قائلاً: "ليس على رعية البلد الخروج، وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف" ^(٧٨) "العسكر". وتنفيذاً لرغبة محمد علي جمع علماء الأزهر ونقيب الأشراف تسعمائة كيس من أهالي القاهرة؛ لإنفاقها على القوات التي أرسلها لتشارك مع الأزهرين وسائر قطاعات الشعب في مواجهة الإنجليز، واستمرت الحرب قرابة أسبوعين، انتهت بهزيمة ساحقة للحملة الإنجليزية. وقتل وأسر عدد كبير من أفرادها. وكان هذا الانتصار من الأسباب التي حسمت مصير الحملة، وتم جلاؤها عن البلاد. ^(٧٩)

أما عن موقف علماء الأزهر من الثورة العراقية التي قام بها أحمد عرابي ^(٨٠) عام (١٤ شوال ١٢٩٨ هـ / ٩ سبتمبر ١٨٨١ م) فيختلف عن ذي قبل في أنه شمل ثلاثة اتجاهات مختلفة، الاتجاه الأول: ويمثله بعض علماء الأزهر وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر - حينئذ - شمس الدين محمد الإمباني ^(٨١) (١٢٤٠ - ١٣١٣ هـ / ١٨٢٤ - ١٨٩٦ م) وقد اجتمعت كلمتهم على تأييد عرابي، وعلى الأخص بعد وصول الأسطول البريطاني إلى الإسكندرية عام (١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م)، وسفر الخديو توفيق (١٢٩٦ - ١٣١٠ هـ / ١٨٧٩ - ١٨٩٢ م) إليها؛ ليكون في حماية مدافع الأسطول، الذي قصف المدينة في (٢٣ شعبان / ١١ يوليو) بحجة أن عرابي يعزز قلاعها، في حين كانت نية بريطانيا احتلال مصر وانضم الخديو علناً إلى الإنجليز ^(٨٢) وأصدروا فتوى شرعية: "بأن الخديو مرق من الدين مروق السهم من الرمية؛ لخيانته في دينه ووطنه ونحيازة إلى الجيش المخارب

لبلاده، وقرروا وقف أوامر الخديو ووزرائه وعدم تنفيذها.^(٨٣) وأففى الشيخ حسن العدوى، بشرعية عصيان الخديو فقال: "إنه بأمر الله ورسوله لن تطاع أوامر الخديو، وأن الوقت قد حان لنشوب حرب مقدسة".^(٨٤) وكان موقف الشيخ محمد عبده^(٨٥) راعياً فقد ثار لكرامة بلاده، ودعا إلى التطوع في الجيش المدافع عن مصر وإلى تقديم التبرعات، وكان لمقالاته صدى كبيراً في جمع كلمة أفراد الشعب أثناء الثورة.^(٨٦)

أما الاتجاه الثاني: فرفض الثورة كلية مفضلاً أخذ جانب الخديو وكان في مقدمة هؤلاء الشيخ محمد العباسي المهدي (١٢٤٣-١٣١٥هـ/١٨٢٧-١٨٩٨م)^(٨٧) شيخ الجامع الأزهر ومفتي مصر - حينئذ - حيث كان يتولى المشيخة قبل الشيخ الإمامي، وعزل منها بعد أن طلب عراقي من الحكومة هذا؛ لعدم تجاوبه مع الثورة العراقية ورفضه توقيع قرار بعزل الخديو طلب منه زعماء الثورة توقيعه.^(٨٨) والشيخ حمزه فتح الله؛ إذ كتب مقالاً كله هجوم شديد على الثوار وافتراء عليهم باسم الدين، ودعوة إلى إلقاء السلاح وعدم حمله في وجه الانجليز.^(٨٩)

أما الاتجاه الثالث: فقد توسط الفريقين وتريث قليلاً في إبداء موقفه من الثورة مثل: الشيخ محمد عبده فلم يكن من أنصار الثورة حين نشوبها، ولم يكن يشاطر العراقيين رأيهم في الحكم والدستور؛^(٩٠) لأنه كان من دعاة التطوير التدريجي، وكان متوجساً خيفة من الحركات العنيفة، وكان يسعى الرأي في زعماء الثورة، وخاصة عراقي، وعندما خرجت الثورة عن كونها حركة من الجيش ضد ما يراه ظلماً، وانتقلت إلى ثورة من الأمة كلها ضد الإنجليز؛ انحاز الشيخ إلى جانب الثورة مع وطنه،^(٩١) وأيدها من خلال عدد كبير من المقالات، فضلاً عن تحريره لمضابط الثورة.^(٩٢)

وبرغم أهمية الأهداف التي سعت الثورة إلى تحقيقها، وما بذله علماء الأزهر لتأييدها بالقول والفعل؛ فإنما انتهت بفشل عراقي، وخاصة بعد نجاح الإنجليز في استصدار فتوى من الباب العالي تفيد بعصيان عراقي له. وهو الأمر الذي لم يكن يريد عراقي حدوثه، حيث كانت الدولة العثمانية بالرغم من كل عيوبها رمزاً للوحدة الإسلامية، وإثباتاً للهوية

الإسلامية ضد التغريب، وهو السبب الذى دفع عرابي إلى اتخاذ موقف المناصرة، والطاعة للسلطان العثماني، في الوقت الذى ثار فيه ضد الخديو توفيق، وضد الإنجليز. (٩٣)

ومن هنا فإن نجاح الإنجليز في استصدار هذه الفتوى من السلطان العثماني بمثابة الضربة القاسمة التي أجهضت محاولة عرابي ومنعته من تحقيق أهدافه. وانتهت الثورة بمزعة العربيين في التل الكبير، وودجيجول الإنجليز القاهرة واحتلالها في (٤-صفر ١٣٠٠هـ/١٥ ديسمبر ١٨٨٢م). وأمر الخديو بتزول قائد الجيش البريطاني في قصر عابدين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأت بعد فشل الثورة حملة انتقامية قادها الخديو توفيق من علماء الأزهر المؤيدين للثورة، فعزل الشيخ محمد الامباي، وعين بدلاً منه الشيخ محمد العباسي المهدي الذي لم يؤيد الثورة منذ البداية، وحاكم زعماء الثورة والمشاركين فيها من علماء الأزهر، ونفى بعضهم خارج البلاد لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، وفصل بعضهم مع تجريدهم من امتيازاتهم، وكان نصيب الشيخ محمد عبده النفي ثلاث سنوات، فاختار الإقامة بسوريا. وشهدت البلاد مظاهر الإستكانة والإذعان سنين عدداً إلى أن نشبت ثورة عام (١٣٨٣هـ/١٩١٩م). (٩٤)

كما سبق يتضح مدى مشاركة علماء الأزهر في الأحداث السياسية التي مرت على مصر منذ مطلع العصر الحديث وكيف أنهم كانوا قوة لها ثقلها السياسي في بعض الفترات التاريخية، أرغموا الحكام على دفع الظلم عن كاهل الشعب. وليس أدل على ذلك من مواقف الشيخ أحمد الدردير، وعبد الله الشرقاوى. كما وصل الأمر في بعض الأحيان إلى إرغام السلطان العثماني نفسه على التزول لرغبة العلماء في تعيين الوالي الذي اختاره الشعب بإرادته مثلما فعل مع محمد علي باشا -إن كانوا عارضوه بعد ذلك- ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان لهم دورهم البارز والمؤثر في مقاومة الاحتلال الأوروبي مثل: الحملة الفرنسية، وحملة فريزر، والاحتلال البريطاني، وتحملوا في سبيل ذلك مصادرة الأموال وتجريدتهم من الألقاب والنفي خارج البلاد، ومع ذلك استمروا في أداء دورهم البارز والمؤثر في مجريات الأحداث السياسية التي تعرضت لها مصر خلال فترة البحث. وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل في الفصول القادمة.

ثالثاً: مشيخة الأزهر:

لم يكن الجامع الأزهر حين إنشائه أكثر من مسجد رسمي للدولة، فكان الإشراف على شئونه يجرى على نفس النمط الذى اتبع من قبل فى الإشراف على شئون المساجد الجامعة الأخرى، وكان هذا الإشراف يرجع غالباً إلى ولى الأمر، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وقد أنشئ الجامع الأزهر - كما سبق - على يد جوهر نائب الدولة الجديدة، وتعهده الخلفاء الفاطميون أنفسهم بالإشراف والنفقة. ^(٩٥) أما شئونه الداخلية فيقوم بها مشايخ المذاهب الأربعة ^(٩٦) وشيوخ الأروقة ^(٩٧)، ويعاونهم خطيب المسجد ^(٩٨) والمشرف ومعاونوه من العمال والخدم. ولقد بقى هذا النظام متبعاً طوال حكم الفاطميين والأيوبيين والمماليك الأولى (البحرية) وفى عهد السلطان الظاهر برقوق (٧٨٤-٨٠١هـ/١٣٨٢-١٣٩٩م) أول سلاطين المماليك الثانية (البرجية) عين للأزهر (ناظر) فى عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م)، وكان يختار من بين كبار رجال الدولة من الأمراء والأغاوات ^(٩٩) وينوب عن الحاكم من حيث الإشراف على شئون الأزهر مالياً وإدارياً، وتنفيذ التعليمات والأحكام السلطانية فيما يخص أهل الأزهر. ^(١٠٠) أما شئون العبادات فقد كانت دائماً من اختصاص خطيب الجامع وإمامه. وقد كان يتولى خطابة الجامع الأزهر فى العصور المتأخرة كما فى العصور المتقدمة أكابر القضاة والعلماء. أما شئون الدراسة فكان المرجع فيها على الأغلب إلى السلطان ووزرائه. وقد كانت مناصب التدريس فى الأزهر وما إليه من المدارس الكبيرة يومئذ من المناصب الدينية المهمة، فلا يعين فيها سوى أكابر الأساتذة والعلماء، بيد أنه كان للواقفين والواهبين بلا ريب رأى فى تعيين أنواع العلوم التى يخصصونها بهائهم، وفى إختيار الأساتذة الذين يتولون تدريسها ^(١٠١).

هذا فيما يخص نظم الإشراف على الجامع الأزهر فى العصر الفاطمى وفى عصور السلاطين. أما عن كيفية تطور هذه النظم إلى نظام المشيخة الحالى فلم يتم التوصل إلى رأى قاطع لمعرفة متى نشأ هذا المنصب الدينى الخطير بالتحديد، وإن كان معظم المؤرخين قد أجمعوا على أنه نشأ فى العصر العثمانى مع تباين آرائهم حول الأسباب والدوافع التى أدت إلى نشأة مشيخة الجامع الأزهر. فىرى البعض أنه عندما سيطر العثمانيون على مصر عام

(٩٢٣هـ/١٥١٧م) ساروا على نهج من سبقهم من سلاطين مصر وأمرائها، فحافظوا على الأوضاع المرعية في الأزهر، واهتموا برعاية شئونه، واقتدى الولاة العثمانيون بسلاطين آل عثمان فعرفوا لهذا المعهد العلمي الديني الاسلامي حقه من الرعاية والتقدير، وزادوا في عمارته، ووسعوا من رقعته، وأوقف الأمراء، والولاة وكبار رجال الدولة والأعيان الكثير من الأموال، والأموال، والعقارات على علمائه وطلبته؛ فاتسعت إدارته وتشعبت مصالح أهله، وأصبحت الحاجة ماسة إلى وجود شخص يتفرغ للإشراف على الشئون الدينية والإدارية لهذا المعهد، ويكون رئيساً لشيوخ المذاهب والأروقة، وسائر علماء الأزهر وطلابه، ومستولاً مباشرة أمام الولاة، والسلاطين، وحلقة اتصال بين الحكومة، وأقسام الأزهر المختلفة، فاستحسنّت الدولة العلية قبيل نهاية القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى أن يعين للأزهر شيخ عموم يدبر شئونه، ويراقب أموره من تعاليم وغيرها، ويلقب بـ " شيخ الجامع الأزهر " .^(١٠٢)

وذكر آخرون أن إنشاء المشيخة كان مرتبطاً بالتغير الذى أصاب نظام القضاء فى عهد السلطان سليمان القانونى (٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) ففى عام (٩٣٨هـ/١٥٢٢م) أرسل السلطان سليمان إلى مصر، أكبر القضاة العثمانيين "القاضى سيدى جلى" ومعه عدة فرمانات بتنظيم القضاء فى مصر؛ ليكون تحت سيطرة العثمانيين بعد أن كان فى أيدي علماء الأزهر. وتتلخص هذه فرمانات فى إقالة قضاة القضاء الأربعة^(١٠٣) بمصر من مناصبهم (أى القضاة على المذاهب الأربعة) وتركيز وظائفهم فى وظيفة واحدة باسم (قاضى عسكر)^(١٠٤) يتولاها القاضى سيدى جلى الذى كلف بالتصرف فى الأحكام الشرعية على المذاهب الأربعة، وذلك بمساعدة أربعة نواب يمثلون المذاهب الأربعة وثمانية شهود بواقع شاهدين لكل نائب. وهذا التنظيم الجديد للقضاء فى مصر وإن كان يتسق مع ضرورة سيطرة السلطات العثمانية على نواحي الحياة المختلفة والقضاء أهمها لاتصاله بالحياة، فإنه أدى إلى انتزاع السلطة القضائية من أيدي علماء الأزهر، الذين كانوا يباشرونها بحكم التقاليد المتوارثة، وبحكم أنهم حملة الشريعة الإسلامية والقوامون عليها. وإذا كانت هذه هى الظروف الموضوعية التى صاحبت نشأة المشيخة

فليس هناك ما يؤكد، وثائقياً، أن العلماء كانوا وراء هذا التحول كرد فعل طبيعي لانتزاع سلطة القضاء من أيديهم، فقد استسلموا للسلطة الجديدة، بل تولوا الدعاء لها على منابر المساجد. وربما يكون إنشاء المنصب ترضية من جانب العثمانيين لؤلاء العلماء وإبعادهم في الوقت نفسه عن المناصب الحساسة التي تتصل بأحوال الناس ألا وهي القضاء بأركانها المختلفة^(١٠٥).

وبالرغم من الاختلافات حول الأسباب التي وقفت وراء إنشاء مشيخة الجامع الأزهر، فهناك شبه إجماع بين المؤرخين والباحثين المحدثين على أن أول من تقلده كان الشيخ محمد بن عبد الله الخراشي (١٠٩٠هـ - ١١٠١هـ / ١٦٧٩ - ١٦٩٠م)^(١٠٦) ولكن العديد من الوثائق والمصادر تشير إلى أسماء شيوخ كثيرين من الأزهر قبل الشيخ الخراشي وأقدم الوثائق التي عثر عليها كانت بتاريخ (١٥ ربيع الأول ٩٩٣هـ / ١٧ مارس ١٥٨٥م) وتنص صراحة على أن شيخ الأزهر آنذاك هو (أبو الحسن علي بن محي الدين القادري البرلسي الشافعي)^(١٠٧).

وعلى أية حال فقد كان اختيار شيخ الجامع الأزهر يتم باتفاق الشيوخ فيما بينهم؛ فإذا أجمعوا على اختيار أحدهم قام الباشا الوالي أو شيخ البلد بإلباسه حلة (فرو سمور) إعلاناً بتعيينه شيخاً للأزهر. أما إذا اختلفوا في اختيار أحدهم تم اختيار أكثرهم أتباعاً^(١٠٨) وكان يتم اختياره من بين كبار العلماء الذين اشتهروا بالعلم، والدين، والتقوى، ويتعهد به الرعاية وإنفاذ الكلمة.^(١٠٩) ولم تكن مشيخة الأزهر وفقاً على مذهب معين بل كانت فرص المذاهب الأربعة فيه سواء وقد كان الشيخ حسن القويسني (١٢٥٠ - ١٢٥٤هـ / ١٨٣٤ - ١٨٣٨م)^(١١٠) أحد شيوخ الأزهر كفيف البصر، ولم يمنع هذا من تعيينه شيخاً للجامع الأزهر. أضف إلى ذلك أن الشيخ محمد العباسي المهدي، كان جده - أبا والده وهو الشيخ محمد المهدي - نصرانياً وأسلم، ولم تمنع سابقه نصرانيته جده من تعيينه في هذا المنصب الديني الخطير.^(١١١) ومن شيوخ الأزهر ثلاثة من أسرة واحدة (جد وابن حفيد)، تولوا المشيخة وجميعهم شافعية وأولهم الشيخ أحمد العروسي (١١٩٢ - ١٢٠٨هـ / ١٧٧٨ - ١٧٩٣م)^(١١٢) وابنه الشيخ محمد أحمد العروسي (١٢٣٣ -

١٢٤٥هـ/١٨١٨-١٨٢٩م^(١١٣) والثالث هو الشيخ مصطفى محمد العروسي (١٢٨١-١٢٨٧هـ/١٨٦٤-١٨٧٠م)^(١١٤) غير أنه عزل منها في عهد الخديو إسماعيل وحل محله الشيخ محمد العباسي المهدي^(١١٥). وكان الشيخ مصطفى العروسي هو أول شيخ من شيوخ الأزهر يُعزل. فكان شيخ الأزهر إذا عين يظل في منصبه حتى وفاته، والدليل على ذلك أنه عندما اضمحلت صحة الشيخ الباجوري^(١١٦) (١٢٦٣-١٢٧٧هـ/١٨٤٧-١٨٦٠م) السابق له لتقدمه في العمر، تقرر إقامة أربعة وكلاء نيابة عنه - اثنين من الشافعية ومالكي وحنفي - برئاسة الشيخ مصطفى العروسي؛ لمباشرة شئون الأزهر حتى وفاة الشيخ الباجوري عام (١٢٧٧هـ/١٨٦٠م) وظل منصب شيخ الأزهر شاغراً من عام (١٢٧٧هـ/١٨٦٠م) إلى عام (١٢٨٢هـ/١٨٦٥م) تاريخ تعيين الشيخ مصطفى العروسي^(١١٧) ثم أصبح فيما بعد يوعز إلى شيخ الأزهر المغضوب عليه أن يقدم استقالته^(١١٨).

يتضح مما سبق أنه منذ نشأة منصب المشيخة لم تكن هناك قوانين مكتوبة توضح طريقة تعيين شيوخ الأزهر وتحدد علاقتهم بالحكام، وإنما كان ذلك بناء على العادة والتقاليد التي اتبعت في هذا الشأن منذ القدم. ثم أصبح تعيين شيخ الأزهر ينظم بمقتضى القوانين التي تصدر من السلطة الحاكمة والتي جعلت هذا التعيين من اختصاص الحاكم نفسه وكذلك الحال بالنسبة للوظائف الدينية الرئيسة الأخرى، مثل: مشايخ المذاهب، ومشايخ الأروقة، والوكلاء، وإن كان شغل تلك المناصب يتم بناء على ترشيح شيخ الأزهر نفسه^(١١٩).

وإذا كان شيخ الأزهر قد ظل السلطة الوحيدة مطلقة التصرف في شئون الجامع والمنتمين إليه لمدة طويلة منذ إنشاء هذا المنصب، فإن هذه السلطة قد قيدت إلى حد ما عندما فرض على شيخ الجامع الأزهر عام (١٣١٢هـ/١٨٩٤م) أن يعمل من خلال مجلس للإدارة. وكانت الدوافع وراء هذا التنظيم الجديد، الحد من سلطات شيخ الأزهر آنذاك الشيخ محمد الإمبابي. ففي (المحرم ١٣١٢هـ/يوليو ١٨٩٤م) أبدى العلماء استياءهم من إيثار الشيخ الإمبابي أبناء مذهبه من الشافعية بخيرات الأزهر وتفضيله إياهم في

منح كساوى التشريف (درجات المرتبات) دون مساواة مع علماء المذاهب الأخرى، أو دون وضع قاعدة محددة لمنح هذه الكساوى. ولما عجز العلماء عن تعديل سياسة الشيخ الإمبائى فى هذا الشأن، رفعوا شكواهم إلى الخديو عباس حلمى الثانى (١٣١٠ - ١٣٣٣ هـ / ١٨٩٢ - ١٩١٤ م) الذى أوقف منح الكساوى المقترحة من الشيخ الإمبائى. وبعد حوالى ستة أشهر من هذه الحوادث أصدر الخديو قراراً فى (٨ جمادى الآخرة ١٣١٢ هـ / ٧ ديسمبر ١٨٩٤ م) بتعيين الشيخ حسونة النواوى وكيلاً لمشيخة الأزهر يتصرف فى شئونه نيابة عن شيخ الأزهر. وفى غضون شهر من ذلك أى فى (٧ رجب ١٣١٢ هـ / ٣ يناير ١٨٩٥ م) صدر قرار آخر بتشكيل مجلس إدارة للأزهر تحت رئاسة الشيخ النواوى وكيل المشيخة. وقد تحددت اختصاصاته فى النظر فى ترتيب قواعد التدريس وانتظام الأروقة ومراتبها ودراجات العلماء ومقرراتهم وكيفية حيازة كساوى التشريف، وكل ما من شأنه التوصل إلى ارتقاء الجامع ودوام نجاحه... وقد كانت المهمة الفورية المطلوبة من المجلس هى وضع النظم التى تتعلق بمطالب العلماء وخاصة مطالبهم المادية، ووضع حد سيطرة مذهب على مذهب آخر، وقد تقرر أن يمثل مجلس الإدارة المذاهب المختلفة (المالكية، الشافعية، الحنابلة) وحتى تحتفظ الحكومة أو الخديو بمراقبين لها داخل هذا التجمع الجديد، فقد نص القرار على أن يكون ضمن أعضاء المجلس اثنان من موظفى الحكومة لها بدخله^(٢٠) وبموجب القانون رقم (١٩٠٨) الصادر فى (٨ صفر ١٣٢٦ م / ١١ مارس ١٩٠٨ م) أصبح مجلس إدارة الأزهر يتكون من ستة أعضاء بدلاً من خمسة، ويعمل تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر - وليس وكيله - وذلك بإضافة مفتى الديار إلى عضويته. وأصبح على هذا النحو يتكون من مفتى الديار المصرية، وشيوخ السادة المالكية، والشافعية، والحنابلة واثنان من موظفى الحكومة.^(٢١) وبتشكيل مجلس لإدارة الأزهر على هذا النحو وضعت السلطة الحاكمة أصابعها بطريقة مباشرة فى إدارة هذه المؤسسة الدينية الكبرى، فليس من المفهوم أن ينص على وجود عضوين من موظفى الحكومة داخل المجلس - حتى لو كانا من العلماء - إلا أن يكون ذلك بغرض تأكيد

السيطرة أو التبعية. وبمعنى آخر بدأ الأزهر يفقد - كمؤسسة - استقلاليته شيئاً فشيئاً ويدين أكثر بالولاء إلى الجالس على كرسي حكم البلاد. (١٢٢)

مما سبق تتضح المراحل التي مر بها نظام الإشراف على الجامع الأزهر حتى تطور إلى نظام المشيخة الحالي. وكيفية اختيار شيخ الجامع في بداية نشأة هذا المنصب الديني الخطير. إذ لم تكن هناك خطوات معينة ينبغي على شيخ الجامع اجتيازها قبل الوصول إلى هذا المنصب، فيما عدا توافر عامل الكفاءة الشخصية، ومكانته العلمية، وسمعته الطيبة. وقد ظل شيخ الجامع الأزهر هو السلطة الوحيدة مطلقة التصرف في شئون الجامع والمنتسبين إليه لمدة طويلة منذ إستحداث هذا المنصب، ولكن تم تقييد هذه السلطة - إلى حد ما - عندما فرض على شيخ الأزهر أن يعمل من خلال مجلس للإدارة عام (١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م) وفي عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) تحدت سلطات شيخ الأزهر أكثر من ذي قبل. وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل في الفصول القادمة.

رابعاً: تطور الدراسة بالأزهر:

منذ أصبح الأزهر جامعة علمية سارت الدراسة فيه سيراً فطرياً دون تقنين أو تعقيد فلم يكن للأزهر قانون يقيد الدراسة فيه بنظام معين، بل كان أساس ذلك رغبة طالب العلم نفسه فيه، فقد كان يختار درسه وأستاذه، ويبقى في الأزهر ما شاء له أن يبقى إلى أن يأنس في نفسه الكفاءة فيتقدم بإذن من شيخه إلى حلقه يحضرها بعض الطلاب والأقران والعلماء يقرأ لهم فإن فهموا واستفادوا منه أقبلوا عليه وازدحم درسه، وكان ذلك بمثابة شهادة بأنه من العلماء. وإن كان العكس انصرفوا عنه وانصرف هو إلى الإصلاح من شأنه وتكميل نقصه. (١٢٣) وبعد إنشاء منصب شيخ الجامع الأزهر، كان هو الذي يمنح على ضوء السمعة العلمية، إجازة (شهادة) تتيح لصاحبها التدريس والإفتاء والقضاء. وكان شيخ الأزهر هو المرجع الأعلى للأستاذ، والطالب في كل الأمور. (١٢٤)

أما عن طريقة التدريس في الحلقات التي كانت متبعة في الجامع الأزهر، فكان لكل مذهب من المذاهب الأربعة عمود معين من أعمدة الجامع لا يتعدى عليه أحد وإلا نشب عراك شديد. وكان شيخ المذهب هو المنوط بالدفاع عن العمود، فإذا تفاقم الخلاف

رفع الأمر إلى شيخ الجامع الذي كان يفصل في كل الخلافات ، وكان من عادة شيخ المذهب أثناء إلقاء الدرس أن يجلس على الأرض بجانب العمود مستقبلاً القبلة، ثم استعاض المشايخ عن ذلك بالجلوس على كراسي من خشب أو جريد بعد أن كانت تلك الكراسي من أخص امتيازات شيخ الأزهر. وكان الطلبة يجلسون حول أستاذهم على هيئة حلقة. ولكل طالب في الحلقة مكان لا يتعداه، وكانت طريقة التعليم إذ ذاك هي الطريقة الإملائية، يبدأ الشيخ الدرس بالبسملة والحمد لله والصلاة على النبي (ﷺ)، ثم يأخذ في إملاء الدرس على تلاميذه. وأثناء ذلك يقوم الطلبة بسؤال أستاذهم فيما غمض عليهم. و كان عماد الدراسة المناقشة والحوار بين الطلبة وأستاذهم مما يثقف العقل وينمي ملكة الفهم، فإذا انتهى الدرس قبل الطلبة يد شيخهم^(١٢٥).

وعندما كثر الطلاب وتقدمت الدراسة وتنوعت العلوم واتسع نطاق الأزهر دعت الحاجة إلى سن القوانين والأنظمة لضبط ذلك^(١٢٦) وكان علماء الأزهر منقسمين إلى فريقين كبيرين: فريق يتمسك بالقديم ويحرص عليه، ويقاوم كل حركة تجديد به، ويكاد يعدها هدماً للأزهر وخروجاً على تعاليم الدين. وفريق آخر يدعو إلى خروج الأزهر من عزله الفكرية و جهوده على الأوضاع القديمة، والتجاوب مع حركات التجديد والإصلاح تبعاً لسنة الحياة^(١٢٧). وفي بداية عصر إسماعيل كانت تدرس بالأزهر علوم: الفقه، والأصول، والتفسير والحديث، والتوحيد، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، ومتن اللغة، والعروض، والقافية، والحكمة الفلسفية، والتصوف، والمنطق، والحساب، والجبر، والمقابلة، والفلك، والهيئة. وفضلاً عن هذه العلوم المتداولة كانت تقرأ بالأزهر بعض علوم أخرى كالفنندسة، والتاريخ، والموسيقى... وغيرها لمن هم اقتدار على دراستها، بيد أنه لا يشتغل بدراستها سوى القليل^(١٢٨) والحق أن عصر إسماعيل كان عصراً ذهيباً في تاريخ الأزهر، فقد تفتحت فيه ثمار النهضة الحديثة وأنبعت، وكان الأزهر قد بدأ يفيق من سباته الطويل، وبرز شيئاً فشيئاً من غيوبة الماضي، ويتطلع بدوره إلى تفهم الروح الجديد، وكانت هذه اليقظة بطيئة ولكن محققة. ولما قدم السيد جمال الدين الأفغاني^(١٢٩) إلى مصر عام (١٢٨٦هـ/١٨٧١م) وأخذ يعقد حلقاته المشهورة ويشرح فيها علوم الكلام،

والفقه، والفلسفة، والمنطق.... وغيرها بطريقة عصرية مبتكرة، التف حوله عدد من نوابغ الطلاب، والشيوخ الأزهرين، فكانت هذه الحلقات حدثاً فكرياً واجتماعياً عظيماً. وفي هذه الفترة بالذات ظهرت الآثار الأولى لهذا التطور^(١٣٠) في الأزهر، وأصاب الأزهر أول قسط من الإصلاح، وصدر أول قانون نظامي للأزهر عام (١٢٨٨هـ/١٨٧٢م) وشيخ الأزهر يومئذ محمد العباسي المهدي^(١٣١)، وأهم ما ورد بهذا القانون هو أن يكون نيل شهادة العالمية بالامتحان على يد لجنة من كبار العلماء يختارهم شيخ الجامع الأزهر. وتشكل هذه اللجنة من ستة من كبار العلماء الموثوق في علمهم - يمثلون اثنين من كل مذهب من المذاهب الثلاثة الشافعي، والمالكي، والحنفي دون المذهب الحنبلي لقلة أتباعه - والعلوم التي يمتحن فيها الطالب أحد عشر علماً، منها: خمسة في علوم الدين: وهي التفسير، والأصول، والتوحيد، والحديث، والفقه. وخمسة في علوم اللغة العربية: وهي النحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، بالإضافة إلى علم المنطق.^(١٣٢)

أما عن طريقة الامتحان فكانت شفهيّة، حيث يلقي الطالب السدرس المطلوب ويناقشه العلماء الحاضرون، فإذا اجتاز الإمتحان سمح له بالتدريس، وأصبح من ضمن جماعة العلماء المدرسين بالأزهر. على أن لا يتقدم لهذا الامتحان في كل سنة أكثر من ستة طلاب وإن زاد عددهم عن هذا يفاضل بينهم شيخ الجامع الأزهر على أساس الشهرة، والسمعة الطبية أو سبق التاريخ أو كبر السن. وقسم الناجحين إلى ثلاث درجات (أولى، وثانية، وثالثة)^(١٣٣) وكانت الشهادة التي تعطى لهم في نهاية دراستهم تكتب في المعية السنية متوجة بخاتم الخديو، الذي يخلع عليه فرجية وشريطاً مقصباً يجعله في عمامته في مواضع التشريف، ويكتب للجهات باحترامه وتوقيره ويعطى تصريحاً بركوب القطار بنصف أجرة^(١٣٤)

وقد أراد الشيخ العباسي المهدي بهذا القانون أن يبعد عن الأزهر العناصر التي لا تتميز بالكفاءة والجدارة،^(١٣٥) وكان هذا القانون أول خطوة عملية في تنظيم الحياة الدراسية بالجامع الأزهر. بيد أنه لم يحقق كثيراً من الإصلاح المنشود^(١٣٦). فقد كانت الظروف أشد قوة من المصلحين، وقامت بالأزهر طائفة المتزمتمين، وجعلوا أنفسهم خصماً

عنيداً للشيخ العباسى وأخذوا يقاومون، ويهاجمون تلك الإصلاحات. ولم تكن تلك الفئة تستطيع نجاحاً مع رجل كالخديو إسماعيل لولا تلك الخن الاقتصادية، والسياسية وما أعقبها من تدهور مالى سريع. ومجئ الاحتلال البريطانى لمصر عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م)..... وغير ذلك من أسباب القلقة والاضطراب؛ ففترت

حركة الإصلاح بعض الوقت. (١٣٧)

وفى عام (١٣١٤هـ/١٨٩٦م) صدر قانون آخر لتنظيم الدراسة والإدارة بالأزهر فى عهد المشيخة الأولى للشيخ حسونه النواوى (١٣١٣-١٣١٧هـ/١٨٩٥-١٩٠٠م)، يحدد شروط انتساب طلبة الأزهر، والمواد التى تدرس بالأزهر وقد اشتملت على: التوحيد، والتصوف، والتفسير والحديث، والتجويد، والقراءات، ومصطلح الحديث، والفقه، والنحو، والصرف، وعلوم البلاغة، والعروض، والقافية، والوضع، والمنطق، وأدب البحث، والمناظرة، والتاريخ، والحساب، والجبر، والميقات، والهيئة، والحكمة، والرسم (رسم المصحف)، والأخلاق. وأدخل دراسة المواد الحديثة فى الأزهر وقرر أنه يفضل فى الوظائف، والمرتبات، من كان له إلى جانب إمامه بالمواد المقررة إمام كذلك بالتاريخ الإسلامى وصناعة الإنشاء ومتن^(١٣٨) اللغة وآدابها، والهندسة وتقويم البلدان والعروض. (١٣٩) وأنشأ هذا القانون شهادة جديدة سميت بالشهادة الأهلية، يتقدم إليها من قضى بالأزهر ثمانى سنوات، وحصل ثمانية علوم على الأقل، وتؤلف لجنة الامتحان من ثلاثة علماء برئاسة شيخ الأزهر. وقرر امتحان العالمية لمن قضى بالأزهر إثنى عشر عاماً فأكثر، وتلقى العلوم السابق يائها، وتؤلف لجنة الامتحان من ستة من كبار علماء الأزهر برئاسة شيخ الأزهر، وتكون العالمية ثلاث درجات (أولى، وثانية، وثالث)، ومن ينجح فى امتحان شهادة الأهلية يكون له الحق فى وظائف الإمامة، والخطابة، والتدريس والوعظ بالمساجد، ومن ينجح فى امتحان شهادة العالمية يكون له الحق فى التدريس فى الأزهر وغيره، وفى الوظائف العالمية^(١٤٠) وتختتم شهادته من الخديو نفسه، أما شهادة الأهلية فكان يكتفى بتوقيع شيخ الجامع الأزهر عليها^(١٤١). كما عفى هذا القانون بشئون الطلاب، فاهتم بتحسين أحوالهم المعيشية، ووسع لهم فى المساكن الصحية، وربط لهم الإعانات وقرر لهم

مسابقات سنوية في العلوم الحديثة، وأنشأ جوائز مالية للمتفوقين فيها وغير ذلك من وسائل الإصلاح المتصلة بالتدريس، والمناهج، والامتحانات. وقد ألفت لجنة بعد وضع هذا القانون؛ لاختيار الكتب التي تدرس بالأزهر، وتوزيعها على السنوات الدراسية^(١٤٢)، ولكن تولى الشيخ سليم البشري مشيخة الجامع الأزهر للمرة الأولى عام (١٣١٧-١٣٢٠هـ/١٨٩٩-١٩٠٢م) وكان محافظاً مناوئاً للتجديد؛ فأوقف تنفيذ المشروع الاصلاحى^(١٤٣) و كان لاستقاله الشيخ محمد عبده من مجلس إدارة الأزهر عام (١٣٢٣هـ/١٩٠٥م)، أكبر الأثر أيضاً في عرقلة الإصلاح الذى كان منشوداً للأزهر من هذا القانون. (١٤٤)

بيد أنه لم يمض وقت طويل على ذلك حتى صدر القانون رقم (١ لسنة ١٩٠٨) في عهد المشيخة الثانية للشيخ حسونة النواوى (١٣٢٤-١٣٢٧هـ/١٩٠٦-١٩٠٩م) بمقتضاه قسمت العلوم الدراسية فيه إلى ثلاثة أقسام: علوم دينية، وعلوم عربية، وعلوم عقلية، والعلوم الأخيرة تشمل العلوم الرياضية... وغيرها من العلوم العقلية التي لا تضر بالعقائد الدينية. وتدرس الأقسام الثلاث على ثلاث مراحل: أولى، وثانوية، وعالية، ومدة التعليم في كل قسم أربع سنوات على الأقل، ويمنح الطالب في نهاية المرحلة الأولى شهادة تسمى الشهادة الأولية، وفي نهاية المرحلة الثانوية شهادة تسمى الشهادة الثانوية، وفي نهاية المرحلة العالية، شهادة تسمى الشهادة العالمية. وتكون شهادة العالمية على ثلاث درجات: أولى، وثانية، وثالثة. والحائز على شهادة العالمية يكون أهلاً للتدريس بالأزهر والمعاهد الدينية، والتعيين في وظائف الإمامة، الخطابة والتدريس في المساجد لتعليم العامة والمأذونية في القرى، ومن يعطى الدرجة الأولى أو الثانية في شهادة العالمية يكون أهلاً لوظائف القضاء والإفتاء إذا كان حنفياً. (١٤٥)

ويأتى هذا القانون على جانب كبير من الأهمية بخلاف القوانين السابقة له، فقد نظم الدراسة بالجامع الأزهر، وجعلها ثلاث مراحل، وجعل لكل مرحلة نظاماً وعلومها مخصوصة، وزاد في العلوم الدراسية، وأوجب تدريس العلوم الحديثة في الأزهر بعد أن كانت اختيارية. (١٤٦)

مما سبق يتضح كيف تطورت الدراسة بالأزهر منذ أن أصبح جامعة للدراسة والعلـم حتى قبيل عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م)، وأهم القوانين التي صدرت لإصلاح نظم الدراسة بالأزهر، بداية من القانون الصادر عام (١٢٨٨هـ/١٨٧٢م) ونهاية بالقانون رقم (١ لسنة ١٩٠٨) الصادر في (٨ صفر ١٣٢٦هـ/١١ مارس ١٩٠٨ م). وبالرغم من وجود طائفة من علماء الأزهر المحافظين والمناوئين للتجديد والإصلاح داخل الجامع الأزهر، فهذه القوانين كان لها أكبر الأثر في إدخال العديد من التعديلات ليس فقط على طريقة التدريس التي كانت متبعة من قبل، بل أيضاً على العلوم التي كانت تدرس به.... وغيرها، من أوجه الإصلاح السالفة الذكر. ويعتبر القانون رقم (١ لسنة ١٩٠٨) بحق أهم القوانين التي صدرت لإصلاح نظم الدراسة بالأزهر خلال تلك الفترة - كما ذكر فيما قبل - والذي ظل معمولاً به حتى صدر القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل في الفصول القادمة.

هوامش التمهيد:

١- اختلفت الآراء حول تسمية الأزهر بهذا الاسم ؛ فقيل: أنه أطلق عليه في بادئ الأمر اسم "جامع القاهرة" على اسم العاصمة الجديدة، أما تسميته بالجامع الأزهر ؛ فقيل: إنه نسبة إلى السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول (ﷺ)، والتي ينتسب إليها الفاطميون. وذهب البعض إلى أنه سمي بهذا الاسم ؛ لأنه كان يحاط بقصور فخمة تسمى "الزهراء"، وقيل: لأنه كان يظن أنه أكثر الجوامع فخامة، أو تفاؤلاً بما سيكون له من مستقبل زاهر، ومكانة سامية بازدهار العلوم فيه، وقد ظل المسجد الجديد يعرف (بجامع القاهرة، والجامع الأزهر) ثم تلاشى الاسم الأول مع الزمن وغلب عليه اسم الجامع الأزهر إلى اليوم. (انظر: محمد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، ج-٣، ط-٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٢١٦، ٢٠٦).

٢- جوهر الصقلي: لم تعرف أصوله بالتحديد، ومن المحتمل أنه كان من أصول مسيحية وتم جلبه إلى القيروان عاصمة الفاطميين في شبابه، ولعبت مهارته العسكرية دوراً جعله يبرز تقدماً سريعاً في الجيش الفاطمي، وفي عام (٣٤٧هـ/٩٥٨م) قاد جوهر أنصار الفاطميين في حملة قذنة بشمال أفريقية، وأظهر تميزاً في هذه الحملات، وتم تنصيبه مسئولاً عن خطة فتح مصر -طويلة الأمد- والتي سبق وأغارت عليها جيوش الفاطميين في عام (٣٠١-٣٠٢هـ/٩١٣-٩١٤م)، وعام (٣٠٧-٣٠٩هـ/٩١٩-٩٢١م)، ثم عام (٣٢٣هـ/٩٣٥م)، وقد ألحق جوهر الفزيعية بالقوات الإخشيدية سينة التنظيم ودخل القسطنطينية (١٧ شعبان ٣٥٨هـ/٦ يوليو ٩٦٩م)، واختط مدينة القاهرة في عام (٣٥٩هـ/٩٧٠م) أي بعد عام من فتحه مصر، وحينما انتقل إليها المعز لدين الله عام (٣٦٣هـ/٩٧٣م) أصبحت عاصمة للخلافة الفاطمية. وقد قاد جوهر الصقلي جيش الفاطميين للعديد من الانتصارات الأخرى، وعلاوة على مهاراته كفائد عسكري فقد جلب لمصر مستوى رفيعاً من القدرات الإدارية، الأمر الذي مكّنه من حكم البلاد في السنوات الأربع التي سبقت وصول الخليفة، واستعادة أعمال الحكم، وقدنة الوضع الداخلي المضطرب إثر إغيار الدولة الإخشيدية، وبعد خلافه على سوريا عام (٣٦٧هـ/٩٧٧م) اعتزل جوهر العمل العسكري الميداني، وظل يخدم الخليفة العزيز حتى وفاته النية، وخلفه ابنه حسين كقائد عسكري في بلاط الحاكم. (انظر: تقى الدين أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرفاوي، ج-٢، ط-١، مكتبة مديبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٥ ؛ جوان فوشركنج، معجم تاريخ مصر (من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات)، ترجمة: عنان علي الشهاوي، مراجعة: عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٢٦، ٣٢٧).

٣- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٢، نبذة من تاريخ الأزهر، بتاريخ ٢١ رجب ١٣٣٤هـ/٢٤ مايو ١٩١٦م، ص ١.

٤- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٣، ص ٢١٧. كانت الدولة الفاطمية تقوم على المذهب الشيعي "الإسماعيلي"، ومن المعروف أن الإمامة كانت منذ البداية هي أهم مبادئ هذا المذهب، مما دعا الفاطميين إلى أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل نشره وتدعيمه بسائر الوسائل الروحية والمذهبية وعلى رأس هذه الوسائل الأزر. وقد بدأت هذه الفكرة في الظهور بعد وفاة الرسول (ﷺ) إذ رأى البعض أن علي بن أبي طالب كان الأولي بولاية المسلمين ثم أبناءه من بعده. وفي سبيل تأييد هذا الرأي وتدعيمه، كان لابد من البحث عن أسانيد شرعية وأدلة دينية، وذهب فقهاء الشيعة ودعائماً إلى القول بأن أمور الدين ينبغي أن تؤخذ عن أعقاب النبي الذين تسلسلوا من أولاد فاطمة بنت النبي وزوجها علي بن أبي طالب، وأن حفده الرسول هم أولى الناس بفهم الرسالة المحمدية. فالإمامة عند الشيعة تنظر إلى تراث النبي على أنه لم يكن تراث أمة هدها الله إلى الإسلام، وتراث رئاسة معنوية جاءت ثمرة للرسالة النبوية، بل كان - في نظرهم - تراثاً شخصياً وميراثاً خالصاً لأسرة النبي صاحب هذه الرسالة، وأن النبي أوصى بهذا التراث إلى ابن عمه علي بن أبي طالب زوج ابنته فاطمة الزهراء وبنيه من بعده - أبناء ولديه الحسن والحسين - وهكذا تصبح رئاسة الإمامة الإسلامية في نظرهم، ووفقاً لتأريخاتهم ورواياتهم ميراثاً خالصاً حتى يوم القيامة لا لأحد سوى آل البيت (انظر: سعيد إسماعيل علي، دور الأزر في السياسة المصرية، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٤٣١، دار الهلال، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦، ص ٩-١١).

٥- محمد عبد الله ماضي وآخرون: الأزر في ١٢ عاماً، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٤.

٦- كان الأستاذ يجلس ليقراً درسه وسط حلقة من تلاميذه والمستمعين إليه، وتنظم الحلقات في الزمان والمكان طبقاً للمواد التي تدرس، ويجلس أستاذ المادة من فقه، أو حديث، أو تفسير... وغيرها في المكان المخصص لذلك من أروقة الجامع أو أجنائه، وأمامه الطلبة والمستمعون يصغون إليه ويتناقشونه فيما يعين لهم. وقد استقر هذا النظام بالأزر وغداً خلال العصور الوسطى-- أيام الأزر الزاهرة- نوعاً من المحاضرة الجامعية الممتازة. وكان هذه الطريقة على بساطتها كثير من مزايا الدراسة الجامعية؛ لأنها كانت تجمع بين الأساتذة والطلاب في جو من البساطة وعدم الكلفة، وتفسح لهم مجال كبير للمناقشة والحوار. (انظر: سعاد ماهر، الأزر أثر وثقافة، سلسلة دراسات في الإسلام، العدد ٢٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٥ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ/٤ أكتوبر ١٩٦٢م، ص ١٤).

٧- قاضي القضاة: لقب كان يطلق على أكبر القضاة منصباً. (انظر: علي عبد العظيم، مشيخة الأزر منذ إنشائها حتى الآن، ج-١، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص ٣٩).

٨- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٣، ص ٢١٧، ٢١٨.

٩- يعقوب بن كلس: هو أبو الفرج يعقوب بن يوسف بن كلس، يهودى عراقى، اتصل بخدمة كاثور الإخشيدى عصر منذ وصوله إليها عام (٣٣١هـ/٩٤٢م) فظهر خبرة وبراعة، ثم أسلم بعد ذلك فارتفعت مكانته في بلاط

كافور، وفي عام (٣٥٧هـ/٩٦٨م) تم اعتقاله بعد موت كافور، واستطاع تدبير أمر هروبه ليلجأ إلى بلاط المعز لدين الله (الخليفة الفاطمي) في بلاد المغرب. وفي العام التالي لدخول الفاطميين مصر تولى يعقوب ابن كلس مهام منصبه كوزير للخليفة ثم خليفته العزيز لدين الله وقام بتنظيم الشؤون المالية والإدارية لمصر، وزاد نفوذه على نحو لافت للنظر بمرور السنين. وأثناء تقلده لمنصبه شارك في حملات الفاطميين على سوريا (٣٦٧-٣٦٨هـ/٩٧٧-٩٧٨م) بالإضافة للإصلاحات العديدة التي أجراها على الإدارة في مصر، توفي عام (٣٨٠هـ/٩٩٠م) وقد بلغ من الثراء شأنًا كبيرًا، وخلف موته حزنًا عميقًا، وهو أمر لم يكن معتاداً لأى وزير.

(انظر: محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج-٣، ص ٢١٨؛ جوان فونشركنج، المرجع السابق، ص ٧٨٦، ٧٨٧).

١٠- سعاد ماهر: المرجع السابق، ص ٩.

١١- العالم: هو اسم فاعل من علم علماً، والعلم لغة نقيض الجهل، فيقال علم بالشئ شعر به. والعالم كما حدده الأقدميون هو "العالم على شأنه البصر بأهل زمانه" وهو تعريف العالم بالغاية من علمه. المكوف على الشأن يعنى أن لا يضييع العالم وقته إلا فيما يفيد ويفيد العامة. أما البصر بأهل الزمان، فهو أمر يدخل في الغاية من العلم لأنه وسيلة للتمكن من العلم به في أهل ذلك الزمان. من ثم فإن من كان -من علماء المسلمين- على شئ من العلم اعتبر متفتناً وليس عالماً فالعالم لا يكون عالماً حتى يكون مع علمه عارفاً. والعارف هو الذى يمكنه أن يوفق بين الشرع وبين ما ينفع الناس في كل زمان. ومن كان بارعاً في العلوم الدينية ولكنه لا يعرف حال أهل زمانه فلا يسمى عالماً بل متفتناً أى يعرف فن النحو أو فن الفقه أو ما شابه ذلك، ولا يسمى عالماً على الحقيقة حتى يظهر أثر علمه في قومه، ولا يظهر ذلك الأثر إلا بعد علمه بأحوالهم وإدراكه لحاجتهم. من هنا لا يطلق لقب علماء الدين على الذين عرفوا من دينهم ما يجب عليهم فقط ولكن يطلق على الذين عرفوا القروض العينية والكفائية ولم ينقطعوا عن الناس في مكان يتدارسون فيه اصطلاحات بعض الفنون وقواعدها. ولم تكن تطلق ألفاظ مثل: عالم، وعلامة، وعالمى، وحجة الإسلام على عالم الدين في المجتمع الاسلامى إلا بعد أن يبلغ القمة في العلوم، ويفوق علماء عصره على الإطلاق. (انظر: ماجدة على صالح ربيع، الدور السياسى للأزهر من ٥٢-١٩٨١، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص ٢٤).

١٢- محمد الخضر حسين: مكانة الأزهر وأثره في حفظ الدين ورفق الشرق، مجلة نور الإسلام، المجلد الأول، العدد ١٠، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شوال ١٣٤٩هـ/ فبراير ١٩٣١م، ص ٧٢٣.

١٣- عبد الرحمن زكى: الأزهر وما حوله من الآثار، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٩.

١٤- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٣، ص ٢١٩.

١٥- الأرزاق: المقصود بها الأراضي الرزقة بنوعها الإحباسية (الخيرية) والجيشية (العسكرية). والرزقة الإحباسية

عبارة عن أراضي ديوانية أوقفها أصحابها على الأعمال الخيرية، مثل: الإنفاق على الأراضي الحجازية والحرمين الشريفين، والمساجد، والسبل، الزوايا، وعلى مختلف أنواع البر والتقوى، وكانت هذه الأراضي معفاة من الضرائب (رزقة بلا مال). والرزقة الجيشية (العسكرية) كانت تخرج من ديوان الجيش وهي عبارة عن أطياف كان يمنحها سلاطين الممالك لأحد الأمراء أو الرعايا مكافأة له على خدمة أداها للحكومة أو لمجرد الإحسان إليه، وكان صاحبها ينتفع بما طوال حياته ويورثها لذريته من بعده، كما كان له حق التصرف فيها بالبيع والشراء. (انظر: عقاف مسعد السيد العبد، دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤-١٦٠٩م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٨).

١٦- كان طلبة الأزهر يقيمون فيه إقامة دائمة بالجنان طوال السنوات التي يقضيها كل منهم في تحصيل العلم في رحابه، ويوزع عليهم بدون مقابل نقدي يوما بعد يوم وفق نظام ترتيب الجارية: وهي عدد معين من أرغفة الخبز، كما يصرف لأعداد منهم مرتبات نقدية في أول كل شهر هجري، ويقدم لطلبة جميع الأروقة الأطعمة، والحلوى، والعطايا في المناسبات الدينية (انظر: عبد العزيز محمد الشاوي، الأزهر جامعا وجامعة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٤١).

١٧- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٣، ص ٢١٩.

١٨- سعد ماهر: المرجع السابق، ص ٨.

١٩- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ١٥.

٢٠- نفسه: ص ١٥؛ عبد المعز خطاب: شيوخ الأزهر، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٥.

٢١- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ١٥.

٢٢- الممالك: هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامي، ولا سيما في مصر والشام، في صراعهم ضد بعضهم البعض في خضم الفوضى السياسية التي نشبت مغالبها في تلك الأثناء عقب وفاة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، وكان أولئك الحكام المتنازعون يشترون الممالك في سن الطفولة من عناصر مختلفة من الأتراك، والمغول، والصقالية، والأسبان، والألمان، والجراكسة.... وغيرهم ثم ينشئونهم تنشئة عسكرية وسياسية خاصة؛ ليكونوا عديمي الصراع المرتقب، وبدأ عنصر الممالك يتزايد في جيوش هؤلاء الحكام مما أدى إلى ازدياد دورهم في الحياة السياسية في مصر والشام منذ آخريات القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. (انظر: سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٤٥). هذا وينقسم حكم الممالك في مصر بين دولة الممالك البحرية التي امتد حكمها من عام (٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م) إلى عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) ودولة الممالك البرجية أو "الجراكسة" والتي بدأت في عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) وانتهت مع فتح العثمانيين لمصر في عام (٩٣٢هـ/ ١٥١٧م). (انظر: جوان فوشركتنج، المرجع السابق، ص ٣٠؛ ناصر الأنصاري، موسوعة

حكام مصر من الفراغة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٩٢-١٠٢).

٢٣- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره، الاتحاد الاشتراكي العربي، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ص ٢١٩.

٢٤- الوقف: في الشريعة الإسلامية صدقة عمرية، لا تباع ولا تشتري، ولا توهب، ولا تورث، ويصرف ريعها إلى جهة من جهات البر. (انظر: محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م دراسة تاريخية وثائقية)، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١) وبمنظرة عامة في السجل التاريخي لنظام الوقف في مجتمعنا نجد أنه من حيث فكرته المعنوية المجردة (فكرة الصدقة الجارية) ومن حيث أصوله المادية (الأراضي والعقارات المختلفة التي اجتذبا إلى دائرته) كان قاعدة صلبة من قواعد بناء مؤسسات المجتمع ودعم مرافق الخدمات العامة. (انظر: إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١، ٢٢). ويرجع تاريخ الوقف الإسلامي في مصر إلى السنة الأولى لدخول المسلمين مصر، واقتصر تأثير نظام الوقف على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن متحصلات الأوقاف أصبحت تقوم بدور الصدقة في مجال التضامن الاجتماعي فضلاً عن نفقات الجوامع، وعندما قامت الدولة الأيوبية بدأ الوقف يلعب دوراً جديداً؛ إذ عمل الأيوبيون على استغلال نظام الوقف ومنتجاته؛ لتدعيم حكمهم السياسي، بمحاربة التشيع من ناحية، والجهاد الديني ضد الصليبيين من ناحية أخرى، ولذلك كان معظم حصيلة أوقافهم موجهة للنفقة على المدارس، وبيوت الصوفية وفك أسرى المسلمين من أيدي الفرنج. وقد عرف سلاطين المماليك وأمرؤهم نظام الوقف كما عرفه ومارسه سادقم سلاطين بنو أيوب؛ لذلك تأثر نظام الوقف عندهم بنظام الوقف الذي كان سائداً في العصر الأيوبي، يضاف إلى ذلك ظروف العصر المملوكي السياسية، والاقتصادية، والتي أدت إلى ازدهار الأوقاف، وبالتالي اهتمام سلاطين المماليك بها. وأدى ازدهار الأوقاف وكثرتها في العصر المملوكي إلى أن أصبحت معظم دور وحوادث ورياح مصر والقاهرة موقوفة، فضلاً عن ما يقرب من نصف مساحة الأراضي الزراعية؛ ولهذا ومنذ ذلك التاريخ أصبح نظام الوقف يلعب دوراً مهماً وبارزاً في الحياة الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. (انظر: محمد محمد أمين، المرجع السابق، ص ١)

٢٥- محمد عبد الله ماضي وآخرون: المرجع السابق، ص ١٦.

٢٦- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

٢٧- عبد العزيز خطاب: المرجع السابق، ص ٥.

٢٨- محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوى: دور المؤسسات الدينية والخيرية في التعليم في مصر العثمانية (٩٢٣-١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، والآثار المصرية والإسلامية، كلية الآداب بدمههور، جامعة الإسكندرية، عام ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ١٤٦.

هيئه كبار العلماء

٢٩- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٢٢٣.

٣٠- بدل الكساوى: يرجع أصل بدل الكساوى إلى عصر محمد على باشا فقد رتب لكبار العلماء خلعةً يخلها عليهم في أول رمضان، وتلك العادة تنوسيت بعد، ولكن الخديو إسماعيل أصدر أمراً بصرف بدلاً منها نقوداً باسم طائفة أهل العلم بالأزهر الشريف تمنح لهم على الدوام. (انظر: بيان مصادر رواتب العلماء، جريدة الأهرام، السنة ٤٦، العدد ١٣١٠١، بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٣٨هـ/ ٥ إبريل ١٩٢٠ م، ص ١).

٣١- محمد عبد العزيز داود: الجمعيات الإسلامية في مصر ودورها في نشر الدعوة الإسلامية؛ ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة ١٩٩٢، ص ٤٤.

٣٢- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٢٢٣.

٣٣- الخديو: لقب فارسي - تركي يعنى اللورد، وقد منحه السلطان العثماني عبد العزيز لحكام أسرة محمد على بداية من إسماعيل الذى نال اللقب عام (١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م) في مقابل تقديم مبلغ مالى ضخيم للخرانة العثمانية، وقبل ذلك كان يحظى حكام الأسرة بلقب باشا ووالى السلطان، وظل محمد على وأبناؤه لفترة طويلة يستخدمون الألقاب الخديوية على نحو غير رسمى، وفي الوقت الذى فرضت فيه بريطانيا الحماية على مصر عام (١٣٣٣هـ/ ١٩١٤ م) استبدل الانجليز اللقب من (الخديو) إلى (سلطان) دليلاً على انفصال مصر عن الباب العالي ثم تغير لقب (سلطان) إلى (ملك) بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م). (انظر: جوان فوتركنج، المرجع السابق، ص ٣٩١).

٣٤- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: الأزهر، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٨٩، ٩٠.

٣٥- أحمد الدردير: هو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوى المالكي الأزهرى الشهير بالدردير. ولد عام (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م)، وحفظ القرآن وجوده وحب إليه طلب العلم؛ فالتحق بالجامع الأزهر، وحضر دروس كبار العلماء. وله مؤلفات منها: شرح مختصر خليل، ومتن في فقه المذهب المالكي سماه أقرب المسالك لمذهب مالك، ورسالة في مشاهير القرآن، وتحفة الإخوان: في آداب أهل الفرقان في التصوف، ورسالة في المعاني والبيان، ورسالة في المولد الشريف..... وغيرها الكثير، تولى العديد من المناصب، فقد عين شيخاً للملكية ومفتياً وناظراً على وقف الصعايدة، وشيخاً على طائفة الرواق، وقد تولى عام (٦ ربيع الأول ١٢٠١هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٧٨٦م). (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ ٣، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٢٣، ٢٢٤).

٣٦- المغاربة: كان لهم رواق في الجانب الغربي من صحن الجامع الأزهر، وكان يشتمل على خمس عشرة بالكة يرتكز على أعمدة رخامية، ويحتوى على مساكن في الدور العلوى، وكتبخانة، وكان له مطبخ وبئر وحنفية داخلية وكان للرواق بواب وكاتب، وأوقاف كثيرة يستحقها كل مجاور مغربي، وكان يقطن فيه انجاروون

من طرابلس، وتونس. (انظر: عبد الحميد يونس وعثمان توفيق، المرجع السابق، ص ٥٢؛ سعاد ماهر، المرجع السابق، ص ٧٥).

٣٧- يوسف بك: هو يوسف بك الكبير من أمراء محمد بك أبو الذهب، أمره عام (١١٨٦هـ/١٧٧٢م) وزوجه أخته كان له دار على بركة القبل استمر يعمر فيها نحو خمس سنوات صرف عليها أموالاً كثيرة؛ فقد كان دأبه أن يهدمها عن آخرها ثم يعيد بناءها على وضع آخر، وكان فيه حدة زائدة وتخليط في الأمور والحركات، ولما مات سيده عام (١١٨٩هـ/١٧٧٥م) وتولى إمارة الحج ازداد عنواً وعسفاً وانحرافاً خصوصاً مع طائفة الفقهاء تولى عام (١١٩١هـ/١٧٧٧م). (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٦-٢٨؛ محمد قنديل البقلي، المختار من تاريخ الجبرتي، ج ١، مطابع الشعب، القاهرة ١٩٥٨، ص ١٠٨) * بك: كلمة تركية بمعنى رجل كبير المقام أو حاكم الولاية المنتازة أو الحائز لرتبة قائم مقام وميرالاي. (انظر: محمد علي الأنسي، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدراري اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوي على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإنجليزية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ص ١١٥؛ حسن عثمان، الجمل في التاريخ المصري، ط ١، مطبعة الخلي، القاهرة، ١٣٦١هـ/١٩٤٢م، ص ٢٥٣).

٣٨- حوانيت: جمع حانوت، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام، وطول ضلعيه بين ثلاثة أو أربعة أقدام، ويجاوره أحياناً مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن، وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة وغالباً ما تمتد خارج واجهة الحانوت؛ لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب (مصطبة) ويتم غلق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب، والجزء العلوي من هذا المصراع يرفع لكي يكون سقفية، أما المصراعان السفليان فلهما يتحركان ليكونا منضدة، وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت وبين العمارة التي يلتصق بها، ولم يكن الناجر يتواجد عادة في السوق، فبعد انتهاء عمله اليومي يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالزلاج أو بالأقفال، وهو تأمين ظاهري أكثر منه حقيقي، هذا فضلاً عن أن الأسواق كانت تُحرس ليلاً، ولم يكن التجار يضعون في حوانيتهم سوى البضائع التي هم في حاجة إلى بيعها في الحال، وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية، وهي: حصيرة، وسجادة، وبضع وسادات، وكان الناجر يجلس عادة على المصطبة مع زبائنه يتجاذبون أطراف الحديث التي قد تطول، ويتخللها أحياناً شرب القهوة قبل عقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٧٩).

٣٩- محمود الشرفاوي: دراسات في تاريخ الجبرتي مصر في القرن الثامن عشر، ج ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٢٩، ١٣٠.

٤٠- شفت: معناها يهودي، ويظهر أن المصريين أطلقوا عليه هذا اللقب لكرهتهم إياه؛ لأنه كان كثير الظلم يصادر أموال الناس، ويتهمهم على يوقم، وينهب منها ما يشاء. (انظر: علي عبد العظيم، المرجع السابق،

جـ ١، ص ٢٠).

٤١- الحسينية: نشأ هذا الحى خارج سور القاهرة، تجاه باب الفتوح، وسمى بالحسينية؛ نسبة إلى جماعة الأشراف الحسينية الذين أتوا من الحجاز واستوطنوا هذا الخط. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٤٩).

٤٢- محمود الشرقاوى: المرجع السابق، ص ١٣١.

٤٣- بولاق: كانت تعرف بمينة بولاق، ثم عرفت ببولاق التكرورى حيث نزل بها الشيخ أبو محمد يوسف بن عبد الله التكرورى في زمن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمى، وكان الناس يعتقدون في الشيخ التكرورى الخير والصلاح فلما مات بنوا عليه قبة، وأقاموا بجانبها جامعاً؛ فاشتهرت هذه القرية من ذلك الوقت باسم بولاق التكرورى، والصواب في شكلها بلاق بكسر أولها؛ لأن أصلها المصرى Bilag هي كلمة مصرية معناها المرساة أو الموردة، وأطلق هذا الاسم على بولاق قبل إنشاء مدينة الجيزة ثم حرف اسمها إلى بولاق، ولما أنشأ الملك الناصر محمد بن قلاوون في عام (٧١٣هـ/١٣١٣م) مدينة جديدة على النيل تجاه القاهرة سماها بولاق؛ لأنها موردة ترسو فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها، وهى من القرى القديمة التابعة لمركز محافظة الجيزة. (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ق ٢، جـ ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص ٢٧٣، ٢٧٤).

٤٤- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ٣، ص ١٥٠.

٤٥- إبراهيم بك: كان غلاماً جركسياً اعتقه سيده محمد بك أبو الذهب وزوجه أخته، وكان فارساً شجاعاً ساكن الجأش، صبوراً فيه حلم وتؤده قريب الانقياد للحق، متجنباً للهزل، إلا نادراً، يميل إلى الكمال، والحشمة، وكان لطيف المعاشرة، متساهلاً مع مماليكه؛ فلفوا وزاد جبروقهم وظلمهم، وعندما خرج محمد بك أبو الذهب لفتح الشام، اختار إبراهيم نائباً عنه، فلما مات محمد أبو الذهب في عكا عام (١١٨٩هـ/١٧٧٥م) أقر الأمراء اختيار سيدهم، وأبقوا إبراهيم في الحكم، على أن يشاركه فيه مراد بك. وورث إبراهيم وزوجه، من أبي إليهم ماله عظيم. وقد امتد حكم الثنائي إبراهيم ومراد أكثر من عشرين عاماً، كانت من أسوأ العهود التى مرت بها مصر. وقد فرضت في عهدهما الضرائب الفاحشة التى لم ير الناس لها مثيلاً من قبل، وتنوعت، حتى شملت بانعى الفسيخ، والمخلل. واضطرب، بل انعدم، الأمن في البلاد فكان المسافر يستأجر الأعراب؛ لحراسته لينتقل من بلد إلى بلد، وهاجر الفلاحون إلى القاهرة بنسائهم وأولادهم، يتضرعون من الجوع، وقد مات

كثير منهم، كل ذلك ومراد وإبراهيم ينهبان ما بقى عند الناس في القاهرة، ورجالهما يفعلون مثل ذلك في الأقاليم. ووصل علم ذلك إلى الدولة العثمانية؛ فأرسلت حملة بقيادة حسن باشا قبطان في عام (١٢٠٠هـ/١٧٨٦م)؛ لانتقاد مصر من شر مراد وإبراهيم وانتصرت حملة حسن باشا عليهما ففروا إلى الصعيد، ولكنهم رجعوا في عام (١٢٠٦هـ/١٧٩٢م) لإمارتهم فعادوا إلى ما كانوا عليه من قبل، ثم جاءت الحملة الفرنسية، وحكم مصر محمد على، وأدى الحال إلى خروج إبراهيم بك و من بقى من عشيرته إلى دنقلة إلى أن مات بها عام (١٢٣١هـ/١٨١٦م)، فشفت زوجته لدى محمد على؛ ليحى بجثته لمصر ليدفن بتربة الإمام الشافعى (انظر: محمود الشراقى، المرجع السابق، ص ٨٠-٨٤).

٤٦- شيخ البلد: يعادل هذا المنصب وظيفة حاكم القاهرة، إذ يعطى لشاغله حق السيطرة على الشؤون الداخلية للمدينة، وفي القرن الأخير للحكم العثماني كان هذا المنصب يحمل فعليا - وفي بعض الأحيان كلياً - محل منصب الوالى نفسه؛ لأن الممالك بدأوا تدريجياً يحوزون مزيداً من النفوذ على حساب الوالى العثماني، وفي بعض الأحيان كان يعرف شاغل هذا المنصب باسم أمير مصر، أو كبير القوم، أو كبير البلد، و كان هذا اللقب يمنح لرؤساء القرى، أما شيخ البلد على المستوى المحلى فهو مسئول عن الوفاء بالتزام جماعة بسداد الضرائب في ظل نظام الالتزام، والإشراف على ملكيات الأراضي، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية، وقد أخذت مهام شيخ البلد تتلاشى في القرن الثالث عشر الهجرى / التاسع عشر الميلادى، إذ أصبحت الإدارة الحكومية تنحصر نحو المركزية، وبدأت تزداد هيمنتها المباشرة على إدارات القرى وفي النهاية حل لقب العمدة محل شيخ البلد. (انظر: جوان فوتشر كنج، المرجع السابق، ص ٤٦٦).

٤٧- أحمد عز الدين عبد الله خلف الله: الأزهر وتاريخنا الدستوري، مجلة الأزهر، المجلد ٢٤، جـ ١٠، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة شوال ١٣٧٢هـ / ١١ يونيو ١٩٥٣م، ص ١٢٢٤.

٤٨- عبد الله الشراقى: هو الشيخ عبد الله بن حجازى بن إبراهيم الشراقى (الشافعى)، ولد عام (١١٥٠هـ/١٧٣٧م) بقرية الطويلة إحدى قرى مديرية الشرقية. حفظ القرآن، ورحل إلى الأزهر حيث درس على يد مشاهير العلماء، واشتهر بالزهد والتقشف في مأكله وملبسه وبعد أن تولى مشيخة الأزهر عام (١٢٠٨هـ/١٧٩٤م) حتى وفاته عام (١٢٢٧هـ/١٨١٢م). عرف بعفته الكبيرة التي ضرب بها المثل في عظمتها. ومن أهم آثاره العلمية: التحفة البهية في طبقات الشافعية (في الفقه)، والعقائد المشرقية (في التوحيد)، وتحفة الناظرين فيمن روى مصر من السلاطين (في التاريخ)..... وغيرها. (انظر: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المرجع السابق، جـ ٧، ص ٢٥٦-٢٦١).

٤٩- محمد بك الألفى: من ممالك مراد بك، اشتراه في عام (١١٩٠هـ/١٧٧٦م) رجل من الممالك ثم باعه بعد أيام لأنه كان مزاحاً سفيهاً؛ فطلب من سيدة أن يبيعه، وأهداه سيده الجديد إلى مراد بك زهداً فيه؛ فأهداه مراد نظير ذلك ألف إردب من القمح لذلك سمي بالألفى. وكان معتدل القامة، جميلاً، أبيض اللون، مترفاً، حسن اللباس، متعجباً بنفسه، كما كان قوى الشكيمة، صعب المراس، فائق الشجاعة، له بأس شديد، وحرص بالغ. وقد جعلت هذه الصفات سيدة مراد بك، يسرع بتحريره وتنصيبه أميراً بعد سنتين من شرائه. ثم عين كاشفاً للشرقية، وأقام في بليس عاصمتها إذ ذاك، وقد بنى الديار واشترى الممالك الكثيرة وأمر منهم أمراء وكشافاً فكانوا على شاكلته والتزم بإقطاع بلاد بالوجه القبلى، والبحرى، وقد خافه العربان والقبائل حتى أنه قبض على الكثير من كبارهم وصادر أموالهم ومواشيهم، خرج مع سيده للصعيد وقت حملة حسن باشا ثم رجع معه وفي تلك المدة تغير حاله فاتزن عقله ومال للعلوم ومطالعه الكتب وجالس من يعرف العلم، ورغب في الانفراد بنفسه واقتصر على ممالكه والاقطاعات التي بيده، وعمل على زواج بعض ممالكه بمن تصلح له من جواريه، وقد سافر مع أصدقائه الإنجليز إلى بلادهم عام (١٢١٧هـ/١٨٠٢م) ولكنه عاد في العام التالي، وبدأ في صراعه مع محمد على من أجل الانفراد بالسلطة وظل في صراع مستمر معه حتى توفى فجأة (١٩ ذى القعدة ١٢٢١هـ/٣٠ يناير ١٨٠٧م). (انظر: محمود الشرقاوى، المرجع السابق، ص ٩٢-١٠٤؛ محمد قنديل القبلى، المرجع السابق، جـ ٣، ص ٦٩١-٦٩٤).

٥٠- بليس: من المدن القديمة، وكانت قاعدة للشرقية حتى عام (١٢٤٧هـ/١٨٣٢م)، حيث نقلت قاعدة الشرقية للزقازيق، وأصبحت بليس قاعدة قسم بليس. (انظر محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، جـ ١، ص ١٠١، ١٠٠).

٥١- مراد بك: هو الأمير مراد بك محمد من ممالك محمد بك أبو الذهب اشتراه عام (١١٨٢هـ/١٧٦٨م) وأقامه في الرق أياماً قليلة ثم اعتقه وأمره وأنعم عليه بالإقطاعات الجبلية وقدمه على أقرانه، تزوج بأرملة صالح بك الكبير وأقام بداره، ولما مات على بك الكبير تزوج بسرته السيدة نفيسة التي انتسب له فعرفت بنفيسة المرادية، وبوفاة أبي الذهب القسم مراد بك وإبراهيم بك إمارة مصر. وقد عكف مراد بك على لذاته وشهوته وأخذ في بذل الأموال وإنفاقها على أمرائه وأتباعه، وقد اشتهر بالكرم والعطاء فقصده الراغبون وامتدحه الشعراء، وكان يغلب على طبعه الخوف والجن مع التهور والطيش وعدم الشجاعة، ولم يعهد عليه أنه انتصر في حرب بارشه أبداً على ما فيه من الادعاء والغرور، والكبر، والخيلاء، والظلم، والجور، ولما قدم حسن باشا لمصر خرج مع أتباعه هارين للصعيد، ثم رجع ثانية بعد أربع سنوات وبضعة شهور وقد زاد تعاضماً في نفسه والثنى القصور، والبساتين واقتنى الكثير من الحيوانات وعمل له تروسانة عظيمة. ورغم تكبره فإنه كان يحب العلماء ويتأدب معهم وينصت لكلامهم ويقبل شفاعتهم، ويحب معاشره الفصحاء وأهل الذوق والتكلمين ويجالسهم، ويجب سماع الآلات والأغاني وكانت عطاياه جمه، ولم يخلف ولداً ولا بنتاً. وقد مات بالطاعون بسوهاج في (ذى الحجة ١٢١٥هـ/أبريل ١٨٠٠م). (انظر: محمود

- الشرقاوى، المرجع السابق، ص ٨٤ - ٩١ ؛ محمد قنديل النقلي، المرجع السابق، جـ ٣، ص ٤٢٧ - ٤٣١).
- ٥٢- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ٤، ص ٣٨٩، ٣٩٠.
- ٥٣- فاروق عثمان أباطه: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١ ص ١٧١ ؛ عزت إبراهيم الدسوقي: الحياة الدينية الإسلامية في مصر في العصر العثماني (٩٢٣- ١٢١٣هـ/١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٨٥.
- ٥٤- الياشا: كلمة تركية ما زال أصلها الاشتقاقي خلافاً فقيلاً، إنما من (باش أغا) أى رئيس الأغوات، أو كبير الخصيان، وقيل إنما من الكلمة الفارسية (باد شاه)، وقيل إنما من (باش) بمعنى الرأس والرئيس، وكانت تطلق في مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين، ووكلاء الوزارات، ومحافظي الأقاليم، وكبار التجار وملوك الأراضي، وقد أُلِيَ هذا اللقب في مصر عام (١٣٧١هـ/١٩٥٢م). (انظر: أحمد السعيد سليمان، تاصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٦).
- ٥٥- عزت إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ٨٥، ٨٦.
- ٥٦- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ٤، ص ٣٩٠.
- ٥٧- فاروق عثمان أباطه: المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٣.
- ٥٨- محمود الشرقاوى: المرجع السابق، ص ١٣٤.
- ٥٩- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: المصدر السابق، جـ ٤، ص ٣٩٠.
- ٦٠- محمد السعدى فرهود وآخرون: الأزهر الشريف في عيده الألفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٠٩.
- ٦١- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٠ السادات: هو الشيخ شمس الدين محمد أبو الأنوار ابن عبد الرحمن. من بيت عز وشرف يتصل نسبه إلى الإمام على بن أبي طالب كرم الله وجهه، درس العلم بالأزهر على شيوخ عصره فجمع بين شرف النسب وشرف العلم، وتولى خلافة السادات وشيخ سجادهم عام (١١٨٢هـ/١٧٦٨م) في عهد على بك الكبير. وكان السادات في بداية عهده محباً للعلم مفرماً بالمطالعة والمذاكرة في المسائل الدينية والأدبية وأحب إقتناء الكتب من كل فن غير أن تصدره ومشاركته في الحياة العامة بحكم منصبه الدينى قد أخذ وقته وكثرت مشاغله ؛ فاعمل دروس العلم ولم يترك مطلقاً علماً ومات في (ربيع الأول ١٢٢٨هـ/مارس ١٨١٣م). (انظر: فوزى محمد إبراهيم زيدان، الأزهر في عصر محمد على، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ١٥٤).
- ٦٢- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٦٣، ٦٥.

٦٣- عمر مكرم: يحتل عمر مكرم مكانة مرموقة بين أعلام العرب منذ ظهوره في الحياة السياسية في مصر أوائل القرن الثالث عشر الهجري / أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. ولد بأسبوط عام (١١٧٠هـ/ ١٧٥٥م) ونشأ في أسرة شريفة تنسب إلى البيت النبوي الكريم. ثم رحل إلى القاهرة، والتحق بالأزهر حيث قضى في رحابه سنين عدداً يتلقى العلم عن شيوخ عصره، ولما أتم دراسته في هذه الجامعة العريقة على النحو المألوف في زمنه، انصرف إلى الحياة العامة يسهم فيها بتصويب واقر، تقلد نقابة الأشراف عام (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م) ولع اسمه حتى دخلت أرض مصر الحملة الفرنسية، وهاجر إلى الشام، وأبى أن يساعد جيش الاحتلال والمحتلين، ثم عاد إلى بلاده بعد جلاتهم عنها في (ربيع الأول ١٢١٦هـ/ يوليو ١٨٠١م) ورأى استبداد المماليك والأتراك، فثار عليهم وتزعم حركة الانقلاب في عهد محمد علي، وناذى به -على رأس الشعب المصري- والياً على الرغم من معارضة الدولة العثمانية، وألبسه ثوب الولاية، ولتدخله في السياسة الداخلية محمد علي تم نفيه إلى دمياط عام (١٢٢٤-١٢٢٧هـ/ ١٨٠٩-١٨١٢م) ومنها إلى طنطا. ثم عفى عنه محمد علي عام (١٢٣٤هـ/ ١٨١٩م) ولكنه لم يلبث طويلاً بالقاهرة ونفى مرة ثانية إلى طنطا عام (١٢٣٧هـ/ ١٨٢٢م) ومات في العام نفسه عن عمر يناهز السبعين عاماً ولمزيد من التفصيل (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، سلسلة أعلام العرب، العدد ٦٧، دارالكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣-٢٨٨؛ محمد فريد أبو حديد بك، زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، سلسلة دار الهلال، العدد، ٥٥٧، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٢-٢١٨).

٦٤- الأشراف: هم الذين انحدروا من سلالة النبي (ﷺ) وكان يطلق عليهم أيضاً السادة فيذكر اسم الشريف مسبوفاً بكلمة سيد، ولكنهم لا يعدون أعضاء في هيئة العلماء حتى يتلقوا في المؤسسات التعليمية دراسات في مستوى الدراسات التي تعلمها العلماء، وكان بعضهم يكفى بهذا النسب الشريف ولا يجهد نفسه بالتعليم والتثقيف، وكان عددهم بشكل عام كبير، و يتميزون بلباس خاص؛ فلم يكن ارتداء العمامة الخضراء حتى لسواهم، كما كانت لهم امتيازات خاصة؛ فلا توقع عليهم عقوبة الضرب، وكانت لهم محاكم خاصة قضائاً من الأشراف، وكان للأشراف نقيب في مصر يعينه السلطان ليشغل منصبه مدى الحياة، وكان الباشا يرجع إليه في مسائل عدة ويقدم له فراوى ممرور في شتى المناسبات، وكان أشراف مصر يدينون لنقيهم بالطاعة، ويقدم لهم مرتبات كل ثلاثة أشهر، وكانت قيمتها محددة ومدونة في سجلات النقابة (انظر: عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٣٩، ٤٤٠).

٦٥- أحمد عز الدين عبد الله خلف الله: الأزهر والنضحية الوطنية من الحملة الفرنسية إلى الثورة العربية، مجلة الأزهر، المجلد ٢٥، ج٣، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٣٧٣هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٥٣م، ص ٣١٤.

٦٦- فرنك: نقد فرنسى، ضرب لأول مرة من الذهب عام (٧٦٢هـ/ ١٣٦٠م) ثم اخفى الفرنك الذهبي من

الأسواق عندما ضرب الفرنك القضى الذى يزن خمسة جرامات، وسمحت الحملة الفرنسية بالتعامل به إلى جانب الريالات الفرنسية، وقد قدر سعره بثمان وعشرين نصف فضة، أى ما يقرب من ثلاثة أرباع القرش. (انظر: عبد الرحمن فهمي، النقود المتداولة أيام الجيرتى، بحث منشور ضمن كتاب بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجيرتى، إشراف الدكتور: أحمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٧٨).

٦٧- القلعة: كانت تعرف باسم قلعة الجبل، أمر ببنائها السلطان صلاح الدين الأيوبي على جبل المقطم؛ للدفاع عن القاهرة وحمايتها. وتطل هذه القلعة على ميدان صلاح الدين وقد عرف بميدان الرميطة وسمى أيضاً "قرة ميدان" أى الميدان الأسود، ومكانه اليوم ميدان المنشية السابع لقسم الخليفة، شرع في بنائها عام (٥٧٢هـ/١١٧٦م)، وقد تم بناء الجزء الأكبر منها بعد وفاته عام (٥٧٩هـ/١١٨٣م). ومن أهم معالم هذه القلعة في العصر العثماني، قصر الباشا وسكنات الجنود الإنكشارية والعزب ودار سك النقود. وقد استمرت القلعة مقراً دائماً للباشا العثماني كما نص على ذلك قانون نامة مصر؛ فقد جاء فيه "أنه على من يصير أميراً للأمرء في مصر اغتروسة أن يقيم في القلعة كالعادة (انظر: عبد الرحمن زكي، القاهرة تاريخها وآثارها (٩٦٩-١٨٢٥م) من جوهر القائد إلى الجيرتى المؤرخ، الدار المصرية للنايف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٦٥، ٦٦؛ نفسه، قلعة صلاح الدين الأيوبي وما حولها من الآثار، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٥، ٣١-٣٥؛ أبو الحمد محمود فرغلى، الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية في القاهرة، ط ١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٤٣-١٤٥؛ غفاف مسعد السيد العبد، المرجع السابق، ص ٨٥).

٦٨- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٤.

٦٩- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٦٦.

٧٠- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ١١٢.

٧١- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٥.

٧٢- خورشيد باشا: هو أحمد باشا خورشيد، صدر فرمان بتعيينه والياً على مصر في (١٧ اغسطس ١٢١٩هـ/٢٨ ابريل ١٨٠٤م) وقد واجهته صعوبات جمة زادت من حدة الفوضى السياسية التى سادت مصر منذ جلاء الفرنسيين عنها منها الحرب الأهلية التى نشبت بين المماليك -الذين ظهروا أمام القاهرة وحاصروها- وبين قوات خورشيد باشا الذى أقرهم على حكم جرجا وقتا، و تعرض البلاد لهجمات البدو العربان، كما أن القاهريين تعرضوا لإرهاب الجند الألبان الذين أساءوا معاملتهم، وزادت حوادث القتل وتهب البيوت لعدم صرف المرتبات؛ فعمت الفوضى وساد الذعر وكثرت شكاوى الأهالى إلى المشايخ والعلماء. ولم يستطع خورشيد باشا أن يقضى على هذه الفوضى ويصل بالبلاد إلى حالة الأمن والاستقرار مما أدى في النهاية إلى صدور فرمان من الباب العالي بعزله في (١٣ صفر ١٢٢٠هـ/١٣ مايو ١٨٠٥م) وأن يتوجه إلى الإسكندرية حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى إحدى الولايات

(انظر: حمدى عثمان، موسوعة حكام مصر، أميرة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٦٧-٥٧١).

٧٣- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٣؛ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٦٧.

٧٤- أحمد عز الدين عبد الله خلف الله: المرجع السابق، ص ٣١٤.

٧٥- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٦٨.

٧٦- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: المرجع السابق، ج-٧، ص ج.

٧٧- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٥.

٧٨- العلاقات: جمع علوفة وهى المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراب للمعسكرين والمدنيين. (انظر: مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع المرحوم حسن أغا غزبان الدمرداش، تاريخ وقائع مصر القاهرة كناسة الله فى أرضه (١١٠٠-١١٥٠هـ)، تحقيق: صلاح أحمد هريدى على، ط ٢، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٣).

٧٩- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٦، ٢١٧.

٨٠- أحمد عرابي: ولد عام (١٢٧٥هـ/١٨٤١م) كان والده أحد مشايخ القرى فى مديرية الشرقية. ولم يتم دراسته بالأزهر - بعد ما قضى به أربع سنوات - فالتحق بالجنسية فى عام (١٢٧٠هـ/١٨٥٤م) جندياً عادياً تنفيذاً لما قرره سعيد باشا (١٢٧٠-١٢٧٩هـ/١٨٥٤-١٨٦٣م) من تجنيد أولاد العمدة والمشايخ. وما لبث أن رقى بعد سنتين إلى ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول ثم إلى يوزباشى " نقيب " بعد سنة، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائم مقام (عقيد) وكان أول مصرى وصل إلى هذه الرتبة. وقد عين أحمد عرابي باشا نائباً لوزير الحربية فى عام (١٢٩٩هـ/١٨٨١م)، كما عين فى عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م) وزيراً للحربية والبحرية. وبعد فشل الثورة ومحكمة عرابي التى انتهت بتفكيكه مع زملائه إلى جزيرة سيلان وتجريدتهم من الرتب والألقاب والنيشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم، ظل عرابي بالمنفى حتى سمحت له الحكومة الإنجليزية بالعودة إلى مصر. فعاد إليها فى عام (١٣١٩هـ/١٩٠١م) وعكف على كتابة مذكراته عن الثورة. وفرغ من كتابتها فى عام (١٣٢٨هـ/١٩١٠م) وما لبث أن تولى عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م). (انظر: عمر عبد العزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٢٢)، دار معرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٧٨-٣٠٦) لقد تجمعت عدة عوامل أدت فى النهاية إلى قيام الثورة العرابية لعل من أهمها: سوء الإدارة الاقتصادية من جراء الديون التى أثقلت ميزانية الخزنة المصرية الخاوية، تنوع الضرائب واستخدام الشدة فى جمعها، قصر الرتب العسكرية العليا على الضباط الشراكسة وحرمان المصريين منها، تدخل الأجانب فى شئون البلاد المالية والسياسية، المطالبة بمجلس نواب على يد رجال الحركة العرابية. (انظر: نصر الدين عبد الحميد نصر، مصر وحركة الجامعة الإسلامية من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٤م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٣، ٢٤).

٨١- محمد الإمبابي: هو الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن حسين الإمبابي، ولد بمدينة إمبابية المعروفة الآن بإمبابية محافظة الجيزة عام (١٢٤٠هـ/١٨٢٤م) حفظ القرآن ودرس بالأزهر وتعلم على أيدي كبار علمائه ولقت الأنظار إلى علمه وسعة مداركه فأجازه الأساتذة للتدريس بالأزهر، وكان رجل خير، سمح النفس فانتخب أميناً للفتوى عن الشيخ العروسي ووكيلاً في إدارة الأزهر. ثم عين شيخاً للأزهر عام (١٢٩٩هـ/١٨٨٢م) وعزل منها في العام نفسه. وعاد وتولاه مرة ثانية عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٧م) وظل بها حتى قدم استقالته عام (١٣١٢هـ/١٨٩٥م) لأسباب صحية وتولى عام (١٣١٣هـ/١٨٩٦م). (انظر: محمد عبد الله ماضي وآخرون، المرجع السابق، ص ٥٠؛ سنية قرعة، تاريخ الأزهر في ألف عام، مكتب الصحافة الدولي، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٤١٣؛ أحمد محمد عوف، الأزهر في ألف عام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٤٢، ١٢٥؛ محمد عبد المنعم عفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦٦، ٣٦٧؛ عبد المعز خطاب، المرجع السابق، ص ٢٨).

٨٢- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٨.

٨٣- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٧٦.

٨٤- رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثروة، الدار الشرقية، القاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٤٢.

٨٥- محمد عبده: ولد عام (١٢٦٦هـ/١٨٤٩م) في قرية محلة نصر بمركز شبراخيت في مديرية البحيرة. وتلقى تعليمه الأولى في القرية، ثم انتقل إلى طنطا لتجويد القرآن ودراسة العلوم الشرعية، وفي عام (١٢٨٢هـ/١٨٦٦م) غادر طنطا إلى القاهرة؛ للدراسة بالجامع الأزهر الذي تخرج فيه عام (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م) وقد فتحت مدارك الشيخ على آفاق جديدة في العلم والحياة عام (١٢٨٨هـ/١٨٧١م)، وذلك عندما بدأت صلته بل وملازمته لجمال الدين الأفغاني (١٢٥٥-١٣١٥هـ/١٨٣٨-١٨٩٧م) فسرت فيه روح أستاذه وأيقظت فيه طاقات من الإشراق العلمي أثرت في جوانب عدة كالصحافة والتعليم والقضاء والفتوى والجمعيات الإسلامية، وإصلاح الأزهر والمشاركة في الثورة العربية تولى في (٧ جمادى الأولى ١٣٢٣هـ/١١ يوليو ١٩٠٥م) عن عمر يناهز السابعة والخمسين بعد أن خلف كثيراً من الآثار العلمية منها: رسالة التوحيد؛ ورسالة العلم والمدنية بين الإسلام والنصرانية؛ وشرح نهج البلاغة؛ وشرح مقامات بديع الزمان.... وغيرها. (انظر: نصر الدين عبد الحميد نصر، المرجع السابق، ص ٤٢-٥٨؛ محمد عماره، مسلمون نوّار، ط ٣، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٤٤١-٤٤٦؛ محمد عبد العزيز داود، المرجع السابق، ص ٦٢-٦٥؛ هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧١، ٧٢).

٨٦- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٨.

٨٧- محمد العباسي المهدي: ولد بالإسكندرية عام (١٢٤٣هـ/١٨٢٧م) واشتهر بالخزم وحب العلم وتولى مشيخة الجامع الأزهر عام (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م) وكان أول شيخ حنفى يتولى هذا المنصب، وكان يجمع مع

الشيخة منصب الإفتاء ولما قامت الثورة العراقية عزل من منصبه عام (١٢٩٩هـ/١٨٨٢م) ثم أعيد إليه مرة ثانية عام (١٣٠٤هـ/١٨٨٦م) ولكنه استقال وتوفى بالقاهرة عام (١٣١٥هـ/١٨٩٨م). (انظر: محمد عبد الله ماضى وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٩؛ سنية قراعة، المرجع السابق، ص ٤١٣؛ أحمد محمد غوف، المرجع السابق، ص ١٢٣؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٤٦، ٣٦٥؛ عبد المعز خطاب، المرجع السابق، ص ٢٧).

٨٨- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ١٦٣، ١٦٤؛ ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٠٣.

٨٩- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ١٧٠.

٩٠- نفسه: ص ١٧٢.

٩١- محمود الشرفاوى: الشيخ محمد عبده كفاحه ونجاحه، مجلة الرسالة، المجلد ١٨، ج ٢، العدد ٨٩١، القاهرة، بتاريخ ١٥ شوال ١٣٦٩هـ/٣١ يوليو ١٩٥٠م، ص ٨٥٥.

٩٢- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٨، ٢١٩؛ ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٠٣.

٩٣- رفعت سيد أحمد: المرجع السابق، ص ٤١، ٤٢؛ ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٠٣.

٩٤- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٩؛ ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤* لزيد من التفاصيل حول العلماء الذين تم القبض عليهم بعد انتهاء الثورة العراقية والأحكام التي صدرت ضدهم (انظر: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، الأزهر والثورة العراقية، مجلة الأزهر، المجلد ٢٤، ج ٨، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة شعبان ١٣٧٢هـ/١٥ إبريل ١٩٥٣م، ص ٩٧٣).

٩٥- محمد عبد الله عنان: تاريخ الجامع الأزهر في العصر الفاطمي مع تكملة له حتى العصر الحاضر، ط ١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦١هـ/١٩٤٢م، ص ١٢٥.

٩٦- كانت العادة بالأزهر الشريف أن للسادة المالكية شيخاً عليهم، ودرجته قرية من درجة شيخ الجامع؛ أما السادة الأحناف والشافعية، والحنابلة فكان شيخهم هو شيخ العموم، وبعد ذلك صار لكل منهم شيخاً خاص بهم. (انظر على باشا مبارك: الخطط التوفيقية والجديدة لمصر القاهرة، ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الطبعة الثانية عن طبعة بولاق ١٣٠٥هـ، ج ٤، الحينة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٧٨، ٨٨).

٩٧- الأروقة: من التقاليد الراسخة التي ظلت لصيقة بالتاريخ العلمي والاجتماعي للأزهر كجامعة، وهو الأفراد رواقاً لكل طائفة من طلابه - كان يطلق عليهم المجاورون - يقيمون فيه إقامة دائمة بالجان طوال السنوات التي يقضيها في تحصيل العلم في رحابه. (انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الأزهر جامعا وجامعة، ص ٢٤١) والرواق: غرفة أو مجموعة غرف يقطنها جماعة من الطلبة متحدى الجنس أو المذهب. أما الحارة: مجموعة

خزائن تصنع من الخشب وتوضع بجوانب الأزهر من الداخل ؛ لينتفع بها الطلاب في حفظ أمتعتهم، وقد يبيتون ليلاً بجوارها، وقد بلغ عدد الأروقة والحدائق للمصريين حوالي (٢٢)، وعدد أروقة الأغراب حوالي (١٦). ولكل رواق وحارة شيخ ونقيب، وقد يكون للشيخ وكيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٨٥، ملف ٢، التقرير التاريخي عن جامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ٢٢ اغرم ١٣٣٤هـ / ١٠ نوفمبر ١٩١٥ م، ص ١٦) وكان من شروط إختيار شيخ الرواق، أن يكون عفيفاً، أميناً، حسن السيرة ؛ وكان يتم اختياره عن طريق أهل الرواق وعندما يخلو منصب شيخ الرواق بوفاته شاغله أولاسباب أخرى يقوم أهل الرواق باختيار شيخ آخر على أن يكون متميّحاً للإقليم التابع له الرواق، ويكون مشغلاً بالتدريس بالأزهر، كبير السن. (انظر: كامل محمد فودة، المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثماني ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م؛ ص ٥٨) وكانت مهمة شيخ الرواق الدفاع عن المجاورين بهذا الرواق والتحدث في أمورهم المتعلقة بمصالحهم ومصالح الرواق مع أولي الأمر، وينظم العلاقة بين الرواق الذي يتولى مشيخته وبين مشيخة الأزهر، و يقوم بتوزيع دخل الرواق من الأوقاف المعبوسة عليه وعلى طلبة الرواق ومدرسيه، وكذلك يفصل المنازعات التي تشب بين طلبة الرواق بعضهم وبعض أو بينهم وبين مدرسيهم (انظر: عبد الحفيظ فرغلي القسري، الأزهر في كل مكان، مجلة رسالة الأزهر، السنة الأولى، العدد ١٧، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ ٢٢ ذي الحجة ١٤٠١هـ / ٢٢ أكتوبر ١٩٨١م، ص ٤٢ ؛ محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوى، المرجع السابق، ص ١٦٥، ١٦٦)

٩٨- خطيب المسجد: هو رئيس الجامع الديني، وهو الذي يتولى الخطابة في الصلوات الجامعة، والحفلات الدينية الرسمية بين يدي الخليفة أو نائبه، ويدبر شئون المسجد الدينية بوجه عام (انظر: محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص ١٢٨؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٢٦).

٩٩- الأغاوات: جمع أغا وهي كلمة تركية من المصدر أغمق بمعنى السيد أو الكبير المتقدم في السن. وقيل: إنما من الفارسية (أقا) وجرى العرف إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً. وتطلق في تركيا على الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخاص الذي يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: محمد علي الأنسي، المرجع السابق، ص ٢٨ ؛ أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص ١٧ ؛ صلاح أحمد هريدي علي، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٨٨٢م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٣٥).

١٠٠- زكي محمد غيث: شيوخ الجامع الأزهر في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) ١٠٩٠هـ- ١٦٨٠م - ١١٩٣هـ (١٧٧٩م)، مجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني، العدد الأول، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، القاهرة، بتاريخ شعبان ١٣٦٨هـ / مايو ١٩٤٩م، ص ٢٤٦ ؛ عاصم الدسوقي: مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥-١٩٦١، سلسلة قضايا إسلامية، العدد ٦، دار الثقافة الجديدة،

القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠، ١١.

١٠١- محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ١٣٠، ١٣١؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-١، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

١٠٢- زكي محمد غيث: المرجع السابق، ص ٢٤٧؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-١، ص ٢٣٣، ٢٣٤.

١٠٣- نظام القضاة الأربعة قدم يرجع إلى عصر الملك الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ/١٢٥٩-١٢٧٧م) حيث عين في عام (٦٦٣هـ/١٢٦٥م) قاضياً لكل مذهب من المذاهب الأربعة، وكان يتولى رئاسة القضاء في مصر منذ الفتح الإسلامي قاضي واحد أو قاضي للقضاة، وكان قاضي القضاة أيام الدولة الفاطمية شيعياً على مذهب الدولة القائمة؛ فلما تبوأ صلاح الدين (٥٦٧-٥٨٩هـ/١١٧١-١١٩٢م) ملك مصر عقب انتهاء الدولة الفاطمية قطع الدعوة الشيعية وأعاد الدعوة العباسية وعين لمصر قاضياً من الشافعية، واستمر الأمر على ذلك زهاء قرن حتى أنشأ الملك الظاهر نظام القضاة الأربعة (انظر: محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، ص ١٣٤، ١٣٥).

١٠٤- قاضي عسكر: كان مقره العاصمة، ويشرف على أعمال القضاء في سائر أنحاء الدولة. ويقوم بترشيح من يقع اختياره عليهم لشغل وظائف القضاء على اختلاف فئاتهم ويراقب أعمالهم، ويعد حركات تنقلاتهم، وتعرض عليه التقارير والمذكرات التي يبعث بها إليه قضاة الأقاليم. (انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مقترى عليها، ج-١، ص ٤٢٤).

١٠٥- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ١٢-١٦.

١٠٦- محمد عبد الله الخراشي: هو الشيخ محمد بن جمال الدين عبد الله بن علي الخراشي. ولد ببلدة "أبو خراش" من أعمال شبراخيت بمديرية البحيرة عام (١٠١٠هـ/١٦٠١م)، تلقى تعليمه على يد نخبة من العلماء ودرس علوم: الدين، واللغة، والمنطق واستوعب: معارف عصره، وتخرج على يديه علماء كثيرون جاؤوا المائة من أعلام عصره وكان جم الخياء متراضعاً يذهب إلى السوق ويشتري حاجياته ويعملها بنفسه. وتمسك بالسنة وكان لا يتخلف عن صلاة الجماعة بالجامع الأزهر، وفقد عليه الطلاب من كل قطر وذاعت شهرته. تولى مشيخة الأزهر عام (١٠٩٠هـ/١٦٧٩م) وظل بها إلى وفاته عام (١١٠١هـ/١٦٩٠م) عن عمر يناهز السبعين عاماً. (انظر: علي باشا مبارك، المرجع السابق، ص ٦١-٦٣).

١٠٧- محكمة الباب العالي: سجل ٥١، مادة ١١٨٦، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ٩٩٣هـ/١٧ مارس ١٥٨٥، ص ٢٠٩. ولم أعر على ترجمة له نقلاً عن: عزت إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ٣٨.

١٠٨- علي عبد العظيم: المرجع السابق، ج-١، ص ٤١.

١٠٩- محالظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٢، نبذه عن تاريخ الأزهر بتاريخ

٢١ رجب ١٣٣٤هـ/ ٢٤ مايو ١٩١٦م، ص ١، ٢.

١١٠- حسن القويسني: هو الشيخ حسن بن درويش القويسني، ولد في بلدة قويسنا بمديرية المنوفية ولم يعترف بتاريخ مولده بالتحديد وقد تميز عن سائر شيوخ الأزهر بأنه كان كفيف البصر واشتهر بلقب (البرهان القويسني الشافعي) ولكنه مع ذلك جد وثابر، وانصرف إلى الدروس والتحصيل حتى صار في طليعة علماء عصره، وظفر باحترام زملائه العلماء، وتقدير المسئولين وأبناء الشعب على السواء. وكان إلى ذلك كله تقياً ورعاً عزوفاً عن كل مغريات الدنيا وزخرفها. تولى المشيخة عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) وظل في منصبه حتى تولى عام (١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م). (انظر: محمد عبد الله ماضي وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٥؛ سنية قراة، المرجع السابق، ص ٤١١؛ أحمد محمد عوف، المرجع السابق، ص ١٢١؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦٠؛ عبد العزيز خطاب، المرجع السابق، ص ٢٥).

١١١- محمد كمال السيد محمد: الأزهر جامعاً وجامعة أو مصر في ألف عام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٢٢، ٣٢٣.

١١٢- أحمد العروسي: هو الشيخ أحمد بن موسى العروسي ولد بقرية منية عروس من أعمال أشمون مديرية المنوفية عام (١٣٣٣هـ/ ١٧٢١م) وقدم إلى الأزهر حيث درس به على كبار علمائه، وكان من كبار علماء الشافعية المعروفين بالقوى والورع، وتولى المشيخة عام (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م) وظل بها إلى أن تولى عام (١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م) (انظر: محمد عبد الله ماضي وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٩؛ سنية قراة المرجع السابق، ص ٤٠٧؛ أحمد محمد عوف، المرجع السابق، ص ١١٥، ١١٦؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٤٩-٣٥١؛ عبد العزيز خطاب، المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠).

١١٣- محمد العروسي: هو الشيخ محمد بن أحمد بن موسى العروسي (الشافعي) ولد بالقاهرة ودرس بالأزهر وأخذ العلم عن أبيه الشيخ أحمد العروسي، وجلس مكانه للتدريس بالأزهر. تولى المشيخة عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م) وكان الشيخ العروسي محبوباً من الطلبة والشعب والوالى على السواء وظل بالمشيخة حتى توفى عام (١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م). (انظر: محمد عبد الله ماضي وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٢؛ سنية قراة، المرجع السابق، ص ٤٠٩؛ أحمد محمد عوف، المرجع السابق، ص ١١٩؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٥٦؛ عبد العزيز خطاب، المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٣).

١١٤- مصطفى العروسي: هو الشيخ مصطفى بن محمد بن أحمد بن موسى العروسي (الشافعي) ولد عام (١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م) وتلقى العلم على يد والده بالأزهر، ثم تصدى للتدريس بعد أن استكمل دراسته. ولى مشيخة الأزهر عام (١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م) كما وليها من قبل أبوه وجده. وقد اشتهر بعلمه وتقواه إلى جانب قوته وحزمه، وكان لا يعرف في الحق لومة لائم، وما يذكر عنه أنه حارب البدع المعاصرة التي جرت في البلاد وأعاد الناس إلى الدين الصحيح ومنع التسول وكان كثير من المسئولين يتخذون من ساحة الأزهر مجالاً لحرفهم، ولم يسمح لأحد بالتدريس إلا بعد اجتياز امتحان من لجنة كان يرأسها بنفسه، وأن يكون

لما بكل علوم الدين واللغة لما أرغر صدور أدياء التدريس فأوغروا إلى الحكام وتم عزله بدون مقدمات في عام (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م) ويقال: إن الخديو إسماعيل كان وراء الغزل؛ لأنه خشى من شخصية الإمام الذي كان يندد بالظلم في خطبه ودروسه، وخشى الخديو أن يقود الشيخ ثورة ضده بعد أن ارتفع صوت الشعب بالشكوى عندما عرض البلاد للإفلاس ومكن الأجانب من السيطرة على مقاليد البلاد. وتوفي بعد عزله بست سنوات عام (١٢٩٣هـ/١٨٧٦م). (انظر: محمد عبد الله ماضى وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٨؛ سنية قراعه، المرجع السابق، ص ٤١٢؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦٣، ٣٦٤؛ عبد المعز خطاب، المرجع السابق، ص ٢٦؛ عبد الحميد يونس وعثمان توفيق، المرجع السابق، ص ١٣٤).

١١٥- محمد كمال السيد محمد: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

١١٦- الباجوري: هو الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري ولد ببلدة الباجور بالمنوفية عام (١١٩٨هـ-١٧٨٤م) وقدم إلى القاهرة؛ ليطبق العلم بالأزهر. تولى مشيخة الأزهر عام (١٢٦٣هـ/١٨٤٧م) وعندما تقدم به العمر ومرض أقام أربعة وكلاء للقيام بأعباء المشيخة برياسة الشيخ مصطفى العروسي... أما الوكلاء فهم: الشيوخ أحمد كبوة العدوى المالكي، وإسماعيل الحلبي الحنفي، وخليفة الفشن الشافعي، ومصطفى الصاوي الشافعي... واستمر الجميع قائمين مقام الشيخ الباجوري حتى توفي عام (١٢٧٧هـ/١٨٦٠م). (انظر: محمد عبد الله ماضى وآخرون، المرجع السابق، ص ٤٧؛ سنية قراعه، المرجع السابق، ص ٤١٢؛ أحمد محمد عوف، المرجع السابق، ص ١٢٢؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦١-٣٦٣؛ عبد المعز خطاب، المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦؛ عبد الحميد يونس وعثمان توفيق، المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٤).

١١٧- محمد كمال السيد محمد: المرجع السابق، ص ٣٢٣، ٣٢٤.

١١٨- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ١٦؛ حماد أحمد حماد الدسوقي: الوظيفة الاجتماعية للدين في ظل العلاقة بين الأزهر والسلطة السياسية تحليل اجتماعي - تاريخي، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة حلوان، عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٢٥٢.

١١٩- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ١٦، ١٧؛ ماجدة على صالح ربيع، المرجع السابق، ص ٩٠.

١٢٠- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢١، ٢٢.

١٢١- حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

١٢٢- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٣، ٢٤.

١٢٣- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٢، نبذة عن تاريخ الأزهر، بتاريخ

٢١ رجب ١٣٣٤هـ/٢٤ مايو ١٩١٦م، ص ٢.

١٢٤- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٥، ٧٦.

- ١٢٥- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: المرجع السابق، ص ٧٥، ٧٦.
- ١٢٦- عبد الرحمن زكى: المرجع السابق، ص ٤٩.
- ١٢٧- علي عبد العظيم: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠٧.
- ١٢٨- محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ١٤٦، ١٤٧؛ محمد علي غريب: أزهريات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٧؛ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٢٣؛ عبد الرحمن زكى: المرجع السابق، ص ٤٩.
- ١٢٩- جمال الدين الأفغاني: هو محمد بن صفدر الحسيني، جمال الدين فليسوف الإسلام في عصره، وأحد الرجال الأفاضال الذين قامت على سواعدهم فحضة الشرق الحاضرة. ولد في أسعد أباد بأفغانستان عام (١٢٥٤هـ/١٨٣٨م) ونشأ بكابل. وتلقى العلوم العقلية والنقلية، وبرع في الرياضيات، وسافر إلى الهند، وحج عام (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م)، وعاد إلى وطنه فأقام بكابل. وانتظم في سلك رجال الحكومة في عهد (دوست محمد خان) ثم رحل ماراً بالهند ومصر إلى الأستانة عام (١٢٨٥هـ/١٨٦٨م) فجعل فيها من أعضاء مجلس المعارف ونفى منها عام (١٢٨٨هـ/١٨٧١م) فقصد مصر، وبث فيها روح النهضة الإصلاحية، في الدين والسياسة، وتعلم له نابعة مصر الشيخ محمد عبده وكثيرون. ونفسه الحكومة المصرية عام (١٢٩٦هـ/١٨٧٨م) فرحل إلى حيدر أباد ثم إلى باريس فأنشأ فيها مع الشيخ محمد عبد جريدة (العروة الوثقى) وبعد عدة رحلات استقر في الأستانة؛ ولكنه مرض بالسرطان في فكه ويقال دس له السم. وتوفي بما عام (١٣١٥هـ/١٨٩٧م). ونقل إلى بلاد الأفغان عام (١٣٦٣هـ/١٩٤٥م) ومن أهم آثاره العلمية: تاريخ الأفغان، ورسالة الرد على الدهرية.... وغيرها. (انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج ٦، ط ١٦، دار العلم للملايين، بيروت، يناير ٢٠٠٥م، ص ١٦٨، ١٦٩).
- ١٣٠- أول محاولة حقيقية لإصلاح التعليم الأزهرى، كانت فترة مشيخة محمد العروسى (١٢٣٣-١٢٤٤هـ/١٨١٨-١٨٢٩م) حيث سعى إلى إدخال علوم الطب، الكيمياء، والطبيعة؛ لتشكيل جزءاً من المناهج التعليمية للأزهر، لكن سعيه خاب؛ نظراً لعدم اقتناع القائمين على الأمر وقتها بأن الأزهر يمكنه أن ينتج تعليماً وعلماً خارج الدين. ولما جاء من يقتنع بالفكرة مات العروسى فدفنت معه مؤقتاً. وفي مشيخة حسن العطار (١٢٤٦-١٢٥٠/١٨٣٠-١٨٣٤م) وضع لجنة جديدة في بناء إصلاح التعليم الأزهرى، مستغلاً علاقته المتوازنة مع محمد علي، من جهة، وسعة إطلاعه من جهة ثانية، إذ كان ملماً إلى جانب علوم الدين بعلم الفلك، الطب، والكيمياء، والهندسة، والموسيقى، والشعر. وقد استفاد العطار مما خلفته الحملة الفرنسية من علوم، ومن رحلاته إلى أوروبا وبلاد الشام في سعيه إلى إصلاح الأزهر، وكانت الثمرة إنتاج جيل من رواد النهضة المصرية الحديثة، ممن تعلموا على يد العطار وفي مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوى (١٢٠٦-١٢٩٠هـ/١٨٠١-١٨٧٣م) وزملاؤه وتلاميذه. (انظر: عبد المنعم شحيس، الأزهر جامعة هيئة كبار العلماء

الإسلام، مجلة الجديد، المجلد الأول، العدد ١٩٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، بتاريخ ربيع الأول ١٤٠٠هـ/يناير ١٩٨٠م، ص ١٠؛ عمار على حسن، الإصلاح السياسى فى محراب الأزهر والإخوان المسلمون، سلسلة قضايا الإصلاح، العدد ٥، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥٧-١٥٩.

١٣١- محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ١٤٧، ١٤٨.

١٣٢- محمد كمال السيد محمد: المرجع السابق، ص ٣٤٦.

١٣٣- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٨٠.

١٣٤- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: المرجع السابق، ص ٢، ٩٢.

١٣٥- نفسه: ص ٩١.

١٣٦- محمد عبد الله عنان: المرجع السابق، ص ١٤٩.

١٣٧- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: المرجع السابق، ص ٩٢، ٩٣.

١٣٨- كانت الكتب التى تدرس بالأزهر على أربع درجات، هى: الترتيب (جمع متن) وهو: عبارة عن خلاصة العلم فى عبارات شديدة التركيز و فى صفحات قليلة يحفظها الطالب عن ظهر قلب دون فهم كامل لها. ثم الشروح المختلفة لهذا المتن. وقد يصل الشرح إلى عدة مجلدات. ثم الحواشى (جمع حاشية) على الشرح ويتناول الباحث فى الحاشية ما قد يكون فات الشارح أو يزيد الشرح إيضاحاً. ثم التقارير على هذه الحواشى بما يعنى للباحث من آراء وملاحظات. (انظر: محمد كمال السيد محمد، المرجع السابق، ص ٣٤٨، ٣٤٩).

١٣٩- عبد المتعال الصعدي: تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح، ط ١، مطبعة الاعتماد بمصر، القاهرة، ١٩٥١، ص ٥٨، ٥٩.

١٤٠- عبد المتعال الصعدي: المرجع السابق، ص ٥٩؛ محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٨٣، ٨٤.

١٤١- أحمد محمد عوف: المرجع السابق، ص ٩٠.

١٤٢- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٨١، ٨٢.

١٤٣- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٩٩.

١٤٤- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٨٢، ٨٣.

١٤٥- عبد المتعال الصعدي: المرجع السابق، ص ٧٣- ٧٥؛ محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق،

ص ٨٣، ٨٤؛ محمد كمال السيد محمد: المرجع السابق، ص ٣٤٩.

١٤٦- عبد المتعال الصعدي: المرجع السابق، ص ٧١.

الفصل الأول

نشأة الهيئة وتطورها

علماء الإسلام ورثة الأنبياء، قد اصطفاهم الله بعد نبيه (ﷺ)؛ ليحملوا أمانته إلى عباده، ويكونوا شهوداً صادقين على آيات الله، وصوراً كريمة أمام أعين الناس، ولا يمكن لورثة الأنبياء أن يحملوا ميراث النبوة إلى العالم حتى يلبسوا أعمالهم وأقوالهم ثوب الكرامة والوقار؛ لأن الخطوات عليهم معدودة والصغائر في أمرهم محسوبة، وبقدر ما يكون لهم من العزة والكرامة في أنفسهم يكون تقدير الناس لهم ولدينهم الذي حفظوه، ونبههم الذي ورثوه. ومن هذا المنطلق فسوف يتم تناول في هذا الفصل الحديث عن نشأة هيئة كبار العلماء وتطورها في الفترة التاريخية المخصوصة بين عامي (١٣٢٩-١٣٨١هـ/١٩١١-١٩٦١م) من خلال الحديث عن بداية نشأتها بموجب القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) مروراً بالحديث عن معالم الهيئة - كما وردت بهذا القانون - و المهام التي أقيمت بها وأنشئت من أجلها، علاوة على تتبع مراحل تطور الهيئة والذي جاء نتيجة طبيعية لصدور العديد من قوانين إصلاح الأزهر خلال تلك الفترة بدءاً من القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠) ونهاية بالقانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) الذي أدى إلى إلغاء جماعة كبار العلماء وحلول مجمع البحوث الإسلامية بدلاً منها. وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل على النحو التالي:

أولاً: نشأة الهيئة:

منذ إنشاء مدرسة القضاء الشرعي^(١) في (١٢ المحرم ١٣٢٥هـ/ ٢٥ فبراير ١٩٠٧م) والأزهريون شعروا بأن الحكومة أصبحت في غنى عنهم؛ لأنها سلبت الأزهر اختصاصاً آخر من أهم اختصاصاتها، ويعني به تخريج القضاة الشرعيين؛ أن سلبت - من قبل - اختصاص تخريج مدرسي اللغة العربية بإنشاء مدرسة دار العلوم عام (١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م).^(٢) وخاف القائمون على الأزهر من تقلص

ظله، وعدم إقبال الناس عليه، حيث لم يبق بعد ذلك للعلماء إلا وظائف الإمامة والخطابة في المساجد؛ فأرادوا إعادة تنظيم الأزهر على مثال مدرسة القضاء الشرعي، ومدرسة دار العلوم. ^(٣) وبعد عام كامل صدر قانون الجامع الأزهر رقم (١ لسنة ١٩٠٨) بتاريخ (٨ صفر ١٣٢٦ هـ / ١١ مارس ١٩٠٨ م)، وما يدعو للتأمل في هذا القانون ما جاء في المادة (١٣) منه: "والعلوم التي تدرس بالمدارس الدينية العلمية الإسلامية هي العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية والعلوم الرياضية... وغيرها من العلوم العقلية التي لا تضر بالعقائد حسبما يقرر المجلس العالي" وأى شئ يوجب التوقف للتأمل أكثر من نص القانون على أن بعض العلوم تضر بالعقائد؟! ^(٤)

مما لا شك فيه أن سوء التقنين يظهر جلياً في هذا النص الغامض في أهم ما يمس المعاهد الدينية. ^(٥) وهو موضوع العلوم التي تدرس فيها. وقد اجتمعت نواقص كثيرة في القانون الجديد مع الأثر السيئ الذي أوجده إنشاء مدرسة القضاء الشرعي في نفوس الطلاب الأزهرين؛ دفعت بهم إلى ثورة عنيفة طالبوا فيها أول ما طالبوا بإلغاء القانون الجديد، وعلى إثر ذلك قام جماعة من الطلبة الأزهرين وألفوا لجنة عرفت باسم "الاتحاد الأزهرى" من جماعة مختارة منهم قامت قياماً حسناً بتدبير الإضراب وتوجيهه وجهة مرضية استحققت من رأى العام عطفاً وتشجيعاً، وقام بعض علماء الأزهر تضامناً مع هذه اللجنة بتأليف جمعية أطلقوا عليها اسم "تضامن العلماء"، وأصبح لهذه الجمعية صدى مدوي في جهات الحكومة وفي الرأى العام على حد سواء. ^(٦)

وأخذ الأزهريون ينشرون مطالبهم في الصحف، ويقدمونها إلى دوائر الاختصاص، وأضرَبوا عن الدراسة حتى تجاب مطالبهم؛ ^(٧) لأن النظام الحديث - على حد زعمهم - أضاع العلم في الأزهر والمعاهد الدينية، وأن العلوم الحديثة

زاحت العلوم القديمة مزاحمة شديدة ؛ فصار الطلاب لا يجدون متسعاً من الوقت لفهمها، أو ما يكفي لفهم الكتب التي تدرس فيها. ^(٨) ولما اشتدت الحركة ورأت الحكومة أن الأمر كاد يخرج من بين يديها، أصدرت أمراً بتأليف لجنة ؛ للنظر في الوسائل التي يجب اتخاذها تجاه هذه الحركة. ^(٩) وقدمت اللجنة المذكورة تقريراً في (٢١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / أول مايو ١٩١٠م) وقصرته على ما رآته في مطالب الأزهرين، ولم تتعرض لنظام الجامع الأزهر، ومما جاء في تلك المطالب:

- ١- أن ينأى التدريس في كل سنة بأكفاء، و يراعى في توزيع الدروس على سنواتها قوة الطلبة والزمن الذي تُدرس فيه.
- ٢- أن تصرف كتب العلوم الحديثة والأدوات الفنية للطلبة بالجمان، و يوسع نطاق المكتب، ويباح الانتفاع بكتبها للطلبة.
- ٣- إعطاء مرتباً مناسباً لكل من يعين للتدريس من وقت تعيينه، وكان أولاً لكل من ينال شهادة العالمية.
- ٤- إلحاق تلاميذ مدرسة القضاء الشرعي بطلبة الأزهر بعد إبطال اسمها.
- ٥- تعيين شيخ الجامع والوكيل والمفتش وأعضاء الإدارة بانتخاب العلماء عامة، وتعيين مشايخ الأروقة والدارات وكذا مشايخ المذاهب بالانتخاب.
- ٦- الترخيص للعلماء وللطلبة حين حضورهم وحين عودتهم بالسفر بالسكة الحديد بالجمان.
- ٧- ترتيب إعانة شهرية للفقراء من الطلبة ^(١٠).
- ٨- إيجاد دفاتر يسجل فيها حجج الأوقاف التي للأزهر، وكذلك دفاتر لبيان أعيان الأوقاف. ^(١١)

وقد قبلت بعض الطلبات ورفض البعض وعدل البعض الآخر. ونتيجة لذلك صدر قانون آخر للأزهر في (١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ / ١٣ مايو ١٩١١م)

وهو المعروف بالقانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)^(١٢)، وما ينبغي الإشارة إليه أن اللجنة التي ألقت لوضع هذا القانون كانت مكونة من أحمد فتحي زغلول " شقيق سعد زغلول ووكيل الحقانية " وإسماعيل صدقي " وكيل الداخلية"، وعبد الخالق ثروت " النائب العمومي " وفي تقريرهم الذي وضعوه حول هذا القانون علقوا علي مطالب الأزهرين بقولهم: " والغرض الأصلي من الأزهر تعلم علوم الدين... وآمال أهله وغايتهم من تعلم علومه عبادة ربهم بإتباع أوامره واجتتاب نواهيه، والانتفاع ونفع الناس بنفوس مطمئنة في عيشة راضية...." وجاء فيه: " كذلك مما لا يتفق مع هذه المطالب أن ينظر إلى الجامع الأزهر كأنه إحدى المدارس المدنية العصرية ؛ فيساق له نظام من أنظمتها، ويخضع أهله إلى ما ينافي طبيعة وجودهم، ويجرى عليهم من القواعد والأحكام ما يجري على أى مجتمع كان. ومن الخطأ أن يطلب من الأزهر ما يطلب من دراسة الحقوق أو الطب أو الزراعة، بل كل وما خلق له، أهل الدين للدين وأهل الدنيا للدنيا"^(١٣).

ومن الملاحظ أن اللجنة التي وضعت القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) قد أقرت أن الغرض من الجامع الأزهر هو الاقتصار على تدريس العلوم الدينية الإسلامية فقط، دون التقيد بالتطور الذي كان يجري على المدارس المدنية العصرية، مثل: الحقوق والطب والزراعة. ونعته بالخطأ أن يطلب من الأزهر ما يطلب من هذه المدارس. يعنى أن اللجنة من مؤيدى العودة بالأزهر إلى النظام القديم، وعدم خضوعه إلى النظام الحديث الذى أحدثه القانون السابق له والذي أحدث كثيراً من القلق والاضطراب داخل الأزهر.

وعلى أية حال يعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي اهتمت بتنظيم شئون الأزهر والمعاهد التابعة له، والتي افتتحت في المدن المهمة في مصر، ويقع هذا القانون في "١٦٨" مادة موزعة على عشرة أبواب، أهم ما جاء فيها: الدراسة زادت مدتها إلى

خمس عشر عاماً وجعلها مراحل، كل مرحلة خمس سنوات، وجعل لكل مرحلة نظاماً وعلومًا، وزاد في مواد الدراسة، وحدد اختصاصات شيخ الجامع الأزهر، وإنشاء هيئة تشرف علي الأزهر تحت رئاسة شيخه تسمي "مجلس الأزهر الأعلي"، وأنشأ "هيئة كبار العلماء" وجعل لها نظاماً خاصاً، وجعل لكل مذهب من المذاهب الأربعة التي تدرس بالأزهر شيخاً، وجعل لكل معهد من المعاهد الدينية مجلس إدارة، وجعل للموظفين نظاماً في التعيين، والترقية والتأديب، والإجازات، وجعل للطلاب شروطاً للقبول، وحدوداً للعقوبات والمساحات، ونظم الامتحانات والشهادات.^(١٤)

وهكذا تم إنشاء هيئة كبار العلماء وهي هيئة أريد منها عند إنشائها أن تفرغ لدراسة أمهات الكتب في العلوم القديمة؛ فتسير في دراستها بالطريقة القديمة في التدريس، أى أسلوب الحلقات، ولا تنقيد فيها بشئ مما تقيدت به الدراسة في النظام الحديث؛^(١٥) ليتسنى لهؤلاء الشاكين أن يعودوا بطريقتهم القديمة في التدريس إلى ما كانت عليه، ولا يختصروا في شئ منها كما اختصروا في هذا النظام الحديث.^(١٦) وقد علقت اللجنة التي وضعت القانون - سالف الذكر - في تقريرها على الغرض من إنشاء هيئة كبار العلماء بقولها: "كان يجوز أن نقف بالنظام المطلوب للأزهر إلى هذا الحد، فإن المفهوم عادة أنه بعد نيل الشهادة العالية "شهادة العالمية" لم يعد هناك محل للزيادة في الدرس والتعليم كما هو الشأن في جميع المدارس المعبر عنها بالخصوصية، لكن الجامع الأزهر ليس مدرسة خصوصية فقط، بل هو كلية عظمى ومعهد من أرقى معاهد التعليم بحسب وضعه، ولذلك يكون الوقوف به عند هذا النظام غير موافق لنص المادة الأولى من القانون، وهي التي اشتملت على بيان الغرض المطلوب من الأزهر، وهو تخريج علماء جديرين بهذا الاسم، وأئمة يركن إليهم في كل أمر يرجع إلى الدين الخفيف. والانتظار بالجامع الأزهر إلى أن يتكون أولئك الجهابذة الأعلام مما لا يحسن الصبر عليه، ولا سيما إذا لم يكن هناك من التدابير والأوضاع ما

يساعد على التبوغ ومعهد السبيل لظهور الكفاءات المتعددة ويسوق أهل هذه الجامعة إلى سلوكه، فلا بد حينئذ من إكمال النظام بما يكمل معه مقام الجامع الأزهر، ويضمن له الوصول في القريب العاجل إلى الدرجة العالية التي كانت له أيام إشراقه واكتظاظه بالأئمة في كل فن وأهل الرأي في كل علم، ذلك هو ما قصده اللجنة بتدبير هيئة كبار العلماء". (١٧)

مما سبق يتضح أن هناك عدة عوامل قد تضافرت وأدت في النهاية إلى إنشاء هيئة كبار العلماء، منها:

١- الثورة الإصلاحية التي قام بها طلاب الأزهر وبعض علمائه إثر صدور القانون رقم (١ لسنة ١٩٠٨) ؛ لضبط العملية التعليمية بالجامع الأزهر.

٢- العودة إلى الطريقة القديمة في التدريس إلى ما كانت عليه قبل إدخال النظام الحديث في الجامع الأزهر.

٣- زيادة الاهتمام بدراسة العلوم القديمة بالجامع الأزهر.

وتحقيقاً للغاية السابقة فقد جعل هذا القانون هذه الهيئة باباً شاملاً لكل ما يتعلق بها من الأحكام هو الباب السابع منه والذي اشتمل على إحدى عشرة مادة بدءاً من المادة "١٠٢" ونهاية بالمادة "١١٣"، موضحاً خلالها البنود الأساسية التي سوف تقوم عليها هذه الهيئة، باعتبار أن هذا القانون بمثابة نقطة البداية لعمل هيئة كبار العلماء. وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل فيما يلي.

ثانياً: معالم الهيئة:

تتكون هيئة كبار العلماء من ثلاثين عالماً اختصاصياً، لكل واحد منهم كرسي خاص في المحل الذي يختص للتدريس العام بمعرفة شيخ الجامع الأزهر، ويجوز أن يوجد البعض منهم في المعاهد الأخرى بصفة شيخ المعهد أو وكيله. (١٨) أما عن

الفنون التي كلف بها أعضاء تلك الهيئة لتدريسها داخل الجامع الأزهر فقد اشتملت على العلوم الآتية:

(أ) الفقه، وأصول الفقه.

(ب) الحديث ومصطلح الحديث.

(ج) تفسير القرآن الكريم.

(د) علوم اللغة العربية.

(هـ) التوحيد والمنطق.

(و) التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية.

وقد سمح للواحد منهم أن يختص بفنّين اثنين شريطة أن لا يعتبر بالنسبة للعدد أو المرتب إلا فن واحد منهما فقط باختيار صاحبهما. ^{(١٩)*}

وقد روعي التمثيل المذهبي في هيئة كبار العلماء، وهذا التمثيل العددي - كثرة أو قلة - يعكس حجم الانتماء المذهبي داخل الأزهر. حيث خصص للسادة الأحناف أحد عشر كرسيًا، وللسادة الشافعية تسعة كراسي، وللسادة المالكية تسعة كراسي، وللسادة الحنابلة كرسي واحد ^(٢٠) وعلى هذا يكون المذهب الحنفي على رأس هذه المذاهب، بينما يتعادل المالكي والشافعي، ويأتي المذهب الحنبلي في المؤخرة؛ لقلة تمثيله العددي، حيث اقتصر على عضو واحد فقط. وحتى لا يحدث مزاحمة على علم دون آخر؛ فقد اشترط القانون ثلاثة كراسي للفقه الحنفي، وكرسين اثنين لكل من الشافعي والمالكي، وواحدًا للحنبلي، وخصص ثلاثة كراسي لعلوم اللغة العربية، وكرسين على الأقل لكل واحدة من المجموعات الأربع الباقية، وهي: التفسير، الحديث، التوحيد والمنطق، التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية. ^(٢١)

لذا يمكن القول بأن هيئة كبار العلماء وجدت لتجعل من الأسلوب القديم نمطا يحتذى به ويعتمد عليه في إحياء القديم واستمراره بنفس أسلوب السلف مع

اختلاف الإمكانيات والظروف^(٢٢) وقد وضع القانون مجموعة من الشروط يجب أن تتوافر فيمن يتم انتخابه عضواً في هذه الهيئة، وتمثل هذه الشروط في الآتي:

أولاً: أن لا يكون سنة أقل من خمس وأربعين سنة.

ثانياً: أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مدة أقلها عشر سنوات منها مدة أقلها أربع سنوات في القسم العالي.

ثالثاً: أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة، وأن يكون قد منح الجائزة العلمية المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة^(٢٣) من هذا القانون

رابعاً: أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعته.^(٢٤)

ولقد اكتسبت هذه الهيئة مكانة خاصة داخل المؤسسات الدينية، وفي المجتمع بشكل عام. حيث نص القانون على أن يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأغلبية ستة عشر عالماً من هيئة كبار العلماء، ويقون في وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به^(٢٥)، وأقر القانون على أن يعطى كل عالم ضمن الهيئة راتباً شهرياً قدره عشرون جنيهاً، وينعم عليه بكسوة التشريف من الدرجة الأولى إن لم يكن حائزاً لها من قبل^(٢٦). ومكانتهم في التشريفات وفي الاحتفالات الرسمية تأتي بعد شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية، ولا تخضع هذه الهيئة لنظام الأزهر إلا فيما يتعلق بالقوانين والتنظيمات العامة.^(٢٧)

وقد أوجب القانون على كل عضو من أعضاء هيئة كبار العلماء أن يلقي في كل أسبوع بالجامع الأزهر أو بالمعهد الموجود به ثلاثة دروس على الأقل في العلم المتخصص فيه، وأن يكون إلقاء الدروس في وقت يتمكن فيه العدد الأكبر من العلماء من حضوره^(٢٨)؛ ليعرفوا الطريقة الأزهرية القديمة في التدريس بعد أن كاد النظام

الحديث ينسبهم إياها،^(٢٩) على أن يعفى أعضاء الهيئة الموظفين في غير المعاهد الدينية العلمية الإسلامية من إلقاء الدروس بالجامع الأزهر ماداموا شاغلين لوظائفهم.^(٣٠)

ومن الملاحظ أن القانون قد أعطى لكل عضو من أعضاء الهيئة الحق في أن يلقي درساً عالياً آخر في غير العلوم المكلف بتدريسها داخل الجامع الأزهر.^(٣١) وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن أعضاء الهيئة كان لديهم مساحة كبيرة من الحرية لتدريس أى من العلوم الأخرى بخلاف العلوم التي اشترط عليهم القانون تدريسها، بمعنى أنه لم يكن لازماً عليهم تدريس المواد المنصوص عليها في القانون فقط، وربما مرجع ذلك إلى رغبتهم في الاستفادة من خبراتهم العلمية بقدر الإمكان.

وقد خص هذا القانون شيخ الجامع الأزهر مع من يختاره من هيئة كبار العلماء بوضع نظام الوعظ والإرشاد وقواعدهما، وإصدارها إلى الجهة المختصة لتنفيذها.^(٣٢) على أن ترجع هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها إلى لجنة تؤلف تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر من ستة علماء ينتخبهم الهيئة، وما تقرره يجب اتباعه، مع ملاحظة ما هو متعلق بالنظام العام للأزهر من نصوص هذا القانون.^(٣٣) وما هو جدير بالذكر أن القانون قد أقر أن تتألف هيئة كبار العلماء أول مرة من العلماء الذين ينتخبهم مجلس الأزهر الأعلى، مع عدم مراعاة نص المادة الثانية بعد المائة بالنسبة لإكمال العدد ثلاثين عضواً، ونص المادة السابعة بعد المائة بالنسبة لاستيفاء الشروط.^(٣٤) وبناء على ما تقدم فقد أعطى القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) مجلس الأزهر الأعلى الحق في التفاوض عن بعض البنود الواردة به، الخاصة بهيئة كبار العلماء وعلى الأخص العدد والشروط الواجب توافرها فيهم أثناء عملية الاختيار للمرة الأولى، وربما مرجع ذلك إلى رغبتهم في أن يتم تكوين هيئة كبار العلماء في فترة وجيزة حتى تستطيع القيام بالعمل الذي أنشئت من أجله في تلك الظروف.

وعلى أية حال فقد ألفت هيئة كبار العلماء لأول مرة بالإرادة السنية رقم " ٩ " الصادرة بتاريخ (٦ ذى القعدة ١٣٢٩هـ / ٢٨ أكتوبر ١٩١١م) من العلماء الآتى ذكرهم: السادة المالكية: سليم البشرى " شيخ الجامع الأزهر ورئيس مجلسه الأعلى"، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى " وكيل الأزهر"، ومحمد حسنين العدوى " المدير العام للمعاهد الدينية ووكيل الأزهر سابقاً"، وهارون عبد الرازق، ومحمد راشد، ومحمد الروبى، ودسوقي العربى، وأحمد نصر العدوى " نائب شيخ السادة المالكية ومدرس بمدرسة القضاء الشرعى" ومحمد طوموم. السادة الأحناف: حسونة النواوى " شيخ الجامع الأزهر سابقاً"، وبكرى الصدفى "مفتى الديار المصرية سابقاً"، ومحمد بخيت " مفتى الديار المصرية"، ومحمد شاكر "عضو بالجمعية التشريعية"، ومصطفى أحمد حميدة، وأحمد إدريس " عضو بالحكمة الشرعية العليا"، ومحمود الخزيرى، ومحمد أحمد الطوخى، وإبراهيم الحديدى، ومحمد نجساتى " مفتى وزارة الأوقاف"، ومحمد راضى. السادة الشافعية: سليمان العبد " شيخ السادة الشافعية"، ومحمد الرفاعى المخلاوى، ومحمد إبراهيم القاياتى، ومحمد النجدى، وعبد الحميد زايد " شيخ القسم الأول للأزهر"، وسعيد الموجى، وعبد المعطى الشرشيمى، ويونس موسى العطاوى، ومحمد قنديل الهلالى. السادة الحنابلة: أحمد البسيونى " شيخ السادة الحنابلة " (٣٥)

وقد أنعم بكسوة التشريف من الدرجة الأولى على كل من: محمد حسنين العدوى، وهارون عبد الرازق، وأحمد نصر العدوى، ومحمد طوموم، وأحمد إدريس، ومصطفى أحمد حميدة، ومحمد أحمد الطوخى، ومحمد نجاتى، وسليمان العبد، ومحمد إبراهيم القاياتى، وعبد الحميد زايد، وسعيد الموجى، وعبد المعطى الشرشيمى، ومحمد قنديل الهلالى، ودسوقي العربى، ويونس موسى العطاوى، وأحمد البسيونى. (٣٦)

ثالثاً: مهام الهيئة:

إن الغاية من إنشاء هيئة كبار العلماء كما أوضحناها وحددتها لجنة إصلاح الأزهر عام (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م): " أن هيئة كبار العلماء ركن مهم من أركان الإصلاح في الأزهر، بل الذروة التي يجب بلوغها منه ؛ ليعود إليه أولئك الفقهاء المحققون، والمحدثون الثقة، والمفسرون المطلعون، واللغويون البلغاء، والمؤرخون الصادقون، وأهل الإصلاح والتقى.... إن هيئة كبار العلماء هي التي يرجى منها أن تكون تاج الجامعة الأزهرية، ومن أهلها أن يكونوا أساطين العلم، وحفاظ الشريعة، ومقومي لغة القرآن، لتركن الضمانات الواجبة إلى عملهم، وقدأ النفوس الراجفة بمديهم وإرشادهم، وتطمئن قلوب المؤمنين بقيامهم حفاظاً لليقين، وحراساً على شريعة النبي الأمين " بهذه العبارة الجامعة حددت لجنة إصلاح الأزهر الغرض من إنشاء هيئة كبار العلماء، وآمال الأمة الإسلامية فيها. (٣٧)

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تقسيم مهام هيئة كبار العلماء إلى عدة محاور رئيسة وهي:

أولاً: مهام علمية: وقد تمثلت بشكل رئيس في القيام بتدريس المواد التي قررت عليهم بموجب القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) السالفة الذكر، على أن يتضمن الغرض من تدريس الهيئة محورين رئيسين، وهما:

١- تربية الملكات، ومعرفة كيفية استنباط الأحكام من أدلتها، وتحقيق المسائل العلمية. (٣٨)

٢- الاعتناء بتربية ملكة البحث والمناقشة، وتعويد الطلبة على تمام الاستقلال بالفهم، وأن يؤخذ بهم في طريق تربية القوى الجدلية على وجه يعينهم على دفع ما يرد عليهم من شبه النظرية، ويمكنهم من تمييز الأدلة اليقينية، وتحقيقاً لهذه الغاية فقد أوجبت الهيئة على أعضائها أن يكونوا قبل إلقاء

الدرس محيطين بكل ما يتعلق بالموضوع الذى يلقونه إحاطة تامة. ^(٣٩) فضلاً على أن الهيئة كانت تقوم بعمل أبحاث علمية فى المواضيع المهمة من المواد المقررة عليهم تنشر فى شكل رسائل ^(٤٠)، وكانت تنقب عن الكتب المفيدة فى مختلف العلوم، وتعمل على إحيائها وإخراجها إخراجاً علمياً متقناً. ^(٤١)

ثانياً: مهام روحية وتتمثل فى التالى:

- ١- التعريف الأوفى بالإسلام والدعوة إليه، والإرشاد إلى أصوله الإعتقادية وأحكامه الخلقية والعملية.
- ٢- إحباط مساعى الكائدين للإسلام، وحماية المسلمين من تأثيرهم.
- ٣- العمل على أن يحيا المسلمون حياة إسلامية صحيحة. ^(٤٢)
- ٤- معرفة ما يهاجم به التدين عامة، والدين الإسلامى خاصة، والرد عليه رداً كافياً مقنعاً بأسلوب يلائم العصر.
- ٥- بحث ما يحصل فيه الاختلاف بين علماء العصر - من جهة أنه بدعة يجب تركها أو ليس كذلك - ووضع الأصول الكفيلة بتمييز ما هو بدعه مما ليس بدعة، والعمل على نشر ذلك كله ؛ ليرجع إليه الناس وتقطع به أسباب الفتن والتنازع بين المسلمين.
- ٦- إصدار الفتاوى فى الاستفتاءات التى ترفع من المسلمين وغيرهم فى جميع الأقطار إلى مشيخة الجامع الأزهر.
- ٧- بحث المعاملات التى جدت وتجد من جهة حكم الشريعة فيها، حتى يظهر الناس سعة صدر هذه الشريعة وقدرتها على تلبية حاجات الناس فى مختلف العصور.
- ٨- تنظيم طرق الوعظ والإرشاد والاتصال بالهيئات المعدة لذلك، كوزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الإسلامية فى مختلف الأقطار. ^(٤٣)

ثالثاً: مهام الإشراف الفنى: من وضع مناهجها وتوزيع موضوعاتها على أعضائها في أول كل سنة دراسية، على أن تختار الكتب والأوقات التي تلائم حال العلماء. وكانت تراعى في توزيع العلوم والكتب اختصاص كل واحد من الأعضاء وامتيازه فيما يعهد إليه تدريسه، وتراقب سيرهم في أعمالهم. وكانت تنظر في كافة الشكاوى التي تتعلق بأى واحد من أعضاء الهيئة، وفي طلباتهم واقتراحاتهم إزاء الهيئة،^(٤٤) ولم يقتصر دور الهيئة في الإشراف الفنى على أعضائها فقط بل كانت تنظر أيضاً في مطالب العلماء المدرسين، والطلاب الأزهريين وتقوم ببحثها ثم ترفعها إلى شيخ الجامع الأزهر للبت فيها. وإذا لزم الأمر كانت تلجأ إلى السلطات الحاكمة؛ لتلبية تلك المطالب، وفي الغالب كانت مطالب مادية في المقام الأول، كزيادة المرتبات.... وغيرها.^(٤٥)

رابعاً: مهام خلقية: كمراقبة العلماء، وما يصدر منهم من تصرفات، فهي منهم أشبه بمجلس بيده إصدار الأحكام الخلقية على سلوكهم وتصرفاتهم، وبناء على ذلك فإنه إن وقع من أحد العلماء -موظفاً كان أو غير موظف- ما لا يناسب وصف العالمية حُوكم أمام هيئة كبار العلماء بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر، وهذه الهيئة أن تحكم بإجماع عشرين عضواً من بينهم شيخ الجامع الأزهر بإخراجه من زمرة العلماء، ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه. ويترتب على الحكم بالإخراج من زمرة العلماء محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، وطرده من كل وظيفة، وقطع مرتباته في أية جهة كانت، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية^(٤٦). ولم تقتصر مهام الهيئة الخلقية على علماء الأزهر فقط، بل شمل العناية بشئون المجتمع ككل، وبحث مشكلاته الخلقية والاجتماعية والاقتصادية، وبيان موقف الدين الإسلامى حيالها.^(٤٧)

كما سبق يتضح أن هيئة كبار العلماء أنشئت في الجامع الأزهر؛ لتنهض بأعباء الإصلاح الدينى الذى ينشده الأزهريون خاصة والمسلمون عامة، ليس في مصر

وحدها بل في العالم الإسلامي أجمع، ونشر الثقافة الإسلامية وتدعيمها بما يقويها، ويرد عنها غوائل المعتدين، وإرشاد الأمة إلى أحكام الدين نقية مما يشوبها من الابتداع في عقائدها وعبادتها وأنظمتها ومعاملاتها، وأمدادها بالمؤلفات والبحوث العلمية. والاعتناء بالتراث الإسلامي للعلماء الأوائل، وإخراجه للناس سائغاً جميلاً ملائماً لعقولهم ومناهجهم الحديثة في البحث والتفكير. علاوة على ذلك كانت الهيئة تقوم بمراقبة العلماء وما يصدر منهم من تصرفات وإصدار الأحكام الخلقية على سلوكهم وتصرفاتهم، من منطلق الحقوق المخولة لهم بموجب قوانين إصلاح الأزهر.

رابعاً: مراحل تطور الهيئة:

مرت هيئة كبار العلماء خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٣٢٩- ١٣٨١هـ/ ١٩١١-١٩٦١م) بالعديد من التطورات ؛ نظراً لاختلاف الظروف الموضوعية التي كانت تتعاقب على الهيئة خلال تلك الفترة، ولعل صدور العديد من القوانين لإصلاح الأزهر السبب الرئيس في ذلك ؛ لأن هذه القوانين كانت- في الغالب- تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في النظم السائدة في الأزهر من وقت لآخر. وبالتالي فإن هيئة كبار العلماء كانت تخضع هي الأخرى لهذه التغييرات والتحديثات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها. وسوف يتم التعرض فيما يلي إلى مراحل التطور التي مرت على الهيئة خلال فترة البحث على النحو الآتي:

(أ) قانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠):

صدر هذا القانون في عهد مشيخة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي (١٣٣٥-١٣٤٦هـ/ ١٩١٧-١٩٢٧م)، و أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى صدور هذا القانون هو أن هيئة كبار العلماء رأت أن بعض النصوص القانونية الواردة في القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، وعلى الأخص الباب السابع منه - الخاص بهيئة كبار العلماء - فيها من الغموض والتضيق مما حال دون تطبيقه على

أكمل وجهه، ومن ذلك المادتين السابعة بعد المائة والثامنة بعد المائة، حيث جاء في الفقرة الثانية من المادة السابعة بعد المائة ما نصه: " أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى عشر سنين على الأقل منها أربع على الأقل في القسم العالي "، مع أن القسم العالي بمقتضى هذا القانون لم يوجد بعد. كما اشترط في الفقرة الثالثة من هذه المادة أيضاً ما نصه: " أن يكون قد ألف كتاباً في ... أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة وأن يكون قد منح الجائزة العلمية المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون " مع أنه لم يدرج قط في ميزانية المعاهد شئ من المبلغ المنصوص عليه في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من القانون، وتخصيصه لإيجاد جوائز للمؤلفين، رغم أن كثيراً من خيرة علماء السادة الأحناف انتظموا في سلك القضاء الشرعي منذ حصولهم على شهادة العالمية، ولهم من العلم والفضل ووجاهة المنصب الديني ما لا يحسن معه جرمان هيئة كبار العلماء منهم. ^(٤٨)

علاوة على ما سبق فقد نصت المادة الثامنة بعد المائة على أن: " يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنية -بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر- بعد الانتخاب بأغلبية ستة عشر عالماً من هيئة كبار العلماء وبقون في وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به "، كيف يتحقق هذا وقد توفي من الهيئة اثنا عشر عالماً ^(٤٩) من غير أن يُسد الفراغ الذي تركوه ؟ !! مع العلم أنه قد بقي من أعضاء الهيئة ثمانية عشر عالماً فيهم المريض ومن قد لا يتيسر حضوره ؛ ليجمع موافقة ستة عشر عالماً منهم، ومن ثم فإن انتخاب عضواً جديداً للهيئة ليس ميسوراً. لذا فقد رأت الهيئة أن تقترح على المجلس الأعلى للأزهر النظر في تعديل المادتين السابعة بعد المائة والثامنة بعد المائة من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، بل قامت بوضع تعديلاتها عليهما بما يتناسب و ظروف وضع الهيئة حينذاك. ^(٥٠) وبعد عرض هذه التعديلات على المجلس أقر ما فيها وتم رفعه إلى مجلس الوزراء ؛ لاستصدار المرسوم السلطاني به،

هيئته كبار العلماء

و صدر بالفعل في (٨ ذى القعدة ١٣٣٨هـ / ٢٤ يوليو ١٩٢٠م) وعرف بالقانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠). وبناء على هذا القانون فإن الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء، هي:

أولاً: أن لا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة.

ثانياً: أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مدة أقلها عشر سنوات منها مدة أقلها أربع سنوات في القسم العالي على أى قانون من قوانين الأزهر والمعاهد، أو يكون قد مضى عليه في القضاء الشرعي مدة أقلها خمس عشر سنة بشرط أن يكون حصل على شهادة العالمية بالامتحان، ونال منصباً من المناصب الدينية السامية. (٥١) (التي يكون التعيين فيها بإرادة سنية أو بمرسوم). (٥٢)

ثالثاً: أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١).

رابعاً: أن يكون معروفاً بالورع والتقوى، وليس في ماضيه ما يشين سمعته. (٥٣) هذا على أن يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأكثر من نصف الموجودين من الهيئة وقت الانتخاب ولو بواحد، وييقون في وظائفهم ما داموا قادرين على أداء العمل المكلفين به. (٥٤)

ومما لا شك فيه أنه طبقاً لما جاء في القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠)، فإن هذه التعديلات التي أدخلت على المادة السابعة بعد المائة والثامنة بعد المائة من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، من شأنها أن توسع قاعدة الانضمام لعضوية هيئة كبار العلماء، وأن تتمكن الهيئة من الاستفادة من الكفاءات العلمية من خيرة علماء

السادة الأحناف الذين انتظموا في سلك القضاء الشرعي منذ حصولهم على شهادة العالمية، وأنها أعطت فرصه أكبر في تسهيل عملية انتخاب الأعضاء الجدد داخل الهيئة عندما يخلو مكان أى عضو منها في أى وقت دون التقيد بحضور عدد معين من الأعضاء وقت الانتخاب.

(ب) جماعة كبار العلماء:

منذ صدور القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠) لم يطرأ على هيئة كبار العلماء أى تغيير ملحوظ، حتى صدور القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠)، بتاريخ (٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م) في عهد الشيخ محمد الأحمدي الظواهري (١٣٤٨-١٣٤٥هـ/ ١٩٢٩-١٩٣٥م)، ويعد هذا القانون أبرز تعديل أدخل على القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، كما يعتبر أول خطوة اتخذت لتمكين الأزهر من مساهمة التقدم العلمى، والاجتماعي حينذاك، وتزويد طلابه بما يجب أن يزود به رجل الدين من العلوم والمعارف الحديثة. ويقع هذا القانون في "١٠١" مادة موزعه على ستة أبواب، وأهم ما جاء فيه: جعل الدراسة بالأزهر أربع مراحل: ابتدائية ومدة الدراسة بها أربع سنوات، ثانوية ومدة الدراسة بها خمس سنوات، وألغى القسم العالى، واستبدل به ثلاث كليات، هي: أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية، ولكل كلية مواد خاصة بها، هذا بالإضافة إلى التخصص وهو على نوعين:

(أ) تخصص في المهنة، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: تخصص الوعظ والإرشاد، ويعد العالم لمهنة الوعظ والإمامة والخطابة، وتخصص القضاء الشرعي، ويعد العالم للقضاء الشرعي والإفتاء، وتخصص التدريس، ويعد العالم للتدريس في الأزهر ومدارس الحكومة

(ب) تخصص في المادة، ويعد علماء متفوقين في العلوم الأساسية لكل كلية، من الكليات الثلاث ؛ للتدريس في الكليات أو تخصصاتها، ويمنح خريجيه العالمية من

درجة أستاذ، وينقسم إلى: تخصص الفقه والأصول، تخصص التفسير والحديث، تخصص التوحيد والمنطق، تخصص التاريخ، تخصص البلاغة والأدب، تخصص النحو والصرف. وأطلق على المرحلتين الابتدائية والثانوية اسم المعاهد الدينية الملحقه بالجامع الأزهر. ونقل هذا القانون الطلاب من المساجد إلى المباني النظامية، واستبدل نظام الحلقات بنظام الفصول والمحاضرات كالمدارس والجامعات الأخرى، و أنشئت إلى جانب الدراسة النظامية أقسام غير نظامية، يسمح فيها بالتحاق الطلاب الذين لم تتوافر فيهم شروط القبول بالأقسام النظامية، أطلق عليها الأقسام العامة..... وفي ظل هذا القانون تحول الأزهر إلى جامعة حقيقية. (٥٥)

وقد أفرد هذا القانون هيئة كبار العلماء الفصل الثالث من الباب الأول منه، وقد اشتمل على ثمانية مواد -بدءاً من المادة الثانية عشرة ونهاية بالمادة التاسعة عشرة- جاء فيها أن يشكل برياسة شيخ الجامع الأزهر هيئة من ثلاثين عالماً اختصاصياً تسمى "هيئة كبار العلماء"، ويعتبر ضمن أعضائها هيئة كبار العلماء الذين تتألف منهم هيئة كبار العلماء عند صدور هذا القانون. (٥٦)

أما عن الشروط الواجب توافرها فيمن يُنتخب ضمن هيئة كبار العلماء كما حددها هذا القانون، فتمثل في:

أولاً: أن يكون سنه خمساً وأربعين سنة على الأقل.

ثانياً: أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس له ماض يشينه.

ثالثاً: أن يكون حائزاً لشهادة العالمية مع لقب أستاذ من مدة لا تقل عن خمس سنين.

رابعاً: أن يكون قد اشتغل بالتدريس في إحدى الكليات أو شغل إحدى

وظائف الإفتاء أو القضاء الشرعي من درجة رئيس محكمة، أو أن

يكون قد تولى وظيفة عملية بإدارة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية من

درجة شيخ معهد ثانوى، أو شغل منصباً من مناصب الرؤساء الدينيين المسلمين المشار إليهم في المادة ١٤٢ من الدستور. ^(٥٧)

خامساً: أن يكون قد ألف كتاباً قيماً في مادة من المواد المقررة في إحدى الكليات، وأقرته لجنة مشكلة من عشرة أعضاء على الأقل تنتدبها هيئة كبار العلماء لمباحثة صاحب الكتاب فيما جاء فيه.

سادساً: أن تقرر هيئة كبار العلماء قبول ترشيحه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين تتألف منهم الهيئة فعلاً وقت الترشيح. ^(٥٨)

هذا على أن يعين أعضاء هيئة كبار العلماء بأمر ملكى. ^(٥٩) ويضع مجلس الأزهر الأعلى لائحة داخلية لهيئة كبار العلماء، يقرر في هذه اللائحة توزيع الكراسى على المواد المختلفة، ^(٦٠) ويعطى كل عالم دخل ضمن هيئة كبار العلماء الراتب الذى يقرر للهيئة بأمر ملكى، مع مراعاة حكم المادة ٨٥ من هذا القانون. ^(٦١) وتجتمع هيئة كبار العلماء بدعوة من شيخ الجامع الأزهر ويكون اجتماعها صحيحاً متى حضره أكثر من نصف الأعضاء الذين تتألف منهم الهيئة فعلاً، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ^(٦٢). فإذا استوى الفريقان فالأرجحية للفريق الذى يكون فيه الرئيس. ^(٦٣)

وإذا وقع من أحد العلماء موظفاً كان أو غير موظف ما لا يناسب وصف العالمية حوكم أمام هيئة كبار العلماء بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر، وهذه الهيئة أن تحكم بإجماع عشرين عضواً من الهيئة من بينهم شيخ الجامع الأزهر بإخراجه من زمرة العلماء، ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه. ويترتب على الحكم بالإخراج من زمرة العلماء محو إسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وطرده من كل وظيفة، وقطع مرتباته في أية جهة كانت، وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية وتتبع في المحاكمة الإجراءات التى تسبى في

لائحة يضعها مجلس الأزهر الأعلى^(٦٤) فإذا كان المحكوم عليه موظفاً وجب أن يحال أمره بعد ذلك إلى الجهة التي هو تابع لها ؛ لتثبت الهيئة المختصة وتحدد الأثر المترتب على هذا الحكم من الوجهة الإدارية، سواء فيما يختص بالرقت أو بضياع الحق في المكافأة أو المعاش^(٦٥)، بيد أنه يجوز لمن صدر الحكم بإخراجه من زمرة العلماء، أن يطلب بعد مضي عشر سنين من تاريخ هذا الحكم إعادة النظر في أمره ومتى أثبت أنه سلك سلوكاً يتفق وكرامة رجال الدين، وعدل عما صدر الحكم لأجله، وكانت إعادته لا تتنافى مع هذه الكرامة، جاز إعادته لزمرة العلماء بقرار من هيئة كبار العلماء.^(٦٦)

مما سبق يتضح أن القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠) قد أدخل العديد من التطورات على هيئة كبار العلماء، والتي ظهرت جلية في الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء، وهذا التطوير يرجع بشكل رئيس إلى اختلاف الظروف الموضوعية التي أحاطت بالأزهر حينذاك وعلى الأخص إنشاء الكليات الثلاثة - السالف ذكرها- وما لاشك فيه أن هذا كان من شأنه أن يوسع قاعدة الانضمام إلى عضوية الهيئة. وبموجب هذا القانون وضعت اللائحة الداخلية للهيئة، وقد ظلت الهيئة تعمل من خلالها منذ عام (١٣٤٩هـ / ١٩٣١م) حتى عام (١٣٨١هـ / ١٩٦١م) وهذا ما سوف يتم تناوله بالتفصيل في الفصل القادم، و بموجب هذا القانون أيضاً وضعت لائحة محاكمة العلماء.

وقد ظل العمل ساري بهذا القانون حتى تولى الشيخ محمد مصطفى المراغى مشيخة الأزهر للمرة الثانية (١٣٥٤-١٣٦٤هـ / ١٩٣٥-١٩٤٥م) وصدر في عهده قانون جديد للأزهر هو القانون المعروف برقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) الصادر بتاريخ (١٣محرّم ١٣٥٥هـ / ٢٦ مارس ١٩٣٦ م)، وبموجب هذا القانون ألغى العمل

بقانون عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م)، ويقع القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) في "١٣٠" مادة موزعة على ستة أبواب، وهي:

الباب الأول: في الجامع الأزهر، ويحتوى على بيان الكليات والمعاهد وما إلى ذلك بالإضافة إلى الرئاسة الدينية العامة والهيئات المنوط بها شئون الأزهر وعلى الأخص هيئة كبار العلماء بالإضافة إلى الميزانية.

الباب الثاني: يشتمل على الكليات ويحتوى على بيان مجالس إدارتها وأعضاء هيئة التدريس فيها والشهادات التي تعطى لطلابها.

الباب الثالث: خاص بالمعاهد الدينية، ويحتوى على بيان مراحل التعليم فيها والعلوم التي تدرس في كل مرحلة.

الباب الرابع: يشمل الأقسام العامة.

الباب الخامس: خاص بالمساحات.

الباب السادس: في الأحكام العامة والوقفية. (٦٧)

أما فيما يتعلق بهيئة كبار العلماء وما اشتملت عليه من بنود كما ورد بهذا القانون والتي جاء ذكرها في الفصل الثاني من الباب الأول منه بدءاً من المادة التاسعة ونهاية بالمادة السادسة عشرة والتي نصت على أن يكون بالجامع الأزهر فئة من العلماء تسمى "جماعة كبار العلماء" يرأسها شيخ الجامع الأزهر، وتؤلف من ثلاثين عالماً، ويكون لكل منهم كرسى للتدريس، ويبين باللائحة الداخلية لجماعة كبار العلماء كيفية توزيع الكراسي على المذاهب والمواد، ويعتبر ضمن أعضاء هذه الجماعة العلماء الذين تتألف منهم هيئة كبار العلماء عند صدور هذا القانون. (٦٨)*

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هذا كان موضوع مناقشة بين العلماء عند النظر في مواد مشروع القانون الجديد في مجلس الأزهر الأعلى (٦٩)؛ لإقرار ما جاء به قبل صدور المرسوم بشأنه. وقد اقترح الشيخ عبد المجيد اللبان (٧٠) العودة إلى كلمة

هيئة كبار العلماء بدلاً من جماعة كبار العلماء ؛ لأن كلمة هيئة اشتهرت وعرف القصد منها، وأيده في ذلك الشيخ محمد مأمون الشناوى^(٧١)، ولكن بعد المناقشة أقر المجلس كلمة جماعة بدلاً من كلمة هيئة ؛ لأنها لا تدل على المعنى المقصود مثل دلالة كلمة جماعة^(٧٢)، التي تدل على وجود جماعة من البارزين في العلم والتفكير لها نظام معين وامتيازات علمية معينة، وبهذا يكون الاسم مطابقاً للمسمى في اللفظ والمعنى^(٧٣). وفي تغيير اسمها على هذا النحو تأكيد منهم على انتمائها للقديم.^(٧٤)

أما عن الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن جماعة كبار العلماء كما ورد بهذا القانون فتمثلت في:

أولاً: أن يكون سنه خمساً وأربعين سنة على الأقل.

ثانياً: أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس له ماض يشينه.

ثالثاً: أن يكون حائزاً لشهادة العالمية من درجة أستاذ.

رابعاً: أن يكون قد شغل وظيفة في هيئة التدريس بإحدى الكليات مدة لا تقل عن عشر سنوات، أو أن يكون قد أمضى خمس عشرة سنة في إحدى وظائف الإفتاء أو القضاء الشرعى أو إحدى الوظائف العلمية بإدارة الجامع الأزهر.

خامساً: أن يكون قد وضع كتاباً قيماً في مادة من المواد المقررة في إحدى الكليات وأقرته لجنة مشكلة من عشرة أعضاء على الأقل تندبها جماعة كبار العلماء بعد مباحثة صاحب الكتاب فيما جاء فيه.

سادساً: أن تقرر جماعة كبار العلماء ترشيحه بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها الذين تتألف منهم فعلاً وقت الترشيح.^(٧٥)*

ومما يذكر في هذا المقام أن هذه المادة أيضاً قد خضعت لعدة مناقشات قبل وضعها في صيغتها الأخيرة من المجلس الأعلى للأزهر عند دراسة المشروع الجديد ؛

لا قرار ما جاء به قبل صدور المرسوم الملكي بشأنه، حيث قال الشيخ عبد المجيد اللبان: "إن هذه المادة تعطي حق الدخول في جماعة كبار العلماء للقاضي الجزئي الذي يمضى خمس عشرة سنة في القضاء"، بينما قال شيخ الجامع الأزهر: "إن الذي ينال إجازة القضاء ليس له أن يدخل الجماعة إلا بعد الحصول على شهادة العالمية من درجة أستاذ، فالعالم التابع الذي يحصل على هذه الشهادة كيف نمنعه من حق الدخول في جماعة كبار العلماء؟! في حين اقترح الشيخ عبد المجيد اللبان: "أن يكون القاضي الذي يجوز قبوله في جماعة كبار العلماء هو الذي وصل إلى درجة رئيس محكمة ابتدائية فما فوقها"، وأيده في ذلك الشيخ أحمد نصر العدوي، والشيخ محمد مأمون الشناوي، وحسن فريد بك، وأخذ الرأي على هذا الاقتراح فتقرر بالأغلبية بقاء هذه المادة على حالها. (٧٦)

هذا وقد أقر القانون تعيين أعضاء جماعة كبار العلماء بأمر ملكي (٧٧) وإعطاء كل عالم من جماعة كبار العلماء المرتب المقرر لأعضائها مع مراعاة حكم المادة (٣٢) من هذا القانون. (٧٨) وإذا وقع من أحد العلماء - موظفاً كان أو غير موظف - ما لا يناسب وصف العالمية بأن طعن في الدين الإسلامي، أو أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو سلك سلوكاً شائناً، يحكم عليه بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر وياجماع تسعة عشر عالماً منه من جماعة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء، ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه ويترتب على هذا الحكم محو اسم المحكوم عليه من سجلات العلماء بالجامع الأزهر وعدم أهليته للوظائف العامة دينية كانت أو غير دينية وطرده منها، ويتبع في المحاكمة ما يبين في لائحة الإجراءات الخاصة بذلك. فإذا كان المحكوم عليه موظفاً وجب أن يحال أمره بعد ذلك إلى الجهة التي هو تابع لها؛ لتثبت الهيئة المختصة الأثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الإدارية، سواء فيما يختص بالفصل أو ضياع الحق في المكافأة أو المعاش. (٧٩)

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هذه المادة هي الاخرى كانت محل نقاش من قبل أعضاء مجلس الأزهر الأعلى - السالف الذكر - حيث اقترح الشيخ عبد المجيد اللبان أن تحذف عبارة " بأن طعن في الدين الإسلامى أو أنكر ما علم ضرورة من الدين " ؛ لأن عالماً هذا شأنه لا يجوز أن تقبل توبته ولو تاب وأناب ؛ لأن من الأئمة من لا يقبل توبته بل يحتم قتله كمالك وابن حنبل، ولأنه على فرض صحة توبته وقبولها عند غير هذين الإمامين فهو مشكوك في عدالته وفي أمانته، ومن ثم لا يجوز أن يلى شيئاً من أمر المسلمين، ولا يؤمن على عقائد أبناء المسلمين، ولكن بعد المناقشة في ذلك أخذ رأى بالأغلبية ببقاء هذه المادة على حالها. ^(٨٠)

وعلى أية حال فإنه يجوز لمن صدر الحكم عليه بإخراجه من زمرة العلماء أن يطلب بعد مضى عشر سنوات من تاريخ هذا الحكم إعادة النظر في أمره، ومتى أثبت أنه سلك سلوكاً يتفق وكرامه رجال الدين وعدل عما صدر الحكم عليه من أجله جاز إعادته لزمرة العلماء بقرار يصدر من جماعة كبار العلماء بالأغلبية المنصوص عليها كما ذكر سابقاً. ولا يجوز لمن أعيد لزمرة العلماء ثم حكم عليه بالإخراج منها أن يطلب النظر في إعادته إليها. ولا يجوز لمن رفض طلب إعادته لزمرة العلماء أن يحدد طلبه قبل مضى خمس سنوات من تاريخ رفض الطلب الأول. ^(٨١)

علاوة على ما سبق فقد نص القانون على أن يكون لكل مذهب من المذاهب الأربعة بالجامع الأزهر شيخ يختار من بين جماعة كبار العلماء من أهل ذلك المذهب، ويكون تعيينه بأمر ملكى. ^(٨٢) وأن تضع جماعة كبار العلماء نظام الدعوة والإرشاد للعلماء وأرباب الطرق، وتصدره إلى الجهة المختصة لتنفيذه ^(٨٣).

مما سبق يتضح مدى التطور الذى وصلت إليه هيئة كبار العلماء عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) وذلك بموجب القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦)، وتعتبر أهم هذه التطورات هو تغيير اسم هيئة كبار العلماء إلى جماعة كبار العلماء. وجدد

القانون عدد أعضاء الجماعة بثلاثين عضواً كما كان في القوانين السابقة له، وحدد عضوية أعضاء الهيئة الموجودين بها وقت صدور هذا القانون، وجعلهم أعضاء في جماعة كبار العلماء التي نص عليها القانون، بالإضافة إلى بعض التعديلات التي أدخلها هذا القانون على الشروط الواجب توافرها فيمن يُنتخب عضواً في جماعة كبار العلماء على الوجه السالف ذكره، والتي بلا شك من شأنها أن تفسح المجال أمام العديد من العلماء ؛ للدخول في جماعة كبار العلماء. وقد جاء هذا القانون ؛ ليضع تقييداً لحكم ما لا يناسب وصف العالمية بعد أن كانت مطلقة في القوانين السابقة له، وقد حددها بأمور ثلاثة، هي:

١- أن يُطعن العالم في أصل من أصول الدين.

٢- أن ينكر العالم ما عرف من الدين بالضرورة.

٣- أن يكون سلوك العالم سلوكاً شائناً.

وقد خص هذا القانون جماعة كبار العلماء بوضع نظام الدعوة والإرشاد للعلماء وأرباب الطرق، وإصداره إلى الجهات المختصة لتنفيذه، والسبب الرئيس في ذلك هو أن الطرق الصوفية قد تعددت مذاهبها، ووجب وضع نظام أو قانون يمنع وجود الفوضى، لذا أسند القانون هذا الاختصاص إلى جماعة كبار العلماء ؛ لجعل نظامهم موافقاً لأحكام الشريعة، فقد دلت التجارب كما لا يدع مجالاً للشك على خروج بعض الطرق عن نظم الدين وأحكامه، بل إن بعضها تحارب الأحكام الشرعية مدعية أنها تتبع الحقيقة، وأن الحقيقة شئ غير الشريعة.

وقبل أن أتمى الحديث عن القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦)، وما أحدثه من تطورات على هيئة كبار العلماء، لابد أن أنوه إلى أنه اشترط فيمن ينتخب ضمن جماعة كبار العلماء أن يكون حائزاً لشهادة العالمية مع درجة أستاذ ولما كانت شهادة العالمية من درجة أستاذ غير موجودة عند وضع هذا القانون ؛ فقد نص القانون في

المادة الثانية والعشرين بعد المائة منه على أنه: " إلى أن يحين الوقت لتطبيق الشرط الثالث من المادة العاشرة يجوز، مع مراعاة باقى الشروط المذكورة فيها، انتخاب كبار العلماء من بين الحائزين لشهادة العالمية بشرط أن يكون المرشح قد اشتغل بالتدريس فى إحدى الكليات أو فى القسم العالى المقرر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مدة خمس سنوات على الأقل، أو أن يكون قد شغل وظيفة عضو بالمحكمة العليا الشرعية، ويشترط فى الحالين أن يكون قد مضى على نيله شهادة العالمية خمس عشرة سنة على الأقل " .^(٨٤)

ولكن لم يمض وقت طويل على ذلك حتى صدر مرسوم آخر بتعديل هذه المادة فى (٢٣ رجب ١٣٦٩هـ / ١١ مايو ١٩٥٠م) ومن خلال هذا المرسوم لم يسمح فى اختيار أعضاء جماعة كبار العلماء أن يتجاوز فيه عن الشرط الثالث فقط، بل والرابع أيضاً، حيث نصت على أن: " يصح فى انتخاب كبار العلماء التجاوز عن الشرطين الثالث والرابع من المادة العاشرة من المرسوم بالقانون المذكور، ومع مراعاة باقى الشروط المذكورة فيها، يجوز انتخاب كبار العلماء من بين الحائزين لشهادة العالمية بشرط أن يكون المرشح قد أمضى خمس عشرة سنة فى إحدى الوظائف العملية بإدارة الجامع الأزهر، أو أن يكون قد اشتغل بالتدريس فى إحدى الكليات أو فى القسم العالى المقرر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مدة خمس سنوات على الأقل، وأن يكون قد شغل وظيفة مفتى الديار المصرية أو وظيفة عضو فى المحكمة العليا الشرعية، وفى جميع الأحوال يشترط أن يكون قد مضى على نيله شهادة العالمية خمس عشرة سنة على الأقل، ويعمل بهذا التجاوز إلى نهاية سنة ١٩٦١ " .^(٨٥)

ومما لا شك فيه أن هذا المرسوم من شأنه أن يفتح المجال أمام العديد من العلماء الذين لا ينطبق عليهم هذان الشرطان للحصول على عضوية جماعة كبار العلماء.

وقد ظل العمل سارى بالقانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦)، حتى صدور القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) ^(٨٦) وهو القانون الذى أحدث، ثورة إصلاحية كبرى، وتطوراً شاملاً فى حياة الأزهر؛ ليتصدر به مكانته المرموقة كأكبر جامعة علمية إسلامية فى الشرق، ^(٨٧) وبهذا التطوير تخطت جماعة كبار العلماء النطاق المحلى إلى نطاق العالم الإسلامى ككل، مواكبة للسياسة المصرية الجديدة، وذابت فى تنظيم أوسع يانشاء مجمع البحوث الإسلامية ^(٨٨). وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل فيما يلى.

(جـ) مجمع البحوث الإسلامية:

فى (٢٢ المحرم ١٣٨١هـ/٥ يوليو ١٩٦١م) صدر القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) فى عهد مشيخة الشيخ محمود شلتوت (١٣٧٨-١٣٨٣هـ/١٩٥٨-١٩٦٣م)، والذى توج به إصلاح الأزهر. ويكفى أن نورد نص المادة الثانية من القانون المذكور؛ للتدليل على أهمية وسمو أهدافه، التى نصت على أن: " الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التى تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره، وتحمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب، وتعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره فى تقدم البشر ورفى الحضارة، وكفالة الأمن والطمأنينة وراحة لكل الناس فى الدنيا وفى الآخرة، كما تقيم بعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى للأمة العربية، وإظهار أثر العرب فى تطور الإنسانية وتقدمها، وتعمل على رفى الآداب وتقدم العلوم والفنون وخدمة المجتمع والأهداف القومية والإنسانية والقيم الروحية، وتزويد العالم الإسلامى والوطن العربى بالمختصين وأصحاب الرأى فيما يتصل بالشرعة الإسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن، وتخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح، كفاية علمية وعملية ومهنية، لتأكيد الصلة بين الدين والحياة، والربط بين العقيدة

والسلوك، وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أساب النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطبية، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، كما تهم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الإسلامية والعربية والأجنبية، ومقره القاهرة ويتبع رئاسة الجمهورية".^(٨٩)

وفي هذه المادة اعتراف صريح من الدولة بأهمية الأزهر بالنسبة للوطن العربي والأمة الإسلامية، وبأنه يمثل الهيئة العليا في كل ما يتعلق بشؤون الدين والثقافة الإسلامية، وهذا القانون جعل الأزهر يساير التطور العلمي العالمى بما يمكنه من تحقيق الرسالة الإسلامية السامية لخير البشرية في كل أنحاء العالم.^(٩٠) ويعتبر هذا القانون إصلاحاً شاملاً وجذرياً أعلى مكانة الأزهر وأضاف إلى علومه علوماً عدة تضاف إلى حصيلة العلوم الدينية والعربية؛ ليستطيع رجل الأزهر أن يسهم بدوره كاملاً في جوانب الحياة المختلفة في المجتمع الإسلامى بما يتوافر له من خبرات.^(٩١)

ولعل الذى يهمنا فى هذا المقام جماعة كبار العلماء وأهم التطورات التى طرأت عليها -من خلال القانون السالف الذكر- والتى ورد ذكرها فى الباب الثالث منه تحت اسم مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وقد رتب فى ثمان مواد بدءاً من المادة الخامسة عشرة ونهاية بالمادة الثانية والثلاثين، وقد اتضح من خلاله أن مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، وتقوم بالدراسة فى كل ما يتصل بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وإثارة التعصب السياسى والمذهبى، وتجليتها فى جوهرها الأصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بما لكل مستوى وفى كل بيئة، وبيان الرأى فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة. وتعاون جامعة الأزهر فى توجيه الدراسات الإسلامية العليا لدرجتي التخصص والعالية والإشراف عليها والمشاركة فى امتحانها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون واجبات مجمع البحوث الإسلامية بالتفصيل الذى يساعد على تحقيق الغرض من إنشائه،^(٩٢) على أن يتألف المجمع من عدد لا يزيد عن خمسين عضواً من كبار علماء الإسلام، يمثلون جميع المذاهب الإسلامية، ويكون من بينهم عدد لا يزيد عن العشرين من غير مواطني الجمهورية العربية المتحدة.^(٩٣)

أما عن الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن مجمع البحوث الإسلامية كما ورد بهذا القانون فتمثل في:

- ١- ألا يقل سنه عن أربعين سنة.
- ٢- أن يكون معروفاً بالورع والتقوى في ماضيه وحاضره.
- ٣- أن يكون حائزاً لأحد المؤهلات العلمية العليا من الأزهر، أو إحدى الكليات أو المعاهد العليا التي قُتِم بالدراسات الإسلامية.
- ٤- أن يكون له إنتاج علمي بارز في الدراسات الإسلامية، أو اشتغل بالتدريس لمادة من مواد الدراسات الإسلامية في كلية أو معهد من معاهد التعليم لمدة أدها خمس سنوات، أو شغل إحدى الوظائف الإسلامية في القضاء أو الإفتاء أو التشريع لمدة أدها خمس سنوات. ويعتبر أعضاء جماعة كبار العلماء - حينذاك في حكم هذا القانون - مستوفين لهذا الشرط.^(٩٤)

هذا ويتم تعيين أعضاء مجمع البحوث الإسلامية في أول تشكيل له بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص باقتراح من شيخ الأزهر، ويتولى شيخ الأزهر رئاسة المجمع.^(٩٥) على أن يكون نصف أعضاء المجمع على الأقل متفرغين لعضويته. وتبين اللائحة التنفيذية واجبات العضو المتفرغ، والعضو غير المتفرغ^(٩٦)، ويتكون المجمع من الهيئات الآتية:

(أ) مجلس الجمع، ويتألف من الرئيس، والأعضاء المتفرغين، والأعضاء غير المتفرغين من مواطني الجمهورية العربية المتحدة، والأمين العام للمجمع.

(ب) مؤتمر الجمع، ويتألف من كل أعضاء المجمع.

(ج) الأمانة العامة للمجمع. ^(٩٧)

يجتمع مجلس الجمع مرة في كل شهر - على الأقل - ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أكثرية الأعضاء ^(٩٨). كما يجتمع مؤتمر الجمع اجتماعاً عادياً مرة في كل سنة. وتستمر دورة اجتماع أربعة أسابيع ؛ للنظر في جدول أعمال السنة، ويجوز أن يدعى المؤتمر إلى اجتماع غير عادي إذا اقتضت الظروف ذلك - بموافقة الوزير المختص - وبناء على اقتراح شيخ الأزهر، ويكون اجتماع المؤتمر صحيحاً في الحالتين بحضور أكثرية أعضائه، بشرط أن يكون من بينهم ربع الأعضاء غير المواطنين على الأقل ^(٩٩). ويكون للمجمع أمانة عامة دائمة يرأسها أمين عام ويشغل هذا المنصب مدير الثقافة والبعوث الإسلامية بشرط أن تتحقق فيه شروط العضوية التي نص عليها هذا القانون، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض الوزير المختص وموافقة شيخ الأزهر. ويكون الأمين العام للمجمع - بمقتضى قرار التعيين - عضواً في الجمع مادام شاغلاً لهذه الوظيفة. ^(١٠٠) على أن تتألف الأمانة العامة للمجمع من الأمين العام، وأمين مساعد أو أكثر. وعدد من الموظفين اللازمين لتصرف الشئون الفنية والإدارية للمجمع ومباشرة تنفيذ قراراته طبقاً لما تتيحه اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ^(١٠١)

أما إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية فتختص بكل ما يتصل بالنشر والترجمة والعلاقات الإسلامية من البحوث والدعاة، واستقبال طلاب المنح وغيرهم من ذوي العلاقة في نطاق أغراض الأزهر. و تنفيذ مقرارات الجمع ونشر بحوثه ودراساته

وتجميع ما يلزمه من البيانات هذه الدراسات. وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون تفصيل ذلك ووسائل تنفيذه^(١٠٢).

وكان مؤتمر الجمع يختار بالأغلبية المطلقة، بناء على ترشيح اثنين من الأعضاء، أعضاء مراسلين من مواطني الجمهورية العربية المتحدة أو من غيرهم، ممن يرى الاستعانة بهم في تحقيق أغراضه، ويصدر باعتماد عضويتهم. قرار من النوزير المختص^(١٠٣). ويجوز منح لقب عضو فخرى لأعضاء الجمع السابقين، أو لمن يؤدي للإسلام خدمات علمية ذات أثر، ويصدر بمنح اللقب قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص باقتراح مؤتمر الجمع.^(١٠٤) على أن يؤلف الجمع من أعضائه جناحاً لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في هذا القانون وفي اللائحة التنفيذية^(١٠٥). ويجوز دعوة الأعضاء المراسلين والأعضاء الفخريين إلى جلسات الجمع بموافقة الوزير المختص، بناء على قرار مجلس الجمع.^(١٠٦)

هذا وكانت عضوية الجمع تسقط في إحدى الحالات الآتية:

- أ. إذا صدر ضد العضو حكم ماس بالشرف والأمانة.
- ب. إذا وقع من العضو مالا يلائم صفة العضوية، كالطعن في الإسلام أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو سلك سلوكاً ينتقض من قدره كعالم مسلم، ويكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار مسبب يصدره الجمع بأغلبية الثلثين من أعضائه، ويعتمده الوزير المختص.
- ج. إذا عجز العضو عن مباشرة أعماله لمرض أو ظروف أخرى، يكون سقوط العضوية في هذه الحالة بقرار جمهوري بعد موافقة الجمع.
- د. إذا تقرر قبول استقالته، أو اعتبره الجمع مستقياً يتخلفه عن حضور جلسات الجمع، وفقاً لما فصله اللائحة التنفيذية لهذا القانون.^(١٠٧)

وفي حالة خلو مكان عضو من أعضاء المجمع لأى سبب من الأسباب السابقة أو غيرها، انتخب المجمع العضو الذى يخلفه من بين المرشحين للعضوية، ويتم الترشيح بتزكية اثنين من الأعضاء، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة إلا إذا حضرها الثلثان على الأقل من أعضاء المجمع، ويكون انتخاب المرشح صحيحاً إذا حصل على أكثرية أصوات الحاضرين، بشرط أن لا يقل عددهم عن نصف العدد الكلى لأعضاء المجمع بناء على عرض الوزير المختص.^(١٠٨) ويحدد الجدول الملحق باللائحة التنفيذية لهذا القانون مكافأة المتفرغين وغير المتفرغين من أعضاء المجمع، كما يحدد مكافآت أعضاء اللجان من غير أعضاء المجمع الذين قد يستعان بخبرتهم.^(١٠٩)

وهكذا اقتضى التطوير الحديث للأزهر طبقاً للقانون الصادر فى عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م) أن تلغى جماعة كبار العلماء، وأن يحل محلها مجمع البحوث الإسلامية على شكل أوسع نطاقاً وأعم نفعاً وأبعد أثراً.^(١١٠) وكان هذا التطوير الجديد ضرورة تحتمتها الحياة المعاصرة وتقضيها ظروف المسلمين فى أنحاء العالم الإسلامى الذين ينظرون إلى الأزهر على أنه من بين مقدساتهم؛ لجليل نفعه وعظيم أثره فى خدمة علوم الدين واللغة وحفظ تراث الإسلام والعروبة.^(١١١)

كما سبق اتضحت المراحل التى مرت بها هيئة كبار العلماء منذ إنشائها بموجب القانون رقم (١٠-السنة ١٩١١) الصادر بتاريخ (١٤-جداى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣-مايو ١٩١١م) وحتى صدور القانون رقم (١٠٣-السنة ١٩٦١) الصادر بتاريخ (٢٢-محرم ١٣٨١هـ/٥-يوليو ١٩٦١م) والذى بموجبه تم إلغاء جماعة كبار العلماء وحلول مجمع البحوث الإسلامية محلها على أن يكون أعضاء جماعة كبار العلماء - حينذاك - فى حكم هذا القانون مستوفين للشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن مجمع البحوث الإسلامية، وقد حدد هذا القانون أعضاء المجمع بخمسين عضواً من كبار علماء الإسلام يمثلون جمع المذاهب الإسلامية ويكون

من بينهم عدد لا يزيد عن العشرين عضواً من مواطى الجمهورية العربية المتحدة، وبذلك تخطت جماعة كبار العلماء النطاق المحلى إلى نطاق العالم الإسلامى ككل، كما زاد القانون فى هيئتها واختصاصاتها أيضاً حتى تكون أوسع نطاقاً وأعم نفعاً وأبعد أثراً.

هوامش الفصل الأول:

١- أنشئت مدرسة القضاء الشرعى بموجب القانون رقم (٢ لسنة ١٩٠٧) الصادر بتاريخ (١٢ اغرم ١٣٢٥هـ/ ٢٥ فبراير ١٩٠٧م) على أساس الفصل التام بينها وبين الأزهر، وتولى شيخ الأزهر رئاسة مجلس إدارتها، وكان طلبتها يُختارون من طلبة الأزهر، والشهادة التى تُمنح لخريجها تعتبر شهادة عالية للأزهر، وعلى الرغم من ذلك لما ظلت تابعة لوزير المعارف ولم تنتسب إلى الجامع الأزهر وكان وزير المعارف، هو صاحب الرأى الغالب فى تكوين مجلس إدارتها وفى يديه ميزانيتها.... وغيرها. (انظر: سعيد إسماعيل على، المرجع السابق، ص ٢٤٤، ٢٤٥) ونتيجة للضجة التى قامت حول إنشاء هذه المدرسة فقد نص القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) على أن: " تكون مدرسة القضاء الشرعى قسماً ملحقاً بالجامع الأزهر، وتبقى حافظه لنظامها المقرر لها فى قانون (١٢ اغرم ١٣٢٥هـ/ ٢٥ فبراير ١٩٠٧م) ويحل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف العمومية فى جميع الاختصاصات التى له بمقتضى القانون المشار إليه، وتفصل ميزانية المدرسة عن نظارة المعارف، ويخصص لها باب مستقل فى ميزانية الحكومة العمومية وتجرى عليها الأحكام المتعلقة بها، ويبقى موظفو المدرسة من مستخدمى الحكومة ". (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٣، تاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٢). وقد تبع ذلك صدور القانون رقم (٥ لسنة ١٩١٦) بتاريخ (٢٥ ربيع الاخر ١٣٣٤هـ/ ٢٩ فبراير ١٩١٦م) المعدل للمادة (٣) من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) وقد أقر هذا القانون على أن يكون لوزير الحقاينة الاختصاصات التى قررها قانون رقم (٢ لسنة ١٩٠٧) المشار إليه لوزير المعارف العمومية؛ وتكون ميزانية هذه المدرسة جزءاً من ميزانية الحقاينة. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ١٠، ملف ٦، مذكرة ١، قانون رقم ٥ لسنة ١٩١٦ بإلحاق مدرسة القضاء الشرعى بوزارة الحقاينة، تاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٣٣٤هـ/ ٢٩ فبراير ١٩١٦م، ص ٢).

٢- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ٢٤٤.

٣- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧٩.

٤- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

٥- أخذ الأزهر ينمو على مر السنين، ويزاد عدد المعاهد الدينية الابتدائية والثانوية التابعة له، فى عواصم

المديرية وفي المحافظات والمدن الكبرى... وفيما يلي المعاهد الدينية التابعة للأزهر، حتى عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م): (أ) معاهد نظامية (ابتدائية، وثانوية) وعددها ثمانية معاهد، وهي: معهد القاهرة - معهد الإسكندرية - معهد طنطا - معهد أسيوط - معهد الزقازيق - معهد شبين الكوم - معهد قنا - معهد المنصورة. (ب) معاهد نظامية (ابتدائية وبما فصول ثانوية) وعددها أربعة، وهي: معهد سوهاج - معهد دمياط - معهد المنيا - معهد بنموت (ج) معاهد نظامية (ابتدائية) وعددها اثنان، هما: معهد دسوق - معهد منوف. (د) معاهد حرة ابتدائية وعددها تسعة، وهي: معهد المنشاوي - معهد كفر الشيخ - معهد طنطا - معهد جرجا - معهد بلصفورة - معهد ملوى - معهد بنى عدى - معهد القيوم - مدرسة عثمان ماهر. (انظر: محمد عبد الله ماضى وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٤).

٦- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ٢٤٦، ٢٤٧.

٧- عبد العزيز جاروش: ماذا يراد بالأزهر، مجلة الهداية، السنة الأولى، ج ١١، ١٢، القاهرة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ٢٥ أبريل ١٩١٠م، ص ٦٢١.

٨- عبد المتعال الصعيدى: المرجع السابق، ص ٨٣، ٨٤.

٩- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧٧.

١٠- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

١١- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٨٦.

١٢- يمثل القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) بداية القوانين شبه المتكاملة التى أوضحت شكل ونظام رسالة الأزهر التربوية، ففى هذا التاريخ تم توزيع العلوم على مراحل الدراسة بما يتفق ومستويات النضج لدى الطلاب، و لم يعد يفصل بين العلوم بعضها البعض - قديم وحديث- فى الامتحانات، فكانت كل العلوم فى مرتبة واحدة. (انظر: محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٢٦-٢٩، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٢٠-٢٢).

١٣- سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ٢٥٠-٢٥٢.

١٤- لمزيد من التفاصيل حول القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١). (انظر: قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مجلة المنار، المجلد الرابع عشر، ج ٧، ٨، ٩، القاهرة، بتاريخ ٣٠ رجب، ٣ شعبان، ١٣٢٩هـ/ ٢٦ يوليو، ١٢ أغسطس، ٢٣ سبتمبر ١٩١١ م، ص ٥٢١-٥٣٧، ٦٠٠-٦٩٤-٦١١، ٦١٣)

١٥- عبد المتعال الصعيدى: المرجع السابق، ص ٨٤؛ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٣٣٠؛ عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٠؛ سعيد إسماعيل على: المرجع السابق، ص ٢٥٠؛ حماد أحمد حماد

الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٦٦.

١٦- عبد المتعال الصعيدي: المرجع السابق، ص ٨٤؛ سعيد إسماعيل علي: المرجع السابق، ص ٢٥٠.

١٧- في جماعة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٢، العدد ١٨٦٢١، بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٥٥هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٩٢٦م، ص ١٠.

١٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠٢، ١٠٣، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٣.

١٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠٤، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٣. أما عن العلوم التي تدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى التابعة له كما ورد بالقانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، هي العلوم التالية: (١) علوم دينية: التجويد - التفسير - الحديث ومصطلح الحديث - التوحيد - الفقه - أصول الفقه - الأخلاق الدينية - السيرة النبوية - التوثيق الشرعية - الإجراءات القضائية. (٢) علوم اللغة العربية: النحو والوضع - الصرف - المعاني - البيان - البديع - أدب اللغة - الإنشاء - العروض والقوافي - الخط - الإملاء - المطالعة. (٣) علوم رياضيات وغيرها: المنطق - آداب البحث - الحساب - الهندسة - الرسم - الجبر - التاريخ - تقوم البلدان - دروس الأشياء - خواص الأجسام - قواعد الصحة - التاريخ الطبيعي - الهيئة - الميقات - نظام الإدارة والقضاء والأوقاف والمجالس الحسبية - التربية العلمية - التربية العملية. (انظر: قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مجلة المنار، المجلد ١٤، ج ٧، القاهرة، بتاريخ، ٣٠ رجب ١٣٢٩هـ/ ٢٦ يوليو ١٩١١م، ص ٥٢٨).

٢٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠٤، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٣.

٢١- نفسه: مادة ١٠٦، ص ٤٤.

٢٢- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٠.

٢٣- نصت المادة "١٢٢" من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) على أن يختص مبلغ سنوي لا يقل عن خمسمائة جنيه لإيجاد جوائز لا يقل مبلغ الواحدة منها عن عشرة جنيهات ولا يزيد عن مائه جنيه، تعطى لمن يؤلفون كتباً في العلوم التي تدرس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى، ويتقرر نفعها طبقاً لما هو مدون في المواد الآتية: مادة "١٢٣" على لجنة مكافآت الكتب أن تلاحظ في تقرير نفعها ما يأتي: أولاً: أن لا يكون الكتاب مخالفاً للعقائد الدينية، وأن تكون عباراته علمية خالية من التعقيد. ثانياً: أن يكون تربيته وتبويبه مطابقاً لمقتضى قواعد التعليم من دون تشويش ولا اضطراب. ثالثاً: أن لا تقرر مكافأة على كتاب ترى فائدة من تدريسه إذا كان مخالفاً في تربيته وتبويبه بوجه عام للكتب التي سبق تقرير مكافأة عليها وتقرير تدريسها. مادة "١٢٤"

تفضل كتب فقه المذهب الواحد إذا اتفقت مع كتب المذاهب الأخرى في التبريد والترتيب دون غيرها مما سبق تقرير مكافأة عليه. مادة "١٢٥" يجوز تقرير مكافأة لمؤلفي كتب يقرر نفعها للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى بوجه عام ولو لم تخصص للتدريس. مادة "١٢٦" للجنة أن تضع نموذج ترتيب الكتب التي ترى نفعاً من تأليفها، وتوضح مضامينها العامة وتنشرها للكافة ليستجو على متوالها. (انظر: قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مجلة المنار، المجلد ١٤، جـ ٩، القاهرة، بتاريخ ٣٠ رمضان ١٣٢٩هـ/٢٣ سبتمبر ١٩١١م، ص ٦٨٣؛ أحمد محمد حسن بك، إيزيدوز لسللمان، مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٦، ص ٦٠، ٦١).

٢٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مادة ١٠٧، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٤.

٢٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ مادة ١٠٨، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٥.

٢٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠٩، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٥. * يشترط فيمن يستحق كسوة التشريف من الدرجة الأولى: أن يكون من هيئة كبار العلماء، وأن تتوفر فيه الشروط التي توهمه للدخول ضمن تلك الهيئة. وكانت كساوى التشريف العلمية تصنع من جوخ بنفسيجي غامق مطرزة بالقصب الأصفر على الطراز المعتبر - حينئذ - لكل درجة ما عدا شريط العمامة فاستغنى عنه. (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، مذكرة رقم ١، بشأن النظر في الشروط اللازم توافرها عند العلماء لنيل كسا التشريف العلمية، بتاريخ ٢ صفر ١٣٣٩هـ/١٤ أكتوبر ١٩٢٠م).

٢٧- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٢، ٣١؛ حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

٢٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١١٠، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٥.

٢٩- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٣٣٠.

٣٠- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، مذكرة ٦، بشأن تقرير اللجنة المؤلفة للنظر في طلب حضرتي صاحبي الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد نجيت مفتي الديار المصرية والأستاذ الشيخ أحمد نصر المدرس بمدرسة القضاء الشرعي راتب هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢١ اغرم ١٣٣٠هـ/١١ يناير ١٩١٢م.

٣١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم

- ١٠ السنة ١٩١١، مادة ١١٠، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١ م، ص ٤٥.
- ٣٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ السنة ١٩١١، مادة ١١١، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١ م، ص ٤٥.
- ٣٣- نفسه: مادة ١١٢، ص ٤٥.
- ٣٤- نفسه: مادة ١١٣، ص ٤٦.
- ٣٥- الإرادة السنية الصادر لرياسة مجلس النظار: الوقائع المصرية، جـ ٤، العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٣٢٩هـ/ ٦ نوفمبر ١٩١١ م، ص ١٩٦٧.
- ٣٦- نفسه.
- ٣٧- محمود شلتوت: نص اقتراح الأستاذ شلتوت في تنظيم جهود كبار العلماء، مجلة نور الإسلام، السنة السابعة، العدد ٢١، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٣٦٠هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٤١ م، ص ١٦، نفسه: مقترحات جديدة لتنظيم جماعة كبار العلماء، جريدة الأهرام، العدد ٢٤٠٥٦، بتاريخ ١٤ اغرم ١٣٧٢هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ م، ص ٨.
- ٣٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، المادة الأولى، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٢، نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، المادة الأولى، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٢؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد من الجهات السائرة والأوقاف وجهات أخرى، سجل ٥٥، جـ ٢، مادة ٦٥٧، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ٢٥ مارس ١٩١٧ م، ص ١٠٠؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١، بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، مادة ٤ بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/ ٦ مايو ١٩٣١ م، ص ١؛ انظر ملحق رقم (٢)، (٤).
- ٣٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٤، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٢، نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣؛ القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٤، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٢؛ انظر ملحق رقم (٢).
- ٤٠- نفسه: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١، بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، مادة ٤، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/ ٦ مايو ١٩٣١ م، ص ١؛ انظر ملحق رقم (٤).
- ٤١- محمود شلتوت: المصدر السابق. مجلة نور الإسلام، ص ٨؛ نفسه: المصدر السابق، جريدة الأهرام، ص ٨.
- ٤٢- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام

هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة الى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٣٣ م، ص ٣.

٤٣- محمود شلتوت: المصدر السابق، مجلة نور الإسلام، ص ٧؛ نفسه: المصدر السابق، جريدة الأهرام، ص ٨

٤٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسانر ما يتعلق بها، مادة ٣، ٨٠٥، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٣، ٢؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسانر ما يتعلق بها، مادة ٣، ٨٠٥، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٣، ٢؛ انظر ملحق رقم (٢).

٤٥- الاجتماع التاريخي لجماعة كبار العلماء في الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٢٣٤٥٦، بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٣٧٠هـ/ ٢٢ يناير ١٩٥١ م، ص ٣، جماعة كبار العلماء عند الأستاذ الأكبر: جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٢٣٤٥٧، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٧٠هـ/ ٢٣ يناير ١٩٥١ م، ص ٥.

٤٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠١، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١ م، ص ٤٥؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠، بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٨، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٣٠ م، ص ٦.

٤٧- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣٣.

٤٨- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٠، بتاريخ غرة ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٧ يوليو ١٩٢٠ م، ص ٢٠١.

٤٩- أما عن الاثنى عشر عالماً الذين توفوا من هيئة كبار العلماء قبل صدور القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠) منهم:

- ١- سعيد الموجي المتوفى في (٢ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ١٢ فبراير ١٩١٢ م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٥، ج ١، مادة ٤١، بتاريخ ١ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ٢٠ فبراير ١٩١٢ م، ص ٩٣؛ نفسه، قيد أسماء العلماء والمدرسين والموظفين، سجل ١، مادة ٥٠، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٣٣٠هـ/ ٢١ فبراير ١٩١٢ م، ص ٢٢). ٢- محمد الروبي المتوفى عام (١٣٣١هـ/ ١٩١٣ م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٣، كشف بيان الوظائف الحالية من هيئة كبار العلماء، بتاريخ ١٢ اغرم ١٣٤٢هـ/ ٢٥ أغسطس ١٩٢٣).
- ٣- مصطفى أحمد حميدة المتوفى في (ربيع الأول ١٣٣٣هـ/ يناير ١٩١٥ م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، قيد أسماء العلماء والمدرسين والموظفين، سجل ١، مادة ٢٨، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٣٣٣هـ/ ١٧ يناير ١٩١٥ م، ص ٢٤). ٤- سليم البشري المتوفى في (٥ ذى الحجة ١٣٣٥هـ/

٢٢/سبتمبر ١٩١٧م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٧٦، بتاريخ ١٠ اذى الحجة ١٣٣٥هـ/ ٢٢/سبتمبر ١٩١٧م، ص ٧؛ نفسه، قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١، بتاريخ ١٨ اذى الحجة ١٣٣٥هـ/ ٣٠/سبتمبر ١٩١٧م، ص ٢).
 ٥- هارون عبد الرازق المتوفى في (٢٦ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ٩/مارس ١٩١٨م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ٣٨، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١١/مارس ١٩١٨م، ص ١١؛ نفسه، قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١٣، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١٢/مارس ١٩١٨م، ص ٣). ٦- محمد راضى المتوفى في (٢٠ جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ/ ٢/أبريل ١٩١٨م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ١٢، ملف ١٤، أسباب الزيادة والنقص في ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩١٨، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ/ ٤/أبريل ١٩١٨م). ٧- محمد طومر المتوفى في (١٤ رمضان ١٣٣٦هـ/ ٢٣/يوليو ١٩١٨م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ٢، بتاريخ ١٥ رمضان ١٣٣٦هـ/ ٢٤/يونيه ١٩١٨م، ص ١٠؛ نفسه، قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١٠، بتاريخ ١٥ رمضان ١٣٣٦هـ/ ٢٤/يونيه ١٩١٨م، ص ٣). ٨- أحمد إدريس المتوفى في (٨ اذى القعدة ١٣٣٦هـ/ ١٥/أغسطس ١٩١٨م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٢٠، كشف بيان وفر مرتبات الوظائف الحالية بالمعاهد لغاية سبتمبر ١٩١٩، بتاريخ (٣ المحرم ١٣٣١هـ/ ١٥/أكتوبر ١٩١٩م). ٩- أحمد البسيونى المتوفى في (٧ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٩/مارس ١٩١٩م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ٨، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٩١٧، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٢٣/مارس ١٩١٩م؛ نفسه، الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٣، كشف بيان الوظائف الحالية من هيئة كبار العلماء، بتاريخ ١٢ المحرم ١٣٤٢هـ/ ٢٥/أغسطس ١٩٢٣م). ١٠- محمد إبراهيم القباياتى المتوفى في (٢٧ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٢٩/مارس ١٩١٩م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ٢٧، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٣٠/مارس ١٩١٩م، ص ١٠؛ نفسه، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٣، مادة ١٤٣، بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٣٧هـ/ ١٩/يونيه ١٩١٩م، ص ١١؛ نفسه، صادر الرياسة والجهات السائرة وجهات أخرى، سجل ٦، مادة ٤٠٦، بتاريخ ٢٦ المحرم ١٣٣٨هـ/ ٢١/أكتوبر ١٩١٩م، ص ٣٠؛ محافظ عابدين، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٢٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١١٩، بتاريخ ١٢ صفر ١٣٣٨هـ/ ٥/نوفمبر ١٩١٩م؛ سجلات الجامع الأزهر، صادر الرياسة والجهات السائرة وجهات أخرى، سجل ٦، مادة ٦٢٢، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٢١/يناير ١٩٢٠م، ص ٤٥). ١١- بكرى الصدى المتوفى في (١٦ شوال ١٣٣٧هـ/ ١٤/يوليو ١٩١٩م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر)

موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ٨، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٨٩، بتاريخ ٢٣ شوال ١٣٣٧هـ/٢١ يوليو ١٩١٩م؛ محافظ الأزهر الشريف، محفظة ١٨، ملف ١٤، مذكرة ١٣، بشأن النظر في طلب الأزهر تقرير مرتب لأولاد المرحوم الأستاذ الشيخ بكري الصديق المشتغلين بطلب العلم، بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٣٣٩هـ/٣ أغسطس ١٩٢١م، ص ١. ١٢- سليمان العبد المتوفى لى (٢٦ ذى القعدة ١٣٣٧هـ/٢٠ أغسطس ١٩١٩م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر، (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ٨، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٢٧٩، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٣٣٧هـ/٢٦ أغسطس ١٩١٩م؛ نفسه، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٢٠، مذكرة ١٥، بشأن إحاطته علماً بوفاة المرحوم الأستاذ سليمان العبد شيخ السادة الشافعية، وبصدور الإرادة السنية بتعين الأستاذ الشيخ محمد التجدي شيخاً للسادة الشافعية فى الديار المصرية، بتاريخ ٢٤ اغرم ١٣٣٨هـ/١٩ أكتوبر ١٩١٩م؛ سجلات الجامع الأزهر، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٢، جـ ١، مادة ١٣٠، بتاريخ ٢٦ اغرم ١٣٣٨هـ/٢١ أكتوبر ١٩١٩م، ص ٤٣. ٥٠- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٠، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٣٣٨هـ/١٧ يوليو ١٩٢٠م، ص ٢.

٥١- المقصود هنا بالمناصب الدينية السامية، المناصب التى يشغلها كل من مفتى الديار المصرية، ورئيس المحكمة العليا الشرعية، والمدير العام للمعاهد الدينية، إذا توافرت فيهم شروط الانتخاب ضمن هيئة كبار العلماء. (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٣، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٣، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/٣٠ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١-٤؛ نفسه، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٤، بتاريخ ١٧ اغرم ١٣٣٩هـ/٢٠ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ١-٣).

٥٢- الفرق بين الإرادة السنية والمرسوم هو أن الإرادة السنية تعنى صدور القرار خالصاً دون معاونة من أجهزة تابعة. أما المرسوم فيأتى بناء على اقتراح من السلطات التنفيذية والتشريعية، أى أن الإرادة السنية تحصر المسئولية والتصرف فى الملك فقط، فهو نوع من الحقوق الشخصية للسلطان. أما المرسوم فهو عبارة عن اعتماد للقوانين المقدمة أساساً من مجلس الوزراء تحت مسئولية دون أن يتحمل السلطان أدنى مسئولية. (انظر: عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص ١٩، ٤٧).

٥٣- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/٢٤ يوليو ١٩٢٠م؛ نفسه، الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، المادة (١٠٧) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/١٩ أغسطس ١٩٢٠م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ٩٥، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/١٩ أغسطس

- ١٩٢٠م، ص٣٦؛ انظر ملحق رقم (٣).
- ٥٤- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/٢٤ يوليو ١٩٢٠؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج١، مادة ٩٥، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص٣٦؛ انظر ملحق رقم (٣).
- ٥٥- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص٨٧-٨٩ ولزبد من التفاصيل. (انظر: تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، جريدة الأهرام، السنة ٥٦، العدد ١٦٥٠٥، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/١٧ نوفمبر ١٩٣٠م، ص٥؛ تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية، جريدة الأهرام، السنة ٥٦، العدد ١٦٥٠٧، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/١٩ نوفمبر ١٩٣٠م، ص١٠٩).
- ٥٦- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٢، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/١٦ نوفمبر ١٩٣٠م.
- ٥٧- نصت الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ فى الدستور المصرى الصادر بتاريخ (٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ - ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م) على أن: " يكون تعيين شيخ الجامع وغيره من الرؤساء الدينين مسلمين وغير مسلمين منوط بالملك وحده " وبهذا المعنى صدر المرسوم بقانون رقم " ٤٩ لسنة ١٩٣٠ " الخاص بتنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية. (انظر: عثمان خليل عثمان، النظام الدستورى المصرى، جامعة قواد الأول، القاهرة، ١٩٤٢، ص٢٧١، ٢٧٢).
- ٥٨- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٣، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/١٦ نوفمبر ١٩٣٠م.
- ٥٩- نفسه: مادة ١٤.
- ٦٠- نفسه: مادة ١٥.
- ٦١- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٦، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/١٦ نوفمبر ١٩٣٠م " نصت المادة ٨٣ " من القانون رقم " ٤٩ لسنة ١٩٣٠ " على أنه: " لا يجوز الجمع بين مرتبين مقررين فى ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ولا بين مرتب فى هذه الميزانية ومرتب آخر فى ميزانية الحكومة أو فى ميزانية وزارة الأوقاف. ويستثنى من هذا الحكم شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المذاهب على ألا يجمع أحدهم أكثر من مرتبين فى آن واحد " . (انظر: محافظ عابدين، الأزهر)

موضوعات مختلفة، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٨٣، بتاريخ ٤٢ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ - ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م).

٦٢- نفسه، مادة ١٧.

٦٣- نفسه، مادة ٢٦.

٦٤- تم وضع لائحة محاكمة العلماء في صيغتها القانونية في (٢ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ/ ١٤ سبتمبر ١٩٣١م) وأهم ما جاء فيها: أنه إذا وصل إلى علم شيخ الجامع الأزهر أن أحد العلماء - موظفاً كان أو غير موظف - وقع منه مالا يناسب وصف العالمية وتبين أن هناك ما يستدعي التحقيق أمر به، وإذا أسفر التحقيق عما يستدعي المحاكمة دعا شيخ الجامع الأزهر هيئة كبار العلماء محاكمة المتهم، ويبلغ أعضاء الهيئة صورة من التحقيق - من ورقة الإقام - قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل، لذا يعلن المتهم قبل الجلسة بأسبوع على الأقل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بالتهمة المنسوبة إليه وأدلتها بالإيجاز؛ فإذا كان غائباً أو رفض التوقيع على الإعلان أو لم يكن له محل إقامة معروف ينشر الإعلان بالجريدة الرسمية. أما إن كان المتهم موظفاً ياحدى جهات الحكومة أرسل الإعلان إليه بواسطة المصلحة التابع لها. وإن كان له محل إقامة معلوم خارج القطر المصرى أرسل الإعلان لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق السياسية. وللمتهم الحق في أن يطلع على أوراق التحقيق ويأخذ صوراً منها على مصاريفه، وله أن يدافع عن نفسه بنفسه كتابةً أو شفهاً، وللهيئة أن تستوفى بعض نطق التحقيق التي ترى ضرورة استيفائها وصولاً للحقيقة، ولها أن تسمع من ترى ضرورة لسماع أقوالهم. على أن تصدر الهيئة حكمها بعد المداولة ويكون شاملاً للأسباب. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٤٨، ملف ١، مذكرة ٤، عرض لائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم مالا يناسب وصف العالمية بعد وضعها في الصيغة القانونية، بتاريخ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٣١م، ص ٣)؛ انظر ملحق رقم (٥).

٦٥- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٨، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م.

٦٦- نفسه، مادة ١٩.

٦٧- مزيد من التفاصيل حول القانون. (انظر: مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، وزارة الحفانية، مجموعة القوانين والراسيم والأوامر الملكية للثلاثة أشهر الأولى من سنة ١٩٣٦، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٩٣٧، ص ٨٧-١١٩).

٦٨- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ٩، بتاريخ ٣ المحرم

١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٠. هذه المادة تقابل المادة ١٢، ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠.

٦٩- مثل أعضاء المجلس الأعلى للأزهر حينذاك العلماء: محمد عبد اللطيف الفحام " وكيل الجامع الأزهر و المعاهد الدينية "، وعبد المجيد سليم: مفتي الديار المصرية"، ومحمد مأمون الشناوى " شيخ كلية الشريعة"، وعبد المجيد اللبان " شيخ كلية أصول الدين "، وإبراهيم حمروش " شيخ كلية اللغة العربية "، وأحمد نصر العدوى " شيخ السادة المالكية "، ومحمد سبيع الذهبي " شيخ السادة الحنابلة". بالإضافة إلى مصطفى حنفي بك " وكيل وزارة الحفانية "، ومحمد العشماوى بك " وكيل وزارة المعارف العمومية، وحسن فريد بك " المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية "، ومحمد خالد حسنين بك " رئيس مفتش العلوم والآداب بالمعاهد الدينية " وجلال فهم بك " وكيل وزارة الأوقاف "، ومحمد فؤاد كمال بك " وكيل وزارة المالية ". ويأتى على رأسهم جميعاً شيخ الجامع الأزهر. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٤، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٦، ٢٥ رجب ١٣٤٥هـ/ ٢٤، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥م، ص ١).

٧٠- تم تعيين الشيخ عبد المجيد اللبان في هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الصادر بتاريخ (أربع الأول ١٣٤٩هـ/ ٣ أغسطس ١٩٣٠م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٤٥، ملف ٨، أمر ملكي رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بتعيين ثلاثة علماء في هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ ٣ أغسطس ١٩٣٠م؛ سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٩٤، جـ ١، مادة ١٧٩٤، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م، ص ٩٣).

٧١- تم تعيين الشيخ محمد مأمون الشناوى في هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٤ الصادر بتاريخ (٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/ ١٠ يولييه ١٩٣٤م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥١، ملف ٤، أمر ملكي رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٤ بتعيين ثلاثة علماء ضمن هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/ ١٠ يولييه ١٩٣٤م)

٧٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٤، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٦، ٢٥ رجب ١٣٥٤هـ/ ٢٤، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥م، ص ٢.

٧٣- في تعديل قانون الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٦١، العدد ١٨٢٣٨، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥م، ص ١١.

٧٤- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٢.

٧٥- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٠، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥٥هـ / ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩١، ٩٠. هذه المادة تقابل المادة ١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠) وقد كانت المادة ١٣ تشترط الحصول على درجة العالمية مع لقب أستاذ والاشتغال بالتدريس في إحدى الكليات، فزادت هذه المادة أن يكون التدريس في إحدى الكليات مدة لا تقل عن عشر

سنوات. وكانت المادة ١٣ تشترط في القضاء درجة رئيس محكمة وللموظفين في المعاهد الأزهرية درجة شيخ معهد ثانوي، فحذف ذلك من هذه المادة وشرطت مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة بدون التقيد بمركز خاص؛ لأنه لا معنى للتقيد بالمراكز في الألقاب العلمية. وقد كانت المادة ١٣ تجيز الحصول على مركز في جماعة كبار العلماء لأشخاص ليس لهم صلة بالتعليم ولا بالقضاء فحذفت. وقد شرط في هذه المادة الحصول على أصوات ثلاثة أرباع الأعضاء لصحة الانتخاب، وكان القانون المعدل يكفي بالأغلبية المطلقة. والمقصود بالوظائف العلمية في هذه المادة وظائف مشايخ الكليات والمعاهد والمفتشين العلميين والوظائف التي تنشا معادلة هذه الوظائف في المستقبل، ويلاحظ أن تضم المدد التي تقضى في التدريس إلى المدد التي تقضى في الوظائف المذكورة. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٩٤، ملف ٩، مشروع قانون الجامع الأزهر المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وقانون التخصص رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ مع ذكر الأصل وبيان أسباب التعديل، مادة ١٠، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٣٥٤ هـ/ ٢٥ فبراير ١٩٣٥ م، ص ٤).

٧٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٤، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٥، ٢٦ رجب ١٣٥٤ هـ/ ٢٤، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥ م، ص ٢.

٧٧- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، المادة ١١، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥٥ هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ٩١. هذه المادة تقابل المادة ١٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠.

٧٨- نفسه: مادة ١٢، ص ٩١. نصت المادة (٣٢) من القانون على أنه لا يجوز الجمع بين مرتبتين مقررين في ميزانية الجامع الأزهر ولا بين مرتب في هذه الميزانية ومرتب آخر في ميزانية الحكومة أو في ميزانية وزارة الأوقاف، ويستثنى من هذا الحكم شيخ الجامع الأزهر، وشيوخ المذاهب على ألا يجمع أحدهم أكثر من مرتبتين في آن واحد، وللعضو من جماعة كبار العلماء أن يجمع بين المعاش ومرتب كبار العلماء بشرط ألا يزيد مجموعها على مرتبه في الوظيفة التي أحيل منها إلى المعاش (انظر: نفسه، مادة ٣٢، ص ٩٦).

٧٩- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، المادة ١٣، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥٥ هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ٩١. هذه المادة تقابل المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠. وكان القانون ينص على ما يفيد وجوب محاكمة العالم الأزهرى وإخراجه من زمرة العلماء وتحريم الوظائف الدينية والمدنية عليه، وذلك فيما إذا ثبت أنه ارتكب ما ينال وصف العالمية. وفي هذا الإطلاق ما يصح أن يكون سبباً مصلتاً على زووفن العلماء؛ لأن ما ينال وصف العالمية لم يحدد ولم يعرف بمقتضى القانون، وعدم التحديد والتعريف يعطى الرياسة باعتبارها السلطة التنفيذية الحق المطلق في التأويل والتخريج، وكان من جراء هذا فيما سبق اعتبار الجلوس على القهوة منافياً لوصف العالمية. و صار مصاحبة غير المرغوب فيهم عملاً منافياً لوصف العالمية كذلك. (انظر: في تعديل قانون الأزهر، جريدة الأهرام، السنة ٦١، العدد ١٨٢٣٨، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٤ هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥ م، ص ١١)؛ لذا فقد استقر الرأى على

وجوب تقييد هذا النص بأمر ثلاثة، من جهة العقائد شرط أن يكون طعن في أصل من أصول الإسلام، أو أنكر ما علم من الدين بالضرورة، ومن جهة السلوك شرط أن يكون سلك سلوكاً شائناً، وكانت المادة القديمة مطلقة، ويلاحظ هنا أنه حذفت المادة (١٧) من القانون المعدل؛ لأن الحكم الذي اشتملت عليه من حقه أن يوضع في اللائحة الداخلية لا في القانون، ويلاحظ أن زوال الأهلية للوظائف العامة يترتب عليه طرده منها وقطع مرتباته منها، فلا داعي لإبقاء العبارات الرائدة عن هذا المقدار. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٩٤، ملف ٩، مشروع قانون الجامع الأزهر المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وقانون التخصيص رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ مع ذكر الأصل وبيان أسباب التعديل، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٣٥٤هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥م، ص ٥).

٨٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٤، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٦، ٢٥ رجب ١٣٥٤هـ/ ٢٤، ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥م، ص ٣.

٨١- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٤، بتاريخ ١٣ اغرم ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٢. " هناك مسألة قائمة على هذا النص من الخطورة بمكان، وهى أن العالم الذي يحكم بإخراجه من زمرة العلماء لا يمكن أن يرد إليه اعتباره أو ينظر في توبته وإن أعلنها إلا بعد مضي عشرة أعوام، طبقاً لنص القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٠ مادة ١٩ " منه، ولكن استقر الرأي على أن هذه المدة طويلة وخاصة في مقام التوبة؛ لأن الشأن فيها أن لا تقيد بزمان معين بل تقبل بمجرد الإعلان. ومن ثم قررت قصرها على خمس سنوات يمكن للعالم المحكوم عليه إثر انقضائها أن يطلب النظر في أمره وأن يرد إليه اعتباره. (انظر: في تعديل قانون الأزهر، جريدة الأهرام، السنة ٦١، العدد ١٨٢٣٨، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥م، ص ١١).

٨٢- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٥، بتاريخ ١٣ اغرم، ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٢.

٨٣- نفسه: مادة ١٦، ص ٩٢ " هذه المادة تقابل المادة ٨٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠، والتي كانت تنص على أن: " يضع شيخ الجامع الأزهر مع شيوخ المذاهب الأربعة نظام الوعظ والإرشاد وقواعدها ويصدرها إلى الجهة المختصة لتنفيذها. وهو حكم شاذ في القانون؛ لأنه لم يوضح أن يضع غيره اختصاص شيوخ المذاهب، رأى أن يكون من اختصاص جماعة كبار العلماء؛ لأنها أقدر من شيوخ المذاهب بعدد أفرادها وطريقة تأليفها ولها كل شيوخ المذاهب أيضاً، ولقد أبرز في المادة وضع نظام أرباب الطرق منعاً لكل ليس يحصل في تفسير المادة، فإن المادة كانت تشمل ذلك وهذا هو المقصود من وضعها في القانون المعدل. وليس الغرض أن تسيطر جماعة كبار العلماء على أرباب الطرق وتكون هيئة تنفيذية تلقى عليهم أوامرها، بل الغرض أن يجعل نظامهم موافقاً لأحكام الشريعة، فقد دلت التجارب على خروج بعض الطرق عن نظم الدين وأحكامه بل إن بعض الطرق تحارب الأحكام الشرعية مدعية أنها تتبع الحقيقة وأن الحقيقة شئ غير

الشريعة. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٩٤، ملف ٩، مشروع قانون الجامع الأزهر المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ وقانون التخصيص رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ مع ذكر الأصل وبيان أسباب التعديل، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٣٥٤ هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ م، ص ٦٥). ولعل السبب الرئيس في ذلك هو أن الطرق الصوفية قد تعددت مذاهبها على نحو يدعو إلى البحث والنظر. وأن رجال هذه الطرق يمثلون ناحية دينية قائمة على العقيدة. وإن السواد الأعظم من الأهلالي كثيراً ما يعتقدون في هؤلاء الرجال باعتبار أنهم رجال المعجزات والكرامات، وقد يكون بينهم من يشين سمعتهم ولا يعمل على ترسيخ هذه العقيدة في نفوس الأهلالي. ولا يصح ترك الأمر هكذا فوضى لا ضابط له ولا نظام أو قانون، فقررت اللجنة أخيراً أن يسطر بجماعة كبار العلماء تنظيم الدعوة إلى الله إلى رجال الوعظ والإرشاد من العلماء الأزهرين، وتنظم أرباب الطرق الصوفية والنظر في أمر كل طريقة منها على حدة. (انظر: في تعديل قانون الأزهر، جريدة الأهرام، السنة ٦١، العدد ١٨٢٣٨، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٤ هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥ م، ص ١١).

٨٤- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٢٢، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥٥ هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ١١٦.

٨٥- تعديل مادتين في قانون الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٠٩، بتاريخ ٢٤ رجب ١٣٦٩ هـ/ ١٢ مايو ١٩٥٠ م، ص ٨.

٨٦- يشتمل القانون على (١٠١) مادة وقد رتب في ستة أبواب: الباب الأول: في الأحكام العامة، وما يتعلق به من مكانة الأزهر وأهميته، وطريقة اختيار شيخ الأزهر ووكيله، بالإضافة إلى هيئات الأزهر وتشمل: المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، والمعاهد الأزهرية. الباب الثاني: في المجلس الأعلى للأزهر، ويتحدث عن تكوينه واختصاصاته. الباب الثالث: في مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية. الباب الرابع: عن جامعة الأزهر، ويشتمل اختصاصاتها وكلياتها، وهي: كليات للدراسات الإسلامية تحدد عددها اللائحة التنفيذية - كلية للدراسات العربية - كلية المعاملات والإدارة - كلية الهندسة والصناعات - كلية الزراعة - كلية الطب. وأشار القانون إلى أنه يجوز إنشاء كليات أخرى أو معاهد عالية تابعة لجامعة الأزهر بقرار من رئيس الجمهورية. الباب الخامس: في المعاهد الأزهرية وكل ما يتعلق بها. الباب السادس: في الأحكام الانتقالية. ولتزيد من التفاصيل حول هذا القانون. (انظر: قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، جريدة وزارة العدل، النشرة التشريعية، قسم المجموعة الرسمية، القاهرة، بتاريخ ٢٢ محرم ١٣٨١ هـ/ ٥ يوليو ١٩٦١ م، ص ٢٠٦-٢٠٨٦).

٨٧- محمد عبد الله ماضي وآخرون: المرجع السابق، ص ٩٠.

٨٨- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٣.

- ٨٩- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها: المصدر السابق، مادة ٢، ص ٢٠٦١، ٢٠٦٠.
- ٩٠- محمد كمال السيد محمد: المرجع السابق، ص ٣٥٥.
- ٩١- سهام العريايوى مهدى بحرى عباس: الدور التربوى لجامعة الأزهر في مواجهة الاختراق الثقافي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طنطا، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٥٣.
- ٩٢- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له: المصدر السابق، مادة ١٥، ص ٢٠٦٥.
- ٩٣- نفسه، مادة ١٦، ص ٢٠٦٦* تم توقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة بين الحكومتين المصرية والسورية في (١١ رجب ١٣٧٧هـ/ أول فبراير ١٩٥٨م) على أن يكون نظام الجمهورية العربية ديمقراطياً رئاسياً يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم ويكونون مسؤولين أمامه. كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظل شعباً واحداً، وكان يرأسها الرئيس جمال عبد الناصر (١٣٧٦-١٣٩٠هـ/ ١٩٥٦-١٩٧٠م)، ولكن هذه الوحدة لم تطل كثيراً فما لبث أن انفصلت الدولتان في (١٧ ربيع الآخر ١٣٨١هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م) إثر الانقلاب العسكرى الانفصالى الذى قام به بعض الضباط السوريين في دمشق. (انظر: أبو الفتح رضوان، القومية العربية، ط ٤، الهيئة العامة للكتاب والأجهزة العلمية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٩).
- ٩٤- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له: المصدر السابق، مادة ١٧، ص ٢٠٦٦.
- ٩٥- نفسه: مادة ١٨، ص ٢٠٦٦.
- ٩٦- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له: المصدر السابق، مادة ١٩، ص ٢٠٦٧.
- ٩٧- نفسه: مادة ٢٠، ص ٢٠٦٧.
- ٩٨- نفسه: مادة ٢١، ص ٢٠٦٧.
- ٩٩- نفسه: مادة ٢٢، ص ٢٠٦٧.
- ١٠٠- نفسه: مادة ٢٣، ص ٢٠٦٧.
- ١٠١- نفسه: مادة ٢٤، ص ٢٠٦٧.
- ١٠٢- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له: المصدر السابق، مادة ٢٥، ص ٢٠٦٨.
- ١٠٣- نفسه: مادة ٢٦، ص ٢٠٦٨.

- ١٠٤ - نفسه: مادة ٢٧، ص ٢٠٦٨.
- ١٠٥ - نفسه: مادة ٢٨، ص ٢٠٦٨.
- ١٠٦ - نفسه: مادة ٢٩، ص ٢٠٦٨.
- ١٠٧ - نفسه: مادة ٣٠، ص ٢٠٦٩.
- ١٠٨ - قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له: المصير السابق، مادة ٣١، ص ٢٠٦٨.
- ١٠٩ - نفسه: مادة ٣٢، ص ٢٠٦٩.
- ١١٠ - وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٣٣١.
- ١١١ - محمد عبد النعم خفاجي: المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٢٧.

الفصل الثاني

الجهاز الإداري للهيئة

تُعد دراسة الجهاز الإداري لهيئة (جماعة) كبار العلماء حلقة من حلقات دراسة هيئة كبار العلماء في الفترة الواقعة بين عامي (١٣٢٩-١٣٨١هـ/١٩١١-١٩٦١م) وعليه فسوف يتم التعرض في هذا الفصل للجهاز الإداري لهيئة (جماعة) كبار العلماء خلال تلك الفترة، ويتكون الجهاز الإداري للهيئة من: رئيس الهيئة ومعه شيخ الجامع الأزهر، ويليهِ وكيلان، وهم: مفتي الديار المصرية، ووكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، علاوة على لجان الهيئة، وهم: لجنة هيئة كبار العلماء، واللجنة التنفيذية، ولجنة البحوث العلمية، واللجنة المالية، أضف إلى ذلك أمناء سر الهيئة، وأخيراً أمين صندوق الهيئة، ثم يتطرق الحديث بعد ذلك إلى الكادر الوظيفي للهيئة وما يشتمل عليه من المرتبات والمعاشات والإعانات ووفر الميزانية، وسوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل على النحو التالي:

أولاً: رئيس الهيئة:

منذ صدور القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) الذي نص على إنشاء هيئة كبار العلماء، ومروراً بالقوانين المعدلة له، وهما القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠)، والقانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦)، حتى صدور القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) الذي بموجبه ألغيت هذه الهيئة وحل محلها مجمع البحوث الإسلامية، وشيخ الجامع الأزهر هو الرئيس الأعلى لهيئة (جماعة) كبار العلماء، ولا غرو في ذلك فشيخ الجامع الأزهر هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين، والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين بالنسبة إلى أهل العلم وحملة القرآن الشريف، سواء أكانوا منتسبين إلى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية والأقسام العامة أم غير منتسبين إليها

(١)، فضلاً على أن شيخ الجامع الأزهر هو المنفذ الفعلي العام لجميع القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية، وأرباب الوظائف في جميع المعاهد تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره . (٢)

ويستنتج من ذلك أن شيخ الجامع الأزهر هو الأعلّم بأمر الدين فيما يخص قضايا الدين، وبالتالي يمثل رأيه الرأي الفصل في هذه القضايا، وليس لأحد بعده كلمة، ورأيه بهذه الصفة ملزماً وليس استشارياً تأخذ به السلطة أولاً تأخذ به، وله الكلمة الفصل في كل ما يتصل بالشئون الدينية، التي من خلالها يتنظم المجتمع وتنظم العلاقة بين أفرادها، وكذا فيمن يشتغل بالقرآن والعلوم الإسلامية، وذلك لما يمثله شيخ الجامع الأزهر من مكانة علمية، هذا بالإضافة إلى إشرافه على أهل العلم وحملته القرآن الكريم من غير المنتمين إلى الأزهر، (٣) وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته . (٤) وبلغ من أهمية مكانته أن وصل مرتبه عام (١٣٣٩هـ / ١٩٢٠ م) إلى "١٤٠٠" جنيهاً سنوياً، ويعطى علاوة قدرها "١٠٠" جنيه كل عامين وهي مماثلة للدرجة وكيل وزارة "على ميزانية الحكومة" . (٥)

ويلاحظ أنه منذ إنشاء منصب مشيخة الجامع الأزهر و شيخ الجامع الأزهر هو المتصرف الوحيد في شئون الأزهر والمنتمين إليه، ولكن هذه السلطة قد تم تحجيمها وتنفيذها عندما فرض عليه عام (١٣١٢هـ / ١٨٩٥ م) أن يعمل من خلال مجلس للإدارة - كما ذكر سابقاً - وفي (١٣٢٩هـ / ١٩١١ م) تحددت سلطات شيخ الجامع الأزهر أكثر من ذي قبل، وذلك بتشكيل مجلس جديد يسمى مجلس الأزهر الأعلى بموجب القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) (٦)، ويؤلف من شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس ومن ثمانية أعضاء، وهم: شيخ السادة الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة، ومدير عموم الأوقاف المصرية، وثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى. (٧) ورغم أنه لم يتحدد صراحة

هذه (الصفات الملائمة) فإنها لا شك خاصة بالموقف الخلقي والسلوكي أو اختلاف الديانة^(٨).

ويلاحظ أن وجود مدير عموم الأوقاف بالمجلس له أهمية خاصة عند النظر في أمور الأوقاف الموقوفة على الأزهر أو التعليم الديني بشكل عام، كما أن وجود خبرات تعليمية بالمجلس من غير العلماء يعكس حرص أولى الأمر على تطوير هذه المؤسسة الدينية، ويثبت من ناحية أخرى افتقار الأزهر إلى مثل هذا النوع من الخبرات^(٩).

وقد توالى بعد ذلك العديد من القوانين لإصلاح الأزهر، وبالتالي أصاب مجلس الأزهر الأعلى قسماً من هذا الإصلاح، فموجب القانون رقم (٦ لسنة ١٩١٦) الصادر في (٢٥ ربيع الآخر ١٣٣٤هـ / ٢٩ فبراير ١٩١٦م) زاد عدد أعضاء مجلس الأزهر الأعلى إلى اثنا عشر عضواً، من بينهم شيخ الجامع الأزهر " رئيساً "، وشيخ السادة الأحناف " ويتولى رئاسة المجلس الأعلى في حالة غياب الرئيس "، وشیوخ السادة المالكية والشافعية والحنابلة، ووزير الأوقاف " وله عند الاقتضاء أن ينيب عنه وكيل وزارته "، والمدير العام للجامع الأزهر والمعاهد العلمية الدينية الإسلامية . وثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام إدارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى " ويكون تعيينهم بإرادة سنية بناء على قرار من مجلس الوزراء "، وشیخاً معهدى الإسكندرية وطنطا " ويكون رأيهما استشارياً"، ولرئيس المجلس أن يدعو شیوخ المعاهد الأخرى لحضور الجلسات التي يحصل فيها نظرمسائل التعليم المتعلقة بمعهد كل منهم ويكون رأيهم استشارياً أيضاً، أما إذا اجتمعت مشيخة الجامع الأزهر ومشیخة أحد المذاهب الأربعة، في شخص رئيس المجلس الأعلى، فيكون وكيله في مشيخة مذهبه عضواً قانونياً في المجلس لتمثيل أهل ذلك المذهب^(١٠).

ولكن مجلس الأزهر الأعلى بدأ يفقد صفته الدينية التي كانت واضحة منذ تشكيل أول مجلس إدارة، والذي تشكل في الأساس للموازنة بين المذاهب الأربعة^(١١)، وذلك بصدور القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠) الذي أقر على أن يشكل مجلس الأزهر الأعلى من أربعة عشر عضواً، وهم: شيخ الجامع الأزهر، ووكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ومفتى الديار المصرية، ومشايخ الكليات الثلاثة^{لجنتها} الشرعية، اللغة العربية، أصول الدين"، ووكيل وزارة الحقانية، ووكيل وزارة الأوقاف، ووكيل وزارة المعارف العمومية، ووكيل وزارة المالية، واثنان من هيئة كبار العلماء "ويعينان بأمر ملكي لمدة سنتين"، واثنان ممن يكون في وجودهم بالمجلس مصلحة لترقية التعليم في الأزهر والمعاهد الدينية "ويعينان بمرسوم لمدة سنتين". على أن يتولى رئاسة المجلس شيخ الجامع الأزهر، وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لوكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، وكان يشترط في أعضاء المجلس الأعلى أن يكونوا من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، فإن لم تتوافر هذه الصفات في أحد وكلاء الوزارات، المشار إليهم سابقاً، عين مجلس الوزراء أحد كبار موظفي هذه الوزارة ممن تتوافر فيه تلك الصفات.^(١٢)

ويلاحظ على هذا التشكيل تغليب الصفة المدنية على الدينية وهو التشكيل الذي تم إقراره أيضاً في القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦)، ولكن مع تغيير اسم المجلس ليصبح المجلس الأعلى للأزهر.^(١٣) وقد زادت الصفة المدنية لهذه المؤسسة بصدور آخر القوانين المنظمة لها - خلال فترة البحث - وهو القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١)، وبمقتضى هذا القانون أصبح مجلس الأزهر الأعلى يتكون من: شيخ الجامع الأزهر "وله رئاسة المجلس"، ووكيل الأزهر، ومدير جامعة الأزهر، وعمداء الكليات بجامعة الأزهر، وأربعة من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يختارهم المجمع ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح شيخ الجامع الأزهر لمدة سنتين، وأحد وكلاء الوزارات أو الوكلاء المساعدين من وزارات

الأوقاف، والتربية والتعليم، والعدل، والخزانة، ويصدر بتعيين كل منهم قرار من الوزير الذى يمثل وزارته فى المجلس، ومدير الثقافة والبعوث الإسلامية ومدير المعاهد الأزهرية، وثلاثة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى، والشئون العامة المتعلقة به، ويكون أحدهم على الأقل من أعضاء المجلس الأعلى للجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة، ويعينون بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى المجلس وبناء على ترشيح شيخ الجامع الأزهر وذلك لمدة سنتين.^(١٤)

كما سبق يتضح أنه منذ صدور القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) وحتى صدور القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) والسلطة الحاكمة تحرص على زيادة عدد الأعضاء الممثلين لها داخل المجلس الأعلى للأزهر، وبالتالي التعامل مع الجامع الأزهر على أنه مؤسسة مدنية تعليمية فى الأساس وليس مؤسسة دينية الغرض الأساسى منها هو القيام على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته، ونشره ليس فى مصر وحدها بل فى العالم أجمع؛ حتى يكون الجامع الأزهر وسيلة طائفة فى يدها توجهها كيفما تشاء. أما عن الشروط الواجب توافرها فىمن يتولى منصب شيخ الجامع الأزهر، فقد أقر القانون (رقم ١٠ لسنة ١٩١١) على أن يختار شيخ الأزهر من بين هيئة كبار العلماء.^(١٥) وبناء على ذلك فإن الشروط الواجب توافرها فىمن ينتخب شيخاً للجامع الأزهر هى نفس الشروط الواجب توافرها فى انتخاب أعضاء هيئة كبار العلماء، التى تمثلت وفقاً لما جاء بهذا القانون فى الشروط الآتية:

أولاً: أن لا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة.

ثانياً: أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس فى الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مدة أقلها عشر سنوات منها مدة أقلها أربع سنوات فى القسم العالى.

ثالثاً: أن يكون قد ألف كتاباً فى أحد العلوم المذكورة فى المادة الرابعة بعد المائة، وأن يكرن قد منح الجائزة العلمية المنصوص عليها فى المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون.

رابعاً: أن يكون معروفاً بالورع والتقوى، وليس في ماضيه ما يشين سمعته^(١٦).
وكما ذكر في الفصل السابق فإنه بموجب القوانين التي صدرت بعد هذا القانون، وهي: القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٢٠)، والقانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠)، والقانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦)؛ فإن الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء (١٣٢٩-١٣٥٤هـ/١٩١١-١٩٣٥م) أو جماعة كبار العلماء (١٣٥٥-١٣٨١هـ/١٩٣٦-١٩٦١م) قد طرأ عليها العديد من التعديلات وفقاً لما جاء بهذه القوانين^(١٧) وبالتالي فإن انتخاب شيخ الجامع الأزهر كان يراعى فيه هذه التعديلات التي طرأت على هذه الشروط بموجب هذه القوانين، والتي كانت تقضى بأن يختار شيخ الجامع الأزهر من بين هيئة كبار العلماء^(١٨)، أو جماعة كبار العلماء^(١٩). ولكن عندما اتجهت النية إلى تعيين الشيخ مصطفى عبد الرزاق شيخاً للجامع الأزهر عام (١٣٦٥هـ/١٩٤٥م) كان يفتقد شروط وصلاحيات جماعة كبار العلماء، فهو لم يتول القضاء الشرعى، ولم يقم بالتدريس في الجامع الأزهر، والمعاهد الدينية مدة معينة... ولكنه كان يعمل بالتدريس بالجامعة المصرية^(٢٠)، لذا فقد أثار ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرزاق للمشيخة العتيدة تذبذباً بين رجال الأزهر وعلمائه، ممن كانوا يؤمنون بأنهم أجدر بالرئاسة الدينية الجليلة منه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ثارت أزمة بين القصر وجماعة كبار العلماء، فقد كان الملك فاروق (١٣٥٦-١٣٧٢هـ/١٩٣٧-١٩٥٢م) يرغب في ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرزاق شيخاً للجامع الأزهر، وكان الشائع في ذلك الوقت أن الخاصة الملكية استولت على مساحات شاسعة من وزارة الأوقاف، وكان مصطفى عبد الرزاق وزيراً للأوقاف آنذاك (١٣٥٧-١٣٦٥هـ/١٩٣٨-١٩٤٥م)، وأن الملك أراد مكافأته على ذلك بتعيينه شيخاً للجامع الأزهر^(٢١).

بيد أن الحكومة احتاطت للأمر وسدت على المعارضين طريق المعارضة، وتقدمت وزارة محمود النقراشى باشا (١٣٦٤-١٣٦٥هـ/١٩٤٥-١٩٤٦م)

بتعديل قانون الجامع الأزهر لإلغاء الشرط الخاص بعضوية جماعة كبار العلماء، وبدلاً من شرط التدريس في الأزهر لمدة عشر سنوات عدلت المادة إلى خمس سنوات بالتدريس في الأزهر أو في جامعة فؤاد الأول " جامعة القاهرة"، أو جامعة فاروق الأول " جامعة الإسكندرية"، وكذا أضيف لمبررات الترشيح من سبق أن تولى منصب الإفتاء أو عضوية المحكمة الشرعية،^(٢٣) وعرض الموقف على جماعة كبار العلماء فرفضت تعديل القانون، وكان في مقدمة المعارضين الشيخ محمد مأمون الشناوى و" وكيل الأزهر حينئذ " والشيخ عبد المجيد سليم^(٢٤) "مفتى الديار المصرية حينذاك " والشيخ إبراهيم حمروش " شيخ كلية الشريعة حينذاك "؛ لأحققيهم في ولاية هذا المنصب، ولكن الملك تحطاهم جميعاً - وما يذكر أن كلاً منهم ولى المشيخة في حينه - وطلب من ثلاثتهم تقديم استقالتهم فقدموها في (١٦ المحرم ١٣٦٥ هـ / ١١ ديسمبر ١٩٤٥ م)،^(٢٥) ووافق مجلس النواب بجلسته المنعقدة في (١٦ المحرم ١٣٦٥ هـ / ١١ ديسمبر ١٩٤٥ م)، ومجلس الشيوخ على تعديل قانون الجامع الأزهر^(٢٦).

وبناء على ما تقدم فقد صدر المرسوم بالقانون رقم (١٢٣) - السنة ١٩٤٥ - بتاريخ (٢١ المحرم ١٣٦٥ هـ / ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ م)، وبموجبه أصبح شيخ الجامع الأزهر يختار من بين جماعة كبار العلماء أو ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية:

- ١- أن يكون سنه خمساً وأربعين سنة على الأقل .
- ٢- أن يكون معروفاً بالورع والتقوى في ماضيه وحاضره .
- ٣- أن يكون حائزاً لشهادة العالمية منذ خمس عشرة سنة على الأقل .
- ٤- أن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامع الأزهر، أو بالقسم العالى المقرر بالقانون رقم ١٠ - السنة ١٩١١، أو بإحدى الكليات بجامعة فؤاد الأول أو فارق الأول، أو يكون قد شغل منصب مفتى الديار المصرية، أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية .

كما أقر القانون بأن يعين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكي، ويصير من يعين شيخاً للجامع الأزهر من غير جماعة كبار العلماء عضواً في هذه الجماعة بحكم القانون^(٢٧).

وبمجرد صدور المرسوم بالقانون السالف الذكر - وفي اليوم التالي له مباشرة - تم إصدار المرسوم الملكي رقم (٥٢ لسنة ١٩٤٥) بتاريخ (٢٢ المحرم ١٣٦٥ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ م) بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا وزير الأوقاف - حينئذ - شيخاً للجامع الأزهر^(٢٨). وهكذا كانت القوانين تعدل وفقاً للمصالح، فالبرلمان الذي عدل هذا القانون هو برلمان بأغلبية من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية، ومصطفى عبد الرازق أحد الأعضاء المؤسسة والبارزة في حزب الأحرار الدستوريين^(٢٩).

وكما ورد بالقانون فقد ألغى الربط بين عضوية جماعة كبار العلماء وبين اختيار شيخ الجامع الأزهر حين صار اعتبار شيخ الجامع الأزهر عضواً في جماعة كبار العلماء بحكم القانون حتى ولم يكن عضواً بهذه الجماعة أساساً، وفي هذا إلغاء لوجود جماعة كبار العلماء كقناة شرعية لمنصب المشيخة، وإطلاقاً ليد السلطة الحاكمة في اختيار عناصر معينة لهذا المنصب الخطير، وغالباً ما تكون من الشخصيات المطواعة^(٣٠).

ويتضح مما سبق أن اعتراض جماعة كبار العلماء على تولي الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للجامع الأزهر، لم يكن المقصود به شخص الشيخ؛ لنقص في كفاءته أو إمكانياته العلمية، وإنما كان حفاظاً على القانون الذي كان متبعاً خلال تلك الفترة، والذي كان يوجب اختيار شيخ الجامع الأزهر من بين جماعة كبار العلماء، وحتى تمنع بقدر الإمكان تدخل السلطات الحاكمة في الشؤون الداخلية للأزهر والتلاعب بتلك القوانين وصياغتها حسب أغراضها الشخصية وكيفما تشاء.

أما فيما يتعلق بتعيين شيخ الجامع الأزهر فبموجب القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) فقد جعل هذا التعيين من اختصاص الجالس على عرش البلاد نفسه،^(٣١) ولكن في عام (١٣٤٢هـ/١٩٢٣م) عندما وضعت لجنة الإثنين وثلاثين عضواً مشروع الدستور الذي عرف فيما بعد بدستور ١٩٢٣، لم يتضمن حكماً يتعلق بسلطات الملك على الأزهر والهيئات الدينية للمسلمين أو لغير المسلمين، ولم تكشف محاضر اللجنة عن أن أمر كهذا أثير أمامها. وكان هذا مما يفيد أن اللجنة لا ترى أن يكون للملك سلطات استثنائية على معاهد الدين ورجالها. وأن تكون هذه المعاهد شأنها شأن المؤسسات الأخرى خاضعة للوزارة المستولة أمام البرلمان، ولا يمارس الملك عليها سلطاناً إلا بواسطة الوزراء حسبما نص الدستور صراحة. ولكن مشروع لجنة الثلاثين تعرض لتعديلات كثيرة أجرتها عليه وزارتا توفيق نسيم، ويحيى إبراهيم عام (١٣٤٢هـ/١٩٢٣م)؛ إفساحاً لسلطات الملك، وقام صراع حول هذه التعديلات بين أنصار الملك وقوى الحركة الديمقراطية، وأسفر الصراع عن حذف بعض هذه التعديلات وبقاء البعض، وكان من بين ما استقر بالدستور من تعديلات الملك، حكم يحيل إلى قانون يصدر فيما بعد ينظم "الطريقة التي يباشر الملك سلطته.. فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد". ثم أعقبت هذا القول بعبارة "وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن". واستخلص الملك بهذا النص اعترافاً دستورياً بأن له سلطة خاصة بالنسبة لمسائل الأديان، وإقراراً دستورياً ببقاء الوضع الراهن كما هو عليه حتى يصدر قانون جايد ينظم هذه السلطة^(٣٢).

وسجلت اللجنة الاستشارية التشريعية، التي أدخلت هذا الحكم على الدستور لصالح الملك، الهدف منه بقولها: إن للملك على المعاهد الدينية الإسلامية: "اختصاصات خاصة به يباشرها بشخصه"، كالتعيين في الوظائف الدينية الكبرى،

ومنح الألقاب وميزات الشرف لكبار رجال الدين، وله في إدارة الأوقاف حقوق منحت له طبقاً لمبادئ الشريعة نفسها، و له بالنسبة للأديان الأخرى اختصاصات معلومة"، وقد اعتبرت كل هذه الاختصاصات حقوقاً شخصية للملك، وهى حقوق ذات " صفة دينية" يتعين استبعادها من النظام العام الذى وضعه الدستور لمباشرة الملك سلطته عن طريق الوزراء^(٣٣).

من هذا يظهر مدى اهتمام الملك باستبقاء سيطرته الشخصية المنفردة على المؤسسات الدينية؛ لتكون ركيزة معنوية تدعم حكمه، وهو بهذا الاهتمام إنما يستصحب تقاليد حكم أسرته العلوية وما سبقها من نظم القرون الوسطى، من اعتبار المؤسسة العسكرية مع المؤسسة الدينية ركيزة الحكم الفردى المطلق، أما القواعد والعادات المعمول بها التى استبقاها الدستور، فقد كان أهمها بالنسبة للمسلمين قانون تنظيم الأزهر رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، إذ لا يعتبر الأزهر معهداً للتعليم والبحث فحسب، ولا معهداً لنشر علوم الشريعة وتخريج من يعملون بالوظائف الشرعية فقط، بل يعتبره مؤسسة ذات أهداف عقائدية تتخطى الأهداف المعروفة لمعاهد التعليم إلى تخريج من يرشدون الأمة إلى " طريق السعادة" ولا يعتبر شيخ الجامع الأزهر مديراً لجامعة فقط ولكنه إمام أكبر للمسلمين. ثم ينتقل إلى الجانب التنظيمى فيجعل تعيين شيخ الجامع الأزهر منوطاً بأمر من الخديو عباس حلمى الثانى (١٣١٠-١٣٣٣هـ/١٨٩٢-١٩١٤م)، وتعيين شيوخ المعاهد، وأعضاء مجالس إدارتها، وأعضاء هيئة كبار العلماء بقرار من الخديو. وإذا كان الملك فؤاد (١٣٣٦-١٣٥٥هـ/١٩١٧-١٩٣٦م) نجح في أن يضمن دستور ١٩٢٣ ما يثبت سلطته الشخصية على المؤسسات الدينية، فقد كان جهد القوى الديمقراطية أن تستلخص هذه المؤسسات منه وأن تحوطها بسلطان النظام النيابى، واتخذ الصراع في هذا الأمر - كشأنه في غيره من قضايا السياسة - الشكل السلمى المشروع في نطاق صيغة الحكم والسلطة التى قننها الدستور عبر القنوات التى رسمها، وبالرغم من إعراف

الدستور للملك بسلطانه على المعاهد الدينية وإبقاء الوضع الراهن، فمن طريق ثان أقر إمكان صدور قانون يغير هذا الوضع الراهن ويحد من سلطة الملك .^(٣٤)

وكان أول مظهر من مظاهر هذا الصراع ما حدث عندما رشح الملك فؤاد أربعة من كبار علماء الأزهر ليكونوا أعضاء في مجلس الشيوخ^(٣٥)، وقد عارضت حكومة سعد باشا زغلول الأولى (٢٠ جمادى الآخرة ١٣٤٢ - ٢٦ ربيع الآخر ١٣٤٣ هـ / ٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ م) هذا الترشيح من حيث المبدأ بحجة أن هؤلاء العلماء ليسوا وفدين. والأمر المهم في هذه الواقعة أنها فتحت الباب للنظر في حقوق الملك الدستورية في الأزهر ونقلها إلى السلطة التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني الجديد، وكان المحك الأول أن اثنين من العلماء الأربعة المرشحين عن طريق الملك ليسا من هيئة كبار العلماء كما ينص قانون الانتخاب، وتمسكت الحكومة بنص الدستور وطالبت بإخراج الاثنين، واضطر الملك للموافقة على ذلك .^(٣٦) ولكن الصراع ما لبث أن انحسم خضوعاً لنصوص الدستور، وتمسكت الحكومة بأن يخضع تعيين شيخ الجامع الأزهر لها التي تبشر سلطات الحكم، وصدر القانون رقم (١٥ لسنة ١٩٢٧) بتاريخ (٢٩ ذى القعدة ١٣٤٥ هـ / ٣١ مايو ١٩٢٧ م) والذي نص على أن "يكون استعمال السلطة التي للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى بواسطة رئيس مجلس الوزراء، وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، و تصدر بناء على عرضه الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها في قوانين هذه المعاهد"^(٣٧) وكان هذا القانون بلاشك نصراً دستورياً سجلته الحكومة القائمة وقتها^(٣٨)، المتمثلة في وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية (٢٢ شوال ١٣٤٥ - ١٤ رمضان ١٣٤٦ هـ / ٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨ م)^(٣٩).

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن هذا القانون قد عارضه بعض علماء الأزهر ممن كانوا يرون وجوب بقاء شئون الأزهر تحت الحماية الملكية، وأن تكون أمورهم

بيد الملك وحده دون الحكومة، وكانت لهم في ذلك آراء تجافى روح الدستور ومبدأ سيادة الأمة، وما يجب أن تتميز به جامعة دراسية حرة،^(٤٠) ومع هذا فالقانون رقم (١٥ لسنة ١٩٢٧) لم ينقل حقوق الملك في تعيين الوظائف الدينية إلى الحكومة، بل إن الحق أصبح مشتركاً مع السلطة التنفيذية، أو إن حق الاختيار أصبح لرئيس الوزراء وحق الموافقة أصبح للملك، وكلا الحقين متمم للأخر في تنفيذ التعيين، وهو على كل حال قيد حق الملك المطلق في الاختيار والتعيين^(٤١).

وهكذا أصبح من حق رئيس الوزراء اختيار شيخ الأزهر، وتشاء الظروف أن يسفر صدور هذا القانون عن الإشكالات التي كان يتوقعها الملك فؤاد وبعض علماء الأزهر، من إعطاء الحكومة هذا الحق؛ ففي نفس العام (١٣٤٥هـ/١٩٢٧م) توفي شيخ الجامع الأزهر "محمد أبو الفضل الجيزاوى".^(٤٢) وتطلعت كل سلطة في مصر إلى أن تسيطر على الأزهر وتضعه في صفها؛ لتسيطر عن طريقه على الرأي العام في البلاد عن طريق شيخ جديد موال لها يساعدها على نشر نفوذها بين الطلبة والعلماء، وكانت السلطات القائمة - حينئذ - تتمثل في ثلاث جهات متصارعة، هي:

أولاً: سلطة الحاكم الرسمية للدولة من الأسرة العلوية ويمثلها الملك فؤاد .

ثانياً: سلطة الشعب الثائر المطالب باستقلاله وحرية وتمتعه بالدستور الذي

يحد من سلطة الحاكم ويجعل الشعب مصدر السلطات ويمثله حزب

الوفد .

ثالثاً: قوة جيش الاحتلال الذي فرض سلطاته على البلاد بقوة السلاح ويمثله

المندوب السامى البريطانى فى مصر اللورد جورج لويـد Lord

George Lioyed .^(٤٣)

أما الحاكم الرسمى فكان رجـله المفضل هو الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى

الذى يثق به كل الثقة ويطمئن إليه كل الاطمئنان وهو دائماً موال للحاكم الرسمى

للبلاد، ويعتقد أن الارتكان إليه يعطيه قوة كبيرة فى تنفيذ ما يريده من اصلاح . أما

حزب الأغلبية - وهو حزب الوفد - فكان في هذا الوقت في تحالف مع حزب الأقلية - حزب الأحرار الدستوريين - وهو يحاول بهذا الحلف أن يوحد كلمة الأمة في مواجهة سلطة الملك وسلطات الاحتلال .^(٤٤) لم يجد الوفد في صفوفه عالماً أزهرياً كبيراً يصلح للمشيخة، ووجد الأحرار الدستوريون الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى عرف بصلته بمحمد محمود زعيم الحزب .^(٤٥) وكان الوفد يحاول إرضاءهم حرصاً على بقاء الحلف بين الحزبين، فطالب الحزبان بتعيين الشيخ المراغى . أما سلطة الاحتلال فكانت تتظاهر بعدم التدخل في الشئون الدينية ولكنها كانت حريصة على أن تحرم الملك من الهيمنة على شئون الأزهر حتى لا يطغى سلطانه عن طريق رجال الدين، ولم يبق أمامها إلا أن تساند مرشح حزب الأحرار الدستوريين لأنها كانت تعلم أن تحالفه مع الوفد سينتهى بعد قليل - وأنه وهو حزب الأقلية - محتاج إلى سلطة الاحتلال لتسانده في مواجهة سلطة الملك وسلطة الأمة ممثلة في حزب الوفد^(٤٦) .

علاوة على ذلك فقد كان الإنجليز يعرفون الشيخ المراغى أثناء وجوده في السودان وعرفوا فيه سماعة الفكر ورجاحة العقل، وأنهم يستطيعون التفاهم معه عند الحاجة، فتقدم اللورد جورج لويد إلى توفيق نسيم باشا " رئيس ديوان الملك "، وطلب منه ترشيح الشيخ المراغى لمشيخة الأزهر، فلم يجد الملك فؤاد بداً من تعيين الشيخ المراغى شيخاً للأزهر بعد أن ماطل في تعيينه زهاء عشرة شهور،^(٤٧) وصدر الأمر الملكى رقم (٢٧ لسنة ١٩٢٨).

بتاريخ (٢ ذى الحجة ١٣٤٦ هـ / ٢٢ مايو ١٩٢٨ م) بتعين المراغى شيخاً للجامع للأزهر،^(٤٨) ولكنه ما لبث أن استقال في (٦ جمادى الأولى ١٣٤٨ هـ / ٩ أكتوبر ١٩٢٩ م)^(٤٩) وعندئذ وجد الملك الفرصة سانحة وصدر الأمر الملكى رقم (٦٨ لسنة ١٩٢٩) بتاريخ (٧ جمادى الأولى ١٣٤٨ هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ م) بتعين الشيخ محمد الأحمدي الظواهري شيخاً للجامع الأزهر^(٥٠).

وكان تعيين الظواهري في ظل القانون رقم (١٥ لسنة ١٩٢٧)، وهو القانون الذى أعطى لرئيس الوزراء حقه الدستورى فى اختيار من يشغل منصب شيخ الجامع الأزهر، وكان الشيخ الجديد يكره هذا القانون و يؤمن بأنه قد جعل المشيخة تفلت منه ويسبقه فيها الشيخ المراغى، فسعى جاهداً أن يتبع ويرجع للملك فى كل شئ، وأن يكون للملك وحده دون رئيس الوزراء حق الاختيار والتعيين فى مشيخة الأزهر، وسعى الشيخ لإلغاء القانون رقم (١٥ لسنة ١٩٢٧)، وكان طبيعياً أن يجد من هواة الأوتقراطية - الكارهين لحكم الشعب المترفلين فى بلاط فؤاد - من يصغى إليه ويشجعه على الجاهرة بهذه الرغبة التى لا تعنى غير شئ واحد هو التزلف للملك على حساب الدستور وسيادة الأمة، وألغى القانون، وسلب الملك حقاً من حقوق الأمة، أبرمه الدستور، وعادت إليه مرة أخرى حقوقاً ظن نفسه صاحبها ووليها المتصرف فيها دون الرجوع إلى رأى أو استشارة من وضعه الدستور فى منصب المستول^(٥١).

وعلى ذلك صدر دستور ١٩٣٠ بتاريخ (٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ — ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م) وفيه تحددت سلطة الملك الفعلية فى تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين "على أن يكون ذلك منوطاً بالملك وحده"، وقد ساقّت المذكرة الإيضاحية لذلك حجة هذا، وتتلخص فى أن رئيس الوزراء قد يكون غير مسلم ومن ثم لا يمكن أن يكون تعيين الرؤساء الدينيين بناء على عرضه، وخاصة أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى وهذه الحجة فضلاً عن ضعفها فهى متناقضة، فإما أن يكون الإسلام هو دين الدولة الرسمى وبالتالي يجب أن يكون رئيس الحكومة مسلماً، وإما أن يباح لغير المسلم أن يتولى رئاسة الوزراء وفى هذه الحالة لا حاجة إلى الاحتجاج بدين الدولة الرسمى فى تعيين الرؤساء الدينيين المسلمين الذين يمكن أن يعينوا بناءً على عرض مجلس الوزراء، ولن يكون هذا المجلس كله من غير المسلمين^(٥٢).

وبهذا المعنى صدر قانون الأزهر رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠) الذي أعطى للملك حق اختيار وتعيين شيخ الجامع الأزهر ووكيله، وشيوخ المذاهب الأربعة، وشيوخ المعاهد الأخرى ووكلائها، والوظائف الدينية الكبرى الأخرى، كما ألغى القانون رقم (١٥ لسنة ١٩٢٧)^(٥٣)، ويبرر الظواهرى ذلك الإجراء بقوله: "إن من مصلحة الأزهر أن تبقى تبعيته للملك مصر ولا تستولى عليه الحكومة؛ لأن الحزبية السياسية إذا دخلت الأزهر أفسدته"^(٥٤). وهذا التناقض الشديد بين الأصول العامة للنظام البرلماني والسلطة الفعلية التي يملكها الملك، إنما تفسره التطورات التاريخية التي أدت إلى إصداره ورغبة الملك فؤاد في الحصول على سلطات فعلية يحكم البلاد بها حكماً مطلقاً، ولو ساعدته الظروف لوضع في صلب الدستور أن الملك مصدر السلطات ليعترف الناس بهذه الحقيقة رسمياً بعد أن طبقت عملياً وسادت فعلياً.

وعلى أية حال فقد ظلت المسألة في حوار، فلما تولى الشيخ المراغى المشيخة للمرة الثانية في (٢٤ المحرم ١٣٥٤ هـ / ٢٧ أبريل ١٩٣٥ م)^(٥٥)، أصدر القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) وألغى العمل بالقانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠)^(٥٦). فكانه أعاد العمل بالقانون رقم (١٥ لسنة ١٩٢٧) الذي ألغاه الظواهرى ضمناً بالقانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠)^(٥٧)، وبموجب القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) أصبح شيخ الجامع الأزهر يعين بأمر ملكي^(٥٨)، ويأعلان النظام الجمهوري في مصر عام (١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م) انتقل حق تعيين شيخ الجامع الأزهر لرئيس الجمهورية، وقد تحدد ذلك بوضوح في القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١)^(٥٩)، وبموجب هذا القانون أصبح شيخ الجامع الأزهر يختار من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية، أو ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة في أعضاء هذه الهيئة، ويعين بقرار من رئيس الجمهورية، فإن لم يكن قبل هذا التعيين عضواً في تلك الهيئة صار بمقتضى هذا التعيين عضواً فيها^(٦٠). يتضح مما سبق أن منصب شيخ الجامع الأزهر لم يكن منصب ذات أهمية دينية قصوى فحسب، بل كان له أهميته السياسية الكبرى أيضاً؛ لما كان يحظى به

شيخ الجامع الأزهر من نفوذ عميق في نفوس المسلمين، وبالتالي كان له تأثيره القوى عليهم لذا حرص حكام مصر من ولاة وسلاطين وملوك على أن يكون حق اختيار وتعيين شيخ الجامع الأزهر لهم دون سواهم ودون تدخل جهات أخرى فيه، حتى يتسنى لهم من خلاله السيطرة على أمور الحكم، والتمتع بسلطان قوى داخل البلاد .

ثانياً: وكيلا الهيئة:

منذ أن أنشئت هيئة كبار العلماء عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م) وحتى عام (١٣٥٢هـ/١٩٣٣م) لم تشر الوثائق من قريب أو من بعيد إلى أنه كان هناك وكلاء للهيئة قبل هذا التاريخ، وعلى ما يبدو أنه تم تعيين وكلاء للهيئة منذ عام (١٣٥٢هـ/١٩٣٣م) وعلى أية حال فقد كان للهيئة وكيان، الأول هو مفتى الديار المصرية، والثاني هو وكيل الأزهر المعاهد الدينية^(٦١) وسوف يتم التعرض لهما على النحو التالي:

١- مفتى الديار المصرية:

منصب الإفتاء من المناصب الدينية السامية^(٦٢)، التي يكون التعيين فيها بإرادة سنية تبلغ لرئاسة مجلس الوزراء أو لوزارة الحقانية^(٦٣)، أما عن مهام مفتى الديار المصرية داخل الجامع الأزهر فكان من أهمها: إصدار الفتاوى في قضايا الإعدام، والإفتاء للبلاد الإسلامية والمساهمة في إختيار القضاة الشرعيين، وقد بلغ من أهمية مكانته أن وصل مرتبه عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٦م) حوالى "١٤٠٠" جنيه سنوياً^(٦٤)، وقد تقلد هذا المنصب كبار العلماء في الأزهر ممن كان لهم مكانة دينية مرموقة، منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ محمد نجيب المطيعي، الذي تولى هذا المنصب من عام (١٣٣٣هـ/١٩١٤م)^(٦٥) حتى عام (١٣٤٠هـ/١٩٢١م)^(٦٦)، والشيخ عبد الرحمن قراعة^(٦٧)، الذي تولى هذا المنصب بموجب الإرادة السنية الصادرة بتاريخ (غرة جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/١١ يناير ١٩٢١م)^(٦٨) وظل في منصبه هذا حتى عام

(١٣٤٦هـ/١٩٢٨م)^(٦٩)، والشيخ عبد المجيد سليم، الذى قام بأعباء هذا المنصب فى الفترة التاريخية الممتدة بين عامى (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م) و (١٣٦٤هـ/١٩٤٥م)^(٧٠)، والشيخ حسنين محمد مخلوف^(٧١) وقد تولى هذا المنصب مرتين الأولى من عام (١٣٦٥هـ/١٩٤٦م) حتى عام (١٣٦٩هـ/١٩٥٠م) والمرة الثانية من عام (١٣٧١هـ/١٩٥٢م) حتى عام (١٣٧٤هـ/١٩٥٤م).^(٧٢)

٢- وكيل الأزهر والمعاهد الدينية:

حظى وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية بمكانة إداريه متميزة، ليس داخل الجهاز الإدارى للهيئة فقط بل فى الرئاسة الدينية العامة داخل الجامع الأزهر ككل . ولا سيما وأنه كان يعاون شيخ الجامع الأزهر ويقوم مقامه أثناء غيابه .^(٧٣) ومنذ عام (١٣٥٥هـ/١٩٣٦م) كان يتم اختيار وكيل الأزهر والمعاهد الدينية من بين جماعة كبار العلماء، على أن يكون معروفاً بالورع والتقوى فى ماضيه وحاضره، ويكون تعيينه بأمر ملكى.^(٧٤)

وبموجب القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) أصبح وكيل الجامع الأزهر يختار من بين هيئة مجمع البحوث الإسلامية أو ممن تتوافر فيهم الصفات المشروطة لأعضاء هذه الهيئة، على أن يتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية، علاوة على ذلك، فإنه إن لم يكن قبل هذا التعيين عضواً فى هيئة المجمع صار بمقتضى هذا التعيين عضواً فيها^(٧٥)

أما عن أهم المهام التى أنيط بها وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، فقد كانت مهمته الأساسية - كما ذكر سابقاً - هى معاونة شيخ الجامع الأزهر والقيام بأعماله أثناء غيابه، وإلى جانب ذلك كان عليه القيام بالمهام الآتية: -

أولاً: فحص جميع الاستثمارات والأوراق المتعلقة بالموارد المالية الواردة من الأزهر وسائر المعاهد الدينية وإبداء رأيه فيها بالاعتماد أو عدمه، ثم

ترفع إلى مشيخة الجامع الأزهر ورئيس مجلسه الأعلى للتصديق عليها أو عدمه .

ثانياً: فحص جميع الاستثمارات الخاصة بمرتبات الموظفين والمدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية .

ثالثاً: مراقبة تنفيذ الميزانية والتحقيق فيما يظهر مخالفاً لها و تقديم تقريراً عن ذلك لرئيس مجلس الأزهر الأعلى .

رابعاً: فحص المشروعات وجميع الأوراق المطلوب رفعها إلى مجلس الأزهر الأعلى، وعرضها على الرئيس قبل رفعها إلى المجلس ليبدى رأيه فيها .

خامساً: مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وقرارات مجلس الأزهر الأعلى .

سادساً: فحص الأوراق التي من شأنها أن تقدم لشيخ الجامع الأزهر ورئيس المجلس الأعلى وعرضها عليه لابتداء رأيه فيها .

سابعاً: يشترك مع مشيخة الجامع الأزهر ورئيس المجلس الأعلى في مراقبة سكرتاريه مجلس الأزهر وسائر المعاهد الدينية، ومراقبة تنفيذ النظام الداخلي للمعاهد المنصوص عليه في قانون الأزهر واللوائح وقرارات مجلس الأزهر الأعلى .

ثامناً: التفتيش على المعاهد الدينية وإحاطة شيخ الجامع الأزهر - بصفته رئيساً لمجلس الأزهر الأعلى - كتابة بما يظهر له من هذا التفتيش .^(٧٦)

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أنه تم فصل منصب وكيل الجامع الأزهر عن إدارة المعاهد الدينية في عام (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م)^(٧٧)، وقد شغل هذا المنصب بعض أعضاء هيئة كبار العلماء، منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ محمد حسنين العدوي، وقد أسند إليه هذا المنصب في عام (١٣٣١هـ/١٩١٣م)^(٧٨) وظل به حتى عام (١٣٣٣هـ/١٩١٥م)^(٧٩)، والشيخ عبد الرحمن قراعة، وقد أسند إليه هذا المنصب من عام (١٣٣٣هـ/١٩١٥م)^(٨٠) حتى عام (١٣٣٩هـ/١٩٢١م)^(٨١)،

والشيخ أحمد هارون عبد الرازق^(٨٢)، وقد أسند إليه هذا المنصب عام (١٣٣٩هـ/١٩٢١م)^(٨٣) وظل به حتى عام (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م)^(٨٤)،
والشيخ محمد عبد اللطيف الفحام^(٨٥)، وقد أسند إليه هذا المنصب عام (١٣٤٧هـ/١٩٢٩م)^(٨٦) وظل يشغل هذا المنصب حتى توفي عام (١٣٦٢هـ/١٩٤٣م)^(٨٧)، والشيخ محمد مأمون الشناوي قد أسند إليه هذا المنصب عام (١٣٦٤هـ/١٩٤٤م)^(٨٨) ولكنه مال بث أن استقال منه عام (١٣٦٥هـ/١٩٤٥م)^(٨٩).

ثالثاً: لجان الهيئة:

كان لهيئة (جماعة) كبار العلماء عدة لجان تعمل تحت إشرافها، وكان الغرض الأساسي من تكوينها هو تنظيم جهود الهيئة كي تعمل على القيام بالمهام التي أنيطت بها والتي أنشئت من أجلها سواء في داخل الأزهر أو في المجتمع ككل، وقد تمثلت في اللجان الآتية:

١- لجنة هيئة كبار العلماء:

تكونت لجنة هيئة كبار العلماء، بموجب القانون رقم (١٠-السنة ١٩١١)، وتأتي هذه اللجنة على جانب كبير من الأهمية حيث ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسائر ما يتعلق بها، ولا سيما وأن قراراتها واجبة التنفيذ على كافة أعضاء الهيئة، ولكن مع مراعاة ما هو متعلق بالنظام العام للأزهر من نصوص القانون السالف الذكر. وتتكون هذه اللجنة من ستة علماء من الهيئة يرأسهم شيخ الجامع الأزهر^(٩٠) وكان عضو اللجنة يستمر في عمله فيها حتى الوفاة، وهذا مرتبط بوجوده داخل الهيئة، وقد سبقت الإشارة إلى أن القانون رقم (١٠-السنة ١٩١١) قد أقر على أن يبقى عضو الهيئة يمارس نشاطه بها حتى الوفاة، وقد استمرت لجنة هيئة كبار العلماء في عملها في الفترة التاريخية من عام (١٣٢٩-١٣٤٩هـ/١٩١١-١٩١١-١٩١١).

١٩٣٠م)، وتشكلت لأول مرة من هؤلاء العلماء: محمد نجيت المطيعي، ومحمد أبو الفضل الجيزاوي، ومحمد حسنين مخلوف، وعبد الحميد زايد، وبكري عاشور الصدي، ومحمد راضي، برئاسة شيخ الجامع الأزهر آنذاك سليم البشري (١٣١٧-١٣٣٥هـ/١٩٠٠-١٩١٧م)^(٩١).

وفي عام (١٣٣٦هـ/١٩١٨م) وبوفاة كلا من الشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ محمد راضي، وتولى الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي مشيخة الجامع الأزهر (١٣٣٥-١٣٤٦هـ/١٩١٧-١٩٢٧م) حل محلهم في عضوية اللجنة كلاً من الشيخ: محمد إبراهيم القاياتي، ومحمد نجاتي، ومحمد حسنين العدوي^(٩٢)، وفي عام (١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) توفي كلا من الشيخ محمد إبراهيم القاياتي، وبكري عاشور الصدي وحل محلهما في عضوية اللجنة كلاً من الشيخ عبد الرحمن قراعة، ومحمد الأحمدى الظواهري^(٩٣). وفي عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٦م) توفي كل من الشيخ: عبد الحميد زايد، ومحمد نجاتي، وحل محلهما في عضوية اللجنة الشيخ عبد الغنى محمود^(٩٤) وعبد المعطى الشرشيمي، وكان يرأس اللجنة شيخ الجامع الأزهر - حينئذ - محمد مصطفى المراغى (١٣٤٦-١٣٤٨هـ/١٩٢٨-١٩٢٩م)^(٩٥). وفي عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م) وبوفاة الشيخ عبد الغنى محمود، وتولى الشيخ محمد الأحمدى الظواهري مشيخة الجامع الأزهر (١٣٤٨-١٣٥٤هـ/١٩٢٩-١٩٣٥م) حل محلهما في عضوية اللجنة كلاً من الشيخ دسوقي العربي، ومحمد الحلبي^(٩٦).

وفي حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة كانت الهيئة تقوم فيما بينها بانتخاب عضواً آخر منهم بدلاً منه وذلك بطريقة الاقتراع السرية. وقد حدث هذا في عام (١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) عندما توفي الشيخان: بكري عاشور الصدي، ومحمد إبراهيم القاياتي، اجتمعت هيئة كبار العلماء في (١٩ محرم ١٣٣٩هـ/٢٢ سبتمبر ١٩٢٠م) لانتخاب اثنين من الهيئة ليكونا عضوين في اللجنة بدلاً منهما، وبعد إجراء

عملية الانتخاب وفحص أوراق الانتخاب وبعد مقارنة عددها بعدد المنتخبين وتلاوة الأسماء المكتوبة في كل ورقة مع اللجنة وإحصاء الأصوات التي نالها كل واحد ممن صادفهم الانتخاب، أعلن رئيس الهيئة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوي نتيجة الانتخاب على الوجه الآتي:

| اسم المنتخب | عدد الاصوات |
|---------------------------------------|-------------|
| عبد الرحمن قراعة | ١١ |
| محمد الأحمدى الظواهري | ١١ |
| محمد إسماعيل البرديسي ^(٩٧) | ٦ |
| محمد النجدي | ٥ |
| عبد الغنى محمود | ٤ |
| أحمد نصر العدوي | ٢ |
| إبراهيم بصيلة ^(٩٨) | ١ |
| محمد راشد | ١ |
| يونس العطايفي | ١ |

وبناء على ما تقدم فقد قررت اللجنة اختيار الشيخين: عبد الرحمن قراعة، ومحمد الأحمدى الظواهري ليكونا عضوين في اللجنة^(٩٩)، ولم يتضح في طريقة الانتخاب الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب من هيئة كبار العلماء حتى يكون عضواً في لجنة هيئة كبار العلماء ويرجح أن يكون قد تم اختيارهم على أساس الأكبر سناً.

وقد كانت لجنة هيئة كبار العلماء تعقد مرة في كل شهر على الأقل، ولرئيس اللجنة عقدها أكثر من ذلك إذا دعت الضرورة^(١٠٠)، وكان يتم ذلك عن طريق

مخاطبات الأعضاء، وكان الخطاب يتضمن إعلامهم بميعاد انعقاد اللجنة ومكان الانعقاد^(١٠١)، وتعتبر قرارها نافذة إذا اجتمع من أعضائها خمسة منهم الرئيس، فإن غاب الرئيس أو حصل له مانع قام مقامه أكبر الأعضاء سناً^(١٠٢)، وهذا ما حدث عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٧م) عندما اعتذر الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى عن حضور اجتماع اللجنة؛ فحل محله في رئاسة الاجتماع الشيخ محمد بخيت المطيعي^(١٠٣)، وفي أثناء انعقاد اجتماع اللجنة بعد وفاة الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى - وقبل انتخاب شيخ جديد للأزهر بدلاً منه - حل محله في رئاسة اللجنة الشيخ محمد بخيت أيضاً، وقد حدث ذلك مرتين، الأولى في (غرة ربيع الآخر ١٣٤٦هـ/٢٧ سبتمبر ١٩٢٧م)^(١٠٤)، والثانية في (١٦ رجب ١٣٤٦هـ/٩ يناير ١٩٢٨م).^(١٠٥) وكل ما تقررته اللجنة يعرض على المجلس الأعلى للأزهر؛ ليتحقق من مطابقته لآخر المادة "١١٢" من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١^(١٠٦)، لذا فقد خصص لأعمال اللجنة أحد كتاب المشيخة على أن يكون لديه دفتر لتسجيل القرارات الخاصة بها^(١٠٧)، ومن هؤلاء: الشيخ هبة الله عبد الوهاب^(١٠٨)، وعلى أحمد عزت أفندى^(١٠٩)، وعبد العزيز قاسم أفندى^(١١٠)، ومحمد شكري رجب أفندى^(١١١).

أما عن المهام التي أسندت إلى اللجنة للقيام بها فقد تمثلت في:

أولاً: توزيع العلوم المنوه عنها بالمادة الرابعة بعد المائة من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩١١ (على أعضاء هيئة كبار العلماء في أول كل سنة دراسية، على أن تختار الكتب والاعواق التي تلائم حال الأشخاص ودراسة كل علم من العلوم المذكورة، مع مراعاة أحكام المادتين السادسة بعد المائة والعاشرة بعد المائة من القانون السالف الذكر^(١١٢)، وكانت تراعى أيضاً في توزيع العلوم والكتب اختصاص كل واحد من الأعضاء وامتيازه فيما يعهد إليه تدريسه.^(١١٣)

ومما هو جدير بالذكر أنه بعد أن أتمت اللجنة توزيع العلوم على أعضاء الهيئة في (١٤ ذى القعدة ١٣٣٤هـ / ١٢ سبتمبر ١٩١٦م)، وعُرضت على المجلس الأعلى للأزهر للتصديق عليها في جلسته المتعقدة بتاريخ (٢٢ محرم ١٣٣٥هـ / ١٨ نوفمبر ١٩١٦م) بدا بعض أعضاء المجلس اعتراضهم على هذا التوزيع، ولا سيما حسن جلال باشا ^(١١٤) قائلاً: " إن هيئة كبار العلماء وضعت لتدريس العلم للعلماء، والكتب التي وردت في الجدول المعروض اليوم على المجلس الأعلى كلها كتب معتادة ومنها كتب صغيرة جداً فأرجو من المجلس أن يرد هذا الجدول إلى اللجنة ويرجوها أن تتوسط لدى هيئة كبار العلماء في اختيار كتب أنسب". وقد شاركه في هذا الرأي أحمد زكي باشا، ^(١١٥) في حين أبدى بعض أعضاء المجلس ملاحظتهم على هذا الاعتراض، من منطلق عدم أحقية المجلس التدخل في الشؤون الداخلية للهيئة، وقد مثل هذا الفريق حسن صبرى بك "مسدير إدارة المحاكم الشرعية" بقوله: " إن هيئة كبار العلماء لا ترجع في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها إلا إلى لجنة هيئة كبار العلماء، وهذا المحضر من عملها فليس للمجلس إلا أن يقره"، في حين أمسك المدير العام عن إبداء رأيه، وكان يرأس المجلس الشيخ محمد نجيت "شيخ السادة الأحناف" بالنيابة عن شيخ الجامع الأزهر "سليم البشوي" لمرض أصابه، وبناء عليه قرر المجلس التصديق على المحضر بالأغلبية وخالف في ذلك حسن جلال باشا، وأحمد زكي باشا. ^(١١٦)

ومنذ عام (١٣٤١هـ / ١٩٢٢م) اختلفت توزيع العلوم على أعضاء الهيئة عن ذي قبل، حيث قررت لجنة هيئة كبار العلماء أن يختار كل عضو من الهيئة الزمان والمكان والكتاب الذي يقرؤه في الفن الذي اختص به، على أن تكون ثلاث حصص في الأسبوع على الأقل، ولا مانع من أن يقرأ بعضهم علوماً أخرى علي سبيل التبرع، وأن تكون القراءة في حصتين في اليوم، الأولى قبل الظهر والثانية بعد المغرب، ثم يعلن كل واحد منهم المشيخة بعد ذلك ببيان الأزمنة والأمكنة والكتب التي

اختارها حتى تلتفت نظر الطلاب والعلماء غير المدرسين إلى ذلك^(١١٧)، وفي أواخر كل سنة دراسية كان كل عضو من الهيئة يكتب إلى المشيخة تقريراً عما شرع فيه من القراءة في العلوم والكتب وعن المواضيع التي وصل إليها في القراءة في ذلك العام، وعن الزمان والمكان اللذين يقرأ فيهما تلك الدروس، وسائر البيانات المتعلقة بذلك، ويتم ذلك عن طريق البريد^(١١٨).

ومما لا شك فيه أن هذا التوزيع كان من شأنه إعطاء مساحة أكبر من الحرية لأعضاء الهيئة ليس فقط في اختيار نوعية الكتب التي يقومون بتدريسها بل في اختيار المكان والزمان الذين يدرس فيهما هذه الكتب أيضاً، وهذا ما سار متبعاً في توزيع الدروس على أعضاء الهيئة حتى عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م)^(١١٩).

ثانياً: انتداب واحد أو أكثر - إذا لزم الأمر - من أعضاء الهيئة للمرور على الدروس التي يلقيها الأعضاء؛ للتحقق من تطابق ما يدرسه على مواد القانون وقواعد الهيئة، والتأكد من قيام كل من منهم بتدريس ما عهد إليه من الفنون، وأن يقدم للجنة في كل شهر تقريراً بما يراه من ملاحظات للنظر فيه وتقرير ما يلزم بشأنه^(١٢٠)، ومن هؤلاء المتدبين:

الشيخ عبد الحميد زايد^(١٢١)، والشيخ محمد نجاتي^(١٢٢) والشيخ إبراهيم بصيلة^(١٢٣)، وفي الغالب كانت التقارير المقدمة منهم إلى اللجنة تفيد بأن أعضاء الهيئة قائمين بالدروس المقررة عليهم خير قيام، كل فيما قرر عليه^(١٢٤)، بيد أنه في بعض الأحيان كان يحدث من بعض أعضاء الهيئة ما يخالف واجباتهم نحو أداء الدروس المكلفين بما لا سيما في عام (١٣٤١هـ/١٩٢٢م) حدث أن الشيخ محمد إبراهيم السمالوطي^(١٢٥)، والشيخ إبراهيم بصيلة لم يتعرضا لقراءة الفقه المكلفين به من قبل اللجنة العام الماضي، بل قرأ أولهما الموطأ والثاني تفسير النسفي؛ فقررت اللجنة لفت نظرهما بالنسبة لمخالفة قرارها في الماضي وتكليفهما في المستقبل بتنفيذ ما تقرره اللجنة، وأن يختار الشيخ محمد إبراهيم السمالوطي كتاباً سوى الموطأ من كتب الفقه

المتداولة، كما فوضت اللجنة إلى شيخ الجامع الأزهر -بصفته رئيس الهيئة- أمر استدعاء كليهما والتكلم معهما في هذا الخصوص.^(١٢٦) وفي عام (١٣٤٢هـ - ١٩٢٣م) حدث أن الشيخين يونس موسى العطاوي، ويوسف نصر الدجوي^(١٢٧) قرأ فنونا غير الفنون التي كلفا بقراءتها من قبل اللجنة، حيث قرأ الأول فقهاً وحديثاً، وكان قد كلف بقراءة كتاب في فن من فنون اللغة العربية غير النحو. وقرأ الثاني تفسيراً ومحاضرات عامة في الأخلاق وكان قد كلف بقراءة المنطق، وقررت اللجنة أن يكتب في شأن هذه الملاحظة وأن ينفذا ما تقرره اللجنة.^(١٢٨)

وفي عام (١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م) تبين من التقارير المرفوعة من مراقبي الدراسة للهيئة إلى اللجنة أن الشيخ محمد أحمد الطوخي، والشيخ محمود حمودة^(١٢٩) لم يدرسا ما قرر عليهما لاشتغالهما بامتحانات العالمية في الجامع الأزهر، وتعذرا لجمع بين هذا العمل والقيام بالدروس، علاوة على ذلك فإن الشيخ سيد علي المرصفي^(١٣٠) كان مقرر عليه ثلاث حصص في أدب اللغة أسبوعياً ولكنه كان يقرأ حصتين اثنتين فقط في الفن المذكور بقسم التخصص بالجامع الأزهر، لذا قررت اللجنة لفت نظره إلى قراءة الدرس الثالث في أدب اللغة^(١٣١)، وحدث في عام (١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م) أن الشيخ يونس موسى العطاوي لم يدرس ما قرر عليه وهو البلاغة؛ لذا قررت اللجنة لفت نظره علي أن يراعى ذلك في المستقبل.^(١٣٢)

ثالثاً: إذا طرأ لواحد من هيئة كبار العلماء عذر يمنعه من إلقاء الدرس المكلف به يخطر شيخ الجامع الأزهر بالعذر المانع له من أداء درسه والمدة التي تلزم لانقضائه، ولشيخ الجامع الأزهر -بصفته رئيس اللجنة- أن يمنحه إجازة لا تتجاوز شهراً، وفيما زاد على ذلك كان يرفع إلى اللجنة للنظر فيه^(١٣٣)، وما يجدر ذكره أنه كان يعتبر صيد الإجازات المرضية باعتبار كل ثلاث سنوات تصرف في الخدمة، لاعتبار كل سنة منفصلة عن الأخرى، وهذا وفق ما نص عليه القانون المالي، وعلى ذلك فإن المدة الزائدة عن ثلاثة أشهر تكون بنصف مرتب كما في قواعد إجازات المدرسين

التي قرزها المجلس في (١٦ ربيع الآخر ١٣٣٢ هـ / ١٤ مارس ١٩١٤ م). ^(١٣٤) وهذا مثل ما حدث مع الشيخ محمد أحمد الطوخى عام (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م) عندما بلغت إجازته المرضية ثلاثة أشهر وستة وعشرين يوماً، أعطى ثلاثة أشهر براتب كامل والباقي بنصف راتب. ^(١٣٥)

وكذلك إذا تأخر أى واحد من هيئة كبار العلماء بدون إذن ولم يبد عذراً مقبولاً فيرفع أمره إلى اللجنة لتقرير ماتراه بشأنه، وذلك مثل ما حدث في عام (١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م) عندما تأخر الشيخ محمد أحمد الطوخى عن أداء الدرس المقرر عليه بدون إذن وبدون إبداء عذر مقبول؛ فقررت اللجنة قطع راتب عشرة أيام من الشيخ تلقاء ذلك. ^(١٣٦)

رابعاً: النظر في كافة الشكاوى التي تتعلق بأى واحد من أعضاء هيئة كبار العلماء، وفي طلباتهم المتعلقة باستحقاق المرتب المنصوص عليه بالمادة التاسعة بعد المائة من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١). ^(١٣٧)

خامساً: إذا اشتغل أحد أعضاء الهيئة ممن يتناولون المرتب المقرر للهيئة بما يمنعه من القيام بإلقاء الدرس المكلف به على الوجه المطلوب، قطعت اللجنة مرتبه ورفعت قرارها إلى المجلس الأعلى للأزهر ليقرر فيه ما يراه. ^(١٣٨)

سادساً: النظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء الهيئة بشأن إلغاء أو تعديل أو زيادة مادة من مواد القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها وتقرر ما تراه بشأنه ^(١٣٩)، ولا يتدب أحد أعضاء الهيئة للعمل في أقسام الأزهر من دراسة أو غيرها إلا بعد إذن اللجنة. ^(١٤٠)

وقد ظلت هيئة كبار العلماء تعمل من خلال هذه اللجنة حتى ألغيت بموجب القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠)، وأصبحت الهيئة تعمل من خلال اللائحة الداخلية للهيئة والتي نص عليها القانون السالف الذكر، وقد وضعت هذه اللائحة لجنة مُشكلة برئاسة شيخ الجامع الأزهر وعضوية كل من الشيخ عبد المجيد سليم "مفتى

الديار المصرية"، والشيخ أحمد نصر العدوى "شيخ السادة المالكية" وعبد الفتاح صبرى باشا "وكيل وزارة المعارف العمومية"، ومصطفى حنفى بك "المستشار بمحكمة الاستئنائية الأهلية" فى (٢٨ شوال ١٣٤٩ هـ / ١٨ مارس ١٩٣١ م) ^(١٤١) وصدر بها مرسوم ملكى فى (٨ ذى الحجة ١٣٤٩ هـ / ٦ مايو ١٩٣١ م) ^(١٤٢) من خلالها تحددت أهم الأسس التى سوف تقوم عليها الهيئة فى نظامها الداخلى، وواجب كل عضو تجاه هذه الهيئة، وأهم المهام التى أنيط بها كل عضو داخل الجامع الأزهر، علاوة على ذلك حددت العقوبات التى توقع على الأعضاء إذا لم يقوموا بالأعمال المكلفين بها تجاه الهيئة، كما أوضحت الاجازات المتاحة لهم أيضاً . . . إلخ

وعلى أية حال - ووفقاً لما جاء باللائحة الداخلية للهيئة - فقد كانت اجتماعات هيئة كبار العلماء تتم بناء على رغبة شيخ الجامع الأزهر كلما رأى لزوماً لذلك، وكان يتم إبلاغ كافة الأعضاء بميعاد الاجتماع كتابة عن طريق البريد، هذا بخلاف اجتماعها فى أواخر كل سنة دراسية لتقرير خطة الأعمال العلمية التى يقوم بها كل واحد من أعضائها فى السنة الدراسية التالية، وتوزيعها عليهم على حسب اختصاصاتهم مع تحديد نوع العمل ومقداره . ولا يجوز للهيئة أثناء انعقادها أن تنظر فيما عدا ما يعرضه عليها الرئيس، ولا يعتبر اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضره شيخ الجامع الأزهر فإن منعه مانع عن الحضور قام مقامه فى رئاسة الجلسة شيخ السادة الأحناف ^(١٤٣)، وإذا لم يحضر العضو إحدى جلسات الهيئة بغير عذر مقبول يعتبر مخالفاً بواجبات مركزه، ويثبت ذلك فى محضر الجلسة ويبلغ إلى العضو، فإذا بلغت مرات الغياب بدون عذر أربع مرات متوالات اعتبر العضو مستقياً من مركزه ويصبح كرسية خالياً ^(١٤٤)؛ حتى يلتزم كافة الأعضاء بحضور هذه الجلسات ولا يغيب عنها أحد منهم دون عذر قوى .

أما عن الأعمال العلمية التى تقوم بها هيئة كبار العلماء فكانت فى حدود

المواد المقررة للكليات الثلاث بالجامع الأزهر، على نوعين:

الأول: تدريس يُعنى فيه بتربية الملكات، ومعرفة طرق استنباط الأحكام من أدلتها، وتحقيق المسائل العلمية .

الثاني: عمل أبحاث علمية في المواضيع المهمة من المواد المذكورة، تنشر في شكل رسائل، وتختار الهيئة الكتب والأوقات التي تلائم حال الأعضاء فيما يتعلق بالنوع الأول، ولها أن تعين موضوعات الأبحاث فيما يتعلق بالنوع الثاني .^(١٤٥) أما عن توزيع الكراسى على أعضاء هيئة كبار العلماء فكانت تقسم مواد الدراسة في الكليات إلى المجموعات الآتية:

- أ. الفقه وأصول الفقه مع حكمة التشريع وتاريخ التشريع الإسلامي .
- ب. التفسير والحديث متناً ورجالاً ومصطلحاً .
- ج. التوحيد، والمنطق، والمناظرة، والفلسفة " مع الرد على ما يكون منافياً للدين منها " والتاريخ والسيرة النبوية، والأخلاق الدينية، وعلم النفس .
- د. علوم اللغة العربية .

على أن تمثل كل مجموعة من هذه المجموعات في هيئة كبار العلماء، بحيث لا يقل عدد كراسى المجموعة الأولى عن ثمانية كراسى، ثلاثة للأحناف وإثنين للشافعية وإثنين للمالكية وواحد للحنابلة، ولا يجوز أن يزيد عدد كراسى أى مذهب من المذاهب الثلاثة الأولى عن كراسى مذهب آخر منه إلا مذهب الأحناف فإن كراسيه تزيد كرسياً واحداً، كما لا يكون للحنابلة إلا كرسى واحد في هذه المجموعة، ولا يقل عدد كراسى المجموعة الثانية عن اثنين وكراسى كل من المجموعتين الثالثة والرابعة عن ثلاثة^(١٤٦)، ومن الملاحظ أن المجموعة الأولى قد نالت النصيب الأكبر من عدد الكراسى الخاصة بأعضاء الهيئة، وربما يفسر ذلك أهمية هذه المجموعة دون غيرها من المجموعات الثلاثة الباقية .

هذا وإذا لم يقيم العضو بما تفرضه عليه الهيئة من الأعمال العلمية بغير عذر مقبول عرض أمره على الهيئة، ويجوز لها أن تحرره من راتبه عن المدة التي لم يقيم فيها بما فرضته عليه^(١٤٧)؛ لزيادة ضمان قيامهم بالأعمال المكلفين بها على أكمل وجه ولا يتهاون أحد منهم في تأديتها .

أما عن الاجازات الخاصة بأعضاء هيئة كبار العلماء فكانت من اختصاص شيخ الجامع الأزهر ومن ثم يجوز له أن يعطى عضو الهيئة في مدة الدراسة من كل سنة إجازة اعتيادية لمدة لا تزيد عن شهر، وأن يعطيه كذلك إجازة مرضية لمدة لا تزيد عن شهرين، فإذا زادت الإجازة عن ذلك رفع الأمر إلى المجلس الأعلى للأزهر^(١٤٨). ومن الأمثلة على ذلك الشيخ محمد نجيب عندما رفع إلى المجلس الأعلى طلبه بمد إجازته ثمانية أيام وهذا بعد ما منحته المشيخة إجازة اعتيادية لمدة شهر بداية من ٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ / ١٦ سبتمبر ١٩٣٣م) - أول السنة الدراسية آنذاك - حتى ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٥٢هـ / ١٥ أكتوبر ١٩٣٣م) ولكنه احتاج لمدة ثمانية أيام أخرى، وعاد في (٥ رجب ١٣٥٢هـ / ١٢ أكتوبر ١٩٣٣م)، وطبقاً لما جاء في اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء رفع أمره إلى المجلس الأعلى للأزهر للنظر فيه^(١٤٩).

ومن ذلك أيضاً الشيخ محمد إبراهيم السمالوطى الذى رخصت له المشيخة بإجازة مرضية لمدة شهرين من بداية (٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ / ١٦ سبتمبر ١٩٣٣م) حتى (٢٧ رجب ١٣٥٢هـ / ١٥ نوفمبر ١٩٣٣م)، ثم أرسل إلى الهيئة شهادة من الطبيب بأنه مازال بحالة ضعف ويلزمه راحة مدة شهر من (١ شعبان ١٣٥٢هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٣٣م)، ومجموع ذلك ثلاثة أشهر وأربعة أيام، وعلى ذلك فإن مدة الاجازة المرضية التى يحتاج إليها الشيخ تزيد عن الشهرين بشهر وأربعة أيام من (٨ رجب ١٣٥٢هـ / ١٦ نوفمبر ١٩٣٣م) إلى (٢ رمضان ١٣٥٢هـ / ١٩ ديسمبر ١٩٣٣م)^(١٥٠)، وبعد عرض طلبه على المجلس الأعلى للأزهر رخص له بها

مع إعطائه مرتبه كاملاً عنها .^(١٥١) ويذكر في هذا المقام أيضاً الشيخ حامد محيسن^(١٥٢)، فقد رخصت له المشيخة بشهر إجازة إعتيادية من (٥ ربيع الأول ١٣٦٣ هـ / ٢٩ فبراير ١٩٤٤ م) ، وقدم طلباً إلى الهيئة يلتمس فيه مد هذه الاجازة مدة شهر آخر من (٥ ربيع الآخر ١٣٦٣ هـ / ٣٠ مارس ١٩٤٤ م)^(١٥٣)، وبعد أن عُرض طلبه على المجلس الأعلى للأزهر رخص له بإجازة لمدة شهر آخر من (٥ ربيع الآخر ١٣٦٣ هـ / ٣٠ مارس ١٩٤٤ م).^(١٥٤)

وإذا أصبح أحد أعضاء الهيئة غير قادر بصفة مستديمة على أداء عمله تقرر الهيئة إحالته إلى التقاعد .^(١٥٥) وكانت هيئة كبار العلماء تختص بالنظر في جميع المسائل التي تتعلق بأعضائها أو بنظام العمل فيها مما لا يخالف نصوص قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية أو نصوص هذه اللائحة^(١٥٦)، ومن أجل هذا خصص لأعمال الهيئة أحد كتاب المشيخة، وكان لديه دفتر لقيود القرارات الخاصة بها^(١٥٧)، ويتلقى الرسائل العلمية المقدمة من كبار العلماء لنيل عضوية جماعة كبار العلماء بها، ثم يقوم بإحالتها إلى لجنة البحوث العلمية للبت فيها^(١٥٨)، و منهم على سبيل المثال: محمد شكرى " المفتش الإدارى بالمعاهد " .^(١٥٩)

٢- اللجنة التنفيذية:

تألف اللجنة التنفيذية من شيخ الجامع الأزهر - رئيس الهيئة - ووكيلين، هما مفتى الديار المصرية، ووكيل الأزهر والمعاهد الدينية، واثنين تختارهما الهيئة من بين الأعضاء^(١٦٠)، وقد تشكلت في (٢٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ١٧ يوليو ١٩٣٣ م) من شيخ الجامع الأزهر محمد الأحمدى الظواهرى رئيساً وعضوية كل من، الشيخ: عبد المجيد سليم، ومحمد عبد اللطيف الفحام، وحسين والى.^(١٦١) وللجنة أن تضم إلى أعضائها كل من ترى مصلحة في ضمه.^(١٦٢)

أما عن اجتماعات اللجنة فكانت بناء على دعوة من رئيس اللجنة كالمآرى ذلك، أو طلب اليه هذا كتابة ثلث أعضائها. ولرئيس الهيئة إدارى حاجة إلى اجتماع اللجنة أن يطلب منها ذلك، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا إذا كان الحاضرون أكثر من نصف أعضائها، فإذا لم يكتمل العدد أعيدت الدعوة كتابة، ويكون الاجتماع فى المرة الثانية صحيحاً بمن يحضره من الأعضاء، وتكون قراراتها بالأغلبية النسبية للحاضرين من أعضائها، على أن يرسل محضر جلستها موقعاً عليه من رئيسها وأمين سرها إلى أمانة سر الهيئة. (١٦٣)

أما عن اختصاصات اللجنة التنفيذية:

- أ- تنفيذ قرارات الهيئة وما يتطلبه نظام هيئة كبار العلماء فى سبيل الدعوة إلى الله
- ب- اعتماد قرارات كل من لجنة البحوث العلمية واللجنة المالية .
- ج- إعداد تقرير سنوى عن أعمالها المختلفة خلال العام ، وما تقترحه اللجان من أعمال فى العام الجديد ، ويوزع هذا التقرير بعد طبعه على أعضاء الهيئة جميعاً قبل ميعاد الاجتماع السنوى بأسبوعين على الأقل ، ويعرض هذا التقرير على الهيئة لمناقشته وإبداء الرأى فيه ، وتحفظ منه نسخة فى محفوظات الهيئة .
- د- إذا خلا محل عضو من أعضاء لجنتى البحوث العلمية والمالية ، اختارت اللجنة التنفيذية من محل محله من الأعضاء إلى أن تختار الهيئة من يخلفه فى أول اجتماع لها .
- هـ- يكون للهيئة لجان تعمل تحت إشرافها لتحقيق أغراضها فى سبيل الدعوة إلى الله ، فى كل جهة ترى اللجنة التنفيذية فائدة من إنشاء لجان فيها ، ولا يكون تأليف هذه اللجان صحيحاً إلا إذا أقرته هذه اللجنة. (١٦٤)

٣- لجنة البحوث العلمية:

تتألف لجنة البحوث العلمية من عشرة أعضاء ، تختارهم هيئة كبار العلماء من بين أعضائها ، وقد تألفت عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) من العلماء الآتى أسماءهم: عبد الرحمن قراعة، وحسين والى، وأحمد نصرالعدوى، ودسوقي العربى، وعبد المعطى الشرشيمى، و محمد مصطفى المراغى، و محمد حسنين العدوى، و عبد المجيد اللبان، و محمد إبراهيم السمالوطى، و محمد الحلبي، ويرأسهم شيخ الجامع الأزهر - حينئذ - " محمد الأحمدى الظواهر " .^(١٦٥) على أن تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيساً لها ونائباً عنه وأمين سر ، وإذا خلا محل عضو من أعضاء اللجنة اختارت اللجنة التنفيذية من محل محله من الأعضاء إلى أن تختار الهيئة من يخلفه في أول اجتماع لها .^(١٦٦)

وكان رئيس اللجنة هو الذى يدعوها إلى الاجتماع كلما رأى ذلك أو طلب منه هذا كتابة ثلث أعضائها ، ولرئيس الهيئة إذا رأى حاجة إلى اجتماع هذه اللجنة أن يطلب منها ذلك ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا كان الحاضرون أكثر من نصف أعضائها فإذا لم يكتمل العدد أعيدت الدعوة كتابة ويكون الاجتماع في المرة الثانية بمن يحضره من الأعضاء ، وتكون قراراتها بالأغلبية النسبية للحاضرين من أعضائها على أن ترسل اللجنة محضر جلساتها موقعاً عليه من رئيسها و أمين سرها إلى أمانة سر الهيئة .^(١٦٧)

وتختص لجنة البحوث العلمية ، بما يأتى:

أ- بحث الرسائل العلمية المقدمة من العلماء المتقدمين إلى الترشيح ، لمعرفة ما إذا كانت الشروط القانونية المشروطة في القانون متوفرة فيهم أم لا ، مثلما حدث في عام (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) عندما تقدم الشيخ محمد مأمون الشناوى ببحث بعنوان " نظام البيت في الإسلام من الناحية الدينية" لينال به عضوية الهيئة ، عقدت هذه اللجنة جلسات عديدة ودرست موضوع الرسالة من الناحية الدينية والعلمية و

التاريخية ، ورجعت إلى مصادرها والمراجع التي أعتمد عليها. مؤلفها، وبعدئذ رفعت تقريراً كافياً إلى شيخ الجامع الأزهر "محمد الأحمدى الظواهري" يتضمن آراءها في الرسالة بعد تلك الدراسات والبحوث التي قامت بها في مختلف الجلسات التي عقدتها ، وبعد اطلاعه على هذا التقرير اجتمعت هذه اللجنة برئاسة وحضر أمامها الشيخ محمد مأمون الشناوى لمناقشته فيما جاء في رسالته من نظريات، وبعد افتتاح الرئيس الجلسة أخذ أعضاء اللجنة في مناقشته في موضوع تلك الرسالة من الناحية الدينية فيما إعتمد عليه من المصادر ، وقد استغرقت هذه المناقشة عدة ساعات وانتهت باتخاذهم قراراً جماعياً يقضى " بتعيين الشيخ محمد مأمون الشناوى عضواً في هيئة كبار العلماء مع شكره على الجهود الكثيرة التي بذلها في سبيل تمحيص بحثه واستقرائه في نظرياته استقراء يغبط عليه " . (١٦٨)

وتتقدم اللجنة بعد ذلك إلى الهيئة بتقرير سرى مفصل يتضمن وجهة نظرها، ثم تجتمع الهيئة لنظرها في هذه التقارير، وبعدئذ تأخذ الأصوات عن طريق الاقتراع السرى، وبعد إجراء عملية فرز الأصوات تصدر قراراتها بالموافقة عندما يحصل العالم المتقدم على ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء ، وبعدئذ تتقدم إلى رئاسة مجلس الوزراء لاستصدار الأوامر الملكية بتعيين الناجحين أعضاء في هيئة (جماعة) كبار العلماء. (١٦٩)

ب- عمل أبحاث علمية في المواضيع المهمة ، تنشر في شكل رسائل ، بشرط أن تكون هذه الأبحاث العلمية في حدود المواد المقررة على الكليات الثلاث بالجامع الأزهر. (١٧٠)

ج- تنظيم المحاضرات وطبع ما ترى ضرورة لطبعه وما يتصل بذلك من الأعمال . (١٧١)

٤ - اللجنة المالية:

تتألف اللجنة المالية من ستة أعضاء على الأقل منهم أمين الصندوق من بين أعضاء الهيئة ، و تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيساً لها ونائباً عنه وأمين سر ، وإذا خلا محل عضو من أعضاء اللجنة اختارت اللجنة التنفيذية من يحل محله من الأعضاء إلى أن تختار الهيئة من يخلفه في أول اجتماع لها، ولها أن تستعين بمن ترى في الاستعانة به تحقيقاً لأغراضها ، ولا يكون ذلك صحيحاً إلا بعد أن تعتمده اللجنة التنفيذية ^(١٧٢)، و كان رئيس اللجنة هو الذى يدعوها إلى الاجتماع كلما رأى ذلك أو طلب منه هذا كتابة ثلث أعضائها . ولرئيس الهيئة إذا رأى حاجة إلى اجتماع اللجنة يطلب منها ذلك ، ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا كان الحاضرون أكثر من نصف أعضائها ، فإذا لم يكتمل العدد أعيدت الدعوة كتابة ، ويكون الاجتماع في المرة الثانية صحيحاً بمن يحضره من الأعضاء، وتكون قراراتها بالأغلبية النسبية للحاضرين من أعضائها ، على أن ترسل اللجنة محضر جلستها موقعاً عليه من رئيسها وأمين سرها إلى أمانة سر الهيئة . ^(١٧٣)

وتختص اللجنة المالية بما يأتى:

أ- إعداد ميزانية الهيئة وتنظيم حساباتها والإشراف عليها والنظر في كل ما يكفل نمو مواردها ، ولا ينفذ شئ من قراراتها إلا بعد أن تعتمده اللجنة التنفيذية .

ب- يدفع كل عضو اشتراكاً سنوياً مقداره جنيه مصرى .

ج- أموال الهيئة تتكون من اشتراكات الأعضاء، ومن التبرعات وما تراه اللجنة المالية من الموارد الشرعية ^(١٧٤)، وكان يصرف منها على الجمعيات الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم كإعانة في أداء مهمتها، وعلى إنشاء بعض المساجد والأحياء التى تحتاج إليها علاوة على ذلك كان يصرف جزء منها على كثيرين ممن دخلوا الإسلام حديثاً ونالهم أذى في أرزاقهم من جراء هذا، ^(١٧٥) ومن ذلك على سبيل

المثال لا الحصر: سليم المهدي ويونس المهدي اللذان كانا قسيسين ثم أسلما ؛ فقررت اللجنة المالية هيئة كبار العلماء بجلستها المنعقدة في (٩ صفر ١٣٥٤ هـ / ١٣ مايو ١٩٣٥ م) أن يعطى لكل منهما ثلاثة جنيهاً شهرياً لمدة سنة ابتداءً من (٢٧ المحرم ١٣٥٤ هـ / أول مايو ١٩٣٥ م) يبحثان فيها عن عمل يسد عوزهما وإذا ثبت لدى اللجنة أثناء هذه السنة أنهما لم يتمكنوا من إيجاد عمل يقوم بأوديهما، نظرت اللجنة في أمرهما . وهو ما حدث بالفعل وقررت اللجنة المالية بجلستها المنعقدة في (٦ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ١٧ فبراير ١٩٣٧ م) أن يعطى كل منهما مبلغ خمسة عشر جنيهاً وأن يكون هذا المبلغ دفعة واحدة ؛ ليكون نواة لعمل تجارى يستطيعان العيش منه، شريطة أن يدفع هذا المبلغ بحضور محمد بك الرشيدى التاجر بالسيدة زينب، ويقبل الإشراف عليهما حتى يستطيعا السر في تجارتها بالطريقة المعتادة التى تمكنهما من الحصول على رزقهما، وأن يفهما أن هذا المبلغ هو آخر ما يعطى لهما، وأنهما إذا فرطاً فيه أو لم يحسنا التصرف فلن يصل إليهما من اللجنة أى مبلغ آخر (١٧٦)

هذا ولم يكن يتفق شئ من أموال الهيئة إلا بقرار من اللجنة المالية . على أن تودع أموال الهيئة فى المصرف الذى تختاره اللجنة المالية بدون فائدة ، ولا يحسب شئ منها إلا بتوقيع كل من الرئيس وأمين الصندوق . (١٧٧)

رابعاً: أمناء سر الهيئة:

كان يتم اختيار أمناء سر الهيئة من بين أعضاء الهيئة ويحدد عددهم بما تقتضيه المصلحة ، ويعاونهم فى الأعمال الكتابية من تختاره الهيئة لذلك ، ويختص أمناء السر بما يأتى:

- أ- إعداد أعمال الهيئة وأعمال اللجنة التنفيذية ، وتحرير محاضرها وتسجيل قراراتها فى سجل خاص .
- ب- حفظ محاضر جلسات اللجان وسائر الأوراق .

- ج- إعداد أعمال النشر والإشراف على إذاعتها بعد موافقة اللجنة التنفيذية عليها .
- د- مراقبة الأعمال الكتابية .
- هـ- تنفيذ كل ما تتطلبه اللجنة التنفيذية أو رئيساً منهم .^(١٧٨)

خامساً: أمين صندوق الهيئة:

كان يتم اختيار أمين صندوق الهيئة من بين الأعضاء^(١٧٩) و منهم على سبيل المثال: الشيخ محمد مأمون الشناوى " شيخ كلية الشريعة"^(١٨٠)، أما عن أهم اختصاصات أمين الصندوق يكون فى يده عهدة أموال الهيئة . والإشراف على القائمين بالأعمال الحسابية .^(١٨١)

ومما يذكر أن هناك بعض المصادر المعاصرة لفترة البحث قد أشارت إلى وجود لجان أخرى بخلاف اللجان السالفة الذكر ، ومنها: لجنة التعريف والإسلام، ولجنة البحث التشريعى، والفقهاء المقارن^(١٨٢)، وقد أشارت إلى بعض المهام التى أنيطت بها اللجنة الثانية ، وهى: المقارنة بين أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية^(١٨٣)، والاجتهاد فى فقه الإسلام واستنباط الأحكام من المصادر الأولى وهى القرآن والسنة^(١٨٤)، وهنا تسكت المصادر والمراجع عن ذكر أى بيانات أخرى بخصوص هاتين اللجنتين .

سادساً: الكادر المالى للهيئة:

أ- المرتبات:

منذ أن أنشئت هيئة كبار العلماء عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) وكل عالم دخل ضمن هذه الهيئة يتقاضى راتباً شهرياً قدره عشرون جنيهاً (بواقع ٢٤٠ جنيهاً سنوياً)^(١٨٥) و هذا المرتب مقرون بالتزامهم بالقاء الدروس المقررة عليهم ، حيث

أقر مجلس الأزهر الأعلى في جلسة المنعقدة بتاريخ (٤ شعبان ١٣٣٢ هـ / ٢٧ يونيو ١٩١٤ م) بأنه إن لم يتم أحد من أعضاء هيئة كبار العلماء بالقاء الدروس المقررة عليه قطع مرتبه ، مع مراعاة استثناء مشايخ الأزهر. ^(١٨٦)

وقد أقر القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) بعدم جواز الجمع بين راتبين مقرين في الميزانية ما عدا شيخ الجامع الأزهر ^(١٨٧)، وبهذا المعنى أيضاً صدر القانون رقم (٤٩ لسنة ١٩٣٠) ، والقانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) والذي جاء فيهما أنه: " لا يجوز الجمع بين مرتبين مقرين في ميزانية الجامع الأزهر ، ولا بين مرتب في هذه الميزانية ومرتب آخر في ميزانية الحكومة أو في ميزانية وزارة الأوقاف ، ويستثنى من هذا الحكم شيخ الجامع الأزهر وشيوخ المذاهب ، بشرط ألا يجمع أحدهم أكثر من مرتبين في آن واحد " . ^(١٨٨) وعلى ذلك فإن أعضاء الهيئة الذين كانوا موظفين سواء في المعاهد الدينية أو غيرها بمصالح الحكومة كانوا لا يتقاضون راتب الهيئة ، أضف إلى ذلك فإنهم كانوا معفيين من تطبيق المادة (١١٠) من القانون (رقم ١٠ لسنة ١٩١١) . وما جاء بلجنة إصلاح الجامع الأزهر بخصوص هيئة كبار العلماء والمزايا التي منحت لهم أن الراتب جعل لمن ينقطعون انقطاعاً تاماً للتدريس بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية . ^(١٨٩) ومن هؤلاء الذين لم ينالوا راتب الهيئة - لانشغالهم بوظائف أخرى - محمد نجاتي " مفتي وزارة الأوقاف " ، ومحمد بحيت " مفتي الديار المصرية " ، وأحمد نصر العدوى " المدرس بمدرسة القضاء الشرعي " ، وإذا قدم أحدهم طلب التماس للحصول على راتب الهيئة مع راتبه فإن طلبه هذا كان يقابل بالرفض ، بل كان يتم تخيره ما بين الاحتفاظ بوظيفته أو الانقطاع التام للتدريس في الهيئة ، مثلما حدث مع الشيخ محمد بحيت والشيخ أحمد نصر العدوى . أما بخصوص من عين من هيئة كبار العلماء في وظائف المعاهد الدينية يصبح راتب وظيفته متداخلاً في راتب الهيئة بحيث لا يتجاوز الراتب المقرر لهيئة (جامعة) كبار العلماء. ^(١٩٠)

وهكذا فإن أعضاء الهيئة كانوا يحصلون على المرتب المنصوص عليه في المادة (١٠٩) من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) متى كانوا غير موظفين أو فصلوا من وظائفهم، والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها: الشيخ أحمد إدريس ، الذى كان يعمل عضواً بالمحكمة العليا الشرعية ، وبعد فصله من وظيفة لبلوغه السن القانوني^(١٩١) قرر مجلس الأزهر الأعلى منحه راتب الهيئة اعتباراً من اليوم التالى لفصله من وظيفته الموافق (٦ شعبان ١٣٣٦هـ / ٢٢ مايو ١٩١٨م)^(١٩٢)، والشيخ محمد بخيت، الذى كان يشغل وظيفة مفتى الديار المصرية، حصل على راتب الهيئة فى اليوم التالى لإحالاته على المعاش ، وهو الموافق (١٥ شوال ١٣٣٨هـ / ٢ يوليو ١٩٢٠م)،^(١٩٣) والشيخ أحمد نصر العدوى ، الذى نال مرتب هيئة كبار العلماء فى اليوم التالى لإحالاته على المعاش من مدرسة القضاء الشرعى فى (١٣ ذى الحجة ١٣٤٠هـ / ٦ أغسطس ١٩٢٢ م)،^(١٩٤) وأيضاً الشيخ عبد الرحمن عlish^(١٩٥)، فقد أخذ راتب الهيئة بعد إحالاته على المعاش من وظيفة مفتش أول بالمحاكم الشرعية ابتداء من (غرة جمادى الأولى ١٣٤٥هـ / ٧ نوفمبر ١٩٢٦م)،^(١٩٦) ويذكر فى هذا المجال أيضاً الشيخ عبد الرحمن قراعة، فقد صرف له راتب الهيئة اعتباراً من (١٣ شعبان ١٣٤٦هـ / ٥ فبراير ١٩٢٨م) اليوم التالى لتاريخ إحالاته على المعاش من وظيفة مفتى الديار المصرية .^(١٩٧)

هذا ومن منطلق عدم الجمع بين مرتبين، عندما يحدث ما يخالف ذلك بطريق الخطأ كان يتم على الفور خصم المرتب الذى منح للعضو من راتب الهيئة، وذلك ما حدث مع الشيخ بكرى الصدفى، حيث كان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثلاثة جنيهات بصفته من العلماء الموظفين المندوبين للتدريس بالمشيخة بالمكافأة، وبعد أن تقرر صرف مرتب هيئة كبار العلماء له وقدره عشرون جنيهاً شهرياً أصبح الجمع بين هذين المرتبين غير جائز لنص المادة (١١٧) من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١)، ولهذا قرر مجلس الإدارة خصم ما أخذه من مرتب المكافأة فى الشهور الماضية، أى من

(١٥ جمادى الأولى ١٣٣٣هـ / أول إبريل ١٩١٥م) وحتى (٢١ المحرم ١٣٣٤هـ / ٣٠ نوفمبر ١٩١٥م) مما يستحقه من مرتب هيئة كبار العلماء الذى تقرر منحه له، وقرر قطع راتب المكافأة من وقت التنفيذ. (١٩٨)

وقد ظل أعضاء الهيئة يحصلون على مرتب عشرين جنيهاً حتى عام (١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م) (١٩٩)، وعندما توالى شكوى العلماء المدرسين بالمعاهد الدينية العلمية الإسلامية من عدم مساواة رواتبهم برواتب زملائهم وأمثالهم في مصالح الحكومة المختلفة فضلاً عن وصول الغلاء إلى حد ارتفعت بسببه أصوات الشكوى من جميع الطبقات، وبناء على ما تقدم فقد صدر قرار من مجلس الأزهر الأعلى في (٢٧ جمادى الأولى ١٣٣٨هـ / ١٧ فبراير ١٩٢٠م) بشأن تأليف لجنة (٢٠١) للنظر في ميزانية المعاهد الدينية عن سنة (١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م) المالية، ووضع تقرير عنها، وقد انتهت اللجنة من وضع هذا التقرير بالفعل في (١٨ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ / ٩ مارس ١٩٢٠م)، وقد جاء فيه أن اللجنة ترى أن يكون راتب كل عالم في هيئة كبار العلماء ثلاثين جنيهاً في الشهر بدلاً من عشرين جنيهاً (بواقع ٣٦٠ جنيهاً سنوياً). (٢٠٢)

كما أوضحت فيه ضرورة مفاوضة الحكومة السنية في جعل راتب هذه الوظيفة الدينية الكبرى مناسباً؛ لأهميتها في مصر ومكانتها في العالم الإسلامى، بحيث يكون فوق رواتب أهل المناصب الدينية السامية بالديار المصرية، وقد اقترحت في التقرير تعديل نص المادة التاسعة بعد المائة من القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) على الوجه التالى: " يعطى كل عالم داخل ضمن هيئة كبار العلماء راتباً شهرياً قدره ثلاثون جنيهاً، وينعم عليه بكسوة التشريف من الدرجة الأولى إن لم يكن حائزاً لها من قبل " وإثر ذلك صدرت الإرادة السنية بتعديل هذه المادة على هذا النحو، وأطلق عليها القانون رقم (٣٨ لسنة ١٩٢٠) . (٢٠٣)

وفي نفس هذا العام علاوة على رفع مرتبات أعضاء الهيئة، فإنه تم منح إعانة قدرها ستة عشر جنيهاً لكل واحد منهم، كإعانة مؤقتة للغلاء إعتباراً من (١٢ رجب ١٣٣٨هـ/أول ابريل ١٩٢٠م). ^(٢٠٤) وفي عام (١٣٤٢هـ/—/١٩٢٣م) زادت مرتبات أعضاء الهيئة إلى ستة وثلاثين جنيهاً شهرياً (بواقع ٤٣٢ جنيهاً سنوياً) بموجب الإرادة السنية رقم (١٠٨٧) الصادرة بتاريخ (٢٤ اغرم ١٣٤٢هـ/٦ سبتمبر ١٩٢٣م) بتعديل درجات علماء وموظفي الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ^(٢٠٥)، ثم زيد هذا الراتب إلى أربعين جنيهاً شهرياً (بواقع ٤٨٠ جنيهاً سنوياً) بموجب القرار الصادر من المشيخة بتاريخ (٢٣ شعبان ١٣٦١هـ/٥ سبتمبر ١٩٤٢م). ^(٢٠٦)

وقد ظل المرتب على هذا النحو حتى عام (١٣٦٦هـ/١٩٤٧م) عندما قدم فريق من جماعة كبار العلماء إلى مجلس الأزهر الأعلى طلباً يلتصون فيه زيادة رواتب الجماعة؛ لأن المرتب الذي يتقاضاه عضو الجماعة وقتئذ لا يتناسب مع كرامة الهيئة ولا مع مركزهم - فهم أكبر هيئة دينية في القطر ويقومون بالتدريس للعلماء في العلوم المتخصصين فيها - لذا طلبت رفع هذا الراتب بما يتعلق مع كرامتها، وبناء على ما تقدم قام المجلس بتشكيل لجنة من محمد عبد اللطيف دارز ^(٢٠٧) " مدير الجامع الأزهر والمعاهد الدينية"، ومحمد عبد الفتاح العناني ^(٢٠٨)، ووكيل وزارة العدل، ووكيل وزارة الأوقاف لبحث الموضوع وتقديم تقرير بنتيجة البحث. ^(٢٠٩) وعلى أثر ذلك ارتفعت مرتبات أعضاء الهيئة إلى ستة وأربعين جنيهاً شهرياً (بواقع ٥٥٢ جنيهاً سنوياً)، ^(٢١٠) وفي عام (١٣٦٩هـ/١٩٤٩م) ارتفعت المرتبات إلى ستين جنيهاً شهرياً (بواقع ٧٢٠ جنيهاً سنوياً) ^(٢١١)، وفي عام (١٣٧٠هـ/١٩٥١م) ارتفعت مرتبات جماعة كبار العلماء إلى خمسة وسبعين جنيهاً شهرياً (بواقع ٩٠٠ جنيهاً سنوياً). ^(٢١٢) وهنا تسكت المصادر عن ذكر مقدار مرتب أعضاء الهيئة بالتحديد منذ ذلك التاريخ وحتى عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م).

هذا بخصوص المرتبات أما فيما يتعلق بالعلاوات والمكافآت التي كانت تمنح لأعضاء الهيئة نظير خدماتهم المختلفة داخل الأزهر، فكان كل عضو يمنح علاوة قدرها ثلاثة جنيهاً شهرياً^(٢١٣) وقد ارتفعت عام (١٣٧٠هـ/١٩٥٠م) إلى أربعة جنيهاً شهرياً^(٢١٤) كما كان كل عضو يعطى بدل جارية مثل جارية مدرسى الأزهر على أساس ثمن ثلاث أقات من الخبز يومياً^(٢١٥) هذا بخلاف الإمتياز الذى منح لهم بركوب القطار بنصف أجرة فى الذهاب والإياب^(٢١٦).

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أنه نظراً، لأن هيئة كبار العلماء أكبر هيئة فى التدريس بالأزهر؛ ولأنهم يقومون بالتدريس للعلماء فقرر للعضو فيها راتب أكبر من راتب سائر المدرسين فكان عشرين جنيهاً، فى الوقت الذى كانت فيه رواتب المدرسين اثني عشر جنيهاً، ثم تدرج راتب العضو فى الزيادة كلما ارتفعت درجات المدرسين^(٢١٧) ولعل ذلك يوضح مكانة هؤلاء العلماء داخل الأزهر الشريف لذا كانت مرتباتهم تفوق أمثالهم من العلماء الآخرين بإعتبارهم - على حد وصف الوثائق - أكبر هيئة دينية إسلامية فى القطر المصرى بل فى العالم الإسلامى بأسره.

ب- المعاشات:

لقد سبقت الإشارة فى الفصل السابق إلى أن أعضاء هيئة كبار العلماء يقعون فى وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به، وصدر بناءً على ذلك لائحة التقاعد^(٢١٨)، التى جاء فيها أن أعضاء هيئة كبار العلماء - وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر - يقعون فى وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به، وتقرير المقدرة على أداء العمل وعدمها منوط ببلجنة هيئة كبار العلماء، على أن يرفع قرارها فى ذلك إلى المجلس الأعلى للأزهر لتقرير ما يراه^(٢١٩) وقد ظل الوضع على هذا النحو حتى تولى مشيخة الجامع الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج (١٣٧٣ - ١٣٧٨هـ/١٩٥٤ - ١٩٥٨م)، الذى أصدر قانوناً بإحالة علماء الأزهر إلى المعاش

في الخامسة والستين بدلاً من سن السبعين، وقد نص في القانون على أن هذا القيد يسرى على أعضاء جماعة كبار العلماء أيضاً، وبذلك أصبح الأعضاء لا يتمتعون بهذه الميزة الكبرى التي كانت لهم من قبل، وقد خرج من الجماعة لهذا السبب شيوخ الأزهر الكبار الذين بلغوا هذا السن أو تجاوزوه^(٢٢٠).

وكان معاش شيخ الجامع الأزهر لا يقل عن سبعمائة جنيه في السنة ولا يتجاوز في أى حال من الأحوال تسعمائة جنيه في السنة، بشرط أن يكون قد قضى عشرين سنة في خدمة المعاهد، وأن يكون قد مضى عليه في منصب المشيخة سنتان على الأقل^(٢٢١). أما أعضاء الهيئة فإن الواحد منهم كان لا يستحق مرتب التقاعد إلا إذا قضى في خدمة المعاهد مدة أقلها خمس عشرة سنة فإن لم يكن قضى في الخدمة خمس عشرة سنة، أعطى مكافأة^(٢٢٢)، وإذا كانت مدة الخدمة خمس عشرة سنة يعطى المدرس أو الموظف معاشاً يعادل ربع آخر مرتب تقاضاه، ويضاف إلى ذلك جزء واحد من أربعين جزءاً من مرتبه الأخير عن كل سنة بعد الخامسة عشرة، ومع ذلك لا يجوز أن يتجاوز مرتب التقاعد ستمائة جنيه في السنة^(٢٢٣). أما إذا كانت مدة الخدمة أقل من خمس عشرة سنة يعطى المدرس أو الموظف مكافأة باعتبار مرتب شهر واحد من مرتبه الأخير عن كل سنة من السنوات السبع الأولى وباعتبار مرتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وباعتبار مرتب ثلاثة أشهر في كل سنة بعد السنة الثانية عشرة^(٢٢٤).

وكانت مدة الخدمة تحسب بالستين الشمسية^(٢٢٥)، وبصرف النظر عن كسور السنة التي تكون أقل من تسعة شهور، أما إذا كانت تسعة شهور أو أكثر فتعتبر سنة كاملة^(٢٢٦). ويجوز لشيخ الجامع الأزهر أن يطلب إحالة للتقاعد متى شاء ويستحق حينئذ معاشه كاملاً طبقاً للأحكام السابقة، ويجوز للمدرس أو الموظف أن يطلب إحالة للتقاعد أيضاً عند بلوغه سن الستين^(٢٢٧). على أن يستقطع من مرتبات العلماء الذين يقبلون المعاملة طبقاً لهذه اللائحة خمسة في المائة من

مرتباتهم^(٢٢٨)، و لا تسرى هذه اللائحة على من يقبل المعاملة بها من العلماء الموظفين والمدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية عن مدة خدمتهم السابقة بالمعاهد، بشرط أن يدفعوا خمسة في المائة عن هذه المدة بحسب مرتباتهم السابقة .
(٢٢٩)

وفي حالة وفاة العالم يعطى نصف معاشه أو نصف ما كان يستحقه من المعاش لو تقاعد في يوم وفاته لزوجته وأولاده القصر، ويقسم بينهم كالتالي: الربع للزوجة أو الزوجات إن تعددن والباقي لأولاده للذكر ضعف الأنثى، وإن كان الأولاد ذكور فقط أو إناثاً فقط قسم الباقي بالتساوي بينهم، فإذا لم يكن له زوجة يقسم نصف المعاش المذكور بين الأولاد كما هو موضح سابقاً^(٢٣٠)، أما إذا توفى العالم المدرس أو الموظف قبل أن يستحق راتب التقاعد تعطى المكافأة التي كان يستحقها لزوجته أو زوجاته وأولاده القصر وتقسم بينهم بالطريقة المبينة آنفاً في حالة المعاش^(٢٣١)، ويتم وقف صرف المعاش إذا تزوجت الزوجة أو البنت . أو إذا بلغ الولد الذكر ثمانى عشرة سنة^(٢٣٢)، والحد الأقصى لمعاش زوجة وأولاد المتوفى من العلماء هو ثلاثمائة جنيه في السنة^(٢٣٣)، وقد عومل بعض أعضاء هيئة كبار العلماء بهذه اللائحة بعد أن قبلوا المعاملة بها ؛ فقطع من مرتبهم ٥٥% وحُصِّل منهم الإحتياطي عن المدة السابقة عن طريق تقسيط الخمسة في المائة عن المرتبات السابقة على أقساط شهرية لا تزيد مدتها على خمس سنوات، بحيث لا يقل القسط عن خمسة في المائة من المرتب حينذاك، ومنهم على سبيل المثال: الشيخ محمود الجزيري،^(٢٣٤) والشيخ عبد الرحمن عليش، والشيخ عبد المعطى الشرشيمي^(٢٣٥)، والشيخ علي محمد المعداوي^(٢٣٦).

ووفقاً لما جاء في القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) فإن للعضو من جماعة كبار العلماء أن يجمع بين المعاش ومرتب كبار العلماء بشرط ألا يزيد مجموعهما عن مرتبه في الوظيفة التي أحيل منها على المعاش^(٢٣٧)، كما حدث للشيخ إبراهيم الجبالي^(٢٣٨)، الذى كان يعمل شيخاً لكلية اللغة العربية، وكان يتقاضى راتباً شهرياً وقدره (٧٥)

جنيهاً ، وعندما أحيل إلى التقاعد عام (١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م) أصبح يأخذ معاشاً شهرياً قدره (٣٩,٣٧٥) جنيهاً ، وراتب الهيئة وقدره (٣٢,٦٢٥) جنيهاً شهرياً ، وهو ما يكمل الراتب الذي كان يتقاضاه عندما كان شيخاً للكلية طبقاً لما جاء في القانون السالف الذكر . (٢٣٩)

وفي عام (٢٤٠) (١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م) قدم الشيخ محمد عبد الفتاح العنان طلباً إلى مجلس الأزهر الأعلى وأوضح فيه أنه كان يتقاضى مرتباً شهرياً قدره (٦٠) جنيهاً من وظيفة شيخ كلية أصول الدين ، وبعد إحالته إلى التقاعد في (٧ ذى القعدة ١٣٦٣هـ / ١٢٤ أكتوبر ١٩٤٤م) إستحق معاشاً قدره (٤٩,٥٠٠) جنيهاً شهرياً وفقاً لما جاء في القانون (رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦) ؛ لذا أعطى له فوق معاشه ما يكمل الراتب الذي كان يتقاضاه في وظيفته قبل إحالته إلى التقاعد وهو (٦٠) جنيهاً - معاش (٤٩,٥٠٠) جنيهاً و (١٠,٥٠٠) جنيهاً من الهيئة - ولكنه التمس أنه يعطى له راتب الهيئة كاملاً فوق معاشه لأنه حق ثابت لشيوخ المذاهب ، واستند في ذلك إلى ما جاء في القانون السالف الذكر . (٢٤١) وبناء عليه قرر مجلس الأزهر الأعلى تأليف لجنة من وكيل الجامع الأزهر ووكيل وزارتي المالية والعدل لبحث هذا الموضوع (٢٤٢) . وكان نتيجة ذلك أن مجلس الأزهر الأعلى قرر الجمع بين المعاش والمرتب كاملين على أن يطبق ذلك اعتباراً من (٢٦ شوال ١٣٦٧هـ / أول سبتمبر ١٩٤٨م) (٢٤٣) ومنذ ذلك التاريخ أصبح لشيوخ المذاهب الحق في الجمع بين راتبين كاملين ، ولهم الحق في الجمع بين المرتب والمعاش كاملين دون التقيد بعدم تجاوز المرتب الأصلي من الوظيفة . (٢٤٤)

ج- الإعانات:

ذكر فيما سبق أنه ورد بلائحة التقاعد الخاصة بالعلماء المدرسين والموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية أن يقطع معاش الولد عند بلوغه (١٨) سنة ويقطع معاش

البنات متى تزوجت، ولكن قدمت طلبات من بعض أولاد العلماء الذين لهم معاش يلتزمون فيها مد المدة المقررة لصرف معاش الأولاد الذكور إلى سن (٢١) سنة بدلاً من (١٨) سنة، وصرف المعاش للأولاد المصابين بعاهات تمنعهم من كسب العيش، وصرف إعانة للبنات عند زواجهن وقطع معاشهن، وقد قدمت هذه الطلبات بناء على ما جاء في المادة (٢٨) من قانون المعاشات الملكية رقم (٣٧ لسنة ١٩٢٩)، والتي نصت على: " أن يقطع معاش الابناء الذين بلغوا إحدى وعشرين سنة كاملة إلا إذا كانوا مصابين بعاهات تمنعهم قطعياً من كسب عيشهم، ففي هذه الحالة يستمر صرف المعاش لهم إلى يوم وفاتهم، وأن يقطع معاش البنات متى عقد عليهن للزواج، على أن يعطى لهم مبلغ يساوى المعاش المقرر في مدة سنة، ومع ذلك فحق البنات في المعاش يعود إليهن إلى سن الحادية والعشرين إذا انتهت هذه الزيجة قبل بلوغهن هذه السن " . (٢٤٥)

وقد تنوعت طلبات الإعانات المقدمة من زوجات وبنات وأبناء أعضاء هيئة (جماعة) كبار العلماء بعد وفاتهم، وأخذت أشكالاً متعددة كإعانات الزواج، وإعانات الإعاقة، وإعانات الفقر، وإعانات طلب العلم، وسوف يتم تناولها على النحو التالي:

١- إعانات الزواج: والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: في عام (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م) قدمت ابنة الشيخ محمد إبراهيم السمالوطي، طلب إعانة لزوجها، رغم أنها كانت تحصل على معاش قدره (١٣٣،٦٥٦) جنيهاً في السنة^(٢٤٦) وقد صرح مجلس الأزهر الأعلى في (٢٣ المحرم ١٣٦٥هـ/ ٥ إبريل ١٩٣٧م) بأنه قد فوض للمشيخة منح إعانات لبنات العلماء - اللاتي يقطع معاشهن متى عقد عليهن الزواج - تعادل المعاش المقرر هن لمدة سنة، وبالرغم من ذلك فإن الطلبات التي كانت تقدم من بنات العلماء الخاصة بإعانات الزواج كانت من أجل إعطائهن إعانة أكبر من المسموح هن بما، ففي (١٠ جمادى

الآخرة ١٣٤٨هـ/ ١٣/نوفمبر ١٩٢٩م) ربط معاش شهرى قدره (١,٧٤٤) جنيهاً لإنشراح كريمة يوسف شلى الشبراخيمى^(٢٤٧)، وقطع عنها من (١٦ ربيع الآخر ١٣٥٩هـ/ ٢٤/مايو ١٩٤٠م) لزواجها في ٢٣ منه، وهى تستحق إعانة قدرها (٢٠,٩٢٨) جنيهاً لزواجها، ولكن والدتها حميدة حسن خميس - والوصية على ابنتها- أرسلت إلى المشيخة عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م) عريضة يرفق بها وثيقة الزواج تقول فيها: " أرجو صرف المكافأة التى تصرف عادة لبنات العلماء، وقد سبق أن أعطيت أختها فاطمة (١٠٠) جنيه فأرجو مساواتها بأختها، خصوصاً وإن ثمن المنقولات الآن غالية جداً، فأرجو مساعدتها حتى لا تظهر إلا بالمظهر اللائق بينات العلماء ". ^(٢٤٨) وبعد عرضها على المجلس أسفرت المناقشة عن مقدار ما تعطاه من الإعانة مع مراعاة ما تستدعيه الأحوال الحاضرة من الإقتضاء، قرر المجلس منحها إعانة قدرها (٥٠) جنيهاً. ^(٢٤٩) وفى عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م) قدمت أرملة حسين والى طلباً إلى المجلس أوضحت فيه أن ابنتها كانت تتقاضى معاشاً شهرياً قدره (٢,٨٤) جنيهاً، ثم قطع عنها اعتباراً من (٢ شوال ١٣٥٩هـ/ ٣/نوفمبر ١٩٤٠ م) لزواجها، وقد منحت إعانة قدرها (٢٥,٠٠٨) جنيهاً لتدبير جهازها، ولكن هذا المبلغ الذى تقرر صرفه مضافاً إليه المهر لا يفى فى ذلك الوقت بجهازها، وتلتمس مبلغاً آخر لمساعدتها على إتمام جهازها ^(٢٥٠)، وبناء عليه منحها المجلس إعانة قدرها (٥٠) جنيهاً، خلاف الإعانة التى صرفت لها عند قطع معاشها لزواجها وهى (٢٥,٠٠٨) جنيهاً. ^(٢٥١)

كما قدمت فائقة كريمة الشيخ مصطفى المهيأوى طلباً فى عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)، أوضحت فيه أنها كانت تتقاضى معاشاً شهرياً قدره (٢,٠٩٢) جنيه وقطع عنها لزواجها اعتباراً من (٧ جمادى الأولى ١٣٦٠هـ/ ٢/يوليو ١٩٤١م)، للعقد عليها فى (٦ جمادى الأولى / ١ يوليو) وقدرت إعانتها بمبلغ قدره (٢٥,١٠٤) جنيهاً، ولكنها أرسلت عريضة مرفقاً بها وثيقة

الزواج تلتبس منحها إعانة إستثنائية أسوة بما اتبع مع بنات العلماء^(٢٥٢) وبعد عرض طلبها على المجلس، قرر منحها إعانة قدرها (٦٧) جنيهاً.^(٢٥٣)

ومن ذلك أيضاً الطلب الذى قدمته فاطمه كريمه الشيخ أمين محمد الشيخ^(٢٥٤) لمنحها إعانة لزواجها حيث كانت تتقاضى معاشاً شهرياً قدره (١٠,٥٠٠) جنيهاً منذ (٢٩ المحرم ١٣٦١ هـ / ٩ فبراير ١٩٤٢ م) التاريخ التالى لوفاة أبيها وقطع عنها من (٩ صفر ١٣٦٣ هـ / ٤ فبراير ١٩٤٤ م) لزواجها فى ٣ منه، وصرف لها إعانة قدرها (١٢٦) جنيهاً، ولكن والدتها بمة محمد عمار، بصفتها وصية عليها، طلبت فى (١٩ صفر ١٣٦٣ هـ / ١٤ فبراير ١٩٤٤ م) رفع هذه الإعانة إلى (٢٠٠) جنيه لتكون كافية لقضاء الحاجات اللازمة لها^(٢٥٥)، وبعد عرضه على المجلس قرر منحها إعانة قدرها (١٧٥) جنيهاً^(٢٥٦)، وأيضاً الطلب الذى قدمته كريمه بنت الشيخ محمد الشافعى الظواهري^(٢٥٧)، عام (١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م) حيث كانت تتقاضى معاشاً شهرياً قدره (٤) جنيهاً، وقطع عنها فى (٩ صفر ١٣٦٤ هـ / ٣ فبراير ١٩٤٥ م) لزواجها فى ٢ منه، وقدرت إعانتها بـ (٤٨) جنيهاً، ولكن والدتها نبوية عمران موسى، بصفتها وصية عليها، قدمت عريضة ومعها وثيقة عقد زواجها تلتبس رفع هذه الإعانة حتى تكفى نفقات تجهيز ابنتها المذكورة.^(٢٥٨) وبعد عرضها على المجلس قرر رفع هذه الإعانة إلى مائة جنيه.^(٢٥٩)

٢- إعانات الإعاقة: ومن الأمثلة على ذلك، الطلب الذى قدمته أرملة

الشيخ سيد على المصرفى عام (١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م)، لربط معاش شهرى لإبنها محمود سيد المصرفى ؛ لأنه معتوه، مع العلم أن معاشها كان (٣,٤٨٧) جنيهاً شهرياً اعتباراً من (٢٣ رمضان ١٣٤٩ هـ / ١١ فبراير ١٩٣١ م)^(٢٦٠)، وبعد عرض أمره على المجلس قرر أن يعامل المذكور بمثل ما تعامل به الحكومة الأولاد المصابين بعاهات تمنعهم قطعياً عن كسب عيشهم.^(٢٦١) وأيضاً الطلب الذى قدمه ناصر

الدين بن الشيخ محمد إبراهيم السمالوطى عام (١٣٥٣هـ/١٩٣٤م) لربط معاش شهرى له ؛ لأن به عاهة مستديمة تمنعه من كسب العيش .^(٢٦٢)

ولم تكن هذه الإلتماسات تقبل كلها فى كل الأحيان، بل كانت تقابل بالرفض مثل ما حدث مع الحسين بن الشيخ محمد الشافعى الظواهرى، الذى قدم له أخيه محمد طلباً عام

(١٣٦٥هـ/١٩٤٦م) يقول فيه: " إن الحسين معتوه (مختل عقلياً) وأنه قيم عليه، وإن سنه يزيد على الأربعين سنة وإن حالة العته التى هو بها لا تمكنه من كسب عيشه، ويلتمس إدخاله فى معاش والده " .^(٢٦٣) موضعاً أن كل ما تركه المورث هو ستة أفدنة على المشاع فى (١٨) قطعة وأن صافى ريع هذا المقدار لا يزيد على الستين جنيهاً فى السنة بعد خصم أموال مصاريف الزراعة^(٢٦٤)، و بعد عرض أمره على المجلس قرر رفض طلبه هذا، ولم يوافق على إعطائه معاشاً^(٢٦٥)، وربما يرجع ذلك إلى أن المجلس بعد فحص حالته وجد أن لديه من الورث ما يكفى لعيشه مدى الحياة دون الحاجة إلى إعانة من مصدر آخر .

٣- إعانات الفقر: ومن ذلك الإلتماس الذى قدمه ورثة الشيخ حسين والى عام (١٣٥٤هـ/١٩٣٦م)، يطلبون إعانة ؛ لأن والدهم بعد الوفاة تركهم فقراء لا يقدرّون على المعيشة، وهم صغار ومحتاجون إلى التربية والتعليم وأنهم يتقاضون معاشاً شهرياً قدره (٢٢،٤٥٧) جنيهاً^(٢٦٦)، وبعد عرضه على المجلس قرر أن يعطى الورثة معاشاً استثنائياً قدره (٣٠٠) جنيه فى السنة " وهو أقصى ما تعطيه لائحة التقاعد للزوجة والأولاد "، ومكافأة استثنائية قدرها (١٠٠٠) جنيه تصرف لهم على أربعة أقساط سنويه كل منها مائتان وخمسون جنيهاً، وتقسّم بينهم على حسب الميراث الشرعى.^(٢٦٧) وفى عام (١٣٥٨هـ/١٩٣٩م) تم صرف مبلغ وقدره (١٣٠) جنيهاً، كإعانة لأبناء الشيخ محمد شاكر لسداد ديونه، وتم إعطاؤها لابنه محمود محمد شاكر.^(٢٦٨)

كذلك الإلتماس الذى قدم من زوجة الشيخ أحمد الدلبشاني^(٢٦٩) عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م) لزيادة معاشها أو منحها مكافأة مالية تستعين بها على تسديد ديون زوجها، وقد قرر المجلس صرف إعانة لها قدرها (٦٠) جنيهاً فوق ما تستحقه من معاش شهرى .^(٢٧٠) كذلك الطلب الذى قدمته عيوشة بنت يوسف الدجوى عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م)، الذى مات عنها زوجها فى حياة أبيها دون أن يترك لها شيئاً لتستعين به فكفائها والداه مؤنة الحياة، بعد وفاة زوجها ولكن بعد وفاته هو تقطعت بها السبل، ولم يترك لها شيئاً؛ لذلك التمس تقرير إعانة شهرية لها تقيها شر الحاجة^(٢٧١)، وقدمت فاطمة بنت الشيخ أحمد مكى^(٢٧٢) إلتماساً عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٦م) يتضمن إنها كانت متزوجة عند وفاة والدها ثم طلقت بعد ذلك، ولم تأخذ شيئاً من المعاش وتلتمس تقرير إعانة شهرية لها،^(٢٧٣) وفى (٢٩ رجب ١٣٦٥هـ/ ٢٩ يونيه ١٩٤٦م) قدمت فاطمة بنت الشيخ أمين محمد الشيخ إلتماساً أوضحت فيه إنها قد طلقت فى (غرة جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ/ ١٤ مايو ١٩٤٥م) ومات أمها قبل طلاقها فى (المحرم ١٣٦٤هـ/ ديسمبر ١٩٤٤م) ولم تترك لها شيئاً أصبحت لاعائل لها وهى لم تتجاوز سن (١٨) سنة، لذلك تلتمس منحها إعانة شهرية كأمثالها من بنات العلماء.^(٢٧٤)

٤ - إعانات طلب العلم: ومن ذلك الطلب الذى قدمه محمد بن الشيخ على عبد الرحيم إدريس^(٢٧٥) عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) والذى أوضح فيه أن والده ترك زوجة وبناتاً لم تتزوج وبنيتين متزوجتين وثلاثة أولاد ذكور يزيد سن أصغرهم على (١٨) سنة، وبناء على ذلك فإن المعاش كان يعطى للزوجة والبنات التى لم تتزوج، ولكن كان أحد الأولاد الذكور طالب بكلية الهندسة والآخر طالب بكلية الطب، وهو يلتمس صرف إعانة شهرية لهما لإتمام دراستهما^(٢٧٦)، وكذلك الطلب الذى قدمه سليمان بن الشيخ محمود الدينارى^(٢٧٧) عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) الذى كان يتقاضى معاشاً شهرياً قدره (٣,٦٠٧) جنيهاً، وقطع منه فى (٢٦ ربيع

الأول ١٣٦٥هـ/ ٢٨ فبراير ١٩٤٦م) لبوغه (١٨) سنة في (٢٥ ربيع الأول / ٢٧ فبراير) وهو ما زال في مرحلة طلب العلم ؛ لذلك قدم شقيقه طه محمود الدينارى طلباً يوضح فيه أن أخاه ما زال مجداً في طلب العلم، وحالة المالية لا تساعد على الإستمرار في الدرس، خصوصاً في الوقت الذي عم فيه الغلاء، ويرجو مد مدة معاشه حتى ينتهي من التعليم. (٢٧٨)

مما سبق يتضح مدى إهتمام القائمين على شئون الأزهر بأعضاء هيئة (جامعة) كبار العلماء سواء في حياتهم أو بأسرهم بعد مماتهم، وهذا ما ظهر جلياً في كمية طلبات الإعانة المقدمة من أسر هؤلاء العلماء إلى الأزهر، وكان في الغالب يستجاب لطلباتهم هذه، ونادراً ما كانت تقابل بالرفض، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الأزهر أعطى لهم أهمية خاصة، مما دفع أسرهم إلى اللجوء إليه وقت الخن والأزمات لثقتهم بأنهم سوف يجدون منه العون والرعاية .

ج- وفر الميزانية:

كانت ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مستقلة، ومنقسمة إلى قسمين: الأول: الإيرادات وهو شامل لبياتها بالتفصيل .

الثاني: لبيان المصروفات نوعاً نوعاً، ويعرضها شيخ الجامع الأزهر - بصفة رئيس مجلس الأزهر الأعلى - على الخديو للتصديق عليها^(٢٧٩)، ولا يجوز استعمال مبلغاً مخصصاً لأمر معين في الميزانية لغير ما وضع له من أبواب الميزانية إلا بقرار من مجلس الأزهر الأعلى^(٢٨٠)، بشرط ألا يطلب ذلك قبل حلول الشهر الخامس من السنة الدراسية، ولكن في بعض الأحيان كان يحدث ذلك بصفة استثنائية . (٢٨١)

وعلى أية حال فإن الميزانية المخصصة لهيئة (جامعة) كبار العلماء من الجامع الأزهر كثيراً ما كان يحدث بها وفر، وهي ناتجة عن عدة أسباب، منها:

١- قيمة المتداخل في مرتب بعضهم بالمساجد تخصم من مرتب الهيئة، فمثلاً في عام (١٣٣١هـ/١٩١٢م)، (١٣٣٦هـ/١٩١٧م) كان مرتب أعضاء الهيئة (٢٠) جنيهاً شهرياً في حين أنه كان يتم خصم مبلغ وقدره (٢,٩٩٠) جنيهاً من مرتب الشيخ هارون عبد الرازق قيمة مرتبه من درس بمسجد سيدنا الحسين، ومبلغ (٥,٩٨٠) جنيهاً من الشيخ إبراهيم الحديدي راتب درس بمسجد القلعة، ومبلغ (٢,٩٩٠) جنيهاً من الشيخ محمد راشد راتب درس بالسيدة زينب، ومبلغ (٢,٩٩٠) جنيهاً من الشيخ أحمد البسيوني راتب درس بجامع قلاوون. (٢٨٢) وفي عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م) كان يخصم من راتب الشيخ محمد راشد (٢,٩٩٠) جنيهاً مرتب درس بالسيدة زينب، والشيخ إبراهيم الحديدي (٥,٩٨٠) جنيهاً مرتب درس بمسجد القلعة، والشيخ أحمد البسيوني (٢,٩٩٠) جنيهاً مرتب درس بمسجد قلاوون. (٢٨٣)

١- وفاة بعض أعضاء الهيئة مثلما حدث عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م)، وهم: الشيخ محمد طوموم، والشيخ أحمد إدريس، و الشيخ أحمد البسيوني، والشيخ محمد إبراهيم القاياتي، والشيخ بكرى الصدقي، والشيخ سليمان العبد، أصبحت مرتباتهم خالية وبالتالي ينتج عنها وفر في الميزانية. (٢٨٤)

٢- عدم الجمع بين مرتبين، فالعلماء الموظفون كانوا لا يأخذون مع رواتبهم راتب الهيئة، وفقاً لما جاء في تقرير لجنة هيئة كبار العلماء، أن يعرف راتب الهيئة واحد من أعضائها بأكمله في ميزانية الأزهر بمراعاة عدم الجمع بين هذا الراتب وبين غيره، وترى اللجنة أنه لا مانع من قيامهم بوظائفهم التي كانوا يشغلونها بدون مرتب متى وافقت الجهة المختصة على ذلك (٢٨٥)، فمثلاً عام (١٣٤٢هـ/١٩٢٣م) كان هناك وفر من مرتب الثلاث وظائف الخالية للعلماء الثلاثة الذين كانوا

يتقاضون راتب وظائف من غير الهيئة، وهم: مفتى الديار المصرية،
وشيوخ معهد الإسكندرية، وشيوخ معهد طنطا^(٢٨٦).

وقد جرت العادة على أن الوفر الذى يُخص بميزانية هيئة (جماعة) كبار
العلماء لا يمتاز فى أى باب من أبواب الميزانية، فهو حق للمعاهد تستعمله حسبما
يختار المجلس الأعلى للأزهر^(٢٨٧)، ونظراً لتعدد الأمثلة وتشعبها حول هذا الوفر
فسوف يتم تناولها فى جدول يوضح وفر هذه الميزانية فى بعض السنوات، وبعض
المجالات التى يستغل فيها هذا الوفر، على النحو التالى:

| السنة المالية | الميزانية جـ | الوفر جـ | استخداماتها |
|-------------------------------|-----------------|-------------|---|
| ١٣٣٦-١٣٣٧ هـ / ١٩١٧-١٩١٨ م | ٥٠٤٠ | - | (١) ١٥٠ جنيه لشراء بسط ودواليب للأزهر، وحصر لطلاب معهد الإسكندرية، وكتب لازمة لمكتب معهد طنطا. (٢٨٨) |
| ١٣٣٧-١٣٣٨ هـ / ١٩١٨-١٩١٩ م | ٥٠٤٠ | ٩١١ | (١) ١٠٠ جنيه نقل إلى المصروفات السائرة بميزانية الأزهر لشراء خراطيم للمياه، واشترائك الأزهر وفروعه فى التليفون، ومصارييف طبخ أسئلة الإمتحانات، وثمن أدوات كتابة ونظافة، بالإضافة إلى مصروفات أخرى متنوعة. (٢٨٩) |
| | | | (٢) ١٥٠ جنيه نقلت إلى بند المصروفات السائرة بميزانية معهد دسوق. (٢٩٠) |
| | | | (٣) ١٠٠ جنيه إلى معهد طنطا لشراء الكتب اللازمة لمكتب هذا المعهد. (٢٩١) |
| | | | (٤) ٣١ جنيه نقلت إلى رواتب المدرسين فى الأزهر. (٢٩٢) |
| | | | (٥) ٨٠ جنيه نقلت إلى المصروفات |

| | | | |
|---|------|-------|-------------------------------|
| السائرة بميزانية معهد طنطا . (٢٩٣) | | | |
| (١) ٣٠٠ جنيه نقلت إلى بند المصروفات السائرة بميزانية الأزهر . (٢٩٤) | ٦٢٠ | ١٠٨٠٠ | ١٣٣٩-١٣٣٨ هـ / ١٩١٩-١٩٢٠ م |
| (١) ٢٠٠ جنيه نقلت إلى بند المصروفات السائرة بميزانية الجامع الأزهر . (٢) ٢٥٠ ^{٧٥٧} جنيه مصروفات نقل ١٧ مدرساً وأسرهم من معهدى الاسكندرية وطنطا إلى الأزهر . (٢٩٥) | ١٠٥٠ | ١٠٨٠٠ | ١٣٣٩-١٣٤٠ هـ / ١٩٢٠-١٩٢١ م |
| (١) ١٥٠ جنيه نقلت إلى بند مصروفات الانتقال وبدل السفيرة إلى معهد دسوق (٢٩٦) . (٢) تم إنشاء وظيفة محضر وعهدة لأدوات فن خواص الأجسام بالقسم الثانوى للأزهر براتب جنيهن ونصف شهرياً تؤخذ من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بالأزهر . (٢٩٧) | ١٨٠٠ | ١٠٨٠٠ | ١٣٤٠-١٣٤١ هـ / ١٩٢١-١٩٢٢ م |
| (٣) ٦٠٠ جنيه نقلت إلى بند مصروفات الانتقال وبدل السفيرة بمعهد أسيوط . (٤) ٥٠ جنيه نقل خمسة مدرسين وأسرهم من الأزهر إلى معهد دمياط . (٢٩٨) (٥) ٦٠ جنيه نقلت إلى بند المصروفات السائرة بمعهد أسيوط (بصفة استثنائية) لشراء خرائط جغرافية للمعهد ومستلزمات أخرى لازمة له . (٢٩٩) (٦) ٢٥٠ جنيه ثمن أدوات الكيمياء والطبيعة بميزانية معهد أسيوط . (٣٠٠) (٧) ١٢ جنيه نقلت إلى بند المصروفات السائرة بميزانية معهد أسيوط لعمل كراسى | | | |

| | | | |
|--|------|-------|-----------------------------|
| ودوايب ومكاتب لازمة للمعهد. (٣٠١) | | | |
| (١) ٩٧٥ جنيهاً نقلت إلى بند المصروفات السائرة في ميزانية الأزهر لشراء أدوات الكتابة والمطبوعات ومكافأة أعضاء لجان إمتحان الشهادات ومصروفات الانتقال وبدل السفر، وثمان أدوات الكيمياء والطبعة... وغيرها. (٣٠٢) ١٠٠٠ جنيه لتكملة جراية الأزهر في المدة الباقية من السنة المالية حينذاك. (٣٠٣) | ٢٦٤٧ | ١١٦٦٤ | ١٣٤٢-١٣٤٣هـ / ١٩٢٣-١٩٢٤م |
| (٣) ٦٠ جنيهاً تنقل إلى بند مصروفات الانتقال وبدل السفر بميزانية الجامع الأزهر (٣٠٤) | | | |
| (٤) ١٢٠ جنيهاً نقلت إلى بند المصروفات السائرة في معهد أسبوط لإصلاح مساكن الطلبة. (٣٠٥) | | | |
| (١) ١٠٠ جنيه نقلت إلى بند المصروفات السائرة، ٦٠ جنيهاً لمعهد الإسكندرية و٤٠ جنيهاً لمعهد أسبوط. (٣٠٦) | ١٦٣٨ | ١١٦٦٤ | ١٣٤٤-١٣٤٣هـ / ١٩٢٤-١٩٢٥م |
| تقرر صرفها في سد بعض أنواع المصروفات كتمن الخبز للعلماء والطلبة وغير ذلك. (٣٠٧) | ٤٣٢ | ١١٢٣٢ | ١٣٤٤-١٣٤٥هـ / ١٩٢٥-١٩٢٦م |

وبتحليل الجدول السابق يتضح كمية الوفر الناتج من ميزانية الهيئة في بعض السنوات، وكيف أن هذا الوفر لم يكن ملكاً للهيئة تنصرف فيه كيفما تشاء، بل كان من حق المجلس الأعلى للأزهر فقط التصرف فيه وتحديد الإستخدامات اللازمة له .

ومما سبق يتضح الجهاز الإداري المكون لهيئة (جماعة) كبار العلماء وكيف أن هذا الجهاز تميز إلى حد ما بالنظام والدقة، الشيء الذي جعل هذه الهيئة تصمد داخل الأزهر لفترة طويلة بلغت ٥٠ عاماً، كما مكنها من إبراز دورها التعليمي الديني داخل الأزهر أيضاً.

هوامش الفصل الثاني:

- ١- محافظ الأزهر الشريف: محظفة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٤، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٢؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محظفة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٩، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ / ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م؛ مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ٦، بتاريخ ٣ اغرم ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٨٩ .
- ٢- نفسه: محظفة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٥، بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٢؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محظفة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٢٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ / ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م؛ مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ٦، بتاريخ ٣ اغرم ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٠ .
- ٣- حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٥٣، ٢٥٤ .
- ٤- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها: المصدر السابق، مادة ٤، ص ٢٠٦١ .
- ٥- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محظفة ٣٤٧، ملف ٩، مذكرة بشأن مشروع تعديل درجات مدرسي وموظفي المعاهد الدينية، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٣٤١هـ/ ١٦ ديسمبر ١٩٢٢م، ص ٢ .
- ٦- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٤، ٢١؛ حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٥٩، ٢٥٦ .

٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٩، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٣. يختص مجلس الأزهر الأعلى كما ورد بهذا القانون بما يأتي: أولاً: وضع الميزانية العمومية للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى. ثانياً: النظر في إنشاء المعاهد الدينية العلمية الإسلامية، وإلحاق بعض المعاهد الصغرى بالتي هي أكبر منها أو تغيير تبعيتها. ثالثاً: النظر في فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة. رابعاً: النظر في إنشاء مجالس إدارة للمعاهد التي ليس لها مجالس إدارة. خامساً: وضع النظم العامة للتدريس والإمتحانات. سادساً: التصديق على تقرير الكتب التي تدرس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى. سابعاً: النظر في ترشيح مشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء وترقيتهم ونقلهم وفصلهم. ثامناً: النظر في ترشيح أعضاء مجالس الإدارة. تاسعاً: التصديق على ما تقرره مجالس الإدارة من تعيين المدرسين والموظفين وترقيتهم ونقلهم وفصلهم. عاشراً: النظر في طلب منح كسارى التشريف العلمية لاستحقاقها بناء على قرارات مجالس الإدارة. (انظر: نفسه، مادة ١٠، ص ٤، ٣).

٨- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٨.

٩- نفسه: ص ٢٤، ٢٥.

١٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٦، مذكرة ١، قانون رقم ٦ لسنة ١٩١٦ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأزهر الأعلى، بتاريخ ٢٥ ربيع الآخر ١٣٣٤هـ/ ٢٩ فبراير ١٩١٦م، ص ٣.

١١- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٦؛ حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

١٢- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٢٣، ٢٤، ٢٥، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م.

١٣- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٧، ١٨، ١٩، بتاريخ ٣١ اغرم ١٣٥٥م/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٢، ٩٣. يختص المجلس الأعلى للأزهر وفقاً لما ورد بهذا القانون بما يأتي: (١) إعداد مشروع الميزانية. (٢) اقتراح مشروع إنشاء الكليات وأقسام دراسة الإجازات وأقسام التخصص والمعاهد الدينية، وتقرير إنشاء الأقسام العامة. (٣) النظر في كل ما يتعلق بخطة الدراسة. (٤) توزيع المواد على سنى الدراسة، وتحديد ساعات الدراسة في الأسبوع وتعيين الساعات المخصصة لكل مادة، ووضع مناهج الدراسة واختيار كتبها. (٥) وضع اللائحة الداخلية للكليات والمعاهد الدينية والأقسام العامة، وتشمل على الأخص: نظام إجازات الطلبة وتأديبهم، ونظام الاستماع في الكليات وأقسام التخصص، ونظام أعمال المكتبة، وشروط منح المكافآت والإعانات المالية، ونظام القبول والدراسة للعميان والغرباء. (٦) وضع لائحة الامتحانات. (٧) إعداد اللائحة المالية، وتصدر بمرسوم. (٨) إعداد لائحة استخدام المدرسين والموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس وإجازتهم وتأديبهم وتصدر بمرسوم. (٩) تعيين أعضاء هيئة التدريس في الكليات، وغيرهم من المدرسين والموظفين والوعاظ في الدرجة السادسة فما فوقها، وتثبيتهم

وترقيتهم ونقلهم، وأما فيما يتعلق بمن كان من هؤلاء دون هذه الدرجة فهو من شئون شيخ الجامع الأزهر، كل ذلك طبقاً لما هو مقرر في اللوائح . (١٠) قبول الأوقاف والوصايا والهبات طبقاً لأحكام اللائحة المالية . (١١) النظر في كل مشروع قانون أو مرسوم يتعلق بأى شأن من شئون الجامع الأزهر . (١٢) النظر فيما يعهد به إليه هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح، ولما يعرضه عليه شيخ الجامع الأزهر، وفي كل ما يرى المجلس فائدة في بحثه من المسائل الخاصة برقى التعليم وحسن النظام في الجامع الأزهر والمعاهد الدينية . (انظر: نفسه، مادة ٢٢، ص ٩٣، ٩٤) .

١٤- (انظر: نفسه، مادة ١٠، ص ٢٠٦٤) .

١٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٢٣، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ / ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٧ .

١٦- نفسه: مادة ١٠٧، ص ٤٤ .

١٧- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٣٣٨هـ / ٢٤ يوليو ١٩٢٠م؛ نفسه: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، المادة (١٠٧) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ / ١٩ أغسطس ١٩٢٠م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ٩٥، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ / ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٦؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٣، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ / ٦ نوفمبر ١٩٣٠م؛ مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦م بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٠، بتاريخ ٣ الاخرم ١٣٥٥هـ / ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٠، ٩١؛ انظر ملحق رقم (٣) .

١٨- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ / ٦ نوفمبر ١٩٣٠م .

١٩- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، المادة ٧، بتاريخ ٣ الاخرم ١٣٥٥هـ / ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٠ .

٢٠- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ١٩ .

٢١- محمد فهمى عبد الوهاب: مشيخة الأزهر، مجلة النذير، السنة السادسة، العدد ١٣٢، القاهرة، بتاريخ ٢٩ الاخرم ١٣٦٥هـ / ٢ يناير ١٩٤٦م، ص ٧؛ سنية قراة: المرجع السابق، ص ٣٣٣، على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٨٦ .

٢٢- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٧؛ عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٠ .

- ٢٣- لمى الطيبي: هؤلاء الرجال من الأزهر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٧٢، ٢٧٣.
- ٢٤- تم تعيين الشيخ عبد المجيد سليم في هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٩ الصادر بتاريخ (٥ شعبان ١٣٤٧هـ/ ١٦ يناير ١٩٢٩م) (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٤٢، ملف ٣، أمر ملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٩ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم في هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٥ شعبان ١٣٤٧هـ/ ١٦ يناير ١٩٢٩م).
- ٢٥- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج-٢، ص ٩٨، ٩٧.
- ٢٦- لمى الطيبي: المرجع السابق، ص ٢٧٣.
- ٢٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ١، قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ بتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، بتاريخ ٢١ محرم ١٣٦٥هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥م، ص ١؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٦، الأزهر إعادة تنظيم، بتاريخ ٢١ محرم ١٣٦٥هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥م؛ انظر ملحق رقم (٦).
- ٢٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ١، أمر ملكي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا شيخاً للجامع الأزهر، بتاريخ ٢٢ محرم ١٣٦٥هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥م * وما يجدر ذكره في هذا المقام أن هذه الحالة كانت هي الحالة الوحيدة الفردية خلال فترة البحث التي تم اختيار شيخ الجامع الأزهر فيها من خارج كبار علماء الأزهر. ومن تولى المشيخة قبله وبعده تم اختيارهم من بين هيئة (جماعة) كبار العلماء.
- ٢٩- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٠ * أهم الأحزاب حسب تاريخ نشأتها، هي: الحزب الوطني (١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م)، وحزب الوفد (١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م)، وحزب الأحرار الدستوريين (١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م)، وحزب الاتحاد (١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م)، وحزب الشعب (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، وحزب مصر الفتاة (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م) وحزب الهيئة السعدية (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م). (انظر: أحمد فارس عبد المنعم، السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٠٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٦).
- ٣٠- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢٠.
- ٣١- محم. الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٢٢، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٧ * ما يجدر ذكره في هذا المقام أنه منذ ظهور هذا المنصب، والولاية والسلطين والملوك يعترفون بحق تعيين شيخ الجامع الأزهر لهم دون سواهم. ويرجع السبب في اهتمام هؤلاء الحكام جميعاً وحفاظهم بهذا الحق إلى سببين: الأول: كانت لشيوخ الأزهر منزلة رفيعة في نفوس المسلمين، وبالتالي كان لهم نفوذ عميق على جمهور الشعب، فكان طبيعياً أن يسعى الولاة والحكام إلى اكتساب رضائهم وتأييدهم. أما الثاني: أن هؤلاء الحكام كانوا يراعون بأنفسهم شئون هذا الدين وهذا يقتضى أن يختاروا العلماء الذين يستطيعون أن يؤدوا أمانة العلم، وبحق لهم

أن يكونوا ورثة الأنبياء . (انظر: محمد عطيه خيس، الملك فؤاد .. مشيخة الأزهر ... مجلة النذير، السنة ١٣، العدد ٢٧٩، القاهرة، بتاريخ ٢٦ جادى الأولى ١٣٧١هـ/ ٢٢ فبراير ١٩٥٢م، ص ١) .

٣٢- طارق البشرى: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ٣١٦، ٣١٥ .

٣٣- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٣١٦ .

٣٤- نفسه: ص ٣١٦، ٣١٧ .

٣٥- مجلس الشيوخ: تكون مجلس الشيوخ في ظل دستور عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م) الذى نص على إقامة برلمان من مجلسين، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ . على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خسيهم، وينتخب الثلاثة أخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب . والشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ منتخباً كان أو معيناً أن يكون قد بلغ من العمر أربعين عاماً على الأقل، ومتقناً للقراءة، والكتابة، ويكون اسمه مدرجاً بأحد جداول الانتخاب، وأن يكون متميماً إلى إحدى الطبقات الآتية: أولاً: الوزراء الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلي منها، النواب العموميين، نقباء المحامين، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً . ثانياً: كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنهما مصرياً في العام، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها، وتكون مدة العضوية في المجلس عشر سنين . (انظر: مصطفى أبوزيد فهمي، الدستور المصرى، دار طالب لنشر ثقافة الجامعات، الإسكندرية، ١٩٥٧، ص ٩٣، ٩٢؛ إبراهيم شيجه، محاضرات في تحليل النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص ١٢٨ - ١٣٠؛ محسن خليل، النظام الدستوري في مصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٣٢٠ - ٣٢٣) .

٣٦- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٤٦ .

٣٧- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧: تنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء والمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد، الوقائع المصرية، السنة ١٠٠، العدد ٢٥، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٢٦هـ/ ١٦ يوليو ١٩٢٩م، ص ٥٠٤ .

٣٨- سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٣٢٠، ٣١٩ .

٣٩- أحمد فارس عبد المنعم: المرجع السابق، ص ٤٧ .

٤٠- سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٢١٩ * لقد ذهب أصحاب ذلك الراى إلى أن الحكم النيابي لابد وان يتم فرقا وأحزاباً ذات أهواء، وأن هذه الأحزاب ستختلف حتما وتتطاحن، وكل حكومة تأتى ستهدم ما شيدته

الحكومة السابقة، وستعين كل حكومة في هذه المناصب أنصارها ومؤيديها، و تقبل منها خصومها . ومشيحة الجامع الأزهر ومناصب العلم، تكون على هذا الأساس تحت رحمة الأهواء الحزبية؛ لذا رأوا أن خير ما يحفظ هيبتهم ومكانتهم، أن تظل صلتهم كما كانت بالملك مباشرة مثلهم تماماً كممثل رئيس الحكومة والوزراء سواء بسواء، وهكذا يستطيعون أن يقبوا بمنأى عن الأهواء الحزبية . (انظر: محمد عطية حيس، المرحع السابق، ص ٩) .

- ٤١- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٤٧.
- ٤٢- محمد عطية حيس: المرجع السابق، ص ٩ .
- ٤٣- علي عبد العظيم: المرجع السابق، ج-٢، ص ٦٠ .
- ٤٤- نفسه: ص ٦٠ - ٦٢ .
- ٤٥- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٣٤٧ .
- ٤٦- علي عبد العظيم: المرجع السابق، ج-٢، ص ٦٢ .
- ٤٧- محمد عطية حيس: المرجع السابق، ص ٩ .
- ٤٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٩، ملف ٥، أمر ملكي رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨ بتعيين شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١٣٤٦هـ/ ٢٢ مايو ١٩٢٨ م .
- ٤٩- محمد عبد النعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٣، ص ٥٠٤ .
- ٥٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٣، ملف ٦، أمر ملكي رقم ٦٨ لسنة ١٩٢٩ بتعيين شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ/ ١٠ أكتوبر ١٩٢٩ م .
- ٥١- سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٣٢٥ .
- ٥٢- مصطفى أبو زيد فهمي: المرجع السابق، ص ٩٤ .
- ٥٣- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ١٠، ١١، ٣١، ٩٩، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٣٠ م .
- ٥٤- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٤٩، ٤٨ .
- ٥٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٣، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٥ بتعيين شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٤ انحر ١٣٥٤هـ/ ٢٧ إبريل ١٩٣٥ م .
- ٥٦- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ١٢٨، بتاريخ ٣ انحر ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ١١٨ .
- ٥٧- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٤٩ .

- ٥٨- مرسوم/بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ٧، بتاريخ ٣١/١٢/١٣٥٥ هـ/٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ٩٠.
- ٥٩- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ١٩.
- ٦٠- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها: المصدر السابق، مادة ٥، ص ٢٠٦١.
- ٦١- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البحوث الإسلامية - دار الإفتاء - فتاوى)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، مادة ٤، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٣٥٢ هـ/٢٤ يوليو ١٩٣٣ م، ص ١.
- ٦٢- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٣، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٣، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٣٣٨ هـ/٣٠ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ٣.
- ٦٣- منصب الإفتاء ومجلس الأزهر الأعلى: جريدة الاهرام، السنة ٤٦، العدد ١٣١٧٦، بتاريخ ٢٦ شوال ١٣٣٨ هـ/١٣ يوليو ١٩٢٠ م، ص ٢.
- ٦٤- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٣٤٢.
- ٦٥- محمد رجب البيومي: محمد نيت المطيعي، مجلة الأزهر، السنة ٦٨، ج ٨، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شعبان ١٤١٦ هـ/ديسمبر - يناير ١٩٩٦ م، ص ١١٧٨.
- ٦٦- الشيخ محمد نيت المطيعي: مجلة الهادي، السنة ١١، العدد ٢٠، مطبعة السعادة، القاهرة، بتاريخ ٩ شعبان ١٣٥٤ هـ/٦ نوفمبر ١٩٣٥ م، ص ٦.
- ٦٧- تم تعيين الشيخ عبد الرحمن قراعه في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذى القعدة ١٣٣٨ هـ/٦ أغسطس ١٩٢٠ م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨ هـ/٦ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ١٧، نفسه، صادر الأقسام الأولى والثانوى العالي، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨ هـ/١٨ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ٨، نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨ هـ/١٩ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ٣٧).
- ٦٨- سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٥، ج ٢، مادة ٢٩٥، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٣٩ هـ/١١ يناير ١٩٢١ م، ص ٢١، نفسه: وارد من الرئاسة والأوقاف والكتبخانة الأزهرية، سجل ٤، ج ١، مادة ٨، بتاريخ ٢٤ رجب ١٣٣٩ هـ/٣ إبريل ١٩٢١ م، ص ٢.
- ٦٩- محمد كامل الققى: الأزهر وآثره في النهضة الأدبية الحديثة، ج ٣، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦ م، ص ٢٦٢؛ محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: الحركة العلمية في الأزهر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج ٣، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٣٩.

- ٧٠- محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ١، ص ١٧٧ .
- ٧١- تم تعيين الشيخ حسين محمد مخلوف في جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ (٢٩ محرم ١٣٦٩هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٦٩، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن تعيين سبعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٦٩هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ م) .
- ٧٢- سعد عبد المقصود ظلام: الشيخ حسين محمد مخلوف، مجلة الأزهر، السنة ٦٩، جـ ١٠، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شوال ١٤١٧هـ / فبراير ١٩٩٧ م، ص ١٤٧٩، ١٤٨٠ .
- ٧٣- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٢٣، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ / ١٦ نوفمبر ١٩٣٠ م؛ مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق مادة ٨، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥٥هـ / ٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ٩٠؛ قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها: المصدر السابق، مادة ٧، ص ٢٠٦٢ .
- ٧٤- مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ٨، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٥٥هـ / ٢٦ مارس ١٩٣٦ م، ص ٩٠؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ١، قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ بتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر، بتاريخ ٢١ محرم ١٣٦٥هـ / ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ م .
- ٧٥- قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها: المصدر السابق، مادة ٧، ص ٢٠٦٢ .
- ٧٦- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢١، الإرادة السنية رقم ٦٦ لسنة ١٩٢١ بشأن اختصاص المدير العام للمعاهد الدينية ووكيل مشيخة الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٣٣٩هـ / ٢٤ أغسطس ١٩٢١ م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد من الرئاسة والأوقاف والكتبخانة الأزهرية، سجل ٤، جـ ١، مادة ٢١٩، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٣٣٩هـ / ٣٠ أغسطس ١٩٢١ م، ص ٢٦، ٢٧ .
- ٧٧- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٦٣ .
- ٧٨- مدير الأزهر وملحقاته: جريدة الأهرام، السنة ٣٩، العدد ١٠٨٠٥، بتاريخ ١٣ شوال ١٣٣١هـ / ١٥ سبتمبر ١٩٣١ م، ص ٥ .
- ٧٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥، ملف ٩، محضر ٢٥، بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر ١٣٣٣هـ / ١٥ مارس ١٩١٥ م، ص ١ .

- ٨٠- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ اغرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٣.
- ٨١- سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٥، جـ ٢، مادة ٢٩٥، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/١١ يناير ١٩٢١م، ص ٢١.
- ٨٢- تم تعيين الشيخ أحمد هارون عبد الرازق في هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٩٢ الصادر بتاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٣٤٥هـ/٩ ديسمبر ١٩٢٦م) (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٣٦، ملف ٦، مذكرة ٦، بشأن عرض الخضر السابغ عشر للجنة هيئة كبار العلماء لجلستها المنعقدة يوم الأربعاء ١٨ شوال ١٣٤٥ (٢٠ إبريل ١٩٢٧)، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٣٤٥هـ/٢٢ مايو ١٩٢٧م، ص ٣؛ انظر ملحق رقم (٨).
- ٨٣- نفسه: مادة ٢٩٦، ص ٢١؛ نفسه: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٧٠، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ١٥.
- ٨٤- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٦٣.
- ٨٥- تم تعيين الشيخ محمد عبد اللطيف الفحام في هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٤٩ لسنة ١٩٣١ الصادر بتاريخ (٢٨ اغرم ١٣٥٠هـ/١٥ يولييه ١٩٣١م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٤٧، ملف ٢، أمر ملكي رقم ٤٩ لسنة ١٩٣١ بتعيين الشيخ محمد عبد اللطيف الفحام ضمن هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ اغرم ١٣٥٠هـ/١٥ يونيه ١٩٣١م).
- ٨٦- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٦٣.
- ٨٧- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٥١، ٥٠.
- ٨٨- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٧؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٩٨؛ نفسه: جـ ٢، ص ٣٨٢؛ محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٤؛ أشرف فوزى صالح: شيوخ الأزهر، جـ ٤، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦؛ عبد العزيز غنيم عبد القادر: صفحات مشرقة من تاريخ الأزهر وشيوخه العظام، ط ١، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١٩٦؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٩، حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٦٨.
- ٨٩- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٨، ٩٧؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٩٩، ٢٩٨.
- ٩٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١١٢، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٥.
- ٩١- نفسه: محفظة ١١، ملف ٣، مذكرة ٥، محضر لجنة هيئة كبار العلماء بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٣٣٤هـ/٢٢ سبتمبر ١٩١٦م، ص ٤٠.

٩٢- نفسه: محفظة ١٤، ملف ٤، مذكرة ٣، عرض محضري لجنة هيئة كبار العلماء لجلستها المنعقدة في ١٩ ذي الحجة ١٣٣٦هـ، ١٥/١٣٣٧هـ، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٣٧هـ/ ١٧ نوفمبر ١٩١٨م، ص ٢.

٩٣- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٨، محضر لجنة هيئة كبار العلماء، بتاريخ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٢٥م، ص ٥؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٢، مذكرة ١٠ بشأن عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقد يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٢٥م، ص ١، محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣١، ملف ٤، مذكرة ١٠، بشأن عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقد يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤هـ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٢٥م، ص ١.

٩٤- تم تعيين الشيخ عبد الغنى محمود في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذي الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذي الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).

٩٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٥، ملف ١، مذكرة ٤، بشأن طلب الموافقة على المحضر السادس عشر للجنة هيئة كبار العلماء في جلستها المنعقدة يوم الأحد ٢ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ (٧ نوفمبر ١٩٢٦)، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٦م، ص ١؛ نفسه: محفظة ٣٩، ملف ٥، مذكرة ٨، بشأن عرض المحضر العشرين للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ٢٧ فبراير ١٩٢٨ على المجلس للإحاطة به، بتاريخ ٦ رمضان ١٣٤٦هـ/ ٢٧ فبراير ١٩٢٨م، ص ١.

٩٦- نفسه: محفظة ٤٦، ملف ٢، مذكرة ١٣، بشأن عرض محضر لجنة هيئة كبار العلماء رقم (٢٦) بجلسة يوم الأربعاء ٩ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ (أول أكتوبر ١٩٣٠) على المجلس للإحاطة بما اشتمل عليه من القرارات والتصديق عليهما، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م، ص ١. * تم تعيين الشيخ محمد الحلبي في هيئة كبار العلماء في (٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٩٢٤م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٨٠، ج ١، مادة ٥٨٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٢٣؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ١٠، ج ١، مادة ٢٣٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٥٠).

٩٧- تم تعيين الشيخ محمد إسماعيل البرديسى في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر،

سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأولى والثانى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).

٩٨- تم تعيين الشيخ إبراهيم بصيلة في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأولى والثانى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).

٩٩- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٦، مذكرة ٣، بشأن إحاطة المجلس الأعلى بانتخاب هيئة كبار العلماء عضوين للجنة بدل النين توفيا إلى رحمة الله، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠م.

١٠٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ١١، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٤؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ١١، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٤؛ انظر ملحق رقم (٢).

١٠١- سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الأزهر، سجل ٧١، ج ١، مادة ٦٣٣-٦٣٨، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٣٣٦هـ/ ٢١ سبتمبر ١٩١٨م، ص ٤٠؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٥، مادة ٤٣٧-٤٢٢، بتاريخ ٣ صفر ١٣٣٩هـ/ ١٧ أكتوبر ١٩٢٠م، ص ٢٨؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الأزهر، سجل ٧٥، ج ١، مادة ٧٨٤-٧٨٩، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٠هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٢١م، ص ٥٩؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٢٦، ج ٢، مادة ٢٠٥٩-٢٠٦٤، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٣٤٥هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٢٦م، ص ١٨؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٨٩، ج ٢، مادة ٣١٤٣-٣١٤٧، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٣٤٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٢٧م، ص ٤٨؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٩٦، مادة ٧٧٢-٧٧٧، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٠م، ص ٤٢.

١٠٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ١٢، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٤؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ١٢، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٤؛ انظر ملحق رقم (٢).

١٠٣- نفسه: محفظة ٣٦، ملف ٦، مذكرة ٦، بشأن عرض المحضر السابع عشر للجنة هيئة كبار العلماء لجلستها المنعقدة يوم الأربعاء ٨ شوال ١٣٤٥ (٢٠ إبريل ١٩٢٧)، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٣٤٥ هـ/ ٢٢ مايو ١٩٢٧ م، ص ١، انظر ملحق رقم (٨) .

١٠٤- نفسه: محفظة ٣٨، ملف ٢، مذكرة ٤، بشأن عرض المحضر الثامن عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقد في غرة ربيع الآخر ١٣٤٦ (٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) للموافقة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٤٦ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٧ م، ص ١؛ محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٧، مذكرة ٤، بشأن عرض المحضر الثامن عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في يوم غرة ربيع الآخر ١٣٤٦ (٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) للموافقة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٤٦ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٧ م، ص ١ .

١٠٥- محاضر الأزهر الشريف: محفظة ٣٨، ملف ٨، مذكرة ٨، بشأن عرض المحضر التاسع عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ١٦ رجب ١٣٤٦ (٩ يناير ١٩٢٨) على المجلس للإحاطة والتصديق، بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٤٦ هـ/ ١٨ يناير ١٩٢٨ م، ص ١ .

١٠٦- نفسه: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسريها وسائر ما يتعلق بها، مادة ١٣، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٤؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسريها وسائر ما يتعلق بها، مادة ١٣، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٤؛ انظر ملحق رقم (٢) .

١٠٧- نفسه: مادة ١٤، ص ٤ .

١٠٨- نفسه: محفظة ٢٠، ملف ١، مذكرة ١٨، بشأن عرض محضر جلسة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ٩ صفر ١٣٣٠ (١١ أكتوبر ١٩٢١)، بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٣٤٠ هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٢١ م، ص ١ .

١٠٩- نفسه: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٦، بشأن عرض المحضر الثاني عشر للجنة هيئة كبار العلماء بالأزهر على المجلس وفقاً للمادة (١٣) من القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٤١ هـ/ ٦ أكتوبر ١٩٢٢ م، ص ٢ * أفندى: من الكلمة اليونانية العامة أفنديس Efendis المأخوذة عن الكلمة القديمة AvBytns دخلت في اللغة العثمانية في وقت مبكر منذ القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، وقد استعملها العثمانيون لقباً للرجل الذي يقرأ ويكتب، ولقباً لبعض كبار الموظفين، كما كانت لقباً للأمراء أولاد السلاطين، وأطلقت أيضاً على مشايخ الإسلام، ورؤساء الديانات الأخرى، وكان الجيش العثماني يلقب الضباط رسمياً بلقب أفندى حتى رتبة البكباشي، وكانت أفندى تطلق في اللغة العربية على الكاتب الموظف في الدولة، وقد أطلقت في مصر في الحكم العثماني على نقيب الأشراف وكان المصريون يطلقون على محمد علي وعلى الباشوات العثمانيين الذين تولوا الحكم قبله لقب أفندينا. (انظر: أحمد السعيد سليمان، مرجع سابق، ص ٢١، ٢٢) .

١١٠- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٢، مذكرة ١٠، بشأن عرض المحضر الخامس عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على

المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ / ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥م، ص ١؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٨، ملف ٨، مذكرة ٨، بشأن عرض انخضر التاسع عشر للجنة هيئة كبار العلماء المتقدمة في ١٦ رجب ١٣٤٦ (٩ يناير ١٩٢٨) على المجلس للإحاطة والتصديق، بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٤٦هـ / ٨ يناير ١٩٢٨م، ص ١.

١١١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٤، ملف ٤، مذكرة ٨ بشأن عرض محضر لجنة هيئة كبار العلماء رقم ٢٤ جلسة ١٢ رمضان ١٣٤٨ على المجلس للإحاطة والتصديق، بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٤٨هـ / ١٥ فبراير ١٩٣٠م، ص ١.

١١٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٢، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٢؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٢، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٢؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد من الجهات السائرة والأوقاف وجهات أخرى، سجل ٥٥، ج ٢، مادة ٦٥٧، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٣٣٥هـ / ٢٥ مارس ١٩١٧م، ص ١٠٠.

١١٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٣، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٢؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٣، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٢؛ انظر ملحق رقم (٢).

١١٤- حسن جلال باشا: المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية، وتم تعيينه عضواً في مجلس الأزهر الأعلى بالإرادة السنية الصادرة في (ذى القعدة ١٣٣٣هـ / سبتمبر ١٩١٥م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ الحرم ١٣٣٦هـ / أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٣).

١١٥- أحمد زكي باشا: سكرتير مجلس الوزراء، تم تعيينه عضواً في مجلس الأزهر الأعلى بالإرادة السنية الصادرة في (رجب ١٣٣٢هـ / مايو ١٩١٤م). (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ الحرم ١٣٣٦هـ / أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٣).

١١٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١١، ملف ٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٢٥، بتاريخ ٢٣، ٢٢ الحرم ١٣٣٥هـ / ١٩، ١٨ نوفمبر ١٩١٦م، ص ٥؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٢٣، ٢٢ الحرم ١٣٣٥ (١٨، ١٩ نوفمبر ١٩١٦) بشأن التصديق على محضر لجنة هيئة كبار العلماء جلسة ١٢ سبتمبر ١٩١٦، بتاريخ ٢٣، ٢٢ الحرم ١٣٣٥هـ / ١٩، ١٨ نوفمبر ١٩١٦م.

١١٧- نفسه: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٦، بشأن عرض المحضر الثاني عشر للجنة هيئة كبار العلماء بالأزهر على المجلس وفقاً للمادة (١٣) من القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٤١هـ/ ١٦ أكتوبر ١٩٢٢م؛ انظر ملحق رقم (٧).

١١٨- نفسه: محفظة ١٤، ملف ٤، مذكرة ٣، بشأن عرض محضري لجنة هيئة كبار العلماء لجلستها المنعقدتين في ١٩ ذي الحجة ١٣٣٦هـ و ١٠ اغرم ١٣٣٧، بتاريخ ٦ صفر ١٣٣٧هـ/ ١٠ فبراير ١٩١٨م، ص ٣؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الأزهر، سجل ٨٦، ج ٢، مادة ٢٢٧٦ - ٢٢٩٩، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/ ١٣ نوفمبر ١٩٢٦م، ص ٣١، ٣٠؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٩٤، ج ١، مادة ٧٥٠ - ٧٧٠، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر ١٣٤٨هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩م، ص ٤٣؛ نفسه: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٩٦، مادة ٨٥٨ - ٦٠٤، بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٣٤٩هـ/ ٣٠ أغسطس ١٩٣٠م، ص ٣٣.

١١٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٥، ملف ٥، مذكرة ١٧، بشأن عرض المحضر الثالث عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ١٦ اغرم ١٣٤٢ (١٩ أغسطس ١٩٢٣) على المجلس للإحاطة والتصديق، بتاريخ ٢٣ اغرم ١٣٤٢هـ/ ٥ سبتمبر ١٩٢٣م، ص ٣، ٢؛ نفسه: محفظة ٣١، ملف ٤، مذكرة ١٠، عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٢٥م، ص ١-٣؛ محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٢، مذكرة ١٠، بشأن عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٢٥م، ص ١-٣؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٥، ملف ١، مذكرة ٤، بشأن طلب الموافقة على المحضر السادس عشر للجنة هيئة كبار العلماء في جلستها المنعقدة يوم الأحد ٢ جمادى الأولى ١٣٤٥ (٧ نوفمبر ١٩٢٦)، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٦م، ص ١-٤؛ نفسه: محفظة ٣٦، ملف ٣، مذكرة ٨، بشأن عرض المحضر السابع عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في يوم الأربعاء ١٨ شوال ١٣٤٥ (٢٠ إبريل ١٩٢٧) على المجلس للموافقة، بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٤٥هـ/ ٢٨ إبريل ١٩٢٧م، ص ١-٣؛ نفسه: محفظة ٣٨، ملف ٢، مذكرة ٤، بشأن عرض المحضر الثامن عشر للجنة هيئة كبار العلماء في يوم غرة ربيع الآخر ١٣٤٦ (٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) للموافقة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٤٦هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٧م، ص ١-٣؛ محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٧، مذكرة ٤، بشأن عرض المحضر الثامن عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في يوم غرة ربيع الآخر ١٣٤٦ (٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) للموافقة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٤٦هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٧م، ص ١-٣؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٨٢، ملف ٥، صورة القرار الصادر من المجلس في شأن قرارات لجنة هيئة كبار العلماء الواردة في محضرها رقم ٢٣، ٢٢، ٢١، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٤٧هـ/ ٢ أكتوبر ١٩٢٨م، ص ٨، ٧؛ نفسه: محفظة ٤٦، ملف

- ٢، مذكرة ١٣، بشأن عرض محضر لجنة هيئة كبار العلماء رقم ٢٦ جلسة يوم الأربعاء ٩ جمادى الأولى ١٣٤٩ (أول أكتوبر ١٩٣٠) على المجلس للإحاطة بما اشتمل عليه من القرارات والتصديق عليها، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٩ هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ م، ص ١-٣.
- ١٢٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسرهما وسائر ما يتعلق بها، المادة ٥، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٢؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسرهما وسائر ما يتعلق بها، المادة ٥، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ/ ١٣ مارس ١٩١٦ م، ص ٢؛ انظر ملحق رقم (٢).
- ١٢١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١١، ملف ٣، مذكرة ٥، بشأن ما قرره لجنة هيئة كبار العلماء يوم ١٤ ذي القعدة ١٣٣٤، بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٣٤٥ هـ/ ١٢ سبتمبر ١٩١٦ م، ص ٤٢.
- ١٢٢- نفسه: محفظة ٢٥، ملف ٥، مذكرة ١٧، بشأن عرض المحضر الثالث عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ٦ اغرم ١٣٤٢ (١٩ أغسطس ١٩٢٣) على المجلس للإحاطة والتصديق، بتاريخ ٢٣ اغرم ١٣٤٢ هـ/ ٥ سبتمبر ١٩٢٣ م، ص ٣.
- ١٢٣- نفسه: محفظة ٣١، ملف ٤، مذكرة ١٠، بشأن عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤ هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٢٥ م، ص ٣؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الأزهر، سجل ٨٦، مادة ٢٣٠٠، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٤٥ هـ/ ١٣ نوفمبر ١٩٢٦ م، ص ٣١.
- ١٢٤- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٧، مذكرة ٤، بشأن عرض المحضر الثامن عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في يوم غرة ربيع الآخر ١٣٤٦ (٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) للموافقة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٤٦ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٧ م، ص ٢؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٨٣، ملف ٢، مذكرة ٤، بشأن عرض المحضر الثامن عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في يوم غرة ربيع الآخر ١٣٤٦ (٢٧ سبتمبر ١٩٢٧) للموافقة، بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٣٤٦ هـ/ ١١ أكتوبر ١٩٢٧ م، ص ٢؛ نفسه: محفظة ٤٤، ملف ٤، مذكرة ٨، بشأن عرض محضر لجنة هيئة كبار العلماء رقم ٢٤ جلسة ١٢ رمضان ١٣٤٨ على المجلس للإحاطة والتصديق، بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٤٨ هـ/ ١٥ فبراير ١٩٣٠ م، ص ١٧.
- ١٢٥- تم تعيين الشيخ محمد إبراهيم السمالوطي في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠ م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأولى والثانى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨ هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨ هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ٣٧).

١٢٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٦ بشأن عرض المحضر الثاني عشر للجنة هيئة كبار العلماء على المجلس وفقاً لمادة (١٣) من القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٤١هـ/ ١٦ أكتوبر ١٩٢٢م، ص ٣؛ نفسه: محفظة ٢٢، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٧٩ بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ٨ نوفمبر ١٩٢٢م، ص ٣، ٤؛ انظر ملحق رقم (٧).

١٢٧- تم تعيين الشيخ يوسف نصر الدوجي في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).

١٢٨- نفسه: محفظة ٢٥، ملف ٥، مذكرة ١٧ بشأن عرض المحضر الثالث عشر للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ٦ اغرم ١٣٤٢- ١٩ أغسطس ١٩٢٣ على المجلس للإحاطة و التصديق، بتاريخ ٢٣ اغرم ١٣٤٢هـ/ ٥ سبتمبر ١٩٢٣.

١٢٩- تم تعيين الشيخ محمود حموده في هيئة كبار العلماء في (١٩ اغرم ١٣٣٩هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٣٨٩، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ٢٥؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٣٧، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ٥١).

١٣٠- تم تعيين الشيخ سيد على المرصفي في هيئة كبار العلماء في (٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٩٢٤م انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٨٠، جـ ١، مادة ٥٨٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٢٣؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ١٠، جـ ١، مادة ٢٣٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٥٠).

١٣١- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٢، مذكرة ١٠، بشأن عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ٣١ أكتوبر ١٩٢٥، ص ٢؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣١، ملف ٤، مذكرة ١٠، بشأن عرض المحضر الخامس عشر لجلسة لجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة يوم الأحد ٣٠ ربيع الأول ١٣٤٤ (١٨ أكتوبر ١٩٢٥) على المجلس للموافقة، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٤٤هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٢٥، ص ٢؛ نفسه: محفظة ٣٢، ملف ٣، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٢٣٦، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/ ٧ ديسمبر ١٩٢٥، ص ٥.

١٣٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٥، ملف ٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٢٤٧، بتاريخ ٥ رجب ١٣٤٥هـ/٩ يناير ١٩٢٧م، ص ٢.

١٣٣- نفسه: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، المادة ٦، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٣؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، مادة ٦، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ/١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٣؛ انظر ملحق رقم (٢).

١٣٤- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر وجلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٣، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٢٥٤، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٣٤٥هـ/٢٩ مايو ١٩٢٧م، ص ٤، ٥.

١٣٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٨٢، ملف ٦٥، لجنة هيئة كبار العلماء، محضر رقم ٢٢، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٣٤٦هـ/٢٥ إبريل ١٩٢٨م، ص ٢، ٣؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر جهات سايرة لشيخة الجامع الأزهر ومستشفى الأزهر، سجل ٣، مادة ١١٥، بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٣٤٦هـ/٢٧ إبريل ١٩٢٨م، ص ٦.

١٣٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٨٢، ملف ٥، صورة القرار الصادر من المجلس في شأن قرارات لجنة هيئة كبار العلماء الواردة في محاضرها رقم ٢١، ٢٢، ٢٣، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٤٧هـ/٢ أكتوبر ١٩٢٨م، ص ٥.

١٣٧- نفسه: محفظة ١٠، ملف ٧، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، المادة ٨، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٣؛ نفسه: محفظة ٨٢، ملف ٣، القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها، المادة ٨، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ/١٣ مارس ١٩١٦م، ص ٣؛ انظر ملحق رقم (٢).

١٣٨- نفسه: المادة ٩، ص ٣.

١٣٩- نفسه: المادة ١٠، ص ٤.

١٤٠- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٣، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٢٥٤، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٣٤٥هـ/٢٩ مايو ١٩٢٧م، ص ٤، ٥.

١٤١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٦، ملف ٦، ٧، مذكرة رقم ٧، بشأن عرض مشروع اللائحة الداخلية هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٤٩هـ/١٨ مارس ١٩٣١م، ص ٨، ٩، ١٠.

١٤٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١ بشأن اللائحة الداخلية هيئة كبار العلماء، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/٦ مايو ١٩٣١م، ص ١؛ نفسه: محفظة ٤٧، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ١٠ بتاريخ ١٣ اغرم ١٣٥٠هـ/٣١ مايو ١٩٣١م، ص ٢.

١٤٣- نفسه: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١ بشأن اللائحة الداخلية هيئة كبار العلماء، مادة ٢، ١، بتاريخ ٨ ذى القعدة ١٣٤٩هـ/٦ مايو ١٩٣١م، ص ١؛ انظر ملحق رقم (٤).

١٤٤- نفسه: مادة ٣، ص ١ .

١٤٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١ بشأن الانحة الداخلية هيئة كبار العلماء، مادة ٤، ٥، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/ ٦ مايو ١٩٣١م، ص ١، ٢؛ انظر ملحق رقم (٤)

١٤٦- نفسه: مادة ٦، ص ٢ .

١٤٧- نفسه: مادة ٧، ص ٢ .

١٤٨- نفسه: مادة ٨، ص ٢ .

١٤٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٠، ملف ٥، مذكرة ١٠، بشأن النظر في مد إجازة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد نجح من هيئة كبار العلماء ثمانية أيام بعد الشهر الذي رخصت به المشيخة لفضيلته، بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٥٢هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٣٣م .

١٥٠- نفسه: محفظة ٥٠، ملف ٦، مذكرة ١٤، بشأن احتياج لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد إبراهيم السمالوطي

من هيئة كبار العلماء لإجازة مرضية أكثر من شهرين، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٥٢هـ/ ١٠ ديسمبر ١٩٣٣م

١٥١- نفسه: محفظة ٥٠، ملف ٧، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٣٣، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٣٥٢هـ—

١٦/ ديسمبر ١٩٣٣م، ص ٦ .

١٥٢- تم تعيين الشيخ حامد محسن في جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الصادر

بتاريخ (٢٥ رجب ١٣٦٠هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٤١م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٦٠، ملف ٥،

أمر ملكي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بتعيين تسعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ رجب

١٣٦٠هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٤١م؛ نفسه، محفظة ٦٥، ملف ٥، مذكرة ١٥، بشأن إلتماس الإنعام بكسا

التشريف العلمية على أعضاء جماعة كبار العلماء وشيوخ المعاهد، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ/ ٨ مايو

١٩٤٦م، ص ١، ٢) .

١٥٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٣، ملف ١، مذكرة ١٠، بشأن النظر في منح لفضيلة الأستاذ الشيخ

حامد محسن عضو جماعة كبار العلماء إجازة اعتيادية غير السابق التصريح له بها، بتاريخ ربيع الأول

١٣٦٣هـ/ مارس ١٩٤٤م .

١٥٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٣، ملف ٢، المجلس الأعلى للأزهر، محضر ١٤٠، بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر

١٣٦٣هـ/ ١٣ إبريل ١٩٤٤م، ص ٤ .

١٥٥- نفسه: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١ بشأن اللاتحة الداخلية هيئة كبار العلماء،

مادة ٩، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/ ٦ مايو ١٩٣١م، ص ٢؛ انظر ملحق رقم (٤) . * منذ أن

أنشئت هيئة كبار العلماء عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) وحتى ألغيت جماعة كبار العلماء عام (

١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) ولم يحدث أن أقدم عضو منها على تقديم استقالته سوى حالة فردية واحدة، وهي

الشيخ عبد المعطي الشريمي، والذي قدم استقالته من عضوية جماعة كبار العلماء عام (

١٣٥٥هـ/١٩٣٦م)، وقد بنى استقالته على أسباب خاصة ترجع إلى حالته الصحية، وعدم استطاعته التقيد بما تفرضه عليه هذه العضوية من قيود خاصة بالتدريس في إحدى الكليات . (انظر: إستقالة عضو من جماعة كبار العلماء، جريدة الأهرام، السنة ٦٢، العدد ١٨٦٤٣، بتاريخ ٣ رمضان ١٣٥٥هـ/١٧ نوفمبر ١٩٣٦م، ص ٩) .

١٥٦- محافظ الأزهر الشريف: حفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١ بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، مادة ١٠، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/٦ مايو ١٩٣١م، ص ٣؛ انظر ملحق رقم (٤) .
-١٥٧

١٥٨- في هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٤٩، بتاريخ ٢٥ اغرم ١٣٥٣هـ/٩ مايو ١٩٣٤م، ص ٩؛ في جماعة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٤، العدد ١٩٢٨٥، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٣٥٧هـ/٢٣ مايو ١٩٣٨م، ص ٨؛ جماعة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٢٣٧٣٠، بتاريخ ٢٨ اغرم ١٣٧١هـ/٢٩ أكتوبر ١٩٥١م، ص ٣ .

١٥٩- هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٥٨، العدد ١٧١٣٥، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٥١هـ/٢١ أغسطس ١٩٣٢م، ص ٧ .

١٦٠- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، حفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ٢ .

١٦١- تم تعيين الشيخ حسين والي في هيئة كبار العلماء في (٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/٦ أكتوبر ١٩٢٤م) . (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٨٠، ج ١، مادة ٥٨٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٢٣؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ١٠، ج ١، مادة ٢٣٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٥٠) .

١٦٢- هيئة كبار العلماء وحماية الإسلام والمسلمين: مجلة نور الإسلام، المجلد الرابع، ج ٤، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/يوليو ١٩٣٣م، ص ٢٧٧ .

١٦٣- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، حفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ١، ٢، ٣ .

١٦٤- محافظ عابدين : الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، حفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ٣، ٢ .

١٦٥- هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٥٨، العدد ١٧١٣٥، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٥١هـ/٢١ أغسطس ١٩٣٢م، ص ٧؛ هيئة كبار العلماء وحماية الإسلام والمسلمين: مجلة نور الإسلام،

المجلد الرابع، جـ ٤، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/يوليو ١٩٣٣م، ص ٢٧٧.

١٦٦- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ٣.

١٦٧- نفسه: ص ٣.

١٦٨- في هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٤٩، بتاريخ ٢٥ اغرم ١٣٥٣هـ/٩ مايو ١٩٣٤م، ص ٩.

١٦٩- هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٧٧، بتاريخ ٢٤ صفر ١٣٥٣هـ/٦ يونيو ١٩٣٤م، ص ٩، في اجتماع هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٢، العدد ١٨٦٥٠، بتاريخ ١٠ رمضان ١٣٥٥هـ/٢٤ نوفمبر ١٩٣٦م، ص ١٠؛ جماعة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٢٣٧٣٠، بتاريخ ٢٨ الحرم ١٣٧١هـ/٢٩ أكتوبر ١٩٥١م، ص ٣.

١٧٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٧، ملف ١، مشروع مرسوم لسنة ١٩٣١ بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، مادة ٤، بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩هـ/٦ مايو ١٩٣١م، ص ١؛ انظر ملحق رقم (٤).

١٧١- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ٢.

١٧٢- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ٢، ٣.

١٧٣- نفسه: ص ٢.

١٧٤- نفسه: ص ٢، ٣.

١٧٥- حديث مع الأستاذ الأخير: جريدة الأهرام، السنة ٦١، العدد ١٨١٧١٣، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٥٤هـ/١٤ يوليو ١٩٣٥م، ص ٩.

١٧٦- محافظ عابدين: التماسات (تقارير - شكاوى - ثنائى - إقتراحات)، الأزهر، محفظة ٥٠٤، ملف ١٠، مذكرة في موضوع سليم المهدي الذى يطلب إعانة، بتاريخ ٧ شعبان ١٣٥٦هـ/١٣ أكتوبر ١٩٣٧م، ص ٢.

١٧٧- نفسه: الأزهر، قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ٢، ٣.

١٧٨- نفسه: ص ١.

١٧٩- محافظ عابدين: الأزهر. (قضايا البعوث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/٢٦ يوليو ١٩٣٣م، ص ١.

- ١٨٠- هيئة كبار العلماء وحماية الإسلام والمسلمين: مجلة نور الإسلام، المجلد الرابع، ج ٤ ، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية ، القاهرة، بتاريخ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/يوليو ١٩٣٣م، ص ٢٧٨ .
- ١٨١- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعث الإسلامية - حار الإفتاء-تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله ، بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٥٢ هـ/ ١٦ يوليو ١٩٣٣ م .
- ١٨٢- في جماعة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ٢٤١٦٨، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٣٧٢هـ/ ١٤ يناير ١٩٥٣م، ص ٧ .
- ١٨٣- في جماعة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ٢٤١٦٣، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٣٧٢هـ/ ٩ يناير ١٩٥٣م، ص ٧ .
- ١٨٤- شيخ الأزهر يدخل مكتبه لأول مرة بعد ٢٢٢ يوماً: جريدة الأهرام، السنة ٨٥، العدد ٢٦٤٦٧، بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٣٨٧هـ/ ٣١ مايو ١٩٥٠م، ص ٣ .
- ١٨٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠٩، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٥ .
- ١٨٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٨٢، ملف ٢، صورة قرار صادر من مجلس الأزهر الأعلى بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٣٣٢ (٢٧ يونيه سنة ١٩١٤) بشأن ما يجب على حضرات كبار العلماء الموظفين الذين يستولون على مكافأة شهرية من إلقاء الدروس أسبوعياً تنقيداً للقانون ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٣٣٢هـ/ ٥ أكتوبر ١٩١٤ م .
- ١٨٧- نفسه: محفظة ٧٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١٠٧، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٧ .
- ١٨٨- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٧، مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٨٣، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٣٠م؛ مرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق مادة ٣٢، بتاريخ ٣ اغرم ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٦ .
- ١٨٩- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، مذكرة ٦، بشأن تقرير اللجنة المؤلفة للنظر في طلب حضرتي صاحبي الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخت مفتي الديار المصرية والأستاذ الشيخ أحمد نصر المدرس بمدرسة القضاء الشرعي واتب هيئة كبار العلماء ، بتاريخ ٢١ اغرم ١٣٣٠هـ/ ١١ يناير ١٩١٢م ؛ انظر ملحق رقم (٩) .
- ١٩٠- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٩، مذكرة ٦ بشأن تقرير اللجنة المؤلفة للنظر في طلب حضرتي صاحبي الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخت مفتي الديار المصرية، والأستاذ الشيخ أحمد نصر المدرس بمدرسة القضاء الشرعي واتب هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢١ اغرم ١٣٣٠هـ/ ١١ يناير ١٩١٢ م .

- ١٩١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٣، ملف ٥، مذكرة ٢، تقرير لجنة كبار العلماء استحقاق فضيلة الشيخ أحمد إدريس راتب هيئة كبار العلماء، بتاريخ غرة رمضان ١٣٣٦هـ/ ١٠ يولييه ١٩١٨م؛ نفسه: محفظة ١٣، ملف ٧، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٢١، بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٣٣٦هـ/ ١٢ أغسطس ١٩١٨م، ص ٢.
- ١٩٢- محافظ الأزهر الشريف، محفظة ١٣، ملف ١١، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٢٥، بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٣٣٦هـ/ ١٢ سبتمبر ١٩١٨م، ص ٣.
- ١٩٣- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١١، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٢٩، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ يولييه ١٩٢٠م، ص ٢؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٨، مذكرة ٢، بشأن قرار لجنة هيئة كبار العلماء بصرف راتب الهيئة لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بحيث المفتى السابق للديار المصرية بمناسبة إحالة على المعاش، بتاريخ ٢٤ شوال ١٣٣٨هـ/ ١١ يولييه ١٩٢٠م.
- ١٩٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٦، بشأن عرض المحضر الثانى عشر للجنة هيئة كبار العلماء بالأزهر على المجلس وفقاً للمادة (١٣) من القواعد التى ترجع إليها هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ صفر ١٣٤١هـ/ ١٦ أكتوبر ١٩٢٢م؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر الرئاسة والجهات السائرة وجهات أخرى، سجل ١٠، ج ١، مادة ٧٦٩، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ١٤ نوفمبر ١٩٢٢م، ص ٥٣.
- ١٩٥- تم تعيين الشيخ عبد الرحمن عليش فى هيئة كبار العلماء لى (ربيع الأول ١٣٤٥هـ/ أكتوبر ١٩٢٦م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٣٥، ملف ١، مذكرة ٤، بشأن طلب الموافقة على المحضر السادس عشر للجنة هيئة كبار العلماء عن جلستها المنعقدة يوم الأحد ٢ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/ ١٧ أكتوبر ١٩٢٦م)، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٦م، ص ٤).
- ١٩٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٩، ملف ٣، مذكرة ٢٧، بشأن استفتاء المجلس فى أمر الجمع بين معاش المعاهد الدينية ومرتب هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٥ شعبان ١٣٤٦هـ/ ٢٨ يناير ١٩٢٨م؛ نفسه: محفظة ٤٠، ملف ٢، مذكرة ٨، بشأن استفتاء المجلس فى أمر الجمع بين معاش المعاهد الدينية ومرتب هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ اغرم ١٣٤٧هـ/ ١٢ يولييه ١٩٢٨م.
- ١٩٧- نفسه: محفظة ٤٠، ملف ٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٦٧، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣٤٧هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٢٨م، ص ٣.
- ١٩٨- نفسه: محفظة ٨١، ملف ٣، صورة قرار صادر من المجلس الأعلى بتاريخ ٢٦ اغرم سنة ١٣٣٤هـ/ ديسمبر ١٩١٥م) بشأن قطع المكافأة التى كان يتقاضاها فضيلة الاستاذ الشيخ بكرى الصدى وخصم ما استولى عليه منها فى الشهور الماضية مما يستحقه من مرتب هيئة كبار العلماء لعدم جواز الجمع بين مرتبين، بتاريخ ١٠ صفر ١٣٣٤هـ/ ١٨ ديسمبر ١٩١٥م.

- ١٩٩- سجلات الجامع الأزهر: سجل ٨، دفتر مرتبات حضرات العلماء وأولادهم، بتاريخ ١٤ شوال ١٣٣٠هـ/أول أكتوبر ١٩١٢م، ص ١؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٢، ملف ٥، كشف باسماء حضرات هيئة كبار العلماء والمرتبات التي يتقاضونها الواردة بميزانية ١٩١٧، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/٧ يناير ١٩١٨م؛ نفسه: محفظة ١٤، ملف ١٠، ميزانية الأزهر عن سنة ١٩١٨، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/٥ فبراير ١٩١٩م.
- ٢٠٠- محافظ عابدين: الأزهر (ميزانية)، محفظة ٣٥٨، ملف ١، تقرير مرفوع إلى مجلس الأزهر الأعلى من لجنة بحث ميزانية المعاهد الدينية عن سنة ١٩٢٠هـ/١٩٢١ المالية، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/٩ مارس ١٩٢٠م، ص ١، ٢.
- ٢٠١- كانت لجنة الميزانية آنذاك مكونة من محمد إسماعيل البرديسي، ومحمد زغلول " وكيل وزارة الأوقاف "، وعبد الرحمن قراعة، ومحمد باشا إبراهيم " النائب العام لدى اشكاف الأهلية "، ومحمد بك مصطفى " رئيس محكمة مصر الابتدائية الأهلية "، وعبد الفتى محمود، ومحمد الأحمدى الظواهرى برئاسة شيخ الجامع الأزهر وكان إجماعهم في دار الإدارة العامة للمعاهد الدينية . (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٤، بتاريخ ١٧ اغرم ١٣٣٩هـ/٢٠ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ٢).
- ٢٠٢- محافظ عابدين: الأزهر (ميزانية)، محفظة ٣٥٨، ملف ١، تقرير مرفوع إلى مجلس الأزهر الأعلى من لجنة بحث ميزانية المعاهد الدينية عن سنة ١٩٢٠-١٩٢١ المالية، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/٩ مارس ١٩٢٠م، ص ١، ٢؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٢٦، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/٩ مارس ١٩٢٠م، ص ٢.
- ٢٠٣- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٤، بتاريخ ١٧ اغرم ١٣٣٩هـ/٢٠ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ٢، ٣.
- ٢٠٤- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٨، المحضر السادس للجنة العلمية، بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٣٩هـ/أول نوفمبر ١٩٢٠م، ص ١٣.
- ٢٠٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٥، ملف ٤، تقرير اللجنة الوزارية عن درجات مدرسى الأزهر الشريف ومرتباتهم، بتاريخ ١٧ رجب ١٣٤٣هـ/١١ فبراير ١٩٢٥م؛ نفسه: محفظة ٣٩، ملف ٥، مذكرة ٢٨، بشأن عرض المحضر العشرين للجنة هيئة كبار العلماء المنعقدة في ٢٧ فبراير ١٩٢٨ على المجلس للإحاطة به، بتاريخ ١٨ شوال ١٣٤٦هـ/٨ إبريل ١٩٢٨م، ص ٣.
- ٢٠٦- نفسه: محفظة ٦١، ملف ٥، مذكرة ٤، بشأن طلب الموافقة على إعطاء حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد محمد حميدة شيخ معهد طنطا مرتب ٤٠ جنيهًا ليتساوى مع أعضاء جماعة كبار العلماء، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٣٤٧هـ/٢٨ سبتمبر ١٩٢٤م.

- ٢٠٧- تم تعيين الشيخ محمد عبد اللطيف دارز في جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ (٢٩ اغرم ١٣٦٩ هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ م). (انظر: محالظ الأزهر الشريف، محفظة ٦٩، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن تعيين سبعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٩ اغرم ١٣٦٩ هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ م).
- ٢٠٨- تم تعيين الشيخ محمد عبد الفتاح العناني في جماعة كبار العلماء في (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥ هـ/ ٨ مارس ١٩٣٧ م). (انظر: محالظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨ هـ/ ٣٠ مايو ١٩٣٩ م، ص ٢٠١).
- ٢٠٩- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٥، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٦٦، بتاريخ ١٩ صفر ١٣٦٦ هـ/ ١٢ يناير ١٩٤٧ م، ص ٣٠٢.
- ٢١٠- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٥، ملف ٣، مذكرة بمشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٦٦ هـ/ ٧ إبريل ١٩٤٧ م.
- ٢١١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٩، ملف ٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ١٩، بتاريخ ٩ صفر ١٣٦٩ هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٩ م، ص ٣.
- ٢١٢- مشروع ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية: جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٣٦٠٤، بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٧٠ هـ/ ١٩ يونيه ١٩٥١ م، ص ٥.
- ٢١٣- محالظ الأزهر الشريف: محفظة ٧، مذكرة ١، بشأن طلب النظر في المكافأة التي يتقاضاها صاحب الفضيلة بكرى الصدي نظير تاديتته للتدريس بالأزهر منذ كان موظفاً، بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣ هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ م.
- ٢١٤- نفسه: محفظة ٦٩، ملف ٣، مذكرة ١٤، بشأن إلتماس فضيلة الشيخ محمود الغمراوي مفتش العلوم الدينية والعربية منحه علاوتين من علاوات الدرجة الثانية، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٣٧٠ هـ/ ٢٨ يناير ١٩٥١ م.
- ٢١٥- نفسه: محفظة ٧٠، ملف ٤، مذكرة ١١، بشأن النظر فيما يعطاه فضيلة الشيخ محمود شلتوت من بدل الجراية، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٣٧٠ هـ/ ٣١ يناير ١٩٥١ م.
- ٢١٦- نفسه: محفظة ١٩، ملف ٨، مذكرة ١١، بشأن عرض اغضر الثالث عشر للجنة الإدارية لقسم السوعظ والإرشاد على مجلس الأزهر الأعلى، بتاريخ ٧ رجب ١٣٤٤ هـ/ ٢١ يناير ١٩٢٦ م، ص ٢٠١.
- ٢١٧- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٥، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٦٦، بتاريخ ١٩ صفر ١٣٦٦ هـ/ ١٢ يناير ١٩٤٧ م، ص ٢.
- ٢١٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٥، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة

- ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٢. محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٥، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٢.
- ٢١٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، مادة ٥، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٢.
- ٢٢٠- وزارة الأوقاف و شئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٣٣١؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣١.
- ٢٢١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، المادة ٨، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٢.
- ٢٢٢- نفسه: المادة ٦، ص ٢.
- ٢٢٣- نفسه: المادة ٧، ص ٢.
- ٢٢٤- نفسه: المادة ٩، ص ٣.
- ٢٢٥- كان يعتمد في تقدير سن المدرسين والموظفين على شهادة الميلاد، أو على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر قيد المواليد، وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسون الطبي بالقاهرة أو بالإسكندرية. (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، المادة ١١، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٣).
- ٢٢٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، المادة ١٠، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٣.
- ٢٢٧- نفسه: المادة ١٢، ص ٣ * من يرفت من خدمة المعاهد بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفاة يكون له الحق في المعاش أو المكافأة، وإذا صدر على أحد المتقاعدين حكم في جناية أو جنحة تزوير أو اختلاس أو نصب أو خيانة أمانة، أو ارتكب ما يوجب رفته - لو كان مدرساً أو موظفاً - يرفع أمره إلى المجلس الأعلى؛ لينظر في إسقاط حقه في مرتب التقاعد كله أو بعضه. (انظر: نفسه: المادة ١٣، ١٤، ص ٤).
- ٢٢٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ١٠، الإرادة السنية رقم ٢١، لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، المادة ١٩، بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ١٠ مارس ١٩٢١م، ص ٤.
- ٢٢٩- نفسه: المادة ٢٠، ص ٤.

- ٢٣٠- نفسه: المادة ١٥، ص ٤ .
- ٢٣١- نفسه: المادة ١٦، ص ٤ .
- ٢٣٢- نفسه: المادة ١٧، ص ٤ .
- ٢٣٣- نفسه: المادة ١٨، ص ٤ .
- ٢٣٤- سجلات الجامع الأزهر: وارد من الرياسة والأوقاف والكتبخانه الأزهرية، سجل ٦، جـ ١، مادة ٢٠٥، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٣٤٠هـ/ ١٢ يوليو ١٩٢٢م، ص ٢١ .
- ٢٣٥- نفسه: محفظة ٨٥، ملف ٦، مذكرة ٥، بشأن طلب النظر في التماس حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ على محمد المعداوى من جماعة كبار العلماء معاملة بلاحقة التقاعد الصادر بها الإرادة السنية رقم ٢١ فى ١٠ مارس ١٩٣١ عن مدة خدمته فى الجماعة ومدة قبلها بالمكافأة، بتاريخ شعبان ١٣٥٨هـ/ سبتمبر ١٩٣٩م؛ نفسه: محفظة ٨٥، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ١٠٦، بتاريخ ١٢ شعبان ١٣٥٨هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩م، ص ٤٠٣ . تم تعيين الشيخ على محمد المعداوى فى جماعة كبار العلماء فى (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥هـ/ ٨ مارس ١٩٣٧م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ٣٠ مايو ١٩٣٩م، ص ١٠٢)
- ٢٣٦- نفسه: محفظة ٨٥، ملف ٦، مذكرة ٥، بشأن طلب النظر فى التماس حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ على محمد المعداوى من جماعة كبار العلماء معاملة بلاحقة التقاعد الصادر بها الإرادة السنية رقم ٢١ فى ١٠ مارس ١٩٣١ عن مدة خدمته فى الجماعة ومدة قبلها بالمكافأة، بتاريخ شعبان ١٣٥٨هـ/ سبتمبر ١٩٣٩م؛ نفسه: محفظة ٨٥، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ١٠٦، بتاريخ ١٢ شعبان ١٣٥٨هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩م، ص ٤٠٣ . تم تعيين الشيخ على محمد المعداوى فى جماعة كبار العلماء فى (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥هـ/ ٨ مارس ١٩٣٧م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ٣٠ مايو ١٩٣٩م، ص ٢٠١) .
- ٢٣٧- قانون مرسوم رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر: المصدر السابق، مادة ٣٢، بتاريخ غرة المحرم ١٣٥٥هـ/ ٢٦ مارس ١٩٣٦م، ص ٩٦ .
- ٢٣٨- تم تعيين الشيخ إبراهيم الجبالى فى جماعة كبار العلماء فى (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥هـ/ ٨ مارس ١٩٣٧م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ٣٠ مايو ١٩٣٩م، ص ٢٠١) .
- ٢٣٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ٤، مذكرة ١٤، بشأن النظر فى منح حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ إبراهيم الجبالى الذى كان شيخاً لكلية اللغة العربية معاشاً استثنائياً، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ/ ١١ إبريل ١٩٤٦م .

- ٢٤٠- نفسه: محفظة ٦٥، ملف ٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٥٧، بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ/ ٢٠ أبريل ١٩٤٦م، ص ٤.
- ٢٤١- نفسه: محفظة ٦٧، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٨٢، بتاريخ ١٩ شوال ١٣٦٥هـ/ ٢٤ أغسطس ١٩٤٦م، ص ٩.
- ٢٤٢- نفسه: محفظة ٦٧، ملف ٥، مذكرة ٣، بشأن طلب التصديق على فتوى مجلس الدولة فيمن يختص بالجمع بين المراتب تفسيراً لمادة ٣٢ من قانون الأزهر، بتاريخ ١٧ شوال ١٣٦٧هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨م.
- ٢٤٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٢، ملف ٤، ٣، مذكرة ١٢، ٢٤، بشأن النظر في التماس بعض أبناء العلماء مد مدة صرف معاشهم لغاية بلوغهم سنه ٢١ سنة وصرف إعانة لمن تزوج من البنات وربط معاش للمصابين من الأولاد بعاهات مستديمة؛ بتاريخ ١٩ رمضان ١٣٥٣هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٩٣٤م.
- ٢٤٤- نفسه .
- ٢٤٥- تم تعيين الشيخ يوسف شلبي الشبراخيتي في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ — ٦/ أغسطس ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧.؛ نفسه، صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).
- ٢٤٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٩، ملف ٣، مذكرة ٥، بشأن طلب النظر في منح الأنسة إشراح كريمة المرحوم الشيخ يوسف شلبي الذى كان عضو جماعة كبار العلماء مكافأة لزوجها، بتاريخ جمادى الأولى ١٣٥٩هـ/ يونيو ١٩٤٠م.
- ٢٤٧- نفسه: محفظة ٥٩، ملف ٣، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١١٣، بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٣٥٩هـ/ ١٠ يوليو ١٩٤٠م، ص ٣.
- ٢٤٨- نفسه: محفظة ٥٩، ملف ٦، مذكرة ١٩، بشأن النظر في التماس السيدة أرملة المرحوم الأستاذ الشيخ حسين والى منح كرامتها الفرات مبلغاً يساعدها على إتمام جهازها، بتاريخ شعبان ١٣٥٩هـ/ ديسمبر ١٩٤٠م؛ انظر ملحق رقم (١١).
- ٢٤٩- نفسه: محفظة ٥٩، ملف ٧، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١١٦، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٣٥٩هـ/ ٥ يناير ١٩٤١م، ص ٦.
- ٢٥٠- تم تعيين الشيخ مصطفى الهيارى في هيئة كبار العلماء في (٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ — ٦/ أغسطس ١٩٢٠م). (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد

- مالية للجهات السائرة والقرعة المستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).
- ٢٥١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٠، ملف ٤، مذكرة ١١، بشأن التماس الأنسة فائقة كريمة المرحوم الشيخ مصطفى الشهابى منحها إعانة لزواجها، بتاريخ رجب ١٣٦٠هـ/ يوليو ١٩٤١م.
- ٢٥٢- سجلات الجامع الأزهر: دفتر وارد الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، سجل ٢٠، جـ ١، مادة ٣١٤، بتاريخ ٢ رجب ١٣٦٠هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٤١م.
- ٢٥٣- تم تعيين الشيخ أمين محمد الشيخ في جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الصادر بتاريخ (٢٥ رجب ١٣٦٠هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٤١م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٦٠، ملف ٥، أمر ملكي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بتعيين تسعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٦٠هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٤١م؛ نفسه، محفظة ٦٥، ملف ٥، مذكرة ١، بشأن إلتماس الإنعام بكسا التشريف العلمية على أعضاء جماعة كبار العلماء وشيوخ المعاهد، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ/ ٨ مايو ١٩٤٦م، ص ٢١).
- ٢٥٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٣، ملف ١، مذكرة ٤١، بشأن النظر في التماس الأنسة فاطمة كريمة المرحوم الشيخ أمين الشيخ منحها إعانة لمناسبة زواجها، بتاريخ ربيع الأول ١٣٦٣هـ/ فبراير ١٩٤٤م.
- ٢٥٥- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٤، مذكرة ٢٧، بشأن التماس الأنسة فاطمة كريمة المرحوم الشيخ أمين الشيخ الذى كان عضواً في جماعة كبار العلماء تقرير إعانة لها، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٦٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٩٤٦م؛ انظر ملحق رقم (١٢).
- ٢٥٦- تم تعيين الشيخ محمد الشافعى الظواهري في هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الصادر بتاريخ (٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ ١٣ أغسطس ١٩٣٠م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٤٥، ملف ٨، أمر ملكي رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بتعيين ثلاثة علماء في هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ ١٣ أغسطس ١٩٣٠م).
- ٢٥٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٤، ملف ٣، مذكرة ٢٤، بشأن النظر في منح إعانة للأنسة نفيسة كريمة المرحوم الأستاذ الشيخ محمد الشافعى الظواهري لمناسبة زواجها، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ١٩ فبراير ١٩٤٥م.
- ٢٥٨- نفسه: محفظة ٦٤، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٥٠، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٦٤هـ/ أول إبريل ١٩٤٥م، ص ٧.
- ٢٥٩- نفسه: محفظة ٤٨، ملف ٤، مذكرة ١٩، بشأن النظر في التماس أرملة المرحوم الشيخ سيد على المرسفى الذى كان من هيئة كبار العلماء ربط معاش لابنها الشيخ محمود سيد المرسفى المتوفى، بتاريخ ١٠ شوال ١٣٥٠هـ/ ١٧ فبراير ١٩٣٢م؛ انظر ملحق رقم (١٣).

- ٢٦٠- نفسه: محفظة ٤٨، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٨، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٣٥٠هـ/٢ إبريل ١٩٣٢م، ص ٨، ٩.
- ٢٦١- نفسه: محفظة ٥٢، ملف ٤، ٣، مذكرة ٢٤، ١٢، بشأن النظر في التماس بعض أبناء العلماء مد مدة صرف معاشهم لغاية بلوغهم سن ٢١ سنة وصرف إعانة لمن تزوج من البنات وربط معاش المصابين من الأولاد بعاهات مستدعة، بتاريخ ١٩ رمضان ١٣٥٣هـ/٢٦ ديسمبر ١٩٣٤م.
- ٢٦٢- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٤، مذكرة ٣٢، بشأن إلتماس الحسن بن المرحوم الشيخ محمد الشافعي الظواهري تقرير جزء من معاش والده يستعين به لأنه معتوه، بتاريخ ٧ رمضان ١٣٦٥هـ/١٤ أغسطس ١٩٤٦م.
- ٢٦٣- محافظ الأزهر الشريف: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٦، مذكرة ٢٥، بشأن بيان حالة الحسين بن المرحوم الشيخ محمد الشافعي الظواهري، بتاريخ ذى القعدة ١٣٦٥هـ/١ أكتوبر ١٩٤٦م؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٦٢، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٣٦٥هـ/٢٦ أكتوبر ١٩٤٦م، ص ٥.
- ٢٦٤- نفسه: محفظة ٥٩، ملف ٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١١٤، بتاريخ ١٥ شعبان ١٣٥٩هـ/١٨ سبتمبر ١٩٤٠م، ص ٤.
- ٢٦٥- نفسه: محفظة ٥٥، ملف ١، مذكرة ٤، بشأن النظر في تحسين معاش ورثة فضيلة الأستاذ المرحوم الشيخ حسين والى أو إعطائهم مكافأة عن مدة الخدمة في هيئة كبار العلماء بعد إحالة إلى التقاعد، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٣٥٤هـ/١٨ مارس ١٩٣٦م.
- ٢٦٦- نفسه: محفظة ٥، ملف ١، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٧١، بتاريخ ٥ اغرم ١٣٥٥هـ/٢٨ مارس ١٩٣٦م، ص ٣.
- ٢٦٧- نفسه: محفظة ٨٥، ملف ٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٠٥، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٨هـ/٢٧ يوليو ١٩٣٩م، ص ٣.
- ٢٦٨- تم تعيين الشيخ أحمد الدلبشان في هيئة كبار العلماء في (١٩ اغرم ١٣٣٩هـ/٢٣ سبتمبر ١٩٢٠م). (النظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٣٨٩، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩هـ/٢٩ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ٢٥؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج ١، مادة ١٣٧، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩هـ/٢٩ سبتمبر ١٩٢٠م، ص ٥١).
- ٢٦٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٠، ملف ٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٢٢، بتاريخ ٢٣ رمضان ١٣٦٠هـ/١٤ أكتوبر ١٩٤١م، ص ٧.

٢٧٠- نفسه: محفظة ٦٥، ملف ٣، مذكرة ١٨، بشأن إلتماس إحدى كرمات فضيلة الأستاذ المرحوم الشيخ يوسف الدجوى تقرير إعانة شهرية لها، بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ٢٥ فبراير ١٩٤٦م؛ انظر ملحق رقم (١٤) .

٢٧١- تم تعيين الشيخ أحمد مكى فى جماعة كبار العلماء فى (الحرم) ١٣٥٦هـ/ مارس ١٩٣٧م) . (انظر: محافظ عابدين، الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٨، مذكرة ٣٨، بشأن إلتماس السيدة فاطمة كريمة المرحوم الشيخ أحمد مكى تقرير إعانة شهرية لها، بتاريخ ٢٩ الحرم ١٣٦٦هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦م).
٢٧٢- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٨، مذكرة ٣٨، بشأن إلتماس السيدة فاطمة كريمة المرحوم الشيخ أحمد مكى تقرير إعانة شهرية لها، بتاريخ ٢٩ الحرم ١٣٦٦هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦م

٢٧٣- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٤، ملف ٤، مذكرة ٢٧، بشأن التماس الأنسة فاطمة كريمة المرحوم الشيخ أمين محمد الشيخ الذى كان عضواً فى جماعة كبار العلماء تقرير إعانة لها، بتاريخ ٢٢ شعبان ١٣٦٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٩٤٦م .

٢٧٤- تم تعيين الشيخ على عبد الرحيم إدريس فى جماعة كبار العلماء فى (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥هـ/ ٨ مارس ١٩٣٧م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨هـ/ ٣٠ مايو ١٩٣٩م، ص ٢٠١) .

٢٧٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ٦، مذكرة ٢٩، بشأن النظر فى التماس محمد على إدريس أفندى ابن المرحوم الشيخ على عبد الرحيم إدريس تقرير مساعدة لإخوته يستعينون بما على إتمام تعليمهم، بتاريخ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ فبراير ١٩٤٦م؛ انظر ملحق رقم (١٥) .

٢٧٦- تم تعيين الشيخ محمود الدينارى فى هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٤ الصادر بتاريخ (٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/ ١٠ يونية ١٩٣٤م) . (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥١، ملف ٤، أمر ملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٤ بتعيين ثلاثة علماء ضمن هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/ ١٠ يونية ١٩٣٤م) .

٢٧٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ٦، مذكرة ٣٣، بشأن النظر فى مددة معاش سليمان بن المرحوم الشيخ محمود الدينارى الطالب بالسنة الرابعة بمدرسة الحلمية الثانوية إلى أن يتم تعليمه، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٣٦٥هـ/ ٢٧ مارس ١٩٤٦م .

٢٧٨- نفسه: محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١١٤، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٦ .

٢٧٩- محافظ الأزهر الشريف: قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ١١٥، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/ ١٣ مايو ١٩١١م، ص ٤٦ .

٢٨٠- نفسه: محفظة ١٩، ملف ١٠، مذكرة ٢١، بشأن النظر في تقرير مجلس إدارة الأزهر نقل مبلغ ٢٠٠ جنيه من وفر بند رواتب هيئة كبار العلماء إلى بند المصروفات السائدة واقتراح نقل ٢٥٠ جنيهاً من هذا الوفر أيضاً إلى بند مصروفات الانتقال بميزانية الأزهر • (بصفة استثنائية)، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٤٠هـ/٦ نوفمبر ١٩٢١ م.

٢٨١- نفسه: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٢٦، بشأن النظر في نقل مبلغ ١٥ جنيهاً من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بميزانية الجامع الأزهر إلى بند مصروفات الانتقال وبدل السفيرة بمعهد دسوق (بصفة استثنائية)، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٤١هـ/٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ م.

٢٨٢- سجلات الجامع الأزهر: دفتر مرتبات حضرات العلماء وأولادهم، سجل ٨، بتاريخ ذى القعدة ١٣٣٠هـ/أكتوبر ١٩١٢ م، ص١، محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٢، ملف ٥، كشف بأسماء حضرات هيئة كبار العلماء والمرتبات التي يتقاضونها الواردة بميزانية ١٩١٧ م، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٣٣٦هـ/٧ يناير ١٩١٨ م

٢٨٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٤، ملف ١٥، ميزانية الأزهر عن سنة ١٩١٨، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/٥ فبراير ١٩١٩ م.

-٢٨٤

٢٨٥- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١٨، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٣٨، بتاريخ ٢١ صفر ١٣٣٩هـ/٢ نوفمبر ١٩٢٠ م، ص١.

٢٨٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٢، ملف ١، مذكرة ٣، بشأن مشروع ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤ المالية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٣٤١هـ/١١ إبريل ١٩٢٣ م، ص٣، ٤.

٢٨٧- نفسه: محفظة ١٠، ملف ١٢، مذكرة ٢١، بشأن المكافآت التي قرر المجلس صرفها لأعضاء لجان إمتحان الشهادات وللمشتغلين بأعماله والأبواب التي تصرف ثبها، بتاريخ ١٧ رمضان ١٣٣٤هـ/١٧ يوليو ١٩١٦ م.

٢٨٨- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ١٦، مذكرة ١٠، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/٢٣ فبراير ١٩١٨ م؛ محافظ الأزهر الشريف، محفظة ١٢، ملف ١٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٢١، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ/٤ إبريل ١٩١٨ م.

٢٨٩- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ١٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١١١، بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٣٣٧هـ/١٥ يناير ١٩١٩ م، ص٣؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ١٥، مذكرة ١٠، بشأن اعتماد مبلغ مائة جنيه من وفر رواتب هيئة كبار العلماء في ميزانية الأزهر لصنع الدوايب اللازمة لدار الكتب الأزهرية، بتاريخ ٢٨ ربيع الآخر ١٣٣٧هـ/٢٠ يناير ١٩١٩ م.

٢٩٠- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ١٥، مذكرة ١٨، بشأن نقل ١٥ جنبها من وفر رواتب هيئة كبار العلماء بميزانية الأزهر للمصروفات السائرة بميزانية معهد دسوق، بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٣٣٧هـ/ ٢٩ يناير ١٩١٩م؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ١٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١١٢، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ٣ فبراير ١٩١٩م، ص ٢.

٢٩١- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ١٦، مذكرة ٩، بشأن إقترح مجلس إدارة معهد طنطا الترخيص بصرف مبلغ مائة جنيه من وفر الميزانية ليشتري كتاباً لازمة لمكتبة المعهد، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ١٦ فبراير ١٩١٩ م.

٢٩٢- نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٢٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٢١، بتاريخ غرفة ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩١٩م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد من الرئاسة والأوقاف والكتبخانة الأزهرية، سجل ٢، مادة ٣٥٠، بتاريخ غرفة ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩١٩م، ص ٨٣؛ محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ١، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٢٢، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٢٤ ديسمبر ١٩١٩ م، ص ٣؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٣، مادة ٧٥٨، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٢٤ ديسمبر ١٩١٩م، ص ٥١.

٢٩٣- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥١، ملف ٢٤، مذكرة ١٢، بشأن طلب نقل ٨٠ جنبها من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بميزانية الأزهر إلى المصروفات السائرة بميزانية معهد طنطا، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٩١٩م؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الأزهر، سجل ٧٣، مادة ٧٨٦، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩١٩م، ص ٥٢.

٢٩٤- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٣، مذكرة ١١، بشأن طلب نقل مبلغ ٣٠٠ جنيه من وفر رواتب هيئة كبار العلماء إلى المصروفات السائرة بميزانية الأزهر، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٣٨هـ/ ١٩ فبراير ١٩٢٠م؛ نفسه: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٢، ملف ٢، صورة ما ورد إلى الرئاسة برقم ١٣٨٠ في ١٣ يناير ١٩٢٠ بشأن المبلغ الذي قرر المجلس أخذه من وفر رواتب هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى ١٣٣٨هـ/ ١٧ فبراير ١٩٢٠م؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٦، ملف ١١، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٣٠، بتاريخ ١٩ ربيع الآخر ١٣٣٩هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد المالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٥، جـ ٢، مادة ٣٠٨، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/ ١٦ يناير ١٩٢١م، ص ٢٩؛ انظر ملحق رقم (١٦)

٢٩٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ١٩، ملف ١٠، مذكرة ٢١، بشأن النظر في تقرير مجلس إدارة الأزهر نقل مبلغ ٢٠٠ جنيه من وفر بند رواتب هيئة كبار العلماء إلى بند المصروفات السائرة وإقترح نقل ٢٥٠ جنبها من هذا الوفر أيضاً إلى بند المصروفات الإنتقال بميزانية الأزهر (بصفة استثنائية)، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٤٠هـ/ ٦ نوفمبر ١٩٢١م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد من الرئاسة والأوقاف والكتبخانة

الأزهرية، سجل ٤، جـ ١، مادة ٤٨٣، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٤٠هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٩٢١ م، ص ٥٥؛ نفسه: صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٤، مادة ٣٤٩، بتاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٣٤٠هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٩٢١ م، ص ٢٥، نفسه: صادر الأقسام الأولى والثانوى، سجل ٤، مادة ٣٧٧، بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٣٤٠هـ/ ١٣ ديسمبر ١٩٢١ م، ص ٢٧

٢٩٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٢٦، بشأن النظر في نقل مبلغ ١٥ جنيهاً وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بمزاية الجامع الأزهر على بند مصروفات الانتقال وبدل السفرية بمعهد دسوق (بصفة استثنائية)، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٢٢ م.

٢٩٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٠، ملف ٥، مذكرة ٥، بشأن طلب النظر في إنشاء وظيفة محضر وعهدة لأدوات فن خواص الأجسام بالقسم الثانوى للأزهر براتب جنيهن ونصف شهرياً يؤخذ من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بالأزهر، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣٤٠هـ/ ٣ يناير ١٩٢٢ م؛ نفسه: محفظة ٢٠، ملف ٩، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٦٣، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٣٤٠هـ/ ٢٣ يناير ١٩٢٢ م، ص ١٠.

٢٩٨- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٢، ملف ٣، مذكرة ١١، بشأن عدم كفاية مصروفات الانتقال المدرجة في ميزانية معهد دمياط لسنة ١٩٢٢ والنظر في أن ينقل إلى ذلك مبلغ حوالى ٥٠ جنيهاً من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء، بتاريخ ١٨ الحرم ١٣٤١هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٢٢ م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٩، جـ ١، مادة ٢٧٩، بتاريخ ٣ صفر ١٣٤١هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٢ م، ص ٩٦.

٢٩٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٢، ملف ٣، مذكرة ١٠، بشأن عدم كفاية المصروفات السائرة المدرجة في ميزانية معهد أسبوط لسنة ١٩٢٢ والنظر في أن ينقل إلى ذلك مبلغ ٦٠ جنيهاً من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء، بتاريخ ١٨ الحرم ١٣٤١هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٢٢ م؛ سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٩، جـ ١، مادة ٢٧٨، بتاريخ ٢ صفر ١٣٤١هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٩٢٢ م.

٣٠٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٢، ملف ٧، مذكرة ٢١، بشأن طلب النظر في نقل مبلغ ٢٥٠ جنيهاً من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بمزاية معهد أسبوط (بصفة استثنائية)، بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٤١هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٢٢ م.

٣٠١- نفسه: محفظة ٢٣، ملف ٣، مذكرة ١٦، بشأن النظر في نقل مبلغ ١٢ جنيهاً من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بمزاية الجامع الأزهر إلى بند المصروفات السائرة بمزاية معهد أسبوط والترخيص بعمل مكتب لهذا المعهد، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٤١هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ م؛ محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٢، مذكرة ١٦، بشأن النظر في نقل مبلغ ١٢ جنيهاً من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء بمزاية الجامع الأزهر إلى بند المصروفات السائرة بمزاية معهد أسبوط والترخيص بعمل مكتب لهذا المعهد، بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٤١هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ م.

- ٣٠٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٤، ملف ١، مذكرة ٣، بشأن مشروع ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤ المالية، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٣٤١هـ/١١ إبريل ١٩٢٣م، ص ٤٣.
- ٣٠٣- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محفظة ٣٥٣، ملف ٢، مذكرة ٤، بشأن طلب النظر في فتح اعتماد بمبلغ ألف جنيه يؤخذ من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء لتكملة جارية الأزهر في المدة الباقية من السنة المالية الحاضرة، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٣٤١هـ/١٠ يناير ١٩٢٣م؛ محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٣، ملف ٣، مذكرة ٤، بشأن طلب النظر في فتح اعتماد بمبلغ ألف جنيه يؤخذ من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء لتكملة جارية العلماء في المدة الباقية من السنة المالية الحاضرة، بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى ١٣٤١هـ/١٠ يناير ١٩٢٣م؛ نفسه: محفظة ٢٣، ملف ٦، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٨١، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٤١هـ/٢٧ يناير ١٩٢٣م، ص ٤.
- ٣٠٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٤، ملف ٤، مذكرة ٦، بشأن طلب نقل مبلغ ٦٠ جنيهًا من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء إلى بند مصروفات الانتقال وبدل السفر بميزانية الجامع الأزهر هذا العام، بتاريخ غرة ذى القعدة ١٣٤١هـ/١٦ يونيو ١٩٢٣؛ نفسه: محفظة ٢٥، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٨٦، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٤١هـ/١٧ يوليو ١٩٢٣م، ص ١٠.
- ٣٠٥- نفسه: محفظة ٢٥، ملف ٢، مذكرة ١٠، بشأن طلب النظر في فتح اعتماد بمبلغ ١٢٠ جنيهًا لإتمام إصلاح مساكن الطلبة بمعهد أسبوط والإنفاق منه فيما يلزم للمعهد المدة الباقية من سنة ١٩٢٣، ١٩٢٤ المالية، بتاريخ ٢٣ اغرم ١٣٤٢هـ/٥ سبتمبر ١٩٢٣م؛ نفسه: محفظة ٢٥، ملف ٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٨٨، بتاريخ غرة صفر ١٣٤٢هـ/١٢ سبتمبر ١٩٢٣م، ص ٥.
- ٣٠٦- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٢٧، ملف ٧، مذكرة ١٢، بشأن النظر في نقل مائه جنيه من وفر مرتبات هيئة كبار العلماء إلى المصروفات السائرة ٦٠ لمعهد الإسكندرية و ٤٠ جنيه لمعهد أسبوط بميزانية ١٩٢٥، ١٩٢٤ المالية الحاضرة بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٣٤٣هـ/٣٠ أكتوبر ١٩٢٤م؛ نفسه: محفظة ٧٤، ملف ٩، مذكرة بميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٢٤-١٩٢٥ المالية، (د. ب. ت)، ص ٦.
- ٣٠٧- نفسه: محفظة ٧٤، ملف ١٠، ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٢٥-١٩٢٦م، (د. ب. ت).

الفصل الثالث

موقف الهيئة من أهم القضايا السياسية

تعد دراسة الدور السياسي لهيئة (جماعة) كبار العلماء حلقة من حلقات دراسة هيئة كبار العلماء خلال فترة البحث من (١٣٢٩-١٣٨١هـ/١٩١١-١٩٦١م)، وعلى هذا فسوف يتم التعرض في هذا الفصل لدراسة موقف الهيئة من أهم القضايا السياسية التي تعرضت لها مصر خلال تلك الفترة، وقد تمثلت في: الحماية البريطانية على مصر، وثورة عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م)، وإلغاء الخلافة الإسلامية عام (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م)، وإلغاء معاهدة عام (١٣٥٥هـ/١٩٣٦م)، والإخوان المسلمين، كما سيتم إلقاء الضوء على موقف الهيئة من بعض القضايا الوطنية التي ظهرت فترة الرئيس جمال عبد الناصر (١٣٧٦-١٣٩٠هـ/١٩٥٦-١٩٧٠م)، مثل: تدعيم الجيش بأحدث الأسلحة، والعدوان الثلاثي على مصر، والدستور المصري. علاوة على ذلك فسوف يتم التعرض لموقف الهيئة من بعض قضايا العالم الإسلامي، مثل: خلع سلطان مراکش، وحلف بغداد، والقضية الفلسطينية. وسوف يتم تناول هذه العناصر على النحو التالي:

أولاً: الهيئة والحماية البريطانية:

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في (١٢ رمضان ١٣٣٢هـ/ ٤ أغسطس ١٩١٤م) كانت مصر لا تزال خاضعة للسيادة العثمانية من الناحية القانونية، بالرغم من الإحتلال البريطاني الفعلي لها، ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب ضد إنجلترا وحليفاتها فرنسا وروسيا، كان على مصر، بموجب السيادة العثمانية، أن تكون في حالة حرب ضد إنجلترا^(١)، وقد وجهت إنجلترا بضرورة إختيار وضع لمصر من ثلاثة أوضاع: فهي إما أن تضمها إلى إمبراطوريتها، أو تعلن

حمايتها عليها، أو ترك أمورها على ما هي عليه. أما ضم مصر إلى الإمبراطورية فإنه لا شك سيثير الدول المحايدة - ومنها صديقات إنجلترا - ويدفعها إلى نقض السياسة الإنجليزية، وأما إعلان الحماية فمن شأنه أن يعطى لمثل إنجلترا وضعاً محدداً يفوق وضع ممثلي الدول الأجنبية جميعاً في البلاد ؛ لهذا إختارت إنجلترا إعلان الحماية^(٢) وقد بدأت السلطات البريطانية في مصر بالتمهيد لذلك مع اشتداد الحرب واتساع نطاقها، ففي اليوم التالي لإعلان الحرب الموافق (١٣ رمضان ١٣٣٢هـ / ٥ أغسطس ١٩١٤م) أذاعت الحكومة المصرية - بإيعاز من دار المندوب السامي البريطاني - بياناً ذكرت فيه أن الاحتلال البريطاني يعرض مصر لهجوم أعداء إنجلترا، وحدثت فيه المصريين من التعامل المالي والتجاري مع رعايا الأعداء، وناشدتهم أن يمددوا إنجلترا بكل ما يستطيعون من معونة. وقد هاجم الوطنيون فيما بعد حسين رشدي باشا (١٣٣٣-١٣٣٨هـ / ١٩١٤-١٩١٩م) - رئيس الوزراء في ذلك الوقت - على إصدار هذا التصريح دون أن يتزع من الإنجليز في مقابلته وعداً صريحاً يحقق أمان المصريين بعد انتهاء الحرب^(٣)، وصدر أيضاً في (٢٨ ذى القعدة ١٣٣٢هـ / ١٨ أكتوبر ١٩١٤م) قانون منع التجمهر، الذي اعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في الطريق أو في محل عمومي تجمهر يعاقب عليه بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بغرامة أقصاها عشرون جنيهاً ، ووضعت الرقابة على الصحف وألغيت بعض الصحف والمجلات، كما تم تعطيل الجمعية التشريعية واضطهاد العناصر المؤيدة للدولة الخلافة من رجال الحزب الوطني وتشيت أعضائه وأنصاره بالإعتقال والنفي إلى مالطة أو أوروبا .^(٤)

وفي الواقع كان هذا قراراً تمهيدياً ، إذ كان على إنجلترا إن أرادت أن تمضي قدماً في سبيل وضع سيطرتها تماماً على مصر أن تضع أولاً الصياغة القانونية لهذه السيطرة، وكانت خطة إنجلترا لمواجهة هذه الحالة من الحرب هو إعلان مصر محمية

بريطانية مما يحقق لها السيطرة على مصر بتحقيق سياسة الضم الإستعمارية وإلحاق مصر بالمستعمرات؛ لذا أخذت تمهد له بإعلان الأحكام العرفية، وهدف الإنجليز من ذلك إعلان الحماية دون أن يتمكن الشعب المصري من الإحتجاج، المهم أن تصل السياسة البريطانية بالبلاد إلى حالة الهدوء، وتم إعلان الأحكام العرفية بالفعل في (١٣ ذى الحجة ١٣٣٢ هـ - ٢/ نوفمبر ١٩١٤ م)^(٥)، ولأول مرة في التاريخ، وضعت مصر تحت الحكم العسكري وأصبحت في حالة حرب ضد الدولة العثمانية، وأنشئت فيها المحاكم العسكرية التي قامت على غير القانون المصري، وتولى القضاء فيها ضباط إنجليز، وصدرت أحكامها بالإعدام بلا إنقطاع، وشددت القيادة البريطانية إجراءات القمع، وراحت تستعرض جنودها وخاصة في الأحياء الشعبية وانتشر البوليس السري في كل مكان.^(٦)

ونظرا لتخوف الإنجليز من الأزهر أرادوا تعطيل الدراسة فيه، ولكن رجال الأزهر بينوا لمستشار الداخلية الإنجليزي أن الأزهر جامع تؤدي فيه الشعائر الدينية ولا يمكن إغلاقه، فعدل الإنجليز مطلبهم إلى تقليل عدد الطلاب، وكان عددهم في ذلك الوقت (٨٢٢٢) طالباً فأوغروا إلى شيخ الأزهر سليم البشري (١٢٤٨-١٣٣٥ هـ/ ١٨٣٢ - ١٩١٧ م) بفصل الطلبة الذين عرفوا بعدائهم للإنجليز، من مصريين وغيرهم من أبناء المستعمرات البريطانية والفرنسية، فتم فصل (٣٠٠٦) طالب من الطلاب بحجة عدم إنتظامهم في الدراسة واشتغالهم بغير العلم، وإعتبروا الإشتغال بالسياسية إشتغالاً بغير العلم،^(٧) ثم قاموا بتخريج ألف طالب في إمتحان سريع، وبذلك إنخفض عدد الطلبة إلى النصف^(٨)، كما أوعز الإنجليز إلى أنصارهم من الحكام، وأعضاء الحكومة، ومشيخة الأزهر بتقديم اقتراح في هذا المجال ينص على انتساب أبناء الأقاليم إلى المعاهد القريبة من بلادهم، ولا يبقى في القاهرة منهم إلا من كان ولي أمره يقيم فيها، وذلك بحجة تيسر الأمر للطلاب حتى لا يتكبدوا غناء

السفر إلى قراهم البعيدة عن العاصمة، أما السبب الحقيقي فقد تمثل في إضعاف الأزهر من خلال الحد من عدد الدارسين به .^(٩)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل طلبوا من مجلس الأزهر الأعلى أن يرسل منشوراً دورياً إلى المعاهد الدينية في القاهرة والأقاليم لحض الطلبة على التزام الهدوء والسكينة، كما نشرت مشيخة الأزهر الإعلان التالى بين طلبتها، وهو لا يختلف عن المنشور الذى أرسل إلى الأقاليم إلا في شئ واحد، وهو أنه حظر على الطلبة الخروج من منازلهم بعد الساعة السادسة مساءً، وهذا نصه : " مشيخة الجامع الأزهر تلفت نظر طلاب العلم بمناسبة إعلان الأحكام العرفية في القطر المصرى، إلى وجوب التفرغ لدروسهم وعدم الخوض في الأمور السياسية، وأن يلتزموا جانب السكينة والهدوء، وأن يكونوا على الدوام بمعزل عن المجتمعات التى قد تقع عليهم فيها من المسئولية ما لا يودونه ولا تحمد عقباه، وألا يتكلموا في الأحوال الحاضرة بشئ ما، كذلك تأمرهم المشيخة بأن يلزموا بيوهم من الساعة السادسة بعد الغروب وأن يكونوا قدوة للجمهور داخل الأزهر وخارجه، والله يوفقهم إلى الخير والصالح".^(١٠)

وقبل إعلان إنجلترا حالة الحرب على الدولة العثمانية سعت الأولى عن طريق حسين رشدى " رئيس الوزراء " إلى أن يستصدر بياناً من الأزهر يدعو فيه الشعب كله للإمتثال للأحكام العرفية، فدعا كلا من: سليم البشرى " شيخ الجامع الأزهر "، ومحمد الأحدي الظواهري، ومحمد أبو الفضل الجيزاوي ، كذلك دعا إلى نفس الإجتماع محمد بخت المطيعي ، وعبد الرحمن قراعة، ووجه رشدى باشا الكلام إلى العلماء وقال: " أنتم تعرفون أن الأحكام العرفية قد أعلنت في البلاد، والحكومة تريد أن يطيع الأهالي هذه الأحكام لأنها من مقتضيات الحرب، وقد وضع سليم البشرى بياناً للهدوء تريد الحكومة نشره في كل القطر المصرى، وها هي نسخة منه قد أعدت فعلاً أريد أن أعرضها عليكم ". ثم ناولهم النسخة وقرأوها فوجدوا فيها

أن شيخ الجامع الأزهر يدعو للرضوخ للأحكام العرفية استناداً إلى الدين !! وعندما قرءوها لاحظوا أن سليم البشرى كأنه واجم وغير مرتاح، فأراد الظواهري أن يساعده في موقفه الحرج فوجه الكلام لرشدي وقال: " هل يسمح لي عطوفة الباشا في إبداء ملاحظاتي ؟ " فقال: " هل هناك ملاحظات ؟ " فقال : " إنى أرى أن هذا البيان سيهيج الناس لصدوره من رجال الدين و إنى أبدى رأيي لعطوفتكم بصراحة، حينئذ تكلم محمد بخيت المطيعي، فحبذ رأى الظواهري ثم تحمس محمد أبو الفضل الجيزاوي وانضم إلى الظواهري في الرأي ولم يستطع رشدي أن يجيهم برأيه قبل أن يستلهم سادته الذين أمروه بذلك، فقام إلى التليفون و تحدث طويلاً مع شخصية إنجليزية، ثم التفت إلى العلماء وقال: " يمكنكم أن تعدلوا من البيان وتصححو فيه ما تريدون " فغير العلماء مواضع بعض الجمل وصدر باسم هيئة كبار العلماء. ^(١١) على النحو الذي سيأتي لاحقاً.

وقبل أن يتم نشر هذا البيان قامت الحكومة بحملة دعائية لتأييده، ونشرت في الأهرام بتاريخ (٢٠ ذى الحجة ١٣٣٢هـ / ٩ نوفمبر ١٩١٤م) تمهيداً حسناً بنصيحة هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف لمسلمي القطر المصري إزاء الحال التي فيها القطر وأوضحت الأهرام في تمهيدها أهمية هذه النصيحة من العلماء في الآونة الحالية، وارتأت أن المصريين المسلمين عن بكرة أبيهم لا بد أن يصغوا لنصيحة علمائهم، وذكرت نبذة من الأمر العالي الصادر بتأليف هذه الهيئة والغرض الذي دعا الجنب العالي إلى تأليفها، مؤكداً على: "أن الأمة متمسكة بالهدوء كل التمسك ومسلكها أصبح دليلاً على ما تقول، ولكن رسالة العلماء ستزيدها نزوعاً إلى الأمان والسلام والراحة وعمل العلماء يحمل كل إنسان على اختلاف المذاهب والأديان على شكرهم والثناء عليهم؛ لأنهم إذا كانوا قد قضاوا واجباً دينياً يارشادهم الأمة إلى طريق الهداية والصواب، فإنهم فوق ذلك قد أدوا واجباً وطنياً من أقوي وأهم

الواجبات، فهو اعن المنكر وأمرنا بالمرور، وليس ذلك كبيراً على هيئة علماء مصر الذين يستمد منهم العلم ويستضاء بنورهم في جميع أقطار الأرض...". (١٢)

وقد نشر البيان في (٢١ ذى الحجة ١٣٣٢ هـ / ١٠ نوفمبر ١٩١٤ م) على النحو التالي: " الحمد لله الذى حذر عباده من الدخول فى الفتن، وأمرهم باجتنب المفسد ما ظهر منها وما بطن، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى حض الناس على مكارم الأخلاق، وحثهم على ملازمة السكينة وترك الشقاق، وعلى صحبه وآله الذين اتبعوه ونسجوا على منواله. أما بعد، فىا معشر المسلمين أنتم تعلمون أن الحرب القائمة الآن على قدم وساق، قد تطاير إلى سائر الأقطار شررها، وعم جميع البلاد ضررها، وقد دهم الناس مادهم من رزاياها، وعمهم ما عمهم من بلاياها، وقد قىض الله لكم يا معشر المصريين أن تكونوا فى أمن من خوض غمارها، وهى لكم أن تجنبوا البلاد شرها وبلاها بدون أن يكلفكم ذلك نفساً ولا نفيساً، فالواجب عليكم إزاء هذه الحال أن تلاموا السكون والسكينة، وأن تخلدوا إلى الراحة والطمأنينة، وأن ينصح كل واحد منكم الآخر بذلك، وأن لا تخوضوا فى شىء مما لا شأن لكم فيه، وأن يشتغل كل واحد منكم بشئونه، فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلٍّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ (١٣) وإياكم أن تتعرضوا لما يجلب عليكم المضرة ولا تأمنوا عواقبه وشره ؛ فتلقوا بأيديكم إلى التهلكة بل الزموا فى جميع الأحوال الإحسان فى الأقوال والأفعال، فقد قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٤) واحذروا أن تجلسوا مجالس أهل الفتن والشور، واجتنبوا المجامع التى يكثر فيها القيل والقال، ولا تسمعوا إلى ما يشوش به عليكم ذوو الغايات والجهال، فلا خير فى سر هؤلاء ولا نجواهم، كما قال تعالى فى أمثالهم: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١٥) وليحذر كل واحد منكم أن يتعرض لما يصيبه ضره، ولا يقتصر عليه شره، فقد حذركم الله من ذلك

فقال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ^(١٦) وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله (ﷺ) قال : { ستكون فتنة، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي؛ والماشي خير من الساعي، من استشرف لها تستشرفه، فمن وجد منها ملجأ أو معاذاً فليعد به } ^(١٧) ومعنى الحديث: أن كل من كان -ابعد- من الفتنة كان خيراً ممن قرب منها، أو من تعرض لها قهراً، فها نحن معاشر العلماء قد رأينا من واجبا في هذه الظروف الحاضرة أن نبذل لكم النصيحة أيها المسلمون امتثالاً لقوله (ﷺ): { الذين النصيحة } ^(١٨) وفي الحديث الصحيح { من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه } ^(١٩) وكفى بهذه نصيحة والله الموفق ^(٢٠)

وعلى هذا كان بيان هيئة كبار العلماء إلى القطر المصري وما اشتمل عليه من نصائح للشعب المصري وحثهم فيها على إلزام الهدوء والسكينة، والحض على السكوت والرضا بالإحتلال، وعدم القيام بأى أعمال مضادة لسياساتهم في البلاد، مدللين على ذلك بالكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن هيئة كبار العلماء كانت في بعض الأحيان أداة طائعة في يد القوى السياسية التي كانت تحكم البلاد لمساعدتهم على تنفيذ سياستهم فيها، مبررين أسباب ذلك بحرصهم على سلامة الشعب المصري من إجتتاب الوقوع في شر الفتن والاضطرابات الداخلية.

وتأتى خطورة هذا البيان في أن إنجلترا كانت تعاني من خوف شديد، إذ أنها كانت تواجه الدولة العثمانية وفيها الخلافة الإسلامية، ومصر قلب العالم الإسلامي، فإذا نجحوا في إستصدار مثل هذا البيان من هيئة كبار العلماء في الأزهر بالذات، فهذا يُعد كسباً كبيراً لهم - من غير شك - هداً من روعهم وأدخل في قلبهم السكينة والهدوء، فلا خوف من الشعوب الإسلامية ما دامت أكبر هيئة إسلامية تدعو المسلمين إلى الهدوء والبعد عما لا يعينهم، والمقصود هنا بطبيعة الحال البعد

عن الإشتغال بالأمور السياسية بحيث لا تتعدى إهتمامات الناس أمور معاشهم اليومية العادية. (٢١)

واتبعت ذلك كله في (٣٠ المحرم ١٣٣٣ هـ / ١٨ ديسمبر ١٩١٤ م) بأن أعلنت الحماية البريطانية على مصر وأعلنت كذلك - في نص قرار الحماية - زوال السيادة العثمانية على مصر، وترتب على ذلك إلغاء وزارة الخارجية المصرية، حيث حولت ملحقاتها إلى دار المندوب السامي البريطاني، كما حولت القوات الإنجليزية في مصر حقوق الحرب، وحظرت التعامل مع ألمانيا، وأذيع أن إنجلترا سوف تأخذ على عاتقها حق الدفاع عن مصر إلى جانب جميع أعباء الحرب (٢٢)، وقد مس إعلان الحماية الشعور الوطني المصري في صميمه، ونبه المصريين إلى نوع الوضع الذي أعدته إنجلترا لبلادهم، وكان من الواضح أن المصريين منتظرون نتيجة الحرب التي نشبت، حتى يحددوا موقفهم من المحتل، ويطلبوا بإلغاء هذا الإجراء الإستثنائي وبحقوقهم في الحرية والإستقلال. (٢٣)

ويتضح مما سبق الدور الذي قامت به هيئة كبار العلماء في السنوات الأولى، للحرب العالمية الأولى وكيف ألما وقفت موقفاً سلبياً إزاء السياسة الإستعمارية البريطانية داخل البلاد، و كانت أحد العوامل التي ساعدت بشكل غير مباشر على فرض الحماية البريطانية على مصر، وهو ما شكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق أملها في الحرية والإستقلال، وكان له من العواقب السلبية التي أدت في النهاية إلى قيام ثورة "١٩١٩".

ثانياً: الهيئة وثورة ١٩١٩ م:

المستقرى لأحداث ثورة الشعب المصري في (١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م) لا بد وأن يجد للأزهر مكانة بارزة فيها، فقد كان الأزهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين، وطلبته أكثر الطلبة جرأة وحماسة وتضحية، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة

والإضطراب في طبقات الشعب، وكانت ساحات الأزهر وأروقته مركزاً لتنظيم المظاهرات الوطنية الكبرى، وكان يموج كل مساء بالألوف المؤلفة لسماع الخطب المشتعلة والقصائد الحماسية التي تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية، وكان يتصدر لإلقاء هذه الخطب والقصائد طائفة كبيرة من قادة الثورة وخطبائها من العلماء والقسيسين، والمحامين، والصحفيين والعمال... وغيرهم من مختلف الطبقات.^(٢٤) ذلك أنه لم يكد يذاع نبأ القبض على سعد زغلول^(٢٥) وزملائه، حتى أسرع العلماء إلى الرواق العباسي^(٢٦) وعقدوا اجتماعاً خطيراً فيه، ثم انتخبوا من بينهم لجنة لكتابة المنشورات، وتنظيم الخطابة والاجتماعات التي تعقد حول منبر الأزهر، وكانت هذه اللجنة تتكون من العلماء، ومنهم يوسف نصر الدجوى، ومحمد هلال اليبارى^(٢٧)، ومحمد عبد اللطيف دراز، وسليمان نوار، ومحمود أحمد الغمراوى^(٢٨)، ومصطفى القاياتي، وعلى سرور الزنكلوني^(٢٩)، ومحمود أبو العيون^(٣٠)، وبدأ عمل اللجنة في الحال فكتب الشيخ سليمان نوار منشوراً ثورياً طبع في مطبعة سرية بالقاهرة، وكان هذا المنشور - فيما يرى بعض المعاصرين لهذه الثورة - هو أول عهد لمصر بالمنشورات.^(٣١) وكان الطلبة الأزهريون يقومون بتوزيع المنشورات الثائرة على جميع السفارات والقنصليات الأجنبية، إذ كانوا من قبل يحرصون أشد الحرص على كتمان الحقائق الوطنية وإخفائها عن الأجانب، ثم راوا أن المنشورات الثائرة لا تقف عند السفارات المحايدة وحدها، بل تغزوا دار الحماية البريطانية مهددة متوعدة وموقعة يامضئات رجال الشرطة الوطنية، إذ أن مصطفى القاياتي بادر بتأليف بوليس مصرى من طلبة الأزهر والمدارس العليا، مهمته المحافظة على النظام أثناء المظاهرات منعاً لما قد يحدث من تخريب يتعمده أعوان الاحتلال تشويهاً للحرية القدائية الثائرة، بحيث كان كل شرطى وطنى يضع على ذراعيه قطعة حمراء كتب عليها ما يدل على انتمائه لبوليس الأمن الوطنى بالأزهر، وكان من سلطة هذا النظام أن يتعقب كل من تسول له نفسه معاونة الاحتلال ويقوم بأسره وتقديعه إلى هيئة

المحاكمة التي يرأسها محمود أبو العيون، و كان مقرها مسجد المؤيد، وقد بلغ من نفوذ هذه الهيئة أن من يحكم عليه بالخيانة من متهميها كان يسقط سقوطاً يلحق العار بأسرته وعار فيه. (٣٢)

وفي (١٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ / ١٧ مارس ١٩١٩م) خرج الألوف من الأزهر في مظاهرة، تضم الصحفيين، والقضاة، والمعلمين، والتجار، وأصحاب الحرف وتلاميذ المدارس، وقد تقدمهم جميعاً علماء الأزهر وطلابه، وأعلن المخططون لهذه المظاهرة أنها سلمية، تستهدف إسماع الحكومة والإنجليز صوت مصر، وأنها لن ترضى بما دون حقها في الحرية والاستقلال، وعلى مدى ثمان ساعات كاملة، راحت هذه المظاهرة تجوب أحياء القاهرة وشوارعها المختلفة هاتفين بقولهم: "الإستقلال التام أو الموت الزؤام"، وقد بلغ عددهم زهاء (١٠ آلاف شخص)، وكانت منظمة أكمل تنظيم و أحسنه، وظلت إلى ما قبل همايتها في طريقها المرسوم لها، حتى تدخل الجنود، وأطلقوا الأعيرة النارية من نوافذ بعض المنازل، فجنحت المظاهرة إلى أعمال العنف والإضطراب. (٣٣)

وعندما شعرت السلطة الإنجليزية بيد الأزهر القوية وراء الكثير من أحداث الثورة، استدعت دار الحماية في (غرة رجب / ٢ أبريل) - من نفس العام - محمد أبو الفضل الجيزاوى " شيخ الجامع الأزهر " وطلبت منه إغلاق أبواب الجامع، فرفض محتجاً بأنه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية وليس له أن يوصد أبوابه في وجوه المصلين، فطلبت منه أن يكون فتحه مقصوراً على أوقات الصلاة فحسب، ورفض الشيخ المطلب الثانى كما رفض المطلب الأول وظل الأزهر مفتوحاً في كل وقت كما كان من قبل. (٣٤)

ونتيجة لحرص القوات البريطانية على قمع الثورة بالشدة - مما ترتب عليه سقوط الضحايا من المصريين في كل مكان - أسرع بتعيين اللورد اللنبى

Allenby مندوباً سامياً فوق العادة لمصر والسودان، وكان اللبى أحد كبار القادة الإنجليز ممن اكتسبوا صيتاً أثناء الحرب - فهو قائد حملة فلسطين وسوريا، وهو أيضاً القائد العام للجيش البريطانية في مصر منذ (رمضان ١٣٣٥ هـ / يونية ١٩١٧ م) - وربما كان اختياره بالذات في هذه الظروف راجعاً إلى تعليق الدوائر الإنجليزية على أهمية سمعته العسكرية، التي قد يكون لها أثرها في إشاعة جو من الرهبة والإحترام يؤذن بتصفية الثورة، وقد كلف بأن يستخدم أقصى سلطاته في جميع المسائل الحربية والمدنية، وأن يتخذ كل الإجراءات اللازمة لإعادة القانون والنظام، وأن يتصرف في كل الأمور وفقاً لما يتطلبه استمرار الحماية على أساس قوى ومشروع^(٣٥)، ووصل اللبى إلى القاهرة بالفعل في (٢١ جمادى الآخرة ١٣٣٧ هـ / ٢٤ مارس ١٩١٩ م)، وبمجرد وصوله زاره كبار الأئمة وأعيانها، وقد صرح لهم أن رغبته وواجبه يقضيان عليه بأن يساعد على إعادة السلام والأمن والراحة إلى البلاد، وحدد أغراضه فيما يلي:

أولاً: وضع حد أو نهاية للإضرابات الحالية.

ثانياً: عمل تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكاوى.

ثالثاً: إزالة كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها. وقد ناشدهم بمساعدته على إعادة الأمن والسلام. ووعدهم بأنه بعد إعادة الأمن للبلاد فإنه سينظر بلا محاباة في جميع أسباب الشكاوى، وسيوصى بإجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته.^(٣٦)

وفي (٢١ جمادى الآخرة / ٢٤ مارس) من نفس العام أيضاً، صدر نداء للأمة المصرية من عنصريها مجتمعهم، جاء فيه: "أصدرت السلطة العسكرية إنذاراً بأنفسها ستستخدم أقصى ما يكون من الوسائل الحربية عقاباً على ما يقع من الإعتداء على طرق

المواصلات، ولا يخفى على أحد أن الإعتداء سواء أكان على الأنفس أم الأملاك فهو محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية، وأن قطع طرق المواصلات يضر بأمن البلاد ضرراً واضحاً إذ هو يحول بين الناس وبين مباشرة مصالحهم، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء، ويسبب العسر وسوء الحال، وأن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب، ويعرض الأنفس البرينة إلى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب، وينبغي أن يلاحظ أن مثل هذا الإعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج إشاعات السوء عنهم". وقد ختم هذا النداء بمناشدة الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل إعتداء، وألا يخرج أحد في أعماله عن حدود القوانين، حتى لا يسد الطريق في وجهه الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة. (٣٧)

ودعا هذا البيان أيضاً أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويسارعوا إلى إتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر البلاد، راجين من الأمة المصرية أن تصغى إلى هذا النداء بما عرفت به من التعقل والروية، والتزام طريق الحكمة في سلوكها، من أجل رخاء البلاد وسلامتها، وقد وقع على هذا النداء محمد أبو الفضل الجيزاوى "شيخ الجامع الأزهر"، ومحمد نجيت المطيعى "مفتى الديار المصرية"، وعبد الحميد البكرى "شيخ مشايخ الطرق الصوفية"، ومحمد ناجى "رئيس المحكمة الشرعية العليا"، وكيرلس "بطريرك الأقباط"، وعدد من الوزراء الذين تولوا الوزارة في ظل الاحتلال، أمثال: حسين رشدى باشا، وعدلى يكن باشا، وإسماعيل أباطة باشا، وعلى شعراوى باشا، وأحمد لطفى السيد باشا، ومصطفى النحاس باشا... وغيرهم من بعض أعضاء الوفد وكبار الملاك. (٣٨)

وقد تزامن مع هذه الأحداث أن ألقى اللورد كيرزون Lord Curzon "وزير الخارجية البريطانية" في (٢١ جمادى الآخرة / ٢٤ مارس) في مجلس اللوردات خطاباً نائباً عن حكومته، فذكر أن الأنباء الواردة من مصر قد تحسنت وأن المظاهرات أميل إلى النهد والسلب منها إلى السياسة، وذكر أن من الوجوه التي تبعث على الإمتنان في هذه الحوادث - التي يؤسف لها في مصر - سلوك كثير من الموظفين المصريين ورجال الجيش والبوليس، وقد سلك الآخرون بصفة خاصة سلوكاً طيباً، وأن هناك أدلة متزايدة على أن رأى الوطنيين الأكثر قدحاً وثقيفاً يأسف لوقوع هذه الفتنة، وأنهم مدينون لبعض الأعيان بما برهنتوا به على صداقتهم لهم، وبما يبذلون مما في وسعهم لتهدئة الإضطراب، وأضاف أن حكومته لم يكن في نفسها أقل نفور أو تبرم لقدم وزيرين من الوزراء المصريين، وهما رشدي باشا، وعدلي باشا إليهم بل على العكس يقابل وجودهما بأعظم ترحيب، وأنه يحل كلا هذين السياسيين إجلالاً كبيراً، حيث قاما بخدمة جليلة لمصر وللإمبراطورية خلال الحرب، وأما بخصوص الطلب الذي وجه إليهما في أواخر العام الماضي بتأجيل زيارتهما مدة وجيزة، فقد كان الباعث الوحيد عليه ملاحظة أنه خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح، لا يمكن الحصول على الوقت الكافي والإهتمام اللازم للبحث في المسائل المهمة المتعلقة بعلاقاتهم المقبلة مع مصر والإصلاح الدستوري المصري، وقد أكد على أن زيارة هذين السياسيين المصريين والمسئولين تقابل بالترحيب، وأن البحث معهما في الشكل الصحيح الذي تتخذه الحماية البريطانية في المستقبل يعد دائماً ذا أهمية كبرى.^(٣٩)

ولم يكتف بذلك بل إنهم سعد زغلول ورفاقه بأنهم الذين دبروا الحركة الحالية، وأنهم الزعماء غير المسئولين الذين أقاموا أنفسهم في الإضطراب الذي قام للغرض الذي صرح به وهو طرد البريطانيين من مصر، وهذا الإضطراب الذي جعل وقته كما يظهر مطابقاً لإنعقاد مؤتمر الصلح بباريس هو الذي أفضى إلى الفتنة الحالية التي يؤسف لها، وعليه فليس هناك أساس عام للبحث مع مدبريها أو الذين أغروا عليها؛ لأن

وجودهم في بريطانيا كان قد أسى فهمه بالإجمال في مصر، حيث يأول كدليل على أنهم راضون بالبحث في التخلي عما على عاتقهم من التبعات نحو تلك البلاد تخلياً تاماً، وكان فوق ذلك يهيم الأسباب لعرقلة وإحباط تلك المناقشات مع الرأي المصري الذي يمثل البلاد، وفي المناقشات التي ينتظرها ولا يزال ينتظرها إذا ما حانت الفرصة الملائمة لوضع تسوية تكون مرضية لمصر والدولة الحامية، مؤكداً على تمسك بلاده بالحماية. (٤٠)

ولم يأت خطاب كيرزون مقرراً للواقع أو حقيقته، في كل ما جاء به، بل كان في جوهره تعبيراً عن شعور بريطانيا في ثقة ممزوجة بالتحدي، مع أنها قد حققت قسطاً من السيطرة على الثورة، بما يعنى في نظرها تمهيد السبيل - إلى حد ما - لنقل المعركة السياسية إلى الداخل (٤١)، وتفتيت جبهة مصر، وبذر الشقاق والخلاف بين صفوف أبنائها. (٤٢)

وقد نشر هذا الخطاب في صحف مصر في (٢٤ جمادى الآخرة/ ٢٧ مارس)، وكان له وقع شديد في صفوف الموظفين، إذ وضعهم في مركز حرج أمام الرأي العام في مصر، لما انطوى عليه من اتهامهم بالانحياز إلى صف الاحتلال والحماية والتكرار للحركة الوطنية، ومن ثم فقد حدث رد فعل شديد في نفوس الموظفين دفعهم إلى القيام بحركتهم التي بدت كأنها أرادوا بما أضفوا عليها من صبغة التطرف، أن يغطوا ما علق بسمعتهم الوطنية من سوء، نتيجة موقفهم الأول من الثورة. (٤٣)

ففي أعقاب هذا التصريح للورد كيرزون، عقدت اللجنة الخاصة للموظفين عدة اجتماعات، استقر الرأي بعدها على الإضراب لمدة ثلاثة أيام، على اعتبار أن الموظفين إذا سهل خروجهم من دور الحكومة، فإن عودتهم إليها ستكون من أصعب الأمور، واتفق الجميع على أن يبدأ الإضراب بعد قبض المرتبات، وحتى يكون عمل الصرف ميسوراً. ثم قام هؤلاء بتحرير عريضة احتجاج على خطبة اللورد كيرزون

وعلى الحالة القائمة، وذكروا فيها أنهم إذا كانوا قد انصرفوا إلى عملهم في أيام الثورة، فإن ذلك كان لاعتقادهم أنهم بذلك يؤدون واجبهم، وليس لأنهم لا يشاركون الأمة شعورها العام، ثم أعلنوا عزمهم على الإضراب احتجاجاً على ثناء اللورد كيرزون، وقد رفعت هذه العريضة إلى السلطان فؤاد في (٢٩ جمادى الآخرة / اول إبريل) بعد أن وقعها الموظفون في مختلف الوزارات، وقدمت منها صور إلى معتمدى الدول بمصر، وتم إضراب جميع الموظفين في جميع المصالح في اليوم التالي، ثم نظمت مظاهرة كبرى في نفس اليوم لتأييد الحركة التي قاموا بها كانت نهاية مطافها في ميدان عابدين، ولكنها منيت بنهاية مفاجئة، حيث قتل فيها تسعة من الوطنيين وجرح ستة وخمسون برصاص الإنجليز . (٤٤)

وعندئذ رأت الحكومة البريطانية -بعد تعاقب الحوادث- أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضي إلى إخمادها، إلا أنها وسيلة عكسية لا تؤدي إلى الغرض الذى ترمى إليه ؛ لأنها توجب نار العداوة والبغضاء فى النفوس، وتزيد من حفيظة الشعب عليها، فرأت وقد أخذت الثورة بالشدة حيناً، أن تتجنى ولو مؤقتاً لمهادنتها، والتخفيف من حدتها، والتجيب ظاهراً إلى الأمة، وإن اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد وصحبه فقد صح عزمها على أن تقرر الإفراج عنه، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى أوروبا، وبذلك تجتذب قلوب الشعب وتكسر من حدة ثورته، وبهذا نصحتها الجنرال اللنبي " المنسوب السامى البريطانى "، وأزجى لها هذا رأى فى برقية بعث بها إليها فى (٢٨ جمادى الآخرة / ٣١ مارس) ولم يمض على قدومه إلى مصر أسبوع، فأخذت بنصيحته، وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها فى مؤتمر الصلح، كى يرفض مطالب مصر، بل يرفض أيضاً سماع هذه المطالب، واستوثقت من أنه سيقر الحماية البريطانية فى معاهدة انصلح ؛ فلم تر حرجاً فى الإفراج عن سعد زغلول وصحبه، ولا فى التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر ضرراً يلحق أهدافها

السياسية، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سواء عن تأجيج نار العداوة في نفوس المصريين، بإبقاء سعد وصحبه في الاعتقال.^(٤٥)

وفي (٦ رجب / ٧ إبريل) أعلن الجنرال اللنبي قراره بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه وإباحة السفر لهم، وتألقت وزارة رشدي باشا الرابعة، فانتقل الإضراب بذلك إلى طور آخر هو الأخطر، فعلى إثر إعلان الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، اجتمعت لجنة الموظفين - المكونة من ٣٢ عضواً - وقررت إضراب الموظفين عن أعمالهم للمشاركة في أفراح الأمة بهذا الحدث العظيم، ولم تكتف اللجنة بذلك بل اجتمعت بوزارة الحقانية في (٩ رجب / ١٠ إبريل) وقررت إضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم (١١ رجب / ١٢ إبريل) حتى تجاب المطالب الآتية:

١- أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية.

٢- أن تعلن أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية.

٣- أن تلغى الأحكام العرفية، وأن تسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى، وتفوض حفظ الأمن والنظام إلى رجال البوليس المصرى.

ولم تُجَد المساعي التي دارت بين الموظفين وبين رشدي باشا، للتوصل إلى إتفاق يرضى الطرفين^(٤٦)، وسرعان ما أخذت الحركة تتسع وتتخذ لنفسها شكل إضراب عام شمل جميع أصحاب المهن الحرة وأرباب الحرف، ففي يوم (١٤ رجب / ١٥ إبريل) اجتمعت لجنة الموظفين بوزارة الحقانية، وقررت استمرار الإضراب مع الإحتجاج على بيان أصدرته الحكومة المصرية ألفت فيه عليهم مسئولية عواقب الاستمرار في الإضراب، ثم وضعت اللجنة تقريراً بمطالب الموظفين رفعت به إلى السلطان وقدمت ترجمته إلى معتمدى الدول، ولم تكتف بذلك بل وجهت دعوة إلى عقد مؤتمر

عام يمثل طبقات الأمة رداً على ما قالته بعض الصحف الأجنبية من أن اضرامهم لم يصدر عن رغبة عامة واختارت الأزهر ليعقد فيه المؤتمر. (٤٧)

وبالفعل عقد المؤتمر في الأزهر في (١٥ رجب ١٣٣٧ هـ / ١٦ إبريل ١٩١٩م) تحت رئاسة محمد نجيب المطيعي " مفتي الديار المصرية " وحضور العلماء والرؤساء الروحيين وبينهم مندوبون من قبل البابا بطريك الأقباط الأرثوذكس، ومندوب من قبل طائفة الكاثوليك، والأعيان ومن بينهم أعضاء الهيئات النيابية والمحامون والأطباء والمهندسون وآل الخبرة والتجار والعمال الذين يمثلون كل ذي مصلحة في مصر وعددهم لا يقل عن خمسة وعشرين ألفا، وبعد أن فتحت الجلسة بتلاوة القرآن الكريم تناقش الحاضرون في حالة مصر الحاضرة، وما يلزم لحصولهم على مطالبهم القومية الحققة التي هي الإستقلال التام، ثم تلبية مطالب الموظفين الصادرة في (٩ رجب / ١٠ إبريل)، قرارهم الصادر في (١٤ رجب / ١٥ إبريل) وبعد ذلك قرر المجتمعون بالإجماع القرار الآتي: " الأمة المصرية ممثلة في جمع من العلماء ورؤساء الأديان، والنواب، والمفكرين، والمحامين، والأطباء، والتجار، والعمال، بالجامع الأزهر الشريف تقدر جهاد الموظفين في سبيل استقلال بلادهم حق قدره، وتشاركهم في جميع مطالبهم بحذافيرها جملة وتفصيلا، وتلقى كل مسئولية تنتج من رفض مطالبهم على الحكومة المصرية، وتعلن أن الوفد الذي سافر إلى فرنسا برئاسة سعد زغلول باشا يطلب استقلال البلاد التام يمثل الأمة تمثيلا حقيقيا، ويعتبر الوزراء مسئولين أمام الأمة إذا قصرُوا في إعلان هذه الحقيقة بصفة صريحة رسمية، وترجو من حضرات قناصل الدول أن يبلغوا هذا لحكوماتهم خدمة للحقيقة والإنسانية". وقد وقع على هذا القرار كثير من الحاضرين، وانتدب وفد مكون من رئيس الاجتماع وبعض أعضاء اللجنة التي رتبته وهم الموقعون عليه ؛ لإبلاغ هذا القرار إلى السلطان فؤاد ورئيس الوزراء. (٤٨)

وقد أفزع الحكومة البريطانية نشوب الثورة وامتدادها من أدنى البلاد إلى أقصاها، وما ظهر عليها من طابع العنف، وما بدا فيها من مظاهر النقمة على السياسة البريطانية، وما تخللها من روح البذل والتضحية؛ فأخذت تفكر في معالجة الحالة النفسية، وفي الوسائل التي تتفادى بها هذا الخطر الذي يتهدد سلطتها في وادى النيل؛ لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في نفوس المصريين، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح أى فرصة، وهذا ما تريد الحكومة البريطانية أن تتفاداه، ففكرت في شهر (رجب ١٣٣٧ هـ / إبريل ١٩١٩ م) - ولم يمض على الثورة شهر واحد- في إيفاد لجنة كبرى إلى مصر؛ للتحقيق في أسباب الثورة والوصول إلى حلول لا تتعارض ومصالح الإمبراطورية البريطانية، وبحث وسائل جديدة لتفادى هذه الأسباب في المستقبل، وفي (١٤ شعبان ١٣٣٧ هـ / ١٥ مايو ١٩١٩ م) أعلن اللورد كيرزون اعتزام الحكومة إيفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر Lord Elfred Milner " وزير المستعمرات وقتئذ".^(٤٩)

وفي مساء يوم (٢٠ صفر ١٣٣٨ هـ / ١٤ نوفمبر ١٩١٩ م) نشرت دار الحماية بلاغاً رسمياً أعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية، فرد الحزب الوطنى على ذلك بمبدئه المشهور " لا مفاوضة إلا بعد الجلاء "، وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام، وعلى إثر صدور بلاغ دار الحماية قامت المظاهرات فى العاصمة من يوم (٢١ صفر / ١٥ نوفمبر) واشتدت فى اليوم التالى منذ الصباح الباكر وعمت كل أحياء المدينة تقريباً، واتجهت جموع المتظاهرين إلى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر.^(٥٠)

.....

أما اللجنة التى تفاقم حولها الخلاف فقد وصلت إلى مصر فى (١٤ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ / ٧ ديسمبر ١٩١٩ م)، ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة

على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الأمة المصرية، قالت فيه: " لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة ملنر"^(٥١). وإتهالت برقيات ورسائل الإحتجاج على اللجنة من كل حذب وصوب، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها.^(٥٢) وأصدر المفتي محمد نجيت المطيعي فتواه بمقاطعة لجنة ملنر، وقد وصم كل من تحدّثه نفسه بمفاوضة الاستعمار بعيداً عن زعماء مصر المناضلين بالخيانة، وهي فتوى مجلبة طرب لها سعد زغلول في أوروبا، وأبرق إلى المفتي يمدحه فلا عجب أن فتواه جديرة بأن تصدر عن أكبر مفتي للإسلام في عصرنا الحديث، ولهذا قاطع الشعب المصري لجنة ملنر مقاطعة تامة ورفض مهمتها، ووقفت مصر كلها تعبر عن ذلك، وقامت المظاهرات في نواحي القاهرة وتعددت المظاهرات في الأيام التالية.^(٥٣)

وفي يوم (١٨ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ / ١١ ديسمبر ١٩١٩ م) وقع حادث اهتزت له أرجاء القاهرة، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار في جميع أنحاء البلاد، وهو اقتحام الجنود الإنجليز الجامع الأزهر، وتفصيل ذلك، أن مظاهرة قامت في صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم إليهم من جميع الطبقات، بلغ عددهم حوالي أربعمائة طالب تقريبا، وأنطلقوا من ميدان الأزهر وساروا في شارع السكة الجديدة، وأرادوا أن يواصلوا سيرهم حتى دور قناصل الدول وسفرائها، ولكن قبل وصولهم إلى شارع الموسكى أدركهم الجنود الإنجليز بسيارتهم وهاجموهم؛ ففارقوا بيد أنهم ظلوا يطاردونهم حتى شارع الدراسة، ومن هناك رجعوا إلى الجامع الأزهر فكان الناس يفرون من وجوههم مخافة أن ينالهم الأذى؛ لأن الجنود كانوا إذا التقوا بفريق من الناس لا يميزون بين المار في الشارع وبين مؤلف موكب المظاهرة، حتى أن كثيرا منهم دخل إلى الجامع الأزهر للإحتماء به، فدخل وراءهم جنود الإنجليز بتعاهم وأسلحتهم واعتدوا على من صادفهم بالضرب والإيذاء، ولم يقتصر

الأمر على هذا الحد بل اقتحم الجنود مكاتب الإدارة وحاولوا كسر الأبواب ففزع الموظفون وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه. ^(٥٤)

وعندئذ ثارت ثائرة العلماء، وقصدوا إلى شيخ الجامع الأزهر " محمد أبو الفضل الجيزاوى " يقصون عليه ما جرى ؛ فعقد اجتماعا عاجلاً مع هيئة كبار العلماء، ووضعوا احتجاجاً شديداً، ووقعوا عليه جميعاً، وأرسلوا نسخة منه إلى السلطان فؤاد، وإلى يوسف وهبة " رئيس الوزراء "، وإلى اللورد اللبى " المندوب السامى البريطانى " جاء فيه: " حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس (١٨ ربيع الأول ١٣٣٨ هـ / ١١ ديسمبر ١٩١٩ م) أن فصيلة من الجنود البريطانيين كانت تطارد جماعة من الناس، فاقتحمت الجامع الأزهر الشريف منتهكة حرمة المعهد المقدس والجامعة الإسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلم من جميع الأقطار، ثم أخذت تضرب وتروع وتجاوزت ذلك الإعتداء على محل الإدارة، والعمال يؤدون وظائفهم، محاولة كسر الباب الموصل إلى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر لولا متانته، ثم صعدت إلى الدور الأعلى من الرواق العباسى فكسرت باب رئيس الحسابات، وقد استولى الرعب على من فيها من العمال فأوعدوها على أنفسهم ". وقد أضافت الهيئة بأن هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين القيمين فى القاهرة، والمهم أشد ما يكون الإيلام، محذرة، من العواقب السيئة التى سوف تترب على انتشار هذا الخبر السيئ فى أرجاء مصر، وتردد صداه فى أنحاء العالم الإسلامى، وقد وقع على هذا الإحتجاج شيخ الجامع الأزهر، وأعضاء هيئة كبار العلماء، وأعضاء المجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية، وجمع غفير من علماء الأزهر وأقسامه بلغ عددهم حوالى (٨٢) علماً، ^(٥٥) والذى كان لشثرة خارج مصر أثر كبير فى إثارة مشاعر المسلمين ضد الإنجليز واجتذاب التأييد للثورة. ^(٥٦)

وحيثما تسلم اللورد اللنبى هذا الإحتجاج بادر بإرسال الرد إلى شيخ الجامع الأزهر "محمد أبو الفضل الجيزاوى"، وأبدى فيه أسفه لوقوع الحادث، وروى فيه الواقعة على أساس أن دخول الجنود البريطانيين الأزهر كان إثر دخول بعض المتظاهرين فيه وقذفهم الأحجار من داخله على الجنود، منتهزا هذه الفرصة لدعوته إلى أن يستخدم نفوذه في منع اتخاذ الأزهر مركزاً للثورة، وقد جاء فيه: "قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه إلينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسعادة علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى، وقد أمرنا بإجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر، وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئ النية كانوا قد هاجموا الحواشى، ولما طاردهم الجنود البريطانيون التجنوا إلى الأزهر وجعلوا يقدفون منه الأحجار على الجنود، حتى إذا ما أثاروا غيظهم واقتفوا أثر المعتدين اللاجنين في جوانب الأزهر، ولا يغرب على فضيلتكم أن ذلك قد حدث في الوقت الذى تهيئت فيه نفوس الجنود، ولكم أن تثقوا بأن لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسلمين، وبينما نأسف في هذه الأونة لوقوع هذا الحادث إلا أننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم إلى أنه من الواجب على الهيئة الرئيسة للأزهر الشريف أن تمتنع استعمال جوانب الجامع ملجأ لمرتكبي أعمال الاعتداء المخالفة للقانون".^(٥٧) كما نشرت الحكومة من ناحيتها بلاغا رسميا بمعنى كتاب اللورد اللنبى الذى بعث به إلى شيخ الجامع الأزهر.^(٥٨)

وعلى أية حال فإن هيئة كبار العلماء لم تكثف بذلك الإحتجاج بل وضعت بياناً في طلب الإستقلال أعربت فيه عن رأيها إزاء الموقف السياسى الذى نشأ عن استمرار بقاء الإنجليز في مصر رغم وعود سادتهم المتكررة بجلاء قواتهم عن البلاد، موضحة أن إعادة الهدوء إلى البلاد ليس في منع الخطب والمظاهرات في الأزهر، وإنما في الإعتراف بالإستقلال التام للبلاد، وأرسلت هذا البيان إلى السلطان، وإلى رئيس الوزراء، والمندوب السامى البريطانى، وقد جاء فيه: "إن علماء الأزهر الشريف

وأعضاء مجلسه الأعلى إزاء الظروف الحاضرة، وما جرت على البلاد من خطوب
تفاقت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها، يرون
من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا في القيام بوظيفتهم من إبداء
النصح والإرشاد إلى ما فيه تأييد السلم في الأرض، وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم
والشعوب، على دعائم الصفا والعدل طبقاً لما أمر الله به في جميع الشرائع المثلة، ولا
سيما الشريعة الإسلامية الغراء، أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى في
الاستقلال التام، وأصرت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة، دون
أن يظهر من جانب الحكومة الإنجليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق؛ فأدى ذلك إلى
أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق، فكانت النتيجة استمرار
الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة، لذلك يرى علماء الأزهر الشريف،
ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا البيان أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام
وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة، هي: أن تفسى الدولة الإنجليزية
برعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة
ومقامه الراجح في بلاد الشرق أجمع، وبذلك تمتنع وسائل الشدة التي طالما ظهرت
آثارها بما يوجب الأسف الشديد، ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء والسكينة، ولا
يضمرون ضغناً ولا حقداً للحكومة الإنجليزية، ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل
مصالح سائر الدول الأجنبية...". وقد وقع على هذا البيان شيخ الجامع الأزهر
وأعضاء هيئة كبار العلماء جميعاً وجمع غفير من علماء الأزهر وأقسامه بلغ عددهم
حوالى (٨٤) عالماً^(٩١)، ولقد حذا علماء الإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط حذو
علماء الأزهر، فحرروا بياناً يضمنون فيه صوتهم إلى صوت إخوانهم علماء الأزهر في
طلب الاستقلال التام.^(٩٢)

وقد عجزت بريطانيا عن إيجاد حل يرضى عنه المصريون ويحقق مصالحها
وأطماعها، وهو ما كانت تهدف إليه من إرسال بعثة ملتر إلى مصر دون جدوى، ولم

تر إنجلترا تحت وطأة النضال الوطني مفراً من التزلزل لمصر عن بعض مظاهر السيادة والإستقلال ؛ لذا رأت أن تحل المسألة المصرية من جانب واحد هو جانبها هي وحدها وأصدرت في (غرة رجب ١٣٤٠هـ/ ٢٨ فبراير ١٩٢٢م) تصريحاً من المفوض البريطاني إلى السلطان فؤاد، اعترفت فيه باستقلال مصر وسيادتها^(٦١)، وقد تضمن التصريح الآتي:

١- إفاء الحماية وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في (١٣ ذى الحجة ١٣٣٢هـ/ ٢ نوفمبر ١٩١٤م).

٣- تحتفظ بريطانيا بصورة مطلقة بتولى عدة أمور إلى أن تسوى في مفاوضات مقبلة، وهذه المسائل هي:

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

(ب) الدفاع عن مصر ضد أى إعتداء أجنبي، أو التدخل المباشر وغير المباشر.

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر، وحماية الأقليات.

(د) تأجيل مسألة السودان لمفاوضات تالية بين البلدين.

وهذا فيما يتعلق بهذه المسائل الأربع، وهى ما عرفت باسم التحفظات الأربعة.^(٦٢)

وبعد إصدار التصريح لم يَبْدُ أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى، حيث ظل الشعب المصرى يردد صيحته في حقه في الإستقلال التام، وعلى الرغم من ذلك فقد كان تصريح (٢٨ فبراير) تنويجاً متواضعاً لمرحلة من الكفاح الشعبى استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر، سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر، بالرغم مما بذلت بريطانيا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها.^(٦٣)

مما سبق يتضح الدور الذي قامت به هيئة كبار العلماء في (ثورة ١٩١٩)، وإن تأخر قيامهم به لبعض الوقت بلغ حولى (٩ شهور)، إلا أن حادث اقتحام الجنود البريطانيين الأزهر قد حركهم للعمل الجدى، ووضعوا احتجاجاً شديداً وبعثوا نسخة منه إلى السلطان وإلى رئيس الوزراء، وإلى المندوب السامى البريطانى بمصر، ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يشاركون الشعب المصرى مطالبه السياسية، ويطالبون السلطات البريطانية بالحرية والإستقلال التام للبلاد، وحرروا بذلك بياناً مفصلاً أوضحوا فيه موقفهم من الحالة السياسية داخل البلاد، وأرسلوا نسخة منه أيضاً إلى السلطان فؤاد، وإلى رئيس الوزراء، وإلى المندوب السامى البريطانى، معلنين إلى الأمة المصرية، بل والعالم الإسلامى كله احتجاجهم على ما حدث فى الأزهر وتمسكهم بالحرية والإستقلال التام للبلاد.

وعلى الرغم من أن موقف الهيئة من الثورة لم يكشف عنه الستار إلا بعد عدة شهور من قيامها، فإن بعض أعضاء الهيئة قد شارك مشاركة فعالة ومؤثرة منذ قيام الثورة وحتى نهايتها، منهم: الشيخ محمد شاكى، الذى اشترك فى الثورة خصوصاً بنداءاته الشديدة لجماهير الشعب، تلك النداءات التى كانت تزيد فى وقود الثورة واشتعالها^(٦٤)، والشيخ محمد بخيت وفتواه الشهيرة بمقاطعة لجنة ملنر - كما ذكر سابقاً - والشيخ يوسف الدجوى، والشيخ محمد هلال الإييارى، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز، والشيخ سليمان نوار، والشيخ محمود أحمد الغمراوى، والشيخ مصطفى القاياتى، والشيخ على سرور الزنكلوى، والشيخ محمود أبو العيون.... وغيرهم ممن أعلنوا موقفهم من الإحتلال، والثورة بقوة وإصرار منذ قيامها.

ثالثاً: الهيئة والخلافة الإسلامية:

أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدما انضمت الدولة العثمانية إلى ألمانيا والنمسا فى الحرب ضد بريطانيا وفرنسا، قويت الرغبة لدى هاتين الدولتين فى إضعاف الدولة

العثمانية، وربما القضاء عليها نهائياً، من عدة طرق كان منها نزع الخلافة الإسلامية عنها ونقلها إلى بلد مسلم آخر، يفضل أن يكون عربياً على تقدير أن العروبة أقرب القوميات إلى الإسلام الذي خرج منها أصلاً، وعلى اعتبار أن سقوط الخلافة عن آل عثمان ينقلها تلقائياً إلى بيت آل النبي (ﷺ)، وقد نشطت الحكومات الخفية في بريطانيا وفرنسا لتحقيق هذا الهدف، وهذه الحكومات التي تعمل في السر وتنتشر في الخفاء، وتعمل دون أن تتكلم، وتحكم من غير أن تظهر، حكومات تتكون أساساً من أجهزة المخابرات ومن أصحاب المصالح البعيدة والقوية، وقد نذبت هذه الحكومات عدة أشخاص واختطت عدة وسائل لتحقيق الهدف المقصود،^(٦٥) وقد تم لهم ما أرادوا عندما قام النظام التركي القومي الجديد بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (١٢٩٨-١٣٥١هـ/١٨٨٠-١٩٣٨م) بعزل سلطان الدولة العثمانية محمد وحيد الدين في (٢٧ ربيع الأول ١٣٤١هـ/١٧ نوفمبر ١٩٢٢م) وفصلوا الدين عن الدولة، وأعلنوا تأسيس الجمهورية، وولى الخلافة ولي العهد عبد المجيد كخليفة مجرد من السلطة الزمنية يقيم في الأستانة، مع نقل عاصمة الحكم إلى أنقرة مركز حركة مصطفى كمال، واستشعر الكماليون أنه حتى مع تجريد الخلافة من السلطة الزمنية فإن بقاءها يشكل مركزاً للتمر ضدهم، فألغوا الخلافة نهائياً في (٢٥ رجب ١٣٤٢هـ/٣ مارس ١٩٢٤م)، مع نفي الخليفة المخلوع وأسرته تخلصاً من أى مكن للخطر قد يهدد ثورتهم.^(٦٦) وذهب بآخر صورها التي استمرت أكثر من أربعة قرون، وخلا العالم الإسلامي السني - للمرة الأولى في تاريخه - ممن يحمل لقب الخليفة أو حتى لقب سلطان المسلمين.^(٦٧) ولقد أحدث إلغاء الخلافة جرحاً عميقاً في كيان الوحدة الإسلامية وأسى وحيرة بين نفوس المسلمين.^(٦٨)

ومما يذكر في هذا المقام أن بعض أعضاء هيئة كبار العلماء في الأزهر قد أيدوا مصطفى كمال أتاتورك عندما قام بتجريد الخليفة العثماني من السلطة الزمنية أمثال: الشيخ محمد شاكر الذي نشر مقالاً في الأهرام بتاريخ (١٦ ربيع الآخر

١٣٤١هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٢٢م) يعلن فيه تأييده الشديد للكماليين فيما ذهبوا إليه، ولم يكتف بذلك بل دعا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها " أن يفكروا في قلب ذلك النظام العتيق - على حد وصفه - رأساً على عقب، حتى ينقذوا الإسلام والمسلمين من الكوارث، وحتى يضعوا حداً لتصرفات " الباب العالي " في الشئون الإسلامية العامة، تلك التصرفات التي كانت سبباً في سقوط الدولة العثمانية وانصراف المسلمين عن مناصرة خليفتهم وتفرقهم في صفوف أعدائه، وأكثر من ذلك أنها كانت سبباً في وقوف الشعب التركي نفسه في وجه خليفته بعدما سلم عاصمة ملكه إلى أعدائه، وانتصر بهم على من جردوا سيوفهم لاستنقاذ البلاد من أيدي غاصبها^(٦٩) واستمرت نغمات الإعجاب تصدع في الساحة المصرية بمصطفى كمال لما حقق من انتصارات ضد الغزو الغربي وخلعه محمد وحيد الدين الذي احتفى بالإنجليز، ولما فر إلى مصر شيخ الإسلام^(٧٠) العثماني مصطفى صبري وهاجم الكماليين، انبرى الكثيرون مهاجمين له انتصاراً للكماليين وهجوماً تجاوز في كثير من الأحيان كل حدود الأدب. ^(٧١)

وعندما ألغيت الخلافة أخذ الذين ناصرُوا مصطفى كمال بالأمس يعتذرون عما ساقوا إليه من مدح وبيروء من صنيعه، وبيالغون في ذمة ومهاجمة مثل مبالغتهم في الاعتذار عنه وغلوهم في مدحه من قبل، فكتب الشيخ محمد شاکر يقول: " خليفة يخلع، وخلافة تخلع، وأموال تصادر وأوقاف تضم إلى أملاك الدولة وتعليم ديني يمحى ومحاكم شرعية تغلق، وأسرة عثمانية تطرد من أفاق البلاد وتحرم حتى من جنسيتها التركية، فما معنى هذه العاصفة الموجاء عاصفة الجنون التي تمب على العالم في مشارق الأرض ومغاربها من عاصمة الجمهورية التركية بقراءات الجمعية الوطنية في أنقره.... " ^(٧٢)

كما كتب محمد حسين العدوى مقالاً عن الخلافة الإسلامية أوضح فيه أنه توقع ما حدث للخلافة منذ إعلان الجمهورية التركية، وأن الخلافة أصبحت في ذمة التاريخ بعد أن أهمل الترك إحياء ذلك المنصب واستهانوا بعواطف المسلمين، كما أبرز الحزن الذي أصاب المسلمين نتيجة لعمل الأتراك بالخلافة لما لها من قدسية لدى المسلمين، وكونها سراج الدين، وأكد أن المسلمين جميعاً متعلقون بالخلافة الإسلامية على اختلاف بلادهم، وأضاف أن الترك أخطأوا عندما ظنوا أن الخلافة عقبة في سبيل ما يريدون من أنظمة الحكم، وأعلن استمرار خلافة عبد المجيد، وأنها لا تزال في أعناق المسلمين مادام لم ينتح عن الخلافة، وإذا اعتزل لعدم كفايته لتحل بيعته، ويجب على المسلمين إسناد الخلافة لمن هو أهل لها، وقد ختم مقاله بإبراز دور مصر في هذه المسألة، وأن ينظروا فيبيعة خليفة المسلمين حتى يخرجوا الناس من عهدة هذا المنصب الديني الخطير، لما امتازت به مصر عن سائر الأقطار الإسلامية من كثرة العلماء فيها عن غيرها، ووجود الأزهر الشريف بها، ناهيك عما كانت تحظى به من مكانة في العالم الإسلامي. (٧٣)

وأخذ الناس في مصر اضطراب وحيرة، فلم يعرفوا كيف يصنعون وقد أصبح العالم الإسلامي للمرة الأولى منذ وفاة النبي (ﷺ) بلا خلافة، ولم يدر الناس لمن ينصرف دعاء الداعين حين يتجهلون إلى الله في ظهر كل جمعة أن يشمل بعنايته وتوفيقه خليفة المسلمين، وكانت أول خطوة أخرجت الناس مما هم فيه من حيرة وارتباك بيان مذيل يامضاء ستة عشر عالماً من علماء الأزهر أزعاه بعد إلغاء الخلافة بأربعة أيام، يقرون فيه بطلان ما تجرا عليه الكماليون من عزل الخليفة عبد المجيد الذي انعقدت له البيعة من المسلمين جميعاً؛ لأنه صادر من فئة قليلة لا يعتد بها " فبيعتة صحيحة شرعاً في عنق كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر " ونبه البيان المسلمين إلى حاجتهم للخليفة ثم يدعوهم للإسراع في عقد مؤتمر لبحث ما يراه أمر الخلافة من الطريق الشرعي، ويحذرهم من تسرب الخلاف الذي يؤخر الإسلام ويوهنه. (٧٤)

ومنذ ذلك الوقت كثرت الدعوات لعقد مؤتمر الخلافة وبرز إسم الأزهري كمصدر لهذه الدعوات ومركز من أهم مراكز النشاط الإسلامي الذي يحاول معالجة هذه المشكلة، ونشطت حركة الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر^(٧٥)، وتطلعت لتجديد هذه الخلافة - في مختلف أنحاء العالم الإسلامي - دوائر وأوساط متعددة الاتجاهات ومتميزة في الأهداف، يرى بعضها أنها واجهة يقف خلفها المسلمون في معركتهم ضد زحف الغرب وأطماع الإستعمار، ويرأها آخرون أثراً عزيزاً من آثار تراث عزيز، تستحق العمل لمد أجلها والإحتفاظ بها للإسلام والمسلمين، ويرأها البعض واجباً دينياً وأصلاً من أصول الإسلام يأثم المسلمون جميعاً بتركها فريسة للموت والفناء^(٧٦)، كما كانت دافعاً منشطاً لآمال الكثيرين في التطلع إليها والتطلع فيها: من هؤلاء الملك فؤاد، الذي كان يرتكن إلى قوة مصر كأكبر بلد عربي، ويستند إلى الأزهري الشريف لإعادة تأسيس الخلافة^(٧٧).

وبمجرد إعلان إنهاء الخلافة الإسلامية مباشرة حدث أن الملك حسين^(٧٨) بويع بالخلافة الإسلامية وعلى الأخص في الحجاز، وشرقي الأردن وفلسطين وسوريا والعراق، وقد قبل هذه المبايعة وادعى صحتها، وأحدث هذا الأمر غير المشروع رجة كبيرة في الأمة الإسلامية والعربية على السواء، وكانت النتيجة المباشرة من الأزهري أن قام علماء قسم التخصيص^(٧٩) في الأزهري واجتمعوا عقب هذا الحدث ووضعوا احتجاجاً على هذا العمل وأصدروا فتوى شرعية بعدم شرعية تعيين الملك حسين بن علي للخلافة، ودعوا إلى عقد

مؤتمر في مصر لبحث مسألة الخلافة واختيار خليفة، و حذروا من الإنخداع بنداءات الخونة المارقين الذين ينادون ببيعة الملك حسين بن علي صنيعة الإنجليز، و حذروا أيضاً من أن تنهافت كل مملكة على جعل الخليفة فيها فيتعدد بذلك خلفاء

المسلمين وتفرق كلمتهم إلى يوم الدين.^(٨١) وقد لقي هذا الاحتجاج تأييد عالمي من العالم الإسلامي والأوروبي على السواء وأعطته الأهمية المناسبة له.^(٨٢)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن ستة وخمسين عالماً من علماء مصر وجهوا نداء إلى المسلمين بلزوم وجوب الخليفة بالنسبة للمسلمين لزوم الروح للجسد، وأن بيعه الخليفة عبد المجيد بيعه شرعية أقرها العالم الإسلامي، وأن خلعه لا يعتد به، ودعا العلماء إثر خروج الخليفة عبد المجيد من الأستانة إلى عقد مؤتمر إسلامي للبحث في أمر الخلافة. وحذر العلماء من تعدد الخلفاء وأضافوا: "وبما أن بيعه الخليفة عبد المجيد خان صحيحة ولا تزال باقية إلى الآن فلا يجوز للمسلمين مبايعة خليفة آخر غيره". و أبرق شيخ علماء مسجد أسبوط الديني والقضاة الشرعيون بأسبوط إلى الملك حسين يناشدونه بالتريث في قبول البيعة حتى يُجمع المسلمون على خليفة واحد، كي لا يتفرقوا.^(٨٣)

وقد نشر السلطان وحيد الدين الذي فر من الكماليين في ذلك الوقت بياناً من منفاه يدافع عن نفسه، ويقول إنه لم يهرب ولكنه هاجر إلى حيث يستطيع الدفاع عن مقدسات الإسلام، ويبن سوء مقاصد الكماليين وما تدل عليه تصرفاتهم من الإلحاد، إذ أباحوا تزوج المسلمات من النصارى، وحرّموا تعدد الزوجات، وأخرجوا نساء المسلمين متبرجات إلى الرقص والبارات، وأخرجوا تعليم القرآن والدين عن برامج الدراسة، ومنعوا الأتراك من الحج إلى بيت الله الحرام، وأحلوا الحروف اللاتينية آخر الأمر محل الحروف العربية، وختم وحيد الدين بيانه بقوله: "نقسم بعظمة الله وعلو عزته تعالى، يا ورثة سيد الأنبياء، لقد دقت ساعة الوعظ والإيقاظ على حركة الكماليين وإلا فإن دين الإسلام وشمس الشريعة والتوحيد على وشك غروب قريب من سماء الأناضول".^(٨٤)

وعلى أية حال فإن فكرة عقد مؤتمر إسلامي لبحث الخلافة قد أثارت اهتمام العالم الإسلامي كله، وأخذ حكام الدول الإسلامية يتحفزون للمطالبة بالخلافة

لأنفسهم إستناداً على أسباب مختلفة يظنون أنها كافية لتأييد مطالبهم،^(٨٤) كما أن الوزير المفوض لمصر بلندن (عزيز عزت) قد بعث إلى سعد زغلول برسالة أوضح له فيها أن مسألة الخلافة الإسلامية تتطور تطوراً سريعاً وبشكل يسمح كثيراً بتدخل الحكومة المصرية في أمر مصيرها، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: نشرت الجرائد الإنجليزية والأوروبية على السواء صورة الإحتجاج الذى قام به العلماء فى مصر وأعطته الأهمية المناسبة لمصدره، وهذه الجرائد تكتب فى الموضوع مقالات متعددة ومختلفة تستدعى الإهتمام الشديد من جانب الأمة المصرية وحكومتها، وفحوى هذه المقالات هى أن مصر لأهميتها كدولة إسلامية سيكون لكلمتها فى الموضوع شأن كبير.

ثانياً: حدث فى الوقت نفسه أن ملك الحجاز ببيع بالخلافة من أولاده وعشيرته وقد قبل هذه المبايعه وادعى صحتها، وقد أحدث هذا الأمر غير المشروع رجة كبيرة فى الأمة الإسلامية، وانتقدته الجرائد الفرنسية والإيطالية انتقاداً مرأً ونسبته إلى النفوذ الأجنبى، وكانت النتيجة المباشرة لهذا العمل السريع من جانب الملك حسين أن الشعوب العربية الأخرى اتجهت أنظارهم نحو مصر التى ينتظرون منها أن تتدخل فى الموضوع، فيمدوا لها يد المساعدة والتشجيع.

ثالثاً: أن اجتماع العلماء فى مصر كان له تأثير محسوس فى الهند، فقد ورد فى تلغرافات اليوم ما يفيد أن المسلمين هناك يؤيدون هذا الإحتجاج كل التأييد ويرجون بوجود المؤتمر الذى اقترحه العلماء، ويرون فيه الطريق الوحيد المؤدى إلى علاج هذه الأمر الجليل.^(٨٥)

بالإضافة إلى هذا كله فقد اتضح من مقالات الجرائد الفرنسية والإيطالية التي يهملها أمر الخلافة من الوجهة السياسية، هو أن الحكومات التي كانت تحرص على بقاء الخلافة في الدولة العثمانية بصفتها الدولة الوحيدة التي كان في استطاعتها أن تقاوم تسلط الإنجليز على نفوذها، يهملها في الوقت الحالي أن تكون الخلافة في مصر ؛ لأنها الدولة التي ينتظر منها في المستقبل القريب أن تصبح قوية ومستقلة استقلالاً فعلياً، و مركزها الجغرافي في وقوعها على أبواب ثلاثة قارات وتوسطها بين البلدان الإسلامية، و وجود حركة منظمة في إيطاليا وفرنسا ينتظر منها أن ترحب بوجود الخلافة في مصر ممثلة في شخص الملك فؤاد، وقد اقترح عليه أن يتدخل ويتنزه الفرصة لأن تدخله سوف يعود على مصر بخير كثير، ويؤكد له صحة هذا الإعتقاد ما يشعر به أن الشرقيين يودون لو أن مصر تتولى قيادة هذه الحركة. ^(٨٦)

وبعد أن عدد له المزايا الجمة التي يمكن أن تستفيد منها مصر لو جعلت محل الخلافة وبويع الملك بها في مؤتمر يمثل مختلف الأمم الشرقية الإسلامية، وأديرت أمورها بالحكمة السياسية، ودولته خير من يمثلها، وصل إلى نتيجة واحدة وهي أن وجود الخلافة في مصر يؤيد استقلالها المنشود، ويضعف من النفوذ الأجنبي في أمورها، ويزيد من أهمية سياستها الشرقية، كما أن وجود الخلافة في مصر يساعدها على استرداد ما فقدته من أقاليمها في القرن التاسع عشر ؛ لأنه يقرب بين أهالي هذه الأقاليم وبين أمة الخلافة، أما فيما يتعلق بالسودان من هذه الوجهة - وأهمية السودان لمصر لا تخفى على دولته - فإنه يصبح من الصعب فصله عن مصر بسبب الارتباط الجديد الذي يوجد بين أهالي السودان والقطر المصري بسبب انتقال مركز الخلافة إلى مصر، وأضاف أن الخلافة إن كانت في بعض الظروف منبع ضعف للدولة العثمانية يمكن أن تصبح منبع نفوذ وقوة للمصريين في المستقبل القريب ؛ لأن الدولة العثمانية كانت متعددة الطوائف مفككة الروابط مختلفة اللغات والأديان متباينة الأهواء فكانت وحدتها تتألب على بعضها البعض في الداخل وتساعد

خصومها في الخارج، بخلاف الأمة المصرية فإنها متحدة الكلمة والمطامح ذات لغة وجنسية واحدة متماسكة من كل الوجوه كما أن مركزها الجغرافي وتاريخها البعيد والقريب وجامعتها الإسلامية ولغتها العربية، ونشاط أهلها وندارة خصوبتها كل هذا يكسبها الحق في تولى أمر الخلافة التي كانت فيها منذ أربعة قرون، وقد ختم الرسالة بقوله: "إن مبايعة المسلمين والمصريين بالخلافة لجلاله الملك المعظم مما يقوى عرشه المعلى، ويؤيده ويضع حداً لأى نوع من الدسائس التي قد يقوم بها خصوم مصر والمصريين في الزمن الحاضر والمستقبل".^(٨٧)

ولما كان الموضوع من الأهمية الدينية ما لا يحسن معه سكوت هيئة كبار العلماء عن البت في هذا الموضوع ؛ لحسم النزاع الذى يدور حوله منذ إلغاء الخلافة على إعتبار أنها أكبر هيئة إسلامية في العالم الاسلامى كله، لذا اجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة شيخ الجامع الأزهر في (١٩ شعبان ١٣٤٢ هـ / ٢٥ مارس ١٩٢٤ م) للبحث وتبادل الرأى في مسألة الخلافة، وبعد بحث طويل خلص إجتماعهم على النقاط الآتية:

١- كثر حديث الناس بأمر الخلافة بعد خروج الأمير عبد المجيد من الأستانة، واهتم المسلمون بالبحث والتفكير فيما يجب عليهم عمله قياماً بما يفرضه عليهم دينهم الحنيف، لذلك رأينا أن نعلن رأينا في خلافة الأمير عبد المجيد وفيما يجب على المسلمين اتباعه الآن وفيما بعد.

٢- الخلافة -وتسمى الإمامة- رئاسة عامة في الدين والدنيا قوامها النظر في مصالح الملة وتدبير شئون الأمة، والإمام نائباً عن صاحب الشريعة (ﷺ) في حياطة الدين وتنفيذ أحكامه، وفي تدبير شئون الخلق الدنيوية على مقتضى النظر الشرعى.

٣- الإمام يصير إماماً بالبيعة من أهل الحل والعقد أو إستخلاف إمام قبله، ولا بد مع هذا من نفاذ حكمه في رعيته خوفاً من قهره وسلطانه، فإن بايع الناس الإمام ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم، واستخلفه إمام قبله ولم ينفذ حكمه في الرعية لعجزه لا يصير إماماً بالبيعة أو الإستخلاف، وتستفاد الإمامة أيضاً بطريق التغلب وحده، فإذا تغلب شخص على الخليفة واغتصب مكانه انزل الأول، وقد وجد التغلب مع البيعة أو الإستخلاف كما حصل لأكثر الخلفاء في العصور الماضية، وهذا كله مستفاد صراحة من نصوص السادة الأحناف.

٤- ولما كان الإمام صاحب التصرف التام في شئون الرعية وجب أن تكون جميع الولايات مستمدة منه وصادرة عنه، كولاية الوزراء وولاية أمراء الأقاليم، وولاية القضاة، وولاية نقيب الجيوش وحماة الثغور.

٥- وينحل عقد الإمام بما يزول به المقصود منه، كأسره بحيث لا يرجى خلاصه، وعجزه عن تدبير مصالح الملة والأمة، ومتى وجد منه ما وجب اختلال أحوال المسلمين وانتكاس أمور الدين جاز للأمة خلعه مالم يؤد ذلك إلى فتنة، فإن أدى إليها احتمل أخف الضررين.

٦- رضى المسلمون الذين كانوا يدينون خلافة الأمير وحيد الدين عن خلعه للأسباب التي علموها عنه واعتقدوا أنها مبررة للخلع، ثم قدم الأتراك للخلافة الأمير عبد المجيد معلنين فصل السلطة جميعها عن الخليفة، ووكلوا أمرها إلى مجلسهم الوطني، وجعلوا الأمير عبد المجيد خليفة روحياً فقط.

٧- وقد أحدث الأتراك بعلمهم هذا بدعة ما كان يعرفها المسلمون من قبل، ثم أضافوا إليها بدعة أخرى وهي إلغاء مقام الخلافة.

٨- لم تكن خلافة الأمير عبد المجيد في هذه الحالة خلافة شرعية، فإن الدين الإسلامي لا يعرف الخليفة بهذا المعنى الذي حدد له ورضيه، ولم تكن بيعة المسلمين له بيعة صحيحة شرعاً.

٩- وإذا غضضنا النظر عن هذا وقلنا إن البيعة صحت له، فإنه لم يتم له نفوذ الحكم الذي هو شرط شرعى لتحقيق معنى الخلافة.

١٠- وإذا فرض أنه تم له وصف الخلافة بمعناها الشرعى فقد انحل عنه ذلك الوصف بعجزه حقيقة عن القيام بتدابير أمور الدين والدنيا، وعجزه عن الإقامة في بلده ومملكته، وعن حماية نفسه وأسرته بعد أن تم للأتراك تغلبهم عليه.

١١- والنتيجة لهذا كله أنه ليس للأمير عبد المجيد بيعة في أعناق المسلمين؛ لزوال المقصود من الإمامة شرعاً، وأنه ليس من الحكمة ولا مما يلائم شرف الإسلام والمسلمين أن ينادوا ببقاء بيعة في أعناقهم لشخص لا يملك الإقامة في بلده ولا يملكون هم تمكينه منه.

١٢- ولما كان مركز الخلافة في نظر الدين الإسلامي ونظر جميع المسلمين له من الأهمية ما لا يعدله شيء آخر، لما يترتب عليه من إعلاء شأن الدين وأهله، ومن توحيد جامعة المسلمين وربطهم برباط قوى متين، وجب على المسلمين أن يفكروا في نظام الخلافة، وفي وضع أسسه على قواعد تتفق مع أحكام الدين الإسلامي، ولا تتجافى مع النظم الإسلامية التي يرتضيها المسلمون نظماً لحكمهم.

١٣- غير أن الضجة العنيفة التي أحدثها الأتراك بإلغاء مقام الخلافة والتغلب على الأمير عبد المجيد جعلت العالم الإسلامي في اضطراب لا يتمكن المسلمون معه الآن البت في هذه النظم وتكوين رأى ناضج فيها، وفيمن

يصح أن يختار خليفة لهم إلا بعد الهدوء وبعد إمعان وروية وبعد معرفة وجهات النظر في مختلف الجهات.

١٤- لهذه الأسباب نرى أنه لا بد من عقد مؤتمر ديني إسلامي يدعى إليه ممثلوا جميع الأمم الإسلامية للبت فيمن يجب أن تسند إليه الخلافة الإسلامية، ويكون بمدينة القاهرة تحت رئاسة شيخ الإسلام للديار المصرية ؛ وذلك نظراً لمكانة مصر الممتازة بين الأمم الإسلامية، وأن يكون عقد المؤتمر في شهر شعبان سنة ١٣٤٣ هجرية (مارس ١٩٢٥ ميلادية).

١٥- ولابد لنا من إعلان الشكر لكل من أبدى غيرة دينية إسلامية في أمر الخلافة، وأظهر اهتماماً بهذا الواجب.

١٦- ونعطي أيضاً شكراً للأمم التي تدين بأديان أخرى غير الدين الإسلامي، ولدول تلك الأمم على ما أظهره إلى الآن من ابتعادهم عن التدخل في شئون الخلافة الإسلامية، ونرجو منهم أن يلاحظوا أن مسألة الخلافة مسألة إسلامية محضة لا يجوز أن تتعدى دائرتها ولا أن يهتم بها أحد من غير أهلها، والعالم الإسلامي جميعه يريد أن يعيش بسلام مع الأمم الأخرى، وأن يحافظ على قواعد دينه الحق ونظمه البرية بطبعها من روح العدوان.

١٧- هذا ما رأينا من الواجب الديني علينا إذاعته إلى العالم الإسلامي في مختلف البقاع، وإلى الأمم الأخرى ؛ ليكون الجميع على بينة من الأمر. (٨٨)

ويعتبر بيان هيئة كبار العلماء هذا غاية في الأهمية، حيث أنها حسمت النزاع في موضوع الخلافة وعلى الأخص خلافة الأمير عبد المجيد، وفيما يجب على المسلمين إتباعه خلال الظروف الراهنة، وقررت صراحة أن الخلافة " رئاسة عامة في الدين والدنيا... والإمام نائب عن صاحب الشريعة (ﷺ) في حماية الدين وتنفيذ أحكامه، وفي تدبير شئون الخلق الدنيوية على مقتضى النظر الشرعي.... " وأن الإمام يتولى الحكم

بالبيعة من أهل "الحل والعقد" أو باستخلاف إمام قبله، أو بطريق التغلب وحده، بيد أنها لم تفرق في شرعية تولي الإمام، بين بيعة تجريها "الصفوة"، وبين الحكم الوراثي، وبين التغلب والقهر، وإن استبعدت أسلوب الانتخاب العام، أما سلطة الإمام الدنيوية فقد حددها البيان

(ولما كان الامام صاحب التصرف التام في شئون الرعية، وجب أن تكون جميع الولايات مستمدة منه وصادرة عنه كولاية الوزراء، وأمراء الأقاليم، والقضاة، ونقباء الجيش، وحماة الثغور....) وهي سلطات كاملة على الإدارة والجيش، ثم تطرقت الهيئة إلى توضيح ما ينحل عنه عقد الإمامة، أى خلع الخليفة، فهو ينحل بزوال المقصود من الإمامة كالأسر والعجز عن تدبير مصالح الأمة، أو متى وجد من الإمام ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، ومهدت بهذه المقدمة لتقرير شرعية خلو منصب الخلافة، إسقاطاً لدعوى بقاء انشغال الخلافة بعبد المجيد، وقالت إنه إذا كان الأتراك قد أحدثوا بدعة فلم تكن خلافة عبد المجيد شرعية أصلاً؛ لأنها كانت مجردة عن السلطة الزمنية منذ توليه، والدين لا يعرف هذا التجريد، وحتى إذا صحت البيعة له فلم يتم لهذه البيعة نفوذ في الحكم، ولو كانت صحيحة نافذة فقد انحلت الخلافة عن عبد المجيد بعجزه عن القيام بتدبير أمور الدين والدنيا. والنتيجة لهذا أنه ليس للأمير عبد المجيد بيعة في أعناق المسلمين؛ لزوال المقصود من الإمامة شرعاً، ولأنه ليس من الحكمة ولا مما يلائم شرف الإسلام والمسلمين أن ينادوا ببقاء بيعة في أعناقهم لشخص لا يملك الإقامة في بلده ولا يملكون هم تمكينه منه، وبالتالي أعلنوا خلو منصب الخلافة، ودعوا المسلمين إلى ضرورة التفكير في نظام الخلافة حتى توحد جماعة المسلمين وتربطهم برباط قوى متين، وخلصت الهيئة من كل ذلك إلى الدعوة لعقد مؤتمر إسلامي بالقاهرة برئاسة شيخ الجامع الأزهر يُدعى إليه جميع ممثلي الأمم الإسلامية؛ للبت فيمن يجب أن تسند إليه الخلافة الإسلامية، وأن يكون عقدة في

(شعبان ١٣٤٣هـ / مارس ١٩٢٥م).

ومما لا شك فيه أن بيان هيئة كبار العلماء آثار ضجة كبيرة، ما بين مؤيد ومعارض لبعض النقاط فيه، ومن ذلك: المقال الذى نشر فى الأهرام فى اليوم التالى لنشر البيان مباشرة فى (٢٢ شعبان ١٣٤٢هـ / ٢٨ مارس ١٩٢٤م) وأخذ يثنى على بيان الهيئة وما جاء فيه ؛ وذكر أنه بعد القرار الذى أصدرته هيئة كبار العلماء فى مصر، بادرت الشركات التلغرافية إلى نقل خلاصته إلى العالم، وبات حديث الخاصة والعام فى الدوائر المصرية ومقاماتها لموضوع الخلافة من الأهمية وعظمة الشأن، فهو يشغل أذهان المسلمين والأمم والدول ؛ لأن هيئة كبار العلماء فى مصر هى الهيئة التى يجلبها ويأخذ بأقوالها كل مسلم فى كل حذب وصوب من العالم الإسلامى و الأوروبى، وهى على جلاله قدرها وعلو مقامها فى الشرع والفقه والدين لا تتعرض كثيراً للأمور والشئون العامة، أما تعرضها لمسألة الخلافة حينذاك فكان ناجماً عن أهميتها الكبرى التى لا تعادلها أهمية من الوجهة الدينية والاجتماعية والسياسية، والظاهر من قرار الهيئة الدينية الكبرى أنها لم ترد التسرع بالأمر، فدرسته ومحضته تمحيصاً دقيقاً إلى أن أصدرت قرارها الجليل الشأن ؛ فوضعت حداً لفوضى الأفكار والأراء وأفتت فتوى جامعة يخضع لها الجميع ويقرها الكافة، وهى تتفق كل الإتفاق مع أراء الغالبية المطلقة فى العالم الإسلامى بعقد مؤتمر فى القاهرة منبع العلوم الدينية ومصدرها، أكبر عاصمة إسلامية بعد الأستانة. (٨٩)

وفى تعليق نشر بالأهرام محمد قنديل الرحمانى (المحامى الشرعى) بتاريخ (٢٥ شعبان ١٣٤٢هـ / ٣١ مارس ١٩٢٤م) انتقد فيه بعض البنود التى وردت بالبيان، ومنها البند الأول، وعاب على الهيئة أنها كانت ترى أن خلافة الأمير عبد المجيد باطلة من أول الأمر فلم يذركم طول هذه المدة مع الصفة الدينية الكبرى التى تتمتع بها وحدها !! وتركت خطباء مساجد الأوقاف يذكرون خليفة المسلمين على المنابر بمرأى ومسمع منها ولم تحرك ساكناً !! كما علق على البند الثالث وقال أن الهيئة أجملت إجمالاً وأهملت ونات فى حكم الله تعالى فى الخلافة والخليفة عن جادة

الإفصاح والإيضاح ، إذ أن عمل الكمالين مع الخليفتين وحيد الدين وعبد المجيد ليس من باب تغلب سلطان قاهر على خليفة إسلامي بانتزاع سلطانه قهراً وغلبة، بل هم مارقون خارجون عن الإسلام وخليفته، والحكم الشرعي - في ذلك - يوجب محاربة الخوارج على الخليفة وقتال الفئة الباغية، فإن تقاعس المسلمون وأحجم المؤمنون وتقاعد الموحدون السنيون على كثرتهم البالغة مئات الملايين عن نصرة الخلافة والخليفة غضب الله عليهم جميعاً وأثموا فرداً فرداً ، وأما عدم نفاذ حكم الخليفة في الرعية لعجزه، فإن معناه أن يكون هو سيء التصرف وعدم البصر، جاهلاً بقانون الإصلاح وأحكام الدين، خاملاً بأبله لا يتقه ولا يفقه، وهذا غير واقع وغير منطبق على الأمير عبد المجيد ؛ لأنه تمتع بكافة صفات التكليف الشرعي، إذن فالمسألة من باب خروج جماعة على الخليفة بلا حق شرعي، وليست من باب تغلب سلطان على آخر، أو عجز الخليفة عن القيام بأمور الدولة لصفات قائمة بذاته الحادثة كالكفر، والجنون، والعمى، والبله، والسفه..... ونحو ذلك. (٩٠)

كما علق على قول الهيئة "وهذا كله مستفاد صراحة من نصوص السادة الأحناف" وذكر أن رئيس الهيئة "شيخ الجامع الأزهر" هو شيخ المالكية، فهل نصوص السادة الأحناف في ذلك موافقة لنصوص السادة "المالكية، والشافعية، والحنابلة"!!؟ "أو مخالفة لنصوص هؤلاء السادة كلاً أو بعضاً!!؟ فإن كانت مخالفة فلماذا لم تذكر نصوص السادة المالكية ونصوص غيرهم، وهم ليسوا أقل شأنًا في الدين الإسلامي من السادة الأحناف!!؟ وإذا كانت موافقة لنصوص هؤلاء السادة فلماذا لم تقل الهيئة "وهذا مستفاد من نصوص الفقهاء أجمع"، ليكون هذا أوقع في النفوس من غيره!!؟ فمسألة الخلافة مسألة عامة تنظم فيها جميع المذاهب (٩١).

وترى الباحثة أن هذا الرأي قد حالفه الصواب في بعض المواضع التي تطرق لها، ولكن ليس معنى هذا أن هيئة كبار العلماء قد أخطأت في كل ما ذهبت إليه في

البيان الذى أصدرته، بل يحسب لها أنها لم تتسرع فى الأمر ؛ فدرسته ومحضته تمحيصاً دقيقاً إلى أن أصدرت قرارها، وبذلك وضعت حداً لفوضى الأفكار والأراء، وأفتت فتوى جامعة يخضع لها ويقرها الجميع، وتتفق كل الاتفاق مع آراء الغالبية العظمى فى العالم الإسلامى، وذلك بعقد مؤتمر عام فى القاهرة، ثم أمسكت الهيئة عن إبداء رأيها فى الخلافة والخليفة حتى يجتمع المؤتمر الإسلامى ويقول كلمته النهائية، مكتفية بإعلان تقرير موعد عقد مؤتمر إسلامى عام فى القاهرة فى غضون سنة على الأكثر ؛ "إسكاناً لقلوب المسلمين المضطربة، ومهدئة لخواطر المؤمنين الذين أصبحوا حيارى، وصار أمرهم فوضى بلا إمام يجمع كلمتهم بقدر استطاعته، ولا خليفة يحافظ على تراث المبعوث الأعظم (ﷺ) بحسب طاقته.

كما لاحظت هيئة كبار العلماء أنهماك الدول الأوروبية بأمر الخلافة الإسلامية، فلم يفتها أن تذكر فى قرارها أن المسألة إسلامية بحته لا يجوز لغير المسلمين التدخل بشأنها ؛ حتى لا تتعرض الدول الأوروبية للمسلمين فى ما هو من شئوهم الخاصة، وما حمل الهيئة على ذلك هو الضجة التى قامت فى عواصم أوروبا وفى أنديتها السياسية حول مسألة الخلافة، وتنازع رجال السياسة بشأنها منذ إلغائها ؛ لظنها أن للخلافة من النفوذ السياسى ما لا ترضى دولة من تلك الدول أن تختص به دولة دون أخرى، فهذه هيئة كبار العلماء تقطع على رجال السياسة فى تلك الدول الطريق، وكأنها تقول لهم بكل صراحة أن أمر الخلافة أمر دينى فهو لا يعنى رجال السياسة فى الأمم غير الإسلامية، بل يعنى المسلمين وحدهم دون سواهم، وليس هذا فحسب بل دافعوا عن الخلافة والدين ضد كل ميل عدوانى، وقرروا أن العالم الإسلامى جميعه يريد أن يعيش بسلام مع الأمم الأخرى، ويرغب فى أن يحافظ على قواعد دينيه الحقه ونظمه البريه بطبعها من روح العدوان.

وقد شكلت هيئة كبار العلماء مجلساً إدارياً للمؤتمر وسكرتارية عامة له، أشرف عليها حسين والى الذى بدأ تكوين لجان فرعية للخلافة فى المدن والأقاليم،

فظهر بذلك أن ثمة تنظيمًا جديدًا يعمل على الانتشار وتكوين الفروع له، وهو تنظيم ديني سياسي وفقاً للمفهوم الذي أكدته بيان الهيئة عن الخلافة. ^(٩٢) ولاشك أنه في شهر (شعبان ١٣٤٢هـ/مارس ١٩٢٤م) كان الملك فؤاد يبحث عن سلاح يفك به سلاح حزب الوفد، ويفك به الحصار الذي فرضه عليه الدستور الجديد والبرلمان والوزارة الجديدة، في هذا الوقت بالتحديد ألقى الأتراك رمز الخلافة صريعاً على الأرض تحوطه عواطف المسلمين وأنظارهم بالتوقيف، والخلافة ملقاة تنتظر من يمسكها، وهى طريق لا بأس بها إلى عواطف الجماهير بعد أن انقطع السبيل بين الملك وبينهم، وهى مؤسسة تعلق بها الكثير من تقاليد نظم الحكم في العصر الوسيط، وهى المؤسسة القادرة على إكساب الملك شيئاً من التأييد الشعبى، وعلى محاربة (دستور ١٩٢٣)، وإذا لم يكن الملك فؤاد ذا ملكات تميزه عن غيره من الملوك والأمراء فإن لديه مصر ذات الثقل بين الشعوب الإسلامية، ولديه الأزهر ذو المكانة التاريخية وذو الميزة التي زادت كثيراً بعد إلغاء الخلافة من تركيا في نظر شعوب الإسلام، ومصر والأزهر كفيلاً ينجح مسعاه، وكان الإنجليز وراءه في هذا المسعى؛ ضماناً لوجود الخلافة ذات النفوذ الكبير في أرض يحتلوها ومع ملك يرتبط بهم. ^(٩٣)

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أنه بمجرد إعلان إلغاء الخلافة من تركيا أخذت العرائض ترفع إلى الملك فؤاد من أقاليم مصر المختلفة بمبايعته بالخلافة، ومن ذلك: العريضة التي بعث بها أحمد سامى أباطه (مدير مجلة الأشعار) بدمهور في (٢٧ رجب ١٣٤٢هـ/٤ مارس ١٩٢٤م) يبائع فيها الملك فؤاد بالخلافة الإسلامية بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أهالى دمنهور جميعاً ^(٩٤)، كما بعث أيضاً محمود الصاوى (عمدة قرية دمشق) بطنطا في (غرة شعبان ١٣٤٢هـ/٨ مارس ١٩٢٤م) بعريضة إلى الملك فؤاد يبائعه بالخلافة الإسلامية بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أهالى طنطا جميعاً. ^(٩٥)

وعلى كل فقد وجد الملك فؤاد في الرمز الملقى ضالته، ولكنه في هذا الوقت بالتحديد لم يكن مطلق اليد والإرادة إذ تقف على أبوابه (وزارة ثورة ١٩١٩) برئاسة سعد زغلول، خصمه السياسى، المعروف منذ بداية حياته السياسية بالمعارضة للجامعة الإسلامية، وكان سعد زعيمًا للثورة والشعب ذا سيطرة كبيرة على الرأى العام، قادراً على حمل الناس على الشك في كل ما يصدر عن القصر من مشاريع وأخفياش الملك رغبته ولم يُيدها على الملأ، وكان طريقه إلى الخلافة يبدأ بالأزهر فاستعان بكبار رجاله، وكان حسن نشأت وكيلاً لوزارة الأوقاف وعلى اتصال وثيق بالملك ثم صار وكيلاً للديوان الملكى، وقد أكثر نشأت من الطواف بالأقاليم للدعوة إلى المؤتمر وتكوين لجانه، واجتمع بعلماء الدين في طنطا والإسكندرية، وتتابع اتصاله بلجان الخلافة في هذه المدن، ويحكى عن الشيخ الظواهرى أنه رأى تأليف لجان الخلافة في أنحاء مصر؛ للترويج للمؤتمر وتنفيذ قرارته فيما بعد، كما رأى أن يكون السذين يدعون لتأليف هذه اللجان هم رجال الدين أنفسهم، كبارهم قبل صغارهم، بل فلتقم إدارة الأزهر ذاتها بهذه المهمة فيكون شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء رؤساء للجان التى تقع في مناطقهم، وكان الظواهرى شيخاً لمعهد أسىوط فأسند إليه مهمة تأليف لجان الصعيد من بنى سويف إلى أسوان، وكان له وكلاء يعاونونه في تأليف اللجان، ومنهم القاضيان الشرعيان إبراهيم حمروش، وعبد الرحمن حسن عبد المنعم^(٩٦)، وامتد نشاط الدعوة حتى وجدت لجان فرعية في القرى، على ما سجلت الصحف وقتها، مثل قرى مركز كفر الشيخ في شمال الدلتا.^(٩٧)

ولم يقتصر وجود هذه اللجان على مصر فقط بل تعداه إلى بعض الدول الإسلامية أيضاً، ومن ذلك الرسالة التى بعث بها "شوكت على" رئيس لجنة الخلافة بالهند من "كفاية الله" رئيس لجنة العلماء إلى شيخ الجامع الأزهر "محمد أبو الفضل الجيزاوى" أعرب له فيها عن أن مسلمى الهند ليس لهم أية غاية - إذ ليس من بينهم من يود أن يرشح للخلافة - وليس لهم أى باعث غير توثيق عرى العالم الإسلامى،

وهم يفضلون أن تبقى الخلافة في الأتراك، ولن يدخروا وسعاً إلا بذلوه في إقناع إخوانهم الأتراك أن مصلحة أمتهم وجمهوريتهم في أيديهم، وأن مصلحة الإسلام أن ينتخب الخليفة منهم، راجين من إخوانهم المصريين تعزيز مجهوداتهم في هذه الفترة معربين عن أنه في حالة رفض الأتراك لمطالب العالم الإسلامي يجب أن يترك أمر مستقبل الخلافة إلى مؤتمر العالم الإسلامي. (٩٨)

ولتعزيز فكرة المؤتمر الإسلامي أصدرت هيئة كبار العلماء "مجلة شهرية باسم مجلة المؤتمر الإسلامي العام للخلافة في مصر" يرأس تحريرها "محمد فراج النياوى" رئيس جمعية تضامن العلماء وسكرتير شيخ الجامع الأزهر، ذو الإتصال الوثيق بحسن نشأت على مادلت عليه صحيفة السياسة، وظهر أول أعداد المجلة في (ربيع الأول ١٣٤٣هـ/أكتوبر ١٩٢٤م) افتتح بمقال للسيد محمد رشيد رضا قال فيه: "إن غاية المؤتمر وضع قواعد حكومة إسلامية مدنية، واختيار خليفة وإمام المسلمين.....". واستمر صدور المجلة شهرياً حتى العدد الرابع، ثم صدر منها خمسة أعداد أخرى خلال عامي (١٣٤٤-١٣٤٥هـ/١٩٢٥-١٩٢٦م)، وانحصر كتابها تقريباً في محمد رشيد رضا، ومحمد فراج النياوى، وحسين والى، وعبد العزيز الإشرافى، وعبد الباقي سرور نعيم، وبهذا ظهرت فكرة الخلافة على يد الملك فؤاد كفكرة سياسية ترمى إلى إعادة صياغة الدولة المصرية على نحو يتعارض مع (دستور ١٩٢٣)، وكان بيان هيئة كبار العلماء بمثابة المنهاج السياسى المستهدف فكراً وعملاً، وكان تأليف اللجان استهدافاً لبناء تنظيم سياسى بمستويات متصلة من المجلس الإدارى للهيئة إلى المديرىات والمراكز والقرى فضلاً عن المدن لتعبئة ما يمكن من الجماهير تحت سيطرة الملك المرشح للخلافة، وكان إصدار المجلة مؤكداً للدلالة السياسية للهدف المرجو. (٩٩)

وعلى الرغم من ذلك فقد انبعث الهجوم على مسعى الملك من داخل الأزهر ومن بين رجال الدين، وظهر ذلك جلياً عندما وقع حوالى أربعين عالماً من علماء الأزهر على عريضة، ذكروا فيها أن مصر لا تصلح في الوقت الحاضر داراً للخلافة، حيث أنها لاتزال محتلة من دولة أجنبية، وأن حكومتها تبيح المحرمات من خمر وميسر وبغاء قانوناً، واهتم الملك بهذه الدعوة لقيامها من الأزهر، ودار التحقيق في السرية شامة مع الموقعين على العريضة، وحرصت الحكومة من ناحيتها على ألا يذاع خبر هذه العريضة؛ فيشجع علماء آخرين على المعارضة، وليس هذا فحسب بل إصطنعت عريضة مضادة دارت تضغط على العلماء المذكورين للتوقيع عليها، وهنا يبرز دور السلطة في تحجيم المعارضة، والحرص على حصرها في أضيق نطاق^(١٠٠)، ولكن هذا التكتم لم يغن شيئاً عن اتساع نطاق هذه المعارضة، فانقسم العلماء وذوو الرأي من المسلمين في شأن الخلافة إلى قسمين: أحدهما تمثله الهيئة العليا لعلماء الأزهر الرسميين وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر، أما الآخر فتمثله جماعة الخلافة الإسلامية برئاسة الشيخ محمد ماضى أبو العزائم (١٢٨٦-١٣٥٦هـ/١٨٦٩-١٩٣٧م).^(١٠١)

وفى (٢٠ رجب ١٣٤٤هـ/٣ فبراير ١٩٢٦م) عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعاً قررت فيه عقد مؤتمر الخلافة في (غرة ذى القعدة ١٣٤٤هـ/١٣ مايو ١٩٢٦م) واصطحب تحديد الموعد ببيان برنامج عمل المؤتمر، وهو النظر في مسألة الخلافة ومن يصح أن تسند إليه، وأهاب بالشعوب التي تغار على دينها أن تختار ممثليها لحضوره، وصرح شيخ الجامع الأزهر بأن المؤتمر ديني لا دخل للسياسة فيه، وأنه سيبحث في مدى وجوب الخلافة ثم فيمن يكون خليفة، وكذلك اتجه حديث الشيخين محمد بن يحيى المطيعي، وحسين والى تحديد المهمة المؤتمر وكان ثالثهم أنشط العناصر في هذه الدعوة، واصطحب الدعوة بحملة تعبئة كبيرة للمؤتمر تنبه إلى مدى تأثير الخلافة في حياة المسلمين، ومزلتها منذ كانت أيام الصحابة، وإلى ما يلحق كرامة المسلمين من الإهانة بالغائتها، وما يكسبون من وراء إحيائها، واجتمع مجلس

إدارة المؤتمر برئاسة شيخ الجامع الأزهر في (١٢ شوال / ٢٥ إبريل) من نفس العام لوضع لائحة المؤتمر وتحديد برنامجه، وحصر البرنامج في ست مواد ليس فيها اختيار الخليفة وهي، بحث حقيقية الخلافة وشروط الخليفة، ومدى وجود الخلافة، وبما تنعقد، وهل يمكن إيجاد الخلافة المستجتمعة للشروط، وإذا لم يمكن فما هو الحل، وإذا أمكن فما يجب أن يتخذ لمنصب الخليفة. وقد أدى هذا التراجع إلى احتدام الخلاف داخل مجلس الإدارة إذا عارض الشيخ محمد شاكر بحده عدول المجلس عن البند (١٤) من بيان عام (١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م) الخاص باختيار الخليفة. (١٠٢)

وانعقد المؤتمر في (غرة ذى القعدة ١٣٤٤هـ / ١٣ مايو ١٩٢٦م) وحضره أربعة وثلاثون عضواً من أقطار إسلامية مختلفة، وبعض هؤلاء قد حضر بشخصه لا يمثل هيئة أو حكومة، وبعضهم حضر للإستماع دون المشاركة أو إبداء الرأي مثل مندوب إيران. (١٠٣) أما عن أعمال المؤتمر فقد كون بجلسته الثانية لجنتين، تبحث كل منهما مواد ثلاث من مواد البرنامج الستة، وأعدت كل منهما تقريراً، فأكدت اللجنة الأولى تعريف الخلافة بأنها رئاسة للدين والدنيا وأنها لا تنفصلان، وأن شروط الخليفة هي البلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة وسلامة السمع، والبصر، والنطق، مع القدرة على إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام وحماية بيعة المسلمين، وأن يكون ذا رأى وبصيرة بتدبير مصالح المسلمين، وذكرت أن شرط القرشية - أن يكون الخليفة من قريش - فيه قولان أحدهما أنها لا تشترط، وقال الشيخ بخيت وحتى لو اشترط فإنه يتعذر توافره الآن مع استيفاء الشروط الأخرى، وذكرت أن الخلافة تنعقد باستخلاف الإمام السابق أو بيعة أهل الحل والعقد أو بالتغلب والقهر من مسلم تتحقق فيه الشروط، وذكر مندوب الهند أن الخلافة خلافة أقوام لا خلافة فرد وطالب بإرجاء البت في المسألة. (١٠٤)

أما اللجنة الثانية فقد انتهى بحثها إلى ما ينفي قيام المؤتمر إذ ذكر أن مركز الخلافة لا يمكن البت فيه الآن، وذكرت ما مفاده استحالة قيام الخلافة بعد نشوء الحكومات الوطنية، وأنه لو فرض وتوافر الإستقلال للشعوب الإسلامية وعدم تبعية حكوماتهم لغيرهم فإن: " أهم الشروط في الخليفة أن يكون له من النفوذ ما يستطيع معه تنفيذ أحكامه وأوامره، وأن يدافع عن بيضة الإسلام وحوزة المسلمين بطريق أحكام الدين، هل من الممكن الآن قيام الخلافة الإسلامية على هذا النحو !!! " وذكرت أن الخلافة قامت في صدر الإسلام لما كان للمسلمين من وحدة الكلمة: " أما وقد تنافى عقد هذا الإجتماع وأصبحت ممالك وأما متفرقة بعضها عن بعض في حكومتها وإدارتها وسياستها، وكثير من بنيتها تملكه نزعة قومية تأبى على أحدهم أن يكون تابعاً للآخر..... " ثم تابعت: " إذا فرض وأقيم خليفة عام للمسلمين فلن يكون له النفوذ الشرعى المطلوب ولن تكون الخلافة التى يتصف بها خلافة شرعية بمعناها الحقيقي بل ستصبح وهمية ليس لها من النفوذ قليل ولا كثير.. " وبهذا كان مفاد رأى اللجنة أنه بعد نشأة القوميات في العالم الإسلامى لم تعد ثمة إمكانية لقيام الخلافة، وأن الخلافة في هذه الظروف هو أمر وهمى ليس له من حقيقتها شيء، وهو حكم من اللجنة بإنهاء دورها التاريخى ما دامت القوميات قد ظهرت، وانتهى بهذا المؤتمر بجلسته الرابعة^(١٠٥)، وبعد تبادل الآراء فيما بينهم رأى المؤتمر أن الوقت غير صالح للفصل في الخلافة على وجه يرتضيه الشرع، وقرر إرجاء ذلك إلى وقت مناسب، ولم يتجدد بعد ذلك الإرجاء شيء يجعل الوقت الحاضر مناسباً للفصل في هذه المسألة الخطيرة.^(١٠٦)

ومما يجدر بالذكر أنه بعد فشل المؤتمر علق الشيخ الطواهرى على ذلك بقوله: " قد خلت نفوس بعض كبار المسلمين وأمرائهم.... شكوك من جهة مصر... فقد ظنوا أن علماء الأزهر.... إنما يثيرون مسألة الخلافة لغرض آخر..... هو نقل الخلافة من شاطئ البوسفور إلى شاطئ النيل، وضم أريكة الخلافة إلى أريكه الملك في

عابدين".^(١٠٧) ومما ضاعف من تلك الشكوك ما كان من ترحيب بريطانيا بالفكرة ؛ لإيجاد الخلافة على أرض يسيطرون عليها، ومن ثم فقد بدا واضحاً أن مسألة الخلافة قد قوبلت بمصاعب عديدة في الداخل والخارج على نحو غاضت معه أحلام القصر فيها.^(١٠٨)

ومع ذلك فإن هذا لم يمنع من إحياء مسألة الخلافة الإسلامية من جديد في عهد الملك فاروق، وبطبيعة الحال فإن الظروف السياسية السائدة وقتئذ كانت موالية إذ وجدت الفكرة تأييداً بين صفوف الإخوان والأزهر، وفيما يتعلق بالإخوان فقد برز حسن البنا^(١٠٩) - المرشد العام للجماعة - ليكشف عن تأييدهم صراحة للفكرة، فيما كان من قوله: " كان المسلمون في الخلاف يرجعون إلى الخليفة..... فأين هو الآن؟! لا بد أن نعمل جميعاً على إحياءه..... ". بهذا المفاد دعا الإخوان إلى الفكرة من منظور ديني إذ لم يكونوا قد أعلنوا بعد عن بدء اشتغالهم بالسياسة، وإن كانت دعوتهم تحمل تلميحاً بالخلافة لفاروق، فضلاً عن ذلك فإن حركة الإخوان كانت تتحسب وقتذاك الصدام مع القوى السياسية الأخرى وفي مقدمتها الوفد، ولم تكتمل للحركة أسباب القوة بعد. أما الأزهر فقد رأى في فكرة التويج الديني مجالاً لإثبات مظاهر التأيد والمساندة للقصر، فتعدها علماؤه وتشيعوا لها وعلى رأسهم الشيخ المراغي، وكان فريق المدافعين عن الفكرة يرى أن الملك لا يحلف اليمين أمام البرلمان ليتلقى بذلك سلطانه منه، وإنما يعرض إحترام الدستور والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامته، أما حق الجلوس على العرش فهو يتلقاه أولاً بحكم الوراثة، ولو كان القول بأن الملك يملك سلطة من البرلمان الذي منحه الجلوس على العرش بعد اليمين التي يحلفها أمامه صحيحاً ؛ لأصبح الأمر شيئاً بالنظام الجمهوري أكثر منه بالنظام الملكي الوراثي.^(١١٠)

وما لبث فاروق أن كشف لرعيته عن ورعه الديني، وبإيعاز من الشيخ المراغي راح ينتظم في زيارة المساجد لأداء صلوات الجمعة، حيث كان يختلط بمجاهير المسلمين مستكملاً بذلك مظاهر تدينه وورعه؛ فأطلق عليه لقب الملك الصالح، وكان فاروق يستهدف من وراء ذلك إطفاء الصبغة الدينية على حكمه دون أن يكون ذلك بغرض تحقيق فكرة الخلافة بمفهومها الإسلامي الواسع على نحو ما كان يسعى إليه أبوه فؤاد، إنما كان موجهاً بالضرورة لتدعيم مكانته في الداخل وفي مواجهة علمانية الوفد بشكل أساسي. (١١١)

يضاف إلى ذلك أن الصحف على اختلاف نزعاتها قد لعبت دوراً بارزاً في طمع فاروق في الخلافة، وعلى الأخص الصحف الأوروبية التي أخذت تنشر المقالات المتعددة التي توضح فيها مكانة الخلافة في العالم الإسلامي، وكيف أن ملك مصر أحق من يقوم بهذا المنصب الديني الخطير، ففي مقالة نشرت بجريدة لأكسيون فرنسيز L'action Francaise الصادرة في (٢٢ صفر ١٣٥٧هـ/ ٢٣ إبريل ١٩٣٨م) عن الخلافة وكاتبه بول دجنتر Peul dagnter "المستشار القانوني للمفوضية الملكية في باريس قال فيها: "إن الخلافة آلت إلى حكام مصر مرتين: الأولى في القرن العاشر مع الفاطميين، والثانية من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر مع العباسيين....." وقد استطرد قائلاً: "إن الخلافة عزيزة على الإسلام والمسلمين، مع أنها الآن غير موجودة منذ أن ألغها مصطفى كمال غير أن البلاد الإسلامية لا تزال تفكر فيها، ولذا فإن من المؤكد أن يجي يوم تغود فيه الخلافة التي يعتبرها المسلمون كضرورة دينية، وكما أن الكنيسة لا يمكن أن توجد بدون البابا فإن الإسلام لا يمكن أن يستغنى عن الخلافة...". (١١٢)

ومن ذلك أيضاً ما نشرته جريدة أثينا وكيلى Athena Weekly اليونانية في أثينا بتاريخ (٢ ربيع الآخر ١٣٥٧هـ/ أول يونيو ١٩٣٨م) في موضوع إسناد الخلافة الإسلامية إلى الملك فاروق، وأعلنت: "أن إنجلترا تؤيد هذا المشروع، ولكن

الحكومة المصرية مترددة في قبوله معللة ذلك بأن لمصر مكانة عظيمة في العالم العربي، وهي بالنسبة إليه مركز روحى ودينى عظيم بفضل وجود الجامع الأزهر فيها ثم نوهت بنشاط الشيخ مصطفى المراغى، وبسطة الأسباب والبواعث التى تعزز من إسناد الخلافة إلى الملك فاروق، وقالت إن القاعدة الأساسية للسياسة البريطانية فى القسم الشرقى من البحر المتوسط وفى الشرق الأدنى عامة، هى الدفاع عن طريق الهند وحماية منابع البترول فى العراق وغيرها من البلاد العربية، وقد كانت إنجلترا تخشى أن تصبح مصر قوية على رأس البلدان العربية ولكنها غيرت سياستها إزاء الخطر الإيطالى، وأصبحت تريد إسناد الخلافة إلى الملك فاروق على أمل تأليف كتلة من البلدان العربية تكون خاضعة لنفوذها، وقصدها من وراء ذلك التوصل إلى تقرير مركزها، ومقاومة الدعاية الإيطالية، وتأمين طريق الهند، وحماية منابع البترول فى البلاد العربية....". (١٣)

وعلى هذا ظلت الخلافة الإسلامية موضع تنافس ملوك المسلمين وأمرائهم مما كان سبباً فى فشل كل الجهود التى بُذلت لحياتها وإعادة منصبها، ولم يجتمع المسلمون على خليفة ينضون تحت لوائه.

مما سبق يتضح الدور الذى قامت به هيئة كبار العلماء إزاء قضية إلغاء الخلافة الإسلامية من تركيا، تلك القضية التى شغلت رأى العام ليس على المستوى العربى فقط بل على المستوى العالمى أيضاً، وقد حرصت الهيئة على أن تقف على الحياد من هذه القضية ولم تبد أى ميل إلى أحد من الملوك الذين طمعوا فى شغل هذا المنصب الدينى الخطير، و وكلوا ذلك الأمر إلى مؤتمر إسلامى عام يمثل مندوبون من جميع الأقطار الإسلامية التى يهمها الأمر؛ للبت فى الموضوع، وحسم النزاع، واختيار الأمثل لشغل ذلك المنصب.

رابعاً: الهيئة وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ م:

كان إلغاء معاهدة (١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م) ^(١٤) في (١٤ المحرم ١٣٧١ هـ — ١٥ / أكتوبر ١٩٥١ م) علامة وضاعة في تاريخ حركة التحرير الوطني، وقد استقبل الشعب المصري إلغاء المعاهدة بالغبطة والحماسة وأبدى استعداداه للتضحية والفداء، واستعدت مصر بمختلف طوائفها وهيئاتها للكفاح، وشهدت القاهرة والإسكندرية في (١٤ و ١٥ المحرم ١٣٧١ هـ / ١٦ و ١٥ أكتوبر ١٩٥١ م) مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال ومثلى طوائف الشعب الأخرى، وكانت ترفع شعارات مكتوب عليها " نريد السلاح " أيها الشباب، هيا إلى قناة السويس "، و كذلك المدن المصرية الكبرى الأخرى مثل طنطا والزقازيق.. وغيرها، وشهدت مدن القناة في هذه الأيام أحداثاً مأساوية فقد حدثت بتاريخ (١٥ المحرم ١٣١٧ هـ / ١٦ أكتوبر ١٩٥١ م) في بورسعيد والإسماعيلية مظاهرات سلمية، وأرسلت القيادة البريطانية عدة عربات عسكرية إلى الإسماعيلية بمهدف الإستفزاز مما أثار حفيظة المصريين وغضبهم، وهاجم البعض العربات وتدخل البوليس وقام بتفريق المتظاهرين وفجأة اندفعت السيارات المدرعة الإنجليزية إلى شوارع الإسماعيلية وفتحت نيرانها الممجيبة على المتظاهرين، وحدث الشيء نفسه في بورسعيد فقد قابل المتظاهرون الإنجليز ببوابل من الأحجار، ثم اشعلت بعد هذا مجموعة من المتظاهرين النيران في مخزن إنجليزى، وتوجهت جماعة أخرى إلى المعسكرات البريطانية وقوبلت بالنيران، وجماعة ثالثة ألقت الحجارة على مبنى البوليس البريطانى وتعرضت للطلقات النارية، وحاول المتظاهرون مهاجمة القنصلية الأمريكية والفرنسية ولكن البوليس لم يمكنهم من ذلك، وقد احتلت القوات البريطانية أضخم مباني الإسماعيلية وبورسعيد، وفرضت الرقابة على الطرق الرئيسة المؤدية للمدينة بحجة حماية الرعايا الإنجليز، وكان من نتيجة أعمال الإنجليز العدوانية في الإسماعيلية (٧) قتلى و (٤٠) جريحاً، وفي بورسعيد (٥) قتلى وكثير من الجرحى المصريين، وكان من بين القتلى أفراد من البوليس المصرى. ^(١٥)

وهكذا بدأت إنجلترا حرباً غير معلنة ضد الشعب المصري، وقد أثارت أعمال الإنجليز العدوانية تجاه مواطني منطقة قناة السويس موجه عارمة من الغضب والإستياء في جميع أنحاء مصر، وإزاء هذه الحالة الناقمة من قبل الشعب المصري قام الأزهر وكبار العلماء لتفادي حوادث العنف والمظاهرات التي عمت البلاد بإصدار البيانات التي تدعو الشعب إلى التزام الهدوء والسكينة، ومن ذلك النداء الذي نشره في (١٨) المحرم ١٣٧١هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٥١م) وحثوا فيه الشعب المصري إلى أن يجمع كلمته ويعالج أمره بالحكمة وضبط النفس والتزام الهدوء والسكينة، وأن يترك الأمور في أيدي أولى الأمر الذين يعملون على مصلحة الوطن، وألا يتمادى في القيام بالمظاهرات، وأن يثق في حكومة الملك فاروق في أنها سوف تتكفل برد هذا العدوان على البلاد. (١١٦)

ولكن الشعب المصري لم يكتف بذلك بل قام بمقاطعة البضائع الإنجليزية والأمريكية والفرنسية، وكان من نتيجة هذه المقاطعة الشاملة أن احتشدت على مدى بضعة أيام في القناة ما يزيد على (١٧) سفينة إنجليزية لم تفرغ حمولتها وتبعاً لبعض الإحصاءات فقد تكبد الإنجليز في الأسبوع الأول الثاني لإلغاء المعاهدة خسائر تزيد على ٢ مليون جنيه استرليني. (١١٧)

وعلى أثر ذلك قام شيخ الجامع الأزهر إبراهيم حمروش (١٣٧٠-١٣٧١هـ/ ١٩٥١-١٩٥٢م) بدعوة كبار العلماء للتشاور معهم في قضية البلاد الكبرى وما ينبغي أن يتخذه الأزهر، وقد أسفر اجتماعهم عن إتخاذ عدة قرارات منها:

أولاً: التوجه بصادق الإخلاص وعظيم الولاء إلى الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان على توجهاته السديدة وإرشاداته الحكيمة في سبيل تخلص وادي النيل - مصر والسودان - من نيران وعصف الإستعمار، سائلين الله جلّت قدرته أن

يؤيده من عنده ويدعم توفيقه، وأن يوفق رجال حكومته إلى تحقيق أمان وادى النيل حتى ينعم بالحرية الكاملة والسيادة التامة.

ثانياً: تشكيل لجنة منهم برئاسة شيخ الجامع الأزهر ؛ لجمع تبرعات من العلماء والموظفين بالأزهر.

ثالثاً: أن يذاع نداء منهم إلى شعب وادى النيل والشعوب الإسلامية والغربية، وجاء فيه: " لقد رأيتم ما صنع الإنجليز ياخوانكم في منطقة قناة السويس من ضروب البغى والعدوان، وسفك الدماء وسلب الأموال، وهادم أولاء لا يزالون سارين في طغيانهم وعنتهم، مندفعين في صلفهم وكبرائهم حتى أصبحوا لا يكثرثون حرمة ولا لشرف ولا لكرامه، لم يرحموا شيخاً فانياً ولا طفلاً رضيعاً ولا امرأة ضعيفة، ولم يكتفوا بانتهاك حرمة البيوت حتى اقتحموا المساجد بنعائم ولوثوها بأدناسهم، واعتدوا على حرمة القضاء والعدالة وعلى رجال الأمن، وسلبوا الأقوات وعاثوا في الأرض فساداً، حتى ساد الرعب والفرع السكان الأمنين، فلم يعد أحد منهم يأمن على نفسه أو عرضه أو ماله ". (١١٨)

وأوضح البيان أيضاً للشعب المصرى حقيقة الإستعمار وما يكنه من أساليب الخداع والمرواغة ومن الظلم والإستعباد، داعين الشعب المصرى إلى أن يقف يداً واحدة لمواجهة هذا العدوان الغاشم حتى جلاءه عن البلاد، ويتمتع الشعب المصرى بحقه الطبيعى فى الحرية والإستقلال والكرامة، ولم يقتصر البيان على شعب وادى النيل فقط بل شمل الشعوب العربية والإسلامية جمعاء، حيث جاء فيه " إن الشرائع الإلهية والقوانين الطبيعية تقرر حتى كل شعب وفرد فى أن يدفع العدوان عن نفسه، وأن قضية مصر والسودان هى قضية الأمة العربية والشعوب الإسلامية جميعاً، وأن حرية الشعوب العربية الإسلامية لا تتجزأ.....فمحنة مصر هى محنتها، وهدف وادى النيل هدفها، وآماله وآلامه هى آمال العرب والمسلمين وآلامهم، وأن الأزهر ليهيب بكل فرد وبكل جماعة من تلك الشعوب بأن لا يتوانى فى الدفاع عن هذه

القضية، وأن يبذل كل ما يمكن بذله من الأنفس والأموال حتى تتحرر البلاد من رقبة الإستعمار، ومن قصر في هذا الدفاع كان عدوا لدعوة الحق واستحق غضب الله والناس أجمعين، ألا وإن من الجهاد في سبيل الله مقاطعة هؤلاء الباغين ونبذ كل من يعاونهم " كما شمل البيان أيضاً الثناء على المقاطعة التي قام بها الشعب المصري تجاه الإنجليز في لمخارجهم وسائر معاملاتهم، ونبذ كل من يعاونهم، معربين عن ثقتهم بأن الشعوب العربية الإسلامية ستوازر مصر في هذا الجهاد، وأن الحكومات العربية سترفض كل اتفاق لا يحقق الأمان القومي. (١١٩)

ومما يذكر أن هذا البيان صدر من جماعة كبار العلماء في وقت كثرت فيه المظاهرات والاحتفالات والكتابات المناوئة لفاروق، ففي أثناء الصراع الملتهم مع الاستعمار البريطاني وإزدياد استياء الإنجليز من اشتداد حركة الفدائيين في معركة القناة، جعلوا يسألون عن مدى رضا الملك فاروق عن هذه الحالة بعد كل تأكيد لهم بأنه ضد ما يجري ضدهم في منطقة القناة، وبلغ ذلك سمعه لذلك قرر الملك تعيين ثلاثة من الأكثر صلة بالإنجليز، والأكثر رفضاً من جانب الشعب في مناصب رفيعة بالقصر الملكي، حافظ عفيفي باشا المشهور بصدافته الوطيدة بالإنجليز وعدائه للدستور والحريات عين رئيساً للديوان في (٢٥ ربيع الأول ١٣٧١ هـ / ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ م) متجاوزاً الوزارة والدستور، وعبد الفتاح عمرو الذي اشتهر عنه أنه فقي الإنجليز المدلل، والذي ظل لزم من طويل سفيراً لمصر لدى الحكومة البريطانية، عين في نفس الوقت مستشاراً سياسياً للشئون الخارجية في القصر الملكي، وعُين إلياس أندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين فقد الملك فاروق تأييد الشعب المصري. (١٢٠)

وربما يفسر ذلك حرص جماعة كبار العلماء على التأييد الدائم إلى المجالس على عرش البلاد، فهم يشنون على دوره القيادي من هذه القضية، في حين كان

الغالبية العظمى من الشعب يعرفون إلى أى مدى وصل فاروق من محاولة إرضاء المحتل على حساب شعبه ؛ لذا فقد انحط قدره لديهم وكثرت المظاهرات والاحتفالات والكتابات المناوئة له، وعلى كل فإن ذلك لا يمنع من أن جماعة كبار العلماء كانت حريصة على مؤازرة الشعب المصرى فى المحن التى تحل به، ولم يقف الأمر عند حد صدور البيان الذى يوضح للشعب حقيقة الإستعمار بل قامت جماعة كبار العلماء بتشكيل لجنة منهم برئاسة شيخ الجامع الأزهر ؛ لجمع تبرعات من العلماء والموظفين بالأزهر الشريف وإرسالها إلى أسر الشهداء فى مدن القناة، وإمداد الفدائين بما يحتاجون إليه من السلاح.

وحيثما اشتدت الحرب الدائرة بين البريطانيين والمصريين من رجال البوليس والمدنيين فى منطقة القناة فى (أوائل ربيع الآخر ١٣٧١هـ/يناير ١٩٥٢م) لتصبح السويس والإسماعيلية من جديد مسرحاً للمعارك الطاحنة، وأخذت القيادة الإنجليزية تدمير مدناً بأكملها وقرى كبيرة بأسرها، زعماً منها بأن الفدائين يختبئون فيها^(١٢١)، أصدر شيخ الجامع الأزهر إبراهيم حمروش بياناً أعلن فيه استنكاره لما حدث، وحث فيه الضمير العالمى على أن يتخذ موقفاً إيجابياً تجاه هذه القوى المعتدية، موضحاً فيه أبعاد هذه القضية، وقد جاء فيه: " إني باسم الأزهر علمائه وطلابه لأعلن استنكارى لهذا الإجراء الفظيع الذى انتهكت فيه الأعراض واستبيحت به الأموال، واعتدى على حرية الإنسان وحقه المشروع فى أن يطالب بحريته واستقلاله، وأحتج بشدة على هذه الأعمال العدوانية التى تتنافى وجميع الشرائع والأديان، وأهيب بالضمير العالمى أن يثور على هذا الوضع المهين لكرامة الإنسان، وأن يهب لوقف هؤلاء المستبدين عند حدهم ؛ ليعلموا أن فى العالم ضمائر تتحرك لنصرة الحق، ونفوساً تثور للأخذ بيد العزل المكافحين لنيل حرياتهم....".^(١٢٢)

خامساً: الهيئة والإخوان المسلمون:

كان الدين أحد القضايا الأساسية التي كان على الثورة أن تواجهها، وعلى عكس ما توقع البعض لم يأت التهديد للثورة من الأزهر، ولكن من جانب الإخوان المسلمين الذين كانوا يشكلون جماعة منظمة تبلور هدفها الأساسي في إحداث تغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية قائمة على أسس إسلامية، كما اتسمت بالقدرة التنظيمية وبامتدادها وتغلغلها في المجتمع المصري منذ أواخر العشرينات من القرن العشرين، مما أهلها للقيام بدور مهم في الحياة السياسية المصرية، وقد اصطدم الرئيس جمال عبد الناصر بجماعة الإخوان المسلمين بعد فترة من التعاون بينهم، بسبب عدد من نقاط الخلاف الذي إنطلق من عدة محاور، من أهمها رغبة الإخوان في المشاركة المباشرة في الحكم من أجل تحقيق الهدف الأساسي لهم، وهو إقامة حكومة إسلامية، الأمر الذي رفضه الرئيس جمال عبد الناصر إذ كان كل ما يريده منهم التشاور فقط في السياسة العامة للدولة، وذلك ضمن عدد آخر من أهل الرأي، وانطلاقاً من حاجة النظام لثبيت أركان شرعيته، وعقب اصطدامه بجماعة الإخوان، لم يكن هناك بد أمام قادة الثورة من العمل على تقوية علاقتهم بالأزهر الذي كان بين علمائه وبين جماعة الإخوان عداً دائماً، تمثل أساساً في تفسيرهم ورؤيتهم لدور الإسلام في المجتمع، هذا على الرغم من أن عدداً كبيراً من الأزهرين كانوا أعضاء لجماعة الإخوان، واتجه قادة الثورة بالفعل من خلال اللواء محمد نجيب كمتحدث باسمهم إلى الاتصال بالأزهر وإعطاء علمائه ضمانات عامة بأن الثورة سوف تعمل على إرساء المبادئ الإسلامية وتحقيق الإصلاح الديني به وفقاً لما يريده العلماء. (١٢٣)

ويتضح ذلك بجلاء في زيارة اللواء محمد نجيب للأزهر في (١٩٦٠) ذي القعدة ١٣٧١هـ/ ١١ أغسطس ١٩٥٢م) والتي أوضح فيها أن " الغرض الأول هو النهوض بالأخلاق، ولن يأتي هذا إلا بالتمسك بالدين والحرص عليه، ولن يكون هذا

إلا بتمكين الأزهر من رسالته ؛ فالجيش والأزهر هدفهما واحد، يتعاونان لغاية واحدة، نرجو الله أن يحققها ". (١٢٤)

وفي يوم (٢٨ صفر ١٣٧٤هـ / ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤م) كان جمال عبد الناصر يقف خطيباً في حفل أقيم بميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة التصديق على إتفاقية الجلاء مع بريطانيا - والتي تمت في يوم (٢٦ ذى القعدة / ٢٧ يوليو) من نفس العام - ولم تكن قد مضت دقائق قليلة على بدء خطابه، وكان يتحدث عن ذكريات اشتراكه في العمل الوطني، حتى دوت ثمان رصاصات متتالية أطلقها " محمود عبد اللطيف " العضو في التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين على جمال عبد الناصر، لم تصبه ولكنها أصابت جماعة الإخوان المسلمين بكارثة فظيعة لم يشهد تاريخ الحياة السياسية في مصر مثيلاً لها . (١٢٥)

وقد اتسق موقف الأزهر من جماعة الإخوان مع موقف الرئيس جمال عبد الناصر منهم، فعقب حادثة المنشية وهجوم الرئيس عليهم في عدد من خطبة، أصدر شيخ الجامع الأزهر - عبد الرحمن تاج- بياناً عنوانه " مؤامرة الإخوان " حرص من خلاله على الهجوم على الجماعة من منطلق ديني، على إعتبار أنهم يعملون على تشوية الدين وحقائقه، وذلك في مقابل الأزهر الذي يعمل - من منطلق حمايته للإسلام - على أن يرد هذه الجماعة إلى الصواب لتعود إلى الحق، (١٢٦) و أصدرت جماعة كبار العلماء بالأزهر ما عرف باسم " نداء من جماعة كبار العلماء "، وهو عبارة عن بيان حرصت الجماعة من خلاله على توضيح مدى انحراف جماعة الإخوان المسلمين عن مبادئ الإسلام الحققة، وأساليب الدعوة الإسلامية الصحيحة مدللة على ذلك بالكثير من الآيات القرآنية، وقد أنهت البيان بتوجيه النصح إلى المسلمين بالابتعاد عن هذه الجماعة، وأن يتوجهوا إلى الدين فيفهموا مبادئه وإرشاداته على وجهها الصحيح، وقد جاء فيه: " إن الدين الإسلامى دين توحيد ووحدية وسلام وأمان، وهو لذلك رباط وثيق بين الناس وربهم، وبين المسلمين بعضهم وبعض، وبين

مواطنيهم ومن والاهم من أهل الكتاب، فليس فيه تغريز ولا تضليل، وليس فيه تفريق ولا إفساد، ولا تأمر على شر ولا عدوان، وقد قام الإسلام من أول أمره على هذه المبادئ ؛ فجمع بين عناصر متنافرة، وقرب بين طوائف متباعدة، وأقام حياة المجتمع الإسلامى على أسس قوية كريمة، وقد رسم القرآن الكريم منهاج الدعوة إلى هذه المبادئ السامية فقال: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾^(١٢٧) وحذر من التنازع والتدابير والتعاون على الإثم والعدوان فقال: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(١٢٨)، ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(١٢٩)، وقد فُجَّح الرسول ﷺ وأصحابه الراشدون و سلف المسلمين هذا المنهج القويم في أقوالهم وأفعالهم وما أثر من سيرهم، وما استقام الأمر للمسلمين إلا حينما استقاموا على هذه المبادئ، واستقر في نفوسهم جميعاً أن هذه المبادئ هى أساس النجاح ومصدر الخير وعزة الدين والدنيا، وقد ابتلى المسلمون في عصورهم المختلفة بمن أخذوا تلك المبادئ على غير وجهها الصحيح، أو لعبت بعقولهم الأهواء ؛ فجعلوا منها باسم الدين وسائل يجتذبون بها ثقة الناس فيهم، ويتسترون بها الوصول إلى غاياتهم ومطامعهم، والتاريخ الإسلامى حافل بأنباء تلك الطوائف التى شبت في ظلاله، وزعمت أنها جنود له، ثم كانت حرباً عليه أشد من خصومه وأعدائه، وقد كان في ظهور طائفة الإخوان المسلمين أول الأمر ما صبرف الناس عن الشك فيهم والحذر منهم، بل كانت موضع ارتياح فيما اتخذت من أساليب الدعوة واجتذاب جمهرة من الناس إلى ناحية الدين، ولكنه -والأسف يملأ نفس كل عارف بدينه ومخلص لوطنه وأمتة- قد شذ من هذه الجماعة نفر انحرفوا عن الجادة، وسلكوا غير ما رسم القرآن ؛ فكان منهم تأمرأ على قتل الأبرياء وترويع الآمنين، وترصد لإغتيال المجاهدين المخلصين، وإعداد العدة لفتنة طائشة لا يعلم مداها فى الأمة إلا الله. وجماعة كبار العلماء فى الوقت الذى تستكر فيه هذا الانحراف عن منهج القرآن الكريم فى

الدعوة تشكر الله العلي القدير أن مكن لأولى الأمر في هذه الأمة بأن وضعوا أيديهم على بذور الفتنة ووسائلها قبل أن يشتد أمرها ويستفحل شرها، وتعلن أن الخروج عن منهج الدعوة الذي رسمه القرآن وسلوك سبيل العنف والإرهاب والتضليل والخذاع مشاقة لله ورسوله وافتراء على الإسلام بما ينكره ويأباه، ويعتبر صاحبه في صفوف المعتدين حدود الله ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(١٣١)، ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١٣٢)، وجماعة كبار العلماء تنصح والمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بأن يتجهوا إلى الدين فيتفهموا مبادئه وإرشاداته على وجهها الصحيح، ويلتزموها في حياتهم الخاصة فتسلم الأسرة، وفي حياتهم العامة فتسلم الأمة، وأن يكونوا يداً واحدة وقوة واحدة في حفظ كيان المجتمع والدود عن كرامته والإعتصام بحبل الله ﴿وَمَنْ يَتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١٣٣).

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن البعض قد ذهب بالرأى إلى أن هذا الموقف من جانب جماعة كبار العلماء لم يكن في الواقع وازعاً دينياً خالصاً بل كان نابعاً من محاباتهم للسلطة السياسية الحاكمة، حيث نجح النظام في مصر بعد ثورة يوليو في إخضاع المؤسسة الأزهرية وعلمائها له - وعلى الأخص جماعة كبار العلماء بإعتبارها أكبر هيئة إسلامية فيه - فقد قام النظام السياسي بإعادة صياغة الفكر الديني بأسلوب يتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات التنمية كما حددها الدولة، فقد أدرك النظام السياسي بعد تولى عبد الناصر الحكم الوظيفة الاجتماعية والحضارية للدين، ودوره في قضايا التنمية والتعبئة السياسية والقومية العربية والصراع الخارجي، ولذلك قام النظام السياسي باتخاذ قرارات هدفت إلى إخضاع المؤسسة الدينية للسلطة، وتمثلت هذه القرارات في:

١- قيام النظام بإلغاء بعض المؤسسات التي كانت موجودة، كإلغاء المحاكم

الشرعية بالقانون رقم (٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) والذي صدر في سبتمبر

عن مجلس قيادة الثورة.

٢- إنشاء مؤسسات جديدة كالمؤتمر الإسلامى والمجلس الإسلامى، وهو ما اعتبره النظام أداة إسلامية لسياستها على المستوى الخارجى.

٣- تطوير الأزهر بما يتماشى مع نظرة النظام إلى الوظيفة التى يقوم بها الدين وهو ما تمثل فى القانون رقم (١٠٣ لسنة ١٩٦١) والخاص بتطوير الأزهر.

٤- إلغاء الوقف الأهلى وتحويل جانب من الأوقاف لوزارة الإصلاح الزراعى، وذلك من خلال قانون إلغاء الوقف الأهلى عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م)، والذى تم تبريره بدعوى استثمار الإمكانات والأراضى غير المستغلة، وتحويلها إلى أعمال التنمية خاصة مشاريع الإسكان والبنوك. (١٣٣)

حيث أراد عبد الناصر صياغة الأزهر صياغة جديدة على نمط الجامعات المدنية الأوروبية، وكان عبد الناصر مفتوناً بالإشتراكية وأراد أن يصوغ نظرية اشتراكية إسلامية، وأراد أن يطوع الأزهر للدولة فى توجيهها الجديد. (١٣٤) ويؤكد هذا الرأى ما ذهب إليه البعض الآخر، وهو أن عدداً كبيراً من علماء الأزهر كانوا فى حالة قلق إزاء المكاسب الشخصية التى حققوها خلال الفترة السابقة للثورة - كحلفاء دائمين للملك والإنجليز - وبالتالى فقد كان إتصال قادة الثورة بهم فرصة انتظروا حدوثها وأملوا أرادوا تحقيقه، من هنا لم يبد علماء الأزهر من الناحية الرسمية أى اعتراض، فعلى العكس اتجه عدد كبير منهم إلى تأييدها والهجوم على الإخوان المسلمين وإدانتهم باعتبارهم يعملون ضد النظام، ويأتى فى مقدمة علماء الأزهر المؤيدين للثورة شيخ الجامع الأزهر محمد الخضر حسين (١٣٧١-١٣٧٣هـ/١٩٥٢-١٩٥٤م)، الذى وصفها بأنها أعظم إنقلاب مر بمصر منذ قرون؛ لأنه الإنقلاب الوحيد الذى ينشد لمصر النظام، ويمكن لها الإستقرار، ويعينها على الإستمرار فيه للأبد. (١٣٥)

وفي إطار تأييد الأزهر للثورة يتجه شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج إلى إصدار فتوى تقضى "بسرّيان عقوبة التجريد من شرف المواطن على الزعيم الذى يتعاون ضد بلاده ويرتبط بهم بأى نوع من أنواع التعاون، وهو فى فتواه هذه يقصد اللواء محمد نجيب، ويتنصر بهذا للرئيس جمال عبد الناصر فى إطار الصراع على السلطة بينه وبين اللواء محمد نجيب، وعلى ذلك فإن موقف جماعة كبار العلماء من جماعة الإخوان المسلمين كان من واقع خشية الإصطدام بالسلطة الحاكمة، حيث حرص علماء الأزهر على التأييد الدائم للنظام الموجود بالحكم بدون أن يأخذ خطأً واضحاً مستقلاً إذ أنه وفى إطار افتقاده للبيئة السياسية لممارسة دوره السياسى لم يكن له إلا اتخاذ مثل هذا الموقف. (١٣٦)

وترى الباحثة أن هذه الآراء كانت إلى حد كبير فيها شيء من الإجحاف على جماعة كبار العلماء، وأن الموقف الذى اتخذته الجماعة إزاء جماعة الإخوان المسلمين كان نابعاً:

أولاً: من الأفكار والمبادئ التى كان يعتنقها أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وكانت فى معظمها مخالفة لتعاليم الدين الصحيحة التى نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة كما أشار البيان الذى أصدرته جماعة كبار العلماء عقب حادثة المنشية عام (١٣٧٤هـ/١٩٥٤م).

ثانياً: أن أسلوب الشدة والإرهاب والعدوان على الأبرياء العزل فى سبيل نشر الدعوة الإسلامية، لم يكن ليرضى به ولا يسكت عنه جماعة كبار العلماء - باعتبار أنها أكبر هيئة إسلامية فى العالم الإسلامى - بل كان عليها أن تتخذ موقفاً إيجابياً تجاه هذه الطائفة - كما وصفتها الجماعة - ؛ لذا أسرعت بإصدار هذا البيان لتكشف للمسلمين حقيقة هذه الجماعة، وتسدى لهم النصيح والإرشاد عن الأسلوب الأمثل الذى يجب عليهم إتخاذه تجاه هذه الجماعة، وهو ما وضع جلياً فى بيانها الصادر بتاريخ (٢٠ ربيع الأول ١٣٧٤هـ/١٦ نوفمبر ١٩٥٤م).

سادساً: الهيئة وبعض القضايا الوطنية الأخرى :

انتهج الأزهر (المؤسسة والعلماء) خطأ ثابتاً تجاه السلطة، ظهرت من خلال المواقف التي اتخذها إزاء عدد من قضايا العمل السياسى، وهى مجموعة القضايا التى شكلت بالنسبة له حدود الدور الذى يؤديه فى المجال السياسى، وعلى الأخص القضايا التى ظهرت إثر ثورة يوليو ١٩٥٢، وكان للأزهر موقفاً تجاهها، وتمثل فى : تدعيم الجيش بأحدث الأسلحة، والعدوان الثلاثى على مصر، والدستور المصرى، وسوف يتم تناولها على النحو التالى:

(أ) - تدعيم الجيش بأحدث الأسلحة:

أعلن الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الجامع الأزهر فى (٥ صفر ١٣٧٥هـ / ٣ أكتوبر ١٩٥٥ م) أنه يؤيد حكومة الثورة ويهيب بالشعب أن يهب لتأييدها فى الكفاح ؛ لتقوية الجيش وتسليحه، واستنكر كل محاولة لإضعاف البلاد وإفهاض عدوها، معتبراً ذلك أشد أنواع الظلم والعدوان، وتدخلا صارخاً فى أخص شئون البلاد، وتعطيلاً لواجب دينى لا يسكت عليه مؤمن، وقد وضع ذلك فى برقية بعث بها إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وإلى كل من القائد العام للقوات المسلحة والأمين العام للجامعة العربية والسفارات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والروسية والتشكوسلوفاكية، وقد استهلها بقوله: " حياة الأمم وسلامة أوطانها، وهى بما لها من سلاح وعدة، وهذا ما يرشد إليه القرآن الكريم فى قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ﴾^(١٣٧)، ومضى فقال: " ونحن فى هذا السبيل نؤيد حكومة الثورة، ونهيب بالشعب المصرى أن يهب لتأييدها فى الكفاح ؛ لتقوية جيشنا بأقوى سلاح وأكمل عدة.... " ثم استطرد قائلاً: " ونحن ننكر أشد الإنكار على من يحاولون إضعافنا وإفهاض عدونا، ونعتبر ذلك أشد أنواع الظلم والعدوان ". ولم يقتصر الأمر على

شيخ الأزهر فقط بل بعث علماء الأزهر أيضاً بريقة مماثلة للرئيس جاء فيها: " علماء الأزهر يؤيدونكم في موقفكم الوطني القوي، ويؤكدون حرصهم على تسليح مصر، وبناء جيشها من أية جهة ؛ ليصون كيان العرب ويحفظ كرامة المسلمين، وهم مع ذلك يأملون منكم عناية بالأزهر، وتجديد عناصره الطيبة، والدفع به إلى مكانه الطبيعي في التوجيه وخدمة أهداف العرب والمسلمين ". (١٣٨)

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قام شيخ الأزهر وجماعة كبار العلماء بإصدار بيان يؤيدون فيه الرئيس جمال عبد الناصر في موقفه الحازم لتدعيم جيش مصر بأحدث الأسلحة، وبيان الحاسم الذي رفع به رأس مصر وأثلج صدور بنيها، واستعرضوا فيه مفاخر حكومة الثورة وأمجادها للنهوض بالشعب وتأمين حياته، ودعم قوة الدفاع عنه مستكرين كل تدخل أجنبي في شئون مصر المعتزة بحريتها وكرامتها^(١٣٩).

(ب) - العدوان الثلاثي:

تمثل استخدام النظام السياسي الناصري للدين في عملية التعبئة السياسية لهذه الأزمة في موقف محدد لعبد الناصر، كشف بوضوح عن مداركه الحقيقية تجاه الدين وكيفية توظيفه في عملية التعبئة السياسية من خلال توظيف الرموز الدينية، ومن خلال الاستخدام للتراث الديني لدى الجماهير، تمثل هذا كله في خطابه الشهير الذي ألقاه من فوق منبر الأزهر في أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام (١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م)، والذي أشار فيه إلى تاريخ الأزهر في الكفاح ضد الاستعمار، وهو الخطاب الذي أعلن فيه بداية المواجهة ضد العدوان^(١٤٠).

وقد قام الأزهر بدور بارز ومؤثر في شجب العدوان الثلاثي من خلال الدور متعدد الجوانب، الذي قام به في المعركة، و كان جهاده في هذا الدور أرفع شأنًا و أبعد مدى مما قدم من قبل فقد حظى بشرف الجهاد كل فرد فيه من أصغر طالب إلى

أكبر شيخ و اشترك في كل ميادين المعركة السياسية و العسكرية و الإقتصادية و الثقافية.

ففى الميدان السياسى: على الصعيد الداخلى أصدر الأزهر من خلال شيخه و كبار علمائه البيانات المتلاحقة بما ينبغى له و ما يجب عليه فى مواقف المحن و الشدائد مستلهما فى ذلك روح الإسلام و قوانين الإسلام فى أحوال الحرب و السلام، و من ذلك النداء الذى أصدره، معلنين فيه استكاراً شديداً للهجة على هذا العدوان، و قد جاء فيه: " فى هذه الساعات التى يسجل فيها التاريخ على حكومات الإستعمار بغيها السافر ونبذ العهود وانتهاك الحدود، وإهدار المبادئ الإنسانية وبعثها العصابات الصهيونية إلى العدوان القادر على أرض الكنانة، يعلن شيخ الأزهر وعلمائه أن هذا السلوك الشائن الذى يسلكه المستعمرون وما يفتنون فيه من الكيد لمصر، إفساد فى الأرض، وإشاعة للشر، وسعى إلى إثارة حرب فى بلاد العروبة والإسلام، لو استعرت نارها وامتد لظاها فسيكونون هم أول من تدور عليهم الدوائر... "، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل وجهوا نداءهم إلى العالم كله شرقه وغربه، أن يعمل على درء هذا الخطر عن الإنسانية حفظاً للسلام وحماية لحقوق الإنسان، موضحين أن من أهم تعاليم الإسلام هو الأمر بالدفاع والتحذير من العدوان " مستندين فى ذلك إلى قوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١٤١)، لأن الجهاد فى تلك الظروف فريضة عليهم جميعاً بكل ما يملكون من نفس ومال وولد.^(١٤٢)

وأما على الصعيد الخارجى قام شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن بمراسلة حكومات الدول المختلفة من أجل القيام بعمل حاسم لإنجاز سحب قوات العدو فوراً من مصر، ورد إسرائيل وراء خطوط الهدنة حقناً للدماء وتوطيداً للسلام، ولا سيما

حكومة الباكستان، والهند، وأندونيسا، وسيلان، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران. (١٤٣)

و بخصوص الميدان العسكري: قام الأزهر بتجريد كتائب من علماء الأزهر وطلابه لمقاومة العدوان بجانب جيش التحرير، وقد حرص شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج على توزيع الكتائب عند سفرها إلى ميدان المعركة، وخطب فيهم قائلاً: "أيها المؤمنون المجاهدون أنتم على الحق وأعداؤكم على الباطل، وأنتم بالحق مؤمنون وهم للحق كارهون جاحدون، فأنتم تدافعون عن دياركم ووطنكم وهم معتدون باغون عليكم، فثقروا بعدالة الله وأيقنوا بنصر الله فالله يغار على عبادة المؤمنين، وقد كتب التأييد والنصر والعزة للمجاهدين الصابرين". ولم يكتف شيخ الأزهر بذلك، بل توجه إلى الجيش في الميدان يهنئ فوزهم الذي أحرزوه في تلك الساعة، وبشرهم بأن نصر الله قريب؛ لأنهم على الحق. (١٤٤)

و بالنسبة للميدان الاقتصادي: أدى الأزهر واجبه في سخاء وأسهم بمبالغ كثيرة لتوجيهها الوجهة اللازمة في المعركة؛ حيث قام الأزهر بتقديم مبلغ وقدره (٥١٧٠) جنيه كدفعة أولى إسهاماً في مساعدة قوات الدفاع وإعانة للمنكوبين من أسر الشهداء، وكان ذلك في (٨ ربيع الآخر ١٣٧٦هـ / ١٢ نوفمبر ١٩٥٦م) (١٤٥)، وفي (غرة جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ / ٢ يناير ١٩٥٧م) تقدم الأزهر بمبلغ وقدره (٥٠٠٠) جنيه كدفعة ثانية إسهاماً منه في هذا الواجب المقدس، (١٤٦) حيث تنازل بعض العلماء عن أنصبتهم في أوقافهم الخاصة؛ لتعمير بورسعيد ومواصلة المنكوبين من أهلها، و تبرع جميعهم بنسبة مئوية من مرتباتهم شهراً متوالية لهذا الغرض أيضاً. (١٤٧)

أما في الميدان الثقافي: وهو ميدان مهم في تعبئة النفوس وتهيتها لخص المعارك والاستهانة بالتضحيات في سبيل الوطن ووقايتها من مفاصد الإستعمار والمستعمرين، قام الأزهر بتنوير الشعب وتبصيره بأحكام الدين وما شرعه للمسلمين في هذه

المواقف، وما أعد للمجاهدين دون أوطانهم وحرماهم من موفر الجزاء في العاجل والآجل، ليكون تحمل الشدائد بالباعث الديني إلى جانب الباعث الوطني قوياً قوة العقيدة والإيمان، وتلك هي التعبئة المعنوية التي تُعنى بها الشعوب وتقف عليها كثيراً من الإمكانات ؛ لتثمر ثمرها المطلوب في إرخاص النفوس وإعدادها للأهوال والخطوب، وقام شيخ الجامع الأزهر، والمدرسون فيه، والواعظون، وأئمة المساجد بنشاط عظيم في المدن والقرى وفي كتائب الجيش وساحات المعارك، وكانوا جنوداً في الميدان كما كانوا في المنتديات والمساجد وعلى منابر الصحف وفي الإذاعة، يندبون الشعب إلى واجبه ويحذرونه عواقب التخلف عن آدائه، وعطل الأزهر لذلك الغرض الوطني الجليل الدراسة فيه نحو شهرين ؛ ليتمكن كل فرد من أبنائه من أداء واجبه.

(١٤٨)

(ج) - الدستور المصري:

إثر وضع الدستور المصري الجديد عام (١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م) عقد كبار علماء الأزهر مؤتمر وطنياً إسلامياً برئاسة شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج من أجل الدستور الذي حقق للشعب حريته وآماله، وألقى شيخ الجامع الأزهر كلمة فياضة من روح الدستور الجديد وأهدافه التي أرست، قواعد الحكم الشعبي الصالح، وتوجه بالدعاء إلى الله أن يوفق الثورة وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر إلى ما فيه خير الوطن والمواطنين والعروبة والإسلام. والمسلمين، وعلى إثر ذلك أصدر علماء الأزهر قراراً جماعياً أعلنوا فيه تأييد الرئيس جمال عبد الناصر، وتجديد العهد معه على مواصلة الجهاد في سبيل مجد الوطن ولنصرة العروبة والإسلام، وتفتنة الأمة بالدستور الجديد الذي استمد من روح الإسلام ونبع من صميم الشعب وكفل للمواطنين الحياة الحرة الكريمة، وقرروا عقد ندوات شعبية في أنحاء عواصم البلاد والقرى

والمساجد ؛ لتبصير المواطنين بمزايا الدستور وحثهم على التمسك به، وشرح أهدافه الوطنية والاجتماعية. (١٤٩)

يتضح مما سبق موقف جماعة كبار العلماء من القضايا الوطنية التي ظهرت إثر ثورة يوليو ١٩٥٢، وكيف أن دورها لم يقف على حد إصدار البيانات فقط -ولا سيما أثناء العدوان- بل كانت تقوم بجمع التبرعات وإرسال الكتائب من علماء الأزهر إلى ميادين القتال للتطوع في الجيش، كما عمل شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج على مراسلة حكومات الدول المختلفة من أجل القيام بعمل حاسم لإنجاز سحب قوات العدو على وجه السرعة من مصر وخاصة إسرائيل، و كان لها دور فعال ومؤثر في الميدان الثقافي لتعبئة النفوس وتمييزها لخوض المعارك والإستهانة بالتضحية بالنفس في سبيل الوطن، بتتوير الشعب وتبصيره بأحكام الدين وما شرعه للمسلمين في هذه المواقف، وما أعد للمجاهدين من أجل دينهم وأوطانهم وحرماهم من موفور الجزاء في العاجل والآجل، ليكون تحمل الشدائد بالباعث الديني إلى جانب الباعث الوطني.

سابعاً: الهيئة وبعض قضايا العالم الإسلامي:

لم يقتصر دور هيئة (جماعة) كبار العلماء السياسى على القضايا الداخلية فقط، بل تعداه إلى العالم الإسلامى أجمع - ياعتبار أنها أكبر هيئة إسلامية-حيث اتخذت الهيئة مواقف إيجابية تجاه بعض القضايا التي طرأت على العالم الإسلامى خلال فترة البحث ومن المواقف السياسية التي اتخذتها الهيئة في هذا الصدد:

(أ) خلع سلطان المغرب:

تقلد السلطان محمد بن يوسف (الخامس) مقاليد الحكم في (١٩ صفر ١٣٤٦ هـ / ١٨ أغسطس ١٩٢٧ م) بعد وفاة أبيه، وأخذ يساند نضال الوطنيين المطالبين بتحقيق الإستقلال، الأمر الذى دفعه إلى الإصطدام بسلطات الحماية

الفرنسية التي فرضت نفسها على البلاد منذ (١١ ربيع الآخر ١٣٣٠هـ / ٣٠ مارس ١٩١٢م)، وقررت سلطات الحماية تنحيته عن الحكم في (١٠ ذى الحجة ١٣٧٢هـ / ٣٠ أغسطس ١٩٥٣م) وتنصيب مكانه سلطاناً مصطنعاً يعمل تحت تصرفها - هو عمه محمد بن عرفة - واستعانت من أجل ذلك بالأعيان الموالين لها، واجتمع يوم (٤ رجب ١٣٧٢هـ / ٢٠ مارس ١٩٥٣م) بالمدينة باشوات المدن الغربية الكبرى وإضافة إلى عشرين قائداً حرروا عريضة تسير في اتجاه سحب الشرعية الدينية من السلطان محمد بن يوسف كإمام، ولم تكن سلطات الحماية بذلك بل قاموا بنفيه هو وعائلته في طائرة عسكرية إلى مدغشقر، وعلى إثر ذلك انفض الشعب المغربي ضد هذا الإجراء واستنكر تجرؤ الفرنسيين على المس بكرامتهم والنيل من رمز سيادتهم، واندلعت مظاهرات مطالبة بعودة السلطان المنفى إلى بلاده، وامت البلاد اضطرابات عديدة شلت مختلف القطاعات الحيوية لإقتصاد البلاد، ونظمت عمليات للمقاومة أدت إلى استشهاد العديد من الوطنيين أثناء مقاومتهم للإستعمار. (١٥٠)

ولم تقتصر موجة السخط والإستنكار على الشعب المغربي فقط، بل كان لجماعة كبار العلماء دور بارز ومؤثر إزاء هذه القضية، فما إن أعلن عن نبأ تنحية السلطان حتى عقدت جماعة كبار العلماء اجتماعاً في (٢٠ ذى الحجة ١٣٧٢هـ / ٣٠ أغسطس ١٩٥٣م) برئاسة شيخ الجامع الأزهر حينذاك - محمد الحضر حسين واستعرضت فيه الأحداث الأخيرة التي وقعت في المغرب الأقصى، وأذاعت بياناً إلى العالم الإسلامي كله استنكرت فيه العدوان الذي وقع من فرنسا على مسلمي المغرب الأقصى وفيمن مد إليهم يد المعونة والتأييد في هذا الإعتداء من أبناء تلك البلاد، وخلع سلطان البلاد الشرعي والرج به وبأبنائه في المنفى وتشديد الحصار عليه حتى سلبته حريته الشخصية، وفي الوقت نفسه تعمل فرنسا جاهدة على شق وحدة المسلمين في البلاد وتفريق كلمتهم ؛ لذلك قررت الجماعة ما يلي :

أولاً: أن موالة أرباب المنافع الشخصية من أبناء تلك البلاد لدولة الإستعمار ومعاونتهم إياها في تحقيق أهدافها الماسة بكرامة الإسلام والمسلمين هي من موالة الأعداء التي جعلها القرآن في صريح آياته عنواناً على النفاق والخيانة لله ورسوله (ﷺ).

ثانياً: أن واجب المسلمين في كافة بقاع الأرض أن يكافحوا هذا الظلم الواقع على إخوانهم في بلاد المغرب بكل ما يملكون من وسائل الكفاح، وأن يعلنوا أولئك الخونة الذين عاونوا الأعداء ووالوهم أنهم ليسوا منهم في شيء، وأن الدين برئ من صنيعهم ماداموا مقيمين على تلك الموالة الآثمة، وأن أقل مراتب الكفاح للمعتدين وأعوانهم أن يقطعوهم مقاطعمة تامة في جميع شئونهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤمنين من أبناء مراكش أن يصارحوا أولئك المنافقين الذين عرفوهم بموالة الأعداء والانضمام إليهم بالسخط عليهم، وتحقير خطتهم والتضييق عليهم ومقاطعتهم حتى في السلام والحديث، كما فعل رسول الله (ﷺ) في تأديب المستخلفين عن القيام بواجبهم الديني والوطني. (١٥١)

وعلى أية حال فإزاء اشتداد حدة المظاهرات الداخلية وانقلاب الرأي العام الإسلامي - وعلى الأخص جماعة كبار العلماء باعتبارها الهيئة الدينية العليا في العالم الإسلامي - ضد قوى الإحتلال الفرنسي، قامت السلطات الفرنسية بإعادة السلطان إلى عرشه في (٣٠ ربيع الأول ١٣٧٥ هـ / ١٦ نوفمبر ١٩٥٥ م) ولم يمض على عودته بضعة شهور حتى صدر بتاريخ (٢٠ رجب ١٣٧٥ هـ / ٣ مارس ١٩٥٦ م) قرار التصريح المشترك متضمناً الإعتراف الكامل باستقلال المغرب وحرية ووحدة ترابه وحقه في التمتع بسيادته الكاملة. (١٥٢)

(ب) حلف بغداد:

تم توقيع حلف بغداد بين العراق وتركيا في (٢ رجب ١٣٧٤هـ / ٢٤ فبراير ١٩٥٥م) وكان هذا الحلف يتكون من ثمان مواد، أهم ما جاء فيها: أن يتعاون الفريقان على صيانة أمنهما والدفاع عن كليهما، ويتعهدا بالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض، ويقوما بفض أي نزاع بينهما بالطرق السلمية، على أن يكون هذا الميثاق مفتوحاً لإنضمام أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهتمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة. وفي (١١ شعبان ١٣٧٤هـ / ٤ إبريل ١٩٥٥م) أعلنت بريطانيا انضمامها رسمياً إلى الحلف العراقي التركي، أي أنها انضمت إليه على نفس البنود التي اتفق عليها العراق وتركيا، كما انضمت إليه باكستان في (ذى القعدة ١٣٧٤هـ / يونية ١٩٥٥م)، وبذلك أصبح حلف بغداد يضم الأربعة أعضاء الضروريين لتكوين منظمة دائمة، وفي (١٧ ربيع الأول ١٣٧٥هـ / ٣ نوفمبر ١٩٥٥م) انضمت إيران رسمياً إلى الحلف. (١٥٣)

ومما لاشك فيه أن هذا الحلف قد باعد بين العراق وأشقائه العرب، وأعاد سيطرة الإنجليز عليه، وأباح مطاراته وقواعده للقوات الأجنبية، كما وضع الحلف العراق تحت سيطرة الغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حيث حدد الغرب للعراق أصدقاء، وخصومه، وأن يمارس العراق تلك السياسة على أنها تخدم المصلحة العراقية، ولكنها في الواقع تخدم مصالح الدول الكبرى في المقام الأول وكانت معظم القرارات التي تتخذها الحكومة العراقية في مجال السياسة الخارجية، يجري تنسيقها مع دول الحلف الأخرى. وبعقد الحلف العراقي التركي انقسمت الدول العربية قسمين، فأصبح العراق في جانب، ومصر والسعودية، وسوريا، وباقي الدول العربية في جانب آخر، أي أن علاقة العراق بالدول العربية قد تدهورت في الوقت الذي كانت فيه الأمة العربية في أمس الحاجة إلى توحيد كافة طاقاتها وإمكاناتها؛ لمواجهة التحديات

الإستعمارية التي كانت تهدف إلى القضاء عليها، وقد ظهر ذلك جلياً في العدوان الثلاثي على مصر في (٢٤ ربيع الأول ١٣٧٦هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م) فإثر وقوع العدوان، إقم البعض دول حلف بغداد - وبصفة خاصة تركيا والعراق - بأنهما اشتركتا بصورة غير مباشرة وسرية في العدوان على مصر. ويذكر البعض، أن أعضاء الحلف المسلمين اضطروا تحت ضغط الرأي العام إلى إدانة العدوان، و لم ينسحبوا من الحلف، بل اكتفوا بالإمتناع عن حضور اجتماعاته إذا حضرها مندوب بريطاني، ويؤيد تلك الأقوال، المواقف الرسمية لدول الحلف، ففي إيضاحين قدمتهما إلى العراق كل من إيران وباكستان، عن موقفهما من العدوان على مصر، رأت الدولتان ضرورة مساندة مصر، وأن هذا لا يتعارض مع نصوص المفاهيم الدولية والتشريع الذي بموجبه وضع حلف بغداد، بل أن إيران اقترحت إمكانية اقتصار حلف بغداد على الدول الإسلامية دون بريطانيا، مما سيشجع دولاً أخرى عربية وإسلامية على الدخول إلى هذا الحلف. وقد عقد حلف بغداد عدة اجتماعات رسمية إبان وبعد الأزمة. صدرت بعدها عدة بلاغات رسمية كان أهمها رأى العراق في إجتماع (٢٩ ربيع الأول ١٣٧٦هـ / ٣ نوفمبر ١٩٥٦م) بعدم قطع العلاقات مع بريطانيا وقطعها مع فرنسا، مع الإبقاء على التمثيل القنصلي بينهما، وضرورة توجيه اللوم إلى بريطانيا واقتصار حلف بغداد في تلك الفترة على الدول الإسلامية دون اشترك بريطانيا، ومن ذلك يؤخذ على دول الحلف حرصهم الشديد على الحفاظ على علاقاتهم ببريطانيا، ومما يندى له الجبين خجلاً إن مندوب العراق أقر في أحد إجتماعات الحلف بأن العراق لا يقر قطع العلاقات مع بريطانيا وإنما الأمر على العكس، فإنه يعمل على توطيدها ؛ لأسباب منها:

أولاً: أنها عامل لإقرار الأوضاع والسلام.

ثانياً: أن الإرتباطات التقليدية بين العراق وبريطانيا تنمو في صالح البلد ؛

لوجود المنافع المتبادلة بينهما. (١٥٤)

وعلى أية حال فإن الحكومة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر قد شنت حملة شديدة على الحلف التركي العراقي ؛ فعقب التشكيل النهائي لحلف بغداد - بانضمام بريطانيا وباكستان وإيران إليه - صرح عبد الناصر بأن مصر تعارض حلف بغداد لأنه يهدف إلى زيادة نفوذ الدول الكبرى في المنطقة، وأكد أن الدفاع عن الأمة العربية يجب أن ينبثق من داخلها. وكان للدعاية المصرية ضد حلف بغداد في الصحافة والإذاعة دور بارز في تجاوب العواصم العربية وفي العراق نفسه على معارضة حلف بغداد، ويمكن القول بأن الدعاية المصرية قد استطاعت الوصول إلى قلب العالم العربي، والتأثير فيه مع أن غالبية السياسيين العرب كانوا يعارضون الحلف، فإن الدعاية المصرية جاءت لتؤكد على ذلك، ولتخلق تأثيراً قوياً وسريعاً لدى القوى العربية، مما أدى في النهاية إلى تحجيم الحلف، وعجز أعضائه عن ضم أى دولة عربية أخرى إليه. (١٥٥)

ولعل من أهم الأسباب التي قوت هذا الاتجاه - ليس في مصر وحدها بل في العالم الإسلامي كله - هو اتساق موقف الأزهر وجماعة كبار العلماء مع موقف السلطة المصرية من هذا الحلف، حيث أذاع شيخ الجامع الأزهر - حينذاك - عبد الرحمن تاج في (غرة جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ / ٣ ديسمبر ١٩٥٦ م) بياناً دعا فيه العراق إلى الوحدة والإخوة والإصلاح، واستشهد بقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٥٦) كما استشهد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ﴾ (١٥٧)، وبقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (١٥٨) وقال الشيخ: "إن هذه آيات

بينه، وتعاليم هداية واضحة، يعلمنا الله بها وبكثير غيرها من آيات الكتاب العزيز، أن الإيمان بالله أقوى رابطة وأعز صلة تربط بين الأفراد، وتوثق أمر الجماعات، وتعزز بها حال الأمم والشعوب. جعلها الله رابطة أخوة، تعطف المؤمن على أخيه المؤمن فينصره ولا يخذله ويعينه ولا يعتدى عليه....."، ثم مضى يقول: "إذا كانت رابطة الإيمان بهذه المكانة من القوة والعزة والرفعة، فلا شك أن لما يضاعف غوها، ويتسدها تمكيناً وقوة أن تنضم إليها روابط الوحدة في العروبة والقومية وما تقضيه الواجبات الوطنية، هذا هو الإسلام وهذه تعاليمه، وعلى هذا الأساس يكون الحكم الفصل والوزن الحق الذي يفصل بين الأولياء والأعداء، ويميز المخلصين عن الخونة المنافقين" (١٥٩).

وبعد أن استطرد الشيخ في حديثه عن قضية الإخوة في الإيمان، وقضية الوحدة في القومية والعروبة والوطنية ذكر: "أن من الأعداء الذين يجب مناهضتهم والقضاء على شرورهم وآثامهم أولئك الخونة الجبناء الذين يخرجون على وحدة أمتهم، ويعيرون بالثمن البخس عزة قوميتهم ووطنيتهم، ويناصرون البغاة الخاربن على إخوانهم في العروبة والدين، يتلمسون في ذلك أوهى المعازير التي لا تغني عنهم ولا تستر غشهم وخيانتهم، والتي لا تنجيهم ولا تنقذهم حتى من الأعداء الذين هم يناصروهم ويتملقوهم ويلتمسون الزلفى لديهم.... إنه لا ريب أن هذا الصنيع غدر بالأمة وخيانة للأمانة، ولا ريب أن الخائن لوطنه وأمته خارج على دينه كافر بتعاليم ملته....."، وقد ختم بيانه بأن أشار إلى أن الإنجليز قد اقترن اسمهم بمعاني الظلم والتسلط المتجبر، والذين عاشوا الدهور الطوال على مادة الإستعمار والاحتلال لم يستفيدوا في ظلمهم وبغيهم ونشر احتلالهم واستعمارهم بفعل السلاح الظاهر، سلاح الحديد والنار، بقدر ما استفادوا باستخدام ذلك السلاح الخفي، سلاح الغدر والخيانة، ويمشون على سياسة "فرق تسد". وليس هذا فحسب بل دعا العرب عامة والعراق خاصة بأن يجمعوا صفوفهم ويوحدوا كلمتهم وأن ينبذوا العدو الدخيل من

بينهم، ويتحرروا من الأحلاف والاستعمار، وليكن الله ورسوله أحب إليهم من أنفسهم وأموالهم وأولادهم، ويحذروا الأماكن الخادعة والعهود الكاذبة حتى يخرجوا من هذه المحنة أشد بأساً وأعظم قوة، ويعود إليهم عزهم ومجدهم. (١٦٠)

ولم يقف الأمر عند شيخ الجامع الأزهر فقط بل تعداه إلى جماعة كبار العلماء التي قامت هي الأخرى وأصدرت بيانها في (غرة جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ / ٢ يناير ١٩٥٧م) وأعلنت فيه إلى الشعوب العربية والإسلامية عامة، وإلى العراق خاصة، موقفها إزاء الأحداث الجارية في العراق، ودعوا فيه إلى الوحدة والإخوة فيما بينهم ؛ لأن الله جعلهم أمة واحدة تعبد رباً واحداً كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (١٦١) كما دعوا فيه الشعب العراقي إلى أن يكون بعضه أولياء بعض، وأن يتكافلوا في الشدة والرخاء، ويتضامنوا في السراء والضراء، ويتعاونوا على البر والتقوى ولا يتعاونوا على الإثم والعدوان، إمتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (١٦٢) ، وأوضحت حكم الله - سبحانه وتعالى - في اتخاذ الكفار أولياء من دون المؤمنين، ونهت على أن من يوالى الأعداء فقد حاد الله ورسوله (ﷺ) وخرج عن تعاليم الإسلام، وأعلنت استنكارها الشديد إزاء حلف بغداد حيث قالت: " وما حلف بغداد إلا حلف للضرار أسسه الاستعمار على الخديعة والغش، وألبسه ثوب التعاون والإصلاح ؛ لإيذاء المسلمين وتضليلهم وتفريق وحدتهم، كمسجد الضرار الذى أقامه أعداء الدين باسم الإسلام وجعلوه مركزاً للتآمر عليه والكيد له ؛ فأرشد الله المسلمين إلى خطره وحذرهم منه، وصوره القرآن أصدق تصوير في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ

فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ * أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٦٣﴾، وختمت الجماعة بيانها بأن أعلنت بالغا استنكارها للأحداث الجارية في العراق، وما آلت إليه حالة البلاد الداخلية من الفوضى والاضطراب، داعية الشعب العراقي إلى التعاون فيما بينهم، وأن يحذروا فتنة المستعمرين تجار الحروب، الذين لجأوا إلى سلاح الدس والوقعية ليس بين الدول الإسلامية بعضها وبعض فقط، بل بين أبناء البلد الواحد أيضاً. (١٦٤)

ومما لاشك فيه أن هذه البيانات الصادرة من الأزهر وجماعة كبار العلماء كان لها أثر كبير في نفوس المسلمين عامة - والعراقيين خاصة - ؛ لما للأزهر وجماعة كبار العلماء من منزلة سامية ومكانة رفيعة في العالم الإسلامي كله باعتباره أكبر هيئة إسلامية فيه.

وعلى أية حال فإن هذا الحلف الذي ثار حوله هذا الجدل لم يدم طويلاً، فسرعان ما إنحل بعد انسحاب العراق منه إبان الثورة على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في (٢٧ ذى الحجة ١٣٧٧هـ / ١٤ يوليو ١٩٥٨م) (١٦٥).

(جـ) القضية الفلسطينية:

لم يشهد التاريخ الحديث مشكلة استرعت إنتباه العالم أجمع واستحوذت على إهتمام السياسة ورجالاتها، وتضاربت إزاءها الميول وتصارعت الآراء واستعصت معها الحلول العادلة المنصفة مثل المشكلة الفلسطينية.... ولا تزال هذه المشكلة إلى يومنا الحاضر مصدر تهديد للسلام في منطقة الشرق الأوسط بل في العالم بأسره، وترجع أصول هذه المشكلة إلى إعلان وعد بلفور عام (١٣٣٦هـ / ١٩١٧م) (١٦٦)، وما يضمنه من إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث حاولت الصهيونية العالمية

عقب هذا الإعلان بشتى الطرق تدعيم الكيان الصهيوني في فلسطين أمام المخافل الدولية والمؤتمرات العالمية، واجتهدت في جلب اليهود إلى فلسطين من شتى دول العالم، ومرت فلسطين في ظل الإنتداب البريطانى منذ عام (١٣٤١هـ - /١٩٢٢م) بطروف انتهت بإعلان قيام دولة إسرائيل في جزء منها في (٦ رجب ١٣٦٧هـ / ١٥ مايو ١٩٤٨م)، ثم استمرت التطلعات الصهيونية التوسعية حتى استولت القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية لنهر الأردن ومرتفعات الجولان وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء فضلاً عن الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام (١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م).^(١٦٧)

وفي خضم تلك الأحداث كان للأزهر -وعلى الأخص جماعة كبار العلماء - دور بارز ومؤثر في القضية الفلسطينية وذلك بإعتباره المرجع الدينى للعالم الإسلامى كله، وأخذت جماعة كبار العلماء تعقد الإجتماعات وتصدر الفتاوى التى تحث فيها المسلمين على الجهاد دفاعاً عن الأراضى الفلسطينية، ومن ذلك الإجتماع الذى عقده جماعته جماعة كبار العلماء في (٢٢ جمادى الآخرة ١٣٥٧هـ - / ١٨ أغسطس ١٩٣٨م)؛ لبحث المسألة الفلسطينية، واستعرضت حالتها وما يجرى فيها من التصادم، وأسفت أشد الأسف لهذه الحالة التى هى بلا شك نتيجة سلبية للسياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية نحو هذه البلاد وبخاصة سياسة التقسيم التى يراد فرضها على بلاد عربية إسلامية ذات ذكريات عند المسلمين لم تغب بعد عن أذهانهم، والتى من شأنها أن تصبغ بلاداً عربية إسلامية بصبغ أخرى وبطرق لا مبرر لها، ومن شأنها أن تؤثر في علاقة الأمة الإسلامية بحكومة الإمبراطورية البريطانية تأثيراً سيئاً لذلك قررت جماعة كبار العلماء ما يأتى:

١- تحتج على استمرار هذه السياسة، وعلى مشروع التقسيم على أية صفة يجرى عليها التقسيم، والمطالبة بأن تبقى للبلاد صفتها العربية الإسلامية، والحفاظة على كيانها القومي.

٢- تدعو جماعة كبار العلماء زعماء بلاد الإسلام إلى التكاتف واتخاذ ما يروونه مفيداً من الطرق المختلفة ؛ للمحافظة على فلسطين، وعلى إيجاد حل ينهى هذه الحالة السيئة ليسود السلام بين الأمم.

٣- تدعو جماعة كبار العلماء المسلمين إلى تذكر قضية فلسطين ليلة الإسراء والمعراج، وأن يتوجهوا بالدعاء إلى الله سبحانه في تلك الليلة بأن يحفظ هذه البلاد مما يراد بها، وأن يحفظ الآثار المقدسة في الأقطار العربية القريبة والبعيدة.

وقررت إبلاغ هذا إلى الجهات المختصة بواسطة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة. (١٦٨)

ومن ذلك أيضاً الاجتماع الذي عقد في (١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ - ٢٦/ إبريل ١٩٤٨م) برئاسة شيخ الجامع الأزهر وضم جمعاً كبيراً من علماء الأزهر، يتقدمهم أعضاء جماعة كبار العلماء، واستعرضوا مسألة فلسطين على ضوء الحوادث التي نزلت بها في الفترة الأخيرة، وهامت لها قلوب المسلمين والعرب وتوجسوا من ورائها الخطر الداهم على عزة الإسلام والعروبة - في بلاد الإسلام والعروبة - وبعد تداول الآراء وبحث المسألة من كافة نواحيها وعرضها على حكم الله في مثل هذه النوازل، رأوا أن الأمر أخطر من أن يقال فيه كلام أو يوجه فيه بيان، وأن الواجب الحتمي يقضى بالعمل الحاسم دون تباطؤ أو إهمال ؛ ولذا استقر رأيهم بالإجماع على ما يأتي:

أولاً: إن إنقاذ فلسطين قلب العروبة والإسلام واجب ديني على المسلمين كافة في شتى أنحاء الأرض، يستوى فيه الملوك والأمراء والرؤساء والحكومات والشعوب، وإن السبيل إلى ذلك هو أن تتكاتف الحكومات الإسلامية والعربية على أن تتخذ فوراً كل ما تستطيع من الوسائل الفعالة الحاسمة عسكرية أو غير عسكرية ؛ لإنقاذ فلسطين، وأن يبذل كل مسلم وكل عربي ما يستطيع من مال ونفس، لمعاونة الحكومات والوقوف معها في صفوف النجدة والإنقاذ.

ثانياً: مطالبة الحكومات الإسلامية والعربية بتهيئة المأوى والنفقة -على النظام الذي تراه كل حكومة - للعرب المشردين من فلسطين- أطفال ونساء وشيوخ وعجزة- وعلى الشعوب العربية والإسلامية السمع والطاعة للحكومات في كل ما تقرره في هذا الشأن فذلك واجب ديني في عنق كل مسلم عربي.

ثالثاً: إبلاغ هذا القرار إلى جميع الحكومات الإسلامية والجامعة العربية ونشره في كافة الشعوب الإسلامية تبليغاً لحكم الله وتنفيذاً لكلمة الله. (١٦٩)

ولم يقف دور جماعة كبار العلماء على حد إصدار البيان فقط بل قامت بجمع مبلغ وقدره (٢٧٠٠٠) جنيه ؛ لإواء اللاجئين من فلسطين، وأعلنت أنها ستستمر في جمع المزيد من الأموال من أجل إنقاذ فلسطين. (١٧٠)

هذا بخلاف العديد من الفتاوى التي صدرت من شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية ولجنة الفتوى بالأزهر عام (١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م)، و من ذلك الفتوى التي صدرت من شيخ الجامع الأزهر وكبار علمائه - ويأتى على رأسهم جماعة كبار العلماء - وقد دعا فيها شيخ الجامع الأزهر والعلماء إلى الجهاد في سبيل الله ؛ لإنقاذ فلسطين والأماكن المقدسة من خطر الصهيونية... وقد كانت هذه الفتوى بمثابة نداء

للمسلمين عامة والعرب كافة في مشارق الأرض ومغاربها، يدعوهم فيها شيخ الأزهر والعلماء أن يردوا هذا البغى، وأن يقطعوا هؤلاء اليهود في تجارتهم ومعاملاتهم، وأن يعدوا كتائب الجهاد، وأن يقوموا بما فرض الله عليهم. أضف إلى ذلك الفتاوى التي صدرت أيضاً من الشيخ حسنين محمد مخلوف - مفتي الديار المصرية حينذاك - والتي جاءت رداً على استفسار المسلمين من شتى بقاع الأرض في رأى الدين في الجهاد بالمال والنفس في سبيل الدفاع عن فلسطين، وقد أفتى الشيخ بأن التطوع لفلسطين جائز بل واجب شرعى، ومن ترك هذا الواجب كان آثماً. (١٧١)

وكان هناك فتوى خطيرة للجنة الفتوى بالأزهر الشريف، برئاسة الشيخ عبد المجيد سليم تحرم بيع أرض فلسطين لليهود، وتوجب مقاطعة هؤلاء اليهود، وقد كانت هذه الفتوى بناء على استفتاء جاء إليها ببيان الحكم الشرعى في شخص يبيع أرضه لليهود أو يعمل سمساراً لترويج ذلك البيع، أو يعينهم على الوصول إلى مآربهم من امتلاك البلاد..... إلخ، وقد بينت الفتوى أن ذلك من أعظم الجرائم. (١٧٢)

وفي عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٦م) صدرت فتوى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بينت ووضحت أن إبرام الصلح مع إسرائيل المغتصبة للأرض الفلسطينية لا يجوز شرعاً وأوضحت هذه الفتوى أنه يجب على المسلمين أن يتعاونوا ؛ لرد البلاد المغتصبة إلى أهلها ورد المسجد الأقصى إلى المسلمين، وقد بينت الفتوى أن التعاون مع الدول التي تشد من أزر هؤلاء اليهود غير جائز شرعاً وأنه يحرم على المسلم موالة الأعداء. (١٧٣)

و أصدر شيخ الجامع الأزهر -محمود شلتوت- عام (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م) تصريحاً ينص على ضرورة مقاومة إسرائيل والقضاء عليها، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، ولم يكنف بذلك بل دعا عام (١٣٧٩هـ/١٩٥٩م) إلى مؤتمر لبحث شئون فلسطين، وهو المؤتمر الذى اتخذ عدداً من القرارات التى توضح موقف الأزهر من إسرائيل، ومن هذه القرارات " : الاستمرار فى بث روح الوعى واليقظة فى نفوس

العرب والمسلمين حتى يسترد الفلسطينيون أرضهم إذ يتعذر وجود سلام في المنطقة مع بقاء الفلسطينيين مشردين". (١٧٤)

وبعد أن أقدم شاه إيران عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) على الاعتراف القانوني بإسرائيل ذاكراً: "أن إيران كانت تعترف بإسرائيل من قبل على أساس الأمر الواقع" ؛ فعملت مصر على استدعاء سفيرها في طهران معلنة عن قطع العلاقات السياسية مع إيران. وقد تطابق موقف الأزهر من هذا الحدث مع موقف السلطة حيث أصدر شيخ الجامع الأزهر - محمود شلتوت - وكبار علماء الأزهر بياناً في نهاية الاجتماع الذي عقد بمشيخة الأزهر لهذا الغرض جاء فيه استنكار الموقف الإيراني ووصفه بأنه: "نوع من موالاته أعداء المسلمين يتنافى مع ما يجب عليهم من الحفاظ على الوحدة الإسلامية"، وتم بناء على هذا توجيه بيان عام من شيخ الأزهر وكبار العلماء يبين حكم الإسلام فيمن يوالى أعداء المسلمين، مع دعوة جميع الشعوب العربية والإسلامية لاستنكار ما حدث، على أن يستمر المؤتمر قائماً لمتابعة الجهاد ضد هذا الموقف. (١٧٥)

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن موقف الأزهر -وعلى الأخص جماعة كبار العلماء - من القضية الفلسطينية اتسم بالإيجابية منذ بداية ثورة عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) ولعل ذلك يرجع إلى أن الثورة الفلسطينية نبهت مصر والعالم العربي الإسلامي إلى خطورة الموقف في فلسطين فكان لابد أن يتحرك الأزهر بصفته أكبر هيئة إسلامية في العالم العربي والإسلامي.

مما سبق يتضح أن دور هيئة (جماعة) كبار العلماء السياسي لم يقتصر على القضايا السياسية الداخلية فقط بل تعداه في بعض الأحيان إلى قضايا العالم الإسلامي، وظهر ذلك جلياً في موقفها من مسألة خلع سلطان المغرب وحلف بغداد والقضية الفلسطينية وإن كانت على نطاق محدود مقارنة بالدور الذي قامت به داخل مصر.

هوامش الفصل الثالث:

- ١- أحمد زكريا الشلق: تطور مصر الحديثة. فصول من التاريخ السياسى والاجتماعى، ط١، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٢٧.
- ٢- جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٧٢؛ فاروق عثمان أباطة: المرجع السابق، ص ٣٧٤.
- ٣- فاروق عثمان أباطة: المرجع السابق، ص ٣٧٣.
- ٤- عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٥٩.
- ٥- مصطفى النحاس جبر يوسف: سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٠٢-٢٠٦.
- ٦- لطيفة محمد سالم: إرهابات ثورة ١٩١٩ ضمن كتاب عثمانون عاماً على ثورة ١٩١٩، تقديم: يونان ليب رزق، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢١.
- ٧- مستندين فى ذلك إلى ما جاء فى القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) وقد جاء فيه: " أن الطلبة ممنوعون منعاً باتاً من الإشتراك فى أية مظاهرة، ومن كل إجتماع يوجب التشويش على الدروس أو الإخلال بالنظام، أما الإحتفالات المألوفة عادة فلا تعد من المظاهرات، وهم ممنوعون أيضاً من إعطاء أخباراً للجرائد ومن إبداء ملاحظات بواسطتها، ومن أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لاية جريدة كانت، ولا يجوز لهم مكاتبها إلا فى المسائل الدينية والعلمية ". (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٧٣، ملف ٣، قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١، مادة ٦٨، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩ هـ / ١٣ مايو ١٩١١ م، ص ١٢، ١١).
- ٨- سعيد إسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية "دراسة فى تطور العلاقة بين التربية والسياسة"، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٧٧، ٢٧٦؛ مصطفى النحاس جبر يوسف: المرجع السابق، ص ٢٠٧؛ سعيد إسماعيل على: دور الأزهر فى السياسة المصرية، ص ٢٥٢.
- ٩- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٩٥.
- ١٠- سعيد إسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٧٧؛ نفسه: دور الأزهر فى السياسة المصرية، ص ٢٥٢، ٢٥٣.
- ١١- نفسه: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٧٧، ٢٧٨؛ نفسه: دور الأزهر فى السياسة المصرية، ص ٢٥٣، ٢٥٤.
- ١٢- هيئة كبار العلماء تصدر اليوم رسالة إلى الأمة المصرية تدعوها فيها إلى السكون والتفادى من الفتنة وإطاعة الحكومة: جريدة الأهرام، السنة ٤٠، العديد ١١١٧٩، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٣٣٢ هـ / ٩ نوفمبر

- ١٩١٤ م، ص ١.
- ١٣- سورة المائدة: الآية ١٠٥.
- ١٤- سورة البقرة: الآية ١٩٥.
- ١٥- سورة النساء: الآية ١١٤.
- ١٦- سورة الأنفال: الآية ٢٥.
- ١٧- أخرجه البخارى فى صحيحه، رقمه (٧٠٨٢)؛ ومسلم فى صحيحه، رقمه (٢٨٨٦).
- ١٨- أخرجه البخارى، باب قول النبی الدین النصيحة ؛ ومسلم رقمه (٥٥).
- ١٩- أخرجه الترمذی فى سننه، رقمه (٢٣١٧)؛ وابن ماجه رقمه (٣٩٧٦)؛ وأحمد فى مسنده، ج١/ ٢٠١.
- ٢٠- نصيحة هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٤٠، العدد ١١١٨، بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٣٣٢ هـ / ١٠ نوفمبر ١٩١٤ م، ص ٥.
- ٢١- سعيد إسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٨١، ٢٨٠. نفسه: دور الأزهر فى السياسة المصرية، ص ٢٥٦.
- ٢٢- أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق، ص ٢٢٨.
- ٢٣- فاروق عثمان أباطة: المرجع السابق، ص ٣٧٥.
- ٢٤- سعيد إسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٨٥. نفسه: دور الأزهر فى السياسة المصرية، ص ٢٦١.
- ٢٥- سعد زغلول: نشأ سعد نشأة مصرية صميمه فى البيئة الريفية الوطنية، فبعد أن تعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن فى كُتّاب القرية، انتقل إلى الجامع الدسوقي حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروساً فى النحو والفقه، وفى عام (١٢٨٩ هـ / ١٨٧١ م) التحق بالأزهر الشريف وهو فى الخامسة عشرة من عمره ليتم دراسته، وتعلم على شيوخه وقراء كتب التوحيد على الإمام محمد عبده، وانضم إلى مجلس جمال الدين الأفغانى، وكان شلدين الإماميين أثر كبير فى توجيهه إلى التجديد والإصلاح وسلامة المنطق وحرية التفكير وقوة البلاغة والبيان، ولما تولى محمد عبده رئاسة تحرير الوقائع المصرية، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها، فعين فى أكتوبر عام (١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ م) محرراً بالقسم الأدبى فيها، وبذلك انتقل من الأزهر إلى الوظائف الحكومية، ثم نقل إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية، ثم ترقى فى سلك الوظائف المدنية والعمل السياسى (انظر: على عبد العظيم، المرجع السابق، ج١، ص ٣٤؛ وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، المرجع السابق، ص ٨٣) ومن المناصب المهمة التى تقلدها وزارة المعارف فى عام (١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م)، وفى عام (١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م) وزارة الحقانية (العدل)، ولكن معارضته الصريحة الواضحة للسياسة الإنجليزية لم تبدأ إلا بعد انتخابه وكيلاً للجمعية التشريعية بعد انتخابه عن دائرتين من دوائر القاهرة لعضوية الجمعية عام (١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م). (انظر: جاد طه، المرجع السابق، ص ٢٨١، ٢٨٢).

٢٦- الرواق العباسي: هو أحدث الأروقة وأكبرها، بنى في عهد الخديو عباس حلمي الثاني، ومن هنا أخذ اسمه، وكان شيخ الجامع الأزهر في ذلك الوقت الشيخ حسونه النواوي وهو الذي احتفل بالفاتحة في (٢٤ شوال ١٣١٥ هـ / ١٨ مارس ١٨٩٨ م)، وكان بناء هذا الرواق على الطراز العثماني الجميل، من حيث تخطيطه ونقوشه وأرضاعه نوافذه وأبوابه، وقد أنفقت عليه وزارة الأوقاف ستة آلاف وثمانين جنيهاً مصرية، ويقع الرواق العباسي في الجهة الغربية للجامع حذاء الباب الغربي الكبير، فهو لذلك يطل على الشارع. (انظر: سعاد ماهر، المرجع السابق، ص ٧٣.) وهو يشتمل على أماكن متعددة، وكان يجمع الكثير من أهالي الأروقة، وانشئت فيه زاوية كبيرة بمحراب جميل الصنع دقيق التركيب، وأنشئ به محلاً لطبيب الجامع وصيدلية ومحلا لمكتبة الجامع. (انظر: عبد الحميد يونس وعثمان توفيق، المرجع السابق، ص ٥٧).

٢٧- تم تعيين الشيخ محمد هلال الإياري في جماعة كبار العلماء في (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥ هـ / ٨ مارس ١٩٣٧ م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨ هـ / ٣٠ مايو ١٩٣٩ م، ص ٢٠١).

٢٨- تم تعيين الشيخ محمود أحمد العمراوى في جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ (٢٩ انحر ١٣٦٩ هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٦٩، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن تعيين سبعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٩ انحر ١٣٦٩ هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ م).

٢٩- تم تعيين الشيخ على سرور الزنكلوني في جماعة كبار العلماء في (٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥ هـ / ٨ مارس ١٩٣٧ م) (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٥٨، ملف ٤، المجلس الأعلى للأزهر، محضر رقم ١٠٤، بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٥٨ هـ / ٣٠ مايو ١٩٣٩ م، ص ٢٠١).

٣٠- محمود أبو العيون: من أسرة كريمة، عرفت بالورع والتقوى والعلم، ولد عام (١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م) بدير مطرية أسبوط وحفظ القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر ونال العالمية عام (١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م) وعين مدرساً بمدرسة ابتدائية، ثم اختير للتدريس في الأزهر عام (١٣٢٧ هـ / ١١٠٩ م) وتقلب في وظائفه، واشترك في الثورة المصرية عام (١٣٣٨ هـ / ١٩١٩ م) وحكم عليه بالسجن، وعين بعد الثورة مفتشاً بالأزهر، ثم عين عام (١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م) شيخاً لمعهد أسبوط، ونقل في (١٥ صفر ١٣٥٤ هـ / ١٩ مايو ١٩٣٥ م) شيخاً لمعهد الزقازيق، ثم نقل بعد عدة سنوات شيخاً لمعهد طنطا، فالإسكندرية، ثم اختير سكرتيراً عاماً للأزهر، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن تولى في (٢٠ صفر ١٣٧١ هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ م). (انظر: فريد الشرق والإسلام الشيخ محمود أبو العيون، جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٢٣٧٥٣، بتاريخ ٢١ صفر ١٣٧١ هـ / ٢١ نوفمبر ١٩٥١ م، ص ٥ ؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٦٤-٧٥ ؛ خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج ٧، ص ١٧٩)

٣١- سعيد إسماعيل علي: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٩٢، ٢٩٣ ؛ نفسه: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٦٩.

٣٢- محمد رجب البيومي: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٣٨٧، دار الهلال،

القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٩٨، ٩٩.

٣٣- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٢٣.

٣٤- سعيد إسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٩٤. نفسه: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٧١، ٢٧٠؛ محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٢٧؛ محمد كمال السيد محمد: المرجع السابق، ص ٣٨٣؛ ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٨٨.

٣٥- فاروق عثمان أباطة: المرجع السابق، ص ٣٩٤، ٣٩٥.

٣٦- تصريح الجنرال للنبي: جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٦٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ - ٢٧/ مارس ١٩١٩ م، ص ١.

٣٧- نداء للأمة المصرية: الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٦٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ - ٢٧/ مارس ١٩١٩ م، ص ١.

٣٨- نداء للأمة المصرية: الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٦٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ - ٢٧/ مارس ١٩١٩ م، ص ١.

٣٩- خطاب اللورد كيرزون: الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٦٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ - ٢٧/ مارس ١٩١٩ م، ص ١.

٤٠- خطاب اللورد كيرزون: الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٦٠، بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ - ٢٧/ مارس ١٩١٩ م، ص ١.

٤١- عبد العزيز رفاعى وحسين عبد الواحد الشاعر: الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ، تقديم: سيد مرعى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨٨.

٤٢- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

٤٣- لم يكن للموظفين منذ البداية، عمل يذكر في الثورة؛ فقد كانت الحركة قاصرة على الطلبة والعمال والفلاحين والعاميين وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة وعندما فكر بعض صغار الموظفين من موظفى وزارة الحقانية في الإضراب، مشاركة للأمة في حركتها العامة، أخفقوا في مساعهم، إذ عارضت جبهة الموظفين، وخاصة كبارهم، في الإضراب خشية عواقبه. وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض الإحتجاج على اعتقال سعد وصحبه ورفضوها إلى السلطان، وقابلوا صعوبة كبيرة في حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها، إذعدها تدخلًا في السياسة لا يتفق وطبيعة مراكزهم، على أن عددا قليلا من الموظفين الآخرين ومعظمهم من التابعين لوزارة الأشغال قد اضرب بالفعل في يوم (٧ جمادى الآخرة / ١٠ مارس) تاييداً لسعد زغلول واحتجاجا على اعتقاله مع صحبه، ولكن إضرابهم لم يستمر لأكثر من يوم واحد. وفيما عدا هؤلاء ظل الباقون يواصلون أعمالهم في وزارات الحكومة وإداراتها في أشد أيام الثورة عنفاً، وذلك بالرغم مما كان يسود بعضهم من علامات التذمر، والتبرم المتزايد. ولم يكن قبل يوم (٢٢ جمادى الآخرة / ٢٥ مارس) عندما أخذت الأمور تذرر بالدخول في مرحلة أشد خطورة، عندما تألفت لجنة خاصة من

الموظفين، بعضهم من أصحاب المناصب العليا، للنظر في وضع الموظفين بإزاء الموقف القائم، وتقدير ما يرى لازماً لمصلحة الوطن. وسرعان ما أتاح اللورد كيرزون لتلك الحركة السبيل لتتخذ شكلاً إيجابياً، عندما ألقى في (٢١ جمادى الآخرة / ٢٤ مارس) الخطاب السالف الذكر. (انظر: عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص ١٧٨)

٤٤- عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: المرجع السابق، ص ١٧٩.

٤٥- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٩.

٤٦- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٢٤؛ عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١.

٤٧- عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: المرجع السابق، ص ١٨٣.

٤٨- محافظ عابدين: الأزهر (محاضر جلسات)، محققة ٣٥١، ملف ١٨، محضر الجلسة المنعقدة بالجامع الأزهر، بتاريخ ١٥ رجب ١٣٣٧هـ / ١٦ إبريل ١٩١٩ م.

٤٩- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٩٧. * كان ملتر مستشاراً مالياً للحكومة المصرية في أوائل عهد الاحتلال، ثم ألف كتاباً عن إنجلترا ومصر، كان في طليعة الكتب التي أوضحت سياسة الاحتلال. (انظر: فاروق عثمان أباطة، المرجع السابق، ص ٣٩٦).

٥٠- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٠٥-١٠٨؛ جاد طه: المرجع السابق، ص ٢٨٧؛ عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص ٤٣٦.

٥١- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ٤٣٦.

٥٢- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٢١.

٥٣- محمد رجب البيومي: المرجع السابق، ص ٩٨؛ محمد مرسى وعلى أحمد لبن: الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل، ط ١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م، ص ١٣.

٥٤- حول حادث الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٩٩، بتاريخ ١٩ ربيع الأول ١٣٣٨هـ / ١٢ ديسمبر ١٩١٩ م، ص ٢؛ حادثة الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٣٠٠٠، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٣٨هـ / ١٣ ديسمبر ١٩١٩ م، ص ٢.

٥٥- محافظ الأزهر الشريف، محققة ٩٥، ملف ٥، اجتماع علماء الأزهر لاعتداء الجنود الإنجليز على الأهالي بالأزهر، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٣٣هـ / ١١ ديسمبر ١٩١٩ م، ص ١. لمعرفة أسماء العلماء الموقعين على هذا الاحتجاج. (انظر: هيئة كبار العلماء وحادثة الأزهر، جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٣٠٠٤، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٣٨هـ / ١٩ ديسمبر ١٩١٩ م، ص ٢).

٥٦- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٠٥.

٥٧- محافظ الأزهر الشريف: محققة ٩٥، ملف ٥، اقتحام الجامع الأزهر من الجنود البريطانية، بتاريخ ٢٤ ربيع

- الأول ١٣٣٨هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩١٩م، ص ٢.
- ٥٨- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٢٦.
- ٥٩- هيئة كبار العلماء وعريضة في طلب الاستقلال: جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٣٠٠٣، بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩١٩م، ص ٢.
- ٦٠- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ١٢٨؛ سعيد إسماعيل علي: الأزهر على مسرح السياسة المصرية، ص ٢٨٩؛ نفسه: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٦٧.
- ٦١- عبد العظيم رمضان: مصر قبل عبد الناصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢١٨؛ فاروق عثمان أبابطة: المرجع السابق، ص ٤٥٣.
- ٦٢- جاد طه: المرجع السابق، ص ٢٩٣؛ مصطفى النحاس جبر يوسف: مياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤-١٩٣٦، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٤١.
- ٦٣- عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ٤٥٢.
- ٦٤- محمد عزت الطيطاوى: من العلماء الرواد في رحاب الأزهر، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩٩.
- ٦٥- محمد سعيد العشماوى: الخلافة الإسلامية، ط ١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٣٢.
- ٦٦- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٢٧٧.
- ٦٧- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ١٤.
- ٦٨- محمد عبد العزيز داود: المرجع السابق، ص ٩٥.
- ٦٩- محمد شاكرو: ما شأن الخلافة بعد التغيير بإزاء الشعب التركى والأمم الإسلامية، جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٣٩١٤، بتاريخ ١٦ ربيع الآخر ١٣٤١هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٢٢م، ص ١.
- ٧٠- شيخ الإسلام: لقب كريم أطلق على كثير من أعلام علماء المسلمين، ولقد أصبح هذا اللقب منصباً رسمياً في الخلافة العثمانية، وبعد أن كان رئيس الهيئات الإسلامية في الخلافة العثمانية يسمى المفتى أو مفتى إسطنبول أصبح يلقب بشيخ الإسلام، وتخضع له جميع الهيئات الدينية والقضائية. (انظر: على عبد العظيم، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٩-٤١).
- ٧١- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٢٧٨.
- ٧٢- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٨٦.
- ٧٣- محمد حسنين: الخلافة الإسلامية، جريدة الأهرام، السنة ٥٠، العدد ١٤٣٠٠، بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٤٢هـ/ ٧ مارس ١٩٤٢م، ص ١.
- ٧٤- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٧٧، ٢٧٨؛ عمر عبد العزيز عمر: موضوعات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤، ص ١٦٥، ١٦٦.
- ٧٥- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٧٩؛ عمر عبد العزيز عمر: موضوعات في تاريخ

الشعوب الإسلامية، ص ١٦٦.

٧٦- محمد عماره: المرجع السابق، ص ١٥، ١٤.

٧٧- محمد سعيد العشماوى: المرجع السابق، ص ٢٣٢.

٧٨- الملك حسين: الحسين بن علي بن عبد المعين بن الإمام علي بن أبي طالب الحسن الهاشمي القرشي، ولد في الأستانة عام (١٢٧٠هـ/١٨٥٤م) ثم انتقل مع والده إلى مكة وعمره ثلاث سنوات، عُين أميراً على مكة عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٣٣٢هـ/١٩١٤م) كان الإتحاديون قد سيطروا على السلطة في الدولة العثمانية وتجاهلوا العرب والدين الإسلامي والخليفة العثماني، فعمت روح التهمة على العثمانيين في بلاد الشام والعراق والحجاز، وانهز البريطانيون الفرصة بعد أن علموا باتفاق العرب حول الشريف حسين بن علي وسارعوا بالتفاوض معه للانحياز إلى صفوف الحلفاء بقيادة ثورة عربية ضد الخلافة العثمانية، وذلك مقابل الوعد بضمان استقلال البلاد العربية تحت زعامته، بل ولوحت له بالخلافة أيضاً، وأعلن الشريف حسين الثورة في (٣ شعبان ١٣٣٤هـ/٥ يونيو ١٩١٦م) على الدولة العثمانية، ونادى به أعيان الحجاز في (١٦ رجب ١٣٣٥هـ/٢٠ نوفمبر ١٩١٦م) ملكاً على البلاد العربية، واعترفت بريطانيا وفرنسا في (٩ ربيع الأول ١٣٣٥هـ/٣ يناير ١٩١٧م)؛ ملكاً على الحجاز، ولكنه لم يدم تأييد بريطانيا للشريف حسين طويلاً؛ فقد انتهت الحرب العالمية الأولى (١٣٣٧هـ/١٩١٨م) وانقرضت الدولة العثمانية، وفقدت سيادتها على المنطقة العربية، وأصبح الوجود البريطاني قالماً في معظم أقطار المشرق العربي، وأخذ الشريف حسين يعارض قيام الانتداب البريطاني في البلاد العربية كما كان يعارض أى إدعاء لليهود في فلسطين، وبالتالي رفض وعد بلفور، وفضلاً عن ذلك ازداد الشريف إصراراً على تنفيذ ما وعدته به بريطانيا من قبل، وجاءت خلافة الحسين إثر إلغاء الخلافة العثمانية في توقيت غير مناسب؛ فعارضتها مصر والهند والدول الأجنبية، وأيدتها سوريا والعراق والحجاز والأردن وفلسطين، وجاءت خلافة الحسين في وقت كانت فيه علاقة الحسين سيئة ببريطانيا، الدولة التي تحالفت معه في الحرب، وذلك لمواقفه المتشددة من مشروع المعاهدة العربية البريطانية، خاصة المتعلقة منها بقضية فلسطين ووعد بلفور، وأدت خلافة الحسين إلى توتر علاقته مع مصر وبنجد، ولم يكن السلطان عبد العزيز على وفاق مع الشريف حسين؛ فاتخذ خلافة الحسين حجة لتوسيع هجومه على الحجاز، وأعلنت بريطانيا حيادها تجاه الحرب النجدية الحجازية التي كانت إشعاراً بقرب نهاية المملكة الهاشمية في الحجاز، وبخروج الحسين ليس من الحجاز فحسب بل من كل الأراضي العربية، وانتهى الأمر بالحسين بالنفى إلى جزيرة قبرص عام (١٣٤٤هـ/١٩٢٥م) فبقي بها ست سنوات بعيداً عن السياسة حتى مرض فأذن له الإنجليز بالسفر إلى عمان عام (١٣٥٠هـ/١٩٣١م) ولم يمكث طويلاً ومات في نفس العام؛ فحُمل إلى القدس ودفن في المسجد الأقصى. لمزيد من التفاصيل (انظر: نضال درود المومني، الشريف حسين بن علي والخلافة، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة، العدد ١١، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص ٤١٠، ٤٠٩؛ كليب سعود الفوزان، المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين بن علي والعثمانيين ١٩٠٨-١٩٨١ دراسة تحليلية، سلسلة دراسات في الفكر القومي العربي، العدد ١، المطابع العسكرية، ١٩٩٧، ص ٦-٢٤٠؛ محمد عادل عبد العزيز، أقيام الخلافة العثمانية وتوابعه على مصر، دار

غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧٣-٩٤؛ خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٤٩، ٢٥٠؛ الموقع الإلكتروني ١٣٣١هـ/٦ مارس ٢٠١٠ م).

٧٩- أنشئ قسم التخصص بالجامع الأزهر بموجب القانون رقم (٣٣ لسنة ١٩٢٣) الصادر بتاريخ (٥ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ/٢٦ أغسطس ١٩٣٣م) يلتحق به الطالب بعد نيل شهادة العالمية للتخصص في فرع من الفروع الدينية أو اللغوية، وينقسم إلى ثمانية أنواع، النوع الأول: في الفقه مع حكمة التشريع وأصول الفقه. الثاني: في التفسير. الثالث: في الحديث ومصطلح الحديث. الرابع: في التوحيد والمنطق. الخامس: في النحو والوضع والصرف. السادس: في علوم البلاغة وآداب اللغة. السابع: في التاريخ الإسلامي والأخلاق الدينية وطرق الوعظ والإرشاد. أما الثامن والآخر: في القضاء الشرعي. ومدة التعليم فيه أربع سنوات ويقوم بالتدريس فيه هيئة كبار العلماء كل فيما تفوق فيه، وكذلك العلماء المعروفون بالتفوق في تلك العلوم، والخاصون لشهادة التخصص يكونون أهلاً لما تؤهل له شهادة العالمية ويقدمون على غيرهم في وظائف التدريس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفي الانتخاب هيئة كبار العلماء إذا توافرت فيهم شروطه. (انظر: أحمد محمد حسن بك وايزيدورفلسلدان، المرجع السابق، ص ٨١، ٨٢).

٨٠- عمر عبد العزيز عمر: موضوعات في تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ١٦٦؛ نضال دواد المومني: المرجع السابق، ص ٣٤١.

٨١- محافظ عابدين: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، خطاب من الوزير المفوض بلسندرة إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٤٢هـ/١١ مارس ١٩٢٤م، ص ٣٦-٣٨.

٨٢- نضال دواد المومني: المرجع السابق، ص ٣٤١، ٣٤٢.

٨٣- عمر عبد العزيز عمر: موضوعات في تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ١٦٦، ١٦٧.

٨٤- محافظ عابدين: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، خطاب سري من محمود أبو الفتح إلى صاحب الدولة سعد زغلول باشا، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٢هـ/٩ نوفمبر ١٩٢٣م، ص ٢٧-٢٩.

٨٥- نفسه: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، خطاب من الوزير المفوض بلسندرة إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٤٢هـ/١١ مارس ١٩٢٤م، ص ٣٦.

٨٦- محافظ عابدين: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، خطاب من الوزير المفوض بلسندرة إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٤٢هـ/١١ مارس ١٩٢٤م، ص ٣٧.

٨٧- نفسه: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، خطاب من الوزير المفوض بلسندرة إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٤٢هـ/١١ مارس ١٩٢٤م، ص ٣٧، ٣٨.

٨٨- نفسه: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، خطاب من الوزير المفوض بلسندرة إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٤٢هـ/١١ مارس ١٩٢٤م، ص ٣٧، ٣٨.

٨٩- الخلافة وهيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٥٠، العدد ١٤٣١٩، بتاريخ ٢٢ شعبان

- ١٣٤٢هـ/ ٢٨ مارس ١٩٢٤م، ص ١.
- ٩٠- محمد قنديل الرحاني: الخلافة الإسلامية ومشخة الأزهر، جريدة الأهرام، السنة ٥٠، العدد ١٤٣٢٢، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٤٢هـ/ ٣١ مارس ١٩٢٤م، ص ١.
- ٩١- نفسه.
- ٩٢- طارق البشري: المرجع السابق، ص ٢٨٣.
- ٩٣- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٨٠، ٢٨١؛ طارق البشري: المرجع السابق، ص ٢٨١.
- ٩٤- محافظ عابدين: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ٢، العرائض المرفوعة بمبايعة صاحب الجلالة الملك بالخلافة، بتاريخ ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ/ ٤ مارس ١٩٢٤م، ص ٢.
- ٩٥- نفسه: بتاريخ غرة شعبان ١٣٤٢هـ/ ٨ مارس ١٩٢٤م، ص ٣.
- ٩٦- تم تعيينه في جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ (٢٩ اغسطس ١٣٦٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩م). (انظر: محافظ الأزهر الشريف، محفظة ٦٩، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن تعيين سبعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٩ اغرم ١٣٦٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩م).
- ٩٧- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٨١، ٢٨٢؛ طارق البشري: المرجع السابق، ص ٢٨٣، ٢٨١.
- ٩٨- محافظ عابدين: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، صورة برقية من رئيس مكتب رئاسة مجلس الوزراء إلى شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٣٤٢هـ/ ١٤ إبريل ١٩٢٤م، ص ٢٣، ٢٤.
- ٩٩- طارق البشري: المرجع السابق، ص ٢٨٣، ٢٨٤.
- ١٠٠- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٨٢؛ طارق البشري: المرجع السابق، ص ٣٠٢؛ رفعت سيد أحمد أحمد: المرجع السابق، ص ٦٤؛ ماجده على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٩٨.
- ١٠١- سعيد إسماعيل علي: دور الأزهر في السياسة المصرية، ص ٢٨٢. " كان الشيخ محمد ماضي أبو العزائم شيخاً للطريقة العزائمية، وشخصية دينية معروفة، وصاحب قلم يدور في كثير من الصحف عن مسائل الدين والأخلاق. وكان يتميز طول حياته بحس سياسي واضح، عرفت له مواقف وكتابات عن حقوق الأمة والاستقلال والجلاء عن وادي النيل. وما أن ألفت الخلافة حتى بادز بالحديث في هذا الأمر، لفسال: " أن الحكومة الوطنية القائمة منشغلة في طلب الإستقلال التام، ولا ينبغي صرفها عن هذا المطلب لأمر آخر ولا أن يسمح باستغلال العدو الفرصة ليقهر النواب الجدد، ثم طالب أن تذهب بعثة إلى أنقرة تستكشف الحقائق، وأعلن عن مؤتمر إسلامي يعقد يوم (١٣ شعبان ١٣٤٢هـ/ ٢٠ مارس ١٩٢٤م) وكانت وجهة نظري أي العزائم أن مصر لا تصلح للخلافة؛ لقيام الإحتلال والنقوذ الأجنبي بها، وأنه يجب العمل على إبقاء الخلافة في تركيا وتقويتها، فإذا لم يمكن إبقاؤها هناك وجب انتخاب خليفة من دولة إسلامية لا تخضع للإحتلال ولا للنقوذ الأجنبي، وأنه يجب إبعاد الملك فؤاد عن هذا الأمر، ويعتبر عبد المجيد خليفة حتى يختار غيره. وكان

هذا أيضاً رأى جماعة الخلافة بالهند بزعامة محمد شوكت على ؛ فالتقى أبو العزائم معها في العمل، وصاغ هذا الموقف دعوقم بطابع معاد للإنجليز، وانهقد مؤتمر أبي العزائم في موعده وأسفر عن تشكيلات أوضحت نوعاً من علاقاته السياسية، وعن قرارات أوضحت أهدافه، أما التشكيلات فأهمها انتخاب لجنة تنفيذية تدعو للمؤتمر إسلامي عام انتخب أبو العزائم رئيساً لها، أما عن أهداف المؤتمر فهي تكوين مؤتمر إسلامي عام، وتكوين لجان فرعية في أنحاء البلاد المصرية للدعوة للمؤتمر، وقد اجتمعت اللجنة للتحضير له في (١٦ شعبان / ٢٣ مارس) وقررت تأليف اللجان والاتصال بالمهينات الإسلامية في الخارج، وعقد الاجتماعات الدورية، وتقرر أنه بعد أن تتم اللجنة العليا عملها بدعوة المؤتمر فإنها لا تحل ولا تنتهي مهمتها بانتهاء العمل بل تستمر في وادى النيل باسم جماعة الخلافة الإسلامية، ثم وضع قانون للجماعة يتضمن مبادئ كثيرة منها الطاعة التامة للخليفة والدفاع عن النظام الشورى ونشر الفضائل..... إلخ، مع مجادلة غير المسلمين بالتي هي أحسن واحترام الأديان، كما نص قانون الجماعة على شروط عضويتها وواجبات الرئيس والمستويات التنظيمية للجماعة، وهي: الجمعية العمومية، واللجنة التحضيرية، واللجنة العمومية، ولجنة السكرتارية، وأمانة الصندوق، واللجان الفرعية التي تؤلف في المدن، والقرى، ولكل منها رئيس ووكيل وسكرتير وأمين صندوق، وأن يكون للجماعة صحف..... إلخ. (انظر: طارق البشري: المرجع السابق، ص ٣٠٢، ٣٠٣).

١٠٢- طارق البشري: المرجع السابق، ص ٣٠٠ - ٣٠٥.

١٠٣- عمر عبد العزيز عمر: موضوعات في تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ١٦٩.

١٠٤- طارق البشري: المرجع السابق، ص ٣٠٦.

١٠٥- نفسه: ص ٣٠٦، ٣٠٧.

١٠٦- المؤتمر الإسلامي بفلسطين والخلافة: مجلة نور الإسلام، المجلد الثاني، ج ٦، مطبعة المعاهد الدينية، القاهرة، بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ / أكتوبر ١٩٣١ م، ص ٤٤٤.

١٠٧- محمد سعيد العشماوى: المرجع السابق، ص ٢٢١.

١٠٨- سامى أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٢) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٧٤.

١٠٩- حسن البنا: هو حسن بن أحمد بن أحمد بن عبد الرحمن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين بمصر وصاحب دعوقم ومنظم جماعتهم، ولد في المحمودية (محافظة البحيرة) عام (١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م) وتخرج في مدرسة دار العلوم بالقاهرة، واشتغل بالتعليم، فقتل في بعض البلدان، متعرفاً إلى أهلها محتسراً طباعهم وعادهم واستقر مدرساً في مدينة الإسماعيلية، فاستخلص أفراداً صارحهم بما في نفسه، فعاهدوه على السير معه ؛ لأعلاء كلمة الإسلام، واختار لنفسه لقب " المرشد العام "، وأقاموا بالإسماعيلية أول دار للإخوان وبادروا إلى إعلان الدعوة بالدورس واغاضرات والنشرات، وانفرد هو بزيارة المدن الأخرى، وما لبث أن انتشرت دعوته وعمت معظم مدن ومحافظات مصر، وعظم أمر الإخوان وناهم عددهم نصف مليون، وخشى رجال السياسة في مصر اصطدامهم بهم ؛ فحاولوا إبعادهم عن السياسة، وقام الشيخ يعزف الإسلام في

إحدى خطبه الكثيرة بأنه: " عقيدة عبادة ووطن وجنسية وسماحة وقوة، وخلق ومادة وثقافة، وقانون " وأنشأ بالقاهرة جريدة " الإخوان المسلمون " جريدة يومية فكانت منبره الكتابي إلى جانب منابر الخطابية، وقد ظلوا يعملون في العلن إلى أن حدثت في القاهرة والإسكندرية أحداث إرهابية عجزت السلطات القائمة عن معالجتها ؛ فلجأ رئيس الوزراء " محمود فهمي النقراشي " إلى إغلاق أندية (الإخوان) ومطاردة البارزين منهم، واعتقال الكثيرين، والتضييق على زعيمهم (البنا) فتحولوا إلى خلايا سرية تعمل في الخفاء وتصدى أحدهم إلى النقراشي فاختاله جبهة أمام حرسه وجنده، ولم يعض وقت طويل حتى تصدى للبنا ثلاثة أشخاص وهو إمام مركز " جمعية الشبان المسلمين " في القاهرة ليلاً فاطلقوا عليه وصاصهم وفروا، وقد تولى على إثرها عام (١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م). (انظر: خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج٢، ص ١٨٣، ١٨٤).

١١٠- سامي أبو النور: المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

١١١- نفسه: ص ٢٧٦، ٣١٦.

١١٢- محافظ عابدين: الأزهر (الخلافة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ١، مقالة عن الخلافة وإسنادها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٥٧هـ / ٢٦ مايو ١٩٣٨م، ص ٨، ٩.

١١٣- مصر والخلافة الإسلامية: جريدة الأهرام، السنة ٦٤، العدد ١٩٢٩٥، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٥٧هـ / ٢ يونيو ١٩٣٨م، ص ٨.

١١٤- تم التوقيع على هذه المعاهدة في (٨ جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ / ٢٦ أغسطس ١٩٣٦م) (بقاعة لوكارنو) بوزارة الخارجية البريطانية، وصدق عليها مجلس الوصاية، وصدر بها القانون رقم (٨٠) في (٦ رمضان ١٣٥٥هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦م). (انظر: جمال بدوى ولعى الطيمى، تاريخ الوفد، تقديم: نعمان جمعة، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م، ص ٣٨٦) وتشمل المعاهدة على البنود الآتية: ١- انتقال القوات العسكرية من المدن المصرية إلى منطقة قناة السويس، وبقاء الجنود البريطانيين في السودان بلا قيد أو شرط. ٢- تحديد عدد القوات البريطانية في مصر بحيث لا يزيد عن ١٠ آلاف جندي و ٤٠٠ طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية، وذلك وقت السلم فقط، أما حالة الحرب فلإنجلترا الحق في الزيادة، وبهذا يصبح هذا التحديد غير معترف به. ٣- لا تنتقل القوات البريطانية للمناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الثكنات وفقاً لأحدث النظم. ٤- تبقى القوات البريطانية في الإسكندرية ٨ سنوات من تاريخ بدء المعاهدة. ٥- تظل القوات البريطانية الجوية في معسكرها في منطقة القنال، ومن حقها التحليق في السماء المصرية، ونفس الحق للطائرات المصرية. ٦- في حالة الحرب تلزم الحكومة المصرية بتقديم كل التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية، وللبريطانيين حق استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات بما. ٧- بعد مرور ٢٠ عاماً من التنفيد للمعاهدة يبحث الطرفان فيما إذا كان وجود القوات البريطانية ضرورياً ؛ لأن الجيش المصرى أصبح قادراً على حماية حرية الملاحة في قناة السويس وسماتها، فإذا قام خلاف بينهما فيجوز عرضه على عصبة الأمم. ٨- حق مصر في المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية. ٩- إلغاء جميع الاتفاقيات والولائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة. ١٠- تحويل إرجاع الجيش المصرى للسودان والإعتراف بالإدارة المشتركة مع بريطانيا. ١١- حرية مصر في عقد

المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام هذه المعاهدة. ١٢- تبادل السفراء مع بريطانيا العظمى. وعلى الرغم من الإيجابيات التي حوتها المعاهدة والاعتراف باستقلال مصر؛ فإنها لم تحقق الاستقلال المطلوب حيث حوت في طياتها بعض أنواع السيادة البريطانية، فقد ألزمت مصر بتقديم المساعدات في حالة الحرب وإنشاء الكنكات التي فرضت أعباء مالية جسيمة، مما يؤخر الجيش المصرى وإعداداته ليكون أداة صالحة للدفاع عنها، كما أنه بموجب هذه المعاهدة تصبح السودان مستعمرة بريطانية يجرسها جنود مصريون؛ لذلك طالبت وزارة التحاس في (صفر ١٣٧٠هـ/مارس ١٩٥٠م) الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية، واستمرت هذه المفاوضات ٩ شهور ظهر فيها تشدد الجانب البريطانى، مما جعل التحاس باشا يعلن قطع المفاوضات وإلغاء معاهدة (١٣٥٥هـ/١٩٣٦م) واتفاقية السودان، وقدم البرلمان مراسيم تتضمن مشروعات القوانين المتضمنة لهذا الإلغاء، فصدق عليها البرلمان وصدرت القوانين التي تؤكد الإلغاء الذى نتج عنه إلغاء التحالف بين بريطانيا ومصر، واعتبرت القوات الموجودة في منطقة القناة قوات عتلة، ومن هنا بدأ النضال يشتمل مرة أخرى، ولكن هذه المرة نضال مسلح. (انظر: الموقع الإكترونى، <http://ar.wikipedia.org> بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٤٣١هـ/٧ مارس ٢٠١٠م).

١١٥- سريانان: مصر ونضالها من أجل الإستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢، ترجمة: عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٤١-٢٤٤.

١١٦- لءاء من شيخ الأزهر وعلماؤه: جريدة الأهرام، السنة ٧٧، العدد ٢٣٧٢٠، بتاريخ ١٨ اغرم ١٣٧١هـ/١٩ أكتوبر ١٩٥١م، ص ٥.

١١٧- سريانان: المرجع السابق، ص ٢٤٧. " الجنيه الاسترلى: كان من جراء ارتباط العملة في عهد الخديو إسماعيل بسبب قلة الكمية التي تسك منها العملة المصرية، لا سيما الجنيه المصرى، انتشار العملة الأجنبية وبخاصة الجنيه الإسترلى (الإنجليزى) وراجت سوقها، وهى نقود رديئة تطرد من سوق النقود الجيدة؛ لأن الناس في معاملهم يحتفظون بالنقود الجيدة التي يكثر عيارها، وكثرت النقود الرديئة في السوق فزادت الأمور المالية تعقيداً خاصة وأن ألساط الديون كان يجب أداؤها بالنقود الجيدة، وطبقاً للمرسوم الذى صدر بتاريخ (٢٦ صفر ١٣٠٥هـ/١٣ نوفمبر ١٨٨٧م) الذى اعتبر أساس السياسة النقدية في مصر، وكان من أهم بنوده جعل وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى مع سك عملة فضية وبورنزيه ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد على حركة التداول بين الناس، مع الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية، وهى الجنيه الإنجليزى وسعره سبعة وتسعون ونصف قرش إلى جانب الجنيه الفرنسى والتركى. (انظر: أمين مصطفى عفيفى عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث، ط ٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٣٢٧-٣٢٩).

١١٨- شيخ الجامع الأزهر إبراهيم حمروش: من علماء الأزهر إلى الشعوب العربية الإسلامية، مجلة الرابطة الإسلامية، السنة السابعة، العدد ١٥٦، القاهرة، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٧١ هـ/١٦ نوفمبر ١٩٥١م، ص ١٠٩.

- ١١٩- نفسه.
- ١٢٠- جمال بدوى ولمى المطيعي: المرجع السابق، ص ٦٠١.
- ١٢١- سرائين: المرجع السابق، ص ٢٩٧-٣٠٣؛ جمال بدوى ولمى المطيعي: المرجع السابق، ص ٦٤١-٦٢٠.
- ١٢٢- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٦-١٣٩؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج ١، ص ٣١٧-٣٢٠؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٢-٢٤.
- ١٢٣- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٩٢، ١٩٣.
- ١٢٤- القالد العام فى مشيخة الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ١٣٠١٤، بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٣٧١هـ/ ١٠ أغسطس ١٩٥٢م، ص ٤.
- ١٢٥- ولزبد من التفاصيل عن أهم النتائج التى تربت على حادثة المنشية (انظر: عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٩-٢١). والتى يمكن إجمالها فى الآتى: حل جماعة الإخوان المسلمين، اعتقال ومحكمة وإعدام بعض الإخوان المسلمين. وعزل وتحديد إقامة محمد نجيب. (انظر: أحمد حروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥٢، ١٥٣).
- ١٢٦- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٢٢٧.
- ١٢٧- سورة النحل: الآية ١٢٥.
- ١٢٨- سورة الأنفال: الآية ٤٦.
- ١٢٩- سورة المائدة: الآية ٢.
- ١٣٠- سورة الطلاق: الآية ١.
- ١٣١- سورة البقرة: الآية ٢٢٩.
- ١٣٢- سورة آل عمران: الآية ١٠١ * نداء من جماعة كبار العلماء: مجلة الرابطة الإسلامية، السنة العاشرة، العدد ٢٢٨، القاهرة، بتاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٧٤هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٥٤م، ص ٣-٥.
- ١٣٣- حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٢٠.
- ١٣٤- فهمى الشناوى: من أزهق الشعب إلى أزهق القيصر، مجلة المختار الإسلامى، السنة ١٩، العدد ١٨٢، القاهرة، بتاريخ ١٥ شوال ١٤١٨هـ/ ١٢ فبراير ١٩٩٨م، ص ٦٧-٧٠.
- ١٣٥- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ١٩٣.
- ١٣٦- نفسه: ص ٥٤، ٢٠١.
- ١٣٧- سورة الأنفال: الآية ٦٠.
- ١٣٨- شيخ الأزهر يؤيد تسليح الجيش: مجلة نور الإسلام، العدد الثالث، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، (بتاريخ ربيع الأول ١٣٧٥هـ/ أكتوبر ١٩٥٥م، ص ٤، ٣.

- ١٣٩- بيان شيخ الأزهر وكبار العلماء يؤيدون الرئيس: مجلة نور الإسلام، العدد الثالث، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، بتاريخ ربيع الأول ١٣٧٥هـ/أكتوبر ١٩٥٥م، ص ٥-٧.
- ١٤٠- رفعت سيد أحمد: المرجع السابق، ص ١٢٤.
- ١٤١- سورة البقرة: الآية ١٩٠.
- ١٤٢- نداء من شيخ الأزهر وعلمائه: مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، ج ٤، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة ربيع الآخر ١٣٧٦هـ/٤ نوفمبر ١٩٥٦م، ص ٣٧٢، ٣٧٣.
- ١٤٣- شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج: نشاط الأزهر في مكافحة الطفيلان، مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، ج ٥، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٧٦ / ٣ ديسمبر ١٩٥٦م، ص ٤٨٢- ٤٨٨.
- ١٤٤- شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج: نشاط الأزهر في مكافحة الطفيلان، المجلد ٢٨، ج ٥، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٧٦هـ/ ٣ ديسمبر ١٩٥٦م، ص ٤٨١، ٤٨٢.
- ١٤٥- شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج: نشاط الأزهر في مكافحة الطفيلان، المجلد ٢٨، ج ٥، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٧٦هـ/ ٣ ديسمبر ١٩٥٦م، ص ٤٨١.
- ١٤٦- شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج: جهاد الأزهرين بأموالهم بعد جهادهم بأنفسهم، مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، ج ٦، مشيخة الأزهر، القاهرة، غرة جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ٢ يناير ١٩٥٧م، ص ٦٠٢.
- ١٤٧- شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج: جهاد الأزهرين بأموالهم بعد جهادهم بأنفسهم، مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، ج ٦، مشيخة الأزهر، القاهرة، غرة جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ٢ يناير ١٩٥٧م، ص ٦٠٢.
- ١٤٨- أبو الوفا المراغي: المصدر السابق، ج ٧، ص ٦٦٦، ٦٦٧.
- ١٤٩- علماء الأزهر يؤيدون الرئيس: جريدة الأهرام، السنة ٨٢، العدد ٢٨٥ ٢٥، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ/ ٢٥ يناير ١٩٥٦م، ص ٧.
- ١٥٠- جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج ٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٤٩-١١٦٥؛ شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير (في الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر)، ط ٢، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٣٧-٤٤٠؛ الموقع الإلكتروني: [http:// ar.wikipedia.org](http://ar.wikipedia.org)، بتاريخ ٢١ ربيع الأول ١٤٣١هـ/ ٧ مارس ٢٠١٠م.
- ١٥١- بيان إلى الشعوب الإسلامية عن أحداث مراكش من جماعة كبار العلماء في الأزهر: مجلة الأزهر، المجلد ٢٥ ج ١، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة المحرم ١٣٧٣هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٥٣م، ص ٤٤٤، ٤٤٥.
- ١٥٢- جلال يحيى: المرجع السابق، ص ١١٦٥-١١٦٨؛ شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ٤٤١-٤٤٣.
- ١٥٣- عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢٩-٢٣٨.

- ١٥٤- عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: المرجع السابق، ص ٣١٤، ٢٤٣-٣١٦.
- ١٥٥- عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: المرجع السابق، ص ٢٥٥-٢٦٤.
- ١٥٦- سورة الممتحنة: الآية ٨، ٩.
- ١٥٧- سورة الممتحنة: الآية رقم ١.
- ١٥٨- سورة المجادلة: الآية رقم ٢٢.
- ١٥٩- عبد الرحمن تاج شيخ الجامع الأزهر: نداء فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إلى العالم العربي والإسلامي بمناسبة الأحداث الجارية في العراق، مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، ج ٥، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٧٦هـ/ ٣ ديسمبر ١٩٥٦م، ص ١؛ شيخ الأزهر يدعو العراق إلى الوحدة ويطالب شعبه بمناهضة الأحلاف والاستعمار: جريدة الأهرام، السنة ٨٢، العدد ٢٥٥٦٨، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٣٧٦هـ/ ٥ ديسمبر ١٩٥٦م، ص ٧، ٤.
- ١٦٠- نفسه.
- ١٦١- سورة الأنبياء: الآية رقم ٩٢.
- ١٦٢- سورة التوبة: الآية رقم ٧١.
- ١٦٣- سورة التوبة: الآية رقم ١٠٧-١١٠.
- ١٦٤- بيان من علماء الأزهر الشريف إلى الشعوب العربية والعالم الإسلامي في شأن الأحداث الجارية في العراق: مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، ج ٦، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ/ ٢ يناير ١٩٥٧م، ص ٥٤٢-٥٤٤.
- ١٦٥- الموقع الإكتروني: <http://ar.wikipedia.org>، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٤٣١هـ/ ١٢ مارس ٢٠١٠م.
- ١٦٦- صدر هذا التصريح في (١٧ اغرم ١٣٣٦هـ/ ٢ فبراير ١٩١٧م) بعد احتلال القوات البريطانية لميناء غزة أصدر اللورد بلفور Lord Balfour تصريحه المعروف باسمه، وكان التصريح في صورة خطاب موجه إلى وزير الخارجية اللورد إدmond روتشيلد Lord Edmynd Rothschild وكان نص التصريح كما يلي: "عزيزي اللورد روتشيلد يسرني سروراً كثيراً أن أفتي إليكم -نيابة عن حكومة جلالتكم- التصريح الآتي الذي يعلن العطف على المطامع اليهودية، وقد عرض هذا التصريح على الحكومة البريطانية فوافقت عليه، إن حكومة جلالتكم تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى، وأكون ممتناً لو أبلغتم هذا التصريح إلى الإتحاد الصهيوني". (انظر: عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ٥٠٤).

- ١٦٧- عاصم الدسوقي: الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونجرس الأمريكي ١٩٤٣-١٩٤٥، مطبوعات دائرة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٧.
- ١٦٨- قرار جماعة كبار العلماء في قضية فلسطين: جريدة الأهرام، السنة ٦٤، العدد ١٩٣٧٣، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٥٧هـ/١٩/أغسطس ١٩٣٨م، ص ٩.
- ١٦٩- قرارات علماء الأزهر لإنقاذ فلسطين: جريدة الأهرام، السنة ٧٤، العدد ٢٢٥٦٢، بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ/٣٠ إبريل ١٩٤٨م، ص ٤.
- ١٧٠- نفسه.
- ١٧١- جواد رياض ومنصور مندور: الأزهر وفلسطين سيرة وقاوى، تقديم: رفعت سيد أحمد، منتدى العلماء بمركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص ١٧-٢٤.
- ١٧٢- نفسه: ص ٢٦-٢٨.
- ١٧٣- جواد رياض ومنصور مندور: المرجع السابق، ص ٢٩، ٢٨ * كانت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر خلال تلك الفترة مكونة من العلماء الآتى أسماءهم، وقد مثلوا المذاهب الققهية الأربعة، وهم حسنين محمد مخلوف رئيس لجنة الفتوى، ومحمود شلتوت (الحنفى المذهب)، وعيسى منون (الشافعى المذهب)، وعبد الطيحي (المالكي المذهب)، وعبد اللطيف السبكى (الحنبللى المذهب) وجميعهم أعضاء في جماعة كبار العلماء، وبحضور الشيخ زكريا البرى أمين اللجنة. (انظر: ماجدة على صالح ربيع، المرجع السابق، ص ٣١٨ ؛ جواد رياض ومنصور مندور، المرجع السابق، ص ٢٩).
- ١٧٤- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٣١٨.
- ١٧٥- نفسه: ص ٣١٩.

الفصل الرابع

الهيئة وبعض القضايا الثقافية والاجتماعية

تعتبر دراسة الدور الثقافي والاجتماعي لهيئة (جماعة) كبار العلماء مرحلة مهمة من مراحل دراسة هيئة كبار العلماء في الفترة الواقعة بين عامي (١٣٢٩-١٣٨١هـ/١٩١١-١٩٦١م)، وعلى ذلك فسوف يتم التعرض في هذا الفصل لدراسة موقف الهيئة من بعض القضايا الثقافية والاجتماعية خلال فترة البحث، من خلال إلقاء الضوء على الدور الثقافي للهيئة، والذي تمثل في العلمانية وما ترتب عليها من ظهور بعض القضايا، مثل: مدنية القوانين جميعاً وتمثيل الأقليات وهي مقالة نشرت عام (١٣٤٠هـ/١٩٢٢م)، وكتاب الإسلام وأصول الحكم المنشور عام (١٣٤٤هـ/١٩٢٥م)، وكتاب في الشعر الجاهلي المنشور عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٦م)، هذا بخلاف دور الهيئة في مقاومة التصير ومشروعاتها الثقافية، التي تمثلت في التفسير الفاروقي للقرآن الكريم، ومجمع فاروق الأول للشريعة الإسلامية، كما سيتم إلقاء الضوء على الدور الاجتماعي للهيئة من خلال المواقف التي اتخذتها تجاه بعض القضايا الاجتماعية التي ظهرت خلال فترة البحث، كقضية الحبر على الملكة نازلي، وحل الوقف الأهلي، ومقاومة البدع والمنكرات والمناسبات، وسوف يتم تناولها مرتبة على النحو التالي:

أولاً: الدور الثقافي للهيئة:

لقد عاصر نشأة هيئة كبار العلماء موجة من الإختراق الثقافي الذي عم البلاد، وكان له أكبر الأثر في بلورة الأغراض التي تقوم عليها الهيئة في سبيل الدعوة إلى الله، مثل: التعريف الأوفى بالإسلام والدعوة إليه، والإرشاد إلى أصوله الإعتقادية وأحكامه الخلقية والعملية، وإحياء مساعي الكائدين للإسلام وحماية المسلمين من

تأثيرهم، والعمل على أن يحيا المسلمون حياة إسلامية صحيحة^(١)، وكان للهيئة دور كبير في مواجهة هذه التيارات الفكرية الغربية على الإسلام والمسلمين، من العلمانية والبعثات التنصيرية.... وغيرها، وما استتبع ذلك من فصل الدين عن الدولة، وتنحية الشريعة الإسلامية وقوانينها عن مجالات الحكم والقضاء، وإليك تفصيل ذلك:

١- العلمانية:

أ- تعريف العلمانية:

هي دعوة غربية عن الفكر الإسلامى وفدت إليه من خلال ثورات أوروبا على سلطان الكنيسة، التى كانت تصادر حرية العلم وتحارب العلماء،^(٢) والعلمانية اصطلاح حديث يقصد به مالىس دينيا ولا كهنوتيا، ولعله مشتق من لفظ العالم، وجاء فى بعض المعاجم " العلماني - عند الغربيين المسيحيين - من يعنى بشئون الدنيا، نسبة إلى العلم بمعنى العالم، وهو خلاف الكهنوتى " ويمكن تلخيص مفهوم هذا المصطلح فى أنه "الإيمان العقلى المادى"، وأما العلمنة فمعناها " الوصف بالعلمانية"، كان تقول علمنة الثقافة وعلمنة التعليم وتقصد بذلك الوصف بالعلمانية، ويرى البعض أن أصول العلمانية ترجع إلى ردود الفعل لثورة مارتن لوثر عام (١٥٢٦هـ / ١٥٢٠م) على البابا وانتقاده العنيف إياه؛ لبيع صكوك النفران للعصاة والخاطئين من المسيحيين مقابل مال كثير يدفع للبابا فيضمن لهم دخول الجنة، ولسخط لوثر على عبادة القديسين ودعوته إلى العمل بالكتاب المقدس وحده، وقد ترتب على ذلك تجريد الدولة من كل نشاط ديني، وعدم تحميل ميزانية الدولة شيئا من نفقات الكنائس والأديرة، وتحريم التعليم الدينى فى المدارس والمعاهد الحكومية.^(٣)

وعن مفهوم العلمانية يقول محمد البهى (من علماء الأزهر الشريف): "وهي اعتقاد بأن الدين والشئون الإيكليريكية (اللاهوتية والكنيسية) والرهبة لا ينبغى أن تدخل فى أعمال الدولة وبالأخص فى التعليم العام، ومن ثم يكون الهدف من

التحول إلى العلمانية هو التخلص من الرهينة والعهد الرهينى... العلمانية إذا تعنى الفصل الكامل بين سلطة الدولة وسلطة الكنيسة، وباعتبار أدق بين الدينوى غير المقدس والكنسى المقدس، وعلى ذلك تختص الدولة بالشئون السياسية والاقتصادية والتعليمية والتشريعية، وتختص الكنيسة بشئون الأسرة فى مراسم الزواج وطقوس الوفاة ونظام الرهينة (الإيكلروس) ".^(٤)

أما الشيخ محمد الحضر حسين فيقول: "إن الذين يدعون إلى فصل الدين عن الدولة فريقان: فريق يعترف بأن للدين أحكاماً وأصولاً تتصل بالقضاء والسياسة، ولكنهم ينكرون أن تكون هذه الأحكام والأصول كافلة بالمصالح آخذه بالسياسة إلى أحسن العواقب، ولم يبال هؤلاء أن يجهرُوا بالطعن فى أحكام الدين وأصوله وقبلوا أن يسميهم المسلمون ملاحدة؛ لأنهم معروفون بأنهم لا يؤمنون بالقرآن ولا بمن نزل عليه القرآن، و فريق آخر يرى أن الإعتراف بأن فى الدين أصولاً قضائية وأخرى سياسية، ثم الطعن فى صلاحهما إذنان بالإنفصال عن الدين، وإذا دعا المنفصل عن الدين إلى فصل الدين عن السياسة كان قصده مفضوحاً وسعيه خائباً؛ فاخترع هؤلاء طريقاً حسبه أقرب إلى نجاحهم وهو أن يدَّعُوا أن الإسلام توحيد عبادات، ويجحدوا أن يكون فى حقائقه له دخل فى القضاء والسياسة، وجمعوا على هذا ما استطاعوا من الشبه؛ لعلهم يجدون فى الناس جهالة أو غباوة، فيتم لهم ما يتروا".^(٥)

واستطرد قائلاً: "هذان مسلكان لمن ينادى بفصل الدين عن الدولة، وكلاهما يبتغى من أصحاب السلطان أن يصنعوا للأمة الإسلامية قوانيناً تناقض شريعتها، ويسلكوا بها مذاهب لا توافق ما ارتضاه الله فى إصلاحها، وكلا المسلكين وليد الإفتتان بسياسة الشهوات، وقصور النظر عما لشرعية الإسلام من حكم بالغات، أما يعلموا أن الإسلام قد جاء بأحكام وأصول قضائية، ووضع فى فم السياسة لجاماً من الحكمة، ومن ينكر ذلك فقد تجاهل القرآن والسنة ولم يحفل بسيرة الخلفاء الراشدين

إذ كانوا يزنون الحوادث بقسطاس الشريعة، ويرجعون عند الاختلاف إلى كتاب الله و سنة رسول الله (ﷺ) ". (٦)

و بخصوص علاقة الدين بالدولة يقول الشيخ محمد الغزالي (من علماء الأزهر): "أنهما وحدة واحدة لا تقبل التجزئة، وإن كل محاولة للفصل بينهما إنما هي إفساد للإسلام وعدوان على عقيدته وشريعته على السواء". (٧) ولا شك في أن الإسلام الحنيف يرفض العلمانية بشطريها سواء أكانت حسب المفهوم الأول الذى هو نبذ الدين بالكلية وطرحه بعيداً عن مجالات الحياة - سياسية، إقتصادية، إجتماعية، أخلاقية -، أم كانت حسب مفهومها الثانى وهو فصل الدين عن الدولة، أما عقيدة أهل الإسلام فتقوم على التوحيد الخالص لله تعالى، وأنه المستحق للعبادة وعدم إشراك أحد فى عبادته. (٨) ولقد تبارت أقلام مدرسة العلمنة والتغريب مروجة لمذهبها، بشتى الطرق والوسائل، وهذا ما سوف يتم التعرض له فيما يلى:

ب- مَدَنِيَّة القوانين جميعاً وتمثيل الأقليات:

فى أوئل عام (١٣٤٠ هـ / ١٩٢٢ م) نشرت جريدة الأهرام مقالة لمحمود عزضى بعنوان (مَدَنِيَّة القوانين جميعاً وتمثيل الأقليات) مهد لها بالقرار الذى أصدره أهل مركز مليج (٩) فى اجتماعهم الذى عقدوه بناحيثهم فى (٦ شوال ١٣٤٠ هـ / ٣٠ مايو ١٩٢٢ م) متضمناً المطالبة باعتبار القومية المصرية وحدها أساساً لتقرير حقوق المصريين وواجباتهم العامة، والمطالبة بتوحيد الشرائع والقضاء وجعلهما مدنيين فى الأحوال الشخصية كما فى المعاملات، أو وضع الدستور على الأقل بحالة لا تكون فى المستقبل عقبة فى سبيل التشريع المدنى، وقد أعرب عن سروره وإغباطه بهذا القرار، وأشار إلى أنه يستحق أن يقابل بالتصفيق الحاد؛ لأنهم قد أصابوا تصوير حقيقة الإصلاح فى البيئة المصرية، وأصابوا الرمى إن هم أرادوا بما يقترحون أن يفضوا إشكال ما هو قائم حينذاك من خلاف على تمثيل الأقليات العنصرية والدينية

في البرلمان، وقد علل سر ابتهاجه بهذا الاقتراح بأنه متفق مع من هم على مبدئه من أنه يجب أن تكون الوحدة القومية هي أساس التشريع بحيث لا يكون لأى اعتبار آخر دخل فيه، لكنه رأى أنه لا يمكن تحقيق هذا الاقتراح حينذاك؛ نظرا لوجود قواعد ومبادئ تراعيها الكثرة الساحقة، وليس من الممكن مع التمسك بها أن تحقق الوحدة المصرية على الوجه المطلوب ما دامت الفروق قائمة بين الأمة من جراء الإعتبارات الدينية، وعلى ذلك فإن تمثيل الأقليات العنصرية والدينية ضرورى في هذه الحالة إلى أن يجيء الوقت الذى تعمم فيه القوانين المدنية بين عامة الطوائف من غير نظر إلى الاختلاف في الأديان والتباين في المذاهب.^(١٠)

ثم ضرب مثلا لما نجم عن الفروق الدينية من بقاء الأسر غير متداخلة بل متباعدة عن بعضها البعض؛ فإسلام يسمح للمسلم بأن يتزوج من الكتابية، وهو بذلك يسمح بدخول العنصر المسلم إلى حظيرة الأسرة الكتابية؛ لكن هذه التقاليد - على حد وصفه - نفسها تأبى أن تتزوج مسلمة من كتابي؛ فتجعل باب الأسرة المسلمة محكم الإغلاق في وجه أهل الكتاب جميعا، وتمنى أن تفك تلك القيود والأغلال التي تقيد الأفكار والعواطف والأعمال وتفضى إلى جعل الأمة أشياعا وفرقا، وطالب بالمظاهر المدنية البحتة للحياة العامة جميعا، في الأسرة والتعليم والتفكير والقضاء، وفي كل ناحية من نواحي النشاط المصرى، وقد استنكر على جماعة من أحسن المفكرين في البلد عدم استطاعة واحد منهم أن يعارض في لجنة الدستور ذلك الاقتراح المقرر لمبدأ الدين الرسمى للدولة المصرية؛ لذا فلا بد من تمثيل الأقليات العنصرية والدينية مادام الدستور لا يهدم العتيق من المبادئ الاجتماعية العاملة - كما يزعم - ويبقى الهوة بين الطوائف المختلفة، وأن تقام الوحدة

القومية على دعائم متينة من التشريع المدنى، وأن تصدر القوانين الموحدة، وقد ختم مقاله بقوله: " فكروا عنا تلك الأغلال التي تريد أن تقيد فكرنا وتقيد عواطفنا وتقيد أعمالنا بدعوى أنها مثزلة خالدة، نصرخ معكم من أعماق القلوب بأن لا أقلية

ولا أكثرية وبالمدينة في التشريع كله، أما إن كنتم لا تقدرون فنحن لا نقدر أيضا".^(١١)

ومما يذكر أن الشيخ محمد هلال الإبيارى قد رد على هذه المقالة، وأخذ يفند ما جاء به محمود عزمى بقوله: "مما لا مرأى فيه أن رأى الذى ذهب إليه أهل مركز مليج وابتهج به محمود عزمى رأى لاسبيل إلى تحقيقه بحال، إذ كيف يعقل أن يكلف أهل الأديان عامة في قطر من الأقطار أن يدعوا عقائدهم وأديانهم جانباً، ونلزمهم باستبدالها بقوانين وضعية يستبطنها بعقولهم وأفكارهم، مع ما يعلمه كل واحد منا من أن العقول البشرية لا يمكنها مطلقاً أن تستقل وحدها بعلم المصالح والمفاسد التي يرتبط بها الشقاء والسعادة، مع ما نشاهده من أن لآخر أن تحبط العقول ونقصها اليوم ما أبرمت بالأمس وهلم - هذا وحده يبين لنا أن السعادة كل السعادة إنما هي في اتباع المبادئ التي تستنبط من الوحي السماوى المستحيل عليه أن يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - كان عليه أن لا يخاطر بالأديان هذه المخاطرة وأن لا يغامر بما هذه المغامرة حتى يدعو الناس إلى هذه التجربة الخطيرة، فيدعوهم إلى التخلص من ديانتهم بجرده ظنه أنها قيود عتيقة تقيد الأفكار والعواطف "بدعوى أنها مزلّة خالده"، هذا هو ما يقوله في ترويج تلك التجربة الخطيرة مدعياً أن من وراء العمل بما إسعاد الأمة وحفظ الوحدة، وهذا بعيد عن الصحة والواقع بُعد الأرض عن السماء، إذ لو تجرد الناس عن أديانهم والتجأوا إلى ما توحى إليهم عقولهم من السبل والوسائل في التشريع؛ لأصبحت الأمة في فوضى خلقية لا يعلم عاقبتها إلا الله أما ما استند إليه من أن الأديان تقصم عرى الوحدة، بتسامح الإسلام في تزوج المسلم الكتابية وعدم تسامحه في تزوج الكتابي بالمسلمة، فهو شاهد عليه لا له، ذلك لأن الإسلام راعى أن الغرض من الزوجية إنما هو وجود الرابطة الصحيحة بين الزوجين، وهي محافظة كل من الزوجين على عدم اقتراف ما يجرح عاطفة الآخر، والمسلم يوافق الكتابية في كل شيء، فهو يقدر عيسى وموسى تقديسه محمد (ﷺ)، ولكن

الكتابي ليس كذلك؛ فمحمد (ﷺ) عنده ليس بهذه المترلة، ولو أبيع له أن يتزوج بالمسلمة فلربما بدرت منه بادرة انتقاص لني المسلمة (ﷺ) إذ لا تحظر عليه عقيدته مثل ذلك، ومن ثم يكون ذلك مثيرا للغضب فيما بين الزوجين مضيعا للمقصود الحقيقي من رابطة الزواج، هذا هو السر الذي راعاه الإسلام في هذه القضية فقرر ماقرره بشأها. أما بخصوص ما أورده من أن أحسن المفكرين لم يتسن له أن يعارض في جعل الدين الرسمي للحكومة هو الإسلام فأى شيء مقتته من جعل الدين الرسمي للحكومة الإسلام !!؟ وما العواقب السيئة التي يخشاها من تقرير ذلك المبدأ في الدستور !!؟ وأى شيء يخشاه على الأقليات من وضع ذلك المبدأ في الدستور إذا كانت تلك الأقليات قد عاشت أمدا طويلا من الدهر وشرعية الإسلام هي قوانين البلاد أمنة مطمئنة متمتع بها بكل حقوقها !!؟ أف يخاف عليها بعد ذلك من وضع ذلك المبدأ في الدستور وقد صارت القوانين المدنية هي شريعة الأمة !!؟ وليذكر أية حكومة غير الحكومة المصرية لم تراع حق الأكثرية، ويا ليتة قصرا اعتراضه على مراعاة حق الأكثرية في جعل الدين الرسمي للحكومة هو الدين الإسلامي، بل طالب بأن لا يتعرض الدستور لدين من الأديان، صارفا النظر عن أنه لا سبيل إلى إهمال حق الأكثرية بأى وجه من الوجوه، وغير مراعاة ما قرره المرسوم الملكي في نظام الوراثة من اعتبار الإسلام ديناً لمن يتولى الملك، فما علاقة تمثيل الأقليات بجعل الدين الرسمي هو الإسلام ؟ وهل في ذلك شيء من الإجحاف بحقوق الأقليات ؟ " (١٢)

ويتبين مما سبق أن محمود عزمي قد خاض في أمور خطيرة لا يستطيع ذو دين يغار على دينه، أو راغب في الخلود والسكينة يحترم الحقوق والعواطف أن يسكت على ما أبرزه عزمي في مقاله هذا الذي مس به كرامة الدين وانتهك فيه حرمة الأنبياء والمرسلين؛ مما نجم عنه قيام ثورة عامة بين علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم هيئة كبار العلماء، وكتبوا إلى شيخ الأزهر محمد أبو الفضل الجزاوى -باعتباره صاحب الهيمنة العامة على الشئون الدينية - أمر ذلك الحادث الجلل، موضحين له كيف أن

نشر مثل هذه الأفكار في أمة كالأمة المصرية سوف يتجم عنه فتنة دهماء لا تحمد مغبة السير فيها، لاسيما وهي أحوج ما تكون فيه إلى الوثام والانتلاف، وأن من الناس من يضحى بنفسه في سبيل عقيدته وهي أعز عليه من كل شيء، كما أعربت الهيئة أيضا عن حزنها الشديد من أن يقوم مسلم وسط بلد إسلامي فيه أشهر علماء الدنيا وأكبر جامعة دينية صارت مصر بها كعبة القصاد من أنحاء المعمورة، وهي ميزة كبرى لم يشارك مصر فيها بلد آخر، بالإساءة إلى الأمة وإلى الحكومة وإلى السلطان فؤاد بلا أدنى حياء ولا وجل، مستثيرا فتنة توشك أن تعم البلاد من أدناها إلى أقصاها، أن لم يتداركها السلطان فؤاد بمعاملة هؤلاء الملحدين بما يقيمهم ويعرفهم قدرهم فسيلحقوا بالناس شرأ مستطيراً، لذا فهم يلتسمون من شيخ الأزهر أن يرفع شكواهم هذه إلى السلطان، راجين أن لا يفض الطرف عن مقالات يكتبها المرجفون في الصحف السيارة لهدم الدين^(١٣).

وقام شيخ الجامع الأزهر بدوره برفع هذه الشكوى إلى الديوان الملكي لعرضها على السلطان فؤاد للنظر فيها، ومضمونها: "أتشرف بأن أرجو من دولتكم تفضلوا برفع ما يأتي إلى السدة الملكية العلية؛ لأن جمعا من علماء الجامع الأزهر الشريف من هيئة كبار العلماء وغيرهم اطلعوا على مقالة أدرجت في عدد (١٣٧٦١) من جريده الأهرام يوم (٧ شوال ١٣٤٠ هـ / ٣ يونية ١٩٢٢م) تحت عنوان (مدنية القوانين جميعا وتمثيل الأقليات)، إمضاء "محمود عزمي"، فكتبوا إلى يشكون مما تضمنته هذه المقالة من مس كرامة الدين وانتهاك حرمة الأنبياء والمرسلين، وتهيج العواطف في وقت الحاجة إلى الهدوء والسكينة، والخوف من وجود مبادئ سوفيتية غير منظمة بمصر، وفتنة توشك أن تعم البلاد من أدناها إلى أقصاها إن لم يتداركها جلالة مولانا السلطان الحارس الوحيد للدين، وطلب من هؤلاء العلماء أن أعرض شكواهم على الأعتاب الملكية، واثقين بأن جلالة مولانا السلطان - أعزه الله وأيد ملكه - يتصرف في ذلك بحكمته العالية ورأيه السديد".^(١٤)

وهنا تسكت المصادر والمراجع عن ذكر النتائج التي أسفرت عن هذا الموقف الذى اتخذته الهيئة تجاه محمود عزمى، ولا سيما التماسهم إلى شيخ الأزهر وسلطان مصر؛ لاتخاذ القرار المناسب تجاه هذا الكاتب، وإن كان قد كتب بعد نشر هذا المقال بقليل أن محمود عزمى نظرا لقيام هجوم ضار ضده حول ما كتب فى هذا المقال، فإنه صرح بكفه فى الخوض فى هذه المباحث؛ ولكنه كتب بعد ذلك فى الموضوع نفسه دون مبالاة مما يلاقه من هجوم ضد أفكاره، وفى المقابل قدم الشيخ محمود أبو العيون نصيحته إلى العلماء وغيرهم أن يغلقوا هذا الباب، ويكفى ما كتب عنه اتقاء شر ما لا تحمد مغبته، مما قد يؤدى إلى فتنة طائفية بين الأديان المختلفة. (١٥)

وعلى كل فإنه يمكن القول بأن الهيئة كانت فى حالة ترقب لما يجد على المجتمع المصرى من أفكار غريبة على الدين، من الممكن أن تؤدى إلى فتنة ضارية ما بين مؤيد ومعارض، وتعجز الحكومة عن قمعها، وإن دل ذلك على شيء فانما يدل على مدى حرص الهيئة الشديد على سيادة الأمن والسلام داخل المجتمع المصرى كله.

ج - كتاب الإسلام وأصول الحكم:

يعد كتاب الإسلام وأصول الحكم من أخطر المؤلفات التى روجت لفصل الدين عن الدولة، (١٦) فمنذ أن عرفت الطباعة طريقها إلى بلادنا لم يحدث أن أخرجت المطبعة كتابا أثار من الضجة واللفظ والمعارك والصراعات مثلما أثار هذا الكتاب، الذى أصدره الشيخ على عبد الرازق (١٧) فى عام (١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م)، ولم تكن أهمية هذا الكتاب وخطورته نابعتين من أنه دعوة إلى " العلمانية " وفصل الدين عن الدولة... وإنما كانت خطورته فى أنه أول محاولة " لأسلمة العلمانية " والإدعاء بأن الإسلام علماني؛ لأن أصوله - قرآنا ، وسنة، وإجماعاً - لا تقول إنه " دين ودولة "... بل هو دين لا دولة، ورسالة روحية لا تعنى بالسياسة، ولا تطلب حكومة بعينها، ولا شأن لها بتنظيم المجتمع وتحديد لون خاص للعميران !.....

فخطورته نابعة من أنه كتاب "إسلامي" كتبه أحد علماء الأزهر وقضاة الشرع، وعلى غلافه عنوان "الإسلام وأصول الحكم، بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام".^(١٨)

إذ حاول الشيخ علي عبد الرازق من خلال هذا الكتاب أن يثبت أن الإسلام لم يتورط في وضع أى نظام خاص للمبادئ السياسية، ومن هذا المنطق ناقش قضية الخلافة ليثبت أن مفهوم الخلافة قد أسىء فهمه، فالتبى لم يكن له خليفة على أساس أن السلطة المستمدة من الله التى كان يتمتع بها النبى قد انتهت بوفاة، وأن جميع الخلفاء الآخرين كانوا حكاما سياسيين وليسوا حكاما روحانيين أو دينيين، وأن الدين لا علاقة له بالشكل الذى تتخذه حكومة وأخرى، وليس هناك ما يمنع المسلمين من إلغاء نظامهم السياسى القديم وبناء آخر جديد على قواعد وأسس أفضل تتبع من تجربة الأمم، فى هذا الإطار ناقش الشيخ علي عبد الرازق مسألة ولاية الرسول (ﷺ)؛ ليؤكد على أن هذه الولاية لم تكن ولاية دنيوية -وفقا لما جاء فى القرآن والسنة-. وإنما كانت ولاية دينية؛ لأنها عبرت عن ولاية الرسول على أتباعه والمؤمنين برسالته، ولم يكن لها علاقة بوجه عام بالملك أو الولاية الدنيوية، ومن هنا خلت حياة الرسول (ﷺ) -كما يشير الشيخ علي عبد الرازق- من مظاهر الحكومة السياسية، واتساقا مع هذا الرأى وصف الوحدة الإسلامية التى تحققت فى عهد الرسول (ﷺ) والتى شكلت الأمة الإسلامية بأنها كانت وحدة روحية من المسلمين الذين لبوا نداء الإسلام واحتشدوا تحت رايته، رغم انتمائهم إلى شعوب وقبائل مختلفة، وخضوعهم بالتالى لأنظمة سياسية متباينة، ويصل الشيخ علي عبد الرازق من ذلك إلى أن الوحدة التى نشأت فى زمن الرسول (ﷺ) لم تكن بأى حال وحدة سياسية؛ لأنها اعتمدت على وحدة الإيمان والعقيدة، واستند فى إثبات رأيه على عدة حجج، منها: سيرة الرسول (ﷺ) ذاتها التى لم ير فيها أى محاولة للتدخل من أجل تغيير الاتجاهات السياسية للأمم المختلفة، أو لطريقة حكمها، أو لطبيعة العلاقات

الإجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، القائمة بين شعوب أمة واحدة أو بينها وبين الأمم الأخرى، ولم ينكر الشيخ على عبد الرازق أهمية السنن والفرائض والقوانين التي أتى بها الرسول (ﷺ) للعرب وغير العرب من المسلمين، والتي كان لها تأثير في مختلف سبل حياة هذه الأمم، ولكنه يشير إلى أن هذه القوانين والسنن والمنهيات لم يكن لها علاقة مباشرة بطرق الحكومة السياسية أو سن الشرائع الضرورية لحكومة حضارية، فجوهر ما جاء به الإسلام ينصب على العلاقات الشرعية والخارج، والزكاة، والحدود التي تنتمي في النهاية إلى العقيدة نفسها. ^(١٩)

ومن هنا يخلص الشيخ على عبد الرازق من مجمل ما طرحه في كتابه إلى أن الدين الإسلامي يرى من فكرة الخلافة، ويرى أيضا من كل ما أحاط بها من مظاهر الخوف وعظمة القوة، إذ أن إنشاء الخلافة لم يكن له علاقة بالوظائف الدينية، وأن الخلافة لم تكن أكثر من سلطة قضائية وشرعية لاستخدام القوة والولاية، وهي تعبر بالضرورة عن وظائف سياسية بحتة وليس لها أى دخل بالدين، والدين لا يقرها ولا ينفيها أيضا فهو لم يأمر بها ولم ينه عنها؛ لأنه ببساطة ترك للمسلمين حرية الاختيار، ويرى الشيخ على عبد الرازق أن حرية الاختيار يجب أن يحكمها العقل فيتأسس شكل الحكم على تجارب الأمم الأخرى والأحكام والقوانين السياسية؛ لأنه ليس هناك شيء في الدين يمنع المسلمين من مناقشة الأمم الأخرى في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وبالتالي فالمسلمون أحرار في النظام الخلافي وفي تأسيس قواعد ملكهم، وتكون ولايتهم طبقا لقواعد الحكم المستمدة من خبرات الأمم. ^(٢٠)

ولما ألفت هذه الأفكار وسط الظروف السياسية، والملايسات الدولية، والعوامل الخاصة بالمتجمع المصرى والمجتمعات الإسلامية يومئذ، والتي ساهمت وساعدت على أن يكون لهذا الكتاب كل ذلك الخطر الذى كان له، وأن تحدث بسببه تلك المعركة الكبرى التي انعدم نظيرها. ولو أن هذا البحث قد جاء في ظرف غير الذى جاء فيه؛ لما أثار ما أثار من جدل وعراك، ولكن الذى حدث أن هذا

البحث قد كتب ودفعت به المطبعة المصرية إلى المجتمع المصري والمجتمعات العربية الإسلامية في وقت كانت فيه قضية الخلافة الإسلامية مثارة، بل كانت قضية القضايا وأهم أحداث الساعة لدى العديد من الدوائر والأوساط، كما تطلعت لملء هذا المنصب المهيب عروش وأمراء، كان في مقدمتهم الملك فؤاد، ومن ثم فإن كتاب " الإسلام وأصول الحكم " لم يكن بحثاً أكاديمياً من أبحاث السياسة أو علم الكلام عند المفكرين والمثقفين المسلمين، وإنما كان بالدرجة الأولى وقبل كل شيء جهداً سياسياً في معركة سياسية حامية، بل ضارية، وقائمة على قدم وساق، كما كان تحدياً لعروش وملوك بكل ما ورائها من قوى وإمكانات، و مناوأة لقطاعات عريضة ذات نفوذ في مختلف أنحاء العالم الإسلامي.^(٢١)

وعندما نشر هذا الكتاب قدمت إلى مشيخة الجامع الأزهر عرائض وقع عليها جم غفير من العلماء في تواريخ (٢٣ ذى القعدة، وغرة ٨ ذى الحجة ١٣٤٣ هـ / ١٥ و ٢٣ و ٣٠ يولية ١٩٢٥ م) تضمنت أن الكتاب المذكور يحوى أموراً مخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة، منها:

١- جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لاعلاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.

٢- أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي (ﷺ) كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين.

٣- أن نظام الحكم في عهد النبي (ﷺ) كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للحيرة.

٤- أن مهمة النبي (ﷺ) كانت بلاغا للشريعة مجردة عن الحكم والتنفيذ.

٥- انكار إجماع الصحابة على وجوب تنصيب الإمام، وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا.

٦- إنكار أن القضاء وظيفة شرعية.

٧- أن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده (رضي الله عنه) كانت لا دينية.

وبناء على ذلك قرر شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي اجتماع هيئة كبار العلماء بصفة تأديبية في (١٥ المحرم ١٣٤٤ هـ / ١٥ أغسطس ١٩٢٥ م)، وأعلن ذلك للشيخ علي عبد الرازق في (٨ المحرم ١٣٤٤ هـ / ٢٩ يوليو ١٩٢٥ م)، وكلفة الحضور أمام هيئة كبار العلماء في التاريخ المذكور. (٢٢)

وبالفعل اجتمعت الهيئة في التاريخ المحدد برئاسة شيخ الجامع الأزهر وحضور ثلاثة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء - وهم: محمد حسنين العدوي، أحمد نصر العدوي، محمد نجيت المطيعي، محمد شاكر، محمد أحمد الطوخى، إبراهيم الحديدي، محمد الجندي، عبد المعطي الشرشيمي، يونس موسى العطافي، عبد الرحمن قراعة، عبد الغنى محمود، محمد إبراهيم السمالوطي، يوسف نصر الدجوى، إبراهيم بصيلة، محمد الأحمدى الظواهري، مصطفى الهياوى، يوسف شلى الشبراخيمى، محمد سبيع الذهبى^(٢٣)، محمود حمودة، أحمد الدلبشانى، حسين والى، محمد الحلبى، سيد على المرصفى - ولم يحضر الشيخ علي عبد الرازق وإنما أرسل خطاباً مؤرخاً في (١٤ المحرم ١٣٤٤ هـ / ٤ أغسطس ١٩٢٥ م) يطلب فيه إعطاءه فرصة طويلة تكفى لإعداد ما يلزم للمناقشة، وقد عرض الخطاب على الهيئة في هذه الجلسة فقررت تأجيل النظر في الموضوع إلى (٢٥ المحرم ١٣٤٤ هـ / ١٥ أغسطس ١٩٢٥ م)، وأعلن ذلك للشيخ علي عبد الرازق في (٢٢ المحرم ١٣٤٤ هـ / ١٢ أغسطس ١٩٢٥ م)، وعلى ذلك اجتمعت الهيئة للمرة الثانية في الميعاد المحدد لذلك برئاسة شيخ الجامع الأزهر وحضور أربعة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء، وهم المذكور أسماؤهم أولاً علاوة على الشيخ دسوقي عبد الله العربى، وقد حضر علي عبد الرازق أمام هذه الهيئة وسئل عن كتابه " الإسلام وأصول الحكم "، فاعترف بصدوره منه،

ثم تليت عليه التهم الموجهة إليه ومآخذها من كتابه، وقبل إجابته عنها وجه دفاعاً فرعياً، وهو أنه لا يعتبر نفسه أمام هيئة تأديبية وطلب ألا تعتبر الهيئة حضوره أمامها اعترافاً منه بأن لها حقاً قانونياً، وبعد المداولة القانونية في هذا الدفاع قررت الهيئة رفضه اعتماداً على أنها تنفذ حقاً خوله إياها القانون، وهى المادة الأولى بعد المائة من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية رقم (١٠ لسنة ١٩١١).^(٢٤)

ثم دعى على عبد الرازق أمام هذه الهيئة فأعلن له الرئيس رفض دفاعه طبقاً للمادة المذكورة، فطلب الشيخ على عبد الرازق أن تسمع له الهيئة مذكرة أعدها للدفاع عن التهم الموجهة إليه، فأذن له الرئيس أن يتلوها فتلاها، ومن خلالها حاول أن ينفي عن نفسه التهم السبع الموجهة إليه، وأن يدلل على صدق كلامه ببعض الفقرات الواردة في كتابه^(٢٥) وبعد الفراغ من تلاوتها وتوقيعه على كل ورقة منها أخذت منه وحفظت في مضبطة الجلسة. ثم انصرف، وأخذت الهيئة في النظر في التهم الموجهة إليه وبعد المداولة القانونية رأت هيئة كبار العلماء ما يأتى:

١- دعوة أن الشريعة الإسلامية روحية محضة: " من حيث أن الشيخ علياً جعل الشريعة الإسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتفويض في أمور الدنيا، فقد قال في ص ٧٨ و ٧٩: " والدنيا من أولها لأخرها وجميع ما فيها من أغراض وغايات أهون عند الله من أن يقيم على تدبيرها غير ما ركب فينا من عقول وحبانا من عواطف وشهوات، وعلمنا من أسماء و مسميات، هى أهون عند الله من أن يبعث لها رسولا، وأهون عند رسل الله تعالى من أن يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها"، وقال في ص ٨٥: " إن كل ما جاء به الإسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات، فإنما هى شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينيه لا غير، وسيان بعد ذلك أن تتضح لنا تلك المصالح الدينية أم تخفى علينا ؟ وسيان أن يكون منها للبشر مصلحة مدنية أم لا ؟ فذلك مالا ينظر الشرع السماوى إليه ولا ينظر إليه

الرسول (ﷺ)، الدين الإسلامي بإجماع المسلمين ما جاء به (ﷺ) من عقائد وعبادات ومعاملات لإصلاح أمور الدنيا والآخرة، وإن كتاب الله تعالى وسنة رسوله (ﷺ) كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في أمور الدنيا وأحكام كثيرة في أمور الآخرة، والشيخ على في ص ٧٨ و ٧٩ يزعم أن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله (ﷺ) تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم. وفي ص ٨٥ زعم أن ما جاء به الإسلام إنما هو المصلحة الأخروية لا غير، وأما المصلحة الدنيوية أو المصلحة الدنيوية، فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي إليه ولا ينظر إليه الرسول، وواضح من كلامه أن الشريعة الإسلامية عنده شريعة روحية محضة جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربّه فقط، أما ما بين الإنسان وأخيه الإنسان من المعاملات الدنيوية وتدبير الشئون العامة فلا شأن للشريعة به، وليس من مقصدها، وهل في استطاعة الشيخ على أن يشطر الدين الإسلامي شطرين؟! وبلغى منه شطر الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا، ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسوله (ﷺ) عرض الحائط؟! وقد قال الشيخ على في دفاعه: إنه لم يقل ذلك مطلقاً لا في الكتاب ولا في غير الكتاب، ولا قال قولاً يشبهه أو يدانيه، وقد علمت أن ذلك واضح في كلامه الذي نقلناه إليك، وقد ذكر مثله في مذكرة دفاعه، وقال في دفاعه أيضاً: "إن النبي (ﷺ) قد جاء بقواعد وآداب وشرائع عامة، وكان فيها ما يمس إلى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الأمم، فكان فيها: بعض أنظمة للعقوبات، وللجيش والجهاد، وللبيع والمداينة، والرهن، ولآداب الجلوس والمشي، والحديث.... إلخ ص ٨٤"، غير أنه قال عقب ذلك، ص ٨٤ أيضاً: "ولكنك إذا تأملت وجدت أن كل ما شرعة الإسلام وما أخذ به النبي (ﷺ) والمسلمون من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم.... إلخ" فتأخير كلامه في الصفحة المذكورة يهدم دفاعه، ولا ينفعه ركونه إلى حديث: { لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضه لما متع الكافر منها بشربة ماء }^(٦). وحديث { أنتم أعلم بأمور دنياكم }؛ لأن الحديث الأول ضعيف لا

يصلح حجة، وهو على فرض صحته وارد في معرض التزهيد في الدنيا وعدم الإفراط في طلبها، وليس معناه كما يزعم الشيخ على، أن تترك الناس فوضى تتحكم فيهم العواطف والشهوات، ليس لهم حدود يقفون عندها، ولا معالم ينتهون إليها، ولو لم يكن معناه كما ذكرنا لهدم آيات الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا، وصادم آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (٢٧)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ تَفْصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٢٨)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٢٩)، ولأن الحديث الثاني وارد في تأبير النخل وتلقيحه، ويجرى فيما يشبه ذلك من شئون الزراعة وغيرها من الأمور التي لم تجيء الشريعة بتعليمها، وإنما تجيء لبيان أحكامها من حل وحرمة، وصحة وفساد، ونحو ذلك، يعلم ذلك من له صلة بكتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، هل يجترئ الشيخ على أن يسليح الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا من الدين، ويترك الناس لأهوائهم، ويقول: "إن ذلك من الأغراض الدنيوية التي أنكر النبي (ﷺ) أن يكون له فيها حكم وتدبير" ويدعى على النبي (ﷺ) هذه الدعوى، وهل يرى الشيخ على أن تدبير أمور الدنيا وسياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (٣٠)، وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٣١) ويقول أيضا: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ (٣٢)، وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله في شأنهما: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ * وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ (٣٣) وماذا يعمل الشيخ على في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (٣٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعِ

أَهْوَاءَهُمْ ﴿٣٥﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ﴿٣٦﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ ﴿٣٧﴾، وقوله تعالى في شأن الزوجين: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ ﴿٣٨﴾ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ﴿٣٩﴾ وماذا يعمل الشيخ على في مثل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما: { ان ابنة النضر أخت الربيع لطمت جارية فكسرت سنها، فاخصمت الجارية إلى النبي (ﷺ) فأمر بالقصاص: فقالت أم ربيع: يا رسول الله أتقتص من فلانة؟ لا والله!! فقال: سبحان الله يا أم الربيع!! كتاب الله القصاص { (٤٠)، ومثل ما رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) أنه قال: { قضى رسول الله (ﷺ) بالشفعة في كل ما يقسم، فإذا وقعت الحدود وصُرِفَت الطرق فلا شفعة { (٤١)، وما رواه أيضا عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه قال: { قضى رسول الله (ﷺ) إذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع { (٤٢)، وما رواه مسلم عن صحيحه عن ابن عباس (رضي الله عنه) { أن رسول (ﷺ) قضى باليمين على المدعى عليه { (٤٣)، وما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس (رضي الله عنه) { أن رسول (ﷺ) قضى باليمين على من أنكر {، ومارواه أيضا عن ابن عباس (رضي الله عنه) { أن رسول الله (ﷺ) قضى بيمين وشاهد { (٤٧).

٢- دعوة أن جهاده (ﷺ) كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين: " ومن حيث أنه زعم أن الدين لا يمنع من جهاد النبي (ﷺ) كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين فقد قال في ص ٥٢: " وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لجرد الدعوة إلى الدين، ولا لحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله. " ثم قال في ص ٥٣: " وإذا كان النبي (ﷺ) قد لجأ إلى القوة والرهبة، فذلك لا يكون في سبيل الدعوة إلى الدين، وإبلاغ رسالته إلى العالمين، وما يكون لنا أن نفهم إلا أنه

كان في سبيل الملك !! ". فالشيخ على في كلامه هذا يقطع بأن جهاد النبي (ﷺ) كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين !! وفي كلامه الذي سنذكره يزعم أن الدين لا يمنع من أن جهاده (ﷺ) كان في سبيل الملك، فقد قال في ص ٥٤: " قلنا إن الجهاد كان آية من آيات الدولة الإسلامية ، ومثالا من أمثلة المشيخون الملكية، وإليك مثل آخر كان في زمن النبي (ﷺ) عمل كبير متعلق بالشئون المالية من حيث الإيرادات والمصروفات، ومن حيث جمع المال من جهاته العديدة (الزكاة والجزية والغنائم... إلخ). ومن حيث توزيع ذلك كله في مصارفه ، وكان له (ﷺ) سعاه وجباه يتولون ذلك له، ولا شك أن تدبير المال عمل ملكي، بل هو أهم مقومات الحكومات، ثم قال في ص ٥٥: " إذا ترجع عند بعض الناظرين إعتبار تلك الأمثلة، واطمأن إلى الحكم بأنه (ﷺ) كان رسولا وملكا، فسوف يعترضه حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير، فهل كان تأسيسه (ﷺ) للمملكة الإسلامية وتصرفه في ذلك الجانب شيئا خارجا عن حدود رسالته (ﷺ) ؟ أم كان جزءا مما بعثه الله له وأوحى به إليه؟ فأما أن المملكة النبوية عمل منفصل عن دعوة الإسلام وخارج عن حدود الرسالة، ولذلك رأى لا يعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكله ولا يذكر في كلامهم ما يدل عليه ، وهو على ذلك رأى صالح لأن يذهب إليه، ولا نرى القول به يكون كفراً ولا إحاداً، وربما كان محمولاً على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الإسلامية من إنكار الخلافة في الإسلام مرة واحدة، ولا يهولئك أن تسمع أن للنبي (ﷺ) عملا كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة، وأن ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل الديني الذي لا علاقة له بالرسالة فذلك قول إن أنكرته الأذن؛ لأن التشديق به غير مألوف في لغة المسلمين ، فقواعد الإسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي (ﷺ) كل ذلك لا يصادم رأيا كهذا ولا يستفظعه، بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا، ولكنه على كل حال رأى نراه بعيدا. " فالشيخ على أخذ من ص ٥٤ يقول: " إن الجهاد كان مثالا من أمثلة الشئون الملكية فهو إذن في

سبيل الملك لا في سبيل الدين"، وأخذ من ص ٥٥ يقول: "وهو على ذلك رأى صالح؛ لأن يذهب إليه ولا نرى القول به يكون كفراً ولا إلحاداً"، ثم قال بعد ذلك: "فقواعد الإسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي (ﷺ) كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظعه بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا، ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً". فعلم من كلامه هذا أن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي (ﷺ) كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين، ولا لإبلاغ الدعوة إلى العالمين، وهذا أقل ما يؤخذ عليه في مجموع نصوصه، وهو لم يقف عند هذا الحد، بل كما أجاز أن يكون الجهاد في سبيل الملك ومن الشئون الملكية، أجاز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضاً، وجعل كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود رسالة النبي (ﷺ) لم يزل به وحى ولم يأمر به الله تعالى. ومن حيث إن دفاع الشيخ على بقوله: "إننا قد استقصينا الكتاب أيضاً فلم نجد ذلك القول فيه، وربما كان استنتاجاً لم نمتد إلى مقدماته" غير صحيح؛ لأن ما أقم به تجده صريحاً في ص ٥٢، ٥٣، ٥٤ وفي ص ٥٥ حيث يقول: "وهو على ذلك رأى صالح لأن يذهب إليه، ولا نرى القول به يكون كفراً ولا إلحاداً"، وحيث يقول بعد ذلك: "فقواعد الإسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي (ﷺ)، كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظعه، بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا" ومن حيث إن دفاع الشيخ على بقوله: "إنه رأى من الآراء لم نرض به ومذهب رفضنا آخر الأمر أن نذهب إليه" غير مطابق للواقع؛ لأنه قال: "وهو على ذلك رأى صالح لأن يذهب إليه إلى آخره"، وقوله بعد ذلك: "ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً" لا ينفعه فإنه مع قوله: وهو على ذلك رأى صالح لأن يذهب إليه إلى آخره، أسلوب تجويز لا أسلوب رفض، يعرف ذلك من له إلمام بالمنطق وأساليب الكلام. وقال الشيخ على في دفاعه بعد ذلك: "بل نحن قررنا ضد ذلك على خط مستقيم ص ٧٠ حيث قلنا: "وفي سبيل هذه الوحدة الإسلامية ناضل -عليه الصلاة والسلام- بلسانه ولسانه"،

وقلنا في ص ٧٩: " لا يريك هذا الذى تراه أحيانا فى سيرة النبى (ﷺ) فيبدو لك كأنه عمل حكومى، ومظهر للملك والدولة ، فانك اذا تأملت لم تجده كذلك، بل هو لم يكن إلا وسيلة من الوسائل التى كان عليه (ﷺ) أن يلجأ إليها؛ تثبيتا للدين وتأييداً للدعوة، وليس عجيبا أن يكون الجهاد وسيلة من تلكم الوسائل "، ودفاعه هذا لا يجدى، فإنه زعم إن ما قاله هنا ضد لما اتهم به، والواقع أنه ليس ضدا؛ لأنه ساقه محتملا أن يكون نضاله وجهاده -عليه الصلاة والسلام- مما خرج عن حدود رسالته (ﷺ)، وأن يكون جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به إليه على الرايين اللذين قررهما الشيخ على؛ فالتهمة الموجهة إليه باقية، والشيخ على بذلك لا يمنع أن يصادم صريح آيات الكتاب الكريم، فضلا عن صريح الأحاديث المعروفة، ولا يمنع أن ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، قال الله تعالى : ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤٨) وقال تعالى: ﴿فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾^(٤٩)، وقال تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾^(٥٠)، وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٥١) وقال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(٥٢) وقال تعالى فى بيان مصارف الزكاة : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٥٣) وقال تعالى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(٥٤)، وقال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٥٥).

٣- دعوى أن نظام الحكم فى عهد النبى (ﷺ) كان موضع غموض أو اضطراب أو نقص: " ومن حيث أنه زعم أن نظام الحكم فى عهد النبى (ﷺ) كان موضع غموض أو إهمام أو اضطراب أو نقص وموجبا للحيرة فقد قال فى ص ٤٠: " لاحظنا أن حال القضاء زمن النبى (ﷺ) غامضة ومبهمه من كل جانب ". وقال فى

ص ٤٦: "كلما أمعنا تفكيراً في حال القضاء زمن النبي (ﷺ)، وفي حال غير القضاء أيضاً من أعمال الحكم وأنواع الولاية وجدنا إيهاما في البحث يتزايد، وخفاء في الأمر يشتد، ثم لا تزال حيرة الفكر تنقلنا من لبس إلى لبس، وتردنا من بحث إلى بحث إلى أن ينتهي النظر بنا إلى غاية ذلك المجال المشتبه الخائر". وقال في ص ٥٧: "إذا كان رسول الله (ﷺ) قد أسس دولة سياسية، أو شرع في تأسيسها، فلماذا خلت دولته إذا من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم؟! ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة؟! ولماذا لم يتحدث إلى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟! ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟! ولماذا، ولماذا؟! نريد أن نعرف منشأ ذاك الذي يبدو للناظر كأنه إيهام أو اضطراب أو نقص أو ما شئت فسمه في بناء الحكومة أيام النبي (ﷺ) وكيف كان ذلك وما سره؟". وهذا تصريح من الشيخ على بما يثبت التهمة، وإذا كان قد اعترف ببعض أنظمة الحكم في الشريعة الإسلامية فإنه نقض الاعتراف وقرر أن هذه الأنظمة ملحقه بالعدم، قال في ص ٨٤: "ربما أمكن أن يقال إن تلك القواعد والآداب والشرائع التي جاء بها النبي (ﷺ) للأمم العربية ولغير الأمم العربية أيضاً كانت كثيرة، وكان فيها ما يمس إلى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الأمم، فكان فيها بعض أنظمة للعقوبات وللجيش وللجهاد وللبيع والمداينة والرهن، وآداب الجلوس والمشى والحديث، وكثير غير ذلك" ثم قال: "ولكنك إذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الإسلام وأخذ به النبي (ﷺ) والمسلمون من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي، ولا من أنظمة الدولة المدنية، وهو يعد إذا جمعه لم يبلغ أن يكون جزءاً يسيراً مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين" ومن حيث قوله في دفاعه: إنه ساق ذلك مساق الاعتراض على من يقول أن النبي (ﷺ) كان صاحب حكومة، وأنه أخذ في رد الاعتراض عقب توجيهه، ولكنه رد الاعتراض بجوابين لم يرتض واحداً منهما ص ٥٩ و ٦٣ فالتهمة باقية، وقد

رضيهما لنفسه بعد ذلك في قوله: " إنما كانت ولاية محمد (ﷺ) على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم ". ص ٨٠ وهذه هي الطريقة الخطيرة التي عرج إليها، وهي إنه جرد النبي (ﷺ) من الحكم، وقال: " رسالة لا حكم ، ودين لا دولة ". وما زعمه الشيخ على مصادماً لصريح القرآن الكريم، فقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (٥٦)، وقال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٥٧)، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٥٨)، وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (٥٩)، ومعلوم أن الرد إلى الله بالرجوع إلى كتابه الكريم، والرد إلى الرسول بالرجوع إلى سنته (ﷺ) الشريفة، وقال تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (٦٠) والدين عند المسلمين ماجاء به محمد (ﷺ) من عند الله في معاملة الخالق والمخلوق " (٦١).

٤- دعوى أن مهمة النبي (ﷺ) كانت بلاغاً للشرعية مجردة عن الحكم والتنفيذ: " ومن حيث أنه زعم أن مهمة النبي (ﷺ) كانت بلاغاً للشرعية مجردة عن الحكم والتنفيذ، فقد قال الشيخ على في ص ٧١: " ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي (ﷺ) لم يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان، ثم عاد فأكد ذلك فقال في ص ٧٣: " القرآن كما رأيت صريح في أن محمداً (ﷺ) لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس، وأنه لم يكلف شيئاً غير ذلك الإبلاغ، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه ". ولو كان الأمر كما زعم هو لكان ذلك رفضاً لجميع آيات الأحكام الكثيرة في القرآن الكريم، ودون ذلك خرط القتاد، وقد قال الشيخ على في دفاعه: " إنه قرر في مكان آخر من الكتاب بصراحة لا مواربة فيها أن النبي (ﷺ) سلطاناً عاماً، وأنه ناضل في سبيل

الدعوة بلسانه وسنانه ". وهذا دفاع لا يجدى، إذ لو كان معنى ذلك الذى قرره فى ص ٦٦ و ٧٠ كما أشار إليه أن عمل رسول الله (ﷺ) السماوى يتجاوز حدود البلاغ المجرد عن كل معانى السلطان، لما كان سائغا أن يقول بعد ذلك فى ص ٧١ أن آيات الكتاب متضاربة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان، وأن يقول بعد ذلك فى صفحة ٧٣ أن القرآن صريح فى أن النبى -عليه الصلاة والسلام- لم يكن عمله شيئا غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس، ولم يكلف شيئا غير ذلك، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه، والواقع أن السلطان الذى أثبتته إنما هو السلطان الروحى، كما صرح به فى مذكرة دفاعه، حيث قال فيها: " أن الرسول (ﷺ) يستولى على كل ذلك السلطان، لا من طريق القوة المادية وإخضاع الجسم، كما هو شأن الملوك والحكام، ولكن من طريق الإيمان به إيمانا قلبيا والخضوع له خضوعا روحيا"، فكان دفاعه إثباتا للتهمة لا نفيها لها، مع العلم بأنه قد نسب فى ص ٦٥ و ٦٦ السلطان إلى عوامل أخرى من نحو الكمال الخلقى والتميز الاجتماعى، لا إلى وحى الله وآيات كتابه الكريم، كما أنه جعل الجهاد فى موضع آخر من كتابه وسيلة كان على النبى (ﷺ) أن يلجأ إليها لتأييد الدعوة، ولم ينسبه إلى وحى الله وأمره !! وكلام الشيخ على مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذى يرد عليه زعمه، ويثبت أن مهمته (ﷺ) تجاوزت البلاغ إلى غيره من الحكم والتنفيذ، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (١٢)، وقال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (١٣)، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾ (١٤)، وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (١٥)، وقال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ

صَاغِرُونَ»^(٦٦)، وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٦٧)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾^(٦٨)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٦٩)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأُضْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأُضْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأُقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٧٠) وكلام الشيخ على مخالف أيضاً لصريح السنة الصحيحة، فقد روى البخارى فى صحيحة أنه (ﷺ) قال: { أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام }^(٧١). وروى عن أبى سلمه، وعن أبى هريرة (رضي الله عنه) { أنه أتى النبى (ﷺ) برجل قد شرب فقال: إضربوه }^(٧٢)، وروى عن عائشة -رضى الله عنها- { أن قريشاً أهتمهم المراه المخزومية التى سرقت، وقالوا: من يكلم رسول الله (ﷺ) ومن يجترئ عليه إلا أسامة، حب رسول الله (ﷺ) فكلم رسول الله (ﷺ) فقال: " أتشفع فى حد من حدود الله ثم قام فخطب فقال: يا أيها الناس إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فىهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فىهم أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها }^(٧٣) فهل يجوز أن يقال بعد ذلك أن عمل محمد (ﷺ) السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان، وأنه (ﷺ) لم يكلف بأن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه !!؟ وهل يجوز أن يقال بعد ذلك إن القرآن الكريم صريح فى أنه لم يكن فى عمله (ﷺ) شئ غير إبلاغ رسالة الله إلى الناس، وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه !!؟^(٧٤)

٥- إنكار إجماع الصحابة على وجوب تنصيب الإمام: " ومن حيث أنه أنكر إجماع الصحابة على وجوب تنصيب الإمام، وعلى أنه لا بد للأمة ممن يقوم بأمرها فى الدين والدنيا، فقد قال فى ص ٢٢: " أما دعوى الإجماع فى هذه المسألة - وجوب

تنصيب الإمام - فلا نجد مسوغاً لقبولها على أية حال، ومحال إذا طالبناهم بالدليل أن يظفروا بدليل، على أننا مثبتون لك فيما بعد أن دعوى الإجماع هنا غير صحيحة ولا مسموعة، سواء أرادوا بها إجماع الصحابة وحدهم، أم الصحابة والتابعين، أم علماء المسلمين، أم المسلمين كلهم، بعد أن نعهد لهذا تمهيداً " . ادعى الشيخ على في ذلك التمهيد أن حظ العلوم السنيانية في العصر الإسلامي كان سيئاً على الرغم من توافر الدواعي التي تحمل على البحث فيها وأهمها أن مقام الخلافة منذ زمن الخليفة الأول كان عرضة للخارجين عليه، ولكن حركة المعارضة التي كانت تضعف وتقوى، ثم ساق بعض الأمثلة يؤيد بها ما يدعيه من أن الخلافة كانت قائمة على السيف والقوة لا على البيعة والرضا، ولو سلم للشيخ على ذلك جدلاً لما تم له ما يزعمه من إنكار إجماع الصحابة على وجوب تنصيب إمام للمسلمين، فإن إجماعهم على ذلك شيء، وإجماعهم على بيعة إمام معين شيء آخر، واختلافهم في بيعة إمام معين لا يقدر في اتفاقهم على وجوب تنصيب الإمام، أي إمام كان. وقد ثبت إجماع المسلمين على إمتناع خلو الوقت من إمام، ونقل إلينا ذلك بطريق التواتر، فلا سبيل إلى الإنكار، وقد اعترف الشيخ على في دفاعه بأنه ينكر الإجماع على وجوب تنصيب الإمام بالمعنى الذي ذكره الفقهاء، وقال عن نفسه: إنه يقف في ذلك في صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة " يعنى بعض الخوارج والأصم "، وهو دفاع لا يبرؤه من أنه خرج على الإجماع المتواتر عند المسلمين، وحسبه في بدعته أنه في صف الخوارج لا في صف جماهير المسلمين!! وهل وقوفه في صف الخوارج الذين خالفوا الإجماع بعد انعقاده يسوغ له أن يخرج على إجماع المسلمين؟ قال في الموقف وشرحه: " تواتر إجماع المسلمين في الصدر الأول بعد وفاة النبي (ﷺ) على إمتناع خلو الوقت عن خليفة وإمام، حتى قال أبو بكر (رضي الله عنه) في خطبته المشهورة حين وفاة رسول الله (ﷺ): " ألا إن محمداً قد مات، ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به "، فبادر الكل إلى قبوله، ولم يقل أحد لا حاجة إلى ذلك، بل اتفقوا عليه، وقالوا: ننظر في هذا الأمر، وبكروا

إلى سقيفة بنى ساعدة ، وتركوا له أهم الأشياء ، وهو دفن رسول الله (ﷺ). واختلافهم في التعيين لا يقدح في ذلك الإتفاق. ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر إلى زمننا هذا، من تنصيب إمام متبع في كل عصر" وقد روى مسلم في صحيحه حديث حذيفة، وقد جاء فيه أن النبي (ﷺ) قال: { تلزم جماعة المسلمين وإمامهم قلت: فإن لم يكن لهم إمام ؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدرك الموت }^(٧٥)، وروى مسلم أيضاً أن النبي (ﷺ) قال: { من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية }^(٧٦). وروى مسلم أيضاً أن رسول الله (ﷺ) قال: { كان بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وأنه لا نبي بعدى، وستكون خلفاء فتكثر قالوا: فما تأمرونا ؟ قال: فوالوا بيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم }^(٧٧)، وروى مسلم أيضاً عن النبي (ﷺ) أنه قال: { إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر، وإن أمر بغيره كان عليه منه }^(٧٨).

٦- إنكار أن القضاء وظيفة شرعية : " ومن حيث أنه أنكر أن القضاء وظيفة شرعية فقد قال في ص ١٠٣ : " والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنترجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة "، وكلام الشيخ على في دفاعه يقضى بأن الذين ذهبوا إلى أن القضاء وظيفة شرعية جعلوه متفرعاً عن الخلافة، فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء، وكلامه غير صحيح؛ فالقضاء ثابت في الدين على كل تقدير تمسكا بالأدلة الشرعية التي لا يُستطاع نقضها، وقد ذكرنا فيما تقدم كثيراً من الآيات والأحاديث في الحكم والقضاء ، وسنذكر شيئاً من ذلك فيما يأتي: وقال الشيخ على في دفاعه : " إن الذي أنكر أنه خطة شرعية إنما

جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة، واتخاذها مقاما ذا أنظمة معينة وأساليب خاصة". وهو دفاع غير صحيح، فإن عبارته في ص ١٠٣ فيها إنكار أن القضاء نفسه خطة دينية، وقد زعم أنه خطة سياسية صرفة لا شأن للدين فيها، وقد نقل عن ميزان الشعراني في دفاعه: "إن الإمام أحمد في أظهر رواياته يرى إنه - أي القضاء - ليس من فروض الكفايات، ولا يجب على من تعين له الدخول فيه وإن لم يوجد غيره". وهذا دفاع عن القضاء نفسه؛ وبذلك تبين أيضاً أنه قد أنكر أن القضاء نفسه وظيفة شرعية، وجعل القضاء وظيفة معينة

من وظائف الحكم ومراكز الدولة، واتخذها مقاما ذا أنظمة معينة وأساليب خاصة، فلزمته التهمة، واستناده إلى ما نقله الشعراني في ميزانه عن الإمام أحمد استناداً لا ينفعه، فإن الذي حرر من ميزان الشعراني إنما هو إلى باب ما يحرم من النكاح، وقد ذكر ذلك الشعراني نفسه في ص ٨ من الجزء الأول من الميزان، وكتاب الأقضية واقع بعد ذلك بسبعة عشر كتاباً، فكتاب الأقضية في ميزان الشعراني لم يحرر حتى يكون ما فيه مستنداً صحيحاً، وقال صاحب "الإشاعة في أشرار الساعة": إن الشعراني لم يحرر ميزانه في حياته، وإنه قال: لا أحل لأحد أن يروى هذا الكتاب عني حتى نعرضه على علماء المسلمين ويجزوا ما فيه، انتهى كلامه، والمعروف من كتب الجنبلة أن القضاء من فروض الكفايات، راجع ص ٢٥٨ من الجزء الرابع من المنتهى، وص ٩٦٧ من الإقناع، وص ٥٨٩ من المقنع، وقد ذكر محشية عند قوله: "وهو فرض كفاية" أن ذلك هو المذهب، وذكر قولاً عن الإمام أحمد بأن القضاء سنة، فإذا لم يكن القضاء فرض كفاية عند الإمام أحمد فهو سنة عنده، والمسنون من الخطط الشرعية، فما زعمه الشيخ على من إنكار أن القضاء وظيفة شرعية وخطة دينية باطل ومصادم لآيات الكتاب العزيز، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٧٩)، وقال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا

تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ^(٨٠)، وقال تعالى:
 ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا
 بِالْعَدْلِ﴾ ^(٨١)

٧- دعوى أن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين كانت لا دينية : " ومن
 حيث زعمه أن حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده (رضي الله عنه) كانت لا دينية ،
 فقد قال في ص ٩٠ : " طبعي ومعقول إلى درجة البدهة ألا توجد بعد النبي (صلى الله عليه وسلم)
 زعامة دينية، وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده فإنما هو نوع من الزعامة جديد ليس
 متصلا بالرسالة ولا قائما على الدين هو إذاً نوع لا ديني "، وهذه جراءة على الدين،
 فإن الطبعي والمعقول عند المسلمين إلى درجة البدهة، أن زعامة أبي بكر (رضي الله عنه) كانت
 دينية يعرف ذلك المسلمون، سلفهم وخلفهم جيلاً بعد جيل، ولقد كانت زعامته
 (رضي الله عنه) على أساس " أنه لابد لهذا الدين ممن يقوم به "، وقد انعقد على ذلك إجماع
 الصحابة (رضي الله عنهم) أجمعين، كما سبق ، ودفاع الشيخ على بأن الذى يقصده من أن
 زعامة أبي بكر لا دينية إنما لا تستند إلى وحى، ولا إلى رسالة، مضحك موقع في
 الأسف، فإن أحداً لا يتوهم أن أبا بكر (رضي الله عنه) كان نبياً يوحى إليه، يعنى الشيخ على
 بدفع هذا التوهم، لقد بايع أبا بكر (رضي الله عنه) جماهير الصحابة، من أنصار ومهاجرين على
 أنه القائم بأمر الدين في هذه الأمة بعد نبيها محمد (صلى الله عليه وسلم) فقام بالأمر خير قيام، ومثله
 في هذا بقية الخلفاء الراشدين، وأن ما وصم به الشيخ على أبا بكر (رضي الله عنه) من أن
 حكومته لا دينية، لم يقدم على مثله أحد من المسلمين، فالله حسبه !! ولكن الذى
 يطعن في مقام النبوة سهل عليه كثيراً أن يطعن في مقام أبي بكر وإخوانه الخلفاء
 الراشدين (رضي الله عنهم) أجمعين، وعلاوة على ما ذكر يقف الشيخ على في ص ٣٤ و ٣٥ من
 المسلمين موقف الطاعن على دليلهم الدينى، والخارج على إجماعهم المتواتر الذى
 انعقد على شكل حكومتهم الدينية، أو موقف الحيز للمسلمين إقامة حكومة بلشفية ،
 وكيف ذلك والدين الإسلامى في جملة وتفصيله يحارب البلشفية !!!، لأن البلشفية

فتنه في الأرض وفساد كبير، لقد وضع الدين الإسلامي أنظمة للمواريث يلجأ إليها أحيانا غير المسلمين لما فيها من الرحمة والعدل، وأوجب على المسلمين مقادير من الصدقات تؤخذ من أغنيائهم وتردد على فقرائهم، وأمر بإقامة الحكومة الدينية العادلة التي تحفظ لكل ذى حق حقه، ولكل عامل ثمرة عمله، وجعل للدماء والأعراض والأموال حرمة لا يجوز انتهاكها، وضرب على أيدي المفسدين في الأرض، وحسبنا في ذلك أن نقول: إن البلشفية تهدم نظام المجتمع الإنساني وتضيع كلمة الله في جعل الناس درجات ينتفع بعضهم من بعض، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْخِيًّا﴾^(٨٢). وأما قول الشيخ علي في ص ١٠٣: "لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي زاولوه واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن مادلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم"، ومعلوم أن أصول الحكم ومصادر التشريع عند المسلمين إنما هي كتاب الله تعالى وسنة رسول الله (ﷺ) وإجماع المسلمين، وليس هناك للمسلمين خير منها، والشيخ على يطالب أن يهدموا ما بنوا من قواعد الأصول من نظام حكومتهم العتيق، ويطلب إليهم أن يبنوا حكومتهم وشؤونهم الدينية والدنيوية على أصول خير من أصولهم يجدونها عند الأمم غير الإسلامية، فكيف يبيع دين الإسلام للمسلمين أن يهدموه؟!، أما زعمه في ص ٨٣ و ٨٤ أن النبي (ﷺ) لم يغير شيئا من أساليب الحكم عند أى أمة أو قبيلة في البلاد العربية، وإنما تركهم وما لهم من فوضى أو نظام، هذا طعن صريح على محمد (ﷺ) بأنه لم يرسل لسعادة الناس في دينهم ودنياهم، وطعن صريح على كتاب الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٨٣)، وقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي

يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَإِذْ لَئِنْ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^(٨٤)، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٨٥)

كما سبق يتضح أن الآراء المخورية والجوهرية التي وردت في كتاب الشيخ على عبد الرازق، من البديهي ألا يوافق عليها ولا يرضى بها أعضاء هيئة كبار العلماء باعتبارها - على حد وصف الوثائق - أكبر هيئة إسلامية ليس في مصر وحدها بل في العالم الإسلامي كله، ومن أهم واجباتها التعريف الأوفى بالإسلام والدعوة إليه، والإرشاد إلى أصوله الاعتقادية وأحكامه الخلقية والعملية، وأن يحيا المسلمون حياة إسلامية صحيحة، وقد جاءت آراء على عبد الرازق ولا شك مخالفة لأصول السنين الإسلامية كما جاءت في القرآن والسنة، وهذا بعد اثبات التهم السبع الموجهة إليه بالدليل القاطع من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهو ما دلت عليه الأحداث بعد ذلك، فقد صرح أكبر أبناء الشيخ على عبد الرازق ويدعى محمد في عام (١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م) أن والده قد غير آراءه هذه أواخر حياته، وأنه قد شرع في كتابة صفحات يسجل فيها هذا التطور في تفكيره، وكتب ثلاث صفحات، ثم وافاه الأجل..... ولقد ضاعت هذه الصفحات.^(٨٦)

وعلى كل وبعد أن تبين للهيئة مما تقدم أن التهم السبع الموجهة ضد على عبد الرازق ثابتة عليه وهي مما لا يناسب وصف العالمية؛ فقد حكم عليه شيخ الجامع الأزهر وياجماع أربعة وعشرين عالما من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء، وقد صدر هذا الحكم عليه في (٢٢ المحرم ١٣٤٤ هـ / ١٢ أغسطس ١٩٢٥ م).^(٨٧)

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن قرار هيئة كبار العلماء هذا قد أحدث ضجة صاخبة، وكان رد الفعل كبير على قدر القرار الذي اتخذ ضد الشيخ علي عبد الرازق، سواء المؤيد أم المعارض، فعلى الجانب الأول انعقد المجلس الخصوصي^(٨٨) في (٢٩ صفر ١٣٤٤ هـ / ١٧ سبتمبر ١٩٢٥ م) بوزارة الحفانية، ونظر في قضية تأديب الشيخ علي عبد الرازق، وبعد الإطلاع على قرار الهيئة قرر المجلس بإجماع الآراء إثبات فصل الشيخ علي عبد الرازق من وظيفته إعتباراً من (٢٢ المحرم ١٣٤٤ هـ / ١٢ أغسطس ١٩٢٥ م) مع مراعاة عدم حرمانه من حقه في المكافأة^(٨٩) وقررت أن هيئة كبار العلماء لا تراجع، حتى لو أخطأت؛ لأنها هيئة دينية لا مدنية ومن اختصاصها الحكم على العقائد^(٩٠).

وقد أعقب ذلك أن أرسل شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوي بريقة إلى القصر الملكي؛ كي ترفع إلى الملك فؤاد جاء فيها: " أرجو أن ترفعوا إلى السدة العليا الملكية، عني وعن هيئة كبار العلماء، وسائر العلماء، فروض الشكر وواجبات الحمد والثناء على أن حفظ الدين في عهد جلالة مولانا الملك من عبث العابثين وإلحاد الملحدين، وحفظت كرامة العلم والعلماء، وإننا جميعاً نبتهل إلى الله ونضرع إليه أن يديم جلالة مولانا الملك مؤيداً للدين ورافعاً لشأن الإسلام والمسلمين، وأن يحرس بعين عنايته حضرة صاحب السمو الأمير فاروق، ولي عهد الدولة المصرية، إنه سميع مجيب" ^(٩١) كما أرسل أيضاً أهالي الزقازيق بريقة إلى القصر الملكي معبرين فيها عن تأييدهم لهذا القرار الحكيم الذي اتخذته الهيئة تجاه علي عبد الرازق^(٩٢).

وكان في مقدمة القوى التي تحركت ضد هذا الكتاب، مناصرة للملك والملكية في هذه المعركة، حزب الاتحاد الذي صنعه القصر الملكي يومئذ كي يضم في صفوفه ويستند إلى القوى الإجتماعية المصرية، وبناء عليه فقد رأى البعض أن القصر هو المسئول الأول عن إخراج المعركة من إطارها الفكري الطبيعي، وعن دفع بعض

رجال الأزهري إلى مترلق غريب عليهم وعلى الإسلام، بدليل أن ما صنعوه مع الشيخ على عبد الرازق لم يتكرر مرة أخرى، ولم يحدث من قبل ولا من بعد، بل ورجع عنه الأزهري فيما بعد ذلك بسنوات، عندما أعاد إلى الرجل مؤهله العلمي وأدخله ثانية في زمرة العلماء عام (١٣٦٥ هـ / ١٩٤٥ م).^(٩٣)

ويرى فريق آخر أن الشيخ على عبد الرازق بدأ في كتابه هذا الكلام عام (١٣٣٤ هـ / ١٩١٥ م) والخلافة الإسلامية قائمة في تركيا لم يفكر في إلغائها أحد، وهذا ما اعترف به الشيخ على عبد الرازق صراحة في مقدمة كتابه اعترافاً صريحاً لا يقبل الريب، ومعناه أنه اجتهد في مسألة الخلافة قبل أن تسقط على يد مصطفى كمال أتاتورك عام (١٣٤٢ هـ / ١٩٢٤ م)، وأن إلغاء الخلافة لم يكن دافعه إلى بحث قضية الإسلام وأصول الحكم، ولكن الذين يؤيدونه لا يريدون أن يسمعوا هذا الاعتراف الصريح إذ يرون أن يعلنوا للعامة أن الكتاب قد ألف بعد سقوط الخلافة، وأن الملك فؤاد قد طمع في أن يكون خليفة، وأن الأزهري يحاول أن يؤيد الملك لا أن يؤيد الإسلام، وأن الباحث الجريء الشيخ على عبد الرازق قد تصدى للملك بكتابه، والملك لا يؤيده غير الرجعيين من علماء الأزهري الشريف، وعلى الأخص هيئة كبار العلماء.^(٩٤)

أما على الجانب الآخر فعندما أرسلت مشيخة الجامع الأزهري في (١٤ صفر ١٣٤٤ هـ / ٣ سبتمبر ١٩٢٥ م) حكمها إلى الشيخ على عبد الرازق، تبلغه به، كتب الشيخ خطاباً إلى عبد العزيز فهمي باشا - وزير الحقانية حينذاك - في اليوم التالي لوصول قرار المشيخة إليه مباشرة برأيه في بطلان القرار؛ "لصدوره من هيئة لا تملك الحكم المذكور؛ لأن قانون الأزهري والمعاهد الدينية كما هو ظاهر من نصوصه، موضوع للأزهري والمعاهد الدينية التابعة له، وسلطته التأديبية لا تتعداه إلى الأشخاص التابعين له في وظائفهم أو أعمالهم ويتقاضون منه مرتباً أو ما هو في حكم المرتب

والطلبة المنتسبين إليه، ولا يمكن للهيئة أن يمتد سلطانها إلى غير الأشخاص الخاضعين لسلطانها بنص صريح في قانون إنشائها، ويمكن مراجعة قانون ١٩١١ للجزم بهذا الرأي، وما كان للمشرع وهو يضع نظام الجامع الأزهر أن يمد سلطات الجهة التأديبية فيه إلى جهات الحكومة المختلفة التي وضعت لها قوانين أخرى حددت سلطاتها على الموظفين التابعين لها "، ونظراً لأنه موظف في وزارة الحقانية، وتابع لها بمقتضى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي هو خاضع لأحكامها، ولا علاقة له بالأزهر، فيكون قرار العلماء على هذه الصفة باطلاً ومعدوم الاثر بالنسبة له، وأضاف أيضاً بأن هذا القرار باطل؛ لأنه مخالف للدستور المصري الذي كفل حرية الرأي، وقد ختم خطابه بقوله: "أتشرف بأن أضع بين معاليكم هاتين الملاحظتين رجاء النظر فيهما عند قرار العلماء، وفضلاً عن ذلك فإن كتاب الإسلام وأصول الحكم لم يكن على كل حال إلا بحثاً علمياً، وقد يخطئ العالم ويصيب ولكن البحث العلمي لا يمكن اعتباره بوجه من الوجوه شيئاً لا يناسب وصف العالمية ولا مما ينطبق عليه المادة ١٠١ المذكورة...." (٩٥).

ولم يقتصر الشيخ على عبد الرازق على ذلك، بل كان يكتب في جريدة السياسة يدفع عن موقفه الفكري، ويدود عن نفسه قهمة المروق من الدين، وقهمة المهجوم الصريح على الملك فؤاد، (٩٦) موضحاً بأنه لن يعدل طريقة تفكيره، وأنه سوف يستمر في نشر آرائه بكل الوسائل الممكنة، بتأليف كتب جديدة، ومقالات في الصحف، ومحاضرات، وأحاديث..... وغيرها. (٩٧)

وعندما أصدرت هيئة كبار العلماء حكمها ضد المؤلف، اجتمع عدد من كبار رجال الصحافة والفكر وأعدوا عريضة للملك فؤاد تهييب به ألا يستباح الدستور " في أقدم ما كفل وصان وهي حرية الفكر "، ونددت بمحاكمة هيئة تصطبغ بالصبغة الدينية لعالم بسب فكره (٩٨)، على أن التيار الأساسي الذي حمل أغلب العبء في هذه المعركة، دعوة وتأييداً أو دفاعاً عن الكتاب وصاحبه، كان هو

تيار الدستوريين الفكرى وحزبهم السياسى وجريدتهم "السياسة" اليومية المعبرة رسمياً عن هذا التيار، ولقد أخذ الناس على تلك الجريدة جرأتها على هيئة كبار العلماء واستعمال الألفاظ الشائنة بالنسبة لهذا المقام الرفيع، وقد كانت حجج الأحرار الدستوريين - كما يزعمون - أن هذه المحاكمة عدوان على حرية الرأى التى كفلها الدستور لأفراد الدولة الصادر فى عام (١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م)^(٩٩)، بل وأخذت تشن عليه بتسميتها له بالعالم المدقق، والمصلح الإسلامى، والأستاذ الكبير..... إلخ، ومن هذا المنطلق أخذ حزب الوفد أيضاً من أجل الإنتصار لحرية التفكير والتعبير، والجهاد من أجل سيادة أحكام الدستور... وبصدد هذا الأمر وقف إلى جوار الكتاب وصاحبه،^(١٠٠) وقد صرح إسماعيل صدقى أحد واضعى القانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) أن المادة (١٠١)، التى حوكم بمقتضاها الشيخ على عبد الرازق، خاصة بجرائم السلوك الشخصى - كالفسق، وشرب الخمر، والميسر، والرقص... وما أشبه ذلك - لا لجرائم الرأى.^(١٠١)

لما سبق يمكن القول بأن هيئة كبار العلماء ليست هيئة مدنية ولا مجرد هيئة أخلاقية حتى يقتصر عملها على مراقبة السلوك الشخصى للعلماء، وإنما هى قبل كل شئ هيئة دينية؛ الغرض من تكوينها رعاية أصول الدين ومبادئه وصيانتها من كل عبث، كما أن عبارة ما لا يناسب وصف العالمية التى وردت بالقانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) جاءت عامة مطلقة من كل قيد بحيث لا يمكن قصرها على السلوك الشخصى، فضلاً عن أن وصف العالمية يفترض ذاته فوق السلوك الشخصى كفاية علمية خاصة وعقيدة معينة، ولا شك أن هيئة كبار العلماء هى المختصة دون غيرها بالفصل فيما إذا كانت هذه العقيدة مطابقة أو غير مطابقة للدين، وفيما إذا كان صاحبها قد ارتكب أو لم يرتكب ما لا يناسب وصف العالمية.

د - كتاب في الشعر الجاهلي:

عندما أخرج طه حسين^(١٠٢) عام (١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م) كتابه " في الشعر الجاهلي " آثار دويماً عنيفاً في مصر عامة وبين رجال الدين خاصة، استمر صده أمداً طويلاً، وملخص ما جاء به أن الحياة الجاهلية قبل الإسلام كانت حضارية، وأن الشعر الجاهلي وأدبه لا يمثل حياة العرب قبل ظهور الإسلام، ولا يصلح أن يكون مرآة صافية للحياة الجاهلية، والقرآن وحده هو أصدق تعبير عن هذه الحياة وأوثقها، والقرآن وصف حياة العرب واتصالاتهم التجارية أعظم وصف وتصوير، وهو بهذا يرى أن الدين الإسلامي والقرآن دين محلي خاص بأهل مكة لا إنساني عالمي، وهذه المحلية خطر في حد ذاتها، ومن يدعى أن الإسلام والقرآن يمثل غير الحياة العربية أو يرسم هدفاً عاماً للإنسانية في ذاتها فليس ذلك بحق، ووصل لأبعد من ذلك في أن يثبت أن الدين الإسلامي دين بشري وليس وحياً إلهياً؛ فالقرآن مؤلف ومؤلفه محمد (ﷺ) وتأليفه محدود في شبه الجزيرة العربية، كما أن القرآن الكريم مزج بين العرب العاربة والمستعربة؛ لتكوين فكرة سياسية، وأن قصة إسماعيل عليه السلام خيالية غير صحيحة، ويرى أن فكرة التقاء العرب العاربة والمستعربة التي تقوم على التقاء قبيلة عدنان في شمال الجزيرة العربية في الحجاز بقبيلة قحطان التي تسكن الجنوب في اليمن؛ لتكوين كتلة سياسية في مواجهة كتلي الفرس والروم، استغلها الإسلام لسبب ديني وقبلتها مكة لسبب ديني وسياسي.^(١٠٣)

وتكمن خطورة هذا الكتاب في أن المؤلف لم يكن يخاطب علماء يعرفون موضع الخطأ من الصواب؛ فيردونه عن تسرعه، ويحكمون عليه بالخطأ الصريح، ولكنه كان يخاطب طلاباً ناشئين، يسمعون الطعن في أخبار القرآن، وكأنه كتاب بشري ألفه إنسان يخطئ ويصيب، ثم ينشر ما كتب على الناس جميعاً.^(١٠٤)

ويبدو أن نشر الكتاب بعد نشر كتاب الشيخ على عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم بعام واحد، قد ألهب نائرة الأزهر وهيئة كبار علمائه، ضد هؤلاء المنحترين على الدين الإسلامى الخفيف، إذ سرعان ما تحرك علماء الأزهر الشريف ضد هذا المؤلف وتوجهوا إلى قصر عابدين يتقدمهم شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء؛ ليرفعوا الأمر إلى الملك وحكومته المسئولة عن حماية دينها الرسمى، قياماً بما يقضيه واجبهم نحو الدين الذى هم دعاة ومثله،^(١٠٥) ثم توجهوا إلى دولة أحمد زيور باشا^(١٠٦) رئيس الوزراء، وقدم إليه شيخهم محمد أبو الفضل الجيزاوى كتاباً يطلب فيه باسم علماء الأزهر جميعاً محاكمة طه حسين ومصادرة كتابه "فى الشعر الجاهلى" وفصله من وظيفته؛ لأنه تعرض للدين الإسلامى ونقض منه ما عرف منه بالضرورة.^(١٠٧)

وليس هذا فحسب بل كتبوا أيضاً إلى مدير الجامعة يطالبونه بمصادرة الكتاب، ومحاكمة المؤلف، وبعد أيام قلائل اجتمع مجلس الجامعة لمناقشة الموضوع وفوض المدير لاتخاذ ما يلزم فى هذا الشأن، وفى (١٥ ذى القعدة ١٣٤٤ هـ / ٢٧ مايو ١٩٢٦ م) عرض طه حسين أن يسلم للجامعة باقى نسخ الكتاب لتفعل بما تشاء ، وقد تسلمت الجامعة منه النسخ فعلاً بل واشترت أربعة وثلاثين نسخة، كانت باقية لدى مطبعة الهلال، ووضع الجميع فى صناديق ختمت بالشمع الأحمر وحفظت فى مخازن الجامعة.^(١٠٨)

ولكن هذا الإجراء لم يكف لتهدئة نائرة الأزهر، ففى يوم (١٨ ذى القعدة ١٣٤٤ هـ / ٣٠ مايو ١٩٢٦ م) تقدم خليل حسنين الطالب بالقسم العالى بالأزهر ببلاغ للنائب العام يتهم فيه طه حسين بأنه ألف كتاباً أسماه " فى الشعر الجاهلى" ونشره على الجمهور، وفى هذا الكتاب طعن صريح فى القرآن الكريم، حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوى الكريم، وكان من الممكن أن يحفظ هذا

البلاغ ولا يلقى اهتماماً مذكوراً، لولا أنه بتاريخ (٢٤ ذى القعدة ١٣٤٤هـ/٥ يونية ١٩٢٦م) أرسل شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى للنائب العام خطاباً يبلغه فيه تقريراً رفعه علماء الجامع الأزهر عن كتاب ألفه طه حسين أسماه " فى الشعر الجاهلى " كذب فيه القرآن صراحة، وطعن فيه على النبى (ﷺ) وعلى نسبه الشريف، وأهاج بذلك سائرة المتدينين وأتى فيه بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمى، وتقديمه للمحكمة، وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير العلماء الذين أشار إليهم فى كتابه، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد فلقد اتسع الموضوع وأصبح مسألة عامة تتواتر بشأنها البلاغات، وبتاريخ (٦ ربيع الأول ١٣٤٥هـ/١٤ سبتمبر ١٩٢٦م) تقدم بلاغ آخر من عبد الحميد اللبان عضو مجلس النواب ذكر فيه: " إن طه حسين نشر ووزع وعرض للبيع فى المحافل والخللات العامة كتاباً أسماه " فى الشعر الجاهلى " طعن وتعدى فيه على الدين الإسلامى وهو دين الدولة بعبارات صريحة واردة فى كتابه"، وكان على النيابة أن تتحرك فالمسألة ليست مجرد بلاغ من فرد أو اثنين أو ثلاثة، كما أنها ليست من فرد عادى بل شخصيات لها حيثيات اجتماعية. (١٠٩)

وبناء على ما تقدم قرأ رئيس النيابة محمد نور " كتاب طه حسين، وفحص ما قدم إليه من الشكاوى بسببه، ولخص ما يمكن أن يكون موضع اتهم فى النقاط التالية:

الأول: إن المؤلف أهان الدين الإسلامى بتكذيب القرآن فى أخباره عن إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - حيث ذكر فى ص ٢٦: " للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضاً، ولكن ورود هذين الاسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لإثبات وجودهما التاريخى، فضلاً عن إثبات هذه القصة التى تحدثنا بهجرة إسماعيل ابن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن مضطرين إلى أن نرى فى هذه القصة نوعاً من الحيلة فى إثبات الصلة بين اليهود

والعرب من جهة، وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى، فهى حديثة العهد، واستغلها الإسلام لسبب دينى وسياسى أيضاً؛ فيستطيع التاريخ الأدبى واللغوى ألا يحفل بها عندما يريد أن يتعرف أصل العربية، ونستطيع أن نقول أن الصلة بين اللغة العربية الفصحى التى كانت تتكلمها العدنانية، واللغة التى كانت تتكلمها القحطانية، كالصلة بين اللغة العربية وأى لغة أخرى من اللغات السامية، وأن قصة العاربة والمستعربة، وتعلم إسماعيل العربية من جدهم كل ذلك أحاديث أساطير لا خطر له ولا غناء فيه".

الثانى: إن المؤلف أنكر القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً، وإنه فى كلامه عنها يزعم عدم إنزالها من عند الله، وأن هذه القراءات إنما قرأها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه، مع أن معاشر المسلمين يعتقدون أن كل هذه القراءات مروية عن الله تعالى على لسان النبي (ﷺ).

الثالث: إن المؤلف ذكر النسب النبوى بما يوحى بالإستخفاف؛ إذ قال فى ص ٧٢: " ونوع آخر من تأثير الدين فى انتحال الشعر وإضافته إلى الجاهليين هو ما يتصل بتعظيم شأن النبي (ﷺ) من ناحية أسرته ونسبه فى قريش، فلأمر ما اقتنع الناس بأن النبي يجب أن يكون من صفوة بنى هاشم، وأن يكون بنو هاشم صفوة عبد مناف، وأن يكون بنو عبد مناف صفوة بنى قصى، وأن يكون قصى صفوة قريش، وقريش صفوة مضر، ومضر صفوة عدنان، وعدنان صفوة العرب، والعرب صفوة الإنسانية كلها !! "

الرابع: إن المؤلف أنكر أن للإسلام أولية فى بلاد العرب وأنه كان دين إبراهيم الخنيف؛ إذ يقول فى ص ٨٠: " أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للإسلام أولية فى بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي (ﷺ)، وأن خلاصة الدين الإسلامى وصفوته هى خلاصة الدين الحق الذى أوحاه إلى الأنبياء من قبل " إلى أن

قال في ص ٨١: " وشاعت في العرب أثناء ظهور الإسلام وبعده فكرة أن الإسلام يحدد دين إبراهيم، ومن هنا أخذوا يعتقدون أن دين إبراهيم هذا كان دين العرب في عصر من العصور، ثم أعرضت عنه لما أضلها المصلون، وإنصرفت إلى عبادة الأوثان". (١١٠)

وقد بدأت عملية التحقيق بالفعل في (١١ ربيع الآخر ١٣٤٥ هـ / ١٩ أكتوبر ١٩٢٦ م) - وللمرة الأولى في مصر تتدخل النيابة العامة في التحقيق في قضية فكرية بحتة - وبعد سماع دفاع طه حسين عن التهم الأربع الموجهة إليه قررت النيابة حفظ أوراق التحقيق إدارياً؛ لأن القصد الجنائي غير متوفر (١١١)، حيث صرحت أن غرض المؤلف لم يكن مجرد الطعن والتعدي على الدين، بل أن العبارات الماسية بالدين التي أوردها في بعض المواضع من كتابه إنما قدأوردها على سبيل البحث العلمي مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها. (١١٢)

وبعد نشر تقرير النيابة عرض طه حسين استقالته ولكنها لم تقبل، وتقدم " محمود رشاد باشا " عضو مجلس الشيوخ بسؤال إلى وزير المعارف عن السبب في عدم قبولها، وكان هذا السؤال سبباً في إثارة القضية من جديد، وانتهت المناقشات بوعد من وزير المعارف بإحالة الكتاب إلى لجنة خاصة، وفي عام (١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م) أعاد طه حسين نشر كتابه ولكن بعنوان جديد هو " في الأدب الجاهلي " بعد أن حذف منه الفقرات التي سببت الضجة، وهذا أيضاً لم ينه القصة؛ ففي (غرة ذي القعدة ١٣٤٦ هـ / ٢١ مايو ١٩٢٨ م) أثبتت القضية مرة أخرى على لسان "محمود رشاد باشا"، وفي هذه المرة توسع في الهجوم، حيث شمل محاضرات طه حسين الطلابية حول القرآن، ولكن مناقشات المجلس لم تنته إلى اتخاذ أى قرار. (١١٣)

وسرعان ما أثبتت هذه القضية من جديد في مجلس النواب، في (٢٠ ذي القعدة ١٣٥٠ هـ / ٢٨ مارس ١٩٣٢ م) وكان الهجوم عنيفاً وشديداً هذه المرة،

وقام به النائب عبد الحميد سعيد، وتم على أثره إحالة طه حسين إلى التقاعد " أى فصله من وظيفته " فى اليوم التالى للمناقشة (٢١ ذى القعدة ١٣٥٠ هـ / ٢٩ مارس ١٩٣٢ م) ومصادرة الكتاب. ^(١١٤)

ومن ظاهر الأحداث فإن مثل هذا الإجراء ، لم يمنع من تدريس مثل هذه الكتب التى فيها طعن على الدين الإسلامى فى جامعة فؤاد الأول (القاهرة) ^(١١٥) بشكل استفذ طلبة قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بالجامعة، وجعلهم يقدمون شكاوهم إلى شيخ الجامع الأزهر "محمد مصطفى المراغى" محتجين على ما احتوته بعض الكتب الإنجليزية المقرر دراستها عليهم، ويتضح ذلك جليا من مضمون الرسالة التى بعث بها شيخ الجامع الأزهر إلى رئيس مجلس الوزراء " محمد محمود باشا" ^(١١٦) جاء فيها: " .. رفعت إلى برقية من بعض طلبة قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بالجامعة المصرية تتضمن الاحتجاج على ما احتوته بعض الكتب الإنجليزية المقررة دراستها عليهم، ووصلنى رسائل كثيرة من العلماء والطلاب بالكلية الأزهرية والمعاهد الدينية فى الغرض نفسه، ثم اطلعت اليوم على جريدة المصرى فما كان من عميد كلية الآداب أنه رد على محدثه بقوله: " نحن نعلم آداب اللغة الإنجليزية فهل من أجل عبارات طعن فى الإسلام نمنع تدريس هذه الرواية وليس الدين الإسلامى من الضعف إلى حد عدم احتماله هذه العبارات "!!؟ ولا شبهة فى أن الجامعة معهد من معاهد الدولة التى دينها الرسمى الإسلام، وأن دراسة كتاب فيه طعن على الإسلام جرح للشعور الإسلامى عند الجمهور، ولم تنحصر كتب الآداب فى هذا الكتاب، ومن الممكن اختيار غيره، ومن المعلوم أن مدرسى الأدب الإنجليزى ليس من مهمتهم الرد على الانتقاد، وأن وجود مطاعن كهذه تترك فى نفوس الطلبة أثرا غير محمود؛ لذلك أوجه نظر رفعتكم إلى هذا، راجيا اتخاذ ما يلزم لمنع هذا وأمثاله فى الجامعة وغيرها من دور العلم فى مصر...." ^(١١٧)

وقد بادر رئيس الوزراء على وجه السرعة حيال هذا الموقف وقام بجمع هذا الكتاب من جميع الطلبة ونبه على عميد كلية الآداب - طه حسين - أن أمثال هذا الكتاب لا يصح بحال من الأحوال أن تدرس في كلية الآداب، ويجب إعادته إلى وزارة المعارف العمومية ويدرس غيره من الكتب في الجامعة، وليس هذا فحسب بل أصدر أوامره إلى وزير المعارف بأن يستعيد جميع الكتب التي قد تطعن على السدين الإسلامي في المدارس التي تحت إشراف الوزارة في الحال. (١١٨)

ولم تشر الوثائق إلى كيتونة هذا الكتاب، ولكن وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على إصرار طه حسين على موقفه إزاء هذه القضايا الفكرية التي تمس السدين الإسلامي بشكل مباشر، الشيء الذي جعله يسمح بتدريس مثل هذه النوعية من الكتب هناك، بل والدفاع عنها واعتبارها وسيلة من وسائل تعليم آداب اللغة الإنجليزية، وقد علق على ذلك بقوله: "نحن نعلم آداب اللغة الإنجليزية، فهل من أجل عبارات طعن في الإسلام نمنع تدريس هذه الرواية وليس الدين الإسلامي من الضعف إلى حد عدم احتماله هذه العبارات !!؟". (١١٩)

مما سبق يتضح أن مثل هذه القضايا الفكرية لا يمكن القضاء عليها نهائياً فهي حية باقية ببقاء أصحابها على قيد الحياة، ومع اختلاف الزمان والمكان والأشخاص يوجد من ينادى بهذه الأفكار ويدعو إليها من بين الأوساط الفكرية المصبوغة بالصبغة الأوروبية، وقد ظهر دور هيئة كبار العلماء واضحاً وجلياً في صد تلك الاتجاهات الفكرية الغربية على الدين الإسلامي، وقد جاءت قرارات الهيئة إما بالإخراج من زمرة العلماء ومصادرة الكتاب إذا كان الكاتب ينتمي لعلماء الأزهر الشريف، مثلما حدث مع الشيخ على عبد الرازق، أو الإكتفاء بمصادرة الكتاب فقط مثلما حدث مع كتاب "في الشعر الجاهلي".... وغيره كما سبقت الإشارة، وهي قضايا حيوية ما زالت قائمة حتى عصرنا هذا، ولم يحسم النزاع فيها بعد، ما بين مؤيد ومعارض، ولكل فريق أدلته وحججه.

٢- مقاومة التنصير:

التنصير عند المسيحيين، خصوصا الأوروبيين منهم، هو هجوم المسيحية على الديانات المستوطنة في البلاد التي يتوجه إليها المنصرون لتنصيرها، خصوصا الإسلام،^(١٢٠) وتاريخ التنصير في مصر يرجع إلى عام (١٢٧١ هـ / ١٨٥٤م) حيث أسس أول معهد للتنصير على يد جمعية اتحاد مبشرى أمريكا، ولقد تمكن التنصير في مصر إبان حكم الخديو إسماعيل، الذي أعلن أن مصر قطعة من أوروبا، وأقام المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية محل القضاء الإسلامي، ومنح الدول الأوروبية امتيازات كبيرة أودت باستقلال مصر، وأعطى الإرساليات التنصيرية امتيازات كثيرة وأغدق عليها الأموال الضخمة، وفي عام (١٣٠٠ هـ / ١٨٨٢ م) أسس في مصر معهد علمي تابع "جمعية تبشير الكنيسة"،^(١٢١) وفي عام ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢م) أنشئت "جمعية شمال إفريقيا لتبشير المسلمين" واتخذت من مصر مقراً لها، ثم أنشئت "الجمعية العامة لتبشير مصر"، ولم تنشأ هذه أن تكون القاهرة مركزاً لنشاطها بل جعلت لها مراكز في الأقاليم، واعتمدت على توزيع النشرات والكتب والتقرب من المسلمين وتقديم الخدمات العديدة لهم، واستطاعت هذه الجمعيات كلها أن تنصيد بعض السذج الفقراء، واستعصى عليها الكثيرون رغم ما نالوا من خدماتها.^(١٢٢)

وفي عام (١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦م) عقد مؤتمر في القاهرة للتنصير، ويعتبر هذا المؤتمر المنطلق الذي انطلق منه المنصرون لتحقيق أهدافهم في العالم الإسلامي، وقد حاول المنصرون خلال هذا المؤتمر أن يجدوا منفذاً إلى قلب الأزهر، هذا الحصن المنيع، وباءت محاولتهم بالفشل ولم يجدوا لذلك من سبيل سوى الكيد والتآمر، ولقد عرض هذا المؤتمر اقتراحاً بإنشاء جامعة نصرانية تقوم الكنيسة ببنائها، وتكون مشتركة بين كل الكنائس في العالم على اختلاف مذاهبها؛ لتتمكن من مزاحمة

الأزهر بسهولة، وتتكفل هذه الجامعة بإتقان وتعليم اللغة القبطية، وقد كانت الجامعة الأمريكية التي أسست عام (١٣٣٨ هـ / ١٩١٩ م) أولى بوادر تحقيق آمالهم^(١٢٣) ويذكر في هذا المجال أيضاً حادثة دخول المنصر الأمريكي زويمر الجامع الأزهر عامي (١٣٤٥، ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٦، ١٩٢٨ م) حيث طاف بحلقات التدريس به وعمل على التباحث مع الطلاب والأساتذة، ووزع عليهم وريقات مطبوعة في التنصير، تحوى بين طياتها هجوماً على الإسلام.^(١٢٤)

أما عن أهم أهدافهم فقد تمثلت في:

أولاً: القضاء على الحكم الإسلامى بإلغاء الخلافة الإسلامية، بحيث يكون هناك دستور مدنى بدلا من الدستور الإسلامى المستمد من أحكام الإسلام.

ثانياً: القضاء على القرآن ومحوه، باعتباره المصدر الأساسى لقوة المسلمين وبقاؤه بين أيديهم حيا يؤدى إلى عودتهم إلى قوتهم وحضارتهم.

ثالثاً: تدمير أخلاق وعقول المسلمين، بتدمير صلتهم بالله وإطلاق العنان لشهواتهم، وتشكيكهم فى دينهم.

رابعاً: القضاء على وحدة المسلمين، بتوسيع فجوة الخلاف بين الطوائف والمذاهب، وإثارة التراع بين الأديان.

خامساً: إفساد الخصائص المعنوية فى البلاد العربية والإسلامية، وخلق تناذل روحى وشعور بالنقص؛ لتشويه الثقافة الإسلامية والتراث العربى الإسلامى.

سادساً: إخضاع العالم الإسلامى والأمة العربية إلى الاستعمار الغربى، وإبعاد المسلمين عن ركب الصناعة ومحاولة إبقائهم من الشعوب المستهلكة لسلع الغرب.^(١٢٥)

وقد اتخذ التنصير وسائل متنوعة يتغلغل بها إلى جميع مسلمى مصر، ويصل عن طريقها لأهدافه منها: " إنشاء الكنائس والأديرة، وإنشاء المدارس الأجنبية والمعاهد العلمية وخاصة رياض الأطفال، وإنشاء المستشفيات ودور التمريض وملاجئ العجزة والأيتام، والتسلل إلى المراكز العلمية والعربية والإسلامية، واستمالة كبار المفكرين تحت أسماء براقه كالحوار الإسلامى المسيحى، والدعوة إلى إحياء الحضارات القديمة كالأشورية والفينيقية والفرعونية، والهيمنة على أجهزة الإعلام والصحافة، وتخطيط الأسرة المسلمة بدعوى تحرير المرأة ودعوتها إلى السفر والإختلاط. (١٢٦)

ولقد ارتبطت حركة التصدى لنشاط الإرساليات التنصيرية فى العقدين الأولين من القرن العشرين بكفاح الشعب الطويل لنيل الإستقلال، واشتدت موجة التصدى ببداية العقد الثالث من القرن العشرين، وقام الشعب بعدة انتفاضات رداً على الحوادث التى شهدتها الثلاثينيات، من اختطاف الفتيان والفتيات وإكراههم على الدخول فى المسيحية بشتى وسائل التعذيب والتويم المغناطيسى... وغيرها، كما تعددت حوادث اختطاف المنصرين للأولاد والبنات وإخفائهم فى مؤسساتهم التنصيرية، واغرائهم باعتناق الدين المسيحى، حتى عمت البلاد من أقصاها إلى أذناها، فقد تغلغل المنصرون فى شتى أنحاء القطر المصرى بمدارسهم ومستشفياتهم وملاجئهم مستغلين فقر الناس وجهلهم وحاجتهم إلى الرعاية الصحية والاجتماعية، فيأخذون من الناس أولادهم وبناتهم و نساءهم إلى مؤسساتهم، وينفقون عليهم ببذخ على أن يظلوا معهم داخل مؤسساتهم، ودعوتهم إلى تغيير دينهم والدخول فى المسيحية، وشملت هذه الحوادث (١٢٧) جميع مدن القطر المصرى المختلفة؛ فانفجر الشعب على مختلف قطاعاته وعبر رجل الشارع عن غضبه بالاعتداء فى بعض الأحيان على المنصرين وممتلكاتهم، وبالتظاهر أمام مراكز التنصير وهم يصيحون لا اله إلا الله محمد رسول الله، و حدث هذا فى معظم مدن وقرى مصر، (١٢٧) مما لفت أنظار المفكرين المسلمين إلى أن ينتبهوا لخطورة هذه القضية وسوء عاقبتها، وكثرت

الكتابة حول حوادث المبشرين في الصحف والمجلات، وارتفعت أصوات المسلمين بالاحتجاج الصارخ على فظائعهم من أقصى البلاد إلى أقصاها، مستجدين بالحكومة ومشيحة الأزهر وهيئة كبار العلماء؛ لتخليص البلاد من هذا الخطر الداهم. (١٢٨)

مما دفع شيخ الجامع الأزهر محمد الأحمدي الظواهري إلى أن يصدر بياناً إلى الأمة المصرية، جاء فيه: "وصلت إلى شكاو عما يقوم به بعض المنصرين من مهاجمة الإسلام في موطنه وبلاده، حتى مصروهي تاج البلاد الإسلامية، ودين دولتها المنصوص في دستورها هو الإسلام، ولو أنهم كانوا يقتصرون على طريقة المباحثة ومقارعة الدليل بمثله هان الأمر، ولكنهم يستغلون سذاجة المستضعفين من الفتيات والولدان المسلمين لصرفهم عن الدين الإسلامي بالطعن فيه وفي الرسول الأعظم (ﷺ) بواسطة الكتب المدرسية وغيرها، ولقد ذاع أنهم لا يقفون عند هذا الحد بل يتجاوزونه إلى ما لا تقره الشرائع ولا الإنسانية، من وسائل الإستهواء والتأثير في بعض المستضعفين، حتى إذا تم لهم ما أرادوا أحالوا بينه وبين أهله ولو يارساله خفية إلى بلاد نائية". ولم يقف البيان عند هذا الحد بل إن الشيخ الظواهري أعلن استنكاره الشديد لهذه الأعمال الشائنة، وناشد الآباء المسلمين ومن في حكمهم حماية أبنائهم من هذه الأخطار، وإبعادهم عن مظنات هذه الأعمال. (١٢٩)

وقد كان هيئة كبار العلماء دور الريادة في هذا المجال؛ فأخذت تعقد الاجتماعات وتصدر البيانات إلى الأمة الإسلامية ككل؛ لحثهم على التمسك بدين الله، وفضح حيل المنصرين وخدعهم لتضليل المسلمين، ومن ذلك اجتماع هيئة كبار العلماء في الجامع الأزهر في (٣ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ - ٢٦ يونية ١٩٣٣ م) برئاسة شيخ الجامع الأزهر "محمد الأحمدي الظواهري" بناء على دعوته إليهم، وقد عرض عليهم في هذا الاجتماع ما استفاضت به الأخبار من قيام المنصرين، بتنصير أبناء المسلمين وفتياتهم في مختلف الجهات بما يتخذونه من وسائل الحيل والخديعة

والإغراء تارة، وطرق العنف والإرهاب تارة أخرى، وبعد البحث والمداولة قررت الهيئة ما يلي:

أولاً: مطالبة الحكومة أن تسن تشريعا حاسما يمتدح بذور هذا الفساد، ويستأصل شأفة هذا المرض الويل الفتاك؛ كي يطمئن المسلمون على الدين الإسلامي والقرآن المجيد، وكي يكون أولادهم وإخوانهم وأقاربهم في مأمن من أن تصل إليهم يد الاعتداء والإغراء لتحويلهم عن دينهم، وقد عهدت في تنفيذ ذلك إلى شيخ الجامع الأزهر ليقوم بمطالبة الحكومة بسن هذا التشريع.

ثانياً: إصدار بيان إلى الأمة الإسلامية، جاء فيه : " لقد استفاضت الأخبار بما يعمل به هؤلاء الذين يسمون أنفسهم "مبشرين" وعمت البلاد من أولها إلى آخرها، ووصل إلى علمكم أنهم يتخذون الوسائل الفظيعة؛ لتتصرف أطفال المسلمين، وضعفاء العقول منهم، وأنهم لا ينجلون من ارتكاب ما لا يحيزه عقل ولا فطرة، وما يحمر منه وجه المروءة والفضيلة، ويجعلون ذلك طريقا لإخراج الشاب المسلم ضعيف الإدراك من دينه، فإذا أعتبهم الحيلة عمدوا على ما جاء في الصحف، إلى التخدير والتنويم، فإذا لم يفدهم هذا عمدوا إلى الإرهاب والتعذيب حتى يصلوا إلى بغيتهم، ولقد انتشر هؤلاء المنصرون في المدن والقرى، وأتقنوا الحيل؛ فظهروا أمام ضعفاء العقول بمظهر رسل الرحمة، حيث أنشئوا مستشفيات تقبل المرضى وتعالجهم مجاناً، وأنشئوا مدارس تقبل أولاد الفقراء وتعلمهم بلا مقابل، وبنوا ملاجئ تقبل المعوزين وتوسع عليهم في النفقة.... فأقبل ضعفاء الإدراك والعقول على مستشفياتهم ومدارسهم وملاجئهم، ورائدهم حسن النية، لا يدرون أن وراء الأكمة ما وراءها، إنهم يتخذون من هذه المستشفيات والمدارس والملاجئ شبكا يصطادون بها ضعفاء العقول من الأطفال والمرضى والفقراء والمعوزين... فالواجب عليكم شرعا أن تحبطوا أعمال المنصرين، وتباعدوا بينهم وبين أولادكم الذين هم فلذات أكبادكم، يوجب عليكم

الإسلام أن تنبذوا وتهجروا كل من يعرض ابنه أو بنته أو قريبه للدخول في هذه الأماكن الخبيثة والبيئات الضالة المضلة، إن من يدخل ولده أو مريضه في هذه الأماكن الموبوءة بعد أن افترض أمرها وتبينت الأعمال المروعة التي ترتكب فيها، هو الرجل المحتقر في نظر الدين، بل الخارج من حظيرة الإسلام إن كان عالما بتلك النتائج التي يقصدها المنصرون راضيا بها، فيجب عليكم معاشر المسلمين أن تهجروه، ولا تمكنوه من معاملتكم ولا يكون له في قلوبكم أى ميل أو عطف، حتى يشعر بعظم ما ارتكب في حق دينه وأولاده وعشيرته فيبقى إلى أمر الله ويرجع عن غيه، ويخرج صغيره أو قريبه من الظلمات إلى النور.... والإسلام يوجب عليكم أن تجتنبوا الوباء من أساسه، فتشتموا مثل هذه المستشفيات والمدارس والملاجيء، وتقوموا بالنفقة عليها، إنقاذاً لدينكم وأعراضكم، ومنعا لفقرائكم ومعوزيكم من الذهاب إلى تلك الأمكنة الموبوءة التي علمتم أغراض المنصرين من إنشائها، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١٣٠)، وقال الله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١٣١)، وقال الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَلْبَتَّ سَبْعَ سِتَائِلٍ فِي كُلِّ سِتْبَلَةٍ مِائَةِ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١٣٢) إن إنقاذ الدين الإسلامى وأولاد المسلمين بإنشاء مثل هذه المستشفيات والمدارس والملاجيء والإنفاق عليها واجب على الأمة الإسلامية، حكومة وشعبا على اختلاف الطبقات، وفي المقدمة العلماء، كل بحسب قدرته وما يستطيع بذله، وواجب العلماء أن يبدلوا أموالهم ونصحهم وإرشادهم الناس بالحجة والبرهان إلى معرفة ما يوجبه الدين الإسلامى عليهم في هذا الأمر، وواجب الحكومة التي تعنى بالمحافظة على الأرواح والأموال أن تقوم بحراسة الدين، وأن تنقذ أولاد المسلمين من مخالف المنصرين، وأن تصنع تشريعا حاسما يستأصل ضلال المنصرين من الدولة المصرية، قال

تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(١٣٣).

ويأتى هذا البيان على جانب كبير من الأهمية؛ لأنه كشف كافة الوسائل التى تتبعها المنصرون مع المجتمع المصرى لصرف المسلمين عن دينهم، وبين حكم الإسلام على المسلمين الذين يتبعون هؤلاء المنصرين، موضحاً مدى خطرهم على الأسرة المصرية بل على المجتمع المصرى كله فى الدنيا والآخرة، مستنداً فى ذلك بآيات من القرآن الكريم، حتى يدق جرس الإنذار داخل كل أسرة مصرية خوفاً على نفسها من الإنهيار والتفكك واتباع هؤلاء المنصرين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أوضح البيان واجب المجتمع ككل من حكومة وعلماء وأفراد نحو المنصرين لمقاومة أعمالهم، وذلك بعدة طرق:

١- كف المسلمين عن إرسال أبنائهم وأقاربهم إلى مدارس ومستشفيات وملاجئ المنصرين المفسدة لعقائدهم، المجردة لهم من آداب دينهم.

٢- إنشاء المدارس والملاجئ والمستشفيات لأبناء الفقراء والمحتاجين حتى لا تدفعهم الحاجة إلى الوقوع فى أيدي المنصرين.

٣- أن تضع الحكومة تشريعاً يقضى بتجريم التنصير، وأن يصبغ التعليم المدرسى بصبغة الدين؛ حتى يكون الناشئ فيها على علم بدينه، لا تؤثر فيه الأهواء، ولا تعصف به الأباطيل.

٤- على العلماء أن يقوموا بتحذير الأمة من تعلم أبنائها فى مدارس المنصرين، واستشفائها فى مستشفياتهم، وأن يعالجوا الشبهات التى يرددها أعداء الإسلام علاجاً نافعاً، يكشفها ويصيرها أمام أعداء الإسلام من الضعفاء، بحيث لا يقوون على ترديدها أو التضليل بها، وأن يعرفوا آداب الإسلام وما فيه من فضائل ومكارم، بطريقة أخاذة تجذب النفوس إليه، وتجمع القلوب

حوله، وأن يثيروا عاطفة الرحمة والخير والإنسانية في قلوب الأغنياء؛ كى يشيدوا المدارس والمستشفيات والملاجئ، ويمدوا يد المعونة للفقراء والمحتاجين.

لكن الأمر لم يقف عند حد إصدار البيانات فقط، بل كونت هيئة كبار العلماء لجناً فى جميع أنحاء القطر المصرى؛ لجمع التبرعات لبناء الملاجئ لإيواء الأطفال المشردين والفقراء ورعايتهم، وتوعية الناس من الوقوع فى حائل المنصرين^(١٣٤)، وكمبادرة فعالة من أعضاء هيئة كبار العلماء تبرع لمشروع مقاومة التنصير - المشار إليه فى بيان محمد الأحمدي الظواهرى - "شيخ الجامع الأزهر" بمبلغ (٢٠٠) جنيه، وعبد المجيد سليم "مفتى الديار المصرية" بمبلغ (١٠٠) جنيه، ومحمد عبد اللطيف الفحام "وكيل الجامع الأزهر" بمبلغ (٥٠) جنيه، وحسين والى بمبلغ (٥٠) جنيه، وتبرع الكثير من أعضاء الهيئة بمبالغ مختلفة تتراوح ما بين (١٠ - ٥٠) جنيهًا.^(١٣٥)

وفى حديث خاص للمفتى أوضح فيه أن الهيئة قد خطت الخطوة الأولى، وواجب على الأمة أفراداً وجماعات أن تخلد إلى السكون والطمأنينة، وأن تدعم الهيئة لمواصلة خطواتها فى سبيل صيانة الدين الحنيف، موضحاً حرج الموقف وأنه يتطلب أن يتصف كل فرد بالحكمة والروية، وأن يقاوم هذه الأعمال بعدم تعليم أبنائه فى مدارس المنصرين وإخراجهم منها إن كانوا فيها، كما يعاون الهيئة بما يستطيع بذله من المال.^(١٣٦)

وقد أحدث بيان هيئة كبار العلماء صدًى مدوياً فى جميع الأوساط، سواء داخل الأزهر أم خارجه، ولقى تأييداً كبيراً من مختلف الطبقات، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة: ففى اليوم التالى مباشرة لصدور البيان اجتمع أساتذة كلية الشريعة الإسلامية فى (٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٧ يونية ١٩٣٣ م) برئاسة محمد مأمون الشناوى "شيخ الكلية" وتداولوا مما يقوم به المنصرون من أعمال تنفر منها

العقول السليمة، وفيما يجب على المسلمين عامة والعلماء منهم خاصة نحو ذلك، وأصدروا بياناً حرروا فيه كل ما يرون وجوب اتخاذهم تجاه هذه المسألة، ومما جاء فيه: "اطلعنا على القرار الحكيم الذى أصدرته هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فى شأن التنصير والمنصرين، فوجدناه قد كشف الداء ووصف الدواء وأبان عن حكم الله ورسم للمسلمين المحجة البيضاء - ولا عذر بعد البيان - وإنا لنؤيد ذلك القرار ونرى أنه هو الدواء الحاسم لصد عدوان المنصرين، ونضم صوتنا إلى صوت هيئة كبار العلماء فى مطالبة أولى الأمر بسن تشريع حازم قاسم يقطع على أولئك المهرجين سيلهم، ويطمئن المسلمين على دينهم وعلى أطفالهم وذوى الحاجة والضعفاء منهم.....". (١٣٧)

ومما يذكر أيضاً فى هذا الصدد أن رئيس "جمعية المواساة الإسلامية" بالإسكندرية قام فى (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ / ٢٧ يونية ١٩٣٣م) بالتقدم بدعوة هيئة كبار العلماء؛ لمشاهدة مستشفى الجمعية الذى تقيمه بالإسكندرية وقد قارب على الانتهاء، وكذا قطعة الأرض المجاورة للمستشفى والمعدة لبناء ملجئ للعجزة عليها - وهذان المشروعان قامت بهما الجمعية منذ عام تحت فكرة علاج فقراء المصريين وإيوائهم بدلا من اللجوء إلى المستشفيات والملاجئ الأجنبية - كما رجا الهيئة لحث الشعب المصرى على مساعدة الجمعية لإتمام مستشفائها وبناء الملجأ؛ ليكون أول ثمرة لهذا الجهد الوطنى الذى تقوم به هيئة كبار العلماء. (١٣٨)

وكذا اجتمع شيخ معهد طنطا وعلماءه فى (٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٧ يونية ١٩٣٣م) بعد تلاوة البيان الذى أصدرته هيئة كبار العلماء، وبعد تبادل الرأى فى واجبه الدينى إزاء حركة المنصرين التى تجاوزت حدود القوانين السماوية والوضعية، قرروا ما يلى:

أولاً: شكر شيخ الجامع الأزهر وأعضاء هيئة كبار العلماء على هذا القرار الحكيم.

ثانياً: المبادرة إلى تلبية هذا النداء بالشروع في التبرع لهذا المشروع الجليل الذي طالبوا به. (١٣٩)

علارة على ذلك وزعت وزارة الأوقاف خطبة في (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٧ يونية ١٩٣٣م)، على خطباء المساجد وأئمتها في المدن والأقاليم؛ ليلقوها في صلاة الجمعة، وتتضمن حث الناس على مقاومة التنصير عن طريق سلبى أى من طريق عدم إرسال أبنائهم إلى مدارس التنصير، وحض الناس على الأكتساب لإنشاء الملاجيء والمستشفيات، وعلى الخلود إلى الهدوء والسكينة حتى يتمكن ولاية الأمور من العمل في سكينة وروية. (١٤٠)

أما كلية أصول الدين فقد أعلنت تأييدها لبيان هيئة كبار العلماء، ونشرة بياناً في (٧ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٣٠ يونية ١٩٣٣م) جاء فيه: " تؤيد ذلك البيان الدينى، ونلبى دعوتهم إلى إتخاذ طرق الوقاية من هذا الخطر، ونعلن أننا نكتب لهذا الغرض الشريف بأموالنا، وندافع في سبيله بكل ما نملك من حجة وبرهان، ونحث الأمة على العمل لما اشتمل عليه من النصائح الدينية..."، ثم دعوا إلى التعاون في هذا السبيل بما يلي:

أولاً: النصح لمن غرقهم زخارف المدينة بإخراج أولادهم من تلك البيوت التي تغرس في نفوسهم الكفر والإلحاد.

ثانياً: العطف على المعوزين والضعفاء وإنشاء المدارس والملاجيء والمستشفيات التي تقيهم هذا الخطر.

ثالثاً: مطالبة الحكومة بأن تلتى ما جاء في بيان هيئة كبار العلماء من التشريع الذى يقى الأمة ضرر أعمال هؤلاء المنصرين وأن تكف يدها عن معونتهم، وأن توجه ما تنفقه في هذا السبيل إلى إصلاح أبناء الأمة. ^(١٤١)

فضلا عن ذلك اجتمع أساتذة كلية اللغة العربية في (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٧ يونيه ١٩٣٣ م) برئاسة شيخ الكلية إبراهيم حمروش، وتباحثوا في أمر المنصرين وأصدروا القرارات التالية:

أولاً: تأييد هيئة كبار العلماء في مطالبة الحكومة بسن تشريع حاسم يحفظ على الدولة دينها أن يستباح، ويصون كرامة الأمة أن تبتذل، وأعراضها أن تمس.
ثانياً: مطالبة الحكومة والأمة بالعمل على إنشاء الملاجىء ومعاهد العلم والمستشفيات؛ ليأوى إليها هؤلاء اليائسون ممن يحتاجون إلى الثقافة أو العلاج، وليكون منها تبوأ أمن ورحمة وهداية. ^(١٤٢)

علاوة على ما سبق اجتمع علماء معهد الإسكندرية في (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٧ يونيه ١٩٣٣ م) برئاسة شيخ المعهد محمد الشافعى الظواهري، وتباحثوا في جوادث المنصرين، وفيما يجب على العلماء وعلى الأمة نحو الإعتداء على دين الدولة، واستغلال الفقر والمرض للظلم على الإسلام وانتزاع عقائد المسلمين، وقرروا ما يلي:

أولاً: تأييد هيئة كبار العلماء في بيانها الحكيم، وفي مطالبة الحكومة بسن تشريع عادل يحفظ أبناء الأمة من الوقوع في حبال المنصرين.

ثانياً: التبرع لإنشاء مؤسسات إسلامية يؤمها فقراء المسلمين؛ لتغنيهم عن معاهد التنصير، وقد بدأ الاكتاب شيخ المعهد ثم توالى التبرعات.

ثالثاً: تأليف لجنة من علماء المعهد برئاسة شيخ المعهد لجمع التبرعات وإرشاد الأمة إلى خطر المنصرين، وبيان الوسائل المشروعة التي تجدى في مقاومتهم، وتهدئة الخواطر النائرة والحث على السكينة والهدوء.

رابعاً: إصدار بيان يؤيد ما جاء في بيان هيئة كبار العلماء من استنكار حوادث التنصير واستنهاض الهمم لإنشاء ملاجئ ومستشفيات ومدارس لأبناء المسلمين، ودعوة الناس إلى ضبط النفس والتزام الهدوء والسكينة، وترك الأمر إلى علماء الأمة وعقلائها ليعالجوه بالحكمة. (١٤٣)

كما اجتمع مشايخ السادة الصوفية في (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٧ يونيو ١٩٣٣م) برئاسة عبد الحميد البكرى شيخ المشايخ الصوفية، وقرروا ما يلي:

أولاً: تأليف لجنة عامة من مشايخ المساجد بدار المشيخة بالقاهرة، تكون مهمتها تنوير الرأي العام الإسلامى بأعمال المنصرين، ومؤازرة جميع الهيئات المؤلفة أو التي تؤلف للقيام بالدفاع عن الدين الإسلامى والدعوة إليه، وسلوك السبل المؤدية إلى حماية العقيدة من كل اعتداء.

ثانياً: تأليف لجان قومية في سائر أنحاء القطر المصرى من وكلاء المشيخة العامة بالمديريات والمراكز ونواب الطرق الصوفية وغيرهم، تكون مهمتها مراقبة أعمال المنصرين وموافاة اللجنة العامة بها، والدفاع عن العقيدة الإسلامية بالوعظ والإرشاد، والحيلولة دون وقوع الضعفاء والمرضى واليتامى في براثن المنصرين. (١٤٤)

وليس هذا فحسب بل عقد مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية جلسة فوق العادة في (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٧ يونيو ١٩٣٣م) بمثل محمد باشا محمود وكيل الجمعية وتحت رئاسته؛ للنظر في الحالة التي نشأت عن تصرفات

المنصرين، وما يجب القيام به نحو هذه الحالة درءاً لخطر هذه التصرفات، وقد قرر
التالى:

أولاً: اتخاذ إجراءات عاجلة بتهيئة بعض الأجنحة فى مدارسها ببورسعيد، وأسيوط،
والإسكندرية، وبنى مزار، والخلعة الكبرى، ودسوق؛ لتكون ملاجئ للفقراء
من الصبية والفتيات.

ثانياً: الإسراع ببناء ملجأين كبيرين بالقاهرة، أحدهما للبنين والآخر للبنات، على
أرض الجمعية بالعجوزة بجوار مستشفاهما الذى تقوم ببنائه.

ثالثاً: دعوة أهل البر لمؤازرة الجمعية؛ لتمكين من تنفيذ هذا البرنامج.

رابعاً: أن يطلب من الحكومة أن تعطى الجمعية المبلغ الذى أعدته لهذا الغرض.

خامساً: أن يطلب من هيئة كبار العلماء وجماعة الدفاع عن الإسلام توحيد الجهود
فى هذا السبيل؛ لمعاونة الجمعية على تحقيق برنامجها بإعطائها مما يجود به أهل
البر لهذا الغرض عن طريقهم^(١٤٥).

كما اجتمعت جمعية الشبان المسلمين فى (٤ ربيع الأول ١٣٥٢هـ/ ٢٧ يونيه

١٩٣٣م)، وقررت التالى:

أولاً: دعوة العلماء فى مصر وغيرها لمقاومة التنصير.

ثانياً: دعوة خطباء المساجد ووعاظها للاشتراك فى هذا العمل.

ثالثاً: يكتب إلى بطارقة الطوائف المسيحية كلها خطاب يبين لهم فيه، أن العمل

لمقاومة أعمال دعاة التنصير، المعتدين على المسلمين، الطاعنين على دينهم

وكتائبهم ونبههم، يتحرى فيه عدم مقابلتهم بمثل مطاعنهم، ويتقى فيه كل قول

وعمل يخل بما بين المسلمين وسائر الطوائف التى تعيش معهم فى هذا القطر

الآمن الحر بالمودة والتعاون، على جميع المصالح والمنافع الوطنية.

رابعاً: يكتب إلى الحكومة بما يجب عليها.

خامساً: تأليف لجنة للدعاية والنشر تؤلف وترجم الكتب والرسائل، وتنظم الأناشيد والقصائد، وتنشرها في البلاد الإسلامية. (١٤٦)

ونتيجة لأعمال التنصير والمنصرين بدمنهوور شيدت " الجمعية العامة للمحافظة على القرآن الكريم "؛ لتعليم أبناء المسلمين بالبحان، وهي جمعية خيرية قامت بتبرعات الأهالي برئاسة مؤسسها محمد حسن عاصي، وكان لها نشاط واسع ضد بعثات التنصير الأجنبية في إقليم البحيرة. (١٤٧)

ومما سبق يتضح كيف أن البيان الذي أصدرته هيئة كبار العلماء كان له أبلغ الأثر في نفوس المسلمين في جميع الطبقات، سواء داخل الأزهر أم خارجه، وفي جميع أنحاء البلاد، ودفعهم إلى المشاركة الفعالة في مقاومة التنصير والمنصرين، وصد خطرهم الخقق على البلاد، ولا سيما إنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ في جميع القطر المصري، إلى جانب زيادة عدد الوعاظ في جميع المساجد.

ولم يقف دور الهيئة عند هذا الحد بل تخطاه، فلم يمض وقت طويل على إصدار هذا البيان حتى اجتمعت الهيئة في (٢٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ١٧ يوليو ١٩٣٣ م)، وأصدرت بياناً آخر للأمة المصرية حثت فيه الشعب المصري على سرعة الاكتتاب من أجل بناء المدارس والمستشفيات والملاجئ للمحتاجين من عامة المسلمين؛ إمتثالاً لقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (١٤٨)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٤٩).

ومما لا شك فيه أن هذا البيان كان له أبلغ الأثر في نفوس المسلمين في جميع أنحاء البلاد، وكان سبباً في إغتيال التبرعات الواردة من جميع الجهات إلى المشيخة، فمن - مدرسى وموظفى وبعض طلبة - معهد طنطا حوالى (١٦٣) جنيهاً و

(١٢٠) مليماً^(١٥٠)، ومن محافظات مصر المختلفة، حوالى (٣٠٧) جنيهاً و(٣٤٠) مليماً، من مدرسين وأعيان وقضاة ووعاظ..... وغيرهم.^(١٥١)

وبناء على ماتقدم تجمع لدى المشيخة تقارير من اللجان الفرعية لهيئة كبار العلماء تضمنت الاقتراحات التالية:

- ١- إيجاد عمل بارز للهيئة بما جمعته من أموال التبرعات، عن طريق شراء عين ثابتة بالمبلغ الموجود حينئذ توقف على هذا العمل العظيم.
- ٢- تأليف لجنة من بين أعضاء الهيئة للمحافظة على القرآن الكريم.
- ٣- الإكثار من الوعاظ والمرشدين.
- ٤- أن تنتخب اللجنة العلمية مسائل من بعض الكتب القيمة التى ألفها بعض أجلاء العلماء فى الزمن الماضى، كالجواب الصحيح لابن تيمية وإظهار الحق لرحمة الله الهندي، والإكثار من الرسائل التى تتضمن بيان مسائل الدين الإسلامى أصولاً وفروعاً، مما تمس إليه حاجة المسلمين، كل ذلك بعبارات سهلة الفهم؛ لتطبع ويعم نشرها.
- ٥- أن تترجم الكتب التى تقوم بها اللجنة العلمية إلى اللغات الأجنبية حتى يكون الانتفاع بها على الوجه الأتم.
- ٦- إيجاد طوابع من فئة القرش الواحد حتى يتمكن الفقراء من المساهمة فى هذا الخير.
- ٧- أن تخول اللجان الفرعية الحق فى بذل ما تجمع من التبرعات فى دائرتها فى سبيل ماتراه من وجوه البر للفقراء.
- ٨- إحصاء أعمال المنصرين وحيلهم وما يتخذونه من وسائل، وتعميم المحاضرات الدينية فى المساجد.^(١٥٢)

ولم يقتصر دور الأزهر وهيئة كبار العلماء عند هذا الحد، بل قامت إدارة المعاهد الدينية بجمع كل الكتب الخاصة بالدين الإسلامي التي تصدرها هيئات المنصرين وغيرها في مصر، وعرضتها على شيخ الجامع الأزهر الذي قام بتكوين لجنة من هيئة كبار العلماء، لبحث الكتب من الناحية العلمية ودراستها دراسة فاحصة، ثم يقوم أعضاء اللجنة بالرد عليها في كتب موجزة سهلة التناول؛ ليتداركها العامة دون جهد. (١٥٣)

وكان من المنتظر بعد هذه الجهود المبذولة من هيئة كبار العلماء أن يتم الحد من أعمال التنصير والمنصرين في مصر، إن لم يكن القضاء عليهم نهائياً، ولكن الواقع كان غير ذلك فقد أصدرت مجلة التنصير الدولية بياناً في (المحرم ١٣٥٩ هـ / فبراير ١٩٤٠ م) تحدثت فيه عن التنصير في مصر، وصرحت: " بأن الطور الجديد الذي دخلت فيه العلاقات بين مصر وبريطانيا بمعاهدة التحالف المعقودة عام (١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م) كان نافعا ومعززا لأعمال التنصير، وذكرت أن هناك تفكيراً في إنشاء مدارس أولية بتعاون جمعية التنصير مع بعض أعيان الأقباط في مصر، وأشارت إلى التنصير في نادي الشبان المسيحيين ومصحة النساء في دمنهور، وفي المخيم الثالث للصبيان المصريين في البوليس، وإلى ما تقوم به البعثة التي تتولى العناية بالأعمال النسوية في الزقازيق، وهي تشرف أيضاً على مدرسة البنات هناك،..... وإن المدرسة الإنجليزية أضافت جناحاً جديداً إلى مبناها البديع والإقبال عليها عظيم، وفي نهاية المقال أعربت الجمعية عن قلقها من جراء مشروع قانون عرض على البرلمان يحرم التنصير بين ما تقل سنهم عن الثامنة عشرة أو دعوتهم إلى تغيير دينهم، وإن الدوائر المسيحية في مصر تشعر بأن هذا المشروع إذا صار قانوناً، يُجعل من المستحيل على المنشآت التعليمية التنصيرية القيام بعملها، وذكرت أن الجهات المختصة قد خوطبت في الموضوع ". (١٥٤)

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في عام (١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م) تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ عبد الخالق سليم بمشروع قانون بشأن الدعوة الدينية جاء فيه:

مادة (١) تمنع الدعوة الدينية بأية طريقه كانت خارجاً عن الأماكن المعدة لإقامة الشعائر، أو الأماكن المرخص لها بذلك.

مادة (٢) تعتبر الأمور التالية دعوة دينية إذا وقعت في معاهد تعليم:

- أ- إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في دروس ديانة غير ديانتهم.
- ب- إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في صلوات تخالف عقائدهم الدينية، أو إسماعهم أو تركهم يستمعون لخطب دينية تخالف ديانتهم.
- ج- توزيع كتب أو نشرات على التلاميذ تخالف عقائدهم الدينية، وتسرى أحكام الفقرتين ٢، ٣ سالفه الذكر على المنشآت الطبية والمعاهد الخيرية، إذا كانت الدعوة الدينية موجهة إلى المرضى أو اللاأجنيين إلى تلك المعاهد.

مادة (٣) لرجال الضبطية القضائية دائماً حق الدخول في الأماكن المشار إليها في المادة السابقة؛ للتحقق مما قد يقع فيها مخالفاً لهذا القانون.

مادة (٤) عدم الإخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات، يعاقب على المخالفات لأحكام هذا القانون بالحبس لمدة شهر وبغرامة قدرها (١٠) جنيهات مصرية، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

مادة (٥) يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز (١٠٠) جنيه مصرية، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل من يحاول تلقين حدث يقل سنه عن (١٨) سنة كاملة عقائد دينية تخالف دينه أو عقيدته، حتى ولو كان ذلك برضائه، ويعاقب بنفس العقوبات كل من أعطى أو منح شخصاً عطية أو هبة

من نقود أو أوراق أو عروض أو فوائد أخرى، أو عرض عليه شيئاً من ذلك أو وعده به سواء أكان للشخص نفسه أم للغير، وذلك بغرض التأثير على عقديته الدينية أو تحويله عنها، ويعاقب أيضاً بنفس العقوبات كل من استعمل مع شخص آخر القوة أو التهديد أو الإرهاب، أو أخافه من فقد خدمة، أو من تعريض نفسه أو أهله أو ماله للأذى، أو استعمل معه المخدرات أو التويم المغناطيسي^(١٥٥). وقد نوقش هذا القانون بجلسة مجلس الشيوخ المنعقدة في (١٩ ربيع الآخر ١٣٥٩هـ / ٢٧ مايو ١٩٤٠ م) وكان يتضمن في مادته الأولى منع الدعوة الدينية خارج الأماكن المعدة لإقامة الشعائر، وقصرت مادته الثانية الدعوة الدينية على أبناء الدين نفسه، بحيث تحظر الدعوة أمام غير أبناء الدين، وشمل هذا الحظر اشتراك التلاميذ في دروس غير دينهم أو سماع الآراء والخطب الخاصة بدين آخر، وكان منع الدعوة الدينية على هذه الصورة الشاملة قد أثار بعض أعضاء المجلس مسلمين ومسيحيين، وذكر وهيب دوس أن سبب التفكير في هذا المشروع هو حوادث التنصير التي أسخطت المصريين على اختلاف معتقداتهم، وأن اعتناق فرد أو أفراد لدين غير دينهم يعتبر فتنه، وأن مما يؤخذ على مشروع القانون أن نص مادته الأولى من شأنه منع تلاوة القرآن في الإذاعة، وعن شأن نص مادته الثانية منع المسلمين من مجاملة المسيحيين في الكنائس، ثم هاجم المنصرين قائلاً: "إن نشاطهم لا صلة له بالدين"؛ وذكر وهيب دوس أنه يوافق على فكرة المشروع، ولكن المادتين الأولى والثانية منه قد تؤديان إلى الفتنة، وعلق أحمد يوسف الجندي "زعيم المعارضة الوفدية بالبرلمان وقها" أن منع الدعوة الدينية عامة حسبما ورد بالمشروع قد لا يتفق مع الدين الإسلامي، وأجاب محمد الشافعي اللبان الذي حضر الجلسة عن وزارة الداخلية، بأن المنع لا ينطبق على الدعوة الإسلامية، ولكن المجلس رأى بسبب ما أبدى من تحفظات على

المشروع، إعادته إلى لجنة العدل لدراسته، ثم أعدت الحكومة مشروعاً آخر في عهد الوزارة الوفدية، ونيط إعداده إلى لجنة صيانة الآداب التي يرأسها وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، وتولى قسم قضايا الحكومة صياغته من الناحية القانونية؛ توطئة لعرضه على مجلس الوزراء ثم البرلمان. (١٥٦)

وحرص المشروع الجديد على الإعتراف في صدر أحكامه بكفالة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد بما لا يخل بالنظام العام أو الآداب، وأن يكون الترخيص بإنشاء الكنائس ومعابد غير المسلمين بأمر ملكي، ثم نصت المادة الثالثة منه: " لا يجوز إعداد أمكنة للخطابة أو الدعوة الدينية يباح الدخول فيها لأبناء أديان أو عقائد مختلفة إلا بترخيص من وزارة الداخلية "، ونصت المادة الرابعة: " لا يجوز أن تكون محلاً للدعوى الدينية الأماكن التي يجتمع فيها أبناء أديان وعقائد مختلفة، سواء أكانت منشآت معدة لأغراض إنسانية كالمستشفيات، أم منشآت صناعية أو تجارية أو غيرها " ومنعت المادة الخامسة في معاهد التعليم إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في دروس دينية غير ديانتهم، أو توزيع كتب أو نشرات عليهم تتعلق بدين غير دينهم، وحظرت المادة السادسة إلقاء خطب أو توزيع نشرات في المجال والمحافل العمومية تتضمن طعناً أو مساساً بدين من الأديان، ومنعت المادة السابعة إغراء شخص أو إكراهه على صلاة أو وعظ يتنافى مع عقيدته الدينية سعيّاً وراء تحويله منها، وتعرضت المادتان التاسعة والعاشرة لاعتبار كل مولود مجهول الأب مسلماً، ومسؤولية مؤسسات الاحداث عن تغيير ديانات الناشئة بها، وخولت المادتان الثامنة والحادية عشرة البوليس سلطه مراقبة تنفيذ هذه الأحكام، وقررت المادة الثانية عشر عقوبات الحبس والغرامة على مخالفة القانون. (١٥٧)

ومع ذلك فإن هذا المشروع قد باء بالفشل ولم يخرج الى حيز التنفيذ؛ لما وجد فيه من ثغرات كثيرة تعذر معها تنفيذه على هذا النحو، وهنأ تسكت المصادر

والمراجع عن ذكر أية مبادرة أخرى من قبل الجهات المعنية في سبيل تحقيق هذا المشروع.

وعلى أية حال فإن جهود الهيئة في محاربة التنصير لم تقتصر على مصر فقط بل امتدد للسودان وفي هذا المضمار كان للمراغى دور مهم، ومن ذلك أنه عندما علم بنشاط المنصرين في السودان، احتج على هذا العمل الخبيث، وأرسل إلى حكومة السودان يخبرها بموقف الأزهر من هذه الأنشطة، طالبا من هذه الحكومة التدخل لإيقاف هذا النشاط؛ ليعيش المسلمون آمنين على دينهم وأموالهم وأولادهم وأعراضهم، وأرسل رسالة أخرى إلى الحاكم العام في السودان يحتج فيها على هذه الأعمال، وقد حمل هذا الموقف المناهض من جانب المراغى للنشاط التنصيرى في السودان أن قام رئيس الوزراء بإرسال برقية إلى الحاكم العام في السودان، يبلغه احتجاج مصر وعلمائها على هذا العمل، فرد الحاكم العام بشرح الموقف، وطمأن مصر وعلماءها والإمام الأكبر على المسلمين في السودان. (١٥٨)

وفي عام (١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م) أرسلت مشيخة الأزهر بعثات لإنجلترا وأمريكا وألمانيا للتخصص في اللغات الأجنبية، وعلم النفس، والاجتماع؛ للدعوة إلى الإسلام ومحاربة المنصرين الاستعماريين في إفريقيا (١٥٩)، وليعملوا على كشف مزايا الإسلام ومبادئه انسمحة داخل تلك البلاد. (١٦٠)

مما سبق يتضح أنه كان للهيئة دور فعال ومؤثر في مقاومة حركة التنصير والتي انتشرت بشكل كبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، وأخذت الهيئة تعقد الاجتماعات وتصدر البيانات إلى المجتمع المصرى بل إلى الأمة الإسلامية ككل لحثهم على التمسك بدين الله، وأخذت تكشف الستار عن الأساليب المتلوية التي كان يتبعها المنصرون مع أبناء المسلمين حتى يعتنقوا الديانة المسيحية سواء بالترغيب أم بالترهيب، وحذرت المسلمين من إرسال أبنائهم أو أقاربهم إلى مدارس ومستشفيات وملاجئ المنصرين حتى لا يقعوا في هذا الخطر المحدث، ولم تقف جهودها عند هذا

الحد بل أعطت الحلول المناسبة لمقاومة هذه الحركة، كما كونت اللجان المختلفة لجمع التبرعات من الأهالي وتنظيم عملية إنفاقها لخدمة المحتاجين من أبناء المسلمين، من إنشاء المدارس والمستشفيات والملاجئ، حتى تكفيهم الحاجة عن اللجوء إلى أماكن المنصرين، وأخذت تنشر الوعاظ في شتى أنحاء البلاد؛ لتوعية الناس بأمور دينهم، وشكلت لجنة كان مهمتها جمع الكتب التي تصدرها هيئات المنصرين وغيرها في مصر خاصة بالدين الإسلامي، وبحثها من الناحية العلمية ودرسها دراسة فاحصة ثم تقوم بالرد عليها في كتب موجزة سهلة التناول ليتداركها العامة دون جهد، فضلاً عن ذلك فقد طالبت الحكومة بسن قانون لتقييد حركة التنصير داخل البلاد ووضع بالفعل مشروع بشأنه بيد أنه لم يتح له الصدور، مع العلم بأن جهود الهيئة لم تقتصر على مصر وحدها بل شملت معظم بلاد العالم الإسلامي أيضاً وعلى الأخص بعض البلاد الإفريقية.

٣- مشروعات الهيئة:

أ - التفسير الفاروقى للقرآن الكريم:

قدم حسنين محمد مخلوف في (٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ / ١٠ مايو ١٩٤٦ م) مذكرة إلى الملك فاروق بشأن مشروعين يرى في تنفيذهما خدمة كبرى للإسلام والمسلمين، وهما: الأول: وضع تفسير للقرآن الكريم على يد جماعه من كبار العلماء يصدر بها أمر ملكي، وتتخذ أساساً لعملها تفسيراً معروفاً كتفسير الطبري، ولكنها تحذف منه الروايات التي لا تقوم على سند صحيح، أولاً تتفق مع التاريخ والعلم الحديث، وتضع التفسير في لغة سهلة سليمة مع الإستعانة بالأخصائيين في الطب والفلك والعلوم المختلفة؛ لتفسير الآيات المتعلقة بها، وأضاف أنه شخصياً قد اشتغل منذ عهد طويل - على قدر طاقته - في وضع مثل هذا التفسير مع الرجوع

إلى كل كتب التفسير المعروفة لمقارنتها بما ورد في تفسير الطبري، واختيار أكثرها وضوحاً وأقربها للفهم عند الاختلاف^(١٦١).

الثاني: وضع موسوعة قرآنية - على مثال دائرة المعارف - تشمل على التفسير وبيان ما في الآيات المختلفة من أحكام، وقراءات، وإعراب، وبلاغة، وسنن، ومبادئ اجتماعية، وقواعد علمية، وآداب، وأخلاق..... إلى غير ذلك من العلوم والفنون، على أن يقوم بهذا العمل الكبير مجمع علمي من جهابذة العلماء المتخصصين في مختلف الفروع من العلوم الدينية والكونية، ثم تقوم لجنة أزهريه بصياغة ذلك ونشره جزءاً جزءاً.^(١٦٢)

ب - مجمع فاروق الأول للشريعة الإسلامية:

بدأت فكرة هذا المشروع عام (١٣٦٠هـ / ١٩٤٠ م) عندما تقدم بها عبد المجيد سليم إلى جماعة كبار العلماء بعد حصوله على عضويتها مباشرة، في أول جلسة حضرها، بمقترحات (المكتب العلمي) ثم حولت إلى لجنة وبجتها ورسمت طريق تنفيذها، وتقدم بها لرئاسة الجماعة، التي أقرتها في عام (١٣٦١ هـ / ١٩٤٢ م)، وما لبثت هذه الفكرة أن تطورت عام (١٣٦٢ هـ / ١٩٤٣ م) إلى (مجمع علمي شرعي)، وعندما جاء عهد الشيخ مصطفى عبد الرازق وعقدت الجماعة جلستها التعليمية به؛ لتوزيع الأعمال في (١٥) ذي القعدة ١٣٦٥ هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٤٦م) عرضت هذه المقترحات في الجلسة، وقد تقرر تأليف لجنة لإعادة النظر في موضوع المكتب العلمي وبجته لتقديم تقرير عنه، وبالفعل اجتمعت اللجنة المذكورة ثلاث مرات، وبحث الموضوع من جميع نواحيه، وبناء عليه قدمت تقريرها عنه إلى شيخ الجامع الأزهر لبيت في النظر فيه.^(١٦٣)

وفي هذا التقرير عدل عن "مكتب علمي" إلى مجمع فاروق الأول للشريعة الإسلامية، وقد أوضح في هذا التقرير أهم الأسباب الدافعة إلى إنشائه بقولها:

"..... فقد جدد صور من المعاملات لم تكن، وبانت حاجات للناس لم تبين، ووفدت علينا تيارات فكرية نادرة، ونزعات اجتماعية ضارة، ليس من الخير ولا من الرأى أن نغض النظر عنها، وأن نتركها حتى يستشري داؤها، ويتفاقم خطبها، إن الناس لفي حاجة إلى أن نبين لهم أحكام المعاملات بيانا شافيا قائما على دراسة فاحصة للمذاهب الإسلامية، إنهم في حاجة إلى أن يعلموا عقائدهم الدينية علما صحيحا يطمئن به الإيمان في قلوب المؤمنين، ويقضى على هذه الخلافات التي كادت تجعل من آراء المسلمين أديانا مختلفة، وهم أمة واحدة ذات قلة واحدة، تدين بسدين واحد أساسه كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، إنهم في حاجة إلى أن يعرفوا ما هو بدعة في دينهم وما ليس بدعة؛ ليرتفع كثير من خلافاتهم، ويصطلح بالحق كثير من طوائفهم وفرقهم، إنهم بحاجة إلى تفسير واضح لكتاب الله عز وجل، يكون برينا من الروايات الموضوعية، والأخبار المكذوبة، والتأويلات الفاسدة، في عبارات سهلة بينة لا يكتنفها الغموض، ولا يشوهها التعقيد، إنهم في حاجة إلى أن يعلموا - على روية وتريث - ما كان من الأحاديث مقبولا، وما كان غير مقبول، مع بيان درجاتها، والتعليق على ما يحتاج إلى التعليق في صورة ميسرة مقربة، إنهم في حاجة إلى إخراج النافع من الكتب العلمية، دينية وعربية، إخراجا متقنا يسهل معه الإطلاع عليها والاستفادة منها، وإن الأزهر نفسه لفي حاجة إلى هيئة علمية يستشيرها فيما يصلح له من الكتب الدراسية، قديمها وحديثها، وفي كثير مما يعرض لحضرات الأساتذة والمدرسين من المشكلات العلمية التي تحتاج إلى بحث واستقصاء وجهود متعاونة، كل هذا يحتاج إليه الناس أشد الحاجة، وكل هذا ينتظر الناس تحقيقه في عهد الملك المعظم فاروق الأول وعلى يد الأزهر عامة، وجماعة كبار العلماء خاصة..." (١٦٤).

وبناء على ما تقدم فقد اقترحت لجنة التقرير اختيار طائفة من جماعة كبار العلماء تعمل على تحقيق الأهداف السالفة الذكر، وتكون نواة لإنشاء مجمع

علمي ديني يتشرف بالانتساب إلى الملك فاروق الأول، وقد أوضح التقرير النقاط الجوهرية في هذا الاقتراح، وهي:

أولاً: إنشاء مجمع علمي إسلامي يدعى "مجمع فاروق الأول للشرعية الإسلامية تكون أغراضه:

أ- دراسة ما يرد للأزهر من أسئلة تتعلق بالأحكام الشرعية الاعتقادية والعلمية، دراسة تتجلى بها روح الشريعة الإسلامية في وحدة العقيدة ورعاية المصالح.

ب- بيان ما هو بدعة وما ليس بدعة، ووضع كتاب في هذا الموضوع، والإجابة عن الأسئلة التي تتعلق به، ونشر المهم من البدع وإذاعته على الناس.

ج- تفسير القرآن الكريم تفسيراً سهلاً خالياً من الإسرائيليات، وموافقاً لما تقضى به القواعد العربية، والأصول الدينية، والإجابة عما يرد من الأسئلة التي تتعلق بتفسير الآيات الكريمة، ونشر المهم من ذلك وإذاعته على الناس.

د- وضع كتاب يحتوي على ما نسب إلى الرسول -عليه الصلاة والسلام-، مع بيان مراتبه وشرح وجيز لما يحتاج إلى شرح من المقبول، والإجابة عما يسأل عنه من تفسير الأحاديث أو تخريجها، ونشر المهم من ذلك وإذاعته على الناس.

هـ- إحياء الكتب النافعة في الشريعة الإسلامية وما له صلة بها، إحياء يسهل معه الانتفاع بها.

و- إبداء الرأي في الكتب التي يرى شيخ الجامع أخذ رأى المجمع فيها لشرائها أو لتدريسها في مراحل التعليم بالأزهر والمعاهد الدينية، وحل المشكلات العلمية العامة.

ثانيا: يتكون المجمع من أعضاء، ورئيس، وسكرتير عام، مختارهم جماعة كبار العلماء من أعضائها، ويكون هذا المجمع تحت إشراف شيخ الجامع الأزهر، وللمجمع أن يختار من يرى الاستعانة به من علماء الأزهر وغيرهم، على أن يعرض الأمر في ذلك على اللجنة الإدارية الآتى ذكرها للنظر فيه.

ثالثا: يكون لهذا المجمع لجنة إدارية برئاسة شيخ الجامع الأزهر وعضوية رئيس المجمع والسكرتير العام للمجمع ومن يختارهم شيخ الجامع من أخصائيين، وتختص هذه اللجنة بالنظر في الشؤون المالية والإدارية للمجمع. (١٦٥)

وقد كانت هذه المشروعات - بلاشك- النواة الأولى لإنشاء مجمع البحوث الإسلامية. وعلى كل فإن مثل هذه المشروعات تدل على مدى حرص جماعة كبار العلماء على نشر الثقافة الإسلامية الصحيحة بين طبقات المجتمع المختلفة، وتبسيط المعلومات فيها بشكل يسهل فهمها للعامة قبل الخاصة.

ثانيا:- الدور الاجتماعي للمهية:

تعتبر الفترة قيد البحث من أخطر الفترات التي مرت بها مصر خلال تاريخها الحديث والمعاصر؛ نتيجة الكثير من المتغيرات السياسية التي حدثت خلال تلك الفترة، والتي كان لها بلا أدنى شك أثر بالغ على بعض القضايا الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصري، وكان لهية (جماعة) كبار العلماء دور فعال ومؤثر في توجيه مسار هذه القضايا من منطلق السلطات التي منحها القانون إياها، وهذا ما سوف يتم تناوله بالدراسة والتحليل على هذا النحو:

١- الحجر على الملكة نازلى:

منذ تولى محمد على منصب الوالى عام (١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م) وأسرتة تحكم مصر مدى قرن ونصف من الزمان، وتتابع على حكم مصر الكثير من الحكام، منهم الوالى، والباشا، والخدوي، والسلطان، والملك، لكن الذى هز عرش كل هؤلاء وأنهى تاريخ الأسرة المالكة تلك القصة التى عصفت بأسرة محمد على وأسقطت عرشه، ويعنى بذلك الخلاف الذى دب فى الأسرة المالكة وأحدث بها شروخا سارعت بانفجارها، ^(١٦٦) وبداية هذا التصدع الأسرى بعد وفاة الملك فؤاد الذى كان يقسو على الملكة نازلى ويكبلها بالقيود؛ فأطلقت لنفسها العنان بعد أن أزيح فؤاد عن طريقها، وانطلقت فى تحركاتها واستعادت ما فقدته من سنوات عمرها، وقد استاء فاروق من تصرفات أمه، وسرعان ما ساءت العلاقة بينهما، واتسمت تصرفاته معها بالعنف والشدة بعد فشله فى أن يجعلها تحافظ على سمعة أبيه، إذ فلت زمامها سواء داخل مصر أم خارجها، مما أدى إلى كرهه لها حيث اهتزت صورتها أمامه بعد أن فقدت احترامه لها، وفترت صلته بها. ^(١٦٧)

وما لبثت أن ازدادت سوءا بعد أن غادرت الملكة نازلى مصر مع ابنتها فائقة وفتحية عام (١٣٦٦ هـ / ١٩٤٦ م) إلى أوروبا، ^(١٦٨) ثم انتقلت إلى أمريكا، وتزوجت الأميرة فائقة فى (٢٢ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٠ مايو ١٩٥٠ م) من فؤاد صادق أحد رجال القنصلية المصرية فى سان فرانسيسكو، وكان الزواج مدنيا حيث تولى صيغة العقد أحد القضاة الأمريكين، ولم يعلن القصر موافقته رسميا عليه، وأبدى فاروق استياءه من ذلك، وقرر عقب عودتهما إلى مصر عقد قران جديد على يد شيخ الجامع الأزهر. ^(١٦٩)

أما زواج فتحية - التى لم تكن قد بلغت سن الرشد بعد - فشكل هزة عنيفة لمصر، حيث خالف الشريعة الإسلامية؛ لأن الزوج رياض غالى مسيحى، ورغم أنه

أشهر إسلامه فإن الغرض واضح، كذلك إنعدام التكافؤ بين الزوجين، وقبل إتمام الزواج جرت محاولات استمرت أكثر من عام للحيلولة دون إتمامه، بيد أن جميع المحاولات قد باءت بالفشل^(١٧١)، مما اضطر فاروق إلى أن يعلن أسفا أن جميع الجهود التي بذلت - بالتعاون مع الحكومة - للحيلولة دون زواج صاحبة السمو الملكي الأميرة فتحية من رياض غالى أفندى لم تنجح، وبناء عليه دُعى مجلس البلاط إلى الإنعقاد في يوم (٢ شعبان ١٣٦٩ هـ / ٢٠ مايو ١٩٥٠م) للنظر في الأمر وتقرير مايلزم^(١٧٢)، ونظرا لخطورة الموقف فقد تم تقديم ميعاده إلى (٢٩ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٦ مايو ١٩٥٠م)، وعقد بالفعل في هذا اليوم برئاسة

الأمير محمد على،^(١٧٣) ولأول مرة يستدعى النائب العام لحضور الجلسة حيث طالب بتوقيع الحجر على الملكة الأم، وسأل حسن يوسف بوصفه سكرتير المجلس عن طلبات الملك، فذكر أنه يطلب اتخاذ إجراءات تحفظية على أموالها، وتولى وزير العدل عرض الموضوع، وقدم فاروق مذكرة للمجلس هاجم فيها أمه وبين أنها تنفق نصف مليون جنيه، ونقل تصريحها بشأن عدم مبالتها بما ينشأ عن هذا الزواج من نتائج وعواقب مهما يكن نوعها، وأن رياض غالى يبتز أموالها، وقدم للمجلس أيضا التحريات التي قامت بها السفارة المصرية في الولايات المتحدة فيما يتعلق بشخصية الزوج المنتظر، والكيفية التي تعرف بها على الملكة والأميرتين منذ عام (١٣٦٦ هـ / ١٩٤٦م).^(١٧٤)

وبناء على ما تقدم أصدر المجلس قراراته والتي تضمنت حرمان الأميرة فتحية من لقب " الأميرة " وشطب اسمها من كشف أسماء الأميرات، والتفريق بينها وبين رياض غالى أفندى، ووضعها تحت يد جلالة الملك فاروق، ومنع الملكة نازلى من التصرف في أموالها ووقف وصايتها على فتحية،^(١٧٥) كما قرر المجلس تعيين محمد نجيب سالم باشا ناظر خاصة الملك مديراً مؤقتاً على جميع أموال الملكة نازلى إلى أن

يفصل في طلب الحجر. ^(١٧٥) ورغم ذلك فلم تعباً الملكة ولا الأميرة بهذه القرارات بل أخذت تعد العدة لإتمام الزواج على وجه السرعة. ^(١٧٦)

ومن الطبيعي أن مثل هذا الحادث لم يكن يمر دون أن تقول جماعة كبار العلماء رأيها، حيث عقدت اجتماع في (٣٠ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٧ مايو ١٩٥٠ م) عرضوا فيه للحادث المتصل بالبيت العلوى وما ترتب عليه من موقف حازم حكيم اتخذته الملك، وقد انتهوا إلى الاتفاق على اصدار بيان للناس في هذا الشأن، أعدت صيغته خلال الاجتماع، وقد أذيع بعد انتهائه، وجاء فيه : " تعرض للأمم - كما تعرض للأفراد - أحداث قد يكون لها بالغ الأثر في توجيهها وجهة تقوى فيها روح التمسك بكيانها والحفاظة علي مقوماتها، وقد فوجئت مصر بالأمس القريب بحادث هز أركانها وأفرع نفوساً وحزن له جميع أبنائها، ذلك هو الحادث الذى اتصل بالبيت العلوى الكريم وصدر به البلاغ الرسمى من ديوان جلالة الملك؛ ليعلم به أمته وليكون الأمر فيه شورى بين الأمة ومليكها، فهبت الأمة توازر جلالته، وهو مناط آمالها ورمز أمانيتها في وقوفه موقف الحزم والعزم إزاء ذلك الحادث؛ تلبية من جلالته لدواعى المحافظة على الدين وعلى كرامة بيته الكريم وعلى سمعة شعبه الوفى الأمين، وإن جماعة كبار العلماء ورجال الأزهر الشريف وهم يقدرّون ما فى هذا الحادث من مساس بالدين وتقطيع لصلة الأرحام فى بيت كريم عريق، ليعلمون شديد أسفهم وبالغ استنكارهم لهذا الحادث والتطورات التى لابتسته والعوامل التى ساعدت على وقوفه، ويتوجهون إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم راعى التقاليد الإسلامية وحامى همى المسلمين، إذا ما طاف بهم طائف الفتنة بأخلص آيات التقدير والتأييد لجلالته فى موقفه الكريم إزاء هذا الحادث، وما أملته عليه الحكمة فى تلافى آثاره، ثم يتوجهون إلى حضرة صاحبة الجلالة الملكة الوالدة وصاحبة السمو الملكى الأميرة فائقة وشقيقتها بخالص النصح والرجاء أن يقدرّون فى إخلاص وبعد نظر ذلك المكان الممتاز الذى يشغله البيت العلوى الكريم فى مصر والعالم الإسلامى، وخاصة فى

ذلك الظرف الدقيق المحيط بالبلاد الآن، فيعملن على أن تعود سيرتهن الأولى حتى لا تتمكن من قلب مصر يد تريد جاهدة أن تنال منها ومن سمعتها في شخص ذلك البيت الكريم، والعلماء يهيئون أن يراعين نداءهم ودعاءهم الخالص لوجه الله وحق الملك وحق الوطن، فيستجبن لداعى الحق والرشاد ليرأب الصدع ويجمع الشمل، فليس ثمت في نظر الدين أكبر تبعة أمام الله من أن تستمر الحال على ذلك النحو الذى يستكره الدين ويرأ منه كل مؤمن، وإن رجال الأزهر لواقفون - وقد وقع ذلك الحادث في بلد صديق - من أن حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الحريصة على ود مصر و صداقتها لن تعمد وسيلة ترجع بها الأمور في وضعها الحق؛ فترضى بذلك شعور العالم الإسلامى في مصر ممثلاً في الأزهر، وشعور المسلمين عامة في شتى بقاع الأرض إزاء ذلك الحادث الجلل،...." (١٧٧)

وعلى الرغم من هذا النداء الذى أبدى فيه جماعة كبار العلماء استنكارهم لهذا الحادث والتطورات التى لا يسته، والعوامل التى ساعدت على وقوعه، معلنين تأييدهم للملك في موقفه إزاء هذا الحادث، راجين الملكة أن تقدر مكانة البيت العلوى ليس في مصر وحدها بل في العالم الإسلامى كله، وأن تحافظ على سمعة مصر وتستجيب لمطالب الملك؛ فإن الملكة لم تعبأ بكل ذلك، بل واصلت ما كانت عزمت عليه وتم زواج الأميرة فتحية من رياض غالى بالفعل في (٧ شعبان ١٣٦٩ هـ / ٢٥ مايو ١٩٥٠ م) على يد شيخ باكستانى في أمريكا (١٧٨)، وعاد مجلس البلاط للانعقاد من جديد وقد تم ذلك في (١٦ شوال ١٣٦٩ هـ / ٣١ يوليو ١٩٥٠ م) وبعد مباحثات طويلة دارت بين جميع أعضائه قرر المجلس الآتى:

أولاً: الحكم بطلان عقد زواج فتحية هانم فؤاد من رياض غالى والتفريق بينهما، نظراً لأن الزواج غير كفاء، لأن الزوجة مسلمة عريقة في الإسلام، أما الزوج فمسلم بنفسه فقط، ولا أصل له في الإسلام، وذلك يضاف إلى التفاوت

الكبير بين الزوجين من الناحية الاجتماعية والنشأة والنسب، فإن العقد يكون باطلاً بالضرورة؛ لأنه يقوم على أساس باطل من الدين، وما يبنى على الباطل فهو باطل لا ينشئ حقاً ولا يترتب عليه أثر من الآثار.

ثانياً: توقيع الحजर علي الملكة نازلي، وتعيين محمد نجيب سالم باشا، بوصف كونه ناظر خاصة جلالة الملك، قيما عليها، ونزع وصايتها عن كرميتها فتحية، وتعيين محمد نجيب سالم باشا وصياً عليها.

ثالثاً: التصديق على زواج الأميرة فائقة من فؤاد صادق بك وتسجيله في سجلات المجلس (١٧٩).

وليس هذا فحسب بل أن الملك فاروق وقع على الأمر الملكي الخطير والذي يقضى بتجريدتها من اللقب الملكي الذي كانت تحمله ومن الحقوق التي تتعلق به، (١٨٠) وأخذت خاصة الملك في إحصاء ممتلكات الملكة نازلي، ووضعت بها بياناً خاصاً يطلق عليه (محضر جرد) وهو يشتمل على جميع ممتلكات الملكة من عقار ومنقول وأموال وما لها، وما على هذه الأموال من حقوق، وقد بغلت إيراداتها الخاصة نحو (٨٠٠٠٠) جنيه في السنة، (١٨١) وقد قيل فيما بعد ذلك أن الملك فاروق قد استولى بغير وجه حق على مبلغ وقدره (٢١١١٠٥) جنيه و (٣٥٩) مليوناً من أموال اخته الأميرة فتحية. (١٨٢).

وما يجدر ذكره في هذا المقام أن الملكة نازلي أرسلت إلى محمد نجيب سالم القيم على أموالها تبلغه أنها مسلمة ومن أسرة مسلمة وهي تقيم بعيدة عن وطنها ولا تدبر أموالها بحجة أنها محجور عليها بحكم قضائي صادر من مجلس البلاط، وتحب أن تريح ضميرها وأن تنام مطمئة قريرة العين، لاسيما وأنها قد تقدمت في السن وتعاني آلام المرض، ومن أجل ذلك فهي ترغب في أن يعمل القيم على إخراج الزكاة المقررة شرعاً من أموالها بواقع ٢,٥ %، وأن يكون ذلك في كل عام هجري دون حاجة إلى

إذن منها، وقد قام محمد نجيب سالم بدوره بعرض هذا الطلب للبحث الفقهي قبل أن يرفعه إلى مسامع الملك، واشترك في هذا البحث بعض كبار العلماء الأزهريين ممن يشغلون مناصب رسمية مهمة، وبعض رجال القانون، وأسفر البحث عن أن الزكاة واجبة على أموال الخجور عليه، وأن الأمر يقتضى أن يستأذن في ذلك مجلس البلاط بوصفه الهيئة القضائية التي تقوم مقام المحاكم الحسبية في مثل هذه الشئون، ولما كانت المسائل التي تعرض على مجلس البلاط يجب أن ترفع أولاً إلى الملك ليبدى رأيه فيها، وخاصة إذا كانت متصلة بأقرب العصابات إليه، فقد بادر مدير الأوقاف الملكية برفع هذا الطلب إلى مولاه وكان قد ارتضى لنفسه أنه حامى حمى الإسلام، وأرخى لحيته في مستهل شبابه تقريباً إلى الله فيما كان يذاع عنه، ولكن أشد ما أدهش كبار العلماء وكبار الموظفين المسؤولين في القصر أن حامى حمى الإسلام قد هدم قاعدة من قواعد الإسلام الخمس بجرة قلم أو بنطق لسان، وأشر كتابه بعدم الموافقة على هذا الطلب أو هذه الرغبة، ومعنى هذا أن لا يخرج القيم الزكاة على أموال أمه، وهى تزيد عن المليون من الجنيهات، ومعنى هذا مرة أخرى أنه حجر على أمه في أموالها بمقتضى حكم قضائى، ثم عاد فحجر عليها في دينها إشباعاً لرغبة الانتقام منها... II. (١٨٣)

وقد ذهب البعض بالرأى إلى أن فاروق قصد من وراء كل ذلك أن يكون لها رد فعل على الناس، عندما يدركون حسمه في مثل تلك الأمور، وقد نقل السفير البريطانى للندن أن أكثر المصريين نقمة عليه إزاء مايجرى هم المثقفون، الذين خبروا سلوكيات الملك، وإلتهب الثورة في نفوسهم، وسقطت بالمرّة هيئة الملكية في نظرهم، ولم ينل فاروق قصده، حيث أيقن الناس أن كل تصرف يقدم عليه فلا بد أن يستفيد من ورائه، ووجه الإستفاده من العقوبة، أنه سيكون المتصرف في أموال أمه وأخته، في وقت شكلت فيه الثورة المكانة المتميزة لديه، (١٨٤) وهكذا استغل هذا الحادث، ولم تكن الإستفادة إلا وقتية وسرعان ما تلاشت. (١٨٥)

وأياً كانت الأسباب الدافعة لفاروق لاتخاذ هذا الموقف المعادى تجاه الملكة نازلي والأميرة فتحية، فإن تصرفات الملكة نازلي منذ البداية لم تشنه وحده، وإنما شانت مصر كلها وهزت مكانتها في العالم كله، ولا سيما إصرارها على موقفها وعدم استجابتها لأى من الطرق الدبلوماسية التى اتبعها معها فاروق، ولا لنسداء جماعة كبار العلماء لإقضاها لمن عموقها هذا، مما دفع الملك فاروق لاتخاذ استتلوب الشدة والعنف معها حتى يحفظ سمعته وسمعة مصر في العالم كله، كما كان لموقف جماعة كبار العلماء المؤيد له في موقفه تجاه الملكة والأميرة من أهم الأسباب الدافعة لإصراره على هذا الموقف وتمسكه به لآخر لحظة.

٢ - حل الوقف الأهلى:

على مدى النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجرى /العشرين الميلادى دار جدل متعدد الأبعاد - اجتماعيا، واقتصاديا، وفقهيا، وقانونيا - حول " الوقف الأهلى " (١٨٦).

وقد امتد هذا الجدل في كثير من الأحيان إلى نظام الوقف برمته، وانقسم المتجادلون إلى فريقين أساسيين: فريق كان يرى ضرورة الإبقاء على نظام الوقف، لأن له شرعية دينية وتاريخية واجتماعية، كما أن له من المنافع ما لا يمكن أن يستغنى عنها المجتمع ولا الدولة، بشرط أن يتم إصلاح عيوبه، وقد ركز هذا الفريق في دفاعه عن الوقف على إبراز وظائفه الإيجابية في تقوية البناء الاجتماعى، والحفاظة على تماسكه من ناحية، وإقامة العديد من المؤسسات الأهلية التى تسهم في توفير المنافع العامة من ناحية أخرى، والحفاظة على مصادر الثروة من التسرب إلى أيدي الأجانب والمرايين من ناحية ثالثة أما الفريق الثانى فقد كان يرى ضرورة إلغاء نظام الوقف - وخاصة الوقف الأهلى - لما له من مساوىء لا يمكن أن يتحملها المجتمع ولا الدولة الحديثة، وأنه لا سبيل إلى إصلاح مساوئه إلا بالقضاء عليه والتعفية على أثره، وركز

هذا الفريق إنتقاده في عدة جوانب تلتقى جميعا في أن الوقف يؤدي إلى " إضعاف الدولة " نتيجة لحبس قسم لا يستهان به من مصادر الثروة عن التداول الحر، وما يترتب على ذلك من فقدان الثقة المالية بالبلاد، ولأنه - أيضا - يحل من اختصاصات الدولة؛ إذ يقوم بأداء جانب من الخدمات العامة التي يجب أن تقوم هي بها، فضلاً على أنه أسهم في إشاعة روح الكسل والبطالة بين المستحقين - في الأوقاف الأهلية - وأدى إلى شغل المؤسسة القضائية بالكثير من المنازعات والقضايا. (١٨٧)

ومع بداية العهد البرلماني " الملكي " عام (١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م) أخذت المسألة بعداً آخر إذ ارتبط الجدل حول الوقف بمجمل القضايا الفكرية والثقافية التي احتدم حولها الجدل آنذاك بين المجددين والمحافظين أو بين أنصار الموروث، كما تعددت أدوات الجدل حول الموضوع - أيضاً - فشملت إلى جانب الكتابة في الصحف والمجلات، إلقاء الخطب، والمحاضرات، وتأليف الكتب، وطرح القضية للمناقشة في البرلمان، والمطالبة علانية بحل الوقف الأهلي في مجلس النواب، (١٨٨) وفي عام (١٢٤٥ هـ / ١٩٢٦ م) تقدم بعض النواب إلى البرلمان بمشروعات قوانين يطلب بعضهم فيها حل الوقف الأهلي وإبطاله، ويطلب البعض الآخر تعديله وتقييده، ولما كان الأمر خطره من الوجهة الدينية لمخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية كان من الطبيعي أن تعرض مشروعات هذه القوانين على المجلس الأعلى للأزهر ليقول الأعضاء كلمتهم فيها، وقد أدلى العلماء برأيهم فيها بما يتفق مع الشرع والدين، ووضعوا لذلك كتاباً أثبتوا فيه أن الوقف تصرف من التصرفات الإسلامية الثابتة بفعل النبي (ﷺ) والخلفاء الراشدين من بعده والتابعين، وأنه من تصرفات المسلم التي لا يجوز منعها أو تقييده حقها فيها، وأن ما صدر منها لازم لا يصلح إبطاله، وليس لأحد كائن من كان أن يتعرض له بنقص ولا إبطال احتراماً لشروط الواقف الذي هو كنص الشارع، وعملاً بما قضت به السنة وانهقد عليه إجماع المذاهب

الأربعة، وأنه لا ضرر من الوجهة الاقتصادية أو الاجتماعية من حبس العين على الذرية أو غيرهم، وإنما يجيء الضرر من ناحية أخلاق النظار وعدم وضع نظام لحسابتهم، وحمول المستحقين واستكاثتهم وغيرها من أسباب ضياع الحقوق في كل شأن من شئون الحياة، مما فصل في ردهم على هذه المقترحات، وأبطلوا فيه ما وجهة إليهم بعض رجال القانون من الشبهات^(١٨٩).

وبالرغم من هذه الفتوى الصريحة التي صدرت من هيئة كبار العلماء في الأزهر لحسم ذلك النزاع فإنه ظل قائماً، مما دعا هيئة كبار العلماء إلى الاجتماع من جديد عام (١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م) برئاسة شيخ الجامع الأزهر "محمد الأحمدى الظواهرى"؛ للبحث فيما أثير حول الوقف الخيرى والأهلى من حيث ارتكازه على أساس صحيح من الدين والسنة، وفيما أذيع في بعض الصحف خاصة بهذا الموضوع، وقد تمسكوا بموقفهم إزاء هذه المسألة في عام (١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م) وبينوا أنهم لا يحددون عنه، وأنهم متمسكون كذلك وسيظلون متمسكين بالبيان الذى أصدره علماء الأزهر والمعاهد الدينية جميعاً في مثل هذا الجدل منذ ستة أعوام، والذى جاء فيه: "إن الوقف بقسمة الأهلى والخيرى مشروع، وإنه من الدين، وإنه لازم بمجرد الصيغة، لا يجوز لكائن من كان إبطاله، دل على ذلك السنة الصحيحة والإجماع العلمى من الصحابة والتابعين وسلف صالحى الأمة، وإن كل ما تمسك به المقترحون، ينحصر فى أمرين، الشبه الدينية، والمصادر الاجتماعية، وقد ظهر بجلاء رد الشبه الدينية، وأنه لا يجوز التمسك بها بحال من الأحوال، حيث إنها فى مقابلة مع الأدلة الصريحة الصحيحة، وأن ما زعموه من مصادر الوقف ليس راجعاً إلى نفس الوقف وإنما يرجع إلى سوء الإدارة، أو عدم التربية الصحيحة، أو إهمال القضاة، أو منافسة المستحقين للنظار، أو عدوان بعضهم على بعض، على أنه يقابل هذه المصادر العارضة من المنافع ما هو أرجح وأولى بالإعتبار فى نظر العقل الصحيح، وإذا فرض أن بعض الأوقاف الموجودة الآن غير مستوفى فى الواقع لشروط الصحة وقت

صدوره من الواقف في نظر بعض الأئمة، فهذا لا يبرر التعرض للأوقاف الموجودة بالحل مطلقاً؛ لأن الوقف تصرف من التصرفات المشروعة، والأصل في تصرفات المسلمين الصحيحة لا يجوز البحث فيها ولا التعرض لنقضها وإلا لصح التعرض لكثير من عقود البيع والرهن والزواج..... وغير ذلك مما لو بحث لكان فاسداً في نظر بعض الأئمة، وبذلك ينتشر الفساد ويبطل كثير من الحقوق المكتسبة، وبناء على ذلك يتضح جلياً للأمة ونوابها أن الشرع الشريف والمصلحة العامة يدعوان إلى عدم التعرض للأوقاف بالحل، وأنه يجب أن تكون باقية على ما هي عليه، فخير للأمة إغفال هذا الأمر، ففي إغفاله إرضاء المولى سبحانه وتعالى وحفظ المصلحة...." (١٩٠)

وبالرغم من بيان هيئة كبار العلماء الذي أوضحوا فيه حكم الشريعة الإسلامية في الوقف الخيري والأهلي، فإنه لم يحسم النزاع القائم حول هذا الموضوع بل على العكس اشتد النزاع أكثر من ذي قبل، وتتابع حملات الهجوم على نظام الوقف على صفحات الجرائد وفي جلسات مجلس النواب والشيوخ معاً، وقد ركزوا على سلباته، وكان مدخلهم إلى ذلك - كما كان دائماً - هو المدخل الاقتصادي الإداري، إذ أعادوا التأكيد على أن حبس الأعيان الموقوفة عن التداول يضعف الثقة المالية بالبلاد، ويجمد ثروتها، ويبعدها عن الاستغلال الأمثل، وإنه قد يتخذ سبيلاً لتعطيل فريضة الميراث، فضلاً على سلباته الناجمة عن إهمال النظار وفسادهم وتضاؤل نصيب كل مستحق بمرور الزمن حتى يصل إلى قروش معدودة، هذا إلى جانب ما يسببه الوقف الأهلي من كسل وتواكل. وخلاصة وجهة نظرهم هي أن تلك الأضرار ناشئة عن عيب في ذات النظام؛ لأنه لا يسير مع الزمن، ولا يتماشى مع التطور الاقتصادي الحديث، فضلاً عن أنه يؤدي إلى الفساد الإداري نتيجة لفساد النظار عليه، في حين أن أنصار الوقف بالمجلسين - أيضاً - قد ركزوا في دفاعهم عن وجهة نظرهم على إيجابيات الوقف، وكان مدخلهم إلى ذلك - كما كان دائماً - هو المدخل الشرعي الاجتماعي، فأكدوا على أنه نظام إسلامي شرعي، خلافاً لما ادعاه

خصومه من أنه " ليس من الدين "، كما أكدوا على أهمية وظائفه في دعم قوة المجتمع بما يوجده من مؤسسات ذات نفع عام تتمتع باستقلال ذاتي عن سلطة الدولة، إلى جانب محافظته على كيان الأسرة من التفكك، وعلى مصادر الثروة من التبيد أو التسرب إلى أيدي المرابين والأجانب^(١٩١).

وأسفرت هذه الحملات عن صدور القانون رقم (٤٨ لسنة ١٩٤٦) بتعديل بعض أحكام الوقف وإدخال تعديلات جوهرية في نظم الوقف السائدة، حيث أجاز الرجوع في الوقف وكان من قبل الوقف مؤيدا لا يمكن الرجوع عنه، وجعل مدة الوقف الأهلي (٦٠) سنة ثم ينقل بعدها^(١٩٢).

ولما قامت ثورة (٢٣ يوليو ١٩٥٢)، كان من أول إجراءات منع إنشاء أوقاف جديدة على غير الخيرات، وحل الوقف الأهلي وتقسيم أعيانه على مستحقيه، وصدر هذا القانون^(١٩٣) في (٢٣ ذى الحجة ١٣٧١ هـ / ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ م) بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي - قانون رقم (١٧٨) الصادر بتاريخ (١٨ ذى الحجة ١٣٧١ هـ / ٩ سبتمبر ١٩٥٢ م) - بأسبوع واحد، وهو القانون الذي حدد الملكية بمائتي فدان للفرد، ومائة فدان أخرى لأولاده، وقرر للحكومة الاستيلاء على الأراضي الزائدة لتوزيعها على صغار الفلاحين^(١٩٤).

وجاء قانون حل الأوقاف لبيان أن المستحقين للأراضي الزراعية الموقوفة تقترب من نصف مليون فدان، وهي مساحة كبيرة كان بقاؤها على ما هي عليه نذيرا بفشل قانون الإصلاح الذي تبنته الثورة، ثم توالت القوانين التي عنت بالأوقاف وشددت من قبضة الدولة على موارد الأوقاف وأعطت لها مطلق الحرية في توظيف تلك الموارد على غير شروط الواقفين، ووصل الأمر إلى أن آلت الأراضي الزراعية الموقوفة إلى هيئة الإصلاح الزراعي مقابل سندات بفائدة قدرها ٤ % سنويا، وتسلمت المجالس المحلية المباني والأراضي الفضاء لاستغلالها والتصرف فيها، وكان من المفارقات العجيبة أن نظام الوقف وهو نظام إسلامي آل إلى أن يكون

أوراق مالية تدر فائدة يراها جمهور فقهاء المسلمين مما يدخل في باب الربا، ومنذ صدور هذا القانون وما تلاه دمرت مؤسسة الوقف في مصر لحساب دعم سلطة الدولة المركزية، وشمل سيطرتها ورقابتها على كل أوجه النشاط الأهلى، وبهذا القانون نجحت الثورة فيما عجز عنه الإحتلال البريطانى لمصر الذى لم يستطع الإقتراب من تغيير نظام الوقف والسيطرة عليه،^(١٩٥) والتذى تم تبريره بدعوى استثمار الإمكانات والأراضى غير المستغلة وتحويلها إلى أعمال التنمية، خاصة مشاريع الإسكان والبنوك^(١٩٦).

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أنه تم تطبيق هذا القانون دون أن يثير أى معارضة رسمية تذكر من جانب الأزهر الذى رحب به كل الترحيب من خلال أحمد حسن الباقورى - وزير الأوقاف المستول فى ذلك الوقت عن شئون الأزهر - والذى أخذ على عاتقه تبرير القانون فى مجلس الأمة بدعوى:

- ١- عملت الثورة على تغيير شروط الواقفين إلى ما يتفق مع حاجة المجتمع.
- ٢- أن العلماء لم يعودوا فى حاجة ماسة إلى الأوقاف التى تصرف عليهم بعد أن أصبح لهم مثل موظفى الدولة درجات ومراتب، وذلك فيما عدا الفقراء من أسر المتوفين من علماء الأزهر من جميع المذاهب، وجمعيات المحافظة على القرآن الكريم فيوزع عليهم عائد هذا الوقف^(١٩٧).

ومن الملاحظ أن هذا القانون قد أتى ولم تقم جماعة كبار العلماء بأى دور فعال تجاهه برغم حقيقة مهمة لا يمكن التغاضى عنها، تعود بالتحديد إلى عام (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م) عندما أثرت قضية إلغاء الوقف الأهلى فعارضها هيئة كبار العلماء وأصدروا بياناً مطولاً أوضحوا فيه أن حل الوقف الأهلى مخالف لتعاليم الشريعة الإسلامية؛ لما فيه من خير للأمة وإصلاح للمجتمع، وهنا يبرز عدم اعتراض جماعة كبار العلماء وبالتالى يوحى بموافقتها عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م) على إلغاء

الوقف الأهلي، وهو بذلك يخالف ما استقر عليه فتواه منذ عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٦م)، وربما يفسر ذلك تداخل السلطة المركزية خلال تلك الفترة بشكل قوى مما حال دون تدخل جماعة كبار العلماء في منع صدور هذا القانون.

ومما يؤكد هذا الرأي أنه بعدما أقدم الرئيس جمال عبد الناصر على إلغاء الوقف الأهلي جاءت الخطوة التالية بإصدار قانون إلغاء المحاكم الشرعية عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م)، وهو القانون الذى أثار مناقشات عدة داخل مصر وخارجها ففي داخل مصر يبرز موقف الأزهر وعلى الأخص جماعة كبار العلماء - الذى تراوح ما بين المعارضة والتأييد، وكان المعارضون من جماعة كبار العلماء البارزين لهذه الخطوة شيخ الأزهر حينئذ " محمد الخضر حسين والذى استقال من منصبه الكبير عدة مرات، وكانت استقالته فى المرة الأخيرة ترجع - كما اتفقت معظم الآراء - إلى إلغاء هذه المحاكم؛ لأنه كان من رأيه أن يندمج القضاء الأهلى فى القضاء الشرعى وليس العكس، لأن الشريعة الإسلامية - على حد قوله - ينبغى أن تكون هى المصدر الأساسى للقوانين.^(١٩٨) ولم يقف هذا الاتجاه عند رئيس جماعة كبار العلماء فقط بل انتهج بعض الأعضاء نهجه من علماء الأزهر البارزين، من الذين لم يستطع الضباط الأحرار استمالتهم، حيث اتجهوا إلى الاستقالة كاحتجاج رسمى لدى السلطة على هذا الإلغاء، من هؤلاء الشيخ محمد عبد اللطيف دراز "وكيل الأزهر حينئذ"، وهى مجموعة الإستقالات التى استفادت منها السلطة بتعيين عدد آخر من العلماء مما لا يخالفونها الرأى وبذا تضمن موافقتهم المستقبلية على ما تنتهجه من سياسات^(١٩٩)، ولكن هذه الجهود كانت فردية ولم تأت بالنتيجة المطلوبة منها وصدر القانون بالفعل.

وفى مقابل المعارضين لإلغاء المحاكم الشرعية من جماعة كبار العلماء وجد المؤيدون منها أيضاً، وعلى رأسهم شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج، الذى أيد الإلغاء عملياً بالذهاب مع عدد من علماء الأزهر لتهنئة الرئيس على "اتخاذ هذه

الخطوة التحررية" - على حد تعبيره - ويعد تأييد إلغاء هذه المحاكم أمراً غاية في الخطورة خاصة إذا جاء ليس فقط من عالم بالأزهر ولكن من شيخ من شيوخه يدرك تماماً أهمية هذه المحاكم في تطبيق شرع الله، ومن ثم تحقيق العدل، ثم كيف نقارن موافقة الشيخ عبد الرحمن تاج على إلغاء هذه المحاكم بموقف شيخى الأزهر الخضر حسين وحسونة النواوى، وقد تم عزل الأخير من منصبه عام (١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م) نتيجة الخلاف الذى حدث فى أواخر عام (١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م) فى شأن إصلاح المحاكم الشرعية، وعرضت الحكومة على مجلس الشورى اقتراحاً بنسب قاضيين مدنيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية لمشاركة قضاة المحكمة الشرعية العليا فى إصدار الأحكام، ورأى الشيخ حسونة النواوى فى هذا اعتداء على المحاكم الشرعية التى تطبق شريعة الله، وأنها ليست بحاجة إلى الاستعانة برجال القانون المدنى الذى هو من وضع البشر، وعارض النواوى هذا الاقتراح وبشدة فى مجلس الشورى، واحتد الجدل وخرج الشيخ من المجلس مغضباً، وأشيع أن الحكومة تريد هدم الشريعة وحاول الخديو عباس حلمى الثانى (١٣١٠-١٣٣٣هـ/ ١٨٩٢-١٩١٤م) أن يقنع الشيخ بقبول هذا الاقتراح فرفض فتم عزله، الأمر الذى أدى إلى إلغاء المشروع برمته^(٢٠٠).

ولعل ذلك يؤكد على ما ذكر سابقاً من أن جماعة كبار العلماء أخذت تؤيد قادة الثورة فى كل ما تسنه من قوانين حتى ولو كانت مخالفة لأحكام الشرع والدين الإسلامى، والذى اتضح جلياً فى قانون إلغاء الوقف الأهلى وقانون إلغاء المحاكم الشرعية، وإن كان هناك بعض الأعضاء الذين كان لهم موقف حازم من تلك القوانين وأعلنوا رأيهم بكل قوة وصرامة، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تخليهم عن مناصبهم نظراً لمعادتهم للسلطة الحاكمة وتمسكهم بالحق، ومن هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز.

٣- مقاومة البدع والمنكرات:

كان هيئة (جماعة) كبار العلماء العديد من المواقف في الإصلاح الديني والاجتماعي، ومحاربة البدع والمنكرات، والفهم المغلوط للدين، ومنها ما حدث في عام (١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م) عندما اجتمع جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف في (٢١ شعبان ١٣٦٩ هـ / ٧ يولية ١٩٥٠ م) لبحث ما وصلت إليه حالة البلاد من الناحيتين الدينية والخلقية، وقد عرض في هذا الاجتماع ما وصلت إليه هذه الحالة من سوء بسبب الجرى وراء التقاليد والعادات الغربية وإغفال تقاليدنا وعاداتنا الشريفة، وقد أجمع العلماء على وجوب اتخاذ تدابير حازمة؛ حماية لما لنا من تقاليد وعادات كريمة ودفع هذا الفساد عنها، على أن تتولى الحكومة ذلك بما لها من وسائل وبما في يدها من سلطة تستطيع بها أن تضع حدا لهذه الحالة، و لجأوا إلى الملك ملتمسين لفته منه في هذا الموقف الدقيق؛ لتحقيق الغاية السامية التي ينشدونها^(٢٠١).

وفي عام (١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م) اجتمعت جماعة كبار العلماء بالإدارة العامة للمعاهد الدينية برئاسة شيخ الجامع الأزهر، وقد افتتح الجلسة بأن شرح للأعضاء ما تنطوى عليه خطبة الرئيس اللواء محمد نجيب، الأولى في أعياد التحرير، من إشارة صريحة بمواقف السلف الصالح من علماء الأزهر في وجوه الحاكمين والمستعمرين وذوى النفوذ والسلطان في العهود الماضية، وبعد أن أفاض في شرح الدلالات التي ترمز إليها كلمة الرئيس في هذا الصدد، تحدث فيما اتخذته الرئيس من إجراء حيال منع الخمر والميسر في نادى ضباط الجيش، وقد رحب الأعضاء بهذه الخطوة الجلييلة، وتمنوا أن تشمل جميع النوادي العامة، وبعد أن أفاضوا في تعداد النتائج الحميدة التي سوف تترتب على هذا الإجراء العظيم، قررت الجماعة بإجماع الآراء أن ترفع إلى الرئيس كتابا يتضمن شكر الجماعة على هذه الخطوة المباركة التي اتخذها الرئيس حيال السلف الصالح من الأزهرين، وحيال منع الخمر والميسر في

نادى ضباط الجيش، وقد تقرر أن يوقع شيخ الأزهر هذا الكتاب بوصفه رئيساً للجماعة وشيخاً للأزهر^(٢٠٢).

٤ - المناسبات:

لم يكن أعضاء هيئة (جماعة) كبار العلماء بمعزل أو بمنأى عن المجتمع المصرى، بل شاركه أفراحه وأحزانه ومناسباته، ومن مظاهر ذلك مشاركتهم في الحفلات، دينية كانت أم رسمية، ومنها: حفلة الهلال الأحمر التي أقيمت عام (١٣٣١ هـ) / ١٩١٢م) في منزل محمد على باشا شقيق الخديو، وبرعاية والدته الخديو بمناسبة الشروع في العمل لإرسال بعثات طبية إلى ميدان القتال في البلقان، وكان في مقدمة الذين اجابوا الدعوات شيخ الجامع الأزهر، ومفتي الديار المصرية، ورؤساء المعاهد الدينية الكبرى ووزير الحفانية (العدل)، وأعضاء المحكمة العليا وكثيرون من هيئة كبار العلماء..... وغيرهم من علماء الأزهر، وكان دولة الأمير ورجال حاشيته وبعض أعضاء الجمعية يستقبلون الوافدين الذين كانوا يقصدون محل صندوق الاكتاب ودفتره، فيكتبون ما شاءوا، ومعظمهم كان يدفع ما اكتب به للصندوق في نفس الوقت، وقد بلغ قيمة الاكتاب من أعضاء الهيئة وغيرهم من الحضور حوالى (٤٦٢٦) جنيهاً مصرياً^(٢٠٣).

هذا بخلاف الكثير من الحفلات الدينية الأخرى، مثل: ليلة النصف من شعبان^(٢٠٤)، والاحتفال بليلة الإسراء والمعراج^(٢٠٥)، والمولد النبوى الشريف^(٢٠٦)، وليلة القدر^(٢٠٧) وصلاة الجمعة اليتيمة^(٢٠٨)، وعيد رأس السنة الهجرية^(٢٠٩).

علاوة على الإحتفالات الأخرى، مثل: الاحتفال بعودة سعد زغلول سالماً وبصحة جيدة من المنفى عام (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م)^(٢١٠)، كذلك شارك أعضاء الهيئة في تشييع جنازة سعد زغلول عام (١٣٤٦هـ/١٩٢٧م)^(٢١١)، و شاركوا أيضاً في الاحتفال الذى أقيم بمناسبة تولية السلطان أحمد فؤاد الأول عرش السلطنة

المصرية عام (١٣٣٥هـ/١٩١٧م)^(٢١٢)، وكذلك مشاركتهم مشيخة الأزهر في الاحتفال بعيد الجلوس الملكي عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م)،^(٢١٣) وكذلك شاركوا الملك فؤاد عام (١٣٥٠ هـ / ١٩٣١م) في ذكرى الاحتفال بذكرى جده الأكبر محمد علي باشا في مسجده المشهور بالقلعة، وحضره كثير من المدعوين وفي مقدمتهم هيئة كبار العلماء، وشيخ الجامع الأزهر، ومفتى الديار المصرية..... وغيرهم^(٢١٤).

ولم يقف الأمر عند حد الاحتفالات فقط بل إنه في عام (١٣٣٨هـ/١٩٢٠م) إثر تعيين جماعة من العلماء في هيئة كبار العلماء ذهبوا إلى السلطان فؤاد برئاسة شيخ الجامع الأزهر "محمد أبو الفضل الجيزاوي" وقدموا له الشكر على ما أولاهم من المنح السلطانية وإحسانه إليهم بكسوة التشريف العلمية الأولى إلى غير الحائزين لها منهم.^(٢١٥) وليس هذا فحسب بل حرص شيخ الجامع الأزهر "محمد مصطفى المراغي" وجماعة كبار العلماء على توطيد العلاقات الطيبة بينهم وبين الملك فاروق منذ اللحظة الأولى لتوليته مقاليد الحكم، ويتضح ذلك جلياً من خلال الرسالة التي بعث بها شيخ الجامع الأزهر إلى الملك فاروق بمناسبة إنعقاد مجلس جماعة كبار العلماء لأول مرة إثر توليته الحكم وجاء فيها: "حضرة صاحب المعالي كبير الأمناء أتشرف بإبلاغ معاليكم أنه لمناسبة إنعقاد مجلس جماعة كبار العلماء لأول مرة إثر تولي حضرة صاحب جلالة الملك فاروق الأول -حفظه الله- مهام ملكه السعيد، توجهوا إلى الله سبحانه بطلب بقاء الذات الكريمة مؤيدة بنصر الله وتوفيقه، عاملة على إحياء دين الله واعلاء كلمة الله، وقرروا إرسال قنتهم الصادرة من قلوب مخلصه متعلقة بالعرش وبجلالة صاحب العرش، وطلبوا إلى إبلاغ ذلك، فارجو التكرم برفع هذا إلى السدة الملكية المعظمة أدامها الله زخراً للبلاد".^(٢١٦)

وكان الملك أشد حرصاً منهم على دوام العلاقات الحميمة بينهما، ويتضح ذلك من خلال رده عليهم، والذي جاء فيه: "عزيزي الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد كان للرسالة التي

طلب إليكم مجلس جماعة كبار العلماء إبلاغها إلى أبلغ الأثر في نفسى؛ وإنى إذ أعرب لكم وللمجلس الموقر عن خالص شكرى وتقديرى لدعواتكم الصادقة وتمنياتكم المباركة، أشاركمم الابتهاال إلى الله بقلب سليم أن يوفقنى وإياكم إلى العمل على نصرة دين الله وإعلاء كلمته، إنه ولى التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير". (٢١٧)

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل حرص الطرفان على تبادل برقيات التهاني فيما بينهما فى المناسبات المختلفة، ومن ذلك البرقية التى بعث بها شيخ الجامع الأزهر مصطفى المراغى إلى الملك فاروق بمناسبة عيد الفطر المبارك عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٧م). وقد رد عليه الأخير ببرقية أخرى جاء فيها: ".... أشكركم خالص الشكر على برقيتكم الرقيقة بمناسبة عيد الفطر المبارك، وأبعث إليكم بخالص التهنية وأطيب التمنيات"، (٢١٨) كذلك حرصت مشيخة الأزهر على إقامة الاحتفالات بعيد المولد الملكى، ومن ذلك الحفل الذى أقامته المشيخة عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٨م) وكانت جماعة كبار العلماء فى مقدمة الحاضرين للمشاركة فى هذا الحفل الذى أقيم فى الجامع الأزهر (٢١٩).

ومن ذلك أيضا الرسالة التى بعث بها شيخ الجامع الأزهر مأمون الشناوى (١٣٦٧-١٣٦٩هـ/١٩٤٨-١٩٥٠م) إلى الملك فاروق عام (١٣٦٩هـ- /١٩٥٠م) بمناسبة عيد الدستور؛ لعدم استطاعة التوجه إلى القصر الملكى فى هذه المناسبة لمرضه، وقد بعث بها إلى كبير الأمناء، وجاء فيها: " أرجو أن ترفعوا إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم أصدق آيات الولاء والإخلاص، واخلص التهاني بمناسبة عيد الدستور، مشفوعة بأطيب الدعاء أن يحفظ الله جلاله مولانا فاروق المعظم ذخراً للبلاد وراعياً للدين"، وقد رد الملك من جانبه برسالة أخرى جاء فيها: " تلقيت بخالص الشكر برقيتكم الرقيقة، وإنه ليسرنى أن أبعث إليكم بأطيب أمانى الصحة والرفاهية" (٢٢٠).

ومما سبق يتضح مدى اندماج هيئة (جماعة) كبار العلماء في الحياة الاجتماعية ويظهر ذلك جلياً من مشاركتهم في معظم الاحتفالات التي أقيمت حينذاك، كما يتضح حرصهم على دوام العلاقات الطيبة بينهم وبين السلطات الحاكمة، ويظهر ذلك من حرصهم على إقامة الاحتفال بعيد الجلوس الملكي في كل عام، وتبادل برقيات التهاني بينهما في المناسبات المختلفة، وهو ما ظل حريصاً عليه شيخ الجامع الأزهر وجماعة كبار العلماء حتى بعد إعلان الجمهورية، ومن ذلك حفل التكريم الذي أقامته مشيخة الأزهر عام (١٣٧٤هـ/١٩٥٤م) لتكريم الرئيس جمال عبد الناصر في قاعة المحاضرات في مبنى الكليات الأزهرية^(٢٢١).

ولم يكن شيخ الجامع الأزهر ولا جماعة كبار العلماء يتركون مناسبة إلا ويهتنون الرئيس فيها، ومن ذلك البرقية التي بعث بها شيخ الجامع الأزهر عبد الرحمن تاج إلى الرئيس جمال عبد الناصر عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٧م) بمناسبة عيد الفطر المبارك، وقد جاء فيها: "يسرني أن أبعث إلى سيادتكم بخالص التهنية بعيد الفطر المبارك راجياً لسيادتكم ولأعوانكم المخلصين ولقادة العرب، دوام التوفيق والنجاح؛ لخدمة قضية السلام، وتوطيد دعائم الوحدة، ورفع شأن العرب والمسلمين"، وقد رد عليه الرئيس ببرقية مماثلة له جاء فيها: "تلقيت بخالص التقدير تهنئتكم الرقيقة بمناسبة عيد الفطر المبارك، وإنه ليسرني أن أبعث إليكم بصادق الشكر مقروناً بأطيب التمنيات"^(٢٢٢) وكذلك البرقية التي بعث بها شيخ الجامع الأزهر محمود شلتوت (١٣٧٨-١٣٨٣هـ/١٩٥٨-١٩٦٣م) إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة العيد القومي، وقد رد عليه الأخير من جانبه ببرقية جاء فيها: "تلقيت بالتقدير برقيتكم التي حوت أسمى المعاني وأرق المشاعر والتي بعثتم بها باسمكم وإسم الأزهرين جميعاً بمناسبة العيد القومي، وفي الحق إن هذا العيد هو عيد أغر ميمون، إنه عيد الوحدة وعيد الرباط الأخوي الذي جمع بين شعبين من أعرق الشعوب، عيد قد تحقق فيه هدف من أسمى أهداف العروبة والإسلام، عيد التآلف بين القلوب واجتماعها

على الخير والرشد، وإن الاتحاد لنعمة من أجل النعم التي حباها بها الله، والعدو يترصد بنا يريد الكيد لنا ولن يحيط كيده ويرد غائلته سوى انتظامنا في وحدة متينة وتماسكنا في جبهة واحدة، وبذا لن ينال منا منالا، وإن لنا في الله أملا كبيرا في أن يلتئم شمل العروبة وتتوحد صفوفها حتى يحظى الوطن العربي الكبير بالخير الوفير والرفاهية العميمة وهو ولينا وناصرنا، وبطيب لي أن أبعث إليكم وإلى السادة علماء الأزهر وطلابه بأخلص الشكر القلبي، راجيا لكم موفور الصحة والسعادة، آملا أن يكون الأزهر كالعهد به منارة الإسلام واشعاعاً للفكر العربي، ومتمنيا لكم دوام السداد والتوفيق في خدمة العروبة والإسلام" (٢٢٣).

ومن ذلك أيضا البرقية التي بعث بها شيخ الجامع الأزهر محمود شلتوت إلى الرئيس عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م) بمناسبة إعادة الصحافة إلى الشعب، جاء فيها: "إن إعادتكم الصحافة إلى أيدي الشعب إعادة للحق إلى نصابه، وضمان أكيد للابتعاد بها عن الزلل والانحراف، وإنا نلتمنوا للصحافة في عهدها الجديد التوفيق الذي تشدونه، والرشد الذي نامله جميعا لخير وطننا والإسلام والعروبة". (٢٢٤)

وليس هذا فحسب بل أرسل شيخ الجامع الأزهر محمود شلتوت برقية تهنئة إلى الرئيس عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) بمناسبة حضوره دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد رد الأخير عليه ببرقية أخرى جاء فيها: "تلقيت بسرور برفيقتكم التي حملت إلى جيل مشاعركم وصادق تمنياتكم بمناسبة سفرى لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة راجيا أن يوفقنا الله جميعا في كل عمل يعود بالخير والرفاهية على البشرية، ودعم السلام العالمى، وأننى لأبعث إليكم بأطيب تمنيات الصحة والعافية"، (٢٢٥) كما أرسل شيخ الجامع الأزهر أيضا عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م) ببرقية تهنئة أخرى للرئيس بمناسبة الخطاب الذى ألقاه فى المؤتمر الشعبى الذى أقامه الإتحاد القومى تكريما للرئيس محمد أيوب خان رئيس جمهورية باكستان بمناسبة زيارته

الجمهورية العربية المتحدة، وقد جاء فيها: " إن كلمتكم بالأمس في حفل الاتحاد القومي في جامعة القاهرة رفعت شأن العروبة، وركزتها على أساس من الإسلام الصحيح والقومية والإيمان الصادق، وحققتكم بذلك في الأمة الإسلامية وشعوبها قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ ^(٢٢٦) حققتكم ذلك دون تفرقة لعنصرية أو طائفية أو جنسية، فسر في طريقك فالله ونحن وراءك صفوفًا متراسة لخدمة الانسانية عن طريق الإسلام ^(٢٢٧)..... وغير ذلك كثير مما لا يتسع المجال لذكره، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى حرص الفريقين سواء السلطات الحاكمة حينذاك وهيئة (جماعة) كبار العلماء على دوام العلاقات الطيبة بينهما.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل إن شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء كانوا على رأس المستقبلين لزوار الجامع الأزهر الشريف، ومن ذلك زيارة السلطان فؤاد الأول للأزهر خلال عامي (١٣٣٦هـ / ١٩١٧م) ^(٢٢٨) و(١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م) ^(٢٢٩)، وكذلك عام (١٣٣٧هـ / ١٩١٩م) عندما زار وفد من الأروام الكاثوليك الجامع الأزهر فرحب بهم شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء وقام رئيس تلك الطائفة الدينية فأبان الروابط القديمة والإخاء العتيق الذي بين الأمة المصرية وأمة ذلك الوفد، وأبدى إعجابه الشديد بخطيب الشرق على سرور الزنكلوني الذي قدمه في الخطابة وهتف لمصر والمصريين، ^(٢٣٠) وكذا زار مؤتمر الصحافة اللاتينية الجامع الأزهر عام (١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م)، وقد استعدت لاستقبالهم والاحتفاء بهم إدارة المعاهد الدينية إستعدادا كبيرا؛ فعينت بفرش الجامع بالبسط الحمراء ذات الرسم العربي والنقوش الإسلامية، التي تمثل عصور الإسلام المختلفة، وفرشت كذلك الأرض العراء من الباب الخارجى إلى داخل الجامع بالحصى ذات التاريخ، وهو الحصى الذى صنع منذ مائة عام ولا يستعمل إلا في الزيارات الخاصة التي يكون فيها كل معاني الحفاوة والإكرام، وقد استقبلهم في الباب الخارجى

أعضاء هيئة كبار العلماء..... وغيرهم الكثير من العلماء، وأقيم لهم حفلة كبيرة داخل الأزهر، وخطب فيهم شيخ الجامع الأزهر وأوضح لهم فيها نبذة عن تاريخ الأزهر الشريف، وبعد الخطبة شكر رجال المؤتمر شيخ الجامع الأزهر وعلماءه وجميع الحضور، ثم انصرفوا بعدما ودعهم العلماء وقدموا لهم كتباً احتوى نبذة عن تاريخ الأزهر^(٢٣١).

مما سبق يتضح كيف أن هيئة (جماعة) كبار العلماء عاشت وتعايشت مع المجتمع المصرى واندجت معه، ولم تعيش بمعزل عنه بل شاركته قضاياها المختلفة وشاركته أفراحه وأحزانه مما ساهم - إلى حد ما - في سيادة الأمن والطمينة في نفوس الغالبية العظمى من المجتمع المصرى، كما حرصت الهيئة أيضاً على دعم العلاقات الطيبة بين المجتمع المصرى والمجتمعات الأخرى، ولاسيما الوفود التى كانت تأتى إلى الجامع الأزهر الشريف من تلك المجتمعات.

هوامش الفصل الرابع:

- ١- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البحوث)، محفظة ٣٥٦، ملف ١٥، نظام هيئة كبار العلماء في سبيل الدعوة إلى الله، بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٣٥٢ هـ / ٢٧ يوليو ١٩٣٣ م، ص ١.
- ٢- محمد عبد العزيز داود: المرجع السابق، ص ٩٩.
- ٣- كمال الدين عبد الفتى المرسى: العلمانية والعقولة والأزهر، ط١، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م، ص ٥.
- ٤- نفسه: ص ٦.
- ٥- محمد الحضر حسين: ضلالة فصل الدين عن السياسة، مجلة نور الإسلام، المجلد الثاني، ج ٥، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ/سبتمبر ١٩٣١م، ص ٣٢٦، ٣٢٥.
- ٦- نفسه: ص ٣٢٦.
- ٧- كمال الدين عبد الفتى المرسى: المرجع السابق، ص ٥٠.
- ٨- ميسر سليمان محمد: الفكر الإسلامى في مواجهة التيار الإلحادى المعاصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الدراسات العليا والبحوث، كلية أصول الدين والدعوة بأسوط، جامعة الأزهر، عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، ص ١٠٧.
- ٩- مركز مليج: أنشئ في عام (١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) باسم قسم مليج، وجعل مقره بلدة مليج، وكانت دائرة اختصاصه في ذلك الوقت تشمل عدة بلاد من مديرية المنوفية، وفي عام (١٢٨٨هـ/١٨٧١م) سمي مركز مليج، وبقي بما إلى أن نقل في عام (١٣٠٢هـ/١٨٨٤م) إلى بندر شين الكوم التابع لمديرية المنوفية. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق ٢، ج ٢، ص ٨١).
- ١٠- محمود عزمى: مذكرة القوانين جميعا وتحميل الأقليات، جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٣٧٦١، بتاريخ ٧ شوال ١٣٤٠ هـ / ٣ يونية ١٩٢٢ م، ص ١.
- ١١- لمزيد من التفاصيل حول هذا المقال. (انظر: محمود عزمى، المرجع السابق، ص ١).
- ١٢- محمد هلال الإيبارى: مذكرة القوانين جميعا وتحميل الأقليات، جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٣٧٦٤، بتاريخ ١١ شوال ١٣٤٠ هـ / ٧ يونية ١٩٢٢ م، ص ١. مما يجدر ذكره أن محمود عزمى كان أحد أعضاء الحزب الديمقراطي. (انظر: محمود عزمى: المرجع السابق، ص ١؛ محمد هلال الإيبارى: المرجع السابق، ص ١).
- ١٣- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٣، العلماء ومقالات بعض الجرائد، بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٤٠ هـ / ٢٤ يونية ١٩٢٢ م؛ نفسه: الأزهر (التماسات)، محفظة ٥٠٤، ملف ٥، العلماء ومقالات بعض الجرائد، بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٤٠ هـ / ٢٧ يونية ١٩٢٢ م، ص ٨.

١٤- نفسه: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٣، شكوى حضرات العلماء من نشر مقالات تخالف الدين الحنيف، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٣٤٠ هـ / ١٢ يوليو ١٩٢٢ م؛ نفسه: إلتامات (الأزهر)، محفظة ٥٠٤، ملف ٥، شكوى حضرات العلماء من نشر مقالات تخالف الدين الحنيف، بتاريخ ١٧ ذى القعدة ١٣٤٠ هـ / ١٢ يوليو ١٩٢٢ م، ص ٢٧.

١٥- محمود أبو العيون: حول مَدَنِيَّة القوانين أغلقوا هذا الباب، جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٦٣٧٧٥، بتاريخ ٢٤ شوال ١٣٤٠ هـ / ٢٠ يولية ١٩٢٢ م، ص ٣.

١٦- محمد عبد العزيز داود: المرجع السابق، ص ٣٣.

١٧- على عبد الرازق: ولد على عبد الرازق في قرية أبو جرح بمحافظة المنيا، في صعيد مصر عام (١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م) من أسرة من كبار الملاك المصرية، وبعد أن حفظ القرآن الكريم التحق بالأزهر الشريف، وفي عام (١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م) التحق بالجامعة المصرية. وجمع بين الدراسة فيها والدراسة في الأزهر الشريف. وفي عام (١٣٣١ هـ / ١٩٢١ م) تخرج في الأزهر وحصل على شهادة العالمية. وعقب تخرجه سافر إلى إنجلترا على نفقة أسرته، والتحق هناك بجامعة إكسفورد عازما على دراسة الاقتصاد، ولكن الدلاع الحرب العالمية الأولى جعله يعود إلى مصر عام (١٣٣٤ هـ / ١٩١٥ م) وفي العام نفسه عين قاضيا شرعيا، واستمر في هذا العمل حتى أصدر كتابه "الإسلام وأصول الحكم" - وكان قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية - وبعد إخراجته من زمرة العلماء سافر إلى لندن دارسا، وإلى شمال إفريقيا سائحًا، ومن هناك كتب عددا من المقالات التي نشرتها له مجلة السياسة التي كان يصدرها الأحرار الدستوريون. وبعد أن تولى أخوه مصطفى عبد الرازق باشا (١٣٠٢ - ١٣٦٦ هـ / ١٨٨٥ - ١٩٤٦ م) مشيخة الأزهر عام (١٣٦٥ هـ / ١٩٤٥ م) أعاد الأزهر للشيخ على عبد الرازق اعتباره؛ فدخل مرة أخرى في زمرة العلماء ودخل الوزارة، وزيرا للأوقاف، ما بين (٢٦ صفر ١٣٦٨ هـ - ٢٨ رمضان ١٣٦٨ هـ / ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩ م) في وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا (١٣١٦ - ١٤٠٤ هـ / ١٨٩٨ - ١٩٨١ م)، كما شغل عضوية مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، وعين عضوا بجمع اللغة العربية، وله غير كتابه الإسلام وأصول الحكم، كتاب الإجماع في الشريعة الإسلامية، وكتاب آمالي على عبد الرازق، وكتاب آثار الشيخ مصطفى عبد الرازق وغيرها. وتوفي في (٧ جمادى الآخرة ١٣٨٦ هـ / ٢٣ سبتمبر ١٩٦٦ م). (انظر: محمد عمارة، معركة الإسلام وأصول الحكم، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م، ص ٢٣، ٢٤).

١٨- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ٨. * كان هذا الكتاب منظم في تبويه وخيق في أسلوبه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أبواب، في كل باب منها ثلاثة فصول، على النحو التالي: ١- الباب الأول في الخلافة والإسلام، وينقسم إلى: (أ) الخلافة وطبيعتها. (ب) حكم الخلافة. (ج) الخلافة من الوجهة الاجتماعية. ٢- الباب الثاني في الحكومة والإسلام، وهو مقسم إلى: (أ) نظام الحكم في عهد النبوة. (ب) الرسالة والحكم. (ج) رسالة لا حكم - دين لا دولة. ٣- الباب الثالث في الخلافة والحكومة في التاريخ، وهو مقسم إلى: (أ)

الوحدة الدينية والعرب . (ب) الدولة العربية . (ج) الخلافة الإسلامية . (انظر: على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، تقديم: جابر عصفور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١-و) .

١٩- لمزيد من التفاصيل . (انظر: على عبد الرازق، المرجع السابق) .

٢٠- نفسه .

٢١- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ١٥، ١٤ .

٢٢- حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ١ ؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٤٤ هـ / ١١ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٢ ؛ السيد تقي الدين: رد هيئة كبار العلماء على كتاب الإسلام وأصول الحكم، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م، ص ١١، ١٢ .

٢٣- تم تعيين الشيخ محمد سبيع الذهبي في هيئة كبار العلماء في (١٥ اغرم ١٣٣٩ هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ م) . (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٣٨٩، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩ هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ م، ص ٢٥ ؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج ١، مادة ١٣٧، بتاريخ ١٥ اغرم ١٣٣٩ هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٩٢٠ م، ص ٥١) .

٢٤- حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ١ ؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٤٤ هـ / ١١ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٢، ٣ ؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٩-١٣ .

٢٥- راجع نص المذكرة بالكامل. (انظر: محمد عمارة، المرجع السابق، ص ٩٣ - ١٠١) .

٢٦- أخرجه الشهاب في مسنده، ج ٢/ ٣١٦ عن ابن عمر وغزواه السيوطي عن عمرو بن مروه مرسلاً .

٢٧- سورة القصص: الآية رقم ٧٧ .

٢٨- سورة الأعراف: الآية رقم ٣٢ .

٢٩- سورة المائدة: الآية رقم ٨٧ .

٣٠- سورة الإسراء: الآية رقم ٣٧ .

٣١- سورة النساء: الآية رقم ٥ .

٣٢- سورة الإسراء: الآية رقم ٢٩ .

٣٣- سورة الشعراء: الآية رقم ١٨١، ١٨٢ .

٣٤- سورة النساء: الآية رقم ١٠٥ .

٣٥- سورة المائدة: الآية رقم ٤٩ .

٣٦- سورة النساء: الآية رقم ٥٨ .

٣٧- سورة النساء: الآية رقم ٢٩

٣٨- سورة النساء: الآية رقم ٣٥

٣٩- سورة النور: الآية رقم ٢٧ .

٤٠- أخرجه البخاري: رقمه (٢٧٠٣)، (٤٥٠٠)، (٤٦١١) .

٤١- جابر بن عبد الله: هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حزام الخزرجي الأنصاري السلمي صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي (ﷺ)، روى عنه جماعة من الصحابة له ولأبيه صحبه غزا تسع عشرة غزوة، وكانت له أواخر أيامه، روى له البخاري، ومسلم ١٥٤ حديثاً وله مسند مما رواه أبو عبد الرحمن . (انظر: خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ج٣، ص ١٠٤) .

٤٢- أخرجه البخاري: رقمه (٢٢٥٧) ؛ ومسلم: رقمه (١٦٠٨)

٤٣- أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي بن عدنان بن عبد الله بن زاهر بن كعب بن الحارث بن كعب بن مالك بن نصر بن الأزد، كان اسمه عبد شمس فسمي في الإسلام عبد الرحمن، أسلم عام خيبر، وشهدا مع رسول الله (ﷺ) ثم لزمه، وواظب عليه رغبة في العلم فدعا له رسول الله (ﷺ)، وأمره عمر على البحرين ثم عزله ثم أراده على العمل فامتنع . وسكن المدينة، توفي عام (٥٨هـ / ٦٦٨م) وعمره يناهز (٧٨) سنة . (انظر: شمس الدين الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٥، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، (د.ت)، ص ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١ ؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، مجلد ٤، طبعة دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ص ٣٢٥، ٣٤٠، ٣٤١) .

٤٤- أخرجه البخاري: رقمه (٢٤٧٣) .

٤٥- ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ولد بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، صحب النبي (ﷺ) نحواً من ثلاثين شهراً، وكان يسمى البحر لكثرة علمه، حدث عنه: عمر وعلي، ومعاذ، وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم، وروي عنه ابنه علي، وعكرمه، وكريب وغيرهم، توفي عام (٦٨هـ / ٦٧٨م). (انظر: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، انجلد الأول، طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (د.ت)، ص ١٧٣ - ١٧٥) .

٤٦- أخرجه البخاري: رقمه (٢٦٦٨) ؛ ومسلم: رقمه (١٧١١) .

٤٧- حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم، جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ١ ؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام

وأصول الحكم: نشرة الأزهر، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٤٤ هـ / ١١ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٣، ٤؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ١٥-٢١.

٤٨- سورة النساء: الآية رقم ٨٤.

٤٩- سورة النساء: الآية رقم ٧٤.

٥٠- سورة البقرة: الآية رقم ١٩٣.

٥١- سورة البقرة: الآية رقم ٤٣، ٨٣، ١١٠؛ سورة النساء: الآية رقم ٧٧؛ سورة النور: الآية رقم ٥٦؛ سورة المزمل: الآية رقم ٢٠.

٥٢- سورة التوبة: الآية رقم ١٠٣.

٥٣- سورة التوبة: الآية رقم ٦٠.

٥٤- سورة التوبة: الآية رقم ٢٩.

٥٥- سورة الأنفال: الآية رقم ٤١. * حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ١؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأزهر، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٤٤ هـ / ١١ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٤، ٥؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٢١-٢٧.

٥٦- سورة النساء: الآية رقم ١٠٥.

٥٧- سورة النحل: الآية رقم ٨٩.

٥٨- سورة النحل: الآية رقم ٤٤.

٥٩- سورة النساء: الآية رقم ٥٩.

٦٠- سورة المائدة: الآية رقم ٣.

٦١- حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ١؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأزهر، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٤٤ هـ / ١١ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٦، ٥؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٢٧-٣٠.

٦٢- سورة النساء: الآية رقم ١٠٥.

٦٣- سورة المائدة: الآية رقم ٤٩.

٦٤- سورة الشورى: الآية رقم ١٥.

٦٥- سورة الأنفال: الآية رقم ٣٩.

٦٦- سورة التوبة: الآية رقم ٢٩.

٦٧- سورة النساء: الآية رقم ٨٤.

٦٨- سورة الأنفال: الآية رقم ٦٥ .

٦٩- سورة الأنفال: الآية رقم ٦١

٧٠- سورة الحجرات: الآية رقم ٩ .

٧١- أخرجه البخارى: رقمه (٢٥) ؛ ومسلم: رقمه (٢٢) .

٧٢- أخرجه أبو داود: رقمه (٤٤٧٧) .

٧٣- أخرجه مسلم: رقمه (١٦٨٨) ؛ والبخارى: رقمه (٣٤٧٥) .

٧٤- حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥،

بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٦ ؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام

وأصول الحكم: نشرة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٣٠ صفر ١٣٤٤ هـ / ١٨ سبتمبر

١٩٢٥ م، ص ٢، ٣ ؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٣٠-٣٥ .

٧٥- أخرجه البخارى: رقمه (٣٦٠٦) (٧٠٨٤)، ومسلم: رقمه (١٨٤٧)

٧٦- أخرجه مسلم: رقمه (١٨٥١) .

٧٧- أخرجه البخارى: رقمه (٣٤٥٥) ؛ ومسلم: رقمه (١٨٤٢) .

٧٨- أخرجه مسلم: رقمه (١٨٤١) . * حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام،

السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٦ ؛ حكم هيئة

كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٣٠ صفر

١٣٤٤ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٣ ؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٣٥-٣٧ .

٧٩- سورة النساء: الآية رقم ٦٥ .

٨٠- سورة المائدة: الآية رقم ٤٩ .

٨١- سورة النساء: الآية رقم ٥٨ . * حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام،

السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٦ ؛ حكم هيئة

كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأهرام، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٣٠ صفر

١٣٤٤ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٣، ٤ ؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٣٧-٤٠ .

٨٢- سورة الزخرف: الآية رقم ٣٢ .

٨٣- سورة الأنبياء: الآية رقم ١٠٧ .

٨٤- سورة الأعراف: الآية رقم ١٥٧، ١٥٦ .

٨٥- سورة المائدة: الآية رقم ٣ . * حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام،

السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٦ ؛ حكم هيئة كبار

- العلماء في كتاب الاسلام وأصول الحكم: نشرة الأزهر، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٣٠ صفر ١٣٤٤ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٤، ٥؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٤١-٤٥.
- ٨٦- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ٢٧.
- ٨٧- حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: جريدة الأهرام، السنة ٥١، العدد ١٤٧٦٥، بتاريخ ١٦ صفر ١٣٤٤ هـ / ٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٦؛ حكم هيئة كبار العلماء في كتاب الإسلام وأصول الحكم: نشرة الأزهر، السنة الثانية، العدد ٥١، بتاريخ ٣٠ صفر ١٣٤٤ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٥؛ السيد تقي الدين: المرجع السابق، ص ٤٥، ٤٦.
- ٨٨- المجلس الخصوصي: هو مجلس تأديب القضاة الشرعيين المنصوص عنه في قرار وزير الحقانية الصادر في (٢٥ جمادى الآخرة ١٣٣٥ هـ / ١٨ إبريل ١٩١٧ م) وهو الذي يملك عزل القضاة الشرعيين بصفة نهائية. (انظر: حكم مجلس تأديب بفصل الشيخ على عبد الرازق، مجلة نشرة الأزهر، العدد ٥٣، السنة الثانية، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٤٤ هـ / ٢٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٢).
- ٨٩- حكم مجلس التأديب بفصل الشيخ على عبد الرازق: مجلة نشرة الأزهر، العدد ٥٣، السنة الثانية، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٤٤ هـ / ٢٥ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ١، ٢.
- ٩٠- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٩.
- ٩١- محمد أبو الفضل الجيزاوي: برقية من شيخ الأزهر إلى القصر الملكي، مجلة المنار، المجلد ٢٦، ج ٥، بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٤٤ هـ / ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ م، ص ٣٩٣.
- ٩٢- محافظ عابدين: الأزهر (الحلقة الإسلامية)، محفظة ٣٥٧، ملف ٩، لتغراف تأييد جماعة كبار العلماء لموقفها من على عبد الرازق، بتاريخ ٨ صفر ١٣٤٤ هـ / ٢٨ أغسطس ١٩٢٥ م.
- ٩٣- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ٥٢، ٥٣.
- ٩٤- محمد رجب البيومي: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٣٨٧، دار الهلال، القاهرة، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م، ص ١٠٣، ١٠٤.
- ٩٥- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ١٣٩، ١٣٨.
- ٩٦- طارق البشري: المرجع السابق، ص ٢٩٥؛ رفعت سيد أحمد: المرجع السابق، ص ٧٠.
- ٩٧- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ١٣١، ١٣٠.
- ٩٨- طارق البشري: المرجع السابق، ص ٢٩٧، ٢٩٨.
- ٩٩- عبد الوكيل جابر: هيئة كبار العلماء وحرية الرأي التي يدعونها، مجلة نشرة الأزهر، العدد ٤٩، السنة الثانية، بتاريخ ٨ صفر ١٣٤٤ هـ / ٢٨ أغسطس ١٩٢٥ م، ص ٢، ٣.
- ١٠٠- محمد عمارة: المرجع السابق، ص ٦٤، ١٥١.
- ١٠١- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٥٨.

١٠٢- ولد طه حسين عام (١٣٠٧ هـ / ١٨٨٩ م) في قرية صغيرة قرب مغاغة بمحافظة النيا في صعيد مصر لأسرة متواضعة الحال، كثيرة الأبناء فقد بصره في سن مبكرة، وكانت القصر التعليمية المتاحة له محدودة جداً، ذهب إلى الكتاب وحفظ القرآن الكريم في سن التاسعة، وفي سن الثالثة عشرة من عمره أرسله أبوه إلى القاهرة؛ ليطلب العلم في الأزهر عام (١٣٢٠ هـ / ١٩٠٢ م)، وفي عام (١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م) التحق بالجامعة المصرية (أو الأهلية)، وفي عام (١٣٣١ هـ / ١٩١٢ م) سقط في إمتحان العالية، وبعد ذلك بعامين حصل على أول دكتوراة تمنحها الجامعة عن الرسالة التي أعدها عن (تاريخ أبي العلاء المعري)، وفاز بمنحة دراسية إلى فرنسا وسافر بالفعل عام (١٣٣٣ هـ / ١٩١٤ م)، وفي عام (١٣٣٦ هـ / ١٩١٧ م) حصل من السوربون على درجة الليسانس في الآداب، وبعد عام منحه السوربون دكتوراة الجامعة عن الرسالة التي أعدها عن (فلسفة ابن خلدون الاجتماعية)، وفي عام (١٣٣٨ هـ / ١٩١٩ م) أتم دراسته في الجامعة الباريسية بدبلوم الدراسات العالية في التاريخ القديم، (انظر: رمضان محمد رمضان الجارية، الاتجاه الإسلامي في أدب طه حسين، تقديم: إبراهيم عبد الرحمن محمد، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣-٨؛ عبد الرشيد الصادق محمودي، طه حسين من الأزهر إلى السوربون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢١، ٢٢)، وبعد عودته إلى مصر أخذ يدرس في الجامعة الأهلية حتى عام (١٣٤٤ هـ / ١٩٢٥ م) حتى أصبحت جامعة رسمية، وفي التنظيم الجديد لما عين أستاذاً لتاريخ الأدب العربي، وفي عام (١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م) عين عميداً لكلية الآداب، ثم نقل إلى وزارة المعارف عام (١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م) ثم عين رئيس تحرير (الوادي) عام (١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م)، وأعيد إلى الجامعة مرة أخرى عام (١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م)، ثم انتخب ثانية عميداً لكلية الآداب عام (١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م)، لمدة ثلاثة أعوام، وفي عام (١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م) عين مراقباً للثقافة في وزارة المعارف بجانب الأستاذية لمدة ثلاثة أعوام، وفي عام (١٣٦١ هـ / ١٩٤٢ م) عين مستشاراً فيها لوزير المعارف، ولأسباب سياسية أحيل إلى التقاعد عام (١٣٦٤ هـ / ١٩٤٤ م)، وفي عام (١٣٦٥ هـ / ١٩٤٥ م) أصدر مجلة الكاتب المصري، وفي عام (١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م) عين وزيراً للتربية والتعليم وأنعم عليه بلقب باشا، كما نال عضوية التجمع اللغوي عام (١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م)، وكان عضواً في المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ومقرراً للجنة الترجمة منذ إنشائها، ومنح جائزة الدولة بكتابه "على هامش السيرة" عام (١٣٦٥ هـ / ١٩٤٥ م)، وجائزة الآداب عام (١٣٦٩ هـ / ١٩٤٩ م)، وأول من منح جائزة الدولة التقديرية في الآداب عام (١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م)، كما منح قلادة النيل، أما خارج مصر فقد منح وسام (ليجون دونير) من فرنسا كما منح الدكتوراة الفخرية من جامعات كثيرة، من بينها: أكسفورد وميلدريد وليون ومونبيلية وروما، وأهدته هيئة الأمم المتحدة جائزة حقوق الإنسان وتلقاها قبل وفاته يوم واحد، وكانت وفاته في (غرة شوال ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٥ م)، وقد حول منزله إلى متحف وأطلق اسمه على الشارع الذي كان يعيش فيه وعلى شارع آخر في الزمالك في عام (١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م) اعترافاً بما أداه من خدمات جليلة في ميدان الأدب والفكر والثقافة بعمامة. (انظر: حمدي السكوت ومارسدن جونز،

- أعلام الأدب المعاصر في مصر طه حسين، ط٢، مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م، ص ١٦ - ٢٣ .
- ١٠٣- محمد عبد المنعم: الشعر الجاهلي والأستاذ طه حسين، جريدة الأهرام، العدد ١٤٩٧٩، بتاريخ ١٩ شوال ١٣٤٤ هـ / ٢ مايو ١٩٢٦ م، ص ١ .
- ١٠٤- محمد رجب البيومي: المرجع السابق، ص ١٣١ .
- ١٠٥- عبد ربه مفتاح: العلماء يطاردون الإلحاد، جريدة الأهرام، السنة ٥٢، العدد ١٤٩٨٥، بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٤٤ هـ / ١١ مايو ١٩٢٦ م، ص ١ .
- ١٠٦- تولى أحمد زيور باشا رئاسة الوزراء مرتين، الأولى من (٢٦ ربيع الآخر ١٣٤٣- ١٧ شعبان ١٣٤٣ هـ / ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤- ١٣ مارس ١٩٢٥ م) والثانية من (١٧ شعبان ١٣٤٣- ٢٦ ذى القعدة ١٣٤٤ هـ / ١٣ مارس ١٩٢٥- ٧ يولية ١٩٢٦ م) . (انظر: أحمد فارس عبد المنعم، المرجع السابق، ص ٤٧)
- ١٠٧- أحمد عبد الحليم العسكري: حديث للأستاذ الأكبر شيخ الأزهر عن مسألة الدكتور طه حسين، جريدة الأهرام، السنة ٥٨، العدد ١٦٩٩٦، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٣٥٠ هـ / إبريل ١٩٣٢ م، ص ٧ .
- ١٠٨- حمدي السكوت ومارسدن جونز: المرجع السابق، ص ١٧ .
- ١٠٩- خيرى شلى: محاكمة طه حسين، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٧، ٢٨، ٥٥، ٥٦؛ على فهمي: دلالات التحقيق القضائي حول كتاب في الشعر الجاهلي رصد لشاخ التوير والشرعية، ضمن كتاب طه حسين العقلانية الديمقراطية الحداثه، تقديم: عبد الرحمن ضيف وآخرون، مؤسسة عيال للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٩، ص ٤٠٩ .
- ١١٠- محمد رجب البيومي: المرجع السابق، ص ١٣٨، ١٣٩؛ خيرى شلى: المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٧ .
- ١١١- استند رئيس النيابة في حكمه على طه حسين على ما جاء في الدستور المصرى لعام (١٣٤٢ هـ / ١٩٢٣ م) والذي نصت المادة (١٤) منه على أن حرية الرأى مكفولة للجميع، لكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك في حدود القانون، كما نصت المادة (١٤٩) منه على أن الإسلام دين الدولة الرسمي، فلكل إنسان إذاً حرية الاعتقاد بغير قيد ولا شرط، وحرية الرأى في حدود القانون فله أن يعبر عن اعتقاده وفكره بالقول أو بالكتابة بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون . (انظر: خيرى شلى، المرجع السابق، ص ٩١، ٩٢) .
- ١١٢- أنور الجندى: طه حسين حياته وفكره في ضوء الإسلام، ط٢، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م، ص ٤٥٠؛ محمد عبد المنعم فخاجي: المرجع السابق، ج ٣، ص ٨١؛ خيرى شلى: المرجع السابق، ص ٩٨، ٩٩* ولزيد من التفاصيل حول مجرى التحقيق الذى دار بين طه حسين والنيابة العامة، ورد طه حسين على اتهم الموجه إليه . (انظر: أنور الجندى، المرجع السابق، ص ٤٣٠- ٤٥٠؛ خيرى شلى، المرجع السابق، ص ٥٥- ٩٩) .

١١٣- حدى السكوت و مارسدن جوتز: المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١ * ينقسم كتاب في الأدب الجاهلى إلى سبعة فصول، على النحو التالى: الأول في الأدب وتاريخه، الثانى في الجاهليون لغتهم وأدبهم، الثالث في أسباب انتحال الشعر، الرابع في الشعر والشعراء، الخامس في شعر مضر، السادس في الشعر، السابع في النثر الجاهلى . وقد أشار طه حسين في مقدمته أنه كتاب في الشعر الجاهلى بعد أن حذف فصل منه وأثبت مكانه فصل وأضيفت إليه فصول، وغير عنوانه بعض التغير . (انظر: طه حسين، في الأدب الجاهلى، ط ٣، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، ص ١-٣٥٥) .

١١٤- أحمد عبد الحليم العسكري: حديث للأستاذ الأكبر شيخ الأزهر عن مسألة الدكتور طه حسين، جريدة الأهرام، السنة ٥٨، العدد ١٦٩٩٦، بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٣٥٠ هـ / أول إبريل ١٩٣٢ م، ص ٧ .

١١٥- أنشئت الجامعة الأملية عام (١٣٢٧ هـ / ١٩٠٨ م) ثم أصبحت في عام (١٣٤٣ هـ / ١٩٢٤ م) جامعة فؤاد الأول . (انظر: أحمد عبد العزيز دارود، المرجع السابق، ص ١٠٣) .

١١٦- تولى محمد محمود باشا الوزارة أربع مرات، الأولى من (١٦ محرم ١٣٤٧-٢٧ ربيع الآخر ١٣٤٨هـ/ ٢٥ يولية ١٩٢٨-٢ أكتوبر ١٩٢٩ م)، والثانية من (٢٦ شوال ١٣٥٦-٢٦ صفر ١٣٥٧هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧-٢٧ إبريل ١٩٣٨ م)، والثالثة من (٢٦ صفر ٢٥- ربيع الأول ١٣٥٧هـ/ ٢٧ إبريل - ٢٤ يولية ١٩٣٨ م)، والرابعة من (٢٥ ربيع الأول ١٣٥٧- ٢ رجب ١٣٥٨هـ/ ٢٤ يولية ١٩٣٨- ١٨ أغسطس ١٩٣٩ م) . (انظر: أحمد فارس عبد المنعم، المرجع السابق، ص ٤٧، ٤٨) .

١١٧- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ٨، مصادرة كتاب فيه طعن على الدين، بتاريخ ٢٠ محرم ١٣٥٨ هـ / ٢ مارس ١٩٣٩ م .

١١٨- نفسه: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ٨، مصادرة كتاب فيه طعن على الدين، رئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ٢١ محرم ١٣٥٨ هـ / ١٣ مارس ١٩٣٩ م .

١١٩- كان لموقف طه حسين المشدد من الأزهر أكبر الأثر في أن الكتاب المعاصرين له قد ارجعوا ذلك إلى رسوبه في امتحان الشهادة العالمية، وخروجه من الأزهر صفر الدين جعله يحقد على الأزهر والأزهريين، وأخذ يهاجم الأزهر والأزهريين ويغض في سره وعلنه كل ما يلائم هذه الناحية ويتصل بما، وكل ما تقوم عليه ونحيا به من مبادئ وعلوم وآراء وأفكار وأشخاص . (انظر: سيد حسن الشقرا، محاضراتان للدكتور طه حسين، مجلة نور الإسلام، السنة الثامنة، العدد الأول بتاريخ غرة محرم ١٣٦١ هـ / ١٨ يناير ١٩٤٢ م، ص ١٠ - ١٢) . ويتضح ذلك بجلاء من خلال كتاباته الشهيرة في فكرة توحيد التعليم، مقترحاً، ضم القسم الابتدائي والثانوي بالأزهر إلى وزارة المعارف، وتستقل كليات الأزهر بالدراسات الدينية، وأن لا يكون للمتخرجين فيه حق في مناصب الحكم والتصرف في شئون الدولة، وأوضح أن الغرض من الأزهر إنما هو إرشاد المسلمين إلى الخير وتفقههم في الإسلام، ودعوة غير المسلمين إلى الدين وإقامة حجته عليهم ظاهرة

بالرفق والحكمة والموعظة الحسنة، أما تولى مناصب الحكم والتصرف في شئون الدولة والتمكن من الكسب، فاشياء إضافية ليس من اغتوم أن يسعى إليها مصلحو الأزهر . فإن الله - على حد زعمه - لا يفرض عليهم أن يكونوا قضاة ولا أن يكونوا أساتذة للغة العربية ولا أن يتولوا من مناصب الدولة كما يطمحون الى التسلط عليه، ويكون الأزهر مدرسة دين قبل كل شيء وبعد كل شيء، وتلك هي الفكرة التي أيدها في كتابه " مستقبل الثقافة " وقد تصدى له بعض أعضاء جماعة كبار العلماء، ومنهم محمد الحضر حسين، ومحمد الطيب النجار وغيرهم من علماء الأزهر . (انظر: محمد الحضر حسين، إصلاح المعاهد الدينية والذكر طه حسين، مجلة الهداية الإسلامية، المجلد الأول، ج ٣، بتاريخ شعبان ١٣٤٧هـ / يناير ١٩٢٩ م، ص ٩٨ - ١٠٣ ؛ محمد عبد المنعم خفاجي، المرجع السابق، ج ٣، ص ١٠٣) .

١٢٠- محمد عزت إسماعيل الطهطاوي: التبشير والاستشراق أحقاد وحلات على النبي محمد (ﷺ) وبلاد الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م، ص ١ ؛ جبر محمد حسن جبر: الغزو الفكري مصادره وأهدافه وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، عام ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ٦٧ .

١٢١- محمد عبد العزيز دارد: المرجع السابق، ص ٧٧، ٧٨ .

١٢٢- عبد الجليل شلي: معركة التبشير والإسلام حركات التبشير والإسلام في آسيا وأفريقيا وأوروبا، ط ١، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، ص ٢٨٩ .

١٢٣- محمد عبد العزيز دارد: المرجع السابق، ص ٧٩، ٨٠ ؛ محمد السيد الجليلند: الاستشراق والتبشير قراءة تاريخية موجزة، سلسلة تصحيح المفاهيم، العدد ٣، دار بقاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٦، ١٢٧ .

١٢٤- اعتادت وزارة الأوقاف المصرية أن تعطي علماء الآثار وكبار المستشرقين المقيمين في مصر أو القادمين إليها تصريحات مجانية تخولهم حق زيارة المساجد الأثرية ومن بينها الأزهر الشريف، ومن هؤلاء القس زومر - كبير المنصرين الأمريكيين في مصر، وسوريا، وفلسطين وهو المسؤول عن تحرير " مجلة العالم الإسلامي " لسان حال الإرساليات الدولية وواحداً من أقطاب كافة المؤتمرات التصيرية التي انعقدت في عام (١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م) - الذي قدم طلباً لوزارة الأوقاف لمنحه هذا التصريح بصفته مستشرقاً يرافقه الكثيرين من العلماء وهواة الآثار في زيارة المساجد الأثرية، ولم تر وزارة الأوقاف مانعاً من إجابته إلى طلبه، وحدث في عام (١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م) أن علمت وزارة الأوقاف أن زومر استغل هذا التصريح في نشر دعيته الدينية النصرانية إذ وزع بالأزهر عدة رسائل لهذه الدعاية، الأمر الذي دعا مدير المساجد الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى استدعائه ومعاتبته على هذا العمل وألذره بسحب التصريح منه، ولكن زومر في (٢٦ شوال ١٣٤٦هـ / ١٧ إبريل ١٩٢٨م) ذهب إلى الأزهر مع ثلاثة من الأجانب حتى دخل ومن معه حلقة درس الشيخ سرور الزنكلوني أثناء شرحه سورة " براءة " ووزع على الطلبة في سرية ثلاث رسائل، عتوت الأولى بعنوان " دعوة إلى القبلة القديمة "، والثانية بعنوان " شرح أسماء الله الحسنى "، والثالثة بعنوان

" تفسير آيات الكرسي "، والرسالتان الآخريتان متضمنتان تفسير بمعنى ما هو وارد في الإنجيل والنبوة، ومضى زومر ومن معه إلى داخل الأزهر الشريف يوزع رسائله ؛ فأحاج هذا الأمر الطلبة الأزهرين محتجين على عملية التنصير في أكبر معهد إسلامي، وأسرع المراقبون بإخراجه من الأزهر، وعمت روح الاستياء العلماء لهذا العمل، وأوفدوا وفدًا منهم لمقابلة رئيس الوزراء طالبين منه وقف أعمال التنصير في مصر . (انظر: خالد محمد نعيم، الجذور التاريخية لرساليات التنصير الأجنبية في مصر (١٧٥٦-١٩٨٦) دراسة وثائقية، المختار الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٠١-٢٠٣، طارق البشري، المرجع السابق، ص ٤٥٦، ٤٥٧ ؛ محمود محمد سليمان، الأجانب في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ دراسة في تاريخ مصر الإجتماعي، ط ١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٠٤، ٣٠٣) .

١٢٥- جبر محمد حسن جيز: المرجع السابق، ص ٧٠، ٧١ .

١٢٦- محمد عبد العزيز داود: المرجع السابق، ص ٨١-٨٣ ؛ سهام العرباوى مهدى بحري عباس: المرجع السابق، ص ٧٦-٧٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك الحوادث. (انظر: خالد محمد نعيم، المرجع السابق، ص ٢١٣-٢٤٣، ٢٣١-٢٤٧) .

١٢٧- محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٣٠٦، ٣٠٥ .

١٢٨- محمد اخضر حنين: اجتماع جمعية الهداية الإسلامية على حادثة التبشير، مجلة الهداية الإسلامية، المجلد الرابع، ج ٥، القاهرة، بتاريخ شوال ١٣٥٠ هـ / فبراير ١٩٣٢ م، ص ٢٥٢، ٢٥٣ ؛ حسين عبد الفتاح: حوادث المبشرين، مجلة الهادي، السنة الثامنة، العدد ٤٢، القاهرة، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٣٥٠ هـ / ١٧ مارس ١٩٣٢ م، ص ٧ ؛ محمد مظهر سعيد: واجبا إزاء المبشرين: مجلة نشر الفضائل والآداب الإسلامية، السنة الأولى، العدد الثاني، مطبعة كمال، القاهرة، بتاريخ ٢ جمادى الأولى ١٣٥٢ هـ / ٢٣ أغسطس ١٩٣٣ م، ص ٢ .

١٢٩- شيخ الجامع الأزهر محمد الأحمدي الطواهرى: نداء صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر بإزاء حوادث التبشير، مجلة نور الإسلام، المجلد الثاني، ج ١٠، مطابع المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شوال ١٣٥٠ هـ / فبراير ١٩٣٢ م، ص ٧٢١ .

١٣٠- سورة البقرة: الآية رقم ١٩٥ .

١٣١- سورة المائدة: الآية رقم ١٠ .

١٣٢- سورة البقرة: الآية رقم ٢٦١ .

١٣٣- سورة فصلت: الآية رقم ٣٣ * هيئة كبار العلماء والمبشرين: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٣٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٧ يونيو ١٩٣٣ م، ص ١، ٤ ؛ بيان إلى الأمة الإسلامية

من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف: مجلة نور الإسلام، المجلد الرابع، جـ ٣، القاهرة، بتاريخ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / يونية ١٩٣٣ م، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

١٣٤ - محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٣٠٦ .

١٣٥ - بعد قرار الهيئة رجاء العلماء إلى الأمة: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٣٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٧ يونية ١٩٣٣ م، ص ٢، بيان إلى الأمة الإسلامية من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف تحت إشراف: مجلة نور الإسلام، المجلد الرابع، جـ ٣، القاهرة، بتاريخ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / يونية ١٩٣٣ م، ص ٢٠٨ .

١٣٦ - بعد قرار الهيئة رجاء العلماء إلى الأمة: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٣٩، بتاريخ ٤ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٧ يولية ١٩٣٣ م، ص ٢ .

١٣٧ - قرار من العلماء في كلية الشريعة الإسلامية: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٠، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٨ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٣٨ - المستشفيات والملاجيء على ذكر بيان هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٠، بتاريخ ٥ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٨ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٣٩ - معهد طنطا وبيان هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤١، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٩ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤٠ - التبشير والمبشرون: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤١، بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٩ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤١ - صدی حوادث التبشير كلية أصول الدين: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٣٠ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤٢ - صدی حوادث التبشير كلية اللغة العربية: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٣٠ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤٣ - صدی حوادث التبشير معهد الإسكندرية: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٣٠ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤٤ - صدی حوادث التبشير المشيخة الصوفية: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٣٠ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤٥ - صدی حوادث التبشير الجمعية الخيرية الإسلامية: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٤٢، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٣٠ يونية ١٩٣٣ م، ص ٧ .

١٤٦ - مقاومة المبشرين وتحالف المسلمين: مجلة المنار، المجلد ٣٣، جـ ٤، القاهرة، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٣٠ يونية ١٩٣٣ م، ص ٣١١ .

١٤٧- محافظ عابدين: جمعيات (دينية إسلامية)، محفظة ٢٠٦، ملف ٢، جمعيات دينية إسلامية، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٥٩ هـ / ١١ إبريل ١٩٤٠ م. " لم يقتصر الأمر عند هذه الجمعية فقط بل كان هناك العديد من الجمعيات الدينية والخرية والتي كان جل اهتمامها في المقام الأول هو مقاومة الأعمال التصيرية داخل البلاد، ومنها: " جماعة الدفاع عن الإسلام" وكان يرأسها الشيخ مصطفى المراغي . (انظر: محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٣٠٧) . هذا بالإضافة إلى "الجمعية الخيرية" بدمهور والتي لم يقتصر نشاطها على البحيرة فقط بل تعداه إلى مدن الإسماعلية والسويس، "جمعية مقاومة التصير المصرية الشعبية" برئاسة مصطفى المراغي، "لجنة مقاومة النصرين الحكومية" برئاسة الشيخ الأحمدي الظواهري، كما لا يفصل دور جمعية الشبان المسلمين، والتي أخذت فرق شبه عسكرية من الشبان المسلمين الأعضاء بجمعية مقاومة التصير المصرية الشعبية، بمهاجمة أوكار وتجمعات النصرين الأجانب في طول البلاد وعرضها، وأخذ طريقها إلى التنفيذ الفعلي وفي شكل حركة جهاد مسلح في (ربيع الأول ١٣٥٢ هـ/يونية ١٩٣٣ م) هذا بخلاف " جماعة الإخوان المسلمين"، و" جمعية الهداية الإسلامية"، و" جمعية مكارم الأخلاق"، و" الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة"، و" جمعية الشفقة الإسلامية"، و" الجمعية الخيرية الإسلامية"، و" جماعة أنصار السنة المحمدية" وغيرها الكثير، وقد بلغ عددهم حوالي " تسعين جمعية دينية إسلامية" كانت موزعة في جميع أنحاء البلاد . ولزيد من التفاصيل . (انظر: خالد محمد نعيم، المرجع السابق، ص ٢٥٩-٢٨٣) .

١٤٨- سورة الطلاق : الآية رقم ٧ .

١٤٩- سورة البقرة: الآية رقم ٢٦٢ . "نداء هيئة كبار العلماء بالجامع الأزهر الشريف: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٦٠، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ/ ١٨ يونية ١٩٣٣ م، ص ٢؛ نداء هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف: مجلة نور الإسلام، المجلد الرابع، ج ٤، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، ربيع الآخر ١٣٥٢ هـ/ يوليو ١٩٣٣ م، ص ٢٧٩، ٢٨٠ .

١٥٠- مشيخة الجامع الأزهر الإكتابات لمقاومة التبشير القائمة العاشرة: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٤٦٢ بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٢ هـ / ٢٠ يوليو ١٩٣٣ م، ص ٢ .

١٥١- هيئة كبار العلماء القائمة الثالثة والعشرون لإنشاء الملاجئ: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٥٣١، بتاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٣٥٢ هـ / ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ م، ص ٩ .

١٥٢- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١٤، هيئة كبار العلماء ودورها في الدعوة، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٢ هـ / ٣٠ سبتمبر ١٩٣٣ م .

١٥٣- مشيخة الأزهر والكتب التي تذا عن الإسلام: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٧٦٢١، بتاريخ ١٠ رمضان ١٣٥٢ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ م، ص ٨ .

١٥٤- التبشير في مصر: مجلة نور الإسلام، السنة السادسة، العدد الخامس، مطبعة نور الإسلام، القاهرة، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٣٥٩ هـ / ١٩ إبريل ١٩٤٠ م، ص ٣٧ .

- ١٥٥- محمود محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٣٠٩، ٣١٠ .
- ١٥٦- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٤٦٠، ٤٦١ .
- ١٥٧- طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٤٦٠، ٤٦١ .
- ١٥٨- محمد الشحات الجندي: المراسي وقضايا المجتمع، مجلة الأزهر، السنة ٨٠، ج ٦، القاهرة، بتاريخ جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ / يولية / يوليو ٢٠٠٧ م، ص ن؛ أحد عمر هاشم: الإمام المراسي وجهوده في الدعوة، مجلة الأزهر، السنة ٨٠، ج ٧، القاهرة، بتاريخ رجب ١٤٢٨ هـ / يوليو / أغسطس ٢٠٠٧ م، ص هـ
- ١٥٩- في وسط إفريقيا حيث تضرب القوضى أطناها ويعم الجهل الأهلين ولا يعرف السكان من شئون الحياة غير التدبير اليسر؛ لذا فانه من السهل التأثير عليهم لما دعى جماعة من المنصرين اتخاذ تلك البقاع مرتعا خصبا لدعاتيهم، وقد تكللت مجهوداتهم بالنجاح و اعتنق المسيحية الكثير من الزوج . انظر: (حسين عبـد الفتاح: حوادث المبشرين، مجلة الهادي، السنة الثامنة، العدد ٤٢، القاهرة، بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٣٥٠ هـ / ١٧ مارس ١٩٣٢ م، ص ٧) .
- ١٦٠- الأزهر والحرب على التبشير الإستعماري في قلب إفريقيا بضات أزهريه تطير قريبا إلى أمريكا وألمانيا: جريدة الأهرام، السنة ٨٧، العدد ٤٩ . ٢٧، بتاريخ ١٤ رجب ١٣٨٠ هـ / ٢ يناير ١٩٦١ م، ص ٦ .
- ١٦١- محافظ عابدين: الأزهر (قضايا البعث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير)، محفظة ٣٥٦، ملف ٧، التفسير الفاروقى للقرآن الكريم، بتاريخ ٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥ هـ / ١٠ مايو ١٩٦٤ م، ص ١-٥ .
- ١٦٢- نفسه .
- ١٦٣- نفسه: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٤، اقترح بإنشاء مجمع فاروق الأول للشريعة الإسلامية، بتاريخ ذى الحجة ١٣٦٦ هـ / نوفمبر ١٩٤٦ م، ص ١ .
- ١٦٤- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٤، اقترح بإنشاء مجمع فاروق الأول للشريعة الإسلامية، بتاريخ ذى الحجة ١٣٦٦ هـ / نوفمبر ١٩٤٦ م، ص ٤-٦ .
- ١٦٥- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٤، اقترح بإنشاء مجمع فاروق الأول للشريعة الإسلامية، بتاريخ ذى الحجة ١٣٦٦ هـ / نوفمبر ١٩٤٦ م، ص ٦-٨ .
- ١٦٦- محمود فوزى: حكام مصر فاروق، ط ١، مركز الزاوية للنشر والإعلام، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٦ .
- ١٦٧- مزيد من التفاصيل (انظر: لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢)، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٠٤٩ هـ / ١٩٨٩ م، ص ٩٠٥، ٩٦٥ - ٩٦٧ ؛ نفسه: فاروق من الميلاد إلى الرحيل (١٩٢٠ - ١٩٦٥)، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٣٤، ٧٨٧ - ٧٨٩ ؛ نفسه: فاروق الأول وعرش مصر، ط ١، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م، ص ٢١٣ - ٢١٥) .

١٦٨- كانت مارسيليا هي محطة بداية تلك النهاية .. ليس فقط بوصفها أول ميناء أوروبي يرسو عليه يخت يقل الملكة الأم وإنما لأنها كانت المدينة التي شهدت أول لقاء يجمع بين نازلي ورياض غالى، السكرتير الثالث بالقنصلية المصرية في مارسيليا ! . ولم يكن رياض سوى شاب مصرى من أسير علمه والده بشاى غالى المدرس بإحدى المدارس الثانوية حتى أكمل تعليمه والتحق بالسلك الدبلوماسى، ولم يكن الشاب المصرى يتوقع مطلقاً أن يغدو الرجل الثالث في حياة نازلى بعد الملك فؤاد وأحمد باشا حسنين، لكن هذا هو ما حدث بالفعل، وأصبح رياض غالى هو أهم شخصية في حياة الملكة، هو الذى يتلقى مكالماتها التليفونية، هو الذى يحدد مواعيدها، هو الذى يستقبل زوارها، هو الذى يكتب رسائلها، هو الذى يدير أمورها المالية، هو الذى كانت تصحبه معها الملكة نازلى إلى المطاعم والشوارع وأغلات تستشيره في كل ما تأكل وما ترتديه، وهكذا عينت الملكة نازلى الأفندى سكرتيراً خاصاً لها وعمرت يتجاوز بكثير ما كان يتقاضاه في وظيفته بالحكومة، واستمرت الرحلة بين الملكة والأفندى ولم تعد إلى مصر مرة أخرى !! (انظر: أشرف توفيق، فاروق الأول والأخير، ط١، مركز الذاكرة للنشر والإعلام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٩، ٧١)

١٦٩- لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر، ص ٩٦٧، ٩٦٨ ؛ نفسه: فاروق من الميلاد إلى الرحيل، ص ٧٩٠، ٧٩١ . * مما يجدر ذكره أن مجلس البلاط الملكى في جلسته المنعقدة بقصر رأس التين يوم (١٦ شوال ١٣٦٩ هـ / ٣١ يوليو ١٩٥٠ م) صدق على زواج الأميرة فائقة من فؤاد صادق بك أمام وكيل الجامع الأزهر وأذن بتسجيله في سجلات المجلس (انظر: مجلس البلاط يقود الحجر على الملكة نازلى، جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٨٨، بتاريخ ١٧ شوال ١٣٦٩ هـ / أول أغسطس ١٩٥٠ م، ص ٩) .

١٧٠- لزيد من التفاصيل (انظر: لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر، ص ٩٦٨، ٩٦٩ ؛ نفسه، فاروق من الميلاد إلى الرحيل، ص ٧٩١، ٧٩٢ ؛ أشرف توفيق، المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٣) .

١٧١- بلاغ من ديوان جلالة الملك: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٠٩، بتاريخ ٢٥ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٢ مايو ١٩٥٠ م، ص ٦ .

١٧٢- تقديم موعد عقد مجلس البلاط النظر غدا في مسألة زواج الأميرة فحية: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢١٢، بتاريخ ٢٨ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٥ مايو ١٩٥٠ م، ص ٦ .

١٧٣- لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر، ص ٩٦٩، ٩٧٠ ؛ نفسه: فاروق من الميلاد إلى الرحيل، ص ٧٩٢، ٧٩٣ .

١٧٤- أمر ملكى بحرمان فحية من لقب الإمارة: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢١٤، بتاريخ ٣٠ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٧ مايو ١٩٥٠ م، ص ١٠٩ .

١٧٥- كبار العلماء يؤيدون الموقف الملكى ويهيبون بالملكة أن تستجيب لداعى الحق: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢١٥، بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩ هـ / ١٨ مايو ١٩٥٠ م، ص ٦ .

- ١٧٦- موقف الملكة وفتحية من قرارات البلاط: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢١٥، بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩ هـ / ١٨ مايو ١٩٥٠ م، ص ١.
- ١٧٧- كبار العلماء يؤيدون الموقف الملكي ويهيئون بالملكة أن تستجيب لداعى الحق: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢١٥، بتاريخ غرة شعبان ١٣٦٩ هـ / ١٨ مايو ١٩٥٠ م، ص ٦.
- ١٧٨- سمير فراج: الملكة فريدة نائبة على عرش فاروق، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٨٩، ٢٩٠؛ محمود فوزى: المرجع السابق، ص ٣٨.
- ١٧٩- مجلس البلاط يقرر الحجر على جلالة الملكة نازلى: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٨٨، بتاريخ ١٧ شوال ١٣٦٩ هـ / أول أغسطس ١٩٥٠ م، ص ٤، ٩.
- ١٨٠- الملكة نازلى تجريدها من لقبها الملكي: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٩٣، بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٦٩ هـ / ٦ أغسطس ١٩٥٠ م، ص ٤. * مما يجدر ذكره في هذا المقام أن الأميرة فتحية قد لقيت مصرعها رميا بالرصاص على يد رياض غالى في (١٨ ذى الحجة ١٣٩٦ هـ / ١٠ ديسمبر ١٩٧٦ م)، أما الملكة نازلى فقد توفيت في (رجب ١٣٩٨ هـ / يولية ١٩٧٨ م) عن عمر يناهز (٨٣) عاما بعد أن تحولت إلى الكاثوليكية، وقد دفنت بعد احتفال بسيط في كنيسة (الإبن شيفرد) في بيفرلى، لمزيد من التفاصيل (انظر: أشرف توفيق، المرجع السابق، ص ٨٨، ٨٩).
- ١٨١- بعد الحجر على جلالة الملكة نازلى: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٩١، بتاريخ ٢٠ شوال ١٣٦٩ هـ / ٤ أغسطس ١٩٥٠ م، ص ٤.
- ١٨٢- الحجز على أموال فاروق ابتداء من اليوم لاستيلائه بغير حق على ٢١١ ألف جنيه من أموال شقيقته فتحية: جريدة الأهرام، السنة ٧٩، العدد ٢٤٢٠٩، بتاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٧٢ هـ / ٢٤ فبراير ١٩٥٣ م، ص ١. * مما يذكر أن الملك فؤاد ترك عند وفاته ثروة قدرت يومئذ بمبلغ ستة ملايين جنيه قسمت فيما بين الملك فاروق والملكة نازلى وأخواته، وقد نالت كل واحدة منهن مائة ألف جنيه بما في ذلك الأميرة فوقية زوجة محمود فخري باشا الذى كان وزيراً مفوضاً لمصر بفرنسا في ذلك الحين، وقد نال أفراد أسرة الملك فؤاد عدا ذلك نصيبهم من إيرادات الأوقاف الخصوصية الملكية. (انظر: أمر ملكي بحرمان فتحية من لقب الإمارة، جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢١٤، بتاريخ ٣٠ رجب ١٣٦٩ هـ / ١٧ مايو ١٩٥٠ م، ص ٩).
- ١٨٣- الأميرة فوزية تطلب القوامه على أمها والوصاية على أختها: جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ٧٤، ٢٤، بتاريخ ٢٢ محرم ١٣٧٢ هـ / ١٢ أكتوبر ١٩٥٢ م، ص ١.
- ١٨٤- لطيفة محمد سالم: فاروق الأول وعرش مصر، ص ٢١٤، ٢١٥.
- ١٨٥- نفسه: فاروق وسقوط الملكية في مصر، ص ٩٧٢؛ نفسه: فاروق من الميلاد إلى الرحيل؛ ص ٧٩٢.

١٨٦- استمر مصطلح الوقف ثابتاً في مجراه النظري الذى استنبطه الفقهاء من أصول الشريعة إلى أن ظهرت الدولة الحديثة في مصر، ونتيجة لحدوث تغيرات كثيرة في علاقة الدولة بالمجتمع بصفة عامة، أثرت تلك التغيرات - فيما أثرت - على البيئة المادية لنظام الأوقاف وعلى أدائه الوظيفي كنسق اجتماعي فرعي، ومن مظاهر تأثر مصطلح الوقف نفسه بتلك التغيرات ظهور تقسيم عرفي للوقف، سرعان ما تحول إلى تقسيم قانوني رسمي - حكومي - يميز بين ثلاثة أنواع: أولها " الوقف الخيري " وقصد به ما كان ريعه مخصصاً ابتداء - أو آل حسب شرط الواقف - للصرف على جهة من الجهات الخيرية التي لا تقطع كالفقراء، والمساجد، والمستشفيات إلخ ولانيهما " الوقف الأهلي " وقصد به ما كان ريعه مصروفاً على الواقف نفسه، ثم على أولاده أو بعض أقاربه من بعده، ثم على ذريتهم من جهة خيرية . فالثاني " الوقف المشترك " وهو الذى يجمع بين النوعين السابقين فتكون فيه حصة خيرية وأخرى أهلية . (انظر : محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف بين أئقفه والقانون، مطابع دار السالف، القاهرة، ١٣٨٢ هـ - / ١٩٦٣ م، ص ٣٣٩ ؛ عبدالحمد الشوازي وأسامة عثمان، منازعات الأوقاف والأحكام والنظام القانوني لأملاك الدولة الخاصة ونزع الملكية في ضوء الفقه والقضاء والتشريع، ط٣، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٦، ١٧).

١٨٧- إبراهيم البيومي غانم: المرجع السابق، ص ٤٢٣، ٤٢٤.

١٨٨- نفسه: ص ٤٢٥ .

١٨٩- بيان من علماء الأزهر الشريف إلى الأمة المصرية الكريمة: مجلة الأزهر، السنة الأولى، العدد الثاني، القاهرة، بتاريخ ١٩ شعبان ١٣٤٦ هـ / ١١ فبراير ١٩٢٨ م، ص ١٣ .

١٩٠- بيان هيئة كبار العلماء في الوقف الخيري والأهلي: جريدة الأهرام، السنة ٥٨، العدد ١٦٩٩٨، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٣٥٠ هـ / ٣ إبريل ١٩٣٢ م، ص ٧ .

١٩١- إبراهيم البيومي غانم: المرجع السابق، ص ٤٣١، ٤٣٠ .

١٩٢- الموقع الإلكتروني: www.khieronline.com، بتاريخ ٥ شعبان ١٤٣٠ هـ / ٢٧ يوليو ٢٠٠٩ م

١٩٣- وهو القانون المعروف بالقانون رقم (١٨٠ لسنة ١٩٥٢) وخلاصة هذا المرسوم، أنه لا يجوز الوقف في المستقبل إلا على الخيرات، وألا يبقى من الأوقاف الماضية سوى ما كان منها خالصاً لجهة من جهة البر، أما ما كان وفقاً لأهلياً خالصاً فينتهي، وما اختلطت مصارفه - في الحال آنذاك - بين الأهلية والخيرية، بأن كان لإحدى جهات البر في وقف أهلي مرتبات معينة أو قابلة للتعيين، فيتم الاحتفاظ لجهات البر بحصة من أعيان الوقف توفى بهذه المرتبات أو المقادير المنصوص عليها، وينتهي الوقف فيما يبقى من الأعيان بعد ذلك، أي بعد فرز حصص الخيرات في الأوقاف المشتركة كل وقف على حده . (انظر : راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٢٥٣) .

- ١٩٤- الموقع الإلكتروني: www.kheironline.com، بتاريخ ٥ شعبان ١٤٣٠ هـ / ٢٧ يوليو ٢٠٠٩ م ؛ نفسه www.islamstory.com ، بتاريخ ٥ شعبان ١٤٣٠ هـ / ٢٧ يوليو ٢٠٠٩ م .
- ١٩٥- الموقع الإلكتروني: www.kheironline.com، بتاريخ ٥ شعبان ١٤٣٠ هـ / ٢٧ يوليو ٢٠٠٩ م ؛ نفسه www.islamstory.com ، بتاريخ ٥ شعبان ١٤٣٠ هـ / ٢٧ يوليو ٢٠٠٩ م .
- ١٩٦- حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٢٠ .
- ١٩٧- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٢٠٨، ٢٠٧ .
- ١٩٨- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٥٨، ١٥٧ ؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٤، ص ٣٢ .
- ١٩٩- ماجدة على صالح ربيع: المرجع السابق، ص ٢١١، ٢١٠ .
- ٢٠٠- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٩ ؛ محمد عبد النعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٦٧، ٣٦٨ ؛ عبد المظفر خطاب: المرجع السابق، ص ٢٩ .
- ٢٠١- علماء الأزهر والحالة الدينية والخلقية . كتاب لجلالة الملك وآخر لرئيس الوزراء: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣٢٣٦، بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٦٩ هـ / ٨ يونية ١٩٥٠ م، ص ٦ .
- ٢٠٢- جماعة كبار العلماء تقرر شكر الرئيس على إشادته بالأزهريين ومنعه الحمر والميسر في نادي ضباط الجيش: جريدة الأهرام، السنة ٧٩، العدد ٢٤١٨٢، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٣٧٢ هـ / ٢٨ يناير ١٩٥٣ م، ص ٧ .
- ٢٠٣- حفلة الحلال الأحمر المصري في سراى صاحب السمو الأمير المعظم محمد على باشا: جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٠٥٣٩، بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٣٣٠ هـ / ٣٠ أكتوبر ١٩١٢ م، ص ١، ٢ .
- ٢٠٤- الاحتفال بليلة النصف من شعبان: جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٠٤٦١، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٣٠ هـ / ٢٩ يوليو ١٩١٢ م، ص ٢ .
- ٢٠٥- الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج: جريدة الأهرام، السنة ٤٨، العدد ١٠٤٤٦، بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٣٠ هـ / ١١ يوليو ١٩١٢ م، ص ٢ ؛ نفسه: جريدة الأهرام، السنة ٥٣، العدد ١٥٢١٢، بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٤٥ هـ / ٣ يناير ١٩٢٧ م، ص ٤ .
- ٢٠٦- الاحتفال بالمولد النبوى الشريف: جريدة الأهرام، السنة ٥٢، العدد ١٥٠٨٦، بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٤٥ هـ / ٨ سبتمبر ١٩٢٦ م، ص ٤ ؛ نفسه: جريدة الأهرام، السنة ٥٤، العدد ١٥٧٢٨، بتاريخ ١٠ ربيع الأول ١٣٤٧ هـ / ٢٨ أغسطس ١٩٢٨ م، ص ٤ ؛ نفسه: جريدة الأهرام، السنة ٥٥، العدد ١٦٠٥٨، بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٨ هـ / ١٤ أغسطس ١٩٢٩ م، ص ٤ ؛ نفسه: جريدة الأهرام، السنة ٥٦، العدد ١٦٤٠٣، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٩ هـ / ٧ أغسطس ١٩٣٠ م، ص ٤ .

- ٢٠٧- الاحتفال ببلية القدر: جريدة الأهرام، السنة ٥٣، العدد ١٥٢٥٥، بتاريخ ١٨ رمضان ١٣٤٥ هـ / ٢٢ مارس ١٩٢٧ م، ص ٤؛ نفسه: جريدة الأهرام، السنة ٥٧، العدد ١٦٥٨٨، بتاريخ ٢١ رمضان ١٣٤٩ هـ / ٩ فبراير ١٩٣١ م، ص ٦.
- ٢٠٨- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٨، ملف ١؛ الدعوة لصلاة الجمعة بمعية حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان، بتاريخ ١٤ اغرم ١٣٣٦ هـ / ٣٠ أكتوبر ١٩١٧ م.
- ٢٠٩- احتفال مشيخة الأزهر برأس السنة الهجرية: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٢٦، بتاريخ ٢ اغرم ١٣٥٣ هـ // ١٦ إبريل ١٩٣٤ م، ص ٩؛ الاحتفال بذكرى الهجرة: مجلة نور الإسلام، السنة الحادية عشرة، العدد الأول، القاهرة، بتاريخ ٢ اغرم ١٣٦٥ هـ / ٧ ديسمبر ١٩٤٥ م، ص ٨٧.
- ٢١٠- الاحتفال بعودة سعد من المنفى: جريدة الأهرام، السنة ٥٣، العدد ١٤٤٩٦، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٣٤٣ هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٢٤ م، ص ٤.
- ٢١١- وفاة سعد زغلول: جريدة الأهرام، السنة ٥٣، العدد ١٥٣٨٣، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٣٤٦ هـ / ٢٥ أغسطس ١٩٢٧ م، ص ١.
- ٢١٢- السلطان فزاد الأول في حفلة توليته: جريدة الأهرام، السنة ٤٣، العدد ٢٢٤٢، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٣٣٥ هـ / ١٢ أكتوبر ١٩١٧ م، ص ٣.
- ٢١٣- سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٩٦، مادة ٨٣٠، ٨٣٢، ٨٤٦، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٥٢، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٣٤٩ هـ / ٦ أكتوبر ١٩٣٠ م، ص ٤٥، ٤٦.
- ٢١٤- الملك فاروق يحتفل بذكرى جده الأكبر: جريدة الأهرام، السنة ٥٧، العدد ١٦٥٨٠، بتاريخ ١٣ رمضان ١٣٤٩ هـ / أول فبراير ١٩٣١ م، ص ٨.
- ٢١٥- وفد العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٤٦، العدد ١٣٢٠٥، بتاريخ غرة ذى الحجة ١٣٣٨ هـ / ١٦ أغسطس ١٩٢٠ م، ص ٢. "صدرت الإرادة السنية رقم ٥٦ بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٨ هـ / ٦ أغسطس ١٩٢٠ م بتعيين العلماء الآتى أسماؤهم ضمن هيئة كبار العلماء بالجامع الأزهر، وهم: من السادة الأحناف "محمد إسماعيل البرديسى" مفتى الديار المصرية"، وعبد الرحمن قراة" وكيل الجامع الأزهر "والمدبر العام للمعاهد الدينية"، ومن السادة المالكية "عبد الفنى محمود" شيخ معهد الإسكندرية "محمد إبراهيم السمالوطى" من مدرسى الأزهر"، ويوسف نصر الدجوى "من مدرسى الأزهر"، وإبراهيم بصيلة "من مدرسى الأزهر"، ومن السادة الشافعية "محمد الأحمدى الظواهرى" شيخ معهد طنطا "ومصطفى المهيأوى "من مدرسى الأزهر"، ويوسف شلى الشبراخيمى "من مدرسى الأزهر"، كما أنعم بكسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى على كل من محمد إسماعيل البرديسى. وعبد الفنى محمود، ومحمد إبراهيم السمالوطى، ويوسف نصر الدجوى، وإبراهيم بصيلة، ومحمد الأحمدى الظواهرى، ومصطفى المهيأوى، ويوسف شلى الشبراخيمى. (انظر: سجلات الجامع الأزهر، صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل

- ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٣٣٦هـ/ ٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه، صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه، وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/ ١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧).
- ٢١٦- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محظظة ٣٤٨، ملف ٧، مجلس جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٣٥٦ هـ / ١٤ أغسطس ١٩٣٧ م.
- ٢١٧- نفسه: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محظظة ٣٤٨، ملف ٧، مجلس جماعة كبار العلماء، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٣٥٦ هـ / ١٩ أغسطس ١٩٣٧ م.
- ٢١٨- نفسه: التماسات (الأزهر)، محظظة ٥٠٤، ملف ٤، الأزهر قناني، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٣٥٦ هـ / ١١ فبراير ١٩٣٧ م، ص ١٩.
- ٢١٩- فى مشيخة الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٦٤، العدد ١٩١٨٨، بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٣٥٦هـ/ ١٢ فبراير ١٩٣٨م، ص ٨.
- ٢٢٠- من جلالة الملك إلى شيخ الجامع الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٧٦، العدد ٢٣١٥٤، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٦٩ هـ / ١٧ مارس ١٩٥٠ م، ص ٦.
- ٢٢١- مشيخة الأزهر تكرم الرئيس: جريدة الأهرام، السنة ٨٠، العدد ٢٤٨٠٥، بتاريخ ٢٦ صفر ١٣٧٤ هـ / ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤ م، ص ٦.
- ٢٢٢- بركات النجاشي بمناسبة عيد الفطر المبارك: مجلة الأزهر، المجلد ٢٨، جـ ١٠، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة شوال ١٣٧٦هـ/ أول مايو ١٩٥٧م، ص ٩٦٤.
- ٢٢٣- الرئيس يشكر الأزهر على قنتته بعيد الوحدة: جريدة الأهرام، السنة ٨٦، العدد ٢٦٧٤٥، بتاريخ ٦ رمضان ١٣٧٩ هـ / ٤ مارس ١٩٦٠ م، ص ٢.
- ٢٢٤- شيخ الأزهر يهنئ بإعادة الصحافة للشعب: جريدة الأهرام، السنة ٨٦، العدد ٢٦٨٢٨، بتاريخ ٣٠ ذى القعدة ١٣٧٩ هـ / ٢٦ مايو ١٩٦٠ م، ص ٤.
- ٢٢٥- الرئيس يشكر شيخ الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٨٦، العدد ٢٦٩٥١، بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٣٨٠ هـ / ٢٦ سبتمبر ١٩٦٠ م، ص ٤.
- ٢٢٦- سورة آل عمران: الأيتروم ١١٠.
- ٢٢٧- برقية للرئيس من شيخ الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٨٦، العدد ٢٦٩٩٥، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٠ هـ / ٩ نوفمبر ١٩٦٠ م، ص ٤.
- ٢٢٨- السلطان فى الجامع الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٤٣، العدد ١٢٢٥١، بتاريخ ١٧ اغرم ١٣٣٦هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٩١٧م، ص ٣.

- ٢٢٩- جلالة الملك في الأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٥٩، العدد ١٤٢٤١، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٣م، ص ٤.
- ٢٣٠- الوفد الكريم بالأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٨٣، بتاريخ ٢٠ رجب ١٣٣٧هـ/ ٢١ إبريل ١٩١٩م، ص ٢.
- ٢٣١- مؤتمر الصحافة اللاتينية: جريدة الأهرام، السنة ٥٨، العدد ١٦٩١٩، بتاريخ ٤ رمضان ١٣٥٠هـ/ ١٣ يناير ١٩٣٢م، ص ٦، ٧.

الفصل الخامس

الحياة العلمية والعملية لرؤساء وبعض أعضاء الهيئة

من الناس من يمر على الدنيا مرور الكرام، لم يحظ من الدنيا بشيء سوى رقم في دفتر الاحصاء لم يحرك ساكناً في الدنيا، ولم يقدها ولم تقده، قضى عمره كله بمعزل عن الحياة وبنى عن تيارها الصاخب، حظه منها وحظها منه مطعم ومشرب وحيز يشغله، ومن الناس من يقتحم الحياة اقتحاماً، ويدخل في غمارها ومشكلاتها في شجاعة وثقة، يجهر بالحق ويصدع به، ويقذف به وجه الباطل؛ فكتب لنفسه بنفسه تاريخ ميلاده وبقائه حتى بعد موته، ونصر وجه أمته وسجل لها إضمامه ناضرة في سفر خلودها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾^(١)، والدول والشعوب والبشرية كلها، والحضارة والتقدم في شتى العلوم والفنون، والرشد الإنساني كله، مدين لهذه النماذج الصادقة المعطاءة في حركتها الدعوية من أجل تحضر الإنسان وخيره وسعادته ورفاهية وتأكيده رسالته على وجه الأرض، ومن هذا المنطلق فسوف يتم تناول الحياة العلمية والعملية لرؤساء وبعض أعضاء هيئة (جماعة) كبار العلماء، الذين كان لهم دور فعال ومؤثر في الحياة المصرية؛ ليطم التعريف على بعض جوانب من حياتهم الخاصة، ومدى مشاركتهم النشاطات البشرية المختلفة، وعلى الأخص النواحي، السياسية، والثقافية، والاجتماعية، وسوف يتم تناوله على النحو التالي:

١- سليم مطر البشري: (١٢٤٨-١٣٣٥هـ/١٨٣٢-١٩١٧م)

ولد الشيخ سليم بن أبي فراج البشري (بمحلة بشر) من قرى (شبراخيت) مديرية البحيرة عام (١٢٤٨هـ/١٨٣٢م) وتوفي أبوه وهو في السابعة من عمره، فكفله أخوه الأكبر السيد عبد الهادي البشري، ولما بلغ التاسعة كان قد حفظ القرآن الكريم وجوده، فقدم إلى القاهرة ونزل على خاله السيد بسيوني البشري، من شيوخ

ضريح السيدة زينب (رضي الله عنها)، فلتقى عنه مبادئ العلوم وظل في كنفه مدة عامين درس فيها - وعلى غيره من العلماء - قراءات القرآن الكريم، ثم التحق بالأزهر الشريف وهو في كنف خاله، واتصل بكبار العلماء في الأزهر، ودرس الفقه على مذهب الإمام مالك - الذي يأخذ بمذهبه معظم سكان مديرية البحيرة - وظل يواصل الدراسة بالأزهر تسع سنوات كاملة^(٢)، عمل بالتدريس فيه، ثم عين شيخاً لمسجد السيدة زينب،^(٣) وبعد بضعة أعوام صدر الأمر بتعيينه شيخاً للسادة المالكية، كما تم تعيينه شيخاً لرواق الأقباقوية،^(٤) وحصل على كسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى عام (١٣١٠هـ/١٨٩٢م)^(٥)، وعندما اتجهت النية إلى إصلاح الأزهر في عهد الشيخ حسونة النواوي كان في مقدمة العلماء الذين وقع عليهم الاختيار لعضوية مجلس إدارة الأزهر مع الشيخ محمد عبده، والشيخ عبد الكريم سلمان، وغيرهم من كبار العلماء المرجو على أيديهم الإصلاح والإصلاح، وكان عضواً بارزاً في مجلس الإدارة حتى وقع عليه الاختيار ليكون شيخاً للأزهر فاعتذر عن هذا المنصب وبالف في الاعتذار محتجاً بكبر سنه وضعف صحته، ولكنه أمام الإلحاح الشديد قبل المنصب وصدر الأمر بتعيينه شيخاً للأزهر في عام (١٣١٧هـ/١٩٠٠م) ، ولبث في هذا المنصب أربع سنوات تقريباً أظهر فيها من سداد الرأي وقوة الحزم ومضاء العزيمة مالا يتفق عادة لمن كان في مثل سنه.^(٦)

وحدث أنه اختار أحد العلماء، وهو الشيخ أحمد المنصوري، شيخاً لأحد أروقة الأزهر، وتدخلت الحكومة في هذا وطلبت من الإمام العدول عن تعيينه، فأبى الرجوع عن اختياره وأصر على رأيه، فهددته الحكومة بعزله، فرحب بذلك وقدم استقالته في عام (١٣٢٢هـ/١٩٠٤م)، ثم عين مرة ثانية عام (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م)^(٧) وظل بالشيخة إلى أن توفي في (٥ ذى الحجة ١٣٣٥هـ/٢٢ ديسمبر ١٩١٧م)،^(٨) وللشيخ جملة مؤلفات، معظمها في الحواشي والتقارير على كتب السلف... ومن آثاره: "حاشية تحفة الطلاب على شرح رسالة

الآداب، وحاشية على رسالة الشيخ عlish في التوحيد، والمقامات السنية في الرد على القادح في البعثة النبوية، وعقود الجمان في عقائد أهل الإيمان، والاستثناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس، وشرح نهج البردة^(٩).

٢- محمد أبو الفضل الجيزواي: (١٢٦٤-١٣٤٦هـ/١٨٤٧-١٩٢٧م)

ولد الشيخ بوراق الحضر التابعة لمركز إمبابية التابع لمديرية الجيزة عام (١٢٦٤هـ/١٨٤٧م) - على الأرجح -، بدأ يحفظ القرآن الكريم وهو في سن الخامسة عام (١٢٦٩هـ/١٨٥٢م)، وأتم حفظه عام (١٢٧٢هـ/١٨٥٥م)، ثم دخل الأزهر الشريف في أواخر عام (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م) وكانت سنه إذ ذاك عشر سنوات، وتلقى تعليمه بالأزهر على يد كبار العلماء في ذلك الوقت حتى عام (١٢٨٧هـ/١٨٧٠م)، ووصل إلى درجة من العلم أهله للتدريس في الأزهر.^(١٠)

وفي (٣ ربيع الأول ١٣١٣هـ/٢٤ أغسطس ١٨٩٥م) عين عضواً في مجلس إدارة الأزهر مدة مشيخة سليم البشرى ثم استقال منها^(١١)، ونال كسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى عام (١٣٢١هـ/١٩٠٣م)^(١٢)، وعين في مجلس إدارة الأزهر مرة ثانية في (٩ ذى القعدة ١٣٢٤هـ/٢٥ ديسمبر ١٩٠٦م) في أواخر مشيخة عبد الرحمن الشربيني، ثم عين وكيلاً للجامع الأزهر في (١٨ صفر ١٣٢٦هـ/٢٢ مارس ١٩٠٨م)^(١٣) ثم نال عضوية هيئة كبار العلماء في عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م) بموجب القانون رقم (١٠) الصادر في (١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ/١٣ مايو ١٩١١م)^(١٤)، ثم عين شيخاً لمعهد الإسكندرية^(١٥)، وبموجب الأمر الملكي رقم (٤٠) الصادر في (١٤ ذى الحجة ١٣٣٥هـ/أول أكتوبر ١٩١٧م) عين محمد أبو الفضل الجيزواي شيخاً للجامع الأزهر، وأضيفت إليه مشيخة السادة المالكية في (٢٠ صفر ١٣٣٦هـ/٥ ديسمبر ١٩١٧م)^(١٦).

وظل الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى بالمشيخة إلى أن توفى فى (١٥ المحرم ١٣٤٦هـ/ ١٤ يوليو ١٩٢٧م). ^(١٧) بعد أن ترك العديد من المؤلفات منها: " الطراز الحديث فى فن مصطلح الحديث، وتعليقات على شرح العضد، وعلى حاشيتى السعد والسيد، و كتاب تحقيقات شريفه، و حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب فى أصول الفقه ". ^(١٨)

٣- محمد مصطفى المراغى: (١٢٩٨-١٣٦٤هـ/ ١٨٨١-

١٩٤٥م)

هو محمد بن مصطفى بن محمد بن عبد المنعم المراغى ولد فى (٧ ربيع الأول ١٢٩٨هـ/ ٩ مارس ١٨٨١م) بالمراغة مركز سوهاج مديرية جرجا بصعيد مصر، كان والده على قسط من الثقافة ويتمتع بسمعة طيبة ومترلة كريمة فى الوسط الذى يعيش فيه ؛ فوجهه إلى حفظ القرآن الكريم ولقنه قصصاً من المعارف الدينية العامة، ثم نقله إلى مدينة طهطا القريبة من بلدته ؛ فتزود من علمائها ومشايخها ببعض العلوم والمعارف الإسلامية، ولنجابته ونبوغه بعث به والده إلى القاهرة لطلب العلم فى الأزهر الشريف، وفى رحاب الأزهر تلقى العلوم على كبار العلماء وتأثر بعلماء التيار المجدد فيه ^(١٩)، وفى طليعتهم الشيخ محمد عبده ^(٢٠).

حصل فى (١٢ ربيع الأول ١٣٢٢هـ/ ٢٧ مايو ١٩٠٤م) على شهادة العالمية من الدرجة الثانية وهو فى الثالثة والعشرين من عمره. ^(٢١) وعقب تخرجه من الأزهر عمل بالتدريس فيه، ولكنه لم يبق به غير ستة أشهر ^(٢٢)، ثم تولى قضاء (دنقلة) فى السودان - التى كانت تحت الحكم الثنائى الانجليزى المصرى-، ^(٢٣) وكان ذلك فى (رمضان ١٣٢٢هـ/ نوفمبر ١٩٠٤م)، ولم يطل بقاؤه بدنقلة أيضاً فقد نقل عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م) قاضياً لمدينة الخرطوم ^(٢٤)، إلا أنه استقال من منصبه هذا إثر خلاف شجر بينه وبين قاضى القضاة والسكرتير القضائى حول اختيار المفتش

بالحاكم الشرعية في السودان، وحول التمييز الإنجليزي بين القضاة الإنجليزي وبين القضاة المصريين، وطلب الشيخ إجازة لمدة ثلاثة أشهر، وعاد إلى مصر وألح عليه السكرتير طالباً عودته فرفض وقدم استقالته. ^(٢٥)

وعاد المراغى إلى مصر عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) وفي (غرة شعبان ٩/سبتمبر) من نفس العام عين مفتشاً للدروس الدينية بديوان عموم الأوقاف (نظارة الأوقاف)، ولكنه لجه في البحث والدراسة جمع بين هذه الوظيفة وبين العمل الذى يهواه وهو التدريس بالجامع الأزهر ^(٢٦)، وفي عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م) عين قاضياً لقضاة السودان ^(٢٧).

وإبان ثورة الشعب المصرى ضد الاحتلال الإنجليزي طلباً للاستقلال عام (١٣٣٧هـ/١٩١٩م) قاد الشيخ المراغى المصريين بالسودان في حملة لمناصرة الثورة الوطنية ولإعانة ضحاياها، وأصدروا نشرة عنوانها " اكتاب لمنكوبى الثورة بمصر " كانت بمثابة صوت الثورة المصرية في السودان، وصوت التضامن السودانى مع الثورة المصرية ^(٢٨)، ولم يكتف بذلك بل أرسل وفوده لقضاة الشرع في شتى الأقاليم ومعهم منشورات تثبت فظائع الإنجليز. ^(٢٩) وأخذ يجمع التوقيعات لتأييد زعامة سعد باشا زغلول للثورة وتوكيلاً له ولصحبه في المطالبة بالاستقلال، وهنا ثار حكام الإنجليز بالسودان، واقترح بعضهم سجنه، واقترح بعضهم الآخر اعتقاله ونفيه، ولكن الحاكم العام للسودان خشى غضب الشعب السودانى ؛ فقرر منحه إجازة عاجلة غير محددة، فعاد إلى مصر وانتهى عمله بالسودان في عام (١٣٣٧هـ/١٩١٩م). ^(٣٠)

عاد المراغى إلى مصر وتولى عدة مناصب قضائية مهمة، ففى (الحرم ١٣٣٨هـ/أكتوبر ١٩١٩م) عين رئيس التفتيش الشرعى بوزارة الحفانية (العدل)، وفى (١٥ ذى القعدة ١٣٣٨هـ/٢١ يوليو ١٩٢٠م) عين رئيس محكمة مصر الكلية الشرعية، وفى (١٧ جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/٢٧ يناير ١٩٢١م) عين عضو المحكمة العليا الشرعية، وفى (٢ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ/١١ ديسمبر ١٩٢٣م) عين رئيس

الحكمة العليا الشرعية^(٣١) ولى هذه المناصب القضائية الكبرى ما بين (١٣٣٨هـ - ١٣٤٧هـ / ١٩١٩ - ١٩٢٨م)، وفي هذه المناصب قام بعدة إصلاحات مهمة حيث أمر بتشكيل لجنة لتنظيم الأحوال الشخصية برئاسة ووجه اللجنة إلى عدم التقييد بمذهب واحد وهو مذهب الإمام أبي حنيفة إذا وجدت في غيره ما يناسب المصلحة العامة للمجتمع.^(٣٢)

نال الشيخ مصطفى المراغى عضوية هيئة كبار العلماء في (٧ ربيع الأول ١٣٤٣ هـ / ١٦ أكتوبر ١٩٢٤ م)^(٣٣) وفي (٢ ذى الحجة ١٣٤٦ هـ / ٢٢ مايو ١٩٢٨ م) صدرت الأوامر بتعيينه شيخاً للجامع الأزهر^(٣٤) ومما يؤثر عنه أنه بعد أن تولى مقاليد منصبه الجديد زار الجامع الأزهر وألقى خطبة فيه حث فيها هيئة كبار العلماء على مساعدته ومساندته في إصلاح الجامع الأزهر من كل ما يعتريه من مظاهر الخلل^(٣٥) وشكل لجاناً للإصلاح وتنظيم الدراسة بالجامع الأزهر، وزودها بآرائه المجددة الهادفة إلى النهوض بالأزهر فحوضاً شاملاً، وبدأت اللجان أعمالها فور تشكيلها لتستطيع في فترة وجيزة أن تنتهي من إخراج قانون إصلاح الأزهر^(٣٦)، وكان أول ما فعله المراغى هو أن وضع مذكرة تشتمل على أصول الإصلاح في الأزهر، وقد قرر فيها: "أن كل الجهود التي بذلت لإصلاح المعاهد منذ عشرين سنة لم تعد بفائدة تذكر في إصلاح التعليم، وأن نتائج الأزهر والمعاهد تؤلم كل غيور على أمته وعلى دينه، وقد صار من الحتم لحماية الدين لا لحماية الأزهر أن يغير التعليم في المعاهد، وأن تكون الخطوة إلى هذه جريئة يقصد بها وجه الله تعالى، فلا يبال بما يحدثه من ضجة وصريخ؛ فقد قرنت كل الإصلاحات العظيمة في العالم بمثل هذه الضجة...."^(٣٧) ولم يمض عام حتى هيا قانون الأزهر الذي جعل التعليم العالى فيه كليات ثلاث، وشرع نظام التخصص.^(٣٨)

وانقسم الأزهر أمام تلك الآراء إلى قسمين: مؤيد ومعارض، ووقف الملك فؤاد بجانب الفريق المعارض؛ للخلاف الناشئ بينه وبين المراغى في بعض مواد

القانون، فقدم المراغى استقالته من مشيخة الجامع الأزهر في (٦ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ/ ٩ أكتوبر ١٩٢٦م) وبالرغم من قصر المدة التي قضاها وهي لا تتعدى أربعة عشر شهراً فإنها كانت فترة حافلة بآثارها ونتائجها، فقد كان لآرائه وقع كبير في نفوس كل من العلماء وطلبة الأزهر يدل على ذلك أن قام الأزهريون شيخاً وطلاباً في مظاهرة من العنف والشدة، وليس لهم من مطلب سوى عودة الشيخ إلى الأزهر ليواصل المسيرة الإصلاحية. ^(٣٩) وانخرط طلاب الأزهر - وعلماء التيار التجديدي فيه - لعدة سنوات في المظاهرات والإضرابات والاعتصامات حتى سميت الثورة الأزهرية الكبرى، وتعرض الأزهر إبانها إلى قمع الحكومات المستبدة - مثل حكومة إسماعيل صدقي باشا (١٢٩٢-١٣٦٩هـ/ ١٨٧٥-١٩٥٠م) - التي فصلت العديد من علماء الأزهر وطلابه حتى اضطرت هذه الحكومات - في النهاية - إلى الرضوخ لهذه الثورة، ^(٤٠) وصدر الأمر الملكي في (٢٤ محرم ١٣٤٥هـ/ ٢٧ إبريل ١٩٣٥م) بتعيين المراغى شيخاً للجامع الأزهر للمرة الثانية ^(٤١)، وإثر ذلك أقام الأزهر حفل تكريم عام للمراغى، ابتهاجاً بعودته إلى مشيخة الأزهر ورئاسة المعاهد الدينية بعد فترة خمس سنوات وقد ألقى خطبة أوضح فيها آماله التي يسعى لتحقيقها في تطويره للأزهر، وتمثل في التالي:

أولاً: تعليم الأمم الإسلامية المتأخرة في المعارف، وهدايتها إلى أصول الدين وإلى فهم الكتاب والسنة، ومعرفة الفقه الإسلامي وتاريخ الإسلام ورجاله.

ثانياً: إثارة كنوز العلم التي خلفها علماء الإسلام في العلوم الدينية والعربية والعقلية، وهي مجموعة مرتبط بعضها ببعض وتاريخها متصل الحلقات.

ثالثاً: عرض الإسلام على الأمم غير المسلمة عرضاً صحيحاً في ثوب نقى خال من الغواشي المشوهة لجماله، وخال مما أدخل عليه وزيد فيه.

رابعاً: العمل على إزالة الفروق المذهبية أو تضيق شقة اختلاف بينها، فإن الأمة في محنة من هذا التفرق ومن العصبية لهذه الفرق، موضحاً أنه من الخير والحق أن يتدارك العلماء هذا ويعنوا بدراسة القرآن الكريم والسنة المطهرة دراسة عبرة وتقدير؛ لما فيها من هداية ودعوة إلى الوحدة، ودراسة من شأنها أن تقوى الرابطة بين العبد وربّه، وتجعل المؤمن رجب الصدر باشا للحق مستعداً لقبوله، عاطفاً على إخوانه في الإنسانية، كارهاً للبغضاء والشحناء بين المسلمين.... إلخ.^(٤٢)

ومن جهود المراغى في مجال إصلاح الأزهر الشريف أنه أصدر القانون رقم (٢٦ لسنة ١٩٣٦) كما أنشأ قسم الوعظ والإرشاد عام (١٣٤٧هـ / ١٩٢٨م) وأختار له علماء نجحوا في امتحان مسابقة عامة، وكان في أول نشأته تابعاً لوزارة الداخلية؛ لمعاونة رجال الإدارة على استتباب الأمن عن طريق الدين، ورأى المراغى نقله إلى الأزهر، ثم أنشأ تخصص الوعظ في السنة نفسها؛ لتخريج علماء يقومون بهذه المهمة، وظل قسم الوعظ يؤدي مهمته على الوجه الأكمل، ولمس المسئولون والشعب أثره البارز في كافة المجالات الإصلاحية، وقد بذلت عدة محاولات لضمه إلى وزارات مختلفة؛ للإفادة من كفاءة رجاله في الدعوة، ولكن الأزهر قاوم هذه المحاولات ليبقى عنواناً طيباً للأزهر في حمل رسالة الدين إلى الشعب وتفاعله مع المجتمع، وكان القسم تابعاً لشيخ الأزهر ثم جعله الشيخ محمود شلتوت إدارة من الإدارات العامة التابعة للثقافة الإسلامية^(٤٣).

ولم تقتصر جهوده عند هذا الحد بل أنشأ لجنة الفتوى بالأزهر من كبار العلماء في (١٢ جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ١١ أغسطس ١٩٣٥م) تتكون من رئيس وأعضاء عشر عضواً، منهم ثلاثة من الأحناف، وثلاثة من المالكية، وثلاثة من الشافعية، واثنان من الحنابلة، وهي تجيب عن الأسئلة التي تتلقاها من الأفراد والهيئات وفقاً لمذهب معين إذا طلب السائل ذلك، أو وفقاً لما تقضى به القواعد المستمدة من الكتاب

والسنة والإجماع أو القياس الصحيح إذا لم يقيدوها السائل بمذهب خاص مراعية بذلك ما هو أرفق بحال السائل إذا قوى الدليل على مراعاته، ولا تزال اللجنة قائمة تؤدي رسالتها على خير الوجوه،^(٤٤) كما أنشأ مراقبة البحوث الثقافية الإسلامية في (شعبان ١٣٦٤هـ/ يوليو ١٩٤٥م)^(٤٥).

وقد اقترح الشيخ محمد مصطفى المراغي ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات العالمية، وتقدم بها إلى مشيخة الأزهر، بمساعدة وزارة المعارف وأن يقرر مجلس الوزراء المصري الاعتماد اللازم لذلك المشروع الجليل، وذلك في خطاب بعث به إلى رئيس مجلس الوزراء في مصر، وقد تعرض المشروع لكثير من الجدل والمناقشات، فحسنت جماعة كبار العلماء التراع وأصدرت الفتوى بإجازة ترجمة معاني القرآن الكريم،^(٤٦) وبعد مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء صدر قرار بالموافقة على ترجمة معاني القرآن الكريم ترجمة رسمية في جلستها المنعقدة في (٢٤ المحرم ١٣٥٥هـ/ ١٦ إبريل ١٩٣٦م) على أن تقوم بها مشيخة الجامع الأزهر بمساعدة وزارة المعارف العمومية وذلك وفقاً لفتوى جماعة كبار العلماء.^(٤٧)

ومن أشهر مواقفه السياسية ما كان منها أثناء نشوب الحرب العالمية الثانية، فقد هاله وروع ما أحدثته غارات دول المحور على مدن مصر من دمار وخراب وتقتيل وتشريد للأنفس البريئة، فخطب في مسجد الرفاعي خطبة بليغة جاء فيها: "نسأل الله أن يجنبنا ويلات حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل"، وقد أحدث تصريح الشيخ هذا ضجة كبرى هزت الحكومة المصرية هزاً عفيفاً وأقلقت الحكومة الإنجليزية التي طلبت بياناً من الحكومة المصرية، واتصل رئيس الوزراء بالشيخ وخاطبه بلهجة يشم منها رائحة التهديد فقال له الشيخ "مثلك يهدد شيخ الأزهر؟ وشيخ الأزهر أقوى بمركزه ونفوذه بين المسلمين من رئيس الحكومة، ولو شئت لارتقيت منبر مسجد الحسين وأثرت عليك الرأي العام، ولو فعلت لوجدت نفسك على الفور بين

عامة الشعب " وهدأت العاصفة فالإنجليز كانوا لا يحبون التصادم مع الشيخ ؛ لأنهم يعرفون مكانة الدينية وجرأته، والظروف تحتم تفادى الاصطدام معه^(٤٨).

ومن المحن التي تعرض لها ولقى ربه على أثرها ما حدث له عام (١٣٦٥هـ/١٩٤٥م) فقد طلق الملك فاروق زوجته الأولى " الملكة فريدة" وأراد أن يحرم عليها الزواج بعده، فأرسل إلى الشيخ يطلب منه فتوى تؤيد رغبته، فرفض الشيخ، فأرسل إليه الملك الرسل يلحون عليه، وكان الشيخ يعالج بمستشفى المواساة بالإسكندرية فرفض الاستجابة، وضاق الملك ذرعاً بإصراره على الرفض فذهب إليه بالمستشفى محتداً، فقال له الشيخ عبارته الخالدة: "أما الطلاق فلا أرضاه، وأما التحريم فلا أملكه"، وطال الجدل وصاح المراغي بأعلى صوته قائلاً: "إن المراغي لا يستطيع أن يحرم ما أحل الله"، وعلى أثر هذه المقابلة الصاخبة وما حدث فيها انتكست صحة الشيخ ولم يلبث إلا قليلاً وتوفي^(٤٩) في (١٤ رمضان ١٣٦٤هـ/ ١١ أغسطس ١٩٤٥م)^(٥٠) بعد أن ترك العديد من المؤلفات والأبحاث والكتب، منها: "الأولياء والمحجورون وهو بحث فقهي لا يزال مخطوطاً بمكتبة الأزهر، يتناول فيه موضوع الحجر، على السفهاء والذين يتولون أمورهم بعد الحجر وقد نال الشيخ المراغي بهذا البحث عضوية هيئة كبار العلماء، تفسير جزء تبارك وهو أيضاً لا يزال مخطوطاً، وقد قصد به أن يكون تكملة لتفسير جزء عم للشيخ محمد عبده، بحث في وجوب ترجمة معاني القرآن الكريم، رسالة الزمالة الإنسانية كتبها لمؤتمر الأديان بلندن، بحوث في التشريع الإسلامي وأسائيد قانون الزواج رقم (٢٥ لسنة ١٩٢٩)، مباحث لغوية بلاغية كتبها أثناء تدريسه لكتاب التحرير في الأصول (مخطوطة)، الدروس الدينية وهي تفسير لبعض السور والآيات القرآنية ألقاها في احتفالات عامة بمساجد القاهرة والإسكندرية الكبرى، واستمع إليها الملك فاروق في ليالي رمضان من عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٧م) إلى عام (١٣٦٤هـ/١٩٤٤م)، وقد نشرت بمجلة الأزهر، كما نشرت مستقلة في كتيبات، ومات وهو يفسر سورة القدر، علاوة

على مجموعة من المقالات والخطب والأحاديث، والكثير منها نشر في مختلف الصحف العربية والإفريقية، كما أن له دروساً علمية كان يحضرها الملك وعلية القوم في أمسيات أيام الجمع من شهر رمضان^(٥١).

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن جمعية (إسلام سيفاً سماج) بالهند قد منحت الشيخ محمد مصطفى المراغى عام (١٣٥٦هـ/١٩٣٧م) وسامها، وقد اعتادت هذه الجمعية أن تمنح ذلك الوسام في كل عام لمن تراه قد قام بأكثر الخدمات الدينية في صالح الإسلام والمسلمين^(٥٢).

٤- محمد الأحمدى الظواهرى (١٢٩٥-١٣٦٤هـ/١٨٧٨-

١٩٤٤م)

هو الشيخ محمد الأحمدى بن الشيخ إبراهيم بن إبراهيم الظواهرى ولد بقرية كفر الظواهرى من قرى مديرية الشرقية عام (١٢٩٥هـ/١٨٧٨م)، نشأ في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح، كان أبوه من خيرة علماء الأزهر المتصوفين، وكان جده إبراهيم صوفياً مرموقاً.^(٥٣) قدم إلى القاهرة حيث درس بالأزهر وتعلم على كبار علمائه وفي طليعتهم الشيخ محمد عبده.^(٥٤) حصل على العالمية من الدرجة الأولى عام (١٣٢٠هـ/١٩٠٢م).^(٥٥) وعندما تم إنشاء المعهد العالى بمعهد طنطا حرص المسئولون على أن يحشدوا فيه المواهب الفتية، وما كاد الشيخ الأحمدى ينال العالمية من الدرجة الأولى حتى رشحته مواهبه للتدريس بالقسم العالى بهذا المعهد؛ فانتدبه شيخ الجامع الأزهر للتدريس فيه على الرغم من حداثة سنه وقلة خبرته وتجاربه، وكان معهد طنطا أقدم المعاهد الأزهرية بالأقاليم وهو يلى الأزهر فى المتلثة ويمنح العالمية لطلبته، ولهذا كان ندب الشاب الأحمدى للتدريس بالقسم العالى فيه مفاجأة كبرى للطلاب وللعلماء، ولكن الشاب الموهوب أجاد وأفاد ولفت إليه الأنظار واتسعت حلقتة العلمية وأقبل عليه الطلاب إقبالاً منقطع النظير؛ لأسلوبه الواضح القوى فى شرح المشكلات العلمية وتذليل الصعاب أمام الطلاب^(٥٦).

وفي عام (١٣٢٢هـ/١٩٠٤م) ألف كتابه (العلم والعلماء) يسخط فيه على حال الأزهر ومشايخه ورجاله الجامدين، ويدعو فيه إلى الإصلاح، وينتقد فيه عيوب التدريس وأساليب العلماء، وبعد أن تداولت الأيدي الكتاب ووصل إلى يد الشيخ الشريفي - شيخ الجامع الأزهر آنذاك وكان من أشد المعارضين لحركة الإصلاح بالأزهر - أمر بحرقه وأرسل مندوباً من قبله إلى الشيخ إبراهيم الظواهري شيخ معهد طنطا ووالد الشيخ ليحضر تنفيذ إحراق الكتاب، وهدده بالعزل من منصبه إذا تلكأ في التنفيذ، وذهب إلى منزله بطنطا فوجد (٥٠) نسخة من الكتاب فأحرقها في فناء المنزل^(٥٧).

وفي عام (١٣٣٣هـ/١٩١٤م) تم تعيينه شيخاً لمعهد طنطا، وأنشأ عدة جمعيات للنهوض بالدعوة والخطابة واللغة والرحلات، وأصدر مجلة سماها (مجلة معهد طنطا)، وألف لجنة لمراقبة سلوك الطلاب خارج المعهد، ولجنة للفت أنظار الزائرين إلى البعد عن البدع والتمسح بالضريح، ونظم مكتبة الجامع الأحمدي وحشد فيها عيون الكتب^(٥٨)، وإبان عهد السلطان حسين كامل (١٣٣٣-١٣٣٦هـ/١٩١٤-١٩١٧م) ضم الشيخ الظواهري إلى المجلس الأعلى للأزهر،^(٥٩) وفي عام (١٣٤٢هـ/١٩٢٣م) عين الشيخ الظواهري شيخاً لمعهد أسيوط وقد قام بعدة إصلاحات فيه، إذ نقل الدراسة من المساجد وأنقذ الطلاب من افتراش الحصر واستأجر للدراسة قصوراً فخمة واسعة في مناطق عامرة، وتنازل للحكومة عن مستشفى الحميات وأخذ بدله تلك البقعة التي أقيم عليها المعهد الجديد على شاطئ النيل بالحمراء عام (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) - وحينما وضع الحجر الاساسي في بناء المعهد عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م) كان الشيخ الظواهري شيخاً للجامع الأزهر - وفي (الحرم ١٣٤٦هـ/يوليو ١٩٢٧م) عين شيخاً لمعهد طنطا.^(٦٠) وفي (٧ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ/أكتوبر ١٩٢٩م) صدر الأمر الملكي بتعيين الشيخ محمد الأحمدي الظواهري شيخ للجامع الأزهر^(٦١)، وقد تبعه صدور الأمر الملكي رقم (٣٣) لسنة

(١٩٣١) بتاريخ (٣ المحرم ١٣٥٠ هـ / ٢١ مايو ١٩٣١ م) بتعيينه شيخاً للسادة الشافعية^(٦٢).

وقد برز دور الشيخ الظواهري في مساندة بعض قضايا الوطن العربي من ذلك عندما قامت فرنسا في المغرب الأقصى بما يسمى الظهير البربري لفصل البربر عن بقية اخوانهم المسلمين وتحويلهم إلى الديانة المسيحية، وهو الحادث الذي اهتز له العالم الإسلامي بالاستياء والإنكار؛ فأصدر الشيخ بيانه في (٢٣ ربيع الآخر ١٣٤٩ هـ / ١٦ سبتمبر ١٩٣٠ م) معلناً للفرنسين خاصة والعالم الإسلامي عامه استنكاره الشديد على هذا العدوان الصارخ على التدخل في شئون البربر الدينية، وأن المسلمين في كل مكان يؤيدون الشعب البربري في تمسكه بدينه، وقد ختم بيانه بأن أسدى النصيحة إلى فرنسا بعدم التدخل في شئون البربر الدينية وتركهم يتمتعون بحقوقهم الدينية؛ حتى لا يساعدوا على ما يثير حفاظ النفوس وأن يعملوا على إعادة الإطمئنان إلى تلك البلاد الإسلامية^(٦٣).

هذا بالإضافة إلى موقفه الحازم من اعمال العنف التي كان يرتكبها الاستعمار البريطاني في ليبيا، وعلى الاخص في برقة وطرابلس، ففي عام (١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م) عندما نشرت صحف القاهرة أنباء ما يرتكبه الإيطاليون من فظائع تجاه الشعب الأعزل هناك، وما يسومونه من عذاب وقتل ضد أولئك الضعفاء، ويتهكون أعراض محارمهم وينتزعون منهم ديارهم ومزارعهم ويتعرضون لإهانة دينهم وكتائبهم على مرأى منهم، وذاعت هذه الأنباء فارتجف لها العالم الإسلامي فزعاً، وبناء على ذلك قام الشيخ الظواهري وأصدر بياناً إلى الأمة الإسلامية في (المحرم ١٣٥٠ هـ / مايو ١٩٣١ م) أعلن فيه استنكاره الشديد لما يحدث في هذا البلد الإسلامي من قبل الاستعمار الغاشم، وأعرب عن اهتمامه الشديد بأن تكون شعائر الإسلام وعقائده وحرمة المسلمين هناك مصونة،^(٦٤) وما لا يدع مجالاً إلى الشك فإن مثل هذه البيانات كان لها صدى كبير على العالم الإسلامي والأوروبي على

السواء، مما يؤكد على اهتمام الأزهر الشريف وعلى الأخص شيخه الأكبر بقضايا العالم الإسلامي في كل مكان، ومؤازرتها ضد قوى الاستعمار الأوروبي. ومما يذكر عن الشيخ الظواهري أيضاً في هذا الميدان أنه أصدر بياناً في عام (١٣٥٠هـ/١٩٣٢م) أعلن فيه احتجاجه الشديد إزاء الاضطهاد والفظائع التي ترتكب ضد الإسلام والمسلمين في روسيا، كما وجه نداءه إلى جميع المسلمين أن يتجهلوا إلى الله الواحد القهار عقب الصلوات الجامعة أن يرفع هذه الكارثة العظمى عن المسلمين هناك^(٦٥).

وعلى أية حال فقد استقال الشيخ الظواهري من المشيخة في (٢٣ المحرم ١٣٥٤هـ/٢٦ إبريل ١٩٣٥م)، وظل يمارس نشاطه داخل جماعة كبار العلماء إلى أن توفي في (١٣٦٤هـ/١٩٤٤م)،^(٦٦) بعد أن ترك العديد من المؤلفات القيمة، منها: "العلم والعلماء، رسالة الأخلاق الكبرى، خواص المعقولات في أول المنطق وسائر العقلية، الوصايا والآداب، صفوة الأساليب، حكم الحكماء، براءة الإسلام من أوهام العوام، مقادير الأخلاق"^(٦٧).

٥- مصطفى عبد الرازق: (١٣٠٣-١٣٦٦هـ/١٨٨٥-

١٩٤٧م)

هو الشيخ مصطفى بن حسن بن أحمد بن عبد الرازق، ولد في "أبوجرج" قرية صغيرة تابعة لمركز "بنى مزار" بمديرية المنيا ولا يعرف تاريخ مولده بالتحديد و على الأرجح أنه ولد عام (١٣٠٣هـ/١٨٨٥م)، وهو الابن الرابع من أنجال حسن باشا عبد الخالق، ولد في أسرة عريقة من الجاه والعلم والثراء، وعرف عن أسرته وراثتها للقضاء علماً عن عالم، وكان الشيخ مصطفى مشهوراً بالذكاء والمروءة وسعة الثقافة، فقد حفظ القرآن الكريم وجوده ودرس مبادئ العلوم، أرسله والده إلى الأزهر وسنه بين العاشرة والحادية عشرة، وظهر نبوغه، فكان والده يتدارس معه

في الإجازات كتب الآداب ودواوين الشعر، وظل بالأزهر لمدة ثمان سنوات ثم عاد إلى قريته لرعاية أسرته وهو في سن العشرين، وقد استفاد من دراسته بالأزهر فأجاد علوم اللغة وشغف بحفظ الشعر الجيد، فكان مجلسه حافلاً بالأدباء والشعراء، وأحب الصحافة فأنشأ مع إخوته وأقاربه صحيفة عائلية كان يطبعها في مطبعة "البالوظة"، ثم أنشأ جمعية "غرس الفضائل" مع شباب أسرته، وكانوا يتناولون فيها الخطابة في مساء الجمعة من كل أسبوع، واستمرت الجمعية من عام (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م) إلى عام (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)، ثم كانت الصحافة العامة فنشرت له المقالات الأدبية والقصائد، ثم انصرف عن الشعر إلى الدراسات الأدبية^(٦٨).

وقد حصل الشيخ مصطفى عبد الرازق على شهادة العالمية من الدرجة الأولى في (٢٩ جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ / ٢٩ يوليو ١٩٠٨م) وبعد شهر من نجاحه انتدب للتدريس بمدرسة القضاء الشرعي، وكان الأزهر وقتها يموج بالثورة مطالباً بإصلاح مناهجه ونظمه، ومن مطالبه إلغاء مدرسة القضاء الشرعي، وتألقت جماعة للمطالبة بالإصلاح أطلق أعضاؤها عليها اسم "جمعية تضامن العلماء"، وكان الشيخ مصطفى في مقدمة أعضائها؛ فغضب الخديو على هذه الجمعية وأوغر إلى مدرسى القضاء الشرعي بالاستقالة منها، فقدم الشيخ مصطفى استقالته من المدرسة لا من الجمعية، واتجه إلى السفر إلى باريس لدراسة اللغة الفرنسية والفلسفة في جامعة السوربون، وبالفعل في (٤ جمادى الآخرة ١٣٢٧هـ / ٢٣ يوليو ١٩٠٩م) سافر إلى فرنسا، ودرس هناك العلوم المختلفة، لاسيما الأدب الفرنسي والفلسفة والاجتماع^(٦٩)، وحضر سنتين في السوربون ثم تحول عام (١٣٢٩هـ / ١٩١١م) إلى جامعة ليون ليحاضر في أصول الشريعة الإسلامية، واضطرته ظروف الحرب العالمية الأولى إلى أن يعود إلى مصر عام (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) بعد أن حصل على الدكتوراة^(٧٠).

وعقب وصوله إلى مصر تم تعيينه في (٢٤ ذي القعدة ١٣٣٣هـ / ٣ أكتوبر ١٩١٥م) كاتباً لمجلس الأزهر، وفي (٢٠ جمادى الأولى ١٣٣٤هـ / ٢٥ مارس

١٩١٦م) قرر المجلس إعطاءه لقب سكرتير عام مجلس الأزهر الأعلى والمعاهد الدينية^(٧١).

وقد شمل نشاط الشيخ مصطفى عبد الرازق العديد من ميادين النشاط الجديدة في عصره، فاشترك في إصدار مجلة " السفور " التي صادفت رواجاً كبيراً، كما اشترك في تأسيس الحزب الديمقراطي " الأحرار الدستوريين فيما بعد " عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م) الذي رفع شعار الحرية وتنمية الثروة القومية وترقية الطبقات العاملة،^(٧٢) كما شارك في تأسيس " جمعية الرابطة الشرقية " عام (١٣٤١هـ/١٩٢٢م) والتي كانت تدعو إلى تعارف الأمم الشرقية وتساندها في سبيل النهوض الفكري والاجتماعي والاقتصادي،^(٧٣) وفي عام (١٣٣٥هـ/١٩١٦م) اشترك في الجمعية الخيرية الإسلامية ثم انتخب عضواً بمجلس إدارتها عام (١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) ولم يزل انتخابه يتجدد حتى انتخب وكيلاً لرئيس الجمعية ثم رئيساً لها في (٢٦ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/٢٨ فبراير ١٩٤٦م) بعد وفاة رئيسها الشيخ المراغي، وبقي رئيساً لها حتى وفاته^(٧٤)، كما ظل لسنوات عديدة عضواً بارزاً في مجلس إدارة دار الكتب وجمع اللغة العربية وكانت داره بالقاهرة مقراً لندوة أدبية ثقافية يجتمع فيها أهل العلم والأدب من المصريين وغير المصريين^(٧٥).

وقد تقلد الشيخ مصطفى عبد الرازق العديد من المناصب المهمة في مصر، ففي عام (١٣٤٠هـ/١٩٢١م) عين مفتشاً في المحاكم الشرعية، ثم عين في عام (١٣٤٦هـ/١٩٢٧م) أستاذاً مساعداً للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، وهناك برزت مواهبه في هذا الأفق العلمي الفسيح، وكان ولعه بالقراءة وشغفه بالبحث وغرامه بجمع الكتب إلى جانب مواهبه العديدة _ كان هذا كله _ كفيلاً بأن يجعله أستاذاً جامعياً غزير العلم واسع الثقافة عميق الفكر، ولما خلا كرسي أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة لم يختلف أصحاب الشأن في اختياره لشغل هذا الكرسي ففاز بلقب أستاذ الفلسفة في (رجب ١٣٥٤هـ/أكتوبر ١٩٣٥م) كما نال رتبة البكورية

في (٢١ ذى القعدة ١٣٥٥هـ/ ٢ فبراير ١٩٣٧م)،^(٧٦) وعين وزيراً للأوقاف في (٢٦ صفر ١٣٥٧هـ/ ٢٧ إبريل ١٩٣٨م)،^(٧٧) وهو أول شيخ أزهري يتولى وزارة الأوقاف وتولاها ثمانى مرات، فيما بين عامي (١٣٥٧-١٣٦٥هـ/ ١٩٣٨-١٩٤٥م)^(٧٨).

وفي أثناء عمله وزيراً للأوقاف عين عضواً بالجمعية اللغوية عام (١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م)، وفي عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م) نال رتبة الباشوية،^(٧٩) وظل يشغل منصب وزير الأوقاف حتى صدر المرسوم الملكي بتعيينه شيخاً للجامع الأزهر في (٢٢ محرم ١٣٦٥هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥م)^(٨٠).

ولكن الأمر لم يطل به كثيراً فما لبث أن توفي في (٢٤ ربيع الأول ١٣٦٦هـ/ ١٥ فبراير ١٩٤٧م)^(٨١) بعد أن ترك العديد من المؤلفات منها: "ترجمة فرنسية لرسالة التوحيد للشيخ محمد عبده كتبها بالاشتراك مع مشيل بونارد وصدرها بمقدمة طويلة بقلمه، رسائل موجزة بالفرنسية عن الأثرى الكبير بهجت بك، رسائل موجزة بالفرنسية عن معنى الإسلام ومعنى الدين في الإسلام، التمهيد لتاريخ الفلسفة، فيلسوف العرب والمعلم الشافى، الدين والوحى في الإسلام، الإمام الشافعى، الإمام محمد عبده، مذكرات مسافر، مذكرات مقيم، بحث في دراسة حياة البهاء زهير وشعره، من آثار مصطفى عبد الرزاق وهو مجموعة مقالات وأبحاث ودراسات جمعها أخوه الشيخ على عبد الرزق بعد وفاته في أكثر من خمسمائة صفحة، وكتب لها مقدمه طويلة عن حياته، مؤلف كبير في المنطق، مؤلف كبير في التصوف، فصول في الأدب، مذكراته اليومية"^(٨٢).

٦- محمد مأمون الشناوى: (١٢٩٦-١٣٦٩هـ/ ١٨٧٨-١٩٥٠م)

ولد الشيخ محمد مأمون الشناوى في عام (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٨م)، نشأ في بيت علم وصلاح وتقوى، كان والده الشيخ سيد أحمد الشناوى مقيماً في

السبلاوين بمديرية الدقهلية، ثم أقام في الزرقا بمديرية دمياط وكان عالماً جليلاً مشهوراً بالتقوى والصلاح متفقهاً في الدين، وبعد أن أتم الشيخ محمد مأمون حفظ القرآن الكريم في قريته وهو في الثانية عشرة من عمره أرسله والده إلى الأزهر،^(٨٣) ونال شهادة العالمية عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) وعين مدرساً بمعهد الإسكندرية الديني، فاشتهر بعلمه الغزير وخلقه الطيب وأصبح عالماً بين أقرانه^(٨٤).

وفي عام (١٣٣٦هـ/١٩١٧م) تم تعيين الشيخ محمد مأمون الشناوى قاضياً شرعياً في إحدى المحاكم، وفي هذه الوظيفة تجلت نزاهته وعدالته واتضحت كفاءته ومقدرته، وتدرج في وظائف أكبر وأشهر، منها إمامته للسراى الملكية التى كان يراعى في اختيار أئمتها توفر الثقة والتقدير فيهم، كما يراعى فيهم الاحترام وغزارة العلم وسعة الاطلاع ورجاحة العقل،^(٨٥) وعند إنشاء الكليات الثلاث صدر الأمر الملكى رقم (٤٥ لسنة ١٩٣١) في (٢٥ محرم ١٣٥٠هـ/١٢ يونية ١٩٣١م) بتعيينه شيخاً لكلية الشريعة^(٨٦).

وفي (٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/١٠ يوليو ١٩٣٤م) منح الشيخ محمد مأمون الشناوى عضوية هيئة كبار العلماء^(٨٧)، عن الرسالة المقدمة منه بعنوان: " نظام البيت في الإسلام من الناحية الدينية " ^(٨٨) أو " نظام الأسرة " كما ذكرت بعض المصادر الأخرى،^(٨٩) و في (٢٧ محرم ١٣٦٣هـ/٢٣ يناير ١٩٤٤م) صدر الأمر الملكى بتعيينه وكيلاً للجامع الأزهر.^(٩٠) وفي (٧ ربيع الأول ١٣٦٧هـ/١٨ يناير ١٩٤٨م) صدر الأمر الملكى بتعيينه شيخاً للجامع الأزهر.^(٩١) وما علم رجال الأزهر نبا تعيينه حتى استقبلوه استقبالاً رائعاً؛ لما يعلمون عنه من الصلاح والتقوى والرغبة في الإصلاح مع اعتزازه لشخصه وتمسكه بالحق إلى حد التضحية بالمصلحة الخاصة في سبيل ما يعتقد حقا واجب الأداء، ولقد نشط الإمام نشاطاً كبيراً ظهرت آثاره في ارتفاع ميزانية الأزهر في عهده إلى أكثر من مليون جنيه، واستطاع بحكمته ولباقة أن يقضى على ما ظهر في الأزهر من عصبية ممقوتة وميول حزبية عنيفة، ثم

عمل على تقوية ما بين الأزهر والعالم الإسلامي من صلات علمية وروحية وثيقة؛ فأوفد البعث العلمية المختلفة إلى ربوع العالم الإسلامي تنشر تعاليم الإسلام وتبث علومه وحضارته، وتدعو إلى الله على بصيرة، وتقرب ما بين الطوائف الإسلامية وتمحو ما بينها من أسباب الفرقة والخلاف، وأرسل بعثه من نوابغ العلماء إلى إنجلترا لدراسة اللغة الإنجليزية تمهيداً لإرسالهم إلى البلاد الإسلامية العديدة التي لا تجيد التخاطب إلا بهذه اللغة، وعنى بربط الأزهر بالمعاهد الإسلامية في الخارج وبخاصة في باكستان والهند والملايو وأندونيسيا وإفريقيا الجنوبية^(٩٢).

ولم تقتصر جهوده عند هذا الحد بل فتح أبواب الأزهر أمام الوافدين من الطلبة المسلمين حتى بلغت البعث في عهده ما يزيد على ألفي طالب، أعد لهم أماكن الدراسة ومساكن الإقامة، كما عرض على زيادة وتنشيط التعليم الأزهرى؛ فعمل على نشر المعاهد الأزهرية في كل أنحاء مصر، وتم في عهده إنشاء خمسة معاهد نظامية كبيرة، هي معاهد المنصورة والنيا وسمود ومنوف وجرجا،^(٩٣) كما سعى لدى وزارة المعارف لجعل الدين الإسلامي مادة أساسية في المدارس وأن يتولى تدريسها خريجو الأزهر،^(٩٤) وسعى جاهداً حتى صدر قانون تحريم البغاء في مصر، حيث كان عاراً في جبين المسلمين في العالم الإسلامي عامة وفي مصر خاصة _وضعه الاستعمار ونص عليه بصفة رسمية حتى ينتشر الفساد في المجتمع والانحلال في الأمة بحجة واهية لا أساس لها من الصحة.^(٩٥) كما حوربت الفوضى الخلقية والاجتماعية والصور الخلية وحرمت الخمور في المخلات العامة^(٩٦).

وظل الشيخ يواصل عمله من أجل إعلاء شأن الأزهر فجدد المباني وشيد أخرى ونظم العلوم، ونشط في توجيه أبنائه، فأخذ ذلك كل وقته لدرجة جعلته لا يتمكن من وضع المؤلفات وكتابة الأبحاث إلا القليل النادر الذي لم تذكر عنه المصادر التي ترجمت له سوى إشارات بعيدة لا تفيد،^(٩٧) وبعد حياة حافلة بجلائل الأعمال

توفي الشيخ الشناوى فى (٢١ ذى القعدة ١٣٦٩هـ / ٤ ديسمبر ١٩٥٠م) بعد أن كرس حياته لخدمة العلم والدين^(٩٨).

٧- عبد المجيد سليم: (١٢٩٩-١٣٧٤هـ / ١٨٨٢-١٩٥٤م)

ولد الشيخ عبد المجيد سليم فى (٣٠ ذى القعدة ١٢٩٩هـ / ١٣ أكتوبر ١٨٨٢م) فى قرية ميت شهالة وهى الآن من أحياء الشهداء متوفية، والتحق بالأزهر وكان متوقداً للذكاء شغوفاً بفنون العلوم متطوعاً إلى استيعاب جميع المعارف، فلم يكتف بدراسة العلوم المألوفة بالأزهر بل درس إلى جانبها الفلسفة حتى اشتهر بين زملائه من الطلبة باسم "ابن سينا"^(٩٩)، نال شهادة العالمية من الدرجة الأولى عام (١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م)، وعين مدرساً فى المعاهد الأزهرية ثم مدرساً لمادتي الفقه وأصول الفقه فى مدرسة القضاء الشرعى فقاضياً فى المحاكم الشرعية رئيساً للجنة الفتوى^(١٠٠)، وكانت بداية عمله فى الإفتاء فى (٢ ذى الحجة ١٣٤٦هـ / ٢٢ مايو ١٩٢٨م) وانتهى عمله فى (١٥ ذى الحجة ١٣٤٦هـ / ٢١ نوفمبر ١٩٤٥م) : أصدر فى هذه الفترة حوالى ١٥٧٩٢ فتوى، وكان لآرائه الدينية صدى بعيد فى العالم الإسلامى كافة^(١٠١)، نال عضوية هيئة كبار العلماء فى (٥ شعبان ١٣٤٧هـ / ١٦ يناير ١٩٢٩م)^(١٠٢) وفى (٢٤ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ / ٢٧ أكتوبر ١٩٢٩م) صدر الأمر الملكى رقم (٧١ لسنة ١٩٢٩) بتعيينه شيخاً للسادة الأحناف^(١٠٣)، ثم أصبح بعد ذلك وكيلاً للمعاهد الأزهرية، ثم عهد إليه بالإشراف على الدراسات العليا بالأزهر فنظمها ونسقها وظل يباشرها إلى جانب الإفتاء^(١٠٤)، وفى (٢٥ ذى الحجة ١٣٦٩هـ / ٧ أكتوبر ١٩٥٠م) صدر الأمر الملكى بتعيينه شيخاً للجامع الأزهر^(١٠٥).

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أنه بعد أن تولى الشيخ عبد المجيد سليم مشيخة الجامع الأزهر عقد مؤتمر صحفى بإدارة الأزهر فى (٢٠ محرم ١٣٧٠هـ / أول

نوفمبر ١٩٥٠م) ألقى خطبة أوضح فيها مهمة الأزهر من منظوره الخاص، وقال: "إنما جد خطيره فهي تشمل تعليم أبناء الأمة الإسلامية دينهم ولغة كتابهم تعليماً قوياً مشمراً، يجعلهم حملة الشريعة أئمة في الدين واللغة حفاظاً حراساً لكتاب الله وسنة رسوله وتراث السلف الصالح، والقيام بما أوجبه الله على الأمة من تبليغ دعوته وإقامة حجته ونشر دينه.... فعلى رعاية هذين الجانبين يجب أن تقوم خطة الإصلاح في الأزهر، وأن يعمل العاملون على تحقيق آمال الأمة فيه".^(١٠٦) ولم يكتف بذلك بل أوضح أنه سوف يتجه بعزم قوى إلى إصلاح الأزهر إصلاحاً عاماً شاملاً، ووسائل إصلاح هذه الجامعة الإسلامية العتيقة تتلخص في رأى شيخ الجامع الأزهر فيما يلي:

١- مراجعة الكتب الدراسية وإبقاء الصالح منها، واختيار لون جديد يوجه الطلاب توجيهها حسناً إلى العلم النافع من أقرب طريق وأيسره.

٢- تشجيع حركة التأليف والتجديد عن طريق الجوائز العلمية وغيرها حتى يتصل جبل العلم، وتوجيه العلماء إلى وضع بحوث في الفقه والتشريع تسير الروح العلمى الحاضر.

٣- إعداد جيل قوى من أبناء الأزهر يستطيع أن يحمل الرسالة، فإن الأمة تريد من الأزهر أن يخرج لها علماء في الدين والشريعة واللغة وسائر العلوم العقلية والاجتماعية المتصلة بما، على أن يكون هؤلاء العلماء مزودين مع هذا بقدر صالح من العلوم الأخرى التى تفيدهم في مجتمعاتهم وتجعلهم ذور ثقافة عامة.

٤- تشجيع حركة البحوث العلمية التى يرسلها الأزهر إلى جامعات أوروبا للتزود من شتى الثقافات، ولا بدع فإن العلم رحم بين الناس كافه كما يقول شيخ الجامع الأزهر لعلماء جامعات أوروبا الذين وفدوا إلى مكتبه في زيارتهم للأزهر الشريف.

٥- تنظيم هذه الجامعة الكبرى تنظيمًا يتفق مع خطر رسالتها ويساعدها على أداء هذه الرسالة بإنشاء مكتبة كبرى ودار كبيرة للطباعة، وإكمال مباني الأزهر الجامعي تمهيداً للاحتفال بعيده الألفى، إلى غير ذلك من وسائل الإصلاح.

أما مهمة الأزهر في سبيل الإصلاح الديني في مصر والشرق الإسلامي فتتخلص فيما يلي:

١- العناية بإصلاح حالة الأسرة بإصلاح شئونها ودعم كيافها عن طريق بحث التشريعات اللازمة لها في الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والولاية وما إليها.

٢- نشر الدين والثقافة في كل ناحية.

٣- إرسال البعوث الأزهرية إلى شتى أرجاء البلاد الإسلامية؛ لدراسة أحوالها وتهديب أبنائها.

٤- تشجيع البعوث الإسلامية الوافدة على الأزهر، وبناء دار كبرى لإقامتهم، ورعاية شئونهم العلمية والخلقية والدينية.

٥- ربط الأزهر بشتى الجامعات الشرقية، وإنشاء مراكز ثقافية له في عواصم البلاد الإسلامية^(١٠٧).

أما مهمة الأزهر في الدعوة إلى الدين في العالم، فهي كما يرى شيخ الجامع الأزهر تشتمل على ما يلي:

١- توجيه العلماء إلى وضع مؤلفات باللغات الأجنبية؛ لبيان حقيقة الإسلام بمزاياه، وقد بدأ الشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء بتأليف رسالة في شرح مبادئ الإسلام تترجم - حينئذ - إلى اللغات الحية لإذاعتها في العالم.

٢- إنشاء إدارة للدعاية الإسلامية تتولى توجيه الناس إلى الإسلام ومبادئه الخالدة.

٣- ترجمة تفسير القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية^(١٠٨).

بيد أنه لم يستمر في المشيخة وقتاً طويلاً كي يتمكن من تحقيق كل ما كان يرنو إليه من الإصلاحات التي شرعها للأزهر الشريف، فقد حدث أن ضغطت الحكومة ميزانية الأزهر فنار ثورة عارمة وقال عبارته المشهورة: "تقتير هنا وإسراف هناك"، وكان يقصد بالإسراف ميزانية الجامعات، ولكن أعداءه فسروا الإسراف بتبذير الملك في مصيفه بكابرى - وهي جزيرة إيطالية قريبة من نابولي - حيث ألوان اللهو والخلاعة والمجون، وعندما أعلن الشيخ نقده الجريئ وصاح صيحته المشهورة طاروا بهذا النقد إلى فاروق وأوعزوا بعزله فعزله وأعفى الشيخ من منصبه في (٢ ذى الحجة ١٣٧٠هـ/ ٤ سبتمبر ١٩٥١م)^(١٠٩) ولكنه مال بث أن تولاه للمرة الثانية في (١١ جمادى الأولى ١٣٧١هـ/ ٧ فبراير ١٩٥٢م)^(١١٠) بعد أن تأكد الملك من حسن نيته، ولكنه استقال منها في (٢٨ ذى الحجة ١٣٧١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٥٢م)^(١١١).

وهناك نقطة بارزة في حياة الشيخ عبد المجيد سليم، وهي أنه ركز نشاطه في السنوات الأخيرة في الاشتغال بجماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية، وقد جعلت هذه الجماعة من أهدافها أن تتفاهم الطوائف الإسلامية على ما ينفع المسلمين وأن تعمل على نسيان الخلاف واستلال الضغائن من بينهم، وله في هذه الناحية كتابات ورسائل ومراسلات بينه وبين كثير من علماء البلاد الإسلامية، ولم يقتصر فضله على العلم في مصر ولكنه تجاوز ذلك إلى آفاق الإسلام وإلى كل الطوائف.^(١١٢) وتوفي في (١٠ صفر ١٣٧٤هـ/ ٧ أكتوبر ١٩٥٤م)^(١١٣) وقد ترك الشيخ تراثاً قيماً من الكتب والمراجع الزاخرة بعلوم الفقه والشريعة والفلسفة،^(١١٤) وأهم ما تركه الشيخ من آثار علمية هي فتاويه التي زادت على خمسة عشر ألف فتوى، كما نشر كثيراً من

آرائه ودراساته في الصحف والمجلات وبخاصة مجلة رسالة الإسلام لسان جماعة التقريب^(١١٥).

٨- إبراهيم حمروش: (١٢٩٧-١٣٨٠هـ/١٨٨٠-١٩٦٠م)

ولد الشيخ إبراهيم حمروش عام (١٢٩٧هـ/١٨٨٠م) في قرية الخوالد التابعة لمركز إيتاي البارود مديرية البحيرة، ونشأ فيها فحفظ القرآن الكريم حتى بلغ الثانية عشرة من عمره فأرسله والده إلى الأزهر لإكمال دراسته، ودرس هناك على أعلام العلماء في الجامع الأزهر ويأتي على رأسهم الشيخ محمد عبده والشيخ محمد نجيت.... وغيرهم، نال شهادة العالمية عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) وعين عقب تخرجه مدرساً بالأزهر الشريف، ثم اختير مدرساً بـمدرسة القضاء الشرعي عام (١٣٣٦هـ/١٩١٧م) ثم عين قاضياً بالمحاكم الشرعية،^(١١٦) ثم عين شيخاً لمعهد أسوط الديني في (٢٦ ربيع الآخر ١٣٤٧هـ/١٢ أكتوبر ١٩٢٨م)، ثم عين شيخاً لمعهد الرقازيق في عام (١٣٤٨هـ/١٩٢٩م)، ثم عين مفتشاً بالإدارة العامة للأزهر في (جهادي الآخرة ١٣٤٨هـ/ديسمبر ١٩٢٩م) وعند إنشاء الكليات تم تعيينه شيخاً لكلية اللغة العربية بموجب الأمر الملكي رقم (٤٧ لسنة ١٩٣١) الصادر بتاريخ (٢٨ المحرم ١٣٥٠هـ/١٥ يونية ١٩٣١م)^(١١٧)، وفي عام (١٣٥١هـ/١٩٣٢م) عين رئيساً للجنة الفتوى، وأصدر عدداً من الفتاوى القيمة مع احتفاظه بعمادة كلية اللغة العربية^(١١٨).

نال الشيخ إبراهيم حمروش عضوية هيئة كبار العلماء في (٢٨ صفر ١٣٢٥هـ/١٠ يونية ١٩٣٤م) عن الرسالة المقدمة منه بعنوان "عوامل نمو اللغة العربية"،^(١١٩) ونال عليها كسوة التشريف من الدرجة الأولى في (٣ المحرم ١٣٥٥هـ/٢٦ مارس ١٩٣٦م)، وكان عضواً في مجمع اللغة منذ إنشائه عام (١٣٥٣هـ/١٩٣٤م)، وشارك في معظم لجانه،^(١٢٠) وفي عام (٧ ذي القعدة

١٣٦٢هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٤م) صدر الأمر الملكي بتعيينه شيخاً لكلية الشريعة^(١٢١).

تولى مشيخة الجامع الأزهر في (٣٠ ذى القعدة ١٣٧٥هـ/ ٢ سبتمبر ١٩٥١م) ولكنه لم يمكث به طويلاً فما لبث أن تم عزله من منصبه في (١٣ جمادى الأولى ١٣٧١هـ/ ٩ فبراير ١٩٥٢م)^(١٢٢) توفي في (٢٥ جمادى الأولى ١٣٨٠هـ/ ١٤ نوفمبر ١٩٦٠م)^(١٢٣) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: "عوامل غو اللغة العربية وهو البحث الذي نال به عضوية جماعة كبار العلماء، فصول عديدة ودراسات قيمة نشرتها مجلة الجمع اللغوي ويمكن أن تصنف كتاباً، مقالات وأبحاث عديدة نشرتها الصحف ويمكن أن تؤلف كتاباً"^(١٢٤).

٩- محمد الخضر حسين: (١٢٩٣-١٣٧٧هـ/ ١٨٧٦-١٩٥٨م)

(١٩٥٨م)

ولد الشيخ محمد الخضر حسين بمدينة نفطة التونسية على حدود الجزائر في (٢٦ رجب ١٢٩٣هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٧٦م)، وفي صغره حفظ القرآن الكريم وألم بمبادئ القراءة والكتابة وطرفاً من العلوم العربية والشريعة^(١٢٥)، وفي الثانية عشرة من عمره عام (١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م) انتقل مع أسرته إلى تونس العاصمة، وفي عام (١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م) التحق بجامعة الزيتونة^(١٢٦).

نال شهادة العالمية في (١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م)، وأصبح من علماء الزيتونة، وفي نفس العام الذي تخرج فيه من جامعة الزيتونة أنشأ مجلة "السعادة العظمى" التي كانت رائدة المجالات العلمية والأدبية في بلاد الشمال الإفريقي يومئذ، وهكذا لفت الأنظار إلى قلمه ولسانه، فلقد كان خطيباً ومحاضراً إلى جانب كونه أديباً وشاعراً وكاتباً، وفي عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٥م) تولى قضاء مدينة بئررت ومنطقتها إلى جانب التدريس والخطابة بجامعها الكبير، ثم ما لبث أن استقال من قضاء بئررت وعاد إلى تونس العاصمة، مدرساً بالمدرسة الصادقية، وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة

بتونس يومئذ وكان ذلك في عام (١٣٢٦هـ/١٩٠٨م)، وفي العام التالي تطوع للتدريس بجامعة الزيتونة ثم أحيلت إليه مهمة تنظيم خزائن الكتب الخاصة بهذه الجامعة وتم تعيينه رسمياً مدرساً بجامعة الزيتونة^(١٢٧) وفي عام (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م) اشترك في تأسيس "الجمعية الزيتونية" ثم كلف بالخطابة في الخلدونية^(١٢٨).

ثم رحل إلى الجزائر فزار أمهات مدنها وألقى بها الدروس المفيدة، ثم عاد إلى تونس وعاود دروسه في جامعة الزيتونة ونشر المقالات العلمية والأدبية في الصحف^(١٢٩) وفي هذه الفترة رفض رغبة الحكومة في ضمه إلى سلك القضاء في محكمة فرنسية^(١٣٠)، وقد اشتهر بعدائه للسياسة الفرنسية، إذ كان يهاجمها في مجلته وكان يث روح العداء لها في تلاميذه، يريد بذلك أن يغرس فيهم السروح الوطنية والحرية الإنسانية التي يدعو إليها الإسلام؛ فحقد عليه ساسة فرنسا وأكنوا له الحفيظة ودبروا له مكيدة سياسية قدموه من أجلها إلى المحاكمة،^(١٣١) حيث وجهت إليه السلطات في (١٣٢٩هـ/١٩١١م) تهمة بث روح العداء للغرب وبخاصة لسلطة الحماية الفرنسية في تونس^(١٣٢)، وحكم عليه بالإعدام فهرب إلى الشام ومعه عائلته واستقر في دمشق، وفيها تولى تدريس العلوم العربية والدينية في المدرسة السلطانية^(١٣٣)، وحين أحتلها الفرنسيين؛ هرب إلى مصر لاجئاً سياسياً عام (١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) واستقر بها^(١٣٤).

وأخذ يشغل بالبحث والدراسة وكتابة المقالات، ثم جذبته إليها دار الكتب المصرية؛ فعمل محرراً بالقسم الأدبي فيها عدة سنوات، ثم تجنس بالجنسية المصرية وتقدم لامتحان شهادة العالمية بالأزهر ونال العالمية وانضم إلى طليعة علماء الأزهر^(١٣٥)، وفي مصر اشترك في العديد من الجمعيات الإسلامية إذ كان يرى فيها عاملاً وعنصراً من عوامل وعناصر النهضة، ففي عام (١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) أسس "جمعية تعاون جاليات إفريقيا الشمالية"^(١٣٦).

وفي عام (١٣٤٦هـ/١٩٢٧م) شارك في تأسيس "جمعية الشبان المسلمين" (١٣٧).

وعندما أصدر الأزهر مجلته التي بدأت باسم "نور الإسلام" في عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م) عهد إلى الشيخ الخضر رئاسة تحريرها، فحضر بهذه المهمة من عددها الأول - (الحرم ١٣٤٩هـ/مايو ١٩٣٠م) - حتى عدد (ربيع الآخر ١٣٥٢هـ/يوليو ١٩٣٣م) عندما استقال من رئاسة تحريرها، وعندما تكون مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عام (١٣٥١هـ/١٩٣٢م) من عشرين عضواً عاملاً كان الشيخ الخضر واحداً من أقدم هؤلاء الأعضاء ومن أكثرهم إنتاجاً (١٣٨).

وعندما صدرت مجلة "لواء الإسلام" عام (١٣٦٦هـ/١٩٤٧م) رأس الشيخ الخضر تحريرها وبدأ فيها كتابة تفسير القرآن الكريم وظل يشرف عليها إلى آخر حياته (١٣٩)، و نال عضوية جماعة كبار العلماء بصدر الأمر الملكي في (٢٣ رجب ١٣٧٠هـ/٢٩ إبريل ١٩٥١م) (١٤٠) بالرسالة المقدمة منه بعنوان "القياس في اللغة العربية" (١٤١)، وفي (٢٢ الحرم ١٣٧٢هـ/٢٢ سبتمبر ١٩٥٢م) تم تعيينه شيخاً للجامع الأزهر، (١٤٢) وقد تولى الشيخ الخضر منصبه وفي ذهنه برنامج إصلاحى كبير للنهضة بهذه المؤسسة الإسلامية الكبرى وجعلها وسيلة لبعث النهضة الإسلامية العظمى، التى يتطلع إليها العالم الإسلامى فى جميع القارات، ويذكر المتصلون به أنه أعطى المنصب حقه من الرعاية والتكريم، فما كان يتضامن أمام حاكم، ولا كان يجامل على حساب عقيدته وأدينه - وكان هذا شأنه منذ نشأته - ويذكر أصدقائه أنه استقال من منصبه الكبير عدة مرات، وأصر فى آخر مرة على ترك المنصب بسبب توحيد القضاء؛ لأنه كان يرى أن يندمج القضاء الأهلى فى القضاء الشرعى وليس العكس، لأن الشريعة الإسلامية ينبغى أن تكون هى المصدر الأساسى للقوانين، ويذكر آخرون أنه استقال بسبب ضعف صحته وأعباء كهولته، ومهما يكن من أمر فإنه لم يكن أسيراً للمنصب يوماً من الأيام، واستقال الشيخ من منصبه فى (٢ جمادى

الأولى ١٣٧٣هـ/ ٧ يناير ١٩٥٤م)^(١٤٣) وقد أشار إلى ملابسات استقالته عندما قال: "إن الأزهر أمانة في عنقي أسلمها - حين أسلمها - موفورة كاملة، وإذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الإزدهار على يدي فلا أقل من ألا يحصل له نقص"^(١٤٤).

ومنذ ذلك التاريخ تفرغ للبحث والكتابة والمحاضرة حتى توفى في (١٣ رجب ١٣٧٧هـ/ ٣ فبراير ١٩٥٨م)^(١٤٥) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، وهي: "رسائل الإصلاح" في ثلاثة مجلدات أبرز فيها منهجه في الدعوة الإسلامية ووسائل النهوض بالعالم الإسلامي، الخيال في الشعر العربي، القياس في اللغة العربية، ديوان شعر "خواطر الحياة"، نقض كتاب "الإسلام وأصول الحكم"، نقض كتاب "في الشعر الجاهلي"، آداب الحرب في الإسلام، أبحاث ومقالات عديدة نشرها في مجلة الأزهر، ونور الإسلام، ولواء الإسلام، والهداية الإسلامية، تعليقات على كتاب "الموافقات للشاطبي"^(١٤٦).

ومن مواقفه السياسية أنه تنقل بين أقطار عربية وغربية مندداً بالاستعمار الإنجليزي والفرنسي، عن طريق الخطابة في المساجد والكتابة في الصحف والمجلات، وكان ينادى بضرورة نبذ الخلافات بين المسلمين من أجل الوقوف ضد الاستعمار، كما وصف ثورة (غرة ذي القعدة ١٣٧١هـ / ٢٣ يوليو ١٩٥٢م) بأنها أعظم انقلاب اجتماعي مر بمصر منذ قرون؛ لأنه الإنقلاب الوحيد الذي ينشد لمصر النظام لتمكين من الاستقرار عليه والاستمرار فيه، وكان من أشد المؤيدين لاشتغال رجال الدين بالسياسة، وكان يرى أن السياسة العادلة قوة للسلطان وأن الأمة لا تتقدم إلا بعلمائها.^(١٤٧)

١٠- عبد الرحمن تاج: (١٣١٤-١٣٩٥هـ/١٨٩٦-١٩٧٥م)

ولد الشيخ عبد الرحمن تاج عام (١٣١٤هـ/١٨٩٦م) بأسوط ونشأ بها فحفظ القرآن الكريم وهو في سن العاشرة من عمره، ثم جوده وتلقى قراءاته على يد كبار القراء، وانتقل بعد حفظه القرآن إلى الإسكندرية مع أسرته، والتحق بالسنة الثانية الابتدائية بمعهد الإسكندرية عام (١٣٢٨هـ/١٩١٠م) وكان يمتاز بالمعهد بسمعة الطيبة لما يحويه من أساتذة عظماء في كل فروع العلم، وظهر نبوغه داخل المعهد، وكان حريصاً على أن يقرأ الدروس قبل أن يتلقاها على أساتذته حتى ذاع صيته بينهم، لدرجة أنهم أتاحوا له أن يلقي الدروس في آخر كل أسبوع على الطلبة أمامهم نيابة عنهم،^(١٤٨) نال شهادة العالمية عام (١٢٤١هـ/١٩٢٣م) بالمرتبة الأولى، وشهادة التخصص أيضاً عام (١٣٤٥هـ/١٩٢٦م) وعين بعد تخرجه مدرساً بمعهد أسوط الديني ثم نقل إلى المعهد الأزهرى عام (١٣٥٠هـ/١٩٣١م) ثم اختير أستاذاً بكلية الشريعة عام (١٣٥٢هـ/١٩٣٣م)، وفي عام (١٣٥٥هـ/١٩٣٦م) وقع الاختيار عليه ليكون عضواً في بعثة الأزهر إلى جامعة السوربون بفرنسا، وظل فيها حتى حصل على إجازة الدكتوراة في "فلسفة الأديان" باللغة الفرنسية عام (١٣٦١هـ/١٩٤٢م)، وكانت الحرب العالمية الثانية يؤمّنذ قائمة فلم يتمكن من العودة إلى مصر، فأقام في باريس وعين محاضراً في معهد القانون المقارن طيلة عامين كاملين، عاد على أثرهما إلى مصر عام (١٣٦٢هـ/١٩٤٣م) فاختير للتدريس في قسم تخصص القضاء الشرعى، ثم عين مفتشاً للعلوم الدينية والعربية بالمعاهد الأزهرية، وعضواً دائماً وسكرتيراً فنياً للجنة الفتوى بالأزهر، وقد كان في عضوية هذه اللجنة منذ إنشائها عام (١٣٤٥هـ/١٩٣٥م)، واختير أستاذاً للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق،^(١٤٩) ونال عضوية كبار العلماء بصدور الأمر الملكي في (٢٣ رجب ١٣٧٠هـ/٢٩ إبريل ١٩٥١م)^(١٥٠) عن الرسالة المقدمة في موضوع "السياسة الشرعية والفقه الإسلامى" ثم اختير عضواً في لجنة وضع مشروع

الدستور الجديد عند تكوينها عام (١٣٧٢هـ/١٩٥٣م) ^(١٥١) ثم صدر مرسوم جمهورى بتعيينه شيخاً للأزهر فى (٢ جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/٧ يناير ١٩٥٤م) ^(١٥٢) وظل شيخاً للأزهر حتى صدر قرار جمهورى بتعيينه وزيراً فى اتحاد الدول العربية عند قيامه عام (١٣٧٨هـ/١٩٥٨م) إلى أن أُلغيت الجمهورية العربية المتحدة عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م)، وفى عام (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م) انتخب عضواً بمجمع اللغة العربية واشترك فيه فى لجنة القانون والاقتصاد، ولجنة الأصول، ولجنة المعجم الكبير، ثم اختير عضواً بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وظل يواصل عمله فى صبر وأناة بمجمع اللغة ومجمع البحوث الإسلامية، وكتب أبحاثاً قيمة ودراسات عميقة فى تفسير القرآن الكريم وعلوم اللغة، وصحح بها كثير من الأخطاء الشائعة ^(١٥٣)، وطاف بكثير من بلاد العالم الإسلامى ^(١٥٤)، ولم تقعه الشيخوخة ولا الأمراض ولا أعباء الحياة عن مواصلة دراساته وأبحاثه حتى توفى فى (٣٠ ربيع الأول ١٣٩٥هـ/١٢ إبريل ١٩٧٥م) ^(١٥٥)، بعد أن ترك الشيخ عبدالرحمن تاج العبد من المؤلفات العربية والفرنسية، منها: "البابية وعلاقتها بالإسلام وهى الرسالة التى نال بها درجة الدكتوراة من جامعة السوربون، السياسة الشرعية فى الفقه الإسلامى وهى" الرسالة التى نال بها عضوية جماعة كبار العلماء، الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية ألقها لطلبة كلية الحقوق جامعة عين شمس، مذكرة فى الفقه المقارن، تاريخ التشريع الإسلامى، مناسك الحج وحكمها، الإسراء والمعراج، حكم الربا فى الشريعة الإسلامية، ^(١٥٦) وقد منح وسام الجمهورية من الطبقة الأولى عام (١٣٧٥هـ/١٩٥٥م) ^(١٥٧).

١١ - محمود شلتوت (١٣١١-١٣٨٣هـ/١٨٩٣-١٩٦٣م)

ولد الشيخ محمود شلتوت عام (١٣١١هـ/١٨٩٣م) فى منية بنى منصور من أعمال مركز إيتاى البارود بحيرة، وحفظ القرآن الكريم ثم التحق بمعهد الإسكندرية

الدينى عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) وكان أول فرقته فى جميع مراحل دراسته، ونال شهادة العالمية عام (١٣٣٧هـ/١٩١٨م) وكان ترتيبه الأول فيها، عين بعد ذلك مدرساً بمعهد الإسكندرية عام (١٣٣٨هـ/١٩١٩م) وفى هذا العام قامت الثورة الشعبية بقيادة سعد زغلول ضد الإنجليز، فقام الشيخ شلتوت بواجبه الدينى والوطنى وشارك بقلمه ولسانه وجرائده المعهودة فيه، ولما عين الشيخ المراغى شيخاً للجامع الأزهر رأى الانتفاع بمواهبه وثقافته الواسعة فنقله إلى القاهرة مدرساً بالقسم العالى، ولما تقدم الشيخ المراغى بمذكرته لإصلاح الأزهر كان الشيخ شلتوت فى مقدمة المستجيبين له، بل كان أول صوت أزهري ارتفع بتأييد هذه المذكرة، ولم يكتف بالتأييد الشفوى بل أسرع بكتابة عدة مقالات فى جريدة السياسة اليومية يدعو فيها إلى تأييد هذه المذكرة^(١٥٨).

وكان بين رجال الأزهر من يقاوم هذه الحركة الإصلاحية، وقامت العقوبات فى طريقها؛ فاستقال الشيخ المراغى وولى المشيخة الشيخ الظواهري، وقابله كثير من العلماء والطلبة بثورة عاتية فقابل ثورهم بالشدة والعنف، وفصل الشيخ شلتوت من منصبه كما فصل عشرات من صفوة علماء الأزهر الذين كانوا فى طليعة المصلحين؛ لأنه نظر إليهم على أنهم من مؤيدى الشيخ المراغى ومن يناصبونه العداء^(١٥٩) وكان ذلك فى عام (١٣٥٠هـ/١٩٣١م)، فعمل بالمحاماة الشرعية طيلة أربع سنوات حتى أسندت مشيخة الجامع الأزهر إلى الشيخ محمد مصطفى المراغى للمرة الثانية عام (١٣٥٤هـ/١٩٣٥م) أعيد الشيخ شلتوت إلى عمله وعين مدرساً بكلية الشريعة الإسلامية فأستاذاً فوكيلاً للكلية^(١٦٠).

ولما دُعِيَ الأزهر للاشتراك فى مؤتمر القانون الدولى المقارن المنعقد بمدينة لاهاى فى هولندا فى (جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ/أغسطس ١٩٣٧م) اختار المجلس الأعلى للأزهر الشيخ شلتوت عضواً فى الوفد الذى يمثل فى هذا المؤتمر، فتقدم إلى المؤتمر برسالة قيمة عن " المسؤولية المدنية والجنائية فى الشريعة الإسلامية "، ونالت الرسالة

استحسان أعضاء المؤتمر وإعجابهم؛ فأصدروا قراراً بصلاحيه الشريعة الإسلامية للتطور، وأنها مصدر من مصادر التشريع الحديث، وأنها أصيلة وليست مقتبسة من غيرها من الشرائع الوضعية ولا متأثرة بها، كما أصدر المؤتمر قراراً بأن تكون اللغة العربية - لغة هذه الشريعة - إحدى لغات هذا المؤتمر في دوراته المقبلة، وأن يدعى إلى هذا المؤتمر أكبر عدد ممكن من علماء الشريعة الإسلامية على اختلاف المذاهب والأقاليم^(١٦١).

وفي عام (١٣٦٠هـ/١٩٤١م) تقدم الشيخ شلتوت، برسائلته "المسئولية المدنية والجنائية في الشريعة الإسلامية" - السالفة الذكر - إلى جماعة كبار العلماء لنيل عضويتها، وقد فاز بإجماع الأعضاء^(١٦٢) وصدر أمر ملكي في (٢٤ رجب ١٣٦٠هـ/١٨ أغسطس ١٩٤١م) بتعيين الشيخ محمود شلتوت عضواً في جماعة كبار العلماء، كما أنعم عليه بكسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى،^(١٦٣) وفي عام (١٣٦٦هـ/١٩٤٦م) عين عضواً في مجمع اللغة العربية وانتدبه جامعة فؤاد الأول (القاهرة) لتدريس فقه القرآن والسنة لطلبة دبلوم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق^(١٦٤)، وفي (٢١ ربيع الأول ١٣٧٠هـ/٣١ ديسمبر ١٩٥٠م) صدر قرار بتعيينه مراقباً للبحوث والثقافة الإسلامية بالأزهر، وكان أول عالم يعين في هذه الوظيفة حيث كان سلفه من غير العلماء،^(١٦٥) وفي عام (١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) اختير سكرتيراً عاماً للمؤتمر الإسلامي ثم تم تعيينه وكيلاً للأزهر^(١٦٦) وكان مع هذا كله عضواً في اللجنة العليا للعلاقات الثقافية الخارجية، وعضواً في مجلس الإذاعة الأعلى، ورئيساً للجنة العادات والتقاليد بوزارة الشؤون الاجتماعية، وعضواً في اللجنة العليا لمعونة الشتاء، كما كان من كبار المؤسسين لدار التقريب بين المذاهب الإسلامية التي قامت لإزالة الجفاء وتوثيق الصلات بين الطوائف الإسلامية وبخاصة بين طائفة السنة وطائفة الشيعة، وكان له مكان الصدارة في هيئة يشترك فيها بما يبذله من آراء قيمة وجهود مضيئة ودراسات علمية عميقة، كما كان يتحدث في الإذاعة

صباحاً ويحاضر في شتى الجمعيات الثقافية مساءً، ويكتب في الصحف والمجلات ويشارك في مختلف الندوات في العاصمة والأقاليم ويخطب الجمعة من كل أسبوع بالمسجد الذي أنشاه الأمير محمد علي ولي العهد بقصره بالمنيل، ويرد على الرسائل ويفتي في المشكلات ويلتقي بزعماء المسلمين ويحاضر في الكليات ثم يتابع تأليف الكتب والأبحاث^(١٦٧).

وفي (٢٩ ربيع الأول ١٣٧٨هـ / ١٣ أكتوبر ١٩٥٨م) صدر القرار الجمهوري بتعيينه شيخاً للأزهر،^(١٦٨) وظل الشيخ محمود شلتوت يمارس عمله كشيخ للجامع الأزهر حتى توفي في (٢٦ رجب ١٣٨٣هـ / ١٣ ديسمبر ١٩٦٣م)^(١٦٩).

ومن مواقفه السياسية أنه لعب دوراً كبيراً في توثيق صلات الأزهر بالعالم الإسلامي من خلال إرسال الدعاة أو استقبال الوافدين للدراسة، وكان ذلك إحدى سياسات النظام في توثيق العلاقات مع العالم الإسلامي عن طريق الأزهر، وأفقي بأن القوانين الاشتراكية لا تتعارض مع الإسلام، وكانت له شهرة واسعة بسبب آرائه المرنة والتجديدية في الشريعة الإسلامية^(١٧٠) وقد ترك الشيخ مؤلفات عدة منها " فقه القرآن والسنة، مقارنة المذاهب، يسألونك " وهي أجابات عن أسئلة في شتى الموضوعات، " منهج القرآن في بناء المجتمع، المسؤولية المدنية والجناحية في الشريعة الإسلامية، القرآن والقتال، والقرآن والمرأة، تنظيم العلاقات الدولية في الإسلام، الإسلام والوجود الدولي للمسلمين، تنظيم النسل، رسالة الأزهر، إلى القرآن الكريم، الإسلام عقيدة وشريعة، من توجيهات الإسلام، الفتاوى، تفسير القرآن الكريم " العشرة أجزاء الأولى " ^(١٧١).

ثانياً: بعض أعضاء الهيئة:

١- حسونة النواوى: (١٢٥٥-١٣٤٣هـ/١٨٣٩-١٩٢٥م)

ولد الشيخ حسونة عبد الله النواوى بقرية (نواى) مديرية أسيوط عام (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) حفظ القرآن ووفد إلى الأزهر وتلقى دروسه في الأزهر الشريف على كبار العلماء، ولما أتم دروسه عين مدرساً بمدرسة دار العلوم فأستاذاً بمدرسة الحقوق^(١٧٢)، وألف كتاباً هو "سلم المسترشدين في أحكام الفقه والدين" أوضح فيه المشكلات الفقهية وتقرر تدريسه بكل المدارس،^(١٧٣) ولما مرض الشيخ الامبأى شيخ الجامع الأزهر أصدر الخديو عباس الثانى قراراً فى (٨ جمادى الآخرة ١٣١٢هـ/٧ ديسمبر ١٨٩٤م) بتعيين الشيخ حسونة النواوى وكيلاً لمشيخة الأزهر يتصرف فى شئونه نيابة عن شيخ الجامع الأزهر، وفى غضون شهر من ذلك أى فى (٧ رجب ١٣١٢هـ/٣ يناير ١٨٩٥م) صدر قرار آخر بتشكيل مجلس إدارة الأزهر تحت رئاسة الشيخ النواوى وكيل المشيخة^(١٧٤)؛ للبحث فى إصلاح الأزهر، وقد تبع ذلك أن صدرت إرادة سنية بتعيين حسونة النواوى شيخاً للجامع الأزهر فى (الحرم ١٣١٣هـ/يونية ١٨٩٥م)^(١٧٥).

ولما توفى الشيخ محمد المهدي العباسى مفتى الديار المصرية عام (١٣١٥هـ/١٨٩٨م) أضيف منصب الإفتاء إلى الشيخ حسونة النواوى إلى جانب مشيخة الجامع الأزهر واستمر يجمع بين المنصبين حتى وقع الخلاف الكبير بين جمال الدين أفندى قاضى قضاة مصر، وبين الحكومة أواخر عام (١٣١٦هـ/١٨٩٩م) بشأن إصلاح المحاكم الشرعية واقتراح انتداب قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية؛ ليشاركا قضاة المحكمة الشرعية العليا فى الحكم، فلما عرض الاقتراح فى مجلس شورى القوانين أبى قاضى القضاة قبوله وقام الشيخ حسونة النواوى بنصرته ورأى أن فى هذا اعتداء على المحاكم الشرعية التى تطبق شريعة الله

وليست بحاجة إلى الاستعانة برجال القانون المدنى الذى هو من وضع البشر، واحتد الجدل فى المجلس وخرج الشيخ منه مُغضباً، وأشيع بين الناس أن الحكومة تريد هدم الشريعة بهذا المشروع، وحاول الخديو عباس حلمى الثانى أن يقنع الشيخ بقبول المشروع فرفض فأصدر أمره فى (٢٤ الحرم ١٣١٧ هـ / ٤ يونية ١٨٩٩ م) بفصله من الأزهر والإفتاء معاً، ولكنه عاد وتولاها ثانية عام (١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م) ولكنه لم يمكث فيها طويلاً بسبب اختلال الأحوال ونزوع المجاورين للفتن والاضطرابات فاستقال عام (١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ م) ^(١٧٦).

ومما يجدر ذكره فى هذا المقام أن الشيخ حسونة النواوى كان حنفى المذهب، حصل على كسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى عام (١٣١٢ هـ / ١٨٩٥ م) أى قبل توليته مشيخة الأزهر للمرة الأولى، ^(١٧٧) كما حصل على عضوية هيئة كبار العلماء بموجب القانون رقم (١٠) الصادر فى (١٤ جمادى الأولى ١٣٢٩ هـ / ١٣ مايو ١٩١١ م) ^(١٧٨)، وظل عضواً بالهيئة يمارس نشاطه العلمى بها على أكمل وجه حتى توفى فى (٢٥ شوال ١٣٤٣ هـ / ١٨ مايو ١٩٢٥ م). ^(١٧٩) أما عن أهم أعماله: " فله كتاب "سلم المسترشدين فى أحكام الفقه والدين" كما صدر فى عهده قانون تنظيم الأزهر عام (١٣١٤ هـ / ١٨٩٦ م) واتم فى عهده جمع مكاتب الأزهر والمساجد الأخرى فى مكتبة واحدة. ^(١٨٠)

٢- عبد الرحمن قراعة: (١٢٤٢-١٣٤٩ هـ / ١٨٢٦-١٩٣٠ م)

ولد فى أسرة عريقة اشتهرت بالعلم والدين والأدب عام (١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م) الشيخ عبد الرحمن قراعة فى أسوط، نشأ وتربى على يد والده أحد علماء الأزهر المعروفين بحبهم للأدب والعلم؛ فتأثر به فى علمه وأدبه، وتلقى العلم برعاية وتوجيه سديد مما كان له أثر كبير فى صقل قريحته وملكته الأدبية، وعندما أتم حفظ القرآن مع الثقافة الناشئة التحق بالأزهر ^(١٨١)، ونال شهادة العالمية عام (١٣١٣ هـ / ١٨٩٥ م) وهو حنفى المذهب. ^(١٨٢)

اشتغل بتدريس الفقه والنحو في الأزهر ولم تطل هذه الفترة حتى عين مفتياً شرعياً بمدينة سوهاج، مكث بها عدة سنوات ثم نقل إلى وظيفة قاض بمديرية أسوان في (ذى الحجة ١٣٢٢هـ / فبراير ١٩٠٥م) وظل بها إلى عام (١٣٢٤هـ / ١٩٠٦م) حيث نقل قاضياً بمديرية المنصورة رئيساً لمحكمة بنى سويف الكلية الشرعية، ثم عين عضواً بمحكمة مصر العليا،^(١٨٣) وفي (شوال ١٣٣٣هـ / أغسطس ١٩١٥م)، عين مدير عام للجامع الأزهر وللمعاهد الدينية، كما حاز على كسوة التشريف من الدرجة العلمية الأولى من نفس العام،^(١٨٤) وشغل وظيفة وكيل الجامع الأزهر مع وظيفته سالفة الذكر، ونال عضوية هيئة كبار العلماء بموجب الإرادة السنوية الصادرة في (٢١ ذى القعدة ١٣٣٦هـ / ٦ أغسطس ١٩٢٠م)^(١٨٥).

كما تم تعيينه شيخاً للسادة الأحناف ومفتياً للديار المصرية في (غرة جمادى الأولى ١٣٣٩هـ / ١١ يناير ١٩٢١م)^(١٨٦) وظل في منصبه هذا حتى (١٢ شعبان ١٣٤٦هـ / ٤ فبراير ١٩٢٨م)، وما لبث أن توفي عام (١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م)^(١٨٧)، وما يجدر ذكره في هذا المقام أنه نال نيشان النيل من الطبقة الثالثة في عام (١٣٣٤هـ / ١٩١٥م)^(١٨٨).

٣- سيد على المرصفي: (.....-١٣٤٩هـ /-١٩٣١م)

ولد الشيخ سيد على المرصفي بدرب الركراكي بشارع باب البحر بالقاهرة، ونشأ به وتعلم في كتاب والده القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وسجل اسمه في أحد أروقة الجامع الأزهر بعد امتحان اجتازه بنجاح في القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم،^(١٨٩) نال شهادة العالمية من الدرجة الأولى في (١٩ شعبان ١٣١٠هـ / ٨ مارس ١٨٩٣م)^(١٩٠).

وأول عمل تولاه هو تدريسه اللغة العربية بمدرسة عباس باشا الابتدائية ببولاق، ثم اشتغل بالتدريس في الأزهر،^(١٩١) وفي عام (١٣٣٢هـ/١٩١٣م) عين مصححاً بدار الكتب المصرية،^(١٩٢) وفي (٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/٦ أكتوبر ١٩٢٤م) تم اختيار الشيخ سيد علي المرصفي عضواً بمجنة كبار العلماء، وظل يمارس عمله بالهيئة إلى أن توفي في (٢٢ رمضان ١٣٤٩هـ/١٠ فبراير ١٩٣١م)^(١٩٣)، بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: "أسرار الحماسة، رغبة الأمل من كتاب الكامل، تحفة العصر الجديد في الفقه والتوحيد"^(١٩٤).

أما عن مواقفه السياسية فقد تجلت بوضوح في الثورة العراقية حينما انتظم في صفوف المجاهدين والثائرين من شباب الأزهر في الثلاثينات من عمره - مؤازراً للزعيم أحمد عرابي، وقد تم اعتقال الشيخ سيد المرصفي فيمن اعتقلوا بعد فشل الثورة العراقية^(١٩٥).

٤- عبد الحكم عطا النواوي: (١٢٨٣-١٣٥١هـ/١٨٦٥-

١٩٣٣م)

ولد الشيخ عبد الحكم عطا في عام (١٢٨٣هـ/١٨٦٥م) في نواي ملوى - المنيا) في أسرة كريمة، وفي عام (١٢٩٧هـ/١٨٧٩م) أرسله والده إلى الأزهر، فآخذ عن العلماء الأعلام وبدأ نجمه يتألق بين طلاب العلم في الأزهر^(١٩٦).

نال شهادة العالمية عام (١٣١٣هـ/١٨٩٥م) وعين مدرساً بجامع الأزهر، ونال كسوة التشریف العلمية من الدرجة الثالثة عام (١٣٢٤هـ/١٩٠٦م)، وعين شيخاً للقسم الثانوي بالجامع الأزهر في (١٦ ربيع الأول ١٣٣٩هـ/٢٨ نوفمبر ١٩٢٠م)، ونال كسوة التشریف العلمية من الدرجة الثانية عام (١٣٤٠هـ/١٩٢١م)^(١٩٧) كما ولى مشيخة القسم العالي وجمع بينه وبين مشيخة القسم الثانوي في بعض الأوقات، وفي عام (١٣٤٧هـ/١٩٢٨م) عين شيخاً لمعهد أسبوط وظل به سنة ثم نقل إلى معهد الرقازيق عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م)، وقد أحيل إلى

المعاش بعد حين، ^(١٩٨) نال عضوية هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي الصادر في (٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ ٣ أغسطس ١٩٣٠م) وكان مالكي المذهب ^(١٩٩) وظل يعمل كعضو بارز في هيئة كبار العلماء حتى توفي في (٥ ذى الحجة ١٣٥١هـ/ أول إبريل ١٩٣٣م) ^(٢٠٠).

٥- محمد نجيت المطيعي (١٢٧١-١٣٥٤هـ/ ١٨٥٤-١٩٣٥م)

ولد الشيخ محمد نجيت المطيعي في بلدة المطيعة بمديرية أسوط في (١٠ المحرم ١٢٧١هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٥٤م) ونشأ نشأة دينية حبت إليه حفظ القرآن الكريم، وتعلم القراءة والكتابة ثم انتقل إلى القاهرة طالباً بالأزهر الشريف. ^(٢٠١) عام (١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م) ^(٢٠٢)، نال شهادة العالمية من الدرجة الأولى في (١٧ ربيع الأول ١٢٩٤هـ/ أول إبريل ١٨٧٧م) ^(٢٠٣) وعين مدرساً بالأزهر حتى عام (١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م) وفيها تولى قضاء مديرية القليوبية، ثم المنيا، ثم بورسعيد، ثم السويس، ثم الفيوم، ثم أسوط، ثم تولى تفتيش نظارة الحقانية ثم قضاء الإسكندرية ثم تولى رئاسة المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى ثم عضواً بالمحكمة العليا. ^(٢٠٤) وما زال يترقى في المناصب حتى عين مفتياً للحقانية في عام (١٣٣١هـ/ ١٩١٢م) ^(٢٠٥) وختم هذا العمل القضائي بتعيينه مفتياً للديار المصرية عام (١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م). ^(٢٠٦) وفي هذه الأثناء نال كسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) ^(٢٠٧) ونال عضوية هيئة كبار العلماء منذ إنشائها عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) ^(٢٠٨) بموجب الإرادة السنية الصادرة بتاريخ (٦ ذى القعدة ١٣٢٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٩١١م) وفي عام (١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م) نال نيشان النيل من الطبقة الثانية. ^(٢٠٩) وقد ظل الشيخ محمد نجيت يشغل منصب مفتي الديار المصرية حتى عام (١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م) حيث أحيل إلى المعاش، ^(٢١٠) وظل عضواً

هيئة كبار العلماء يمارس نشاطه العلمي بها على أكمل وجه حتى توفي في (٢٠ رجب ١٣٥٤هـ/ ٨ أكتوبر ١٩٣٥م) ^(٢١١).

أما عن أهم أثاره العلمية: إرشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة، أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدع من الأحكام، حسن البيان في دفع ما ورد من الشبه على القرآن، الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع القرآن، القول المفيد في علم التوحيد، الأجوبة المصرية على الأسئلة الفرنسية، البدر الساطع على جمع الجوامع في أصول الفقه، حقيقة الإسلام وأصول الحكم، المرفقات اليمانية في وقف الذرية، إرشاد العباد في الوقف على الأولاد، القول الجامع في الطلاق، الكلمات الطيبات في الإسراء والمعراج، دفع الإغلاق عن مشروع الزواج والطلاق، ^(٢١٢) أما أثره الأهم فهو ما سجله من فتاوى فقهية جمعت وزارة الأوقاف بعضها في المجلدات الأولى من سلسلة الفتاوى الإسلامية ونشرت المجلات الإسلامية بعضاً منها وتفرق بعض ثالث لدى من أرسلت إليهم الفتوى في رسائل خاصة ^(٢١٣).

٦- محمد حسنين مخلوف: (١٢٧٧-١٣٥٥هـ/ ١٨٦٠-١٩٣٦م)

ولد الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي ببني عدى مركز منفوط مديرية أسيوط عام (١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م) في بيئة علم وصلاح، حفظ القرآن الكريم و تلقى علومه بالأزهر ^(٢١٤) كان مالكي المذهب، حصل على شهادة العالمية من الدرجة الأولى عام (١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م) كما حصل على كسوة التشريف العلمية من الدرجة الثانية عام (١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) ^(٢١٥) وبعد تخرجه مباشرة عمل مدرساً بالجامع الأزهر، واختير أميناً لمكتبة الأزهر عند تأسيسها فجمع شتات الكتب ووضع أسس فهارسها، ولم يترك التدريس بالأزهر، ثم عين مفتش أول للأزهر والمعاهد الدينية، ثم عضواً بمجلس إدارة الأزهر مع الشيخ محمد عبده، ثم شيخاً للجامع الأحمدي بطنطا، ^(٢١٦) وفي (٩ شوال ١٣٣١هـ/ ١١ سبتمبر ١٩١٣م) صدرت

الإرادة السنية بتعيينه في وظيفة مدير عام للمعاهد الدينية، ثم أضيفت إليه وظيفة وكيل مشيخة الجامع الأزهر في (ربيع الأول ١٣٣٢هـ / يناير ١٩١٤م).^(٢١٧)

نال عضوية هيئة كبار العلماء بموجب الإرادة السنية الصادرة بتاريخ (٦ ذى القعدة ١٣٢٩هـ / ٢٨ أكتوبر ١٩١١م) كما أنعم عليه بكسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى^(٢١٨) اشتهر باحترام الحكام ورجال الدولة وزعماء الأمة، منح النيشان المجيدى ثم العثماني، توفي عام (١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: "حكم ترجمة القرآن عنوان البيان في علوم التبيان، رسالة في مبادئ الفنون، القول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين، رسالة في حكم زكاة الأوراق المالية"^(٢١٩).

٧- محمود الدينارى: (١٢٩٣-١٣٥٥هـ / ١٨٧٦-١٩٣٦م)

ولد الشيخ محمود الدينارى في إحدى قرى بنى سويف عام (١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م) وبين ربوعها نشأ وحفظ القرآن الكريم، ومكث سنة في طنطا يجود حفظه وقراءته، وفي عام (١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م) ألتحق بالأزهر الشريف وظل ينهل العلم من أعذب مناهله حتى عام (١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م) وفيها نال العالمية من الدرجة الأولى، وفي هذه السنة عين مدرساً في الأزهر ثم اختير مدرساً بمعهد الإسكندرية، واستمر به إلى عام (١٣٢٩هـ / ١٩١١م) ثم نقل مراقباً للقسم النظامى الجديد بالأزهر، وفي عام (١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م) عين شيخاً للقسم الأولى فعضواً في مجلس إدارة الأزهر ثم أضيفت إليه مشيخة القسم المؤقت، وفي عام (١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م) عين شيخاً للقسم العالى،^(٢٢٠) وتم تعيينه مفتشاً بالأزهر والمعاهد الأخرى عام (١٣٤٧هـ / ١٩٢٨م)^(٢٢١)، وفي (رجب ١٣٤٨هـ / ديسمبر ١٩٢٩م) صدرت الأوامر الملكية بتعيينه شيخاً لمعهد أسوط^(٢٢٢).

وفي (٢٥ محرم ١٣٥٠هـ / ١٢ يونية ١٩٣١م) صدرت الأوامر الملكية بتعيينه شيخاً لمعهد طنطا^(٢٢٣) ونال عضوية هيئة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي رقم (٤٣ لسنة ١٩٣١) الصادر بتاريخ (٢٨ صفر ١٣٥٣هـ / ١٠ يونية ١٩٣٤م)^(٢٢٤) عن الرسالة المقدمة منه بعنوان "علم التوحيد"،^(٢٢٥) وظل يمارس نشاطه داخل جماعة كبار العلماء حتى توفي في (٢٧ رمضان ١٣٥٥هـ / ديسمبر ١٩٣٦م) بمدينة طنطا ثم نقل جثمانه إلى القاهرة^(٢٢٦).

٨ - حسين والى: (١٢٨٥ - ١٣٥٤هـ / ١٨٦٨ - ١٩٣٦م)

هو الشيخ حسين والى بن إبراهيم والى، ولد في بلدة ميت أبو على "من أعمال مركز الزقازيق في مديرية الشرقية في (رجب ١٢٨٥هـ / نوفمبر ١٨٦٨م)، تعلم في مكتب القرية وحفظ القرآن الكريم، ولما بلغ التاسعة من عمره استصحبه والده إلى القاهرة، وهناك أدخل مدرسة ابتدائية أتم بها دراسته ثم التحق بالأزهر وهو في الثالثة عشرة من عمره، فتلقى العلوم على أساتذته بمجد و مثابة حتى نال شهادة العالمية،^(٢٢٨) في عام (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)، وأذن له بالتدريس في الأزهر عام (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م)، ثم ندب للتدريس في مدرسة القضاء الشرعي عام (١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م)، ثم عين مفتشاً في الأزهر والمعاهد الدينية عام (١٣٢٩هـ / ١٩١١م)، ثم وكيلاً لمعهد طنطا عام (١٣٣٣هـ / ١٩١٤م)، ثم سكرتيراً عاماً للمجلس الأعلى للأزهر عام (١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م)، وبقي في هذا المنصب إلى أن ألغى في (جمادى الآخرة ١٣٤٥هـ / ديسمبر ١٩٢٦م)، وفي (٧ ربيع الأول ١٣٤٣هـ / ٦ أكتوبر ١٩٢٤م) نال عضوية هيئة كبار العلماء،^(٢٢٩) عن الرسالة المقدمة منه بعنوان "فنون التوحيد وأدب البحث والمناظرة وفن الإملاء"^(٢٣٠).

ثم اختير بعد ذلك عضواً في مجلس الشيوخ فمثل الأزهر أكرم تمثيل، ودوى صوته الديني في جنبات المجلس، حيث قاوم التنصير وحض على العناية بالقرآن الكريم في المدارس الالزامية، ووقف اللغة العربية موقف المدافع الغيور، فكان يثور حين يجد

خطاً في الأداء منيهاً صاحبه إلى الصواب مهما علا شأنه، وعندما أنشئ مجمع فؤاد الأول للغة العربية في (رمضان ١٣٥١هـ/ديسمبر ١٩٣٢م) كان أحد عشرين عضواً وقع الاختيار عليهم للقيام برسالة المجمع.^(٢٣١) وهناك برهن على أنه جدير بهذا الاختيار؛ إذ قد أبدى جلدأ في تحمل أعباء البحث والتنقيب، وكب على أمهات الكتب يستخرج منها كنوزها المطوية وقدم للمجمع ثمرات جهوده المضنية فكان موضع إعجاب الجميع،^(٢٣٢) وقد شهد له بالفضل والتمكن في اللغة جميع علمائها الذين عرفوا فيه الدقة وغزارة العلم وسعة الاطلاع.^(٢٣٣) وظل الشيخ حسين وإلى يواصل عمله داخل الأزهر - وعلى الاخص في هيئة كبار العلماء - بجهد ومثابرة حتى توفى في (٥ ذى الحجة ١٣٤٥هـ/٢٨ فبراير ١٩٣٦م)^(٢٣٤) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: أدب البحث والمناظرة، الاشتقاق، رسالة التوحيد، رسائل الأملاء^(٢٣٥).

٩- محمد شاکر: (١٢٨٢-١٣٥٨هـ/١٨٦٦-١٩٣٩م)

هو الشيخ محمد شاکر بن أحمد بن عبد القادر، من أسرة أبي علياء من أشرف الصعيد، ولد بمدينة جرجا بمديرية سوهاج في (شوال ١٢٨٢هـ/مارس ١٨٦٦م) وعندما شب تلقى مبادئ التعليم وحفظ القرآن الكريم على علماء بلده في مدينة جرجا، ثم رحل إلى القاهرة لينتظم بالأزهر الشريف، وهناك تلقى العلوم الإسلامية عن كبار الشيوخ وأفاضل العلماء فيه.^(٢٣٦) ولقد عرف بالنجابة والنبوغ منذ التحاقه بالأزهر الشريف؛ فقدرة أساتذته وأجله زملاؤه، ولمح تلك المواهب فيه كل من اتصل به من الكبراء والرؤساء حتى تعجلوا له المناصب أو تعجلوه إليها، فتقلد منها العظيم والخطير وهو لما يزل طالباً لم يتم تخرجه بعد، فاختره أستاذه الشيخ محمد العباسي المهدي - مفتي الديار المصرية في ذلك الحين - في (١٥ رجب ١٣٠٧هـ/٤ مارس ١٨٩٠م) لينوب عنه في الاشراف على رجال القضاء الشرعي ومناقشة

أحكامهم - وكان هذا من شأن المفتي إذ ذاك، فأظهر في هذا العمل من الكفاية وسعة العلم ما زاد الرؤساء تقديراً لمواهبه فعينوه نائباً لحكمة القليوبية الشرعية في (٧ شعبان ١٣١١ هـ / ١٣ فبراير ١٨٩٤ م) ^(٢٣٧).

ثم اختير لقضاء السودان ولكنه أبى أن يتقلد هذا المنصب قبل أن يتقدم لشهادة العالمية، فنال شهادة العالمية ^(٢٣٨) من الدرجة الثانية في (٢٥ الحزيران ١٣١٧ هـ / ٥ يونية ١٨٩٩ م). ^(٢٣٩) وما لبث أن تولى منصبه الجديد كقاضى لقضاة السودان في (١٠ اذى القعدة ١٣١٧ هـ / ١١ مارس ١٩٠٠ م) وظل بها أربعة أعوام ^(٢٤٠) وحين عاد إلى القاهرة تم تعيينه شيخاً لمعهد الإسكندرية الدينى بعد إنشائه مباشرة في (١٠ صفر ١٣٢٢ هـ / ٢٦ إبريل ١٩٠٤ م) ^(٢٤١).

نال كسوة التشريف العلمية من الدرجة الثانية عام (١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م) ^(٢٤٢)، ومن الدرجة الأولى عام (١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م) ^(٢٤٣)، وفي أواخر عام (١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦ م) ندب للقيام بأعباء مشيخة الجامع الأزهر نيابة عن الشيخ عبد الرحمن الشربى لمرض أصابه، فجمع بين ذلك وبين مشيخة المعهد السكندرى حتى يوم (٩ ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ / ٢٩ إبريل ١٩٠٩ م)، حيث صدر أمر بتعيينه وكيلاً للجامع الأزهر ^(٢٤٤).

نال عضوية هيئة كبار العلماء منذ إنشائها عام (١٣٢٩ هـ / ١٩١١ م) ^(٢٤٥) بموجب الإرادة السنية الصادرة بتاريخ (١٥ اذى القعدة ١٣٢٩ هـ / ٦ نوفمبر ١٩١١ م)، وعندما أنشئت الجمعية التشريعية عام (١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م) عين عضواً فيها ^(٢٤٦) ومنذ عام (١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م) اعتزل الدنيا بسبب ما ألم به من مرض أقعده في منزله فلزم الفراش إلى أن توفى. ^(٢٤٧) في (١١ جمادى الأولى ١٣٥٨ هـ / ٢٩ يونية ١٩٣٩ م). ^(٢٤٨) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: " القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم، الدروس الأولية في العقائد الدينية، الايضاح

في المنطق^(٢٤٩) هذا بخلاف العديد من المقالات في السياسة والعلم والاجتماع والقانون^(٢٥٠).

١٠- يوسف الدجوى (١٢٨٧-١٣٦٥هـ/١٨٦٩-١٩٤٦م)

ولد الشيخ يوسف الدجوى في قرية دجوة التابعة لمركز القليوبية في عام (١٢٨٧هـ/١٨٦٩م)، دخل الأزهر الشريف عام (١٣٠١هـ/١٨٨٣م) ونال شهادة العالمية في (٢٤ صفر ١٣١٨هـ/٢٣ يونية ١٩٠٠م)، كان مالكي المذهب كفيف البصر، عمل مدرساً بالأزهر ثم أصبح شيخ زاوية العميان^(٢٥١) كما نال عضوية هيئة كبار العلماء بموجب الإرادة السنية الصادرة بتاريخ (٢١ ذى القعدة ١٣٣٦هـ/٦ أغسطس ١٩٢٠م)، كما أنعم عليه أيضاً بكسوة التشريف العلمية من الدرجة الأولى^(٢٥٢) ولما أسست المشيخة الأزهرية مجلة ثقافية تتحدث باسم الأزهر باسم مجلة نور الإسلام - الأزهر فيما بعد - عام (١٣٤٩هـ/١٩٣٠م) كان أول من وقع اختيارها عليه ليحررها الشيخ الدجوى: فكتب فيها البحوث الممتعة في الدين والتفسير والحكمة، وبقي على موافاتها ببحوثه إلى عهده الأخير^(٢٥٣).

وقد ظل الشيخ يوسف الدجوى عضواً في جماعة كبار العلماء يواصل نشاطه العلمي بها إلى أن توفي في (٤ صفر ١٣٦٥هـ/٦ يناير ١٩٤٦م)^(٢٥٤) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: خلاصة علم الوضع، تنبيه المؤمنين لخاسن الدين، سبيل السعادة في فلسفة الأخلاق الدينية وأسرار الشريعة الإسلامية، الجواب المنيف في الرد على مدعى التحريف في الكتاب الشريف، ورسائل السلام ورسائل الإسلام، والرد على كتاب الإسلام وأصول الحكم، ومن مؤلفاته النادرة رسالة في تفسير قوله تعالى ﴿لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾^(٢٥٥).

١١- حسنين محمد مخلوف: (١٣٠٧-١٣٨٠هـ/١٨٩٠-١٩٦٠م)

(١٩٦٠م)

ولد الشيخ حسنين مخلوف في (١٩ رمضان ١٣٠٧هـ/٩ مايو ١٨٩٠م) في "باب الفتوح" بالقاهرة، حفظ القرآن الكريم كله بالأزهر الشريف، والتحق به طالباً في الحادية عشرة من عمره فلتقى العلم على كبار شيوخه الذين كان منهم بالطبع والده الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي،^(٢٥٦) ولما أتم دراسة العلوم الأزهرية التحق بالقسم العالي بمدرسة القضاء الشرعي، ودرس فيها العلوم الشرعية ومختلف العلوم الحديثة كالحساب والجبر والهندسة والطبيعة، وبعد أن أتم مدة الدراسة فيها وهي أربع سنوات في القسم العالي منها تقدم للامتحان لنيل شهادة العالمية^(٢٥٧) وحصل عليها في (شعبان ١٣٣٢هـ/يونية ١٩١٤م) ولم يكن قد تجاوز الرابعة والعشرين من العمر، وتطوع للتدريس بالأزهر عامين، ثم عين قاضياً بالمحاكم الشرعية في (شعبان ١٣٣٤هـ/يونية ١٩١٦م) وتدرج في مناصب القضاء فعين رئيساً لمحكمة الإسكندرية الشرعية عام (١٣٦٠هـ/١٩٤١م)، ثم رئيساً لتفتيش القضاء الشرعي بوزارة العدل، واشترك في اعداد مشروعات إصلاحية لبعض القوانين، مثل: قانون المحاكم الشرعية، وقانون المجالس الحسبية، وقانون الطوائف المالية، وانتدب للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي لمدة ثلاث سنوات حتى صدر مرسوم ملكي في (ذى القعدة ١٣٦٣هـ/أكتوبر ١٩٤٤م) بتعيينه نائباً لرئيس المحكمة العليا الشرعية، كما صدر مرسوم ملكي آخر بتعيينه مفتياً للديار المصرية عندما خلا المنصب بانتهاء مدة الشيخ عبد المجيد سليم، وكان هذا المرسوم في (٣ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/٥ يناير ١٩٤٦م) وظل بهذا المنصب حتى (٢٠ رجب ١٣٦٩هـ/٧ مايو ١٩٥٠م) تاريخ انتهاء مدته القانونية ثم عين مرة أخرى مفتياً للديار المصرية في (رجب ١٣٧١هـ/مارس ١٩٥٢م) حتى (٢٣ ربيع الآخر ١٣٧٤هـ/١٩ ديسمبر ١٩٥٤م)^(٢٥٨).

نال عضوية جماعة كبار العلماء بموجب الأمر الملكي الصادر في (٢٩ المحرم ١٣٦٩هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩م)^(٢٥٩)، وظل يمارس عمله في الجماعة حتى توفي في (١٨ شوال ١٣٨٠هـ/ ١٥ إبريل ١٩٦٠م) بعد أن ترك العديد من المؤلفات، منها: "كلمات القرآن، صفوة البيان لمعاني القرآن، رسالة التفسير والمفسرين، رسالة في فضل تلاوة القرآن، رسالة في تفسير سورة القدر، أدعية من وحي القرآن الكريم والسنة النبوية، إلى جانب ذلك مجموعة الفتاوى وهي أبرز أعماله كلها"^(٢٦٠).

مما سبق يتضح أن عضوية هيئة (جماعة) كبار العلماء لم تقتصر على مصر وحدها بل شملت العالم الإسلامي كله، ومن ذلك: " الشيخ محمد الخضر حسين التونسي الأصل، كما أن نشاطهم لم ينحصر داخل الجامع الأزهر فقط بل كان لهم دور فعال ومؤثر في المجتمع المصري ؛ لما قاموا به في مجال الدعوة والإرشاد إلى الدين الإسلامي الصحيح، ولما تميزوا به من أسلوب جذاب ومتميز في أحاديثهم المختلفة مما كان له أثر طيب في نفوس العامة، هذا بخلاف مشاركتهم في المجالات السياسية المختلفة، ومنهم من ظهر نبوغه قبل حصوله على شهادة العالمية وتقلد المناصب الإدارية المهمة المختلفة، ومن ذلك الشيخ محمد شاكر.

هوامش الفصل الخامس:

- ١- سورة الأحزاب: الآية رقم ٢٣.
- ٢- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج١، ص ٢٩١.
- ٣- محمد عبد الممن خفاجي: المرجع السابق، ج٢، ص ٣٦٩، عبد الممن خطاب: المرجع السابق، ص ٣٠.
- ٤- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، ج١، مادة ١٧٦، بتاريخ ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، ص ٧؛ نفسه: قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١، بتاريخ ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م، ص ٢.
- ٥- رواق الأقباطية: وهى المدرسة الأقباطية، وقد اتخذت لمكتبة الأزهر، ولذلك نقل طلابها إلى الرواق العباسي. (انظر: سعد ماهر، المرجع السابق، ص ٧٤).
- ٦- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج١، ص ٢٩٢.

- ٧- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٦٩؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٠.
- ٨- سجلات الجامع الأزهر: قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١، بتاريخ ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ص ٢.
- ٩- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٧٠؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٠.
- ١٠- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣-٥؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٦، ١٧.
- ١١- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٧٣؛ محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٠؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٢.
- ١٢- سجلات الجامع الأزهر: قيد أسماء العلماء والمدرسين والموظفين، سجل ١، بتاريخ ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص ٢٢، ٢٤؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، حضرات العلماء الحائزين لكسوة التشريف من الدرجة الأولى العلمية، بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٣٨هـ/١٥ إبريل ١٩٢٠م.
- ١٣- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٦؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٣، ص ١٧.
- ١٤- الإرادة السنية الصادرة لرئاسة مجلس النظار: الوقائع المصرية، جـ ٤، العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٣٢٩هـ/٦ نوفمبر ١٩١١م، ص ١٩٦٧.
- ١٥- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ إمتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٧٦، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ٨؛ نفسه: قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١، بتاريخ ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ص ٢.
- ١٦- سجلات الجامع الأزهر: وارد الاقسام الأولى والثانوى، سجل ١، جـ ١، مادة ٦٨، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٣٣٥هـ/١٧ أكتوبر ١٩١٧م، ص ٢٣-٢٥.
- ١٧- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٧٦، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ٨؛ نفسه: قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ١، بتاريخ ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ص ٢.
- ١٨- خير الدين الزركلى: المرجع السابق، جـ ٦، ص ٣٣٠.
- ١٩- جواد رياض ومنصور مندور: المرجع السابق، ص ٨١، ٨٢؛ محمد عمارة: الشيخ المراغى والإصلاح الدينى فى القرن العشرين، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ٣، ٤.
- ٢٠- محمد عزت الطهطاوى: الأستاذ الإمام الشيخ محمد مصطفى المراغى، مجلة الأزهر، السنة ٦٦، جـ ٥، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ جمادى الأولى ١٤١٤هـ/نوفمبر ١٩٩٣م، ص ٧١٦.
- ٢١- محمد كامل الفقى: الأزهر وأثره فى النهضة الأدبية الحديثة، ط ٢، مكتبة فمضة مصر بالقاهرة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م، ص ٢١٨، ٢١٩.
- ٢٢- عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ١٧٨.

- ٢٣- أحمد عمر هاشم: الإمام المراغى وجهوده في الدعوة، مجلة الأزهر، السنة ٨٠، جـ ٧، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ رجب ١٤٢٨هـ/يوليو أغسطس ٢٠٠٧م، ص ب.
- ٢٤- محمد الصيرفي: قبس أهر من تاريخ المصلح الأكبر، مجلة هدى الإسلام، السنة الأولى، العدد ٢٧، القاهرة، بتاريخ ١٠ صفر ١٣٥٤هـ/١٣ مايو ١٩٣٥م، ص ٤؛ محمد كامل الفقى: المرجع السابق، ص ٢١٩.
- ٢٥- أبشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٢٣؛ محمد عمارة: الشيخ المراغى، ص ٨.
- ٢٦- محمد عمارة: الشيخ المراغى، ص ٩، ٨.
- ٢٧- جواد رياض ومنصور مندور: المرجع السابق، ص ٨٣.
- ٢٨- محمد عمارة: الشيخ المراغى، ص ١١، ١٠.
- ٢٩- محمد عزت الطهطاوى: المرجع السابق، ص ٧١٧.
- ٣٠- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٢٦؛ محمد عمارة: الشيخ المراغى، ص ١٢.
- ٣١- عبد الجواد سليمان: الشيخ محمد مصطفى المراغى، مجلة الرسالة، المجلد ١٨، جـ ٢، العدد ٨٨٨، القاهرة، بتاريخ ٢٤ رمضان ١٣٦٩هـ/١٠ يوليو ١٩٥٠م، ص ٧٦٥؛ مجاهد توفيق الجندى: صفحات مطوية من تاريخ الامام الشيخ محمد مصطفى المراغى، مجلة الأزهر، السنة ٨٠، جـ ٧، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ رجب ١٤٢٨هـ/يوليو- أغسطس ٢٠٠٧م، ص غ.
- ٣٢- جواد رياض ومنصور مندور: المرجع السابق، ص ٨٤.
- ٣٣- سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٨٠، جـ ١، مادة ٥٨٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٢٣؛ نفسه: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ١، جـ ١، مادة ٢٣٠، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/٢١ أكتوبر ١٩٢٤م، ص ٥٠.
- ٣٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٣٩، ملف ٥، أمر ملكى رقم ٢٧ سنة ١٩٢٨، بتعيين شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٣٤٦هـ/٢٢ مايو ١٩٢٨م.
- ٣٥- شيخ الأزهر يزور الجامع الأزهر ويخطب فيه: جريدة الأهرام، السنة ٥٤، العدد ١٥٦٥٣، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٣٤٧هـ/٢٨ أغسطس ١٩٢٨م، ص ٤.
- ٣٦- سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٣٢١.
- ٣٧- لمعرفة النص الكامل لهذه المذكرة. (انظر: إصلاح الأزهر مذكرة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر، مجلة العصور، السنة الثانية، المجلد ٣، العدد ١٣، بتاريخ ربيع الآخر ١٣٤٧هـ/سبتمبر ١٩٢٨م، ص ٥٩-٧٢).
- ٣٨- جواد رياض ومنصور مندور: المرجع السابق، ص ٨٤.
- ٣٩- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٥٠٤.

- ٤٠- محمد عمارة: الشيخ المراغى، ص ٤٠.
- ٤١- محافظ الأزهر الشريف: حفظة ٥٣، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٥، بتعيين شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٤ المحرم ١٣٥٤هـ/ ٢٧ إبريل ١٩٣٥م.
- ٤٢- لمزيد من التفاصيل حول وقائع هذا الاحتفال. (انظر: حفلة الأزهر بمشيخة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى: مجلة المنار، المجلد الخامس والثلاثون، ج ٢، القاهرة، بتاريخ ٢٩ ربيع الآخر ١٣٥٤هـ/ ٣٠ يوليو ١٩٣٥م، ص ١٣٦-١٤٤).
- ٤٣- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣، وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٣٦٤؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٣، ٢٤.
- ٤٤- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٢، وزارة الأوقاف وشئون الأزهر: المرجع السابق، ص ٣٥٤؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٣.
- ٤٥- محمد عمارة: الشيخ المراغى، ص ٣٥.
- ٤٦- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٠١، ٥٠٢.
- ٤٧- ترجمة معاني القرآن نص قرار مجلس الوزراء: جريدة الأهرام، السنة ٦٢، العدد ١٨٤٤٤، بتاريخ ٢٧ المحرم ١٣٥٥هـ/ ١٩ إبريل ١٩٣٦م، ص ٨. * وما يجدر ذكره أنه قد بدأت لجنة في عهد المراغى في ترجمة معاني القرآن ثم توقفت عن العمل ولم تنجز شيئاً من مهمتها، ولما تولى المشيخة إبراهيم هروش فكر في طبع رسائل إسلامية للتعريف بالإسلام بشيء اللغات، ومع ذلك لم ينتجز شيء من هذا العمل، وفي عام (١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م) كتب طه حسين يطالب بترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الحية وأجابته مشيخة الأزهر على تساؤله بأن المشيخة تفكر في وضع وطبع رسائل إسلامية تكتب بشئى اللغات العالمية الحية (انظر: محمد عبد المنعم خفاجى، المرجع السابق، ج ٣، ص ٨٥).
- ٤٨- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٥؛ محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٠٦؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٩.
- ٤٩- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣، ٢٢؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٧.
- ٥٠- صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر: مجلة الهادى، السنة الحادية والعشرون، العدد ٢٣، القاهرة، بتاريخ ١٥ رمضان ١٣٤٦هـ/ ٢٣ أغسطس ١٩٤٥م، ص ٣.
- ٥١- محمد عزت الطهطاوى: المرجع السابق، ص ٧٢٢.
- ٥٢- بحث في لبس التاج: مجلة نور الإسلام، السنة الثالثة، العدد الثانى عشر، مطبعة الاستقامة، القاهرة، بتاريخ ١٣ شعبان ١٣٥٦هـ/ ١٨ أكتوبر ١٩٣٧م، ص ٣، ٢.

- ٥٣- الشيخ الطواهرى: جريدة الأهرام، السنة ٧٠، العدد ٢١٣٣٣، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى ١٣٦٣هـ/ ١٤ مايو ١٩٤٤م، ص ٦.
- ٥٤- محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٥٩، سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٤٢٠.
- ٥٥- عثمان أمين: الشيخ الطواهرى فى مناسبة الذكرى الخامسة لوفاته، جريدة الأهرام، السنة ٧٥، العدد ٢٢٨٨٢٠٠، بتاريخ ١٠ رجب ١٣٦٨هـ/ ١٣ مايو ١٩٤٩م، ص ٣.
- ٥٦- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٣، ٥٤.
- ٥٧- نفسه: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٣، ٥٤؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٤.
- ٥٨- عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٥؛ محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٧٧.
- ٥٩- أحمد محمد عوف: المرجع السابق، ص ١٢٨.
- ٦٠- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٥٩، ٢٦٠.
- ٦١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٣، ملف ٦، أمر ملكى رقم ٦٨ لسنة ١٩٢٩ بتعيين شيخ الجامع الأزهر، بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٣٤٨هـ/ ١٠ أكتوبر ١٩٢٩م.
- ٦٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٧، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ١٠، بتاريخ ١٣ اغرم ١٣٥٠هـ/ ٣١ مايو ١٩٣١م، ص ٢.
- ٦٣- حديث لفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر: مجلة نور الإسلام، المجلد ١، العدد الخامس، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ جمادى الأولى ١٣٤٩هـ/ سبتمبر ١٩٣٠م، ص ٣٤٣، ٣٤٢.
- ٦٤- محمد الأحمدى الطواهرى: بيان فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر بشأن حوادث طرابلس الغرب وبرقه، مجلة نور الإسلام، المجلد ٢، العدد الأول، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ اغرم ١٣٥٠هـ/ مايو ١٩٣١م، ص ٥٨.
- ٦٥- شيخ الجامع الأزهر محمد الأحمدى الطواهرى: احتجاج صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر على اضطهاد المسلمين فى روسيا، مجلة نور الإسلام، المجلد ٢، ج ١٠، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شوال ١٣٥٠هـ/ فبراير ١٩٣٢م، ص ٧٣٥.
- ٦٦- محمد رجب البيومى: الامام الأكبر الشيخ محمد الأحمدى الطواهرى، مجلة الأزهر، السنة ٦٩، ج ٩، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ رمضان ١٤١٧هـ/ يناير ١٩٩٧م، ص ١٣٢١.
- ٦٧- عثمان أمين: المصدر السابق، ص ٣؛ محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٧٨؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.
- ٦٨- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٣، ص ٥٧.
- ٦٩- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٢، ٨٣.
- ٧٠- لمعى المطيعى: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

- ٧١- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ اغرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٥.
- ٧٢- محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ١، ص ١٨٧.
- ٧٣- محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ١، ص ١٨٨، ١٨٧.
- ٧٤- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٨٤؛ أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٦٠.
- ٧٥- محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ١، ص ١٨٨.
- ٧٦- سعاد عبد الرازق: الشيخ مصطفى عبد الرازق، ضمن كتاب الشيخ الأكبر مصطفى عبد الرازق مفكراً وأديباً ومصطلحاً، تقدم: عاطف العراقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٦٧-١٦٩.
- ٧٧- ترجمة الشيخ الجديد: جريدة الأهرام، السنة ٧١، العدد ٢١٨٣٧، بتاريخ ٢٣ اغرم ١٣٦٥هـ/٢٨ ديسمبر ١٩٤٥م، ص ٣.
- ٧٨- لمى المطيعي: المرجع السابق، ص ٢٧٠، ٢٧١.
- ٧٩- أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٦٠.
- ٨٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ١، أمر ملكي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا شيخاً للجامع الأزهر، بتاريخ ٢٢ اغرم ١٣٦٥هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥م؛ انظر ملحق رقم (١٧).
- ٨١- سعاد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ١٧٠.
- ٨٢- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٨٠، ٣٨١؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٧.
- ٨٣- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٥.
- ٨٤- أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، جـ ٤، ص ٥.
- ٨٥- عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ١٩٦.
- ٨٦- سجلات الجامع الأزهر: دفتر وارد الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، سجل ١، مادة ٥٧، بتاريخ ٢٨ اغرم ١٣٥٠هـ/١٥ يونية ١٩٣١م، ص ٧.
- ٨٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥١، ملف ٤، أمر ملكي رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٤ بتعيين ثلاثة علماء ضمن هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/١٠ يونية ١٩٣٤م.
- ٨٨- في هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٤٩، بتاريخ ٢٥ اغرم ١٣٥٣هـ/٩ مايو ١٩٣٤م، ص ٩.
- ٨٩- في هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٨٨٣، بتاريخ ٣٠ صفر ١٣٥٣هـ/١٢ يونية ١٩٣٤م، ص ٨.

٩٠- تعيين وكيل للأزهر: جريدة الأهرام، السنة ٧٠، العدد ٢١٢٣٩، بتاريخ ٢٨ المحرم ١٣٦٣هـ/ ٢٤ يناير ١٩٤٤م، ص ٢.

٩١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٧، ملف ٤، أمر ملكي رقم ٢ لسنة ١٩٤٨ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد مأمون الشناوى شيخاً للجامع الأزهر، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٦٧هـ/ ١٨ يناير ١٩٤٨م، نفسه: محفظة ٦٧، ملف ٦، المجلس الأعلى للأزهر، المحضر رقم ١٨١، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٦٧هـ/ ٢٨ فبراير ١٩٤٨م، ص ١.

٩٢- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٩.

٩٣- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٤؛ حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٦٨.

٩٤- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٩٩؛ محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٤؛ عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ١٩٧؛ حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٦٨.

٩٥- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٨٢؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٤، ص ٨؛ عبد المزز خطاب: المرجع السابق، ص ٣٩.

٩٦- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ١، ص ٢٩٩.

٩٧- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٤، ص ٨.

٩٨- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٠؛ محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ١، ص ٣٠٠؛ محمد عبد الله ماضى وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٣؛ سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٤٢٢؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٤، ص ٨؛ محمد عبد المنعم خفاجى وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ١، ص ١٧٩.

٩٩- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، جـ ٤، ص ١١.

١٠٠- على عبد العظيم: المرجع السابق، جـ ٢، ص ١٠٨؛ عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

١٠١- محمد عبد المنعم خفاجى وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ١، ص ١٧٧.

١٠٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٢، ملف ٣، أمر ملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٩ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم فى هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٥ شعبان ١٣٤٧هـ/ ١٦ يناير ١٩٢٩م.

١٠٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٣، ملف ٦، أمر ملكي رقم ٧١ لسنة ١٩٢٩ بتعيين شيخ السادة الأحناف، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٤هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٩٢٩م.

١٠٤- أشرف فوزى صالح، المرجع السابق، جـ ٤، ص ١١.

- ١٠٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٠، ملف ١، أمر ملكي رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٠ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد شيخاً للجامع الأزهر، بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٣٦٩هـ/١٧ أكتوبر ١٩٥٠م.
- ١٠٦- محمد عبد المنعم خفاجي: صوت ينبعث من الأزهر، مجلة الرسالة، المجلد الأول، السنة التاسعة عشرة، العدد ٩١٨، بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٣٧٠هـ/٥ فبراير ١٩٥١م، ص ١٦١، ١٦٢.
- ١٠٧- محمد عبد المنعم خفاجي: صوت ينبعث من الأزهر، ص ١٦٢، ١٦٣. لحفظه: حسننا
- ١٠٨- نفسة: ص ١٦٣.
- ١٠٩- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٩، ١٢٣.
- ١١٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧١، ملف ٥، أمر ملكي رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المجيد سليم شيخاً للجامع الأزهر، بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٣٧١هـ/٧ فبراير ١٩٥٢م.
- ١١١- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٩.
- ١١٢- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠٧.
- ١١٣- محمد عبد الله ماضي وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٥؛ سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٤٢٣؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠٧؛ أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ١٤؛ محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٨.
- ١١٤- أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ١٤.
- ١١٥- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٢٤.
- ١١٦- نبذة عن حياة الشيخ الجديد شيخ الإسلام: مجلة العالم الإسلامي، السنة الثالثة، العدد ٤، ٣، القاهرة، بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٣٧٠-١٩ اغرم ١٣٧١هـ/١٢ سبتمبر ١٩٥١-١٠ أكتوبر ١٩٥١م، ص ٥.
- ١١٧- سجلات الجامع الأزهر: دفتر وارد الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، سجل ١، مادة ٥٩، بتاريخ ٢٨ اغرم ١٣٥٠هـ/١٥ يونية ١٩٣١م، ص ٨.
- ١١٨- أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ١٨.
- ١١٩- في هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٨٣، بتاريخ ٣٠ صفر ١٣٥٣هـ/١٢ يونية ١٩٣٤م، ص ٨؛ في هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٦٤، بتاريخ ١١ صفر ١٣٥٣هـ/٢٤ مايو ١٩٣٤م، ص ٩.
- ١٢٠- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٢.
- ١٢١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٣، ملف ٧، أمر ملكي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٤ بتعيين شيوخ كليات الجامع الأزهر وبعض المعاهد الدينية، بتاريخ ٢٧ ذة القعدة ١٣٦٢هـ/٢٤ أكتوبر ١٩٤٤م.
- ١٢٢- عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

- ١٢٣- فقيه الإسلام فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ إبراهيم حمروش: جريدة الأهرام، السنة ٨٦، العدد ٢٧٠٠١، بتاريخ ٢٥ جادى الأولى ١٣٨٠هـ/ ١٥ فبراير ١٩٦٠م، ص ٩.
- ١٢٤- محمد عبد النعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٤؛ محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٦؛ عبد المرح خطاب: المرجع السابق، ص ٤١.
- ١٢٥- أحمد عزت الطهطاوى: الأستاذ الإمام محمد الحضر حسين، مجلة الأزهر، السنة ٦٦، ج ٨، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شعبان ١٤١٤هـ/ يناير/ فبراير ١٩٩٤م، ص ١١٨٩، ١١٩٠.
- ١٢٦- محمد عمارة: مسلمون ثوار، ط ٣، دار الشرق، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ٤٩٥، ٤٩٦.
- ١٢٧- نفسة: ص ٤٩٦.
- ١٢٨- أحمد تيمور: حياة شيخ الأزهر الجديد، جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ٢٤٠٥٢، بتاريخ غرة المحرم ١٣٧٢هـ/ ٢١ سبتمبر ١٩٥٢م، ص ٥.
- ١٢٩- نفسة: ص ٥.
- ١٣٠- محمد عمارة: مسلمون ثوار، ص ٤٩٧.
- ١٣١- أحمد العسكري: مجلس الوزراء يعرض مشيخة الأزهر على الشيخ الحضر حسين، جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ٢٤٠٤٩، بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٣٧١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٥٢، ص ١؛ حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر السيد محمد الحضر حسين: مجلة الأزهر، المجلد ٢٤، ج ٢؛ مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة صفر ١٣٧٢هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢م، ص ١٥٠.
- ١٣٢- محمد عمارة: مسلمون ثوار، ص ٤٩٧.
- ١٣٣- أحمد العسكري: المرجع السابق، ص ٩.
- ١٣٤- أحمد العسكري: المرجع السابق، ص ٩؛ حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر السيد محمد الحضر حسين: المرجع السابق، ص ١٥١.
- ١٣٥- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٢؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٠.
- ١٣٦- محمد عزت الطهطاوى: الأستاذ الإمام محمد الحضر حسين، ص ١١٩٣.
- ١٣٧- نفسة، ص ١١٩٢، ١١٩٣.
- ١٣٨- محمد عمارة: مسلمون ثوار، ص ٥٠١.
- ١٣٩- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٦؛ عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ٢١٦.
- ١٤٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٠، ملف ٧، أمر ملكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١م بتعيين خمسة ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٧٠هـ/ ٢٩ إبريل ١٩٥١م.
- ١٤١- حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر السيد محمد الحضر حسين: المرجع السابق، ص ١٥١.

- ١٤٢- شيخ الأزهر الجديد: جريدة الأهرام، السنة ٧٨، العدد ٢٤٠٥٥، بتاريخ ٣ المحرم ١٣٧٢ هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ م، ص ٦.
- ١٤٣- أحمد العسكري: المرجع السابق، ص ١.
- ١٤٤- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٥٧، ١٥٨؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٢.
- ١٤٥- عبد الجليل شلى: المرجع السابق، ص ٥٠٢؛ محمد عزت الطهطاوى: الأستاذ الإمام محمد الحضر حسين، ص ١١٩٦.
- ١٤٦- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٦؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٣.
- ١٤٧- حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٧٠.
- ١٤٨- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٦.
- ١٤٩- مشيخة الأزهر الشريف تعيين صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج: مجلة الأزهر، المجلد ٢٥ ج ٥، مشيخة الأزهر، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٧٣ هـ-يناير ١٩٥٤ م، ص ١؛ أحمد العسكري: شيخ الأزهر الجديد يتحدث إلى الأهرام، جريد الأهرام، السنة ٨٠، العدد ٢٤٥٢١، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٣٧٣ هـ/ ٨ يناير ١٩٥٤ م، ص ٧.
- ١٥٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٠، ملف ٧، أمر ملكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ م بتعيين خمسة ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٣ رجب ١٣٧٠ هـ/ ٢٩ إبريل ١٩٥١ م.
- ١٥١- مشيخة الأزهر الشريف تعيين صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج: المرجع السابق، ص ١.
- ١٥٢- أحمد العسكري، المرجع السابق، ص ٧.
- ١٥٣- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٦٦، ١٦٧.
- ١٥٤- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٧؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٣.
- ١٥٥- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٩.
- ١٥٦- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧٣-١٧٧؛ أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٣٩، ٤٠؛ عبد العزيز غنيم عبد القادر: المرجع السابق، ص ٢٢١؛ محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٨٧، ٣٨٨؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٤؛ محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٨.
- ١٥٧- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٥٧.
- ١٥٨- أشرف فوزى صالح: المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٣.
- ١٥٩- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٨٢.

- ١٦٠- محمد عبد المنعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، ج-١، ص ١٩٣.
- ١٦١- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٣٨٨؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٤.
- ١٦٢- أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، ج-٤، ص ٤٤.
- ١٦٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٥، ملف ٥، مذكرة رقم ١، بشأن التماس الإنعام بكساء الشريفة العلمية على أعضاء جماعة كبار العلماء وشيوخ المعاهد، بتاريخ ٧ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ/ ٨ مايو ١٩٤٤م، ص ٢، ١.
- ١٦٤- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٣٨٩؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٥، ٤٤.
- ١٦٥- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧، ملف ٤، مذكرة ١١، بشأن النظر فيما يعطاه فضيلة الشيخ محمود شلتوت من بدل الجرايه، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٣٧٠هـ/ ٣١ يناير ١٩٥١م.
- ١٦٦- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٣٨٩؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٥، ٤٤.
- ١٦٧- أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، ج-٤، ص ٤٥، ٤٤.
- ١٦٨- على عبد العظيم: المرجع السابق، ج-٢، ص ١٨٥، ١٨٦؛ أشرف فوزي صالح: المرجع السابق، ج-٤، ص ٤٦، ٤٥.
- ١٦٩- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-١، ص ٣٤٥.
- ١٧٠- حماد أحمد حماد الدسوقي: المرجع السابق، ص ٣٧٢.
- ١٧١- محمد عبد الله ماضي وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٢؛ سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٤٢٧؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٣٨٨، ٣٨٧؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٤٥.
- ١٧٢- محمد عبد الله ماضي وآخرون: المرجع السابق، ص ٥١؛ سنية قراعة: المرجع السابق، ص ٤١٤؛ أحمد محمد عوف: المرجع السابق، ص ١٢٥؛ محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٣٦٧؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٢٩، ٢٨؛ عيد الجنود رمضان: وفاة شيخ الإسلام الأسبق فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ حسونة النواوي، مجلة نشرة الأزهر، السنة الأولى، العدد ٣٧، دار المؤيد شارع محمد علي، القاهرة، بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٤٣هـ/ ٢٢ مايو ١٩٢٥م، ص ٣.
- ١٧٣- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٣٦٧؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٢٩.
- ١٧٤- عاصم الدسوقي: المرجع السابق، ص ٢١.
- ١٧٥- محمد الدين الخطيب: الأزهر ماضيه وحاضره والحاجة إلى إصلاحه، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م، ص ٣٩.

- ١٧٦- أحمد تيمور باشا: تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، ط١، دار الأوقاف العريضة، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ٦٢، ٥٩.
- ١٧٧- سجلات الجامع الأزهر: قيد أسماء العلماء والمدرسين والموظفين، سجل ١، بتاريخ ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص ٢٤، ٢٢؛ محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، حضرات العلماء الحائزين لكسوة الشريف من الدرجة الأولى العلمية بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٣٨هـ/١١ إبريل ١٩٢٠م.
- ١٧٨- الإرادة السنية الصادرة لرئاسة مجلس النظار: الوقائع المصرية، ج٤، العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٣٢٩هـ/٦ نوفمبر ١٩١١م، ص ١٩٧٦.
- ١٧٩- عبد الجواد رمضان: المرجع السابق، ص ٣.
- ١٨٠- محمد عبد النعم خفاجي: المرجع السابق، ج٢، ص ٣٦٨؛ عبد المعز خطاب: المرجع السابق، ص ٢٩.
- ١٨١- محمد عبد النعم خفاجي وعلى على صبح: المرجع السابق، ج٣، ص ٥٣٧.
- ١٨٢- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ اغرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٣.
- ١٨٣- محمد كامل الفقي: المرجع السابق، ج٣، ص ٢٦٢، ٢٦٠.
- ١٨٤- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ اغرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٣.
- ١٨٥- سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٦هـ/٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه: صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/١٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٨؛ نفسه وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، ج١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/١٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧.
- ١٨٦- سجلات الجامع الأزهر: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٥، ج٢، مادة ٢٩٥ و ٢٩٧، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/١١ يناير ١٩٢١م، ص ٢١؛ نفسه صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى، سجل ٣، مادة ٢٩٥، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٣٩هـ/١١ يناير ١٩٢١م، ص ٢١؛ نفسه: وارد من الرئاسة والأوقاف والكتبخانة الأزهرية، سجل ٤، ج١، مادة ٨، بتاريخ ٢٤ رجب ١٣٣٩هـ/٣ إبريل ١٩٢١م، ص ٢.
- ١٨٧- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٠، ملف ٤، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٦٧، بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣٤٧هـ/٢٨ أغسطس ١٩٢٨م، ص ٣.
- ١٨٨- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ اغرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٣.

- ١٨٩- أحمد مصطفى حافظ: الشيخ سيد بن علي المرصفي، مجلة الأزهر، السنة ٦٧، ج-٥، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ جمادى الأولى ١٤١٥هـ/أكتوبر ١٩٩٤م، ص ٦١٥، ٦١٦.
- ١٩٠- سجلات الجامع الأزهر: دلتز قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، ج-١، مادة ١٠٢، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ١٣.
- ١٩١- محمد كامل الفقي: المرجع السابق، ج-٣، ص ٣٧، ٣٨.
- ١٩٢- نفسة: ص ٣٨، ٣٩.
- ١٩٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٨، ملف ٤، مذكرة ١٩، بشأن النظر في التماس أرملة المرحوم الشيخ سيد علي المرصفي الذي كان من هيئة كبار العلماء ربط معاش لابنتها الشيخ محمود سيد علي المرصفي المتوفاة بتاريخ ١٠ شوال ١٣٥٠هـ/١٧ فبراير ١٩٣٢م، سجلات الجامع الأزهر: صادر الرئاسة والجهات السائرة وجهات أخرى، سجل ٢٧، ج-٢، مادة ٢٥٧٩، بتاريخ ٢٦ رمضان ١٣٤٩هـ/١٤ فبراير ١٩٣١م، ص ٤٤.
- ١٩٤- أحمد مصطفى حافظ: المرجع السابق، السنة ٦٧، ج-٥، ص ٦١٦.
- ١٩٥- أحمد مصطفى حافظ: الشيخ سيد بن علي المرصفي رائد النهضة الأدبية المعاصرة، مجلة الأزهر، السنة ٦٧، ج-٤، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ ربيع الأول ١٤١٥هـ/سبتمبر ١٩٩٤م، ص ٤٩١، ٤٩٢.
- ١٩٦- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٥٦، ٥٧.
- ١٩٧- سجلات الجامع الأزهر: قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ٣٧، بتاريخ ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ص ٥، ٤.
- ١٩٨- محمد عبد المنعم خفاجي: المرجع السابق، ج-٢، ص ٥٧.
- ١٩٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٥، ملف ٨، أمر ملكي رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بتعيين ثلاثة علماء في هيئة كبار العلماء بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ/٣ أغسطس ١٩٣٠م؛ نفسه، محفظة ٤٦، ملف ٢، مذكره ١٣، بشأن عرض محضر لجنة هيئة كبار العلماء رقم ٢٦ لجلسة يوم الأربعاء ٩ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ/أول أكتوبر ١٩٣٠م على المجلس للإحاطة بما اشتمل عليه من القرارات والتصديق عليها، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ/٢ أكتوبر ١٩٣٠م، ص ١؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر مشيخة الأزهر، سجل ٩٤، ج-١، مادة ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ/٢٢ أكتوبر ١٩٣٠م، ص ٩٣.
- ٢٠٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤٩، ملف ٦، مجلس الأزهر الاعلى، محضر رقم ٢٥، بتاريخ ٢٥ رمضان ١٣٥١هـ/٢٢ يناير ١٩٣٣م، ص ٢؛ سجلات الجامع الأزهر: صادر الادارة العامة للمعاهد العلمية للأزهر الشريف، سجل ٤، مادة ١٨٩، بتاريخ ٢٩ محرم ١٣٥٢هـ/٢٤ مايو ١٩٣٣م، ص ١١.

- ٢٠١- محمد رجب البيومي: محمد بنيت المطيعي علم الأثناء في عصره، مجلة الأزهر، السنة ٦٨، جـ ٨، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، بتاريخ شعبان ١٤١٦هـ/ديسمبر-يناير ١٩٩٦م، ص ١١٧٨.
- ٢٠٢- محمد الصيرفي: الشيخ محمد بنيت، مجلة هدى الإسلام، السنة الثانية، العدد ٥٢، القاهرة، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٥٤هـ/أول نوفمبر ١٩٣٥م، ص ٤، الشيخ محمد بنيت المطيعي: مجلة الهادي، المرجع السابق، ص ٦.
- ٢٠٣- محالظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ محرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٢؛ سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ٢٣، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ١٠.
- ٢٠٤- سليمان رصد الحفي الزياتي: كثر الجوهر في تاريخ الأزهر، تقديم: عائشة التهامي، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٠٣.
- ٢٠٥- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ٢٣، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ١٠.
- ٢٠٦- محمد عبد النعم خفاجي: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٦؛ محمد رجب البيومي: محمد بنيت المطيعي، المرجع السابق، جـ ٨، ص ١١٧٨.
- ٢٠٧- محالظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ محرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٢، نفسه: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، حضرات العلماء الخاترين لكسوة التشريف من الدرجة الأولى العلمية، بتاريخ ١٣ محرم ١٣٢٢هـ/٢٠ مارس ١٩٠٤م؛ سجلات الجامع الأزهر: قيد أسماء العلماء والمدرسين والموظفين، سجل ١، بتاريخ ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ص ٢٤.
- ٢٠٨- الإرادة السنية الصادرة لرئاسة مجلس النظار: الوقائع المصرية، جـ ٤، العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٣٢٩هـ/٦ نوفمبر ١٩١١م، ص ١٩٦٧.
- ٢٠٩- محالظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ محرم ١٣٣٦هـ/أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٢.
- ٢١٠- الشيخ محمد بنيت المطيعي: المصدر السابق، ص ٦.
- ٢١١- محمد الصيرفي: المصدر السابق، ص ٤؛ الشيخ محمد بنيت المطيعي: المصدر السابق، ص ٦؛ الشيخ محمد بنيت المطيعي: مجلة الامعان، السنة الثانية، العدد الثامن والتاسع، المطبعة انعمودية التجارية بالأزهر، القاهرة، بتاريخ شعبان ورمضان ١٣٥٤هـ/أكتوبر ونوفمبر ١٩٣٥م، ص ١٤.
- ٢١٢- خير الدين الزركلي: المرجع السابق، جـ ٦، ص ٥٠.
- ٢١٣- محمد رجب البيومي: محمد بنيت المطيعي، مجلة الأزهر، السنة ٦٨، جـ ٩، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، رمضان ١٤١٦هـ/يناير-فبراير ١٩٩٦م، ص ١٣٢٣، ١٣٢٧.

- ٢١٤- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٦٢.
- ٢١٥- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، حضرات العلماء الخازنين لكسوة التشریف العلمية، بتاريخ ٣ محرم ١٣٢٢هـ - ٢٠ مارس ١٩٠٤م.
- ٢١٦- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٦٢.
- ٢١٧- محافظ عابدين: الأزهر (لوائح وقوانين)، محفظة ٣٥٠، ملف ٢، الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية، بتاريخ ١٦ محرم ١٣٣٦هـ - أول نوفمبر ١٩١٧م، ص ٤.
- ٢١٨- الإرادة السنية الصادرة لرئاسة مجلس النظار: الوقائع المصرية، جـ ٤، العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٣٢٩هـ - ٦ نوفمبر ١٩١١م، ص ١٩٦٧.
- ٢١٩- خير الدين الزركلى: المرجع السابق، جـ ٦، ص ٩٦.
- ٢٢٠- محمد عبد النعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٨٥.
- ٢٢١- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٤١، ملف ٥، مجلس الأزهر الأعلى، محضر رقم ٢٧٢، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٣٤٧هـ - ١٢ أكتوبر ١٩٢٨م، ص ١٢.
- ٢٢٢- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٢، ملف ٣، مذكره ١٤، بشأن النظر فى منح فضيلة الأستاذ الشيخ محمود الدينارى شيخ معهد طنطا علاوة رسمية من أول مايو ١٩٣٤، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٥٣هـ - ٥ ديسمبر ١٩٣٤م.
- ٢٢٣- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥٢، ملف ٣، مذكره ١٤، بشأن النظر فى منح فضيلة الأستاذ الشيخ محمود الدينارى شيخ معهد طنطا علاوة رسمية من أول مايو ١٩٣٤هـ - بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٥٣هـ - ٥ ديسمبر ١٩٣٤م؛ سجلات الجامع الأزهر: دفتر وارد الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية، سجل ١، مادة ٥٦، بتاريخ ٢٨ محرم ١٣٥٠هـ - ١٥ يونية ١٩٣١م، ص ٧.
- ٢٢٤- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٥١، ملف ٤، أمر ملكى رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٤م بتعيين ثلاثة علماء ضمن هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ - ١٠ يونية ١٩٣٤م.
- ٢٢٥- فى هيئة كبار العلماء: جريدة الأهرام، السنة ٦٠، العدد ١٧٧٨٣، بتاريخ ٣٠ صفر ١٣٥٣هـ - ١٢ يونية ١٩٣٤م، ص ٨.
- ٢٢٦- محمد عبد النعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٥٩.
- ٢٢٧- محمد عبد النعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٩.
- ٢٢٨- محمد كامل الفقى: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٦٥.
- ٢٢٩- محمد عبد النعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٩.
- ٢٣٠- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٧٩، ملف ٢، مجلس الأزهر الأعلى، محضر ٣٠، بتاريخ غرة جمادى الأولى ١٣٤٣هـ - ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤م، ص ٨١، ٨٢.

- ٢٣١- محمد كامل الفقى: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٦٨، ٦٩.
- ٢٣٢- فى الجامعة الأزهرية المرحوم الشيخ حسين والى ومعاشر ورثته: جريدة الأهرام، السنة ٦٢، العدد ١٨٤٢٦، بتاريخ ١٧ اغرم ١٣٥٥هـ/ ٣٠ مارس ١٩٣٦م، ص ١٠.
- ٢٣٣- محمد كامل الفقى: المرجع السابق، جـ ٣، ص ٦٩.
- ٢٣٤- الشيخ حسين والى تشيع جنازته: جريدة الأهرام، السنة ٦٢، العدد ١٨٣٩٨، بتاريخ ٧ ذى الحجة ١٣٥٤هـ/ أول مارس ١٩٣٦م، ص ١٠.
- ٢٣٥- خير الدين الزركلى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٢٣٦.
- ٢٣٦- محمد الحضر حسين: وفاة علامة مجاهد كبير، مجلة الهداية الإسلامية، المجلد ١١، جـ ١٢، جمعية الهداية الإسلامية القاهرة، بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٨٥هـ/ يولية ١٩٣٩م، ص ٥٥٨؛ محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٢؛ محمد كامل الفقى: الأزهر وأثره فى النهضة الأدبية الحديثة، ط ٣، مكتبة فضة مصر بالقجالة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، ص ٣٣٢؛ محمد عزت الطهطاوى: من العلماء الرواد فى رحاب الأزهر، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩٢.
- ٢٣٧- الشيخ محمد شاكى: مجلة نور الإسلام، السنة الخامسة، العدد ١١، مطبعة نور الإسلام، القاهرة، بتاريخ غرة جمادى الآخرة ٨٣٥٨هـ/ ١٨ يوليو ١٩٣٩م، ص ٣٩، ٣٨.
- ٢٣٨- الشيخ محمد شاكى: المرجع السابق، ص ٣٩.
- ٢٣٩- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٦٨، بتاريخ ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، ص ١٥.
- ٢٤٠- محمد كامل الفقى: المرجع السابق، ط ٢، ص ٣٣٣، ٣٣٤.
- ٢٤١- محمد عزت الطهطاوى: من العلماء الرواد فى رحاب الأزهر، ص ٩٧، ٩٦.
- ٢٤٢- محافظ عابدين: الأزهر (موضوعات مختلفة)، محفظة ٣٤٧، ملف ١٢، حضرات العلماء الحائزين لكسوة الشريف من الدرجة الثانية العلمية، بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٣٨هـ/ ١٥ إبريل ١٩٢٠م.
- ٢٤٣- سجلات الجامع الأزهر: قيد أسماء العلماء والمدرسين والموظفين، سجل ١، بتاريخ ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، ص ٢٤.
- ٢٤٤- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٤٢.
- ٢٤٥- الإرادة السنية الصادرة لرئاسة مجلس النظار: الوقائع المصرية، جـ ٤، العدد ١٢٦، القاهرة، بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٣٢٩هـ/ ٦ نوفمبر ١٩١١م، ص ١٩٦٧.
- ٢٤٦- محمد كامل الفقى: المرجع السابق، ط ٢، ص ٣٣٨؛ محمد عزت الطهطاوى: من العلماء الرواد فى رحاب الأزهر، ص ٩٩.
- ٢٤٧- محمد عزت الطهطاوى: من العلماء الرواد فى رحاب الأزهر، ص ١٠٠.

- ٢٤٨- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٦٨، بتاريخ ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ١٥.
- ٢٤٩- محمد السعدى فرهود وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٦٢.
- ٢٥٠- محمد كامل الققى: المرجع السابق، ط ٢، ص ٣٣٩.
- ٢٥١- سجلات الجامع الأزهر: دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم، سجل ١، جـ ١، مادة ١٨٦، بتاريخ ١٤٤٣هـ/١٩٢٤م، ص ١٦؛ نفسه: قيد أسماء حضرات العلماء، سجل ٢، مادة ٤٦، بتاريخ ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ص ٤.
- ٢٥٢- سجلات الجامع الأزهر: صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر، سجل ٧٤، مادة ٢٥٤، بتاريخ ٢١ ذى القعدة ١٣٣٦هـ/٦ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٧؛ نفسه: صادر الاقسام الاولى والثانى العالى، سجل ٣، مادة ١٠١، بتاريخ ٣ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/٨ أغسطس ١٩٢٠م، ص ١٨؛ نفسه: وارد مالية للجهات السائرة والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد، سجل ٤، جـ ١، مادة ١٠١، بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٣٣٨هـ/٩ أغسطس ١٩٢٠م، ص ٣٧.
- ٢٥٣- محمد عبد المنعم خفاجى: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٥٢.
- ٢٥٤- حسن القاوقى: البقاء لله وفاة العالم الجليل الشيخ الدجوى عضو جماعة كبار العلماء، مجلة النذير، السنة السادسة، العدد ١٣٣، القاهرة، بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٦٥هـ/٢٢ يناير ١٩٤٦م، ص ٧.
- ٢٥٥- سورة الأنبياء: الآية رقم ١٣؛ "خير الدين الزركلى: المرجع السابق، جـ ٨، ص ٢١٦، ٢١٧.
- ٢٥٦- محمد عبد المنعم خفاجى وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٦٣؛ سعد عبد المقصود ظلام: المرجع السابق، ص ١٤٧٩.
- ٢٥٧- محمد عبد المنعم خفاجى وعلى على صبح: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٣٦٣، ٣٦٤.
- ٢٥٨- سعيد عبد المقصود ظلام: المرجع السابق، ص ١٤٧٩، ١٤٨٠.
- ٢٥٩- محافظ الأزهر الشريف: محفظة ٦٩، ملف ١، أمر ملكى رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٩ بشأن تعيين سبعة علماء ضمن جماعة كبار العلماء، بتاريخ ٢٩ الحرم ١٣٦٩هـ/٢٠ نوفمبر ١٩٤٩م.
- ٢٦٠- سعيد عبد المقصود ظلام: المرجع السابق، ص ١٤٨٣، ١٤٨٤.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة هيئة (جماعة) كبار العلماء في الأزهر (١٣٢٩-١٣٨١هـ/١٩١١-١٩٦١م) ولقد تبين من خلالها نشأة الهيئة وتطورها والجهاز الإداري للهيئة، والدور السياسي والثقافي والاجتماعي الذي قامت به الهيئة خلال فترة البحث.

وقد أثبتت هذه الدراسة أن هيئة كبار العلماء أنشئت في الجامع الأزهر؛ لتنهض بأعباء الإصلاح الديني داخل الأزهر وخارجه، ونشر الثقافة الإسلامية في العالم الإسلامي أجمع، وإرشاد الأمة إلى أحكام الدين نقية مما يخالفها من شوائب الابتداع في عقائدها وعبادتها وأنظمتها ومعاملاتها، وإمدادها بالمؤلفات والبحوث العلمية، والاعتناء بالتراث الإسلامي للعلماء الأوائل، وإخراجه للناس سائغاً جليلاً ملائماً لعقولهم ومناهجهم الحديثة في البحث والتفكير، علاوة على ذلك كانت الهيئة تقوم بمراقبة العلماء وما يصدر منهم من تصرفات، وإصدار الأحكام الخلقية على سلوكهم وتصرفاتهم من منطلق الحقوق المخولة لهم بموجب قوانين إصلاح الأزهر.

كما أوضحت الدراسة أن الهيئة منذ إنشائها عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م) وحتى حلول مجمع البحوث الإسلامية محلها عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م) قد مرت بالعديد من التطورات؛ نظراً لاختلاف الظروف الموضوعية التي كانت تتعاقب على الهيئة خلال تلك الفترة، وكان ذلك نتيجة طبيعية لصدور العديد من القوانين لإصلاح الأزهر، والتي كانت - في الغالب - تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية في النظم السائدة في الأزهر من وقت لآخر، وبالتالي فإن هيئة كبار العلماء كانت تخضع

هى الأخرى لهذه التغييرات والتحديثات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه، وقد ظهر ذلك جلياً فى الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب ضمن هيئة (جماعة) كبار العلماء كما أوضحت الدراسة الجهاز الإدارى لهيئة (جماعة) كبار العلماء والتى كان يأتى على رأسه رئيس الهيئة ويمثله شيخ الجامع الأزهر، يليه وكيل الهيئة، وهما: مفتى الديار المصرية، ووكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، وكان للهيئة عدة لجان تعمل تحت إشرافها، الغرض الأساسى من تكوينها هو تنظيم جهود الهيئة كى تعمل على القيام بالمهام التى أنيطت بها والتى أنشئت من أجلها سواء داخل الأزهر أو فى المجتمع ككل

وقد أثبتت هذه الدراسة أن المرتب المنصوص عليه لأعضاء الهيئة كان مقروناً بمدى التزامهم بإلقاء الدروس المقررة عليهم، فإن لم يقم أحد من أعضاء الهيئة بإلقاء الدروس المقررة عليه قطع مرتبه مع مراعاة استثناء مشايخ الأزهر، وعلى ذلك فإن عضو الهيئة الذى كان يشغل وظائف أخرى إلى جانب عضوية الهيئة، كالمفتى ووكيل الأزهر وشيوخ الكليات... وغيرهم، و يتقاضى راتب هذه الوظائف، لم يكن يمنح راتباً من الهيئة إلا بعد إحالته على المعاش، و كان مقرر للعضو فى الهيئة راتباً أكبر من راتب المدرسين باعتبارها - على حد وصف الوثائق - أكبر هيئة فى التدريس بالأزهر

أما الدور السياسى للهيئة فقد أوضحت الدراسة الدور الذى قامت به هيئة (جماعة) كبار العلماء إزاء بعض القضايا السياسية التى تعرضت لها مصر خلال فترة البحث، والتى كانت لها دور فعال ومؤثر تجاه هذه القضايا وإن تباين مع السلطة الحاكمة ومصالح التدخل الأجنبى، حيث اتخذت الهيئة - بوجه عام - من تأييدها للسياسات التى تتبعها السلطة خطأ عاماً مؤيداً، إذ أنها وفى إطار افتقادها للبيئة

السياسية لممارسة دورها السياسى لم يكن لها إلا اتخاذ مثل هذا الموقف تجاه السلطة الحاكمة، فلم يحدث وأن الهيئة - على سبيل المثال - قامت بتعيين أو خلع الحاكم، بل اتجهت إلى القيام بالدور التعبوى بما يعنيه من تعبئة الأفراد لتأييد سياسات الحاكم، وعلى العكس ظهر موقف الهيئة بارزاً مؤثراً إزاء التدخل الأجنبى فى مصر، حيث كان لها دور الريادة فى مساندة القضايا الوطنية، ولم يقف الأمر عند حد إصدار البيانات فقط بل تعداه - فى بعض الأحيان - إلى إرسال الكتائب من علماء الأزهر؛ للمشاركة الفعالة فى ميدان القتال، وجمع التبرعات لمساعدة أسر الشهداء... وغيرهم، وكان للهيئة دور بارز مؤثر تجاه بعض قضايا العالم الإسلامى، ولعل أهمها قضية خلع سلطان المغرب، وحلف بغداد، والقضية الفلسطينية التى لم يقتصر دورها تجاهها على حد إصدار البيانات فقط بل كانت تصدر الفتاوى المختلفة التى تحث المسلمين على ضرورة الجهاد بالنفس والمال من أجل مناصرة القضية الفلسطينية.

وبالنسبة للدور الثقافى للهيئة فهو بلا شك كان نتاجاً لما جد على المجتمع المصرى خلال فترة البحث من التيارات الثقافية المتأثرة بالطابع الأوروبى، وقد نجحت الهيئة - إلى حد ما - فى رصد بعض القضايا الثقافية التى ظهرت جلياً خلال عدد من المؤلفات التى صدرت وكانت تحوى أخطاء عن الدين الإسلامى، مثل : " مقالة مدنية القوانين جميعاً وتمثيل الأقليات " وكتاب " الإسلام وأصول الحكم "، وكتاب " فى الشعر الجاهلى "، وإبداء رأى فيها بما يتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية الحقة. كما كان للهيئة دور فعال ومؤثر فى مقاومة حركة التنصير التى انتشرت بشكل كبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين.

ويعكس الدور الاجتماعى لهيئة (جماعة) كبار العلماء رد فعل الهيئة تجاه بعض القضايا الاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى خلال فترة البحث، ومن حرصها

الشديد على المشاركة الفعالة في هذه القضايا التي تنوعت ما بين قضايا خاصة بالقصر الملكي كقضية الحجر على الملكة نازلي، وما بين قضايا خاصة بالنواحي الدينية كقضية حل الوقف الأهلي ومقاومة البدع والمنكرات، وعكس كذلك مدى حرص الهيئة الشديد على الاندماج مع المجتمع المصري من خلال مشاركته معظم الاحتفالات التي أقيمت حينذاك سواء أكانت دينية أم رسمية، ووجود الهيئة دائماً على رأس المستقبلين لزوار الأزهر، مما يوضح مدى حرصهم على دعم العلاقات الطيبة بين مصر والعالم الخارجي.

وعلى الله قصد السبيل...

الملاحق

ملحق رقم (١)

جدول بأسماء أعضاء هيئة (جماعة) كبار العلماء
من إعداد الباحثة والتي تم التوصل إليهم

| إسم العالم | المذهب | تاريخ الميلاد | تاريخ نيته العضوية | تاريخ الوفاة |
|---------------------------|--------|-------------------|--|--|
| سليم مطر البشري | مالكي | ١٢٤٨هـ / ١٨٣٢م | ٦ ذى القعدة ١٣٢٩هـ / ١٢٨ أكتوبر ١٩١١م | ٥ ذى الحجة ١٣٣٥هـ / ٢٢ سبتمبر ١٩١٧م |
| محمد أبو الفضل الجزاوي | | ١٢٦٤هـ / ١٨٤٧م | | ١٥ المحرم ١٣٤٦هـ / ١٤ يولييه ١٩٢٧م |
| محمد حسين العدوي | | ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م | | ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م |
| هارون عبد الرازق | | . | | ٢٦ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ ٩ مارس ١٩١٨م . |
| محمد راشد | | | | ١١ ربيع الأول ١٣٤٣هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٢٤م . |
| محمد الروي | | | | ١٣٣١هـ / ١٩١٣م |
| دسوقي عبد الله العربي | | | | ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م |
| أحمد نصر العدوي | | | | ٢٢ المحرم ١٣٥٩هـ / ٢ مارس ١٩٤٠م |
| محمد طوم | | | | ١٤ رمضان ١٣٣٦هـ / ٢٣ يولييه ١٩١٨م |

| | | | |
|---------------------|-------|--|--|
| حسونه النواوى | حنفى | ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م | ٢٥ شوال ١٣٤٣هـ / ١٨١٨م |
| بكرى عاشور الصدى | | | ١٦ شوال ١٣٣٧هـ / ١٤ يولييه ١٩١٩م |
| محمد بنيت المطيعى | | ١٠ المحرم ١٢٧١هـ ١٤ أكتوبر ١٨٥٤م | ٢٠ رجب ١٨٣٥هـ / ١٨ أكتوبر ١٩٣٥م |
| محمد شاكى | | شوال ١٢٨٢هـ / مارس ١٨٦٦م | ١١ جمادى الأول ١٣٥٨هـ / ٢٨ يونيه ١٩٣٩م |
| مصطفى أحمد حميده | | | ربيع الأول ١٣٣٣هـ / يناير ١٩١٥م |
| أحمد إدريس | | | ١٣٣٨هـ / ١٩١٩م |
| محمود رضوان الجزيرى | | | ٢٣ المحرم ١٣٤٣هـ / ١٥ أغسطس ١٩٢٤م |
| محمد أحمد الطوخى | | | |
| إبراهيم الحديدى | | | ٢٧ جمادى الأولى ١٣٤٦هـ / ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧م |
| محمد طه نجاتى | | | ٣ المحرم ١٣٤٤هـ / ٢٤ يوليو ١٩٢٥م |
| محمد راضى البحرواى | | | ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ / ٢ إبريل ١٩١٨م |
| سليمان العبد | شافعى | | ٢٦ ذى القعدة ١٣٣٧هـ / ٢٠ أغسطس ١٩١٩م |

د. زوات عرفان: هيئة كبار العلماء

٤٧٥

| | | | |
|-----------------------|-------|-------------------|------------------|
| محمد الرفاعي الاخلاوي | ١٩٢٢م | ١٣٤٠هـ/ ١٤ يوليو | ١٩ ذى القعدة |
| محمد إبراهيم القاياتي | ١٩١٩م | ١٣٣٧هـ/ ٢٩ مارس | ٢٧ جمادى الثانية |
| محمد التجدي | ١٩٢٤م | ١٣٤٢هـ/ ٣٠ يونيو | ٢٧ ذى القعدة |
| عبد الحميد زايد | ١٩١٢م | ١٣٣٠هـ/ ١٢ فبراير | ٢ ربيع الأول |
| سعيد الموجي | ١٩٥٦م | ١٣٧٦هـ/ ١٦ نوفمبر | ١٣ ربيع الثاني |
| عبد المعطي الشرشيمي | ١٩٢٢م | ١٣٤١هـ/ ٢٩ أغسطس | ٦ المحرم |
| يونس موسى العطاي | ١٩٢٦م | ١٣٣٧هـ/ ٩ مارس | ٧ جمادى الآخرة |
| محمد قنديل الهلالي | ١٨٢٦م | ١٢٤٢هـ/ ١٢ أغسطس | ٢١ ذى القعدة |
| أحمد البسيوني | ١٨٢٦م | ١٢٤٢هـ/ ١٢ أغسطس | ٢١ ذى القعدة |
| محمد إسماعيل البرديسي | ١٨٢٦م | ١٢٤٢هـ/ ١٢ أغسطس | ٢١ ذى القعدة |
| عبد الرحمن قراة | ١٨٢٦م | ١٢٤٢هـ/ ١٢ أغسطس | ٢١ ذى القعدة |

| | | | |
|--------------------------|-------|---|---|
| عبد الغنى محمود مصطفى | مالكى | | ٢٤ شعبان ١٣٤٦هـ / ١٦ فبراير ١٩٢٨ م. |
| محمد إبراهيم السماطوى | | | ٦ صفر ١٣٥٣هـ / ١٩ مايو ١٩٣٤ م. |
| يوسف نصر الدجوى | | ١٢٨٧هـ ١٨٧٠ م. | ٤ صفر ١٣٦٥هـ / ٦ يناير ١٩٤٦ ٢ |
| إبراهيم بصيله | | | ١٣٥٤هـ / ١٩٣٣ م. |
| محمد الأحمدي الظواهرى | شافعى | ١٢٩٥هـ ١٨٧٨ م. | ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤ م. |
| مصطفى الهياوى | | | |
| يوسف شلى الشرانجوى | | | ٩ جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ / ١٢ نوفمبر ١٩٢٩ م. |
| محمود حمودة | حنفى | ٩ المحرم ٢٣/ سبتمبر ١٩٢٠ م. | ٤ المحرم ١٣٥١هـ / ١٠ مايو ١٩٣٢ م. |
| أحمد الدلبشانى | | | |
| محمد سبيع الذهبى | حنبلى | | |
| محمد مصطفى المراغى | حنفى | ٧ ربيع الأول ١٢٩٨هـ / ٩ مار س ١٨٨١ م. | ١٤ رمضان ١٣٦٤هـ / ٢٢ أغسطس ١٩٤٥ م. |
| حسين والى | | رجب ١٢٨٥هـ / نوفمبر ١٨٦٨ م. | ٥ ذى الحجة ١٣٥٤هـ / ٢٨ فبراير ١٩٣٦ م. |
| محمد الحلبي | | | |

| | | | |
|---------------------------|-------|--|---|
| سيد علي المرصفي | شافعي | | ٢٢ رمضان ١٣٤٩هـ/ ١٠ فبراير ١٩٣١ م |
| عبد الرحمن عlish | | | ربيع الآخر ١٣٤٥هـ/ أكتوبر ١٩٢٦ م |
| أحمد هارون عبد الرازق | | ١٢٨٠هـ - ١٨٦٣ م | ٣ جمادى الآخرة ١٣٤٥هـ - ٩ ديسمبر ١٩٢٦ م |
| عبد المجيد سليم | حنفي | ٣ ذى القعدة ١٢٩٩هـ/ ١٣ - أكتوبر ١٨٨٢ م | ١٥ شعبان ١٣٤٧هـ/ ٢٧ يناير ١٩٢٩ م |
| عبد المجيد اللبان | شافعي | | ١٤ ذى القعدة ١٣٦١هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢ م |
| عبد الحكيم عطا النواوي | مالكي | ١٢٣٨هـ - ١٨٦٦ م | ٦ ذى الحجة ١٣٥١هـ/ أول ابريل ١٩٣٣ م |
| محمد الشافعي الظواهري | شافعي | | ٢٥ ربيع الآخر ١٣٥٩هـ/ ٢ يونيو ١٩٤٠ م |
| محمد عبد اللطيف الفحام | | | ١٨ محرم ١٣٥٠هـ - ١٥ يونيو ١٩٣١ م |
| محمد مأمون الشناوي | | ١٢٩٦هـ/ - ١٨٧٨ م | ٢٨ صفر ١٣٥٣هـ/ يونيو ١٩٣٤ م |
| إبراهيم حمروش | | ٢٠ ربيع الأول | ٢٥ جمادى الأولى |

| | | | | |
|--|---|---------------------------|-------|----------------------------|
| ١٣٨٠هـ/ ١٤ نوفمبر ١٩٦٠م | | ١٢٩٧هـ/ أول مارس ١٨٨٠م | | |
| ٢٧ رمضان ١٣٥٥هـ/ ١١ ديسمبر ١٩٣٦م | XXXXXXXXXX | ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٥م | | محمود الدينارى |
| | ٢٥ ذى الحجة ١٣٥٥هـ/ ٨ مارس ١٩٣٧م | | مالكى | محمد عبد الفتاح العنانى |
| | XXXXXXXXXX | | | إبراهيم الجبالى |
| | XXXXXXXXXX | | | محمود أبو دقيقه |
| | XXXXXXXXXX | | | على محمد المعداوى |
| ٢٦ رمضان ١٣٦١هـ/ ٧ أكتوبر ١٩٤٢م | XXXXXXXXXX | | | على سرور الزنكلونى |
| | XXXXXXXXXX | | | محروس شرف |
| | XXXXXXXXXX | | | فرغلى سيد الريدى |
| | XXXXXXXXXX | | | محمد أحمد القطيش |
| ٦ صفر ١٣٦٥هـ/ ٨ يناير ١٩٤٦م | XXXXXXXXXX | | | على عبد الرحيم إدريس |
| | XXXXXXXXXX | | | قنديل قنديل درويش |
| | XXXXXXXXXX | | | محمد هلال الإييارى |
| ٢٧ ربيع الآخر ١٣٥٦هـ/ ٧ يولييه ١٩٣٧م ٢ | الحرم ١٣٥٦هـ/ مارس ١٩٣٧م | | | أحمد مكى |
| | ٢١ ربيع الأول ١٣٥٨هـ/ ١١ مايو ١٩٣٩م | | | عبد الرحمن عيد المحلاوى |
| ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م | XXXXXXXXXX | | | على محفوظ |

| | | | | |
|------------------------------|---|---------------------|------|--|
| محمد السيد أبو شوشه | | | | |
| عيسى أحمد متون | | | | |
| يوسف موسى الموصفي | ٢٤ رجب ١٣٦٠ هـ ١٨ / - أغسطس ١٩٤١ | | | |
| محمد أحمد عرقه | | | | ٥ ذى الحجة ١٣٩٢ هـ / ٩ يناير ١٩٧٣ م |
| عمود شلتوت | | ١٣١١ هـ / ١٨٣٩ م | | ٢٦ رجب ١٣٨٣ هـ / ١٣ ديسمبر ١٩٣٦ م |
| محمد أحمد العتريس | | | | |
| أمين محمد الشيخ | | | | ٢٨ المحرم ١٣٦١ هـ / ٨ فبراير ١٩٤٢ م |
| محمد الشربيني سليمان | | | | |
| أحمد محمد حميده | | | حنفي | |
| حسين يوسف البيومي | | | | |
| حامد محيسن | | | | |
| محمد فارون عبد الرازق | | مالكي | | ٤ صفر ١٣٦٥ هـ / ٨ يناير ١٩٤٦ م |
| محمد المرسى غرابه | ١٣ ذى القعدة ١٣٦١ هـ / ٢٢ نوفمبر ١٩٤٢ م | | | ٣ ذى القعدة ١٣٦٧ هـ / ٧ سبتمبر ١٩٤٨ م |
| محمد مصطفى عبد الرزق | ٢٢ المحرم ١٣٦٥ هـ ٢٧ / ديسمبر ١٩٤٥ م | ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥ م | | ٢٤ ربيع الأول ١٣٦٦ هـ / ١٥ فبراير ١٩٤٧ م |
| عبد الرحمن حسن عبد المنعم | ٢٩ المحرم ١٣٦٩ هـ ٢٠ / نوفمبر ١٩٤٩ م | ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ م | | شعبان ١٣٨٦ هـ / نوفمبر ١٩٦٦ م |

| | | | | |
|--|--------------------------------------|---------------------------------------|--|----------------------------------|
| ١٩ رمضان ١٤١٠هـ/ ١٥ إبريل ١٩٦٠م | | ١٩ رمضان ١٣٠٧هـ/ ٩ مايو ١٨٩٠م | | حسين محمد مخلوف |
| | | | | الحسين سلطان |
| | | | | محمود أحمد الغمراوي |
| ٥ صفر ١٣٧٠هـ/ ١٦ نوفمبر ١٩٥٠م | | | | عبد العزيز مصطفى محمد المراغي |
| | | | | محمد نور الحسن زين العابدين |
| | | | | محمد عبد اللطيف دراز |
| ١٣ رجب ١٣٧٧هـ/ ٣ برابر ١٩٥٨م | ٢٣ رجب ١٣٧٠هـ ٢٩/ إبريل ١٩٥١م | ٢٦ رجب ١٢٩٣هـ ١٦/ أغسطس س ١٨٧٦م | | محمد الخطر حسين |
| ٣٠ ربيع الأول ١٣٩٥هـ/ ١٢ إبريل ١٩٧٥م | | ١٣٤١هـ/ ١٨٩٦م | | عبد الرحمن تاج |
| | | | | محمد محمد عبد الرحمن الطينخي |
| | | | | محمد محمد الشافعي الظواهري |
| | | | | عفيفي عثمان |
| | ١٠ صفر ١٣٧١هـ/ ١٠ نوفمبر ١٩٥١م | | | عبد الله موسى |
| المحرم ١٣٨٩هـ/ مارس ١٩٦٩م | | | | عبد اللطيف السبكي |
| | | | | رزق الزلباني |

| | | | | |
|--|--------------|---|--|-------------------|
| | XXXXXXXXXXXX | | | محمد الجهني |
| | XXXXXXXXXXXX | | | الطيب النجار |
| | XXXXXXXXXXXX | ٣٠ ذى الحجة ١٣١١ هـ / ٤ يو ليه ١٨٩٤ م | | صالح شرف |
| | XXXXXXXXXXXX | | | محمد علي السائس - |
| | XXXXXXXXXXXX | | | عبد القادر خليف |

ملحق (٢)

محتوى الوثيقة : القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها .

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات مجلس الأزهر الأعلى) .

رقم الحفظ : (٨٢، ١٠) . رقم الملف : (٣٠، ٧) .

تاريخها : ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤ هـ / ١٣ مارس ١٩١٦ .

عرض على مجلس الأزهر الأعلى بجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٣٣٤

(١٣ مارس ١٩١٦) القواعد التي وضعتها لجنة هيئة كبار العلماء لترجع إليها في نظامها وسيرها

وسائر ما يتعلق بها .

وبعد تعديل ما رؤى تعديله منها وزيادة ما رؤى زيادته عليها قررت على الوجه المرفق.

| الأصل | قرار المجلس | ملاحظات |
|--|----------------|-----------|
| المادة الأولى الغرض من تدريس هيئة كبار العلماء تربية الملكات ومعرفة كيفية استنباط الأحكام من أدلتها فيجب على كل واحد من الهيئة المذكورة أن يكون قبل إلقاء الدرس محيطاً بكل ما يتعلق بالموضوع الذي يليه إحاطة تامة . | تبقى على أصلها | بالإجماع |
| المادة الثانية توزع لجنة هيئة كبار العلماء أول كل سنة دراسية العلوم المنوه عنها بالمادة (١٠٤) من القانون على أعضاء هيئة كبار العلماء وتختار الكتب | تبقى على أصلها | بالأغلبية |

| | | |
|------------------|-----------------------|---|
| | | <p>والأوقاف التي تلائم حال الأشخاص ودراسة كل علم من العلوم مع مراعاة أحكام المادتين ١٠٦ و ١١٠ من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية.</p> |
| <p>بالاتفاق</p> | <p>تبقى على أصلها</p> | <p>المادة الثالثة</p> <p>يراعى في توزيع العلوم والكتب اختصاص كل واحد من الأعضاء وامتيازها فيما يعهد إليه تدريسه</p> |
| <p>بالاتفاق</p> | <p>تبقى على أصلها</p> | <p>المادة الرابعة</p> <p>يراعى في طريقة التدريس مع ما اشير في المادة الأولى الاعتناء بتربية ملكة البحث والمناقشة وتعويد الطلبة على تمام الاستقلال بالفهم وأن يؤخذ بهم في طريق تربية القوى الجدلية على وجه يقدرهم على دفع ما يرد عليهم من الشبه النظرية ويمكنهم من تمييز الأدلة اليقينية</p> |
| <p>بالأغلبية</p> | <p>تبقى على أصلها</p> | <p>المادة الخامسة</p> <p>للجنة أن تندب من أعضاء الهيئة واحد أو أكثر للمرور</p> |

| | | |
|-----------------|--|---|
| | | <p>على الدروس التي يليها هيئة كبار العلماء وتقديم ما يراه من الملاحظات إلى اللجنة للنظر فيه وتقرير ما يلزم بشأنه .</p> <p>المادة السادسة</p> <p>إذا طرأ لواحد من هيئة كبار العلماء عذر يمنعه عن إلقاء الدرس المكلف به فعليه أن يحضر شيخ الجامع الأزهر بالعدول المانع من أداء درسه والمدة التي تلزم لانقضائه .</p> <p>ولشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس اللجنة أن يمنحه أجازة لا تتجاوز شهر وفيما زاد على ذلك يجب رفعه إلى اللجنة للنظر فيه وكذلك إذا تأخر أى واحد من هيئة كبار العلماء بدون إذن ولم يبد عذراً مقبولاً فرفع أمره غالى اللجنة لتقرير ما تراه بشأنه</p> |
| <p>بالاتفاق</p> | <p>تبقى على أصلها</p> <p>إذا لم يبلغ من يتناولون الراتب من هيئة كبار العلماء العدد الكافى لتنفيذ نص المادة السادسة بعد المائة من القانون جاز ندب من يكمل العدد</p> | <p>المادة السابعة</p> <p>إذا لم يبلغ من يتناولون الراتب من هيئة كبار العلماء العدد الكافى لتنفيذ نص المادة السادسة بعد المائة من</p> |

| | | |
|-----------------|--|--|
| | <p>القانون وجب نذب من يكمل العدد الكافي من الموظفين الذين هم من هيئة كبار العلماء ومن نذب منهم لذلك يعامل فيما يتعلق بالمكافأة بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة (٧٢) من القانون</p> | <p>القانون وجب نذب من يكمل العدد الكافي من الموظفين الذين هم من هيئة كبار العلماء لتنفيذ تلك المادة ومن نذب منهم لذلك يعطى الراتب المقرر لهيئة كبار العلماء .</p> |
| <p>بالاتفاق</p> | <p>يزاد عليها هذه الفقرة "وترفع ما تقرره في هذا إلى المجلس الأعلى ليقرر فيه ما يراه "</p> | <p>المادة الثامنة تختص اللجنة بالنظر في كافة الشكاوى التي تتعلق بأى واحد من هيئة كبار العلماء وكذلك تنظر اللجنة في طلبات هيئة كبار العلماء المتعلقة باستحقاق المرتب المنصوص عليه بالمادة التاسعة بعد المائة من القانون</p> |
| <p>بالاتفاق</p> | <p>يجعل مكان (قطع مرتبه) الواردة في آخر المادة " تقطعت اللجنة مرتبه ورفعت قرارها إلى المجلس الأعلى ليقرر فيه ما يراه "</p> | <p>المادة التاسعة إذا اشتغل أحد هيئة كبار العلماء ممن يتناولون المرتب المقرر للهيئة بما يمنعه من القيام بإلقاء الدرس المكلف على الوجه المطلوب قطع مرتبه .</p> |
| <p>بالاتفاق</p> | <p>تحذف استغناء عنها</p> | <p>المادة العاشرة المرتبات التي يتناولها كبار العلماء من غير ميزانية</p> |

| | | |
|----------|--|--|
| بالاتفاق | <p>تصير عاشره وتعديل على الوجه الاتى :</p> <p>إذا رفع لرئيس اللجنة اقتراح من أحد أعضاء الهيئة بشأن إلغاء أو تعديل أو زيادة أى مادة من مواد هذا النظام فلرئيس اللجنة أن يرفعه إليها لتتظر فيه وهى المختصة بالنظر فى ذلك دون غيرها .</p> | <p>الأزهر لا تمتنع من تناولهم المرتب المنصوص عليه بالمادة التاسعة بعد المائة إذا قاموا بالدروس المقررة عليهم .</p> <p>المادة الحادية عشر</p> <p>إذا رفع لرئيس اللجنة اقتراح من أحد أعضاء الهيئة بشأن إلغاء أو تعديل أو زيادة أى مادة من مواد هذا النظام فلرئيس اللجنة أن يرفعه إليها لتتظر فيه وهى المختصة بالنظر فى ذلك دون غيرها .</p> |
| بالاتفاق | <p>تصير حادية عشر وتبقى على أصلها</p> | <p>المادة الثانية عشر</p> <p>تتعقد اللجنة فى كل شهر مرة عن الأقل ولرئيس اللجنة عقدها أكثر من ذلك إن دعا الحال</p> |
| بالاتفاق | <p>تصير ثانية عشر وتبقى على أصلها</p> | <p>المادة الثالثة عشر</p> <p>تعتبر قرارات اللجنة نافذة إذا اجتمع من أعضائها خمسة منهم الرئيس فان غاب الرئيس أو حصل له مانع قام مقامه أكبر الأعضاء سنًا</p> |

| | | |
|--|--|----------|
| الماد الرابعة عشرة | المادة الثالثة عشر (مزيدة) | بالاتفاق |
| يخصص لأعمال اللجنة أحد كتاب المشيخة ويكون لديه دفتر لقيد القرارات الخاصة بها . | كل ما تقرره اللجنة يعرض على المجلس الأعلى ليتحقق من مطابقة لأخر المادة (١١٢) من القانون تبقى على أصلها | بالاتفاق |

حضرة صاحب السعادة حسن جلال باشا - اقترح أن تزداد على هذه القواعد مادة يكون نصها :
 (لسبعة من كبار العلماء أن يقدموا طلباً إلى رئيس اللجنة لعقد هيئة كبار العلماء للنظر فيما يقدمونه إليها مما يختص بشؤون كبار العلماء وتقرير ما تراه في ذلك) بعد مناقشته في الاقتراح أخذت الآراء فانقسم الأعضاء فريقين متساويين ورجح جانب الفريق الذى يرفضه بانضمام حضرة صاحب الفضيلة رئيس المجلس .

ملحق (٣)

محتوى الوثيقة : قانون غرة ٢٨ سنة ١٩٢٠ بتعديل المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية الخاصتين بالشروط اللازم توافرها فيمن ينتخب ضمن عضو هيئة كبار العلماء .

المصدر : محافظ عابدين : الأزهر (محاضر جلسات) .

رقم المحفظة : (٣٥٢) . رقم الملف : (٩) .

تاريخها : ٨ ذى القعدة ١٣٣٨ هـ / ٢٤ يوليو ١٩٢٠ م .

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون غرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ؛ وبما أن الحال تدعوا إلى تعديل الشروط اللازم توافرها فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء ؛ فبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛ وبعد أخذ رأى مجلس الأزهر الأعلى .

رسمنا بما هو آت

(المادة الأولى)

عدلت المادتان ١٠٧ و ١٠٨ من القانون غرة ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية على الوجه الآتى :

(المادة ١٠٧) يشترط فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء :

أولاً : أن لا يكون سنة أقل من خمس وأربعين سنة .

ثانياً : أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مدة

أقلها عشر سنوات منها مدة أقلها أربع سنوات في القسم العالى على أى قانون من قوانين الأزهر والمعاهد ، أو يكون قد مضى عليه في القضاء الشرعى مدة أقلها خمس عشرة سنة بشرط أن يكون قد حصل على شهادة العالمية بالامتحان ونال منصباً من المناصب الدينية السامية (التى يكون التعيين فيها بإرادة سنية أو مرسوم) .

ثالثاً : أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة وأن

يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون .

رابعاً : أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشبه سمعته .
(المادة ١٠٨) يكون تعيين كبار العلماء بإرادة سنّية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأكثر من نصف الموجودين من الهيئة وقت الانتخاب ولو بواحد ويقتون في وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به "
(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون

صدر بسراى رأس التين فى ٥ ذى القعدة ١٣٣٨ (٢١ يوليو ١٩٢٠) (فؤاد)

بأمر الحضرة السلطانية

صورة طبق الأصل
سكرتير مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء
إمضاء " أحمد زكى " (محمد توفيق نسيم)

مرسل إلى رئاسة مجلس الأزهر الأعلى للعلم به والعمل بموجبه رئيس مجلس الوزراء
الإسكندرية فى ٨ ذى القعدة لسنة ١٣٣٨ (٢٤ يوليو ١٩٢٠) (محمد توفيق نسيم)

إمضاء

ملحق (٤)

محتوى الوثيقة : مشروع مرسوم رقم لسنة ١٩٣١ بشأن اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء .

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات مجلس الأزهر الأعلى) .

رقم الحفظ : (٤٧) . رقم الملف : (١) .

تاريخها : ١٨ ذى الحجة ١٣٤٩ هـ / ٦ مايو ١٩٣١ م .

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر

والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية وعلى ما قرره مجلس الأزهر الأعلى في جلسته المنعقدة يوم ٨ ذى

الحجة ١٣٤٩ (٢٦ إبريل ١٩٣١) .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١- يدعو شيخ الجامع الأزهر هيئة كبار العلماء للاجتماع كلما رأى لزماً لذلك . ويجب دعوتها في أواخر كل سنة دراسية لتقرير خطة الأعمال العلمية التي يقوم بها كل واحد من أعضائها في السنة الدراسية التالية وتوزيعها عليهم على حسب اختصاصهم مع تحديد نوع العمل ومقداره

مادة ٢- لا يجوز للهيئة أثناء انعقادها أن تنظر فيما عدا ما يعرضه عليها الرئيس . ولا يعتبر اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضره شيخ الجامع الأزهر فإن منعه مانع عن الحضور قام مقامه في رئاسة الجلسة شيخ السادة الحنفية .

مادة ٣- إذا لم يحضر العضو إحدى جلسات الهيئة بغير عذر مقبول يعتبر مغتاضاً بواجبات مركزه ويثبت ذلك في محضر الجلسة ويبلغ إلى العضو . فإذا بلغت مرات الغياب بدون عذر أربع مرات متواليات اعتبر العضو مستقلاً من مركزه ويصبح كرسه خالياً .

مادة ٤- الأعمال العلمية التي تقوم بها هيئة كبار العلماء يجب أن تكون في حدود المواد المقررة للكليات الثلاث بالجامع الأزهر وتكون على نوعين .

النوع الأول : تدريس يعنى فيه بترية الملكات ومعرفة طرق استنباط الأحكام من أدلتها وتحقيق المسائل العلمية .

النوع الثاني : عمل أبحاث علمية في المواضيع الهامة من المواد المذكورة تنشر في شكل رسائل .

مادة ٥- تختار الهيئة الكتب والأوقات التي تلائم حال الأعضاء فيما يتعلق بالنوع الأول ولها أن تعين موضوعات الأبحاث فيما يتعلق بالنوع الثاني .

مادة ٦- لتوزيع الكراس تقسم مواد الدراسة في الكليات إلى المجموعات الأربع الآتية .

(أ) الفقه وأصوله الفقه مع حكمه التشريع وتاريخ التشريع الإسلامي .

(ب) التفسير والحديث متناً ورجالاً ومصطلحاً .

(ج) التوحيد والمنطق والمناظرة والفلسفة (مع الرد على ما يكون منافياً للدين منها) والتاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية وعلم النفس .

(د) علوم اللغة العربية

ويجب أن تمثل كل مجموعة من هذه المجموعات في هيئة كبار العلماء بحيث لا يقل عدد كراس المجموعة الأولى عن ثمانية كراس (ثلاثة للحنفية ، واثان للشافعية ، واثان للمالكية ، وواحد للحنابلة ولا يجوز أن يزيد عدد كراس أى مذهب من المذاهب الثلاثة الأولى عن كراس مذهب آخر منها إلا مذهب الحنفية فإن كراسية تزيد كراسياً واحداً ، كما لا يكون للحنابلة إلا كرسى واحد في هذه المجموعة) .

ولا يقل عدد كراس المجموعة الثانية عن اثنين ، وكراس كل من المجموعتين الثالثة والرابعة عن ثلاثة .

مادة ٧- إذا لم يقم العضو بما تفرض عليه الهيئة من الأعمال العلمية بغير عذر مقبول عرض أمره على الهيئة ويجوز لها أن تحرمه من راتبه عن المدة التي لم يقم فيها بما فرضته عليه .

مادة ٨- يجوز لشيخ الجامع الأزهر أن يعطى عضو الهيئة في مدة الدراسة من كل سنة أجازة اعتيادية لمدة لا تزيد على شهر . وأن يعطيه كذلك إجازة مرضية لمدة لا تزيد على شهرين . فإذا زادت الإجازة على ذلك رفع الأمر إلى المجلس الأعلى .

مادة ٩- إذا أصبح أحد أعضاء الهيئة غير قادر بصفة مستديمة على أداء عمله تقرر الهيئة إحالته إلى التقاعد .

مادة ١٠ - تختص هيئة كبار العلماء بالنظر في جميع المسائل التي تتعلق بأعضائها أو بنظام العمل فيها مما لا يخالف نصوص قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية أو نصوص هذه اللائحة

مادة ١١ - يخصص لأعمال الهيئة أحد كتاب المشيخة ويكون لديه دفتر لقيود القرارات الخاصة بها .

مادة ١٢ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به ابتداء من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

صدر بسراى فى ١٨ ذى الحجة ١٩٣١

فى ٦ مايو ١٩٣١

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدقى .

وزير الأوقاف

(محمد حلمى عيسى)

ملحق (٥)

محتوى الوثيقة : لائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين تقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية .
المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات مجلس الأزهر الأعلى)
رقم المحفوظة : (٤٨) . رقم الملف : (١) .
تاريخها : ٢ جمادى الأولى ١٣٥٠ هـ / ١٤ سبتمبر ١٩٣١ م .
مذكرة رقم (٤)

عرض لائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين
يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية بعد
وضعها في الصيغة القانونية .

عرض على مجلس الأزهر الأعلى في الجلسة الماضية مشروع لائحة إجراءات محاكمة
العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية فوافق المجلس على مضمونها وعهد الى حضرة
صاحب السعادة وكيل وزارة الحقانية أن يصوغها في الصيغة القانونية وقد أعاد سعادته هذه
اللائحة بعد وضعها في الصيغة القانونية ومعها المذكرة المرافقة تعرضها على المجلس للنظر ،،،
شيخ الجامع الأزهر

٢ جمادى الأولى ١٣٥٠
١٤ سبتمبر ١٩٣١ م
مذكرة

بالتعديلات في مشروع لائحة إجراءات محاكمة العلماء

الذين يقع منهم ما يناسب وصف العالمية

المادة الأولى ستبقى على حالها من غير تعديل

المادة الثانية -

المادة الثالثة - تنص المادة ٣ على إعلان المتهم بطريق البريد المسجل بالتهمة المنسوبة إليه وأدلتها
بالإيجاز .

ولما كان الحكم الذى يصدره المجلس غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة كما تقضى بذلك المادة
السابعة فلا بد من أن يكون هناك ضمان لإثبات وصول الإعلان إلى المتهم حتى يكون على بينه من

أمر محاكمة والتهم المسندة إليه ليتمكن الدفاع عن نفسه إذا أراد ولذلك يكون من المستصوب أن يكون الإعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

وبما أن علم الوصول يجب أن يقع عليه من نفس الشخص المرسل الخطاب إليه وقد يكون هذا الشخص غالباً وقد يرفض أن يوقع على الإعلان ففي مثل هذه الحالات يعتبر الإعلان صحيحاً بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - يستصوب تحديد الوقت الذي يحق فيه للمتهم أن يطلع على أوراق التحقيق ليتسنى له تحضير الدفاع لذلك رئي أن يبدأ هذا الميعاد من يوم إعلان .

المادة الخامسة - تبقى على حالها من غير تعديل .

المادة السادسة - أسباب الحكم مسوغاته ومرآته ولذلك يحسن أن يكون الحكم مسبباً . ونرى أن يكون الجزء الأخير من هذه المادة في مادة قائمة بذاتها محلها المادة الثانية مع حذف كلمة "رسمى" الواردة عقب كلمة "كتاب" خشية اللبس .

المادة السابعة - تبقى على حالها غير أنه يحسن أن تستبدل كلمتا " بالطريق المتقدم " بعبارة وبالطريق المنصوص عليه بالمادة الثالثة لزيادة البيان .

ملاحظة : مرفق بهذه المذكرة مشروع اللائحة حسب هذه التعديلات .

مشروع لائحة

إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية

بناء على ما جاء في المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاصة بإعادة تنظيم

الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية

قرر مجلس الأزهر الأعلى في جلسته المنعقدة في يوم سنة ١٣٥٠ (سنة ١٩٣١) أن تتبع في

محاكمة العالم الذي يقع منه ما لا يناسب وصف العالمية الإجراءات الآتية :

مادة ١ - إذا وصل إلى علم شيخ الجامع الأزهر أن أحد العلماء موظفاً كان أو غير موظف وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية وينشأ هناك مما يستدعى للتحقيق أمر به .

مادة ٢ - إذا أسفر التحقيق عما يستدعى محاكمة ودعا شيخ الجامع الأزهر هيئة كبار العلماء لمحاكمة المتهم وفقاً للمادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ويبلغ أعضاء الهيئة

صورة من التحقيق ومن ورقة الاتهام قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل

مادة ٣- يعلن المتهم قبل الجلسة بأسبوع على الأقل بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بالتهمة المنسوبة إليه وأدلتها بالإيجاز .

فإذا كان غائباً أو رفض التوقيع على الإعلان أو لم يكن له محل إقامة معروف ينشر الإعلان بالجريدة الرسمية .

فإذا كان المتهم موظفاً بإحدى جهات الحكومة أرسل الإعلان إليه بواسطة المصلحة التابع هو لها . وإذا كان له محل إقامة معلوم خارج القطر المصرى أرسل الإعلان لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق السياسية . وتراعى في هذه الحالة المواعيد المبينة بالمادة ١٩ من قانون المرافعات الأهلى :

مادة ٤- للمتهم الذى أعلن بالحضور إلى الجلسة أن يطلع على أوراق التحقيق ويأخذ صوراً منها على مصاريفه ، وله أن يدافع عن نفسه بنفسه كتابه أو شفويّاً

مادة ٥- للهيئة أن تستوفى بعض نقط التحقيق التى ترى ضرورة استيفائها توصيلاً للحقيقة ولها أن تسمع من ترى ضرورة لسماع أقوالهم .

مادة ٦- تصدر الهيئة حكمها بعد المداولة ويجب أن يكون الحكم شاملاً للأسباب .

مادة ٧- إذا لم يحضر المتهم بعد ثبوت إعلانه ولم يبدع دعواً مقبولاً لتخلفه أو لم يقدم دفاعاً عن نفسه تصدر الهيئة حكمها . ولا يجوز المعارضة في هذا الحكم . فإذا كان تخلف المتهم بعدد مقبول تؤجل الهيئة الجلسة إلى ميعاد آخر يعلن إليه بالطريق المنصوص عليه بالمادة الثالثة . وتقدر الهيئة ظروف التخلف التى تقتضى التأجيل ثم تصدر حكمها على النحو السابق .

مادة ٨- يثبت علم المتهم بالحكم إذا صدر في مواجهة أو بإعلانه به بكتاب يرسله إليه شيخ الجامع الأزهر .

وتبلغ الحكم كذلك لها الجهات التى للعالم صلة بها وينشر في الجريدة الرسمية ،،

ملحق (٦)

محتوى الوثيقة : قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ بتعديل المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات المجلس الأعلى للأزهر)

رقم المحفظة : (٦٥) . رقم الملف : (١) .

تاريخها : ٢١ محرم ١٣٦٥ هـ / ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ م .

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر الأحكام الآتية : " يختار شيخ الجامع الأزهر من بين جماعة كبار العلماء أو ممن تتوافر فيهم الشروط الآتية :

١- أن يكون سنة خمساً أو بعين سنة على الأقل .

٢- أن يكون معروف بالورع والتقوى في ماضيه وحاضره

٣- أن يكون حائزاً لشهادة العالمية منذ خمس عشرة سنة على الأقل .

٤- أن يكون قد اشتغل بالتدريس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامع الأزهر أو بالقسم العالي المقرر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ أو بإحدى الكليات بمجامعتي فؤاد الأول أو فاروق الأول أو يكون قد شغل منصب مفتي الديار المصرية أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية .

ويعين شيخ الجامع الأزهر بأمر ملكي ويصير من يعين شيخاً للجامع الأزهر من غير

جماعة كبار العلماء عضواً في هذه الجماعة بحكم القانون .

مادة ٢- يستبدل بالمادة الثامنة من المرسوم بقانون المشار إليه في المادة السابعة الأحكام الآتية : " يكون للجامع الأزهر وكيل يختار من بين جماعة كبار العلماء أو ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة السابعة ويكون تعيينه بأمر ملكي . ويعاون الوكيل شيخ الجامع الأزهر ويقوم مقامه عند غيابه .

مادة ٣- على رئيس الوزراء تنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يتشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ٢١ محرم ١٣٦٥ (٢٦ ديسمبر ١٩٤٥)

رئيس مجلس الوزراء

(فاروق)

(محمود فهمي النقراشي)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

(محمود فهمي النقراشي)

ملحق (٧)

محتوى الوثيقة : المحضر الثاني عشر للجنة هيئة كبار العلماء

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات مجلس الأزهر الأعلى)

رقم المحفظة : (٢٢) . رقم الملف : (٧) .

تاريخها : ٢٥ صفر ١٣٤١ هـ / ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ م .

مذكرة رقم (٦)

بشان عرض المحضر الثاني عشر للجنة هيئة كبار العلماء بالأزهر

على المجلس وفقاً للمادة (١٣) من القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء .

جاءنا من مشيخة الجامع الأزهر برقم ٦٥٢ في ١٥ أكتوبر ١٩٢٢ ما يأتي :

نبعث إلى فضيلتكم مع هذا المحضر الثاني عشر للجنة هيئة كبار العلماء المتعقدة في ١٢ صفر

١٣٤١ / ١٣ أكتوبر ١٩٢٢ للتفضل بعرضه على مجلس الأزهر الأعلى تنفيذاً للمادة الثالثة عشرة

من القواعد التي ترجع إليها الهيئة في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها المصدق عليها من المجلس

في ١٣ مارس ١٩٢٦ .

المحضر الثاني عشر

(لجنة هيئة كبار العلماء)

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ صفر سنة ١٣٤١ - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ اجتمعت لجنة هيئة كبار العلماء

بالجامع الأزهر في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم الثلاثاء ١٢ صفر سنة ١٣٤١ - ٣ أكتوبر

سنة ١٩٢٢ تحت رئاسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد أبي الفضل شيخ

الجامع الأزهر وحضور حضرات :

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن قراعه

محمد حسنين العدوى

محمد نجاتي

عبد الحميد زائد

محمد الاحمدى الظواهرى

ولم يحضر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بحيث معتذراً . وكان على أحمد عزت

افندى الكاتب الأول للجامع الأزهر كاتباً للجلسة . افتتح الجلسة حضرة صاحب الفضيلة

الأستاذ الأكبر الرئيس . ثم تلى كتاب الاعتذار الوارد من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بنحيت باشتغاله في لجنة الدستور بالإسكندرية وأهمية الموضوع المقرر نظره في هذا اليوم . وقد وافق فضيلته في كتاب اعتذاره على طلب فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد نصر أنه يستحق صرف راتب هيئة كبار العلماء ابتداء من يوم فصله من وظيفته بمدرسة القضاء الشرعي طبقاً للقانون . تلى بعد ذلك محضر اللجنة للجلسة الماضية المنعقدة في ٩ صفر سنة ١٣٤٠ - ١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ وصدق عليه .

نظرت اللجنة بعد ذلك فيما يأتي :

أولاً : الطلب المقدم من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ أحمد نصر المؤرخ أغسطس سنة ١٩٢٢ المتضمن فصله من وظيفته بمدرسة القضاء الشرعي من ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ لبلوغه الستين من عمره واستحقاقه راتب هيئة كبار العلماء من التاريخ المذكور وأنه مشغول بتدبير متن صحيح مسلم في هذا العام .

وبعد تلاوة خطاب مدرسة القضاء الشرعي رقم ٧٩ في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ المتضمن أن فضيله الأستاذ كان مدرساً بالمدرسة وأنه أحيل إلى المعاش لغاية ٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ واستحق مرتبه من المدرسة لغاية اليوم المذكور كخطاب وزارة الحقانية للمدرسة رقم ٢٢/٤/٨ في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٢ . وبعد الإطلاع على نص المادة التاسعة بعد المائة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٠ . وعلى المادة الثامنة من القواعد التي ترجع إليها الهيئة في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها . قررت اللجنة استحقاق فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد نصر راتب هيئة كبار العلماء وقدره ثلاثون جنيهاً مشاهرة اعتباراً من يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ وهو تاريخ فصله من المدرسة لإحالة على المعاش .

ثانياً : توزيع الدرس على حضرات أعضاء الهيئة في سنة ١٣٤٠-١٣٤١ الدراسية تنفيذاً لنص المادة الثانية من القواعد التي ترجع إليها الهيئة في نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها . تلى على اللجنة البيان الذي أعده قلم كتاب المشيخة عن العلوم التي عهد إلى حضرات أعضاء الهيئة بقراءتها في العام الماضي والأبواب التي انتهت عندها القراءة وما اختاره حضرات الأعضاء من العلوم والكتب في هذا العام .

فلاحظت اللجنة أن حضرتي صاحبي الفضيلة الأستاذين الشيخ محمد السماطى والشيخ إبراهيم بصيله لم يتعرضا لقراءة الفقه المكلف به كلاهما من قبل اللجنة في العام الماضي بل قرأ أولهما الموطأ

والثاني تفسير النسفى . فقررت اللجنة لفت نظر حضرتهما بالنسبة لمخالفة قرارها فى العام الماضى وتكليفهما فى المستقبل بتنفيذ ما تقرره اللجنة وأن يختار فضيله الأستاذ الشيخ محمد السمالوطى كتاباً سوى الموطأ من كتب الفقه المداولة . وفوضت اللجنة إلى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الرئيس أمر استدعاء حضرتهما والتكلم معهما فى هذا الخصوص .

وبعد الاطلاع على نص المادتين الثانية والثالثة من القواعد التى ترجع إليها الهيئة فى نظامها وسيرها وسائر ما يتعلق بها ومراجعة مواد الباب السابع من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وبعد المباحثة وتبادل الراى قررت اللجنة :

أولاً : أن توزع الدروس على حضرات أعضاء الهيئة حسب البيان الآتى :

فقه الحنفية - حضرات أصحاب الفضيلة الأساتذة الشيخ محمد نجيت . والشيخ محمد نجابتى والشيخ أحمد الدلبشان .

" الشافعية : حضرتا صاحبي الفضيله الأستاذ الشيخ محمد النجدى والشيخ يوسف شلى .

" المالكية : محمد السمالوطى والشيخ إبراهيم بصيله

" الحنابلة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد الذهبى علوم اللغة العربية . حضرات

أصحاب الفضيلة الأساتذة الشيخ مصطفى الهياوى والشيخ محمد راشد . والشيخ يونس موسى

العطائى على أن يختار كتاباً فى غير النحو تفسير القرآن الكريم . حضرات أصحاب الفضيله

الأساتذه الشيخ حسونة النواوى . والشيخ عبد الحميد زايد والشيخ إبراهيم الحديدى

الحديث - حضرتا صاحبي الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد شاكر والشيخ محمود حمودة

التوحيد والنطق : أحمد نصر للتوحيد

والشيخ يوسف أحمد نصر الدجوى للمتطق التاريخ والسيرة والأخلاق حضرتا صاحبي الفضيلة

الأستاذ الشيخ محمد أحمد الطوخى والشيخ محمود الجزيزى أصول الفقه حضرات أصحاب

الفضيلة الأساتذة الشيخ محمد حسنين العدوى والشيخ دسوقى العربى والشيخ عبد المعطى

الشرشىمى .

ثانياً - أن يقرأ كل من حضراتهم فى الفن الذى اختص به ثلاث حصص فى الأسبوع

على الأقل بالتطبيق للمادة (١١٠) من القانون وألا مانع من أن يقرأ بعضهم علوماً أخرى بطريق

التبرع .

ثالثاً : أن تكون القراءة في حصتين في اليوم الأولى قبل الظهر والثانية بعد المغرب وتختار كل من حضراتهم الزمان والمكان والكتاب الذي يقرؤه في الفن الذي اختص به .
رابعاً : أن تعلن المشيخة ذلك مع بيان الأزمنة والأمكنة والكتب التي اختارها كل واحد من حضراتهم وتلفت نظر الطلاب والعلماء غير المدرسين إلى ذلك . وانقضت الجلسة منتصف الساعة الثانية عشرة قبل الظهر.

الإمضاء على أحمد عزت كاتب الجلسة الرئيس

(ختم)

نعرض ذلك على المجلس وفقاً للمادة (١٣) من القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء
٢٥ صفر ١٣٤١ (أكتوبر ١٩٢٢) رئيس (مجلس الأزهر الأع

ملحق (٨)

محتوى الوثيقة : المحضر السابع عشر للجنة هيئة كبار العلماء .

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات مجلس الأزهر الأعلى)

رقم الحفظ (٣٦) رقم الملف : (٦)

تاريخها : ٢٠ ذى القعدة ١٣٤٥ هـ / ٢٢ مايو ١٩٢٧ م .

مذكرة رقم (٦)

بشأن : عرض المحضر السابع عشر للجنة هيئة كبار العلماء لجلستها

المنعقدة يوم الأربعاء ١٨ شوال سنة ١٣٤٥ (٢٠ إبريل سنة ١٩٢٧)

جاءنا من مشيخة الجامع الأزهر رقم ١٠٠ في ٢١ مايو سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

لجنة هيئة كبار العلماء

جلسة يوم الأربعاء ١٨ شوال سنة ١٣٤٥ (٢٠ إبريل سنة ١٩٢٧)

انعقدت لجنة هيئة كبار العلماء في الجامع الأزهر الساعة العاشرة الإفريقية من صباح يوم الأربعاء

١٨ شوال سنة ١٣٤٥ (٢٠ إبريل سنة ١٩٢٧) برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد مجتهد عضو اللجنة لاعتذار حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد أبي الفضل

الجزاوي رئيس اللجنة وبحضور حضرات :

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسنين العدوي

..... محمد الاحمدى النظاوى

..... عبد الغنى محمدود

.....عبد المعطى الشرشى

واعذر حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن قراعه وكان عبد العزيز قاسم أفندى الكاتب الأول للجامع الأزهر كاتباً للجنة والفتح الجلسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الرئيس ثم تلى المحضر السادس عشر للجلسة الماضية المتعقدة في يوم الأحد ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ (٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦) فصدق عليه وبهذه المناسبة رأت اللجنة أن يكون انعقادها لتوزيع الدروس على حضرات أعضاء الهيئة قبل بدء الدراسة في كل عام بوقت كاف وقررت ألا يتدب أحد أعضاء الهيئة للعمل في أقسام الأزهر من دراسة أو غيرها إلا بعد إذن اللجنة ثم أخذت اللجنة في نظر المسائل المعروضة عليها بالترتيب الآتى :

أولاً : مذكرة هذا نصها : قررت اللجنة في جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ / ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ اعتماد الترخيص الإجازات المرضية لحضرات الأساتذة : الشيخ يوسف شلى من ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ لغاية ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ ومن ١٧ سبتمبر ١٩٢٦ لغاية ١٦ نوفمبر الشيخ محمد أحمد الطوخى من ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ لغاية ١٤ مارس سنة ١٩٢٦ الشيخ سيد على المرفعى ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لغاية ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وأن يستعلم من قسم التخصص الذى يدرسون فيه عن تاريخ عودتهم من أجازاتهم وأن يعرض ذلك على اللجنة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ أفاد قسم التخصص بالآتى :

١- فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الطوخى عاد من إجازته المرضية المخصصة له بما من ١٩ يناير سنة ١٩٢٦ لغاية ١٤ مارس في يوم ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٦ بعد عطلة شهر رمضان حيث كانت إجازته تنتهى في هذه العطلة .

٢- فضيلة الأستاذ الشيخ سيد على المرفعى عاد من إجازته المرضية المخصص له بما من ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لغاية ١٣ أكتوبر في يوم الثلاثاء ١٩ منه حيث كان درسه في ذلك اليوم .

٣- فضيلة الأستاذ الشيخ يوسف شلى له إجازة مرضية من مبدأ الدراسة ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لمدة شهرين لم يعد منها للآن وكان مما قررت اللجنة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ إعفاءه من التدريس في قسم التخصص فأرسل إلينا القسم شهادة مرضية مقدمة من الأستاذ بمدة شهرين من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ولكنه في يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ قدم خطاباً موقعاً عليه منه ومن الأستاذ مراقب الدراسة للهيئة بأنه عاد من إجازته واشتغل بدروسه من ٥ ديسمبر وبناء عليه يكون مجموع إجازات فضيلة الأستاذ المخصص بها والتي تحت الترخيص كما يلى :

| يوم | شهر | من | إلى | بيانات |
|-----|-----|--------------------|----------------|------------------------------------|
| ١٥ | ١ | ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ | ١٧/٣/١٩٢٦ | مرخص بها |
| ١٣ | ٠ | ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ | ١٦ سبتمبر | تحت الترخيص بها |
| | | إلى تقديم الشهادة | | |
| | ٢ | ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ | ١٦ نوفمبر ١٩٢٦ | مرخص |
| | ١٧ | نوفمبر لسنة ١٩٢٦ | ٤ ديسمبر ١٩٢٦ | قدم شهادة بشهرين من ٢١ نوفمبر ١٩٢٦ |
| | ١٨ | | | ولكن حضر يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٦ . |
| ١٦ | ٤ | المجموع | | |

ويراد النظر فيما يأتي :

أولاً : الترخيص بالمدة الموافقة من ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مبدأ الدراسة و ١٦ منه وقدرها ١٣ يوماً أجازة مرضية .

ثانياً : الترخيص بالمدة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ لغاية ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وقدرها ١٨ يوماً أجازة مرضية .

ثالثاً : ما يتبع في راتب فضيلة الأستاذ عما زاد من أجازاته المرضية عن الثلاثة الأشهر المقررة براتب كامل وقدره شهر و ستة عشر يوماً حيث أن المدرسين يعطون من الإجازات المرضية ثلاثة أشهر براتب كامل وثلاثة أشهر بنصف راتب . ولكن هيئة كبار العلماء ترجع في نظامها وسائر ما يتعلق بها إلى اللجنة وما تقرره بحجب أتباعه مع ملاحظة ما هو متعلق بالنظام العام للأزهر في نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وبعد المناقشة وتبادل الرأي : أحاطت اللجنة علماً بتاريخ عود حضرتي الأستاذين الشيخ محمد أحمد الطوخي والشيخ سيد علي المرصفي من أجازتهما المرضية كما ذكر و رأت اللجنة ما يأتي

١- اعتبار المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ لغاية ١٦ منه إجازة مرضية لحضرة الأستاذ الشيخ يوسف شلي .

٢- الترخيص لحضرتة بأجازة مرضية المدة من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ لغاية ٤ ديسمبر وقدرها ١٨ يوماً .

٣- من حيث أن الـ ١٥ يوم وشهر المرخص له بها من ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ لغاية ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ واقعة في السنة الدراسية الماضية فلا ترى اللجنة ضمها إلى إجازته المرضية الواقعة في سنة ١٣٤٥ الدراسية التي ابتدأت يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

٤- من حيث أن إجازات حضرة الأستاذ الواقعة في سنة ١٣٤٥ ثلاثة أشهر ويوم واحد وقد ثبت للجنة أن قسم التخصص لم يعطه جدولاً بالدروس التي قررت عليه في اليوم الأول من الدراسة (٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦) فالأستاذ معذور وليس هناك ما يتقضى نظر اللجنة في موضوع ما يزيد من الإجازات المرضية على ثلاثة أشهر .

ثانياً : مذكرة بشأن استفتاء اللجنة في المكان الذي تحفظ فيه بعض الكتب التي قدمها أصحابها للتشريح لهيئة كبار العلماء ووردت من الرئاسة بالخطاب رقم ٩٥٥ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ لحفظها بالمكتبة وعددها أربعة . وبعد العلم بأن اللجنة قررت في جلسة أخرى حفظ بعض الكتب من هذا النوع في مكتبة الأزهر قررت اللجنة أن تحفظ هذه الكتب وما يرد مماثلها في مكتبة الجامع الأزهر .

ثالثاً : عرض الأمر الملكي الكريم رقم ٩٢ في ديسمبر سنة ١٩٢٦ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ أحمد هارون وكيل الجامع الأزهر والمدير العام للمعاهد الدينية في هيئة كبار العلماء أحاطت اللجنة علماً بالأمر الملكي المشار إليه وانتقضت اللجنة الساعة الثانية عشر وبمناسبة ما رأت اللجنة من عدم ضم مدة الإجازة المرضية الواقعة في سنة دراسية إلى إجازة مرضية واقعة في السنة التي قبلها تلفت الرئاسة نظر المجلس إلى أن المادة ٨٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ نصت على أن يقرر مجلس الأزهر الأعلى مد الإجازات المرضية التي يسوع الترخيص بما بمرتب كامل أو بنصف مرتب . ونص في قواعد إجازات المدرسين والموظفين التي قررها المجلس في ١٤ مارس سنة ١٩١٤ على جواز إعطاء المدرسين أجازات مرضية ثلاثة أشهر بمرتب كامل وثلاثة أشهر بنصف مرتب ولم ينص على مدة الخدمة التي تجيز للمدرس الحصول على هذه الإجازات . مع العلم بأن المادة ١٦٥ من القانون المالي نصت على جواز إعطاء إجازات مرضية باعتبار كل مدة قدرها ثلاث سنوات تصرف في الخدمة بالشروط الآتية :

شهران بماهية كاملة ، وشهران بنصف ماهية ، وشهران بربع ماهية ومن حيث أن المادة ١٣ من القواعد التي ترجع إليها هيئة كبار العلماء التي قررها المجلس الأعلى في ١٣ مارس سنة ١٩١٦ تنص على أن كل ما تقرره اللجنة يعرض على المجلس الأعلى ليتحقق من مطابقة لآخر لمادة ١١٢ من القانون

نعرض ذلك على المجلس للنظر وتقرير ما يراه .

رئيس

مجلس الأزهر الأعلى

٢٠ ذى القعدة ١٣٤٥ (٢٢ مايو ١٩٢٧)

ملحق (٩)

محتوى الوثيقة : تقرير اللجنة المؤلفة للنظر فى أمر الجمع بين راتبين مقررين فى الميزانية .

المصدر : محافظ عابدين : الأزهر (محاضر جلسات)

رقم المحظطة : (٣٥٢) رقم الملف (٩)

تاريخها : ١١ رجب ١٣٣٨ هـ / ٣١ مارس ١٩٢٠ م .

مذكرة رقم (٦)

بشأن : تقرير اللجنة المؤلفة للنظر فى طلب حضرتى صاحبى الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية و الأستاذ الشيخ أحمد نصر المدرس بمدرسة القضاء الشرعى راتب هيئة كبار العلماء .

جاءنا التقرير الاتى نصه من حضرة صاحب السعادة محمد زغلول باشا وكيل وزارة الأوقاف بصفة رئيسا للجنة المؤلفة للنظر فى حضرتى صاحبى الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية والأستاذ الشيخ أحمد نصر المدرس بمدرسة القضاء الشرعى راتب هيئة كبار العلماء تعرضه على المجلس .

١١ رجب سنة ١٣٣٨ (الختم) رئيس مجلس الأزهر

٣١ مارس سنة ١٩٢٠ الأعلى

بناء على قرار مجلس الأزهر الأعلى الصادر أخيراً بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨

(١٧ فبراير سنة ١٩٢٠) بتشكيل لجنة مؤلفة من أصحاب السعادة والفضيلة والعزة :

محمد زغلول باشا وكيل وزارة الأوقاف رئيساً

الأستاذ الشيخ عبد الرحمن قراعه المدير العام للمعاهد الدينية عضواً

أحمد زكى باشا سكرتير مجلس الوزراء " " "

محمد بك إبراهيم مستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية " " "

أحمد زكى بك السعود مدير الإدارة القضائية بوزارة الحقانية " " "

للنظر فى الطلب المقدم فى ٢٢ شوال سنة ١٣٣٧ (٢٠ يوليه سنة ١٩١٩) من حضرتى صاحبى

الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية والأستاذ الشيخ أحمد نصر المدرس بمدرسة القضاء

الشرعى المتضمن أنهما دخلا ضمن كبار العلماء ولم يعط لهما الراتب المقرر بالمادة التاسعة بعد المائة

في قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية . وأن ما جاء بالمادة السابعة عشرة بعد المائة في ذلك القانون من أنه لا يجوز الجمع بين راتين مقررين في الميزانية ما عدا راتب شيخ الجامع الأزهر بصفته أيضاً من كبار العلماء لا يمنع من ذلك لأن المراد من تلك الميزانية ميزانية المعاهد الدينية .

قد اجتمعت اللجنة بدار الإدارة العامة للمعاهد الدينية في يوم الأحد ، ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٨ (١٤ مارس سنة ١٩٢٠) عدا صاحب الفضيلة المدير العام الذى اعتذر وسعادة أحمد زكى باشا الذى لم يحضر ، واطلعت على المذكرة المقدمة من صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية المؤرخ ٣٠ شوال سنة ١٣٣٧ (٢٨ يوليو سنة ١٩١٩) عن هذا الخصوص ، وعلى بيان رئاسة مجلس الأزهر الأعلى المؤرخ ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (١٤ أغسطس سنة ١٩١٩) الموجود بمجموعة أعمال جلسة يوم السبت ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٢٣ أغسطس سنة ١٩١٩) .

وقد رأت اللجنة لإبداء رأيها في هذه المسألة ضرورة مراجعة ما جاء بالقانون غرة ١٠ لسنة ١٩١١ بشأن هيئة كبار العلماء ، وأصدره المجلس الأعلى من القرارات عن هذا الخصوص بعد العمل بهذا القانون ومعرفة ما جرى عليه العمل لغاية الآن ، فقد جاء في المادة الثانية بعد المائة من القانون المشار إليه أن (يكون بالجامع الأزهر ثلاثون عالماً اختصاصياً لكل واحد منهم بالأزهر كرسى خاص في المحل الذى يختص للتدريس العام بمعرفة شيخ الجامع الأزهر) وفي المادة التاسعة بعد المائة (يعطى كل عالم يدخل ضمن كبار العلماء راتباً شهرياً قدره عشرون جنيهاً وينعم عليه بكسوة التشريف من الدرجة الأولى إن لم يكن حائزاً لها من قبل) وفي المادة العاشرة بعد المائة (يجب على كل من حضراتهم أن يلقي في كل أسبوع بالجامع الأزهر أو بالمعهد الموجود به ثلاثة دروس على الأقل في العلم المخصص هو به وأن يكون إلقاء الدرس في وقت يتمكن فيه العدد الأكبر من العلماء من حضوره وله أن يلقي درساً عالياً في غير العلوم المنصوص عليها في المادة الرابعة بعد المائة) . وفي المادة السابعة عشر بعد المائة (لا يجوز الجمع بين راتين مقررين في الميزانية ما عدا مرتب شيخ الجامع الأزهر بصفة أيضاً من كبار العلماء) .

ونفاذاً للمادة الثانية بعد المائة من القانون المذكور نظر المجلس الأعلى بجلاسة المنعقدة في ٧ شوال سنة ١٣٢٩ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩١١) في تأليف هيئة كبار العلماء وبعد انتخابهم قرر ما يأتى : (معاملة حضرات السادة العلماء المنتخبين على الوجه المتقدم بنص المادتين ١٠٩ و ١١٧

بالنسبة للمرتبات وأنه يسرى نص المادة السابعة عشرة بعد المائة المذكورة على الموظفين من حضراتهم بالجامع الأزهر ما عدا فضيلة شيخ الجامع أو ياحدى المصالح الأخرى ، وأنه يعفى الموظفون في غير المعاهد الدينية العلمية الإسلامية من نص المادة العاشرة بعد المائة ما داموا شاغلين لوظائفهم) .

وقد لاحظت اللجنة أن من ذلك العهد جرى العمل على تطبيق هذا القرار على جميع أعضاء الهيئة الموظفين في المعاهد وغيرها . ومن ضمن من عوملوا بهذا القرار الأستاذ الشيخ أحمد نصر لأنه عندما عين مدرساً في مدرسة القضاء الشرعى قدم طلباً بخصوص الجمع بين راتبه المقرر له على وظيفة التدريس بالمدرسة وراتب من رواتب هيئة كبار العلماء فبحث فيه المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٣٢٩ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩١١) وقرر أنه لا يمكن أن يجمع الأستاذ بين المرتبين وأنه مخير بين وظيفة بالمدرسة أو الاقتصار على الأزهر ، فعارض فضيلة في موضوع هذا القرار وأصر المجلس على رأيه الأول بجلسته المنعقدة في ٢١ محرم سنة ١٣٣٠ - ١١ يناير سنة ١٩١٢ .

هذا وأن فضيلة الأستاذ الشيخ محمد نجاتي مفتى وزارة الأوقاف لا يتقاضى مرتب الهيئة لأنه موظف ، كما وأن من عين من هيئة كبار العلماء في وظائف في المعاهد الدينية بقى راتب وظيفة متداخلاً في راتب الهيئة بحيث لا يتجاوز الراتب المقرر له هيئة كبار العلماء رأى اللجنة

إن اللجنة ترى أن البحث في هذا الموضوع هو رجوع إلى أمر سبق الفصل فيه بموجب قرار صدر في نفس الجلسة التي تالفت فيها هيئة كبار العلماء وفي زمن أقرب عهد بالعمل بالقانون ثمة ١٠ لسنة ١٩١١ وكان من ضمن أعضاء الجلسة التي أصدرت القرار المنوه عن اثنان ممن اشتغلا بوضع هذا القانون (المرحوم أحمد فتحي زغلول باشا وحضرة صاحب المعالي إسماعيل صدقي باشا) وقد جرى العمل بموجب هذا القرار لغاية الآن .

وأن المادة السابعة عشر بعد المائة من القانون ثمة ١٠ لسنة ١٩١١ التي لم تجز الجمع بين راتبين مقررين في الميزانية ولو أنها وردت عند التكلم عن ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، إلا أنه يظهر للجنة من روح التشريع ومما جاء بتقرير لجنة إصلاح الجامع الأزهر المعمور بخصوص هيئة كبار العلماء والمزايا التي منحت لهم أن الراتب جعل لمن ينقطعون انقطاعاً تاماً للتدريس بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية - مما حدا بوضع القانون أن يقتصر على التكلم على

ميزانية الأزهر دون غيرها ، لأنه ما كان في حاجة إلى التكلم عن ميزانية أخرى . ومع ذلك فلما خطرت فكرة احتمال توظيف بعض أعضاء الهيئة الوظائف في إحدى مصالح الحكومة ، أحد المجلس الأعلى القرار السابق ذكره منها لما عساه أن يحصل من الالتباس . فلما تقدم ترى اللجنة الأخذ بالقرار المذكور إذ ليس هناك ما يوجب العدول عنه . مدير الإدارة القضائية بوزارة الحفانية مستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية إمضاء (أحمد زكى أبو السعود) إمضاء (محمد إبراهيم) رئيس اللجنة وكيل وزارة الأوقاف إمضاء (محمد زغلول

معلق (١٠)

محتوى الوثيقة : الطلب المقدم من أحد أعضاء جماعة كبار العلماء لمعاملة باللائحة التقاعد
المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات المجلس الأعلى للأزهر)
رقم الحفظه : (٥٥) .
رقم الملف : (٥) .
تاريخها : ٢٠ شوال ١٣٥٥ / ٣ يناير ١٩٣٧ م .

مذكرة (١١)

بشأن : طلب حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن عlish من جماعة كبار
العلماء معاملة باللائحة التقاعد من أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ .

قدم حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن عlish من جماعة كبار العلماء
الطلب المرافق المؤرخ في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وضمن قبوله المعاملة باللائحة التقاعد الصادر بها
الإرادة رقم ٢١ في ١٠ مارس سنة ١٩٢١ عن مدة خدمة بالأزهر التي مبدؤها في سنة ١٩٢٦
وأنه مستعد لدفع ٥% بحسب مرتبه في المدة السابقة ومن الآن فصاعداً. على أن يسدد المبلغ
المستحق عن المدة السابقة على أقساط شهرية في مدة خمس سنوات وبيحث هذا الطلب تبين أن
فضيلة الأستاذ المذكور كان بوظيفة المفتش القضائي الأول للمحاكم الشرعية بوزارة الحفائية
وصدر الأمر الملكي الكريم رقم ٧٠ في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ بتعيينه في هيئة كبار العلماء ثم
أحيل إلى المعاش فصرف إليه مرتب الهيئة من الجامع الأزهر من أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ .

وقد قضت المادة ١٩ من لائحة التقاعد المذكورة على أن يستقطع من مرتبات العلماء
الذين يقبلون المعاملة طبقاً لهذه اللائحة ٥% من مرتباتهم كما قضت المادة ٢٠ منها على أن
تسرى هذه اللائحة على من يقبل المعاملة بها من العلماء الموظفين المدرسين بالأزهر والمعاهد الدينية
عن مدة خدمتهم السابقة بالمعاهد بشرط أن يدفعوا ٥% عن هذه المدة بحسب مرتباتهم السابقة
وهذا النص لم يتقيد بشرط كان يكون العالم المدرس أو الموظف الذي تحسب له المدة السابقة
موجداً بالأزهر أو بأحد المعاهد وقت صدور اللائحة وليس فيها أى شرط عن ضم المدة السابقة
سوى دفع ٥% عن المرتبات التي تقاضاها فيها كما أنها لم تشترط شيئاً بقبول المعاملة بها سوى
دفع ٥% من المرتب وكان المجلس الأعلى قد أصدر قراراً بالموافقة على تقيسط الخمسة في المائة
عن المرتبات السابقة على أقساط شهرية لا تزيد مدتها على خمس سنوات وبيحث لا يقل القسط
عن ٥% من المرتب الحالي .

وقد عومل بعض حضرات أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار العلماء بهذه اللائحة بعد أن قبلوا المعاملة بما فقطع من مرتبهم ٥٥% وحصل منهم الاحتياطي عن المدة السابقة بالطريقة المشار إليها . ولم تشترط هذه اللائحة سناً معينة لإحالة هيئة كبار العلماء إلى التقاعد بل نص في المادة الخامسة على أنهم يبقون في وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به وأن تقرير القدرة وعدمها منوط بلجنة الهيئة . وقد نص في المادة ٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ على أن يعتبر ضمن أعضاء جماعة كبار العلماء الذين تتألف منهم هيئة كبار العلماء عند صدور هذا القانون . ونص في المادة ١٢٥ منه على استمرار العمل باللوائح المعمول بها الآن التي وضعت تنفيذاً للقوانين السابقة إلى أن تعدل . وذلك فيما لا يخالف أحكام هذا القانون وبما أن لائحة التقاعد المذكورة لم تعدل إلى الآن ولا يوجد في قانون الأزهر ما يخالف أحكامها المذكورة . فبناء على ما تقدم نرى أنه لا مانع من إجابة فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الرحمن عlish إلى طلبه . وقد رأينا عرض الأمر على المجلس للنظر وتقرير ما يراه .

شيخ الجامع الأزهر

٢٠ شوال سنة ١٣٥٥ - ٣ يناير سنة ١٩٣٧

حضرة صاحب السماحة مولانا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ورئيس مجلس الأعلى أتشرف بأن أرفع لسماحتكم طلبى هذا . وهو أنى بناء على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من لائحة تقاعد العلماء المدرسين بالجامع الأزهر الصادرة بما الإرادة السنية السلطانية رقم ٢١ في ١٠ مارس سنة ١٩٢١ . قد قبلت المعاملة طبقاً بهذه اللائحة عن مدة خدمتى السابقة بالأزهر التى مبدؤها فى سنة ١٩٢٦ حينما تعينت فى هيئة كبار العلماء والمعاملة بها من الآن فصاعداً وأنى مستعد لدفع ٥٥% بحسب مرتبى فى المدة السابقة ومن الآن فصاعداً . لأن هاتين المادتين تشملا فى قطعاً لأتهما لا شرط فيهما ولا قيد يمنع من طلبى هذا وأجابه . وبما يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من هذه اللائحة التى استثنى فيها من حكميها ومن أحكام المواد قبلها شيخ الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء ونص فيها على بقائهم فى وظائفهم ما داموا قادرين على أداء العمل المكلفين به فهذه المادة مريحة فى ثمرها هيئة كبار العلماء ودخولهم تحت أحكامها متى قبلوها وقد قبلتها وطلبت المعاملة بما بطلبى هذا ولى نظائر فى هذا لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ عبد المعطى الشرشىمى وغيره . وطلب ذلك لم تحدد له اللائحة وقتاً ولم تشترط له شرطاً ولم تقيده بقيد أصلاً وكذلك القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ لم أجد فيه مانعاً مطلقاً من إجابة طلبى

هذا

فبمضاء على ذلك أرجو من سماحتكم إجابة طلبي هذا ومعاملتي باللائحة المذكورة رحمة
بأولادى القصر الكثيرين الذين منهم من سنة واحدة وثلاث وخمس وسبع عشر ومن هو أكبر من
ذلك . ولسماحتكم الشكر والدعاء الصالح بدوام العز والمجد والتأييد آمين

كاتبه بيده

١٤ شوال سنة ١٣٥٥

عبد الرحمن عlish الحنفى

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦

من جماعة كبار العلماء

بالأزهر الشريف

حضرة صاحب السماحة شيخ الجامع الأزهر الأستاذ الأكبر

أرجو تقسيط الاحياطى الخاص بالمدة السابقة فى حال قبول طلبي هذا على عشر سنوات أى مائه
وعشرين قسطاً شهرياً ولسماحتكم أكبر التـشكرات فى البدايات والنهايات أفندم

كاتبه

٣ يناير سنة ١٩٣٧

عبد الرحمن عlish

هذا ولا مانع عندى من التقسيط على خمس سنوات أى ستين قسطاً شهرياً وأرجو قبول طلبي
على هذا الأساس الأخير .

كاتبه

٣ يناير سنة ١٩٣٧

عبد الرحمن عlish

من جماعة كبار العلماء بالأزهر

ملحق (١١)

محتوى الوثيقة : الالتماس المقدم من أرملة الشيخ حسين والى لمنح كرميتها مبلغاً يساعدها على إتمام جهازها .

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات المجلس الأعلى للأزهر)

رقم المحفظة : (٥٩) . رقم الملف : (٦) .

تاريخها : ذى القعدة ١٣٥٩هـ / ديسمبر ١٩٤٠ م .

مذكرة رقم (١٩)

بشأن : النظر فى إلتماس السيدة أرملة المرحوم الأستاذ

الشيخ حسين والى منح كرميتها الفرات مبلغاً يساعدها على إتمام جهازها .

كان للآنسة الفرات كريمة المرحوم الأستاذ الشيخ حسين والى الذى كان عضواً بجماعة كبار العلماء معاش شهرى قدره ٢,٠٨٤ جنيه ثم قطع عنها اعتباراً من ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٠ لزواجها . وقد منحت إعانة قدرها ٢٥,٠٠٨ جنيهاً لتدبير جهازها وهى تعادل المعاش المقرر لها مدة سنة كاملة وذلك طبقاً لقرار المجلس الأعلى فى ١٥ إبريل سنة ١٩٣٧ . ولكن السيدة والدتها أرسلت الطلب المرافق تقول فيه : " أن هذا المبلغ الذى تقرر صرفه لكريمتى الفرات مضافاً إليه المهر لا يفى فى الوقت الحاضر بجهازها بما يتناسب مع كونها كريمة المرحوم الشيخ حسن والى وتلتزم منح كرميتها المذكورة مبلغاً آخر مساعدة لها على إتمام جهازها " . وعائلة المرحوم الشيخ حسين والى قدمه إليها معاملة خاصة حتى أن المجلس الأعلى قرر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٦ إعطاء المستحقين فى المعاش من ورثة معاشاً استثنائياً قدره ٣٠٠ جنيه فى السنة ومكافأة استثنائية قدرها ألف جنيه تصرف لهم على أربعة أقساط سنوية تقريراً لما أسداه المرحوم المذكور للأزهر والجمع اللغوى من خدمات جليلة . لذلك نعرض هذه المذكرة على المجلس للنظر فى طلب الست أرملة منح كرميتها الفرات مبلغاً آخر يساعدها على إتمام جهازها .

إمضاء

ذى القعدة ١٣٥٩ (ديسمبر ١٩٤٠)

شيخ الجامع الأزهر

(محمد مصطفى)

ملحوظة : المعاش الذى كان يخص المستحقين من ورثة شهرياً هو ٢٢,٤٥٧ جنيه ثم زيد إلى ٢٥ جنيهاً .

ملحق (١٢)

محتوى الوثيقة : الالتماس المقدم من كريمة الشيخ أمين لتقرير إعانة شهرية لها .

المصدر : عابدين : الأزهر (محاضر جلسات) .

رقم المحفظة : (٣٥٤) رقم الملف : (٤)

تاريخها : ٢٢ شعبان ١٣٦٥ هـ / ٢٢ يوليو ١٩٤٦ م .

مذكرة رقم (٢٧)

بشأن إلتماس الآنسة فاطمة كريمة المرحوم الشيخ

أمين الشيخ الذى كان عضو في جماعة كبار العلماء تقرير إعانة لها

كانت الآنسة فاطمة كريمة المرحوم أمين الشيخ الذى كان عضو جماعة كبار العلماء يتقاضى معاشاً شهرياً قدره ١٠,٥٠٠ جنيه من ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٢ التاريخ التالى لوفاة المرحوم والدها . وقد قطع عنها هذا المعاش لزواجها في ٣ فبراير سنة ١٩٤٤ وقرر المجلس الأعلى للأزهر في ١٣ ابريل سنة ١٩٤٤ منحها إعانة قدرها ١٧٥ جنيه بصفة استثنائية لمناسبة زواجها . وفي ١٩٤٦/٦/٢٩ قدمت العريضة المرافقة تقول فيها إن والدها كان عضو جماعة كبار العلماء وتوفى في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٤ عن غير تركة تورث عنه شرعياً ورتب لها معاشاً عشرة جنيهات خلاف إعانة الغلاء وتزوجت في ٢/٣ / ١٩٤٤ فقطع عنها المعاش وقد صادفها سوء الخط إذ طلقت في ١٤/٥/١٩٤٥ ولم يقف سوء الخط عند هذا الحد إذ توفيت والدتها في ديسمبر سنة ١٩٤٤ أى قبل طلاقها ولم ترك هى الأخرى شيئاً فأصبحت لا عائل لها غير وجه الله الكريم ولم تتجاوز من العمر ١٨ سنة فأمام هذه الحالة السنية نلتمس منحها مرتباً شهرياً كأمتائها من بنات من توفى من العلماء بعد أن خدم العلم والدين أيام حياته . وقد تبين من التحريات أنها لم تمتلك شيئاً نعرض ذلك للتفضل بالنظر ،

٢٢ يولييه ١٩٤٦

٢٢ شعبان ١٣٦٥

شيخ الجامع الأزهر

مصطفى عبد الرازق

ملحق (١٣)

محتوى الوثيقة : الالتماس المقدم من أرملة الشيخ سيد على المرصفي لربط معاش لابنها لأنه معتوه

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات مجلس الأعلى للأزهر)

رقم الحفظه : (٤٨) . رقم الملف : (٤) .

تاريخها : ١٠ شوال ١٣٥٠ هـ / ١٧ فبراير ١٩٣٢ م .

مذكرة رقم (١٩)

بشأن : النظر في إلتماس أرملة المرحوم الشيخ سيد على المرصفي الذى كان

من هيئة كبار العلماء ربط معاش لابنها الشيخ محمود سيد المرصفي المعتوه .

فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ توفى المرحوم الشيخ سيد على المرصفي الذى كان من هيئة كبار العلماء وكان يتقاضى راتباً قدره ٣٦ جنيه مشاهرة ولم يكن بين ورثة من يستحق معاشاً عن مدة خدمة بحسب لائحة التقاعد سوى السيدة أرملة وقد خصها من المعاش ٣,٤٨٧ جنيه اعتباراً من ١١ فبراير سنة ١٩٣١ . وفى ٢٧ سبتمبر سنة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ التمت السيدة المذكورة ربط معاش لابنها الشيخ محمود سيد المرصفي المعتوه وقد قرر مجلس حسمى مصر فى ٦ يولييه سنة ١٩٣١ تعيينها قيمة عليه . ولم ينص صراحة فى لائحة التقاعد المذكورة على ربط معاش لعديمى الأهلية أو المعتوهين وإنما نص فيها على أعضاء المعاش للأولاد القصر وعلى قطعة منهم متى بلغ الولد الذكر ثمانى عشر سنة أو إذا تزوجت البنت . وقد جاء فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية عن الأشخاص الذين لا حول لهم فى المعاش ما يأتى : " الأبناء والإخوة الذين بلغوا إحدى وعشرين سنة كاملة فى يوم وفاته عائلتهم ألا إذا كانوا مصابين بعاهات تمنعهم قطعياً من كسب عيشهم ففي هذه الحالة يمنحون المعاش إلى يوم وفاتهم وإذا كان للمستحق إيراد يرتب له معاش يعادل الفرق بين المعاش الذى يستحقه وبين الإيراد السنوى مقدراً بصفه نهائية وقت الاستحقاق فإذا تساوى الإيراد بالمعاش أو زاد عنه فلا يرتب للمستحق أى معاش . ويجب إثبات هذه العاهات بقرار من قومسيون طبى القاهرة وفى حالة ما إذا ثبت أن صاحب المعاش يكسب عيشه أو وجدت له وسائل جديدة للارتقاء تجعل إيراده مساوياً لقيمة المعاش أو أكثر منه بقطع المعاش نهائياً . يكشف طبياً فى

كل سنة على من تقرر له معاش مدى الحياة بسبب عامه جعله عاجزاً عن كسب عيشه ما لكم
يثبت في تقرير القومسيون الطبي الأول أن العامة مستديمة ولا يمكن البرء منها .
نعرض ذلك على المجلس للنظر وتقرير ما يراه " .

شيخ الجامع الأزهر

١٠ شوال ١٣٥٠ (١٧ فبراير ١٩٣٢)

ملحق (١٤)

محتوى الوثيقة : الالتماس المقدم من إحدى كريمات الشيخ يوسف الدجوى لتقرير إعانة شهرية لها
المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات المجلس الأعلى للأزهر)
رقم المحفظة : (٦٥) . رقم الملف : (٣) .

تاريخها : ٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ / ٢٥ فبراير ١٩٤٦ م .

مذكرة رقم (١٨)

بشأن : التماس إحدى كريمات فضيلة الأستاذ المرحوم

الشيخ يوسف الدجوى تقرير إعانة شهرية لها

في ٩ يناير سنة ١٩٤٦ توفى إلى رحمة الله فضيلة الأستاذ الشيخ يوسف أحمد نصر الدجوى الذى كان عضواً من جماعة كبار العلماء وكان راتبه الأخير ٤٠ جنيه شهرياً عدا عشرة جنيهات كانت تمنح لفضيلته نظير عمله بمجلة الأزهر . وفضيلة كان معاملاً باللائحة التقاعد الصادرة بما الإرادة السنية رقم ٢١ في ١٠/٣/١٩٢١ . وعملاً بالمادة السابعة من هذه اللائحة كان يستحق معاشاً شهرياً قدره أربعون جنيهاً لو تقاعد يوم وفاته وعملاً بالمادة الخامسة عشر منها تستحق ورثة نصف هذا المعاش وقدره عشرون جنيهاً شهرياً . وعراجعة أوراق التسوية المقدمة من الورثة تبين أنه ترك أرملة وثلاثة أولاد ذكوراً ، كلهم بلغ وثلاث بنات متزوجات ، منهمن واحدة تدعى عيوشه توفى عنها زوجها قبل وفاة والدها . وعملاً بالمادة السابعة عشر من هذه اللائحة لا يستحق من هؤلاء الورثة فى المعاش سوى أرملة وسيربط لها معاش قدره خمسة جنيهات شهرياً . وقد قدمت كريمة السيدة عيوشه الطلب المرافق متضمناً أنها تزوجت فى حياة والدها وتوفى عنها زوجها دون أن يترك لها شيئاً لتستعين به فكفاها والدها مئونة الحياة من بعده . وأنه بعد وفاته تقطعت لها السبل ولم يترك لها شيئاً كذلك وتلتبس تقرير إعانة شهرية لها تقيها شر العوزة والحاجة وتصون ماء وجهها من إراقتة ، ولا سيما أنها ابنة عالم خدّم العلم وأهله مداد طويلة . ومن حيث أنه لو كان هناك وارث آخر مع أرملة فى المعاش لا يستحق ١٥ جنيهاً شهرياً . ومن حيث أن التحريات دلت على صدق ما تقول .

نعرض ذلك على المجلس للنظر فى تقرير إعانة شهر لها .

شيخ الجامع الأزهر

٢٢ ربيع الأول ١٣٦٥

(مصطفى عبد الرا

٢٥ فبراير ١٩٤٦ .

ملحق (١٥)

محتوى الوثيقة : الالتماس المقدم من ابن الشيخ على إدريس لتقرير مساعدة لأخويه يستعيون بها على إتمام تعليمهم .

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات المجلس الأعلى : الأزهر)

رقم المحفظة : (٦٥) رقم الملف : (٦) .

تاريخها : ربيع الأول ١٣٦٥هـ / فبراير ١٩٤٦ م .

مذكرة رقم (٢٩)

بشان : النظر في التماس محمد علي إدريس الفتدي ابن المرحوم

الشيخ علي إدريس تقرير مساعدة لإخوته يستعيون بها على إتمام تعليمهم .

في ٨ يناير سنة ١٩٤٦ توفى إلى رحمة الله صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ علي إدريس

الذي كان من جماعة كبار العلماء وبلغت مدة خدمته ٨ يوم و ٤٤ سنة من أول يناير سنة ١٩٠٢

لغاية ٨ يناير سنة ١٩٤٦ وكانت ماهية الأخيرة ٤٠ جنيه جنيهاً .

وبناء على المادة السابعة من لائحة التقاعد الخاصة بمحضرات العلماء كان يستحق معاشاً

شهرياً قدره ٣٩ جنيه لو تقاعد يوم وفاته وقد تبين أنه ترك زوجته وبتنا لم تتزوج ويتبين متزوجين

وثلاثة أولاد تزيد سن أصغرهم على ١٨ سنة .

وبناء على المادة الخامسة عشرة تستحق زوجة وابنته التي لم تتزوج نصف هذا المعاش

مبلغاً وقدره ١٩,٥٠٠ جنيه تقيم بينهما الرابع للزوجة وقدره ٤,٨٧٥ جنيه والباقي لكرميته

وقدره ١٤,٦٢٥ جنيه أما باقي أولاده فلا يستحقون شيئاً لأنهم جاوزوا السن القانوني وذلك

بال تطبيق للمادة السادسة عشرة من لائحة التقاعد وقد قدم ابنه محمد علي إدريس الفتدي المريضة

المرافقة التي تقول فيها أن والده خدم العلم والدين ما يقرب من الخميس سنة ، وأن أحد أولاد

المرحوم طالب بكلية الهندسة والثاني طالب بكلية الطب ، ويلتمس النظر إليهم بغير العطف

والرحمة وتقرير ما تراه المشيخة نحوهم . وسبق للمجلس أن منح إعانات لأمثالهم .

نعرض ذلك على المجلس للنظر وتقرير ما يراه

شيخ الجامع الأزهر

ربيع الأول ١٣٦٥ (فبراير ١٩٤٦)

مصطفى عبد الرازق

ملحق (١٦)

محتوى الوثيقة : نقل (٣٠٠) جنيهاً من وفر راتب هيئة كبار العلماء إلى المصروفات السائرة بميزانية الأزهر .

المصدر : محافظ عابدين : الأزهر (محاضر جلسات) .

رقم اخفضة : (٣٥٢) رقم الملف : (٣)

تاريخها : ٢٩ جمادى الأول ١٣٣٨ هـ / ١٩ فبراير ١٩٢٠ م .

مذكرة رقم (١١)

بشأن : طلب نقل (٣٠٠) جنيهها من فر راتب هيئة كبار العلماء

إلى المصروفات السائرة بميزانية الأزهر .

تضمن مشروع ميزانية الأزهر سنة ١٩١٩ زيادة مبلغ ٧٥ جنيه مع المصروفات السائرة لإبلاغها إلى ٤٠٠ جنيه ولكن لجنة بحث مشروعات ميزانيات المعاهد رأت أن تبقى المصروفات السائرة في جميع المعاهد على حالها وأنه إن بدت حاجة لزيادتها أثناء السنة ترفع إلى المجلس مذكرة بنقل مبلغ الزيادة احتاج إليها من الوفر كالمعتاد .

وقد جاءنا من مشيخة الأزهر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ برقم ٦٢٩ أن المبلغ المقرر للمصروفات السائرة بميزانية الأزهر وقدره ٣٢٥ جنيهاً قد نفذ ولا يزال باقياً من السنة أكثر من شهرين وطلبت المشيخة أن يعرض على المجلس الأعلى نقل مبلغ ١٢٠ جنيه من وفر رواتب هيئة كبار العلماء إلى هذا البند سدأ حاجة في بقية العام المال الحاضر .

وبهذه المناسبة تعرض على المجلس أن مشيخة الأزهر كانت طلبت في ٩ فبراير سنة ١٩١٩ تخصيص مبلغ ستين جنيهاً من وفر الميزانية لشراء أبسطة لبعض الغرف وصنع دولاب من الخشب لصيانة الأدوات الكتابية فقرر المجلس في ١٩ مايو سنة ١٩١٩ تحويل هذا الطلب على لجنة الميزانية . ورات اللجنة في آخر جلسة لها أن ينظر في هذا الطلب في الوقت المناسب من هذا العام . وقد طلبت مشيخة القسم الثانوى أيضاً في يناير سنة ١٩٢٠ الترخيص لها بعمل دولاب من الخشب بنحو اثني عشر جنيهاً .

نفرض على المجلس الترخيص للمشيخة بشراء البسط وعمل الدولابين المطلوبين والتصديق على نقل مبلغ ٢٠٠ جنيه إلى المصروفات السائرة بميزانية الأزهر من وفر رواتب هيئة

كبار العلماء الاتي بيانه في العرض : ٤٤٠ جنيه الوفير من مرتب ست وظائف خالية من أول نوفمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٠ .
١٨٠ قيمة التداخل في مرتب بعض كبار العلماء بالمساجد ومدرج في ميزانية المعاهد .

٥٠٤٨ الجملة

١٦٨ تقزيل ما تقرر أخذه من هذا الوفير في الجلسات الماضية .

٣٨٠ الوفير الباقي

٢٩ جمادى الأولى ١٣٣٨

١٩ فبراير ١٩٢٠

رئيس مجلس الأزهر الأعلى

(ختم)

ملحق (١٧)

محتوى الوثيقة : الأمر الملكي بتعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للجامع الأزهر

المصدر : محافظ الأزهر الشريف (جلسات المجلس الأعلى للأزهر)

رقم المخطوطة : (٦٥) . رقم الملف : (١) .

تاريخها : ٢٢ محرم ١٣٦٥ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ م .

أمر ملكي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٥ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا

شيخاً للجامع الأزهر

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم

الجامع الأزهر المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٥ .

أمرنا بما هو آت :

١- عين الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا وزير الأوقاف شيخاً للجامع .

٢- على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بقصر القبة في ٢٢ محرم ١٣٦٥ (٢٧ ديسمبر ١٩٤٥) (فاروق)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الأحاديث الشريفة

ثالثاً: وثائق عربية غير منشورة:

أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة

١- محافظ الأزهر الشريف:

- جلسات مجلس الأزهر الأعلى

- جلسات المجلس الأعلى للأزهر

٢- محافظ عابدين: الأزهر

- موضوعات مختلفة .

- التعليمي .

- لوائح وقوانين .

- محاضر جلسات .

- ميزانية

- التماسات .

- الخلافة الإسلامية .

- قضايا البعث الإسلامية - دار الإفتاء - تقارير

٣- محافظ عابدين: جمعيات

- جمعيات دينية إسلامية .

٤- سجلات الجامع الأزهر

- صادر مخاطبات مشيخة الجامع الأزهر .

- صادر من القسم الأولى لمشيخة الأزهر .

- صادر الرياسة والجهات السائرة وجهات اخرى .
- صادر من الجهات الى وزارة الأوقاف .
- صادر مالية .
- صادر الأقسام الأولى والثانوى العالى .
- صادر جهات سايره لمشيخة الجامع الأزهر ومستشفى الأزهر .
- صادر وزارة الأوقاف والكتبخانه الأزهرية .
- قيد المكاتبات الصادرة عن المراقبة العامة لامتحان شهادة العالمية .
- صادر الإدارة العامة للمعاهد العلمية للأزهر الشريف .
- وارد من الجهات السائرة والأوقاف وجهات أخرى .
- وارد الأقسام الأولى والثانوى .
- وارد من الرياسة والأوقاف والكتبخانه الأزهرية .
- وارد ماليه للجهات السائره والقرعة والمستشفيات والأزهر والمعاهد .
- دفتر وارد الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .
- دفتر قيد حضرات العلماء حسب تواريخ امتحانهم .
- قيد أسماء حضرات العلماء .
- قيد أسماء العلماء المدرسين والموظفين .
- خطابات من وإلى جهات مختلفه .

٥- محافظ مجلس الوزراء

- محفوظات مجلس وزراء ما بعد ١٩٢٣

رابعاً: وثائق عربية منشورة:

- ١- نصوص القوانين المتعلقة بتنظيم الجامع الأزهر: -
- قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١.
- قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٣.
- قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧.
- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠.
- قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦.
- قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١.

خامساً: مصادر عربية منشورة:

- ١- تقي الدين أحمد بن علي المقرئ: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، تحقيق: محمد زينهم ومديحة الشرقاوى، الجزء الثانى، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٢- عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الثالث والرابع، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٣- على باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الطبعة الثانية عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٥هـ، الجزء الرابع، والثامن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠، ١٩٩٠.
- ٤- مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزبى الدمرdash: تاريخ وقائع مصر القاهرة كئانه الله فى أرضه (١١٠٠-١١٥٠هـ)، تحقيق: صلاح أحمد هريدى على، الطبعة الثانية، الإسكندرية ٢٠٠.

سادساً: القواميس والمعاجم والموسوعات:

- ١- أحمد تيمور باشا: تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، الطبعة الأولى، دار الأوقاف العربية، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ٢- ابن سعد: الطبقات الكبرى، المجلد الرابع، طبعة دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ٣- أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، المجلد الأول، طبعة المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (د.ت).
- ٤- جوان فوتشر كنج: معجم تاريخ مصر (من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات)، ترجمة: عنان علي الشهاوى، مراجعة: عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٥- هدى عثمان: موسوعة حكام مصر، أميرة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٦- خير الدين الزركلى: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الجزء الثانى والسادس والثامن، الطبعة السادسة عشر، دار العلم للملايين، بيروت، يناير ٢٠٠٥م.
- ٧- شمس الدين الجزرى: أسد الغابه فى معرفة الصحابه، الجزء الخامس، طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت، لبنان، (د. ت).
- ٨- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثانى، الجزء الأول والثانى والثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٩- محمد على الأنسى: قاموس اللغة العثمانية المسمى الدرارى اللامعات في منتخبات اللغات (يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة في اللغة العثمانية)، بيروت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

١٠- ناصر الأنصارى: موسوعة حكام مصر من الفراعنة إلى اليوم مع صورهم وأعلامهم ورموزهم، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

سابعاً: رسائل جامعية غير منشورة:

١- جبر محمد حسن جبر: الغزو الفكرى مصادره وأهدافه وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه، قسم الدعوة والثقافة الإسلامية، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢- حامد أحمد حماد الدسوقي: الوظيفة الاجتماعية للدين في ظل العلاقة بين الأزهر والسلطة السياسية تحليل اجتماعي - تاريخي، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة حلوان، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣- سهام العرابوى مهدى بحيرى عباس: الدور التربوى لجامعة الأزهر في مواجهة الإختراق الثقافى، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طنطا، عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤- عزت إبراهيم الدسوقي: الحياة الدينية الإسلامية في مصر في العصر العثمانى ٩٢٣-١٢١٣هـ/ ١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة دكتوراه، قسم

التاريخ الاسلامى والحضارة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٥- فوزى محمد إبراهيم زيدان: الأزهر في عصر محمد على، رسالة ماجستير،

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنصورة، عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٦- كامل محمد فوده: المؤسسات التعليمية في مصر إبان العصر العثمانى

ودورها في الحياة السياسية والفكرية (١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة

ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب

الوادى، عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧- ماجدة على صالح ربيع: الدور السياسى للأزهر من ١٩٨١-٥٢، رسالة

دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

جامعة القاهرة، عام ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٨- محمد عبد اللطيف عبد الفتاح الغراوى: دور المؤسسات الدينية والخيرية في

التعليم في مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/١٥١٧ -

١٧٩٨م) رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار المصرية

والإسلامية، كلية الآداب بدمهور، جامعة الإسكندرية، عام

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٩- ميسر سليمان محمد: الفكر الإسلامى في مواجهة التيار الإلحادى المعاصر،

رسالة دكتوراه، قسم الدراسات العليا والبحوث، كلية أصول

الدين والدعوة بأسوط، جامعة الأزهر، عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

ثامناً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والسياسة في مصر، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢- إبراهيم شيجا: محاضرات في تحليل النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٨.
- ٣- أبو الفتوح رضوان: القومية العربية، الطبعة الرابعة، الهيئة العامة للكتاب والأجهزة العلمية، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٤- أبو الحمد محمود فرغلي: الدليل الموجز لأهم الآثار الإسلامية والقبطية في القاهرة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ١٩١٩.
- ٥- أحمد زكريا الشلق: تطور مصر الحديثه فصول من التاريخ السياسى والإجتماعى، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٦- أحمد أبو الفتوح: جمال عبد الناصر، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٩.
- ٧- أحمد حمروش: ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- ٨- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.
- ٩- أحمد محمد عوف: الأزهر في ألف عام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢.
- ١٠- أحمد محمد حسن بك وأيزيدوز فسلدمان: مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٦.

- ١١- أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥-١٩٨٧)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٠٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- ١٢- أشرف توفيق: فاروق الأول والأخير، الطبعة الأولى، مركز الذاكرة للنشر والإعلام، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ١٣- أشرف فوزى صالح: شيوخ الأزهر، الجزء الثالث والرابع، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧.
- ١٤- أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤.
- ١٥- السيد تقي الدين: رد هيئة كبار العلماء على كتاب الإسلام وأصول الحكم، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ١٦- أنور الجندي: طه حسين حياته وفكره في ضوء الإسلام، الطبعة الثانية، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- ١٧- أندريه ريمون: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.
- ١٨- جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
- ١٩- جمال بدوي ولعي المطيعي: تاريخ الوفد، تقديم: نعمان جمعه، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٢٠- جلال يحيى: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الجزء الثالث، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

- ٢١- جواد رياض ومنصور مندور: الأزهر وفلسطين سيرة وفتاوى، تقديم: رفعت سيد أحمد، منتدى العلماء بمركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٢٢- حمدي السكوت ومارسدن جونز: أعلام الأدب المعاصر في مصر؛ طه حسين، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٢٣- حسن عثمان: الجمل في التاريخ المصري، الطبعة الأولى، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٦١هـ/١٩٤٢م.
- ٢٤- خالد محمد نعيم: الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر (١٧٥٦-١٩٦٨) دراسة وثائقية، المختار الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٢٥- خيرى شلبي: محاكمة طه حسين، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٩٩٣.
- ٢٦- راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.
- ٢٧- رفعت سيد أحمد: الدين والدولة والثورة، الدار الشرقية، القاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٢٨- رمضان محمد رمضان الجارية: الاتجاه الإسلامي في أدب طه حسين، تقديم: إبراهيم عبد الرحمن محمد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٢٩- سامى أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٢)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٣٠- سعاد ماهر: الأزهر أثر وثقافة، سلسلة دراسات في الإسلام، العدد ٢٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٥ جماد الأولى ١٣٨٢هـ/١٤ أكتوبر ١٩٦٢م.

- ٣١- سعاد عبد الرازق: الشيخ مصطفى عبد الرازق، ضمن كتاب الشيخ الأكبر مصطفى عبد الرازق مفكراً وأديباً ومصلحاً، تقديم: عاطف العراقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٣٢- سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المالكي في مصر والشام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥ .
- ٣٣- سعيد إسماعيل على: الأزهر على مسرح السياسة المصرية " دراسة في تطور العلاقة بين التربية والسياسة "، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٤ .
- ٣٤- دور الأزهر في السياسة المصرية، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٤٣١، دار الهلال، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م
- ٣٥- سنيه قراعه: تاريخ الأزهر في ألف عام، مكتب الصحافه الدولى، القاهرة، ١٩٦٨ .
- ٣٦- سليمان رصد الحنفى الزياتى: كثر الجوهر في تاريخ الأزهر، تقديم: عائشه التهامى، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٣٧- سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥-١٩٥٢، ترجمة: عاطف عبد الهادى علام، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨١ .
- ٣٨- سمير فراج: الملكة فريدة ثائرة على عرش فاروق، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩١ .
- ٣٩- شوقى عطا الله الجمل: المغرب العربى الكبير (من الفتح الإسلامى إلى الوقت الحاضر)، الطبعة الثانية، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٤٠- صلاح أحمد هريدى على: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٨٨٢م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧

- ٤١- طارق البشرى: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
- ٤٢- طه حسين: في الأدب الجاهلي، الطبعة الثالثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م .
- ٤٣- عاصم الدسوقي مجتمعت علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥-١٩٦١، سلسلة قضايا إسلامية، العدد ٦، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٠ .
- ٤٤- الصهيونية والقضية الفلسطينية في الكونغرس الأمريكي ١٩٤٣-١٩٤٥، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ .
- ٤٥- علي عبد العظيم: مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، الجزء الأول، والثاني والثالث مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
- ٤٦- عمر عبد العزيز عمر: موضوعات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤
- ٤٧- تاريخ المشرق العربي (١٥١٦-١٩٢٢)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦ .
- ٤٨- تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٢٢ م) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠ .
- ٤٩- عبد الرحمن زكي: الأزهر وما حوله من الآثار، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠ .
- ٥٠- القاهرة تاريخها وآثارها (٩٩٦-١٨٢٥م) من جوهر القائد إلى الجبرتي المؤرخ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٩ .

٥١- عبد الرحمن زكي: قلعة صلاح الدين الأيوبي وما حولها من الآثار، القاهرة،

١٩٧١.

٥٢- عبد الرحمن فهمي: النقود المتداولة أيام الجبرتي، بحث منشور ضمن كتاب

بحوث ودراسات عن عبد الرحمن الجبرتي بإشراف الدكتور: أحمد

عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

٥٣- عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر

(١٥٦٤-١٦٠٩م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٩، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠

٥٤- عبد المعز خطاب: شيوخ الأزهر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٥٥- عمار علي حسن: الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان

المسلمون، سلسلة قضايا الإصلاح، العدد ٥، مركز القاهرة

لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٦.

٥٦- عبد العزيز محمد الشناوي: الأزهر جامعاً وجامعه، الطبعة الأولى، مكتبة

الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٧- عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، سلسلة أعلام العرب،

العدد ٦٧، دار الكتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

٥٨- الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول،

الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

٥٩- عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: الأزهر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي،

القاهرة، ١٩٤٦.

٦٠- عبد المتعال الصعيدي: تاريخ الإصلاح في الأزهر وصفحات من الجهات في

الإصلاح، الطبعة الأولى، مطبعة الاعتماد بمصر، القاهرة، ١٩٥١

- ٦١- عثمان خليل عثمان: النظام الدستوري المصري، جامعة فؤاد الأول، القاهرة، ١٩٤٢ .
- ٦٢- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤ إلى ١٩٢١ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٤٦ .
- ٦٣- عبد العظيم رمضان: مصر قبل عبد الناصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥ .
- ٦٤- تطور الحركة الوطنية من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨
- ٦٥- الإخوان المسلمون والتنظيم السري، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٢ .
- ٦٦- عبد الحميد عبد الجليل أحمد نجلي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣م)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٩٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٦٧- علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، تقديم: جابر عصفور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣ .
- ٦٨- عبد الرشيد الصادق محمود: طه حسين من الأزهر إلى السربون، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣ .
- ٦٩- عبد العزيز غنيم عبد القادر: صفحات مشرقه من تاريخ الأزهر وشيوخه العظام، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢ م .
- ٧٠- عبد العزيز رفاعي وحسين عبد الواحد الشاعر: الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ، تقديم: سيد مرعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣ .

- ٧١- علي فهمي: دلالات التحقيق القضائي حول كتاب في الشعر الجاهلي رصد
لمناخ التنوير والشرعية، ضمن كتاب طه حسين العقلانية
الديمقراطية الحدائة، تقديم: عبد الرحمن ضيف وأخرون، مؤسسة
عيبال للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٩٩ .
- ٧٢- عبد الجليل شلبي: معركة التبشير والإسلام حركات التبشير والإسلام في آسيا
وأفريقيا وأوروبا، الطبعة الأولى، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة،
١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- ٧٣- عبد الحميد الشوازي وأسامه عثمان: منازعات الأوقاف والأحكام والنظام
القانوني لأمالك الدولة الخاصة ونزع الملكية في ضوء الفقه والقضاء
والتشريع، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٩٧ .
- ٧٤- فاروق عثمان أباطه: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة
الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١ .
- ٧٥- كليب سعود الفواذ: المرسلات المتبادلة بين الشريف حسين بن علي والعثمانيين
١٩٠٨ - ١٩٨١ دراسة تحليلية، سلسلة دراسات في الفكر
القومي العربي، العدد ١، المطابع العسكرية، ١٩٩٧ .
- ٧٦- كمال الدين عبد الغنى المرسى: العلمانية والعولة والأزهر، الطبعة الأولى،
دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٩ م .
- ٧٧- لمعى المطيعي: هؤلاء الرجال من الأزهر، مكتبة الأنجلو المصرية،
القاهرة، ١٩٨٩ .
- ٧٨- لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦-١٩٥٢)، الطبعة
الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٠٤٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- ٧٩- فاروق الأول وعرش مصر، الطبعة الأولى، دار
الشروق، القاهرة، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥ م .

- ٨٠- لطيفة محمد سالم: فاروق من الميلاد إلى الرحيل (١٩٢٠-١٩٦٥)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- ٨١-: إرهابات ثورة ١٩١٩ ضمن كتاب ثمانون عاماً على ثورة ١٩١٩، تقديم: يونان ليب رزق، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- ٨٢- محمد عبد الله ماضى وآخرون: الأزهر في ١٢ عام، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ .
- ٨٣- محمد عبد المنعم خفاجي: الأزهر في ألف عام، الجزء الأول والثاني والثالث، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- ٨٤- وعلى على صبح: الحركة العلمية في الأزهر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الأول والثاني والثالث، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٧ .
- ٨٥- محمد على غريب: أزهريات، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢
- ٨٦- محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م (دراسة تاريخية وثائقية)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠ .
- ٨٧- محمد عبد العزيز داود: الجمعيات الإسلامية في مصر ودورها في نشر الدعوة الإسلامية، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩٢ .
- ٨٨- محمد كمال السيد محمد: الأزهر جامعاً وجامعة أو مصر في ألف عام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٦ .

- ٨٩- محمد عماره: مسلمون ثوار، الطبعة الثالثة، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٩٠- الشيخ المراغى والإصلاح الدينى فى القرن العشرين، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
- ٩١- معركة الإسلام وأصول الحكم، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م .
- ٩٢- محمد قنديل البقلى: المختار من تاريخ الجبرتى، الجزء الأول والثالث، مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٥٨ .
- ٩٣- محمود الشرقاوى: دراسات فى تاريخ الجبرتى مصر فى القرن الثامن عشر، الجزء الثانى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦
- ٩٤- محمد السعدى فرهود وآخرون: الأزهر الشريف فى عيده الألفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣ .
- ٩٥- محمد عبد الله عنان: تاريخ الجامع الأزهر فى العصر الفاطمى مع تكملة له حتى العصر الحاضر، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م .
- ٩٦- محمد رجب البيومى: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، سلسلة كتاب الهلال، العدد ٣٨٧، دار الهلال، القاهرة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٩٧- محمد فريد أبو حديد بك: زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، سلسلة دار الهلال، العدد ٥٥٧، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٩٨- مصطفى أبوزيد فهمى: الدستور المصرى، دار الطالب لنشر ثقافة الجامعات، الإسكندرية، ١٩٥٧ .
- ٩٩- محسن خليل: النظام الدستورى فى مصر، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١ .

- ١٠٠- محمد كامل الفقى: الأزهر وأثره فى النهضة الأدبية الحديثة، الجزء الثالث، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- ١٠١- الأزهر وأثره فى النهضة الأدبية الحديثة، الطبعة الثانية، مكتبة فمضة مصر بالقجالة، القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م .
- ١٠٢- مصطفى النحاس جبر يوسف: سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥ .
- ١٠٣- سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٤-١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥ .
- ١٠٤- محمد السيد الجلىند: الاستشراق والتبشير قراءة تاريخية موجزه، سلسلة تصحيح المفاهيم، العدد ٣، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩ .
- ١٠٥- محمود محمد سليمان: الأجانب فى مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦ .
- ١٠٦- محمود فوزى: حكام مصر ؛ فاروق، الطبعة الأولى، مركز الراية للنشر والأعلام، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ١٠٧- محمد مصطفى شلى: أحكام الوصايا والأوقاف بين الفقه والقانون، مطابع دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٢ / ١٩٦٣م .
- ١٠٨- محمد الديب الخطيب: الأزهر ماضيه وحاضره والحاجه إلى إصلاحه، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م .
- ١٠٩- محمد مرسى وعلى أحمد لبن: الأزهر بين الواقع وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥ .

- ١١٠- محمد عزت الطهطاوى: من العلماء الرواد فى رحاب الازهر، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩٠.
- ١١١- محمد سعيد العشماوى: الخلافة الإسلامية، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠.
- ١١٢- محمد عادل عبد العزيز: انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه على مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.
- ١١٣- محمد عزت إسماعيل الطهطاوى: التبشير والاستشراق أحقاد وحمالات على النبی محمد (ﷺ) وبلاد الإسلام، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- ١١٤- نصر الدين عبد الحميد نصر: مصر وحركة الجامعة الإسلامية من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٤م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- ١١٥- نضال دواد المومنى: الشريف حسين بن على والخلافة، سلسلة البحوث الدراسات المتخصصة، العدد ١١، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦.
- ١١٦- نهاله مصطفى: الإسلام السياسي فى مصر من حركة الإصلاح الى جماعات العنف، القاهرة، ٢٠٠٢.

تاسعاً: الدوريات:

- ١- جريدة الأهرام .
- ٢- الوقائع المصرية .
- ٣- مجلة الأزهر .
- ٤ مجلة الجديد .

- ٥- مجلة الهادي.
 - ٦- مجلة الرسالة
 - ٧- مجلة رسالة الأزهر
 - ٨- المجلة التاريخية المصرية
 - ٩- مجلة النذير
 - ١٠- مجلة الهداية
 - ١١- مجلة المنار
 - ١٢- مجلة وزارة الحقاينة
 - ١٣- مجلة وزارة العدل
 - ١٤- مجلة العصور
 - ١٥- مجلة هدى الإسلام
 - ١٦- مجلة العالم الإسلامي
 - ١٧- مجلة نشرة الأزهر
 - ١٨- مجلة الهداية الإسلامية
 - ١٩- مجلة نشر الفضائل والآداب الإسلامية
 - ٢٠- مجلة نور الإسلام
 - ٢١- مجلة الإيمان
- عاشراً: مواقع اليكترونية.

1- <http://ar.wikipedia.org>.

2- www.khieronline.com.

صدر من هذه السلسلة

- ١- د. عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤.
- ٢- رشوان محمود جاب الله: علي ماهر، ١٩٨٧.
- ٣- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧.
- ٤- د. محمد نعمان جلال: التيارات الفكرية في مصر المعاصرة، ١٩٨٧.
- ٥- د. علي عبد السميع الجزوي: غارات أوربا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى، ١٩٨٧.
- ٦- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج١، ١٩٨٧.
- ٧- د. عبد المنعم ماجد: هؤلاء الرجال من مصر، ١٩٨٧.
- ٨- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، ١٩٨٧.
- ٩- د. محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، ١٩٨٧.
- ١٠- محمود فوزي: توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية، ١٩٨٧.
- ١١- شكري القاضي: مائة شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٧.
- ١٢- د. نبيل راغب: هدى شعراوي وعصر أكتوبر، ١٩٨٨.
- ١٣- د. عبد العظيم رمضان: أكنذوية الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤.
- ١٤- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٨٨.
- ١٥- د. علي حسن الخربوطلي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ١٩٨٨.
- ١٦- د. حلمي أحمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢)، ١٩٨٨.
- ١٧- د. محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، ١٩٨٨.
- ١٨- د. علي السيد محمود: الجوّاري في مجتمع القاهرة المملوكية، ١٩٨٨.
- ١٩- د. أحمد محمود صابون: مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، ١٩٨٨.
- ٢٠- د. محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، ١٩٨٨.
- ٢١- د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج١، ١٩٨٨.
- ٢٢- جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ١٩٨٨.
- ٢٣- د. توفيق انطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج٢، ١٩٨٨.
- ٢٤- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ - ١٩٣٦، ١٩٨٩.

- ٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج ١، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.
- ٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.
- ٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج ١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج ٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.
- ٣٠- د. حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.
- ٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.
- ٣٢- لمي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ٢، ١٩٨٧.
- ٣٣- د. خالد محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، ١٩٨٩.
- ٣٤- د. يونان ليب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠.
- ٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.
- ٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج ٢، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.
- ٣٨- د. عيد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.
- ٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، ١٩٩٠.
- ٤٠- د. عبد المنعم الجميعي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.
- ٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.
- ٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.
- ٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.
- ٤٤- د. محمد عفيفي: الأرقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.
- ٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.
- ٤٦- د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٩، ١٩٩١.
- ٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.
- ٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.

- ٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.
- ٥٠- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.
- ٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١)، ١٩٩٢.
- ٥٢- د. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.
- ٥٣- د. محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة، ١٩٩٢.
- ٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.
- ٥٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٢، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.
- ٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.
- ٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.
- ٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمهيد إلى التسليم ١٩٥٧ - ١٩٩٣، ١٩٩١.
- ٦٠- عبد الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.
- ٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.
- ٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ٣، ١٩٩٣.
- ٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.
- ٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.
- ٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.
- ٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣).
- ٦٨- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نبوة موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.
- ٧٠- أ. س. ترتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

- ٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ١، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)، ١٩٩٤.
- ٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- ٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.
- ٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل اللمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.
- ٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.
- ٧٧- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧٨- نعمات أحمد عثمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.
- ٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.
- ٨٠- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.
- ٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.
- ٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.
- ٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ١٩٩٤.
- ٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، القسم الأول، ١٩٩٤.
- ٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.
- ٨٦- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ١٩٩٥.
- ٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ٢، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: التذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.
- ٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.
- ٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.
- ٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.
- ٩٣- د. نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.
- ٩٤- د. سهر إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.

- ٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).
- ٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد السعوف أحمد عمرو.
- ٩٧- د. إيمان عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.
- ٩٩- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج ٢.
- ١٠٠- د. عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة)، أعتها للنشر د. عبد العظيم رمضان.
- ١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصر، اللواء عبد المجيد كفاي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.
- ١٠٢- د. تيسر أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).
- ١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبري لبعض قضايا عصره.
- ١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).
- ١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧).
- ١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
- ١٠٧- دلب هيرو: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.
- ١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٤.
- ١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٥.
- ١١٠- البيومي إسماعيل الشريبي: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ١.
- ١١١- البيومي إسماعيل الشريبي: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ٢.
- ١١٢- د. محمد الجوادى: إسماعيل باشا صدقي.
- ١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.
- ١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.
- ١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢.
- ١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.
- ١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨.

- ١١٨- د. البيومي إسماعيل الشريفي: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.
- ١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.
- ١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.
- ١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤).
- ١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٦.
- ١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.
- ١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.
- ١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٧.
- ١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٨.
- ١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٨.
- ١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.
- ١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ - ١٩٤٣).
- ١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧).
- ١٣١- ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.
- ١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج١.
- ١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج٢.
- ١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى للدارندلي.
- ١٣٥- د. محسن محمد الوقاد: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجيزة ٦٤٨ - ٩٣٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م.
- ١٣٦- تقديم: عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.
- ١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.
- ١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر.
- ١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الفناء المصري في القرن العشرين.
- ١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م).
- ١٤١- لطفي أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.
- ١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج٢، ط٢، ١٩٩٩.
- ١٤٣- د. منيرة محمد الهمشري: دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق.م.
- ١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الحديو إسماعيل.

- ١٤٥- د. منيرة محمد الهمشري: النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥ م).
- ١٤٦- د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.
- ١٤٧- د. رفعت السعيد: حسن البناء: متى... كيف... لماذا؟
- ١٤٨- د. سمير فوزي: القديس مرقس وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.
- ١٤٩- حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.
- ١٥٠- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصوتها وتطورها).
- ١٥١- السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.
- ١٥٢- د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ١٥٣- د. علي عبد السميع الجزوري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.
- ١٥٤- د. علي عبد السميع الجزوري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.
- ١٥٥- د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣).
- ١٥٦- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٣.
- ١٥٧- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٤.
- ١٥٨- د. محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ١٥٩- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢) ج ١.
- ١٦٠- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦-١٩٥٢) ج ٢.
- ١٦١- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.
- ١٦٢- د. تمام غمام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦-١٩٥٣).
- ١٦٣- محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.
- ١٦٤- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- ١٦٥- سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٦٦- السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).
- ١٦٧- د. صفى علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية.
- ١٦٨- يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.
- ١٦٩- د. صفى علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٦هـ / ١١٧١-١٢٤٢م).

- ١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ١.
- ١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢.
- ١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.
- ١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.
- ١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحاة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨).
- ١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.
- ١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.
- ١٧٩- د. عقاف مسعد السيد العبد: دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م).
- ١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس.
- ١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ١).
- ١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ٢).
- ١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.
- ١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المتوفية في القرن الثامن عشر.
- ١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.
- ١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).
- ١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ١.
- ١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ٢.
- ١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.
- ١٩٠- د. عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣م).
- ١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ١.
- ١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ٢.
- ١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.
- ١٩٤- د. فتحي الصنفاوي: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.
- ١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع أفريقيا في عصر الولاة.
- ١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢-١٩١٤).
- ١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.

- ١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية.
- ١٩٩- د. حماد الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.
- ٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢-٢٣ أبريل ١٩٩٨).
- ٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨.
- ٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.
- ٢٠٣- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.
- ٢٠٤- د. مرفت صبحي غالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥-١٩٤٥).
- ٢٠٥- السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربة وأعمالها في العصر الإسلامي (٢١-٥٦٧هـ / ٦٤٢-١١٧١م).
- ٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج٩.
- ٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.
- ٢٠٨- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج١.
- ٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج٢.
- ٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرس والحروب الصليبية.
- ٢١١- د. علي عبد السمیع الجزوري: إمارة الرها الصليبية.
- ٢١٢- شلمي إبراهيم الجميدي: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ / ١١٧١-١٢٥٠م).
- ٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ٢١٤- د. علي عبد السمیع الجزوري: النفور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.
- ٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١هـ / ٦٥١م).
- ٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧)، ج١.
- ٢١٧- د. سيد عشاوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢-١٩٥٢).
- ٢١٨- د. السيد محمد أحمد عطا: إقليم الغربة في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧-٩٣٢هـ / ١١٧١-١٥١٧م).
- ٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.
- ٢٢٠- د. حمادة حسني أحمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.

- ٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.
- ٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢٢ ق.م)، ج ١.
- ٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢٢ ق.م)، ج ٢.
- ٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).
- ٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.
- ٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس.
- ٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤).
- ٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ١.
- ٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل وليم الصوري.
- ٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.
- ٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.
- ٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧)، ج ٢.
- ٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.
- ٢٣٤- د. أنثوني سورريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ١.
- ٢٣٥- د. أنثوني سورريال عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ٢.
- ٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم درز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.
- ٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢-٢٣ أبريل).
- ٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ / ٧٠٥-٧١٥م).
- ٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.
- ٢٤٠- د. حسين كفافي: هنري كوربيل الأسطورة والوجه الآخر.
- ٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.
- ٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميبي: عصر محمد علي: دراسة وثائقية.
- ٢٤٣- مصطفى الغريب محمد: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨-١٩٥٦).
- ٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ١، الدراسات السياسية.

- ٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢، الدراسات الحضارية.
- ٢٤٦- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج ١.
- ٢٤٧- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج ٢.
- ٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.
- ٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ١، العلاقات المصرية البريطانية.
- ٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ٢، نصوص محاضر المفاوضات.
- ٢٥١- د. عزت قري: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤-١٩١٤).
- ٢٥٢- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١.
- ٢٥٣- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٢.
- ٢٥٤- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٣.
- ٢٥٥- د. مرفت أسعد عطا الله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.
- ٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.
- ٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ / ٩٦٩-١١٧١م).
- ٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.
- ٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ٢.
- ٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.
- ٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ١.
- ٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ٢.
- ٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.
- ٢٦٤- جان إيف إمروور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.
- ٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: هرات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.
- ٢٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.
- ٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.
- ٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧-١٩٣٩).
- ٢٦٩- د. أحمد دراج: المماليك والفرنجية في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، ٢٠٠٧.
- ٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي - بليغ - الطويل، ٢٠٠٩.
- ٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥-١٩٦٩)، ٢٠٠٧.

- ٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ١، ٢٠٠٨.
- ٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ٢، ٢٠٠٨.
- ٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤-١٩٣٦)، ٢٠٠٨.
- ٢٧٥- د. حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.
- ٢٧٦- جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.
- ٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.
- ٢٧٨- د. إيمان المهدي: الحبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.
- ٢٧٩- د. باسنت فتحي: تعددية التعليم الابتدائي في مصر ١٩٢٣-١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- ٢٨٠- محمد مبروك: الإدارة المالية في عصر محمد علي، ٢٠٠٩.
- ٢٨١- إبراهيم ماضي: ذي أمراء الممالك في مصر والشام، ٢٠٠٩.
- ٢٨٢^٥- د. صفاء حافظ: الموانئ والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ٢٠٠٩.
- ٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠٠٩.
- ٢٨٤- د. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، ٢٠١٠.
- ٢٨٥- د. بثينة إبراهيم مرسى إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة، ٢٠١٠.
- ٢٨٦- زوات عرفان: العلاقات المصرية اليمنية، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ٢٠١٠.
- ٢٨٧- د. علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، ٢٠١٠.
- ٢٨٨- د. عمرو عبد العزيز منير: العمران المصري بين الرحلة والأسطورة، ٢٠١١.
- ٢٨٩- د. محمد عبد الغني الأشقر: الوزارة والوزراء في مصر عصر سلاطين المماليك، ٢٠١١.
- ٢٩٠- زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠م، ٢٠١٠.
- ٢٩١- د. أحمد أحمد الحنة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، ٢٠١٢.

وبين يديك العدد الأخير:

- ٢٩٢- د. زوات عرفان المغربي: هيئة كبار العلماء (١٩١١-١٩٦١م)، ٢٠١٢.

منافذ بيع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة

٢٥٧٧٥٠٠٠

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلي ١٩٤
٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة المبتديان

١٣ ش المبتديان - السيدة زينب
أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالبحر الجامعى
بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوييس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة
مبنى سينما رادوييس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (١) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصرية ش ١٤، ١١ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقاً - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزیع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢ - ٠٥٥٣٣٦٢٧١٠

مكتبات ووكلاء

البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة -
بيروت - ت: ٩٦١/٧٠٢١٣٣

ص. ب: ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع
الصيداني - الحمراء - رأس بيروت -
بناية سنتر مارينا

ص. ب: ١١٣/٥٧٥٢

فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع -

سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد -

المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦

- الجمهورية العربية السورية

تونس

المكتبة الحديثة - ٤ شارع الطاهر صفر -

٤٠٠٠ سوسة - الجمهورية التونسية .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض

(ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ - تقاطع

طريق الملك فهد مع طريق العروبة -

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤٦٦٠٠١٨ .

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات

والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية -

شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ - جدة :

٢١٤٨٧ - ت: المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ -

٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨ .

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع -

الرياض - المملكة العربية السعودية -

ص. ب: ١٧٥٢٢ الرياض: ١١٤٩٤ - ت:

٤٥٩٣٤٥١ .

٤ - مؤسسة عبد الرحمن

السديري الخيرية - الجوف -

المملكة العربية السعودية - دار الجوف

للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف:

٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٧٨٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع

ت: ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١

فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين

ت: ٩٦٢٦٤٦٢٦٦٢٦ +

تلفاكس: ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +

ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب